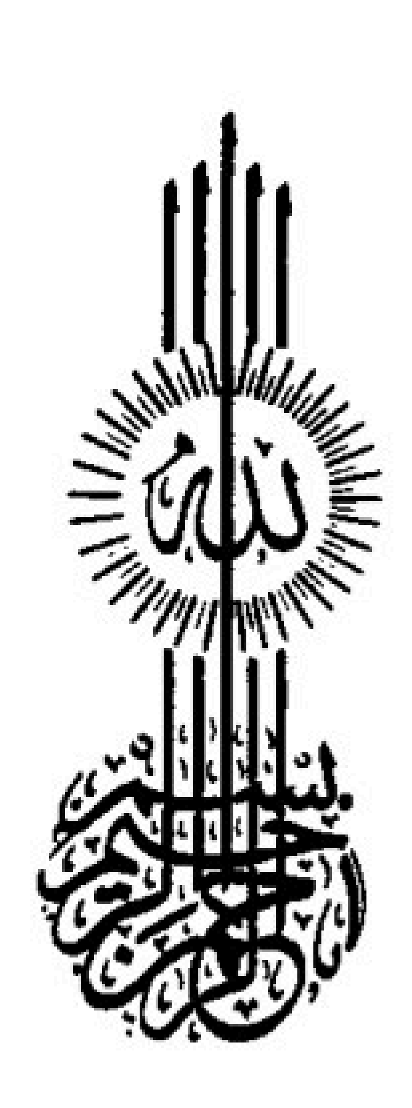
واقع وآفاق التعاون الصيني العربي
وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية
الداخلية المفتوحة بنينغشيا

تحرير
Zhao Jin

ترجمة
د. حسانين فهمي حسين




الله
بسم الله الرحمن الرحيم

واقع وآفاق التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

تحرير

Zhao Jin

ترجمة

د. حسانين فهمي حسين

أستاذ اللغة الصينية المشارك

كلية اللغات والترجمة – جامعة الملك سعود



ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حسين، حسانين فهمي
واقع وآفاق التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا / جاو جين، ترجمة : حسانين فهمي حسين - الرياض، ١٤٤٠هـ.
٤١٤ ص؛ ١٧سم × ٢٤ سم
ردمك: ٩ - ٧٣٠ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- العالم العربي - العلاقات الخارجية - الصين ٢- الصين - العلاقات الخارجية - العالم العربي أ. حسين، حسانين فهمي (مترجم) ب. العنوان
ديوي ٣٢٧,٥١٠٥٦ ١٤٤٠/٦٤٦٤

رقم الإيداع: ٦٤٦٤ / ١٤٤٠
ردمك: ٩ - ٧٣٠ - ٥٠٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

هذه ترجمة عربية محكمة صادرة عن مركز الترجمة بالجامعة لكتاب:

China-Arab States Cooperation and the Development of Ningxia Inland Opening-up Pilot Economic Zone.
By: Zhao jin
© Social Sciences Academic Press (China), 2015

وافق المجلس العلمي على نشر هذا الكتاب في اجتماعه الثامن للعام الدراسي ١٤٣٩/ ١٤٤٠هـ، المعقود بتاريخ ٣/ ٤/ ١٤٤٠هـ، الموافق ١٠/ ١٢/ ٢٠١٨م.



إهـــداء المترجم

إلى الأصل الذي يُنسب إليه كل ما أنا عليه الآن بعد توفيق الله

إلى أبي وأمي

أدام الله ظلهما.

د. حسانين فهمي حسين

مقدمة المترجم

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد.

يقدم هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم لواقع وآفاق التعاون الوثيق بين الصين والدول العربية والإسلامية في مختلف المجالات، وفي المجالين الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص. حيث ارتبطت الدول العربية من المحيط إلى الخليج على مدار تاريخها الطويل بعلاقات صداقة وعلاقات ثقافية وتجارية واقتصادية وطيدة مع الصين. وفيما يتعلق بتاريخ العلاقات الصينية العربية، يذكر كتاب "تسه فو يوان قوي" أحد أمهات الكتب التاريخية الصينية: "أن رُسل خليفة المسلمين كانوا قد جاءوا إلى الصين لأول مرة في الشهر الثامن من العام الثاني من عصر يونغ خوي (عام ٦٥١ ميلادية)." وهذا هو أقدم تسجيل لوصول رُسل الدول العربية والإسلامية إلى الصين، ويعود ذلك إلى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه). وكما ذكر الجغرافي العربي شمس الدين الدمشقي(١٢٥٦ – ١٣٢٧م) في كتابه "نخبة الدهر في عجائب البر والبحر" (طبعة ليبزك عام ١٩٢٣م)، أن: "بلاد الصنف (تقع جنوب فيتنام الحالية)، ومدينتها الكبرى مدينة الصنف، تقع على ساحل البحر، وأهلها مسلمون ونصارى وعُباد اصنام، وصلت دعوة المسلمين إليها في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه". وقد كانت بلاد الصنف تقع آنذاك تحت الحكم الصيني. وهذا ما يشير إلى أن البعثات الإسلامية العربية كانت قد وصلت إلى الحدود الصينية لأول مرة في حوالى عام ٦٥١ ميلادية. وأن الرُسل العرب كانوا قد وصلوا إلى الصين على الأرجح عن طريق البحر.

وقد شهدت العلاقات الصينية العربية تقدمًا كبيرًا في العصر الحديث، فعلى المستوى السياسي والدبلوماسي كانت جمهورية مصر العربية أول دولة عربية وافريقية تعترف بتأسيس جمهورية الصين الشعبية في مايو ١٩٥٦، قبل أن يتوالى الاعتراف بالصين من قبل الكثير من الدول العربية. ثم شهدت العلاقات بين الجانبين تطورًا ملحوظاً من خلال الزيارات المتبادلة لقادة الجانبين والوفود الرسمية. كان

آخرها الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ للملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في يناير ٢٠١٦، للتأكيد على متانة العلاقات الصينية العربية ومستقبلها.

ويتمتع التوسع في التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية بمغزى مهم في الحفاظ على العلاقات الودية التقليدية الطويلة بين الصين والدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى دفع النفع المشترك للجانبين. فبعد أن أصبحت العولمة الاقتصادية اتجاها مؤثرا في التنمية الاقتصادية حول العالم، أصبح الاقتصاد الصيني بعد مضي أكثر من ثلاثين عامًا على تطبيق الاصلاح والانفتاح جزءًا من الاقتصاد العالمي، فالصين الآن ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم والأولى من حيث حجم تجارة البضائع، وفي هذه المرحلة الحاسمة من القفزة الاقتصادية، تعد أسواق الدول العربية جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في السوق العالمي، وهي في الوقت ذاته إحدى المناطق المهمة في تطبيق الصين لاستراتيجية تنوع الأسواق.

وتماشيًا مع تطور الاقتصاد الصيني، فإن الصين لاتزال تقوم بتعديلات على استراتيجية الانفتاح على الخارج. وحيث أشارت "الخطة الخمسية الوطنية الثانية عشرة" إلى أنه يجب "مسايرة استراتيجية الانفتاح على الخارج والتحول من التصدير وجذب رأس المال الأجنبي إلى الاستيراد والتصدير وجذب رأس المال الأجنبي والاستثمار خارج الصين، ولابد من تطبيق المزيد من استراتيجيات الانفتاح بكل إيجابية، والعمل المستمر على فتح مجالات انفتاح جديدة"، وتعد الدول العربية أحد المقاصد المهمة لاستراتيجية "الخروج" التي تستهدفها المؤسسات الصينية، وهي في الوقت ذاته أسواق مهمة لأعمال المقاولات والصناعات الكهربائية وصناعة المعلومات والسيارات وغيرها من الصناعات الصينية التي تستهدف الأسواق الخارجية.

وفي الوقت الحاضر، هناك العديد من المنصات التجارية والاقتصادية الدولية المهمة لدفع وتعزيز التعاون الصيني العربي، من أبرزها معرض الصين والدول العربية، منتدى التعاون الصيني العربي. ففي عام ٢٠١٣، تم تغيير مسمى منتدى الاستثمار والتجارة الدولي "المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي بالصين" (نينغشيا) إلى "معرض الصين والدول العربية". واستند "معرض الصين والدول العربية" على الميزات الثقافية التي تربط بين نينغشيا الصينية والعالم الإسلامي، وتم تشكيل نمط تعاون جديد "الربط الجوي" والذي يربط بين نينغشيا و٢٢ دولة عربية و٥٧ دولة إسلامية، والذي يعد ذراعًا مهمة لدفع تأسيس المنطقتين. كما أشار مجلس الدولة الصيني عند اعتماده "خطة تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا" بوضوح إلى أن: تشجيع تأسيس منصة تعاون دولي بين ننيغشيا والدول العربية والعالم الإسلامي، وتأسيس آليات تبادل وتعاون متعددة تعود بالنفع على الحكومات والشعوب والمؤسسات في الجانبين". والتركيز على تأسيس خمس منصات تعاون في مجالات تجارة السلع،

تجارة الخدمات، الاستثمار في المال والأعمال، التعاون التكنولوجي والتعاون الثقافي والسياحي وغيرها من مجالات التعاون بين الجانبين.

وتبرز أهمية ترجمة هذا الكتاب الذي صدرت طبعته الأولى باللغة الصينية في ١٠/ ٢٠١٥ عن دار العلوم الاجتماعية للنشر الناشر الرسمي للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ضمن سلسلة "الدراسات والبحوث الوطنية"، في كونه أول ترجمة لمرجع متخصص ينقل إلى اللغة العربية عن الصينية مباشرة، يناقش آفاق التعاون الصيني العربي في ظل القرارات المهمة التي أكد عليها المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني في ٢٠١٣، والاهتمام الكبير الذي توليه القيادة الصينية الحالية للتعاون الصيني الخارجي، والتعاون الصيني العربي والإسلامي على وجه التحديد، وفق مبادرة "الحزام والطريق"١ التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ. وهو ما يتماشى مع التوجه الصيني في تعزيز التعاون مع الدول العربية في كافة المجالات وعلى رأسها التعاون في مجالات الطاقة والسياحة والتعاون المالي.

كما يأتي تقديم هذا الكتاب للمكتبة العربية من خلال دار جامعة الملك سعود للنشر، تماشياً مع التطور الكبير الذي تشهده العلاقات السعودية الصينية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حيث كانت المملكة العربية السعودية المحطة الأولى لزيارات الرئيس الصيني شي جين بينغ الخارجية للمنطقة، بالزيارة التاريخية التي قام بها إلى السعودية في يناير ٢٠١٦، التقى خلالها بالملك سلمان، وشهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات، وعلى رأسها مجال الطاقة. وكذا الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ابن عبدالعزيز آل سعود إلى الصين في مارس ٢٠١٧، والتي شهدت التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المهمة بين البلدين الصديقين.

يحتوي الكتاب على تقديمًا وتسعة أبواب رئيسة، يحتوي كل باب منها على عددًا من الفصول، وقائمة بأهم المراجع وملحقًا يضم عددا من الفصول.

وبعد، فإننا نتمنى أن يكون هذا الجهد الذي قدمناه من خلال ترجمة هذا الكتاب المهم إضافة للمكتبة العربية، ومرجعًا يفيد منه كل من يقصده من عموم الباحثين في الدراسات الاقتصادية والاقتصاد الصيني والعلاقات الصينية العربية على وجه الخصوص. كما يسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للمجلس العلمي بجامعة الملك سعود ومركز الترجمة بالجامعة على قبول مشروع الكتاب ودعمه. وأن نتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة المحكمين على جهودهم في تحكيم مشروع الكتاب، وللأساتذة الذين أشرفوا على مراجعة الكتاب وتنفيذه حتى يرى النور.

والله وحده ولي التوفيق.

نبذة المحرر والمترجم

نبذة المحرر

د. جاو جين: حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاقتصاد، باحث ورئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. سبق وأن أشرف على مشروع الابتكار بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والمشروعات البحثية الخاصة بالخطة الخمسية الحادية عشرة لوزارة التجارة الصينية، والعديد من المشروعات البحثية للبنك الدولي وعدد من الجهات الاقتصادية الصينية. حصلت مؤلفاته على العديد من الجوائز داخل الصين، من بينها جائزة وزارة التجارة الصينية، وجائزة المركز الأول لأفضل السياسات من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، والمركز الأول لأفضل بحث علمي من الجمعية الصينية للتجارة الدولية.

نبذة المترجم

د. حسانين فهمي حسين: الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية كلية الألسن- جامعة عين شمس. الأستاذ المشارك بقسم اللغات الحديثة كلية اللغات والترجمة- جامعة الملك سعود. حاصل على الدكتوراه في اللغة الصينية وآدابها من جامعة اللغات ببكين عام ٢٠٠٨. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس.

من بينها:

-"الذرة الرفيعة الحمراء" (رواية نوبل ٢٠١٢)، مويان-المركز القومي للترجمة.

-"الصبى سارق الفجل" رواية، مويان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

-"موجز تاريخ التبادلات الثقافية بين الصين والعالم العربي"، دار جامعة الملك سعود.

- "صيف حار وقصص أخرى" للكاتب الصيني يوهوا، دار صفصافة للنشر.

- "المسيرة الجديدة للإصلاح الاقتصادي في الصين"، دار جامعة الملك سعود للنشر.

- "ملامح وأماكن سعودية" (ترجمة من العربية إلى الصينية"، مكتبة الملك عبدالعزيز.

حاصل على:

-"جائزة التفوق" بمسابقة اللغة الصينية للدارسين الأجانب المقيمين بالصين ٢٠٠٦.

-"جائزة الشباب للترجمة" المركز القومي للترجمة ٢٠١٢".

-"جائزة التميز في ترجمة الكتب الصينية ٢٠١٦" أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب. والعديد من شهادات التقدير لجهـــوده في الدراسات الصينية والترجمة التحـــريرية والفورية.

هيئة التحرير

مستشارا التحرير: قاو بيي يونغ - تشن دونغ خونغ.

رئيس فريق التحرير: جاو جين.

المؤلفون وتوزيع الأعباء:

الباب الأول: جاو جين.

الباب الثاني: باي مين.

الباب الثالث: فينغ ليي.

الباب الرابع: وانغ تشاو يانغ.

الباب الخامس: وانغ تشوان.

الباب السادس: فينغ يونغ تشنغ.

الباب السابع: ليو جيا جيون.

الباب الثامن: سونغ روي - جاو شين.

الباب التاسع: ليو فينغ يونغ - جيانغ جين .

تقديـــم

يعد الالتزام بتطبيق استراتيجية الانفتاح على الخارج، والتوسع في الانفتاح غرباً، أحد الاجراءات المهمة لضمان تحقيق الصين نموا اقتصاديا سريعا ومتوازنا. وقد أشار الاجتماع الكامل الثالث للدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الحزب إلى تسريع وتيرة خطى انفتاح المناطق الحدودية، ودفع تأسيس "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري"، وتشكيل أوضاع جديدة للانفتاح الشامل. فيما تعد مبادرة "الحزام والطريق" التي اقترحتها اللجنة المركزية للحزب إنجازًا مهمًا في مجال تأسيس اقتصاد منفتح في الفترة الجديدة، وإجراءً مهمًا للانفتاح الصيني على الخارج، والتي فتحت صفحة جديدة في عملية التنمية الكبرى للأقاليم الغربية الصينية، وعبرت عن التغيرات الكبرى التي يشهدها الانفتاح الصيني على الخارج. وتعتبر منطقة غرب الصين مهد الأمة والحضارة الصينية العريقة، وهي في الوقت ذاته منطقة صعبة ومركزية فيما يتعلق بالتأسيس الشامل لمجتمع الرفاه في الصين. فيما يعد تأسيس "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" مشروعًا عالميًا يربط بين قارتي آسيا وأوروبا يهدف إلى دفع التنمية الكبرى بغرب الصين. فالاعتماد على التنمية العلمية لتسريع وتيرة تأسيس "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، يحمل مغزى واقعيًا وتاريخيًا واستراتيجيًا قوميا لمقاومة رغبة الدول المتقدمة في إعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي، والتوسع في الأفق الخاص بالاقتصاد الصيني، وتيسير تحقيق الخطوة الثالثة من الأهداف الاستراتيجية للحداثة الصينية.

تقع نينغشيا ضمن المناطق الداخلية الصينية، في موقع مهم على الجسر الذي يربط بين آسيا وأوروبا، وتتمتع بموقع جغرافي متميز في الربط بين الصين والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وباعتبارها أكبر منطقة لتجمع شعب قومية هوي الصينية المسلمة على مستوى الصين، فهناك تقارب بين عادات وتقاليد قومية هوي وعادات وتقاليد المسلمين حول العالم، وقد ساعد هذا التوافق في

العقيدة الدينية على التواصل الشعبي المستمر، فهي تلعب دورًا مهمًا في التعاون بين الصين والدول العربية والإسلامية. ففي ١٢/ ٩/ ٢٠١٢، أعلن السيد لي كه تشيانغ الذي كان يشغل آنذاك عضو المكتب السياسي باللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني خلال حفل افتتاح الدورة الثالثة لمنتدى التعاون الصيني العربي بنينغشيا، تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والمنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان. واللتين تهدفان إلى تحويل نينغشيا إلى قاعدة استراتيجية لانفتاح الصين غربًا. وقاعدة مهمة لصناعات الطاقة والبتروكيماويات، ومركزًا لتجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، ومنطقة نموذجية للربط بين الصناعات، وتأسيس منصة استراتيجية بين الصين والدول العربية والإسلامية حول العالم. والبحث عن مسارات جديدة لانفتاح المناطق الصينية الداخلية.

وفي سبيل دفع تحويل نينغشيا إلى قاعدة استراتيجية للمنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة وانفتاح الصين غربًا، إلى جانب تحويلها إلى محطة استراتيجية على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ينطلق هذا الكتاب من تأسيس منصة استراتيجية تجمع بين الصين والدول العربية والإسلامية، ويعتمد على التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا كموضوع رئيسي، لدراسة التعاون الصيني العربي في مختلف المجالات التجارية والاقتصادية (بما في ذلك تجارة البضائع، تجارة الخدمات واستغلال الاستثمارات الأجنبية) والمالية ومجالات الطاقة والسياحة وغيرها من المجالات، ويقدم لتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، بالإضافة إلى السياسات الرائدة وسياسات الأمن القومي في مجالات التجارة والاستثمار والمال والأعمال والطاقة والسياحة والمجال الضريبي وغيرها من المجالات.

١ - السياسات التجارية والاستثمارية

يعد العمل على تطوير تجارة البضائع الدولية أحد المضامين المهمة لتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، وهو في الوقت ذاته مجال رئيس في التبادل والتعاون بين نينغشيا والدول العربية والإسلامية. وفي الوقت الحالي، يحتل النشاط التجاري نسبة ضعيفة في اقتصاد نينغشيا، بالإضافة إلى تدني مستوى الانفتاح الاقتصادي بها، كما أن هيكل تصدير البضائع لا يزال يعتمد بشكل رئيسي على المعادن. ولتحقيق الهدف المنشود من تحويل نينغشيا إلى قاعدة مهمة لصناعات الطاقة والبتروكيماويات، ومركزًا لتجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، فإنه يجب العمل على دعم تصدير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، والتركيز على استيراد مصادر الطاقة والموارد على مستوى البلاد. وهو ما يتطلب: أولًا، العمل على رفع نسبة

استرداد الضرائب التصديرية بالنسبة للأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. ثانيًا، تقديم التسهيلات المناسبة للمؤسسات الحلال في أسواق المال واصدار السندات، تشجيع المؤسسات العاملة في مجال إنتاج الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية للدخول في أسواق المال. ثالثًا، تسريع وتيرة التسهيلات التجارية وتبسيط إجراءات الفحص، والتوسع في استيراد مصادر الطاقة والمواد الخام. رابعًا، البحث عن آليات جديدة لتطوير الصناعات الحلال، وآليات جديدة للتجارة الحرة، وآليات جديدة لمنافذ الانفتاح الداخلي.

ويعد تطوير تجارة الخدمات واستغلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة مسارين مهمين في مجال تطوير الاقتصاد الإقليمي لمنطقة نينغشيا. وتعد صناعة الخدمات أساسا مهما لتطوير تجارة الخدمات. وتتميز خصائص الخدمات في الهيكل الصناعي لنينغشيا بوضوحها، فما إن يحدث تغيير بسيط في الهيكل الداخلي للخدمات، حتى يصاحبه تطور كبير في الخدمات الناشئة. كما أن هناك تعزيزًا لدور صناعة الخدمات في مجال خلق فرص العمل، إلا أن ارتفاع معدل إنتاج العمالة في هذا القطاع لا يزال في مرتبة متأخرة عن القطاع الثاني. وتعد السياحة العنصر التقليدي الأبرز في تجارة الخدمات بنينغشيا. وفي مجال تجارة الخدمات، يجب التركيز على تطوير الخدمات السياحية التقليدية والتبادلات الثقافية. أولًا، تسريع وتيرة التنمية السياحية الدولية في منطقتي وسط وغرب الصين، ففي منطقة غرب الصين، يجب أن يتم التركيز على فتح خطوط الطيران الدولية المباشرة، والخطوط الجوية على طول طريق الحرير، لتيسير حركة الطيران المباشر للسائحين من داخل وخارج الصين إلى منطقة غرب الصين. ثانيًا، تعزيز دور المدينة التجارية الإسلامية الدولية كمنصة من خلال مشاركة الحكومة والقطاع الخاص. ثالثًا، فتح المعابر الجوية والبرية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، وتطوير الخدمات الحديثة.

ولمواجهة ضعف مكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنينغشيا في الاستثمارات الثابتة في المجتمع، وعدم وضوح الدور الذي تلعبه المؤسسات الاستثمارية الأجنبية في خلق فرص العمل. فإنه يجب أن تقوم الثقافة الإسلامية بدور حاسم في تطوير تجارة الخدمات وجذب رأس المال العربي إلى المنطقة والتوسع في الاستثمارات الأجنبية داخل نينغشيا، وهو ما يتطلب:

١- تعزيز الصبغة الشعبية للمعرض الصيني العربي، ودفع الدور الإيجابي لمشاركة

المؤسسات، وتحويل معرض الصين والدول العربية إلى منصة مهمة لدفع تأسيس "المنطقتين [1] بنينغشيا" وتطبيق استراتيجية الانفتاح غربًا، وجعل المعرض علامة دولية في مجال التبادلات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية ومنطقة نينغشيا بغرب الصين.

٢- وفيما يتعلق بجذب المستثمرين، يجب التفكير جيدًا في الخطط المعنية بتطوير الصناعات التي يقوم عليها الاقتصاد الإقليمي، والتركيز على حماية البيئة.

٣- وبالنسبة لقائمة الصناعات في غرب الصين، يجب التوسع في أكثر السياسات الاستثمارية انفتاحًا والتي بإمكانها جذب رأس المال العربي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للعمل في مجالات المال والأعمال والتعليم والسياحة والثقافة والطب وغيرها من المجالات، والعمل على تطوير صناعة الخدمات.

ويجب أن يعتمد تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان على دفع تطوير سلسلة الصناعات التي تندرج تحت الاقتصاد الإقليمي بنينغشيا كمهمة رئيسة، وتحويل المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان إلى معبر يربط بين الصين والدول العربية. أولًا، تفعيل السياسات التفضيلية داخل المنطقة، والعمل على جذب الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وتحقيق نتائج أكبر في مجال تطوير سلسلة القيم، والعمل على تطوير خدمات المستودعات الجمركية الحديثة. ثانيًا، إصلاح الآليات الإدارية الحالية (القيادات المتعددة)، ورفع الكفاءة التشغيلية للمنطقة الجمركية الشاملة. ثالثًا، الحصول على الموافقة بالبدء في استخدام اليوان الصيني في إنهاء المعاملات الجمركية عند المغادرة، والموافقة على تقديم السياسات التفضيلية لمختلف الأشخاص عند دخول المنطقة، بما في ذلك السياسات المعنية بتأشيرة الدخول عند الوصول.

٢- سياسات التعاون المالي

شهد تطور الإصلاحات المالية في نينغشيا تقدمًا مستمرًا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما قدم ضمانات مفيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، إلا أن حجم صناعة المال والأعمال في نينغشيا لا يزال ضعيفًا، ويعتمد بشكل رئيس على الصناعة المصرفية، في مقابل ضعف حجم السندات المالية وسوق التأمين، والغياب التام لمؤسسات الائتمان، وعدم اكتمال منظومة السوق. وبالنظر إلى الدور المنشود لنينغشيا في دفع التعاون الصيني العربي، فإنه يجب أولًا تحديد الأهداف

(١) يقصد بهما: المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، والمنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان (عاصمة نينغشيا). المترجم

المعنية، وتغيير المفاهيم والأفكار، وتجربة الاعتماد على عقلية أكثر انفتاحًا للتعامل مع المال الإسلامي، والبدء في أعمال المال الإسلامي بروح الرغبة في التعاون وليس الإقصاء أو القمع. ثانيًا، يجب الاهتمام بالسياسات، ودفع التعاون المالي الصيني العربي على خطوات ومراحل، وعدم التعجل في الوصول إلى نتائج سريعة. تسريع وتيرة تأسيس "المنطقتين" بنينغشيا، ودفع التعاون المالي الصيني العربي، مع مراعاة أن هناك العديد من القضايا التي يجب النظر فيها على مستوى الدولة، كما يجب القيام بتعديل واستكمال المضامين المعنية في اللوائح والقوانين المالية في التوقيت المناسب، وتهيئة الظروف المناسبة للتعمق في التعاون الصيني العربي في المجال المالي. كما يجب تقديم المزيد من الدعم للسياسات المعنية بنينغشيا في مجال جذب المشروعات من الشرق الأوسط والسماح لرأس المال الأجنبي بالانتقال إلى المنطقة وتأسيس الجهات المالية في مجال التعاون الصيني العربي، وتأسيس منطقة تجريبية وطنية صغيرة للإصلاحات المالية. وفي الوقت ذاته، يجب التوسع بخطى ثابتة في مجال الانفتاح المالي على الدول العربية، وتأسيس منصة للتعاون المالي الصيني العربي، والتوسع في قنوات التعاون المالي بين الجانبين، والإسراع في وضع وإصدار السياسات والإجراءات المعنية بتسريع وتيرة تطوير صناعة المال والأعمال بنيغشيا في ظل التعاون الصيني العربي في المجال التجاري والاقتصادي.

وفي الوقت الذي يتم فيه التحول التدريجي لتدفقات استثمارات البترودولار، فإن الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، ستصبح بدون شك سوقا استثمارية جاذبة للبترودولار. وفي ظل التنمية الاقتصادية السريعة في منطقة غرب الصين في الوقت الحالي، فإن هناك حاجة قوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الجودة العالية ورأس المال الاستراتيجي. وفي ظل هذه الظروف، فإن جذب البترودولار لا يفيد في تعزيز الصلات التجارية والاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط فحسب، بل أنه يتمتع بمغزى إيجابي للتعمق في دفع استراتيجية التنمية الكبرى بالمنطقة الغربية. وبالنظر إلى كون منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي تتمتع بموروث ثقافي وديني عميق يربط بينها وبين الدول المصدرة للنفط بالشرق الأوسط، فإنها يمكن أن تصبح الهدف الأول لدخول البترودولار إلى منطقة غرب الصين، كما يجب التحكم في تدفقات البترودولار إلى المنطقة من خلال تحديد المبالغ المعنية لاستغلال البترودولار في دعم التنمية الاقتصادية بنينغشيا والمناطق التجريبية بمنطقة غرب الصين. أولًا، أن يتم تأسيس صناديق استثمارية صناعية برؤوس أموال صينية عربية مشتركة. ثانيًا، دفع تأسيس أسواق رأس المال والمراكز المالية بمنطقة غرب الصين. ثالثًا، التعديل المناسب لمشروعات رأس المال، وتحديد المبالغ وتوجهات الانفتاح في غرب الصين. رابعًا، استكمال اللوائح والقوانين ومنظومة الرقابة والإشراف على جذب البترودولار، وتجنب تدفقات رأس المال الإرهابي.

٣- سياسات التعاون في مجال الطاقة

يتمتع تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة بمغزى استراتيجي لضمان إمدادات وأمن الطاقة في الصين، وضمان استقرار سوق الطاقة العالمية ودفع مصالح الصين الدولية، وتعزيز التبادلات الاقتصادية الصينية العربية، تعزيز الثقة السياسية المتبادلة وضمان استقرار السلم الثنائي والعالمي. كما أن الدول العربية باعتبارها موردًا مهمًا للطاقة في السوق العالمية، فإنها ترتبط بتعاون مهم مع الصين في مجال الطاقة، وهناك مستقبل كبير للتعاون بين الجانبين في هذا المجال. وبالطبع فإن التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة يواجه العديد من القيود، التي تشمل العنصر السياسي الذي يتمثل في عدم استقرار الأوضاع السياسية الدولية، وعدم اكتمال آليات تحديد أسعار الموارد المحلية والأنظمة المعنية.

وقد ساعدت استراتيجية توجه الدول العربية "شرقًا" في تعزيز الدور الذي تلعبه الصين في مجال التجارة العربية الدولية، فصادرات الدول العربية من الطاقة بحاجة إلى السوق الصيني، كما أن البترودولار العربي بحاجة إلى سوق استثمارية أكثر أمانًا. ويجب أن تقوم الصين بتقييم استراتيجي شامل لتعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، وتحديد الاستراتيجية الدبلوماسية للطاقة، والدعوة إلى مفهوم أمني لمصادر الطاقة الجديدة، والإسراع في التوصل إلى اتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي حول المنطقة التجارية الحرة، والارتقاء بمستويات التعاون في مجال الطاقة، والبحث عن آليات لهذا التعاون، وابتكار أنماط تعاون، وإصلاح نظام تسعير مصادر الطاقة محليًا، لتهيئة الظروف المناسبة للتعاون الدولي في مجال الطاقة. وفي ظل التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، يجب العمل على تفعيل الدور المهم لنينغشيا في مجال التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، واعتماد ما تتمتع به نينغشيا كأساس، واستغلال ميزة التكامل في الموارد التي تتمتع بها نينغشيا والدول العربية، وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة التقليدية، واستغلال الأواصر الثقافية لدفع تطوير الصناعات المحلية المميزة، وتحقيق التعاون الشامل في ظل التنمية التي تشهدها مصادر الطاقة الجديدة عالميًا.

وهناك إمكانات كبيرة للتعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة. فعلى مدار فترة طويلة، تتمتع الصين بأساس جيد للتعاون مع المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة، ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وتماشيًا مع التغير الذي طرأ على سوق النفط، فإن هناك كميات كبيرة من النفط السعودي بدأت تدخل السوق الصينية، بما يصب في مصلحة التعاون بين الجانبين، هذا من جانب. ومن جانب آخر، نجد أن هناك عددًا من المعوقات للتعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة، والتي تتمثل في: الاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية والتي كان لها تأثيرها على زيادة

التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة، كما أن التعاون الوثيق بين الصين والسعودية في مجال النفط قد أثار سخط الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، انخفاض معدل التوجه السوقي للمؤسسات الصينية وانخفاض معدلات منافستها الدولية، مما قيد التعمق في التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الدول المتقدمة من الصعب أن تتخلي على المدى القصير عن الاعتماد على النفط الخليجي، فهناك ضغوط تنافسية كبيرة تواجهها واردات الصين من النفط السعودي، كما أن العجز التجاري الكبير أعاق زيادة الصادرات الصينية إلى السعودية، وكان له تأثيره على مستقبل التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن الصين يجب أن تضع الخطط الاستراتيجية المعنية لمواجهة هذه المشكلات، بما في ذلك: ١. الارتقاء بالتأثير الصيني في المنطقة العربية، والبدء الفعال في دبلوماسية الطاقة. ٢. المشاركة الإيجابية في تأسيس نظام جديد لسوق النفط العالمي، والحصول على حق تسعير النفط عالميًا. ٣. ابتكار أنماط التعاون، والتركيز على توقيع الاتفاقيات طويلة الأمد، وتأسيس علاقات تجارية أكثر ثباتًا. ٤. كما يجب أن تتمسك المؤسسات الصينية العاملة في مجال النفط بالبدء في التعاون الدولي، ومواصلة دفع التعاون مع السوق السعودية. ٥. يجب أن يتحول نمط التعاون بين الجانبين من التنقيب والتطوير البسيط إلى التنوع في استغلال الموارد والتوسع في سلسلة الصناعات. ٦. الاستغلال الأمثل لمنصة منتدى التعاون الصيني العربي، ودفع تأسيس منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأخيرًا الارتقاء الشامل بالتعاون الاقتصادي الصيني السعودي.

٤- سياسات التنمية السياحية

هناك آفاق تنموية كبيرة للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي، ففي مجال دفع التنمية السياحية، يجب أن تحدد الصين أهدافها وفق ما يأتي:

١- الاعتماد على ابتكار الأنظمة المعنية، والعمل على تحويل نينغشيا إلى منطقة تجريبية في مجال إصلاح صناعة السياحة في المناطق الداخلية الصينية.

٢- التركيز على الانفتاح والتبادل، وتحويل نينغشيا إلى محور للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي والتبادلات الاقتصادية والثقافية.

٣- الاعتماد على ابتكار الأنظمة والانفتاح والتبادل كجناحين رئيسين، وتحويل نينغشيا من مقصد سياحي معروف على مستوى الصين إلى مقصد سياحي عالمي. كما يجب أن تعتمد التنمية

السياحية في نينغشيا مستقبلًا على "الاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية"، وأن يتم تحقيق الأهداف السابقة وفق استراتيجية ابتكار الأنظمة المعنية والاستراتيجيات الدولية واستراتيجية مؤشرات الطلب واستراتيجية التنمية المستدامة.

ولكي يتم تطبيق الاستراتيجيات التنموية المعنية، فإنه يجب الاعتماد على الهوية الثقافية لدفع التعاون الصيني العربي، واعتماد التأشيرات المجانية لدفع وصول السائحين العرب إلى الصين للسياحة، والاعتماد على استرداد الضرائب على المشتريات لدفع الانفاق السياحي، وإصدار السياسات الضريبية والاستشارية الداعمة، استكمال تأسيس منظومة النقل. ومحاكاة نمط الصندوق الصيني الآسيوي للتعاون في مجال الاستثمار، وأن تكون المبادرة من خلال الجهات المالية الوطنية، وأن تدعمها في ذلك حكومة منطقة نينغشيا، والربط مع الجهات المالية العربية، وتأسيس صندوق التنمية الثقافية والسياحية الصينية العربية. زيادة الاستثمارات في مجال تأسيس البنية التحتية في مجال النقل والتدريب على الوظائف السياحية، وتأسيس الآليات المعنية بالتعاون الثقافي والسياحي بين نينغشيا والهيئات التابعة للحكومة المركزية والمقاطعات المتقدمة في شرق الصين.

وعلى مستوى منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي، يجب العمل بالنقاط التالية:

١- العمل على ابتكار الأنظمة الخاصة بالإدارة السياحية.

٢- الاهتمام بتأسيس المشروعات السياحية، واستكمال منظومة الخدمات السياحية الإسلامية.

٣- تعزيز التسويق السياحي داخل وخارج الصين.

٤- استكمال السياسات المالية والضريبية.

٥- البحث عن السياسات الخاصة بحماية الأراضي والموارد.

٦- الاهتمام بإعداد الكفاءات.

٧- الارتقاء بالدور المحوري لمدينة ينتشوان.

٨- دعم تطوير المؤسسات السياحية وتشجيعها على "الخروج".

٩- تهيئة وتحسين بيئة الخدمات الثقافية والسياحية الإسلامية.

٥- السياسات الضريبية التفضيلية

تشير السياسات الضريبية التفضيلية إلى تلك السياسات التي تطبقها دولة ما لتحفيز ودعم بعض المناطق الخاصة أو الصناعات أو المؤسسات أو العائلات، وذلك من خلال العائدات أو

النفقات، وتهدف إلى زيادة مستوى العائد أو خفض النفقات، وهي أداة تطبقها الصين لتحقيق عدد من الأهداف المحددة، وأهداف التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص.

وبعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وضعت الصين تباعًا سلسلة من السياسات الضريبية الإقليمية بمستويات متعددة. والتي تم تطبيقها وفق ظروف المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الاقتصادية التنموية، المناطق الاقتصادية المفتوحة الساحلية والمناطق الداخلية. وبعد دمج الضريبة على المؤسسات المحلية والأجنبية، تحولت السياسات الضريبية في الصين إلى منظومة السياسات الضريبية الخاصة بالصناعات المختلفة. وتعد المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا المنطقة التجريبية الوحيدة التي تغطي مقاطعة كاملة داخل الصين، ومن ثم فإنه من الضروري أن يتم منحها سياسات ضريبية أكثر تيسيرًا من تلك التي تحصل عليها المقاطعات المتقدمة في شرق الصين، وذلك حتى يتم تحقيق الأهداف الاستراتيجية القومية. ووفقًا للوظائف الخاصة بالمنطقة التجريبية، فإنه يجب وضع السياسات الضريبية التحفيزية التي تفيد في الانفتاح والانفتاح على الدول العربية على وجه الخصوص، والتي تصب في صالح صناعات الطاقة والصناعات البتروكيماوية، وكذلك السياسات التحفيزية الخاصة بتطوير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، والتي تفيد في تحول الصناعات.

وتشمل السياسات الضريبية التحفيزية سياسات على مستوى الدولة وأخرى على مستوى منطقة نينغشيا. من بينها السياسات التي تتم على مستوى الدولة وهي تشمل السياسات العادية والسياسات الخاصة والريادية، أما السياسات التي تتم على مستوى منطقة نينغشيا فتشمل السياسات العادية والخاصة بالمناطق الصناعية، والسياسات الخاصة بمنطقة بينخه الجديدة، وبمنطقة يويه خاي وان التجارية وغيرها من الحوافز الضريبية. وتشمل هذه السياسات مستويات متعددة تغطي الاستثمارات المالية، الصناديق الحكومية، الضريبة على المؤسسات، الضريبة على الدخل الشخصي، الضريبة على المبيعات، استرداد الضرائب التصديرية والضريبة على الموارد وغيرها من الحوافز الضريبية.

٦- سياسات الأمن القومي

خلال مرحلة الانفتاح على الخارج، يجب الاهتمام بحماية سيادة الدولة والأمن الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بانفتاح الصناعات والتعاون الخارجي، يجب الاهتمام بشكل كبير بالرقابة على أمن الصناعات وما يتعلق بمواجهة الأزمات، والتحذير من مخاطر عمليات الاندماج

والاستحواذ عبر الحدود على الأمن الاقتصادي بنينغشيا. وفي مجال التعاون المالي، يجب التركيز على آليات تجنب المخاطر وتأسيس آليات الأمن المالي، والجذب الاستراتيجي للبترودولار العربي، واستكمال اللوائح والقوانين والمنظومة الرقابية الخاصة بجذب البترودولار، كما يجب الاهتمام بشكل خاص بالتدفقات الاستثمارية للبترودولار وتجنب تدفقات رأس المال الإرهابي.

كما يعد استغلال القضايا الوطنية إحدى الوسائل المهمة التي تعتمد عليها القوى المعادية للتأثير على الأمن الداخلي. وتعد المنطقة الواقعة على طول طريق الحرير منطقة تجمع للأقليات الصينية، ومن ثم فإنه من الضروري التحذير من مخاطر دعم القوى المعادية للمجموعات الانفصالية داخل الصين للقيام بأعمال تخريبية هدامة، وبناء عليه، فإنه يجب تعزيز التعاون الأمني الدولي مع مختلف دول آسيا الوسطى، ومواجهة القوى الإرهابية والانفصالية والمتطرفة. وتأسيس خط دفاع أمني على طول "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير".

فريق العمل

المحتويات

الباب الأول

الانفتاح ودفع التنمية:

التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

الفصل الأول

الفكر الاستراتيجي الصيني تجاه تنمية غرب الصين

يعود تاريخ السياسة الاستراتيجية التي تبنتها الصين لتنمية غرب الصين إلى عام ١٩٩٩، أي قبل ستة عشر عامًا من اليوم. فعلى مدار ستة عشر عامًا تحت قيادة الحكومة المركزية، حققت عملية تأسيس البنية التحية بغرب البلاد تقدمًا ملحوظا، وزادت سرعة النمو الاقتصادي بها عن متوسط النمو على مستوى الصين، وحقق مستوى معيشة المواطنين وجودة الحياة ارتفاعًا ملحوظا، وشهدت المنطقة تعزيزا تدريجيا للاقتصاد الشامل. وقد لعبت الأفكار التي طرحها الزعيم ماو تسي تونغ في كلمته "حول العلاقات العشر" في خمسينيات القرن العشرين حول "التنمية المتوازنة" في المناطق الساحلية والداخلية، و الأفكار التي طرحها الزعيم دينغ شياو بينغ[١] في الثمانينيات في كلمته "بسط سلطة الحكومة المركزية" حول "المحورين الرئيسين"، والأفكار التي طرحتها اللجنة المركزية للحزب بقيادة الرئيس جيانغ تسه مين [٢] في التسعينيات حول "التنمية الاقتصادية الإقليمية

(١) دينغ شياو بينغ: السياسي الصيني المعروف دينغ شياو بينغ (١٩٠٤-١٩٩٧) أحد قادة الجيل الثاني البارزين للحزب الشيوعي الصيني ، سياسي وعسكري ودبلوماسي صيني معروف، شغل في ١٩٨٣ رئيس اللجنة العسكرية المركزية بجمهورية الصين الشعبية وغيرها من المناصب المهمة في الدولة الصينية، لُقب بمهندس الإصلاح والانفتاح في الصين ومؤسس نظرية دينغ شياو بينغ، توفي في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ بالعاصمة بكين عن عمر يناهز ٩٣ عاماً. المترجم

(٢) جيانغ تسه مين: المولود بمقاطعة جيانغسو الصينية في ١٧/ ٨/ ١٩٢٦، الرئيس الخامس لجمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها في ١/ ١٠/ ١٩٤٩ . تولى مناصب رئيس الدولة وسكرتير عام اللجنة المركزية ورئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني وغيرها من المناصب القيادية في الدولة خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٢. المترجم

المتناغمة"، والأفكار التي طرحها الرئيس هو جين تاو[1] عام ٢٠١٠ حول "التنمية العلمية" انطلاقا من تحسين حياة المواطنين، لعبت جميعها دورًا حاسما في توجيه عملية التنمية الكبرى في الأقاليم الغربية. وعليه فإن تلخيص واستعراض الأفكار الاستراتيجية للقادة الأربعة، يحمل مغزى مهمًا لتوجيه انفتاح المناطق الصينية الداخلية على الخارج، والإسراع في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، بهدف دفع التنمية من خلال الإصلاح .

١ - المغزى الاستراتيجي

تشمل عملية التنمية الكبرى للأقاليم الصينية الغربية مقاطعات: شانشي، قانسو، تشينغخاي، منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة، منطقة شينجيانغ ذاتية الحكم لقومية الويغور، مقاطعة سيتشوان، مدينة تشونغتشينغ المركزية، مقاطعة يونان، مقاطعة قوي جوو، منطقة التبت ذاتية الحكم، منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم ومنطقة قوانغشي ذاتية الحكم لقومية جوانغ، بإجمالي ١٢ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومدينة مركزية، وبمساحة إجمالية تبلغ ٦,٨٥٠٠٠ مليون كيلو متر مربع، بما يمثل ٧١,٤٪ من إجمالي مساحة الصين. ووفقًا لبيانات الإحصاء السكاني الشامل لعام ٢٠١٠، فقد بلغت نسبة سكان مناطق الغرب الصيني٢٧,٠٤٪ من إجمالي سكان الصين. وتتميز مناطق غرب الصين بمواردها الطبيعية الغنية، وكونها سوقا كبيرة، بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي المهم.

وقد أولى القادة: ماو تسي تونغ، دينغ شياو بينغ، جيانغ تسه مين وهو جين تاو اهتمامًا كبيرا بغرب الصين، فشهدت المنطقة عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية ثلاث مراحل تنموية كبرى شملت:

المرحلة الأولى خلال الخمسينيات من القرن العشرين. وتمثلت في وضع الأسس الصناعية الجديدة لمنطقة غرب الصين معتمدة بشكل رئيس على "الخطة الخمسية الأولى".

المرحلة الثانية خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٧٨. وتمثلت في بناء "الخطوط الثلاثة" للبنية التحتية في الدفاع والتكنولوجيا والصناعة والمواصلات في ثلاث عشرة مقاطعة ومنطقة حكم ذاتي في غرب البلاد.

---

(١) هو جين تاو: المولود بمقاطعة جيانغسو في ٢١/١٢/١٩٤٢، الرئيس السادس لجمهورية الصين الشعبية منذ تأسيسها في ١/١٠/١٩٤٩، تولى مناصب رئيس الدولة وسكرتير عام اللجنة المركزية ورئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب الشيوعي الصيني وغيرها من المناصب القيادية في الدولة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣. المترجم

والمرحلة الثالثة والتي تشمل الاستراتيجية التنموية الكبرى لتنمية غرب الصين، والتي بدأتها الصين في عام ١٩٩٩. وقد واجهت الصين خلال المراحل الثلاث ظروفا سياسية واقتصادية داخلية وخارجية مختلفة، صاحبها تغير في المغزى الاستراتيجي لعملية التنمية في غرب البلاد.

أما الخلفية الداخلية الخاصة بالمرحلة الأولى التي قادها الزعيم ماو تسي تونغ، فقد تمثلت في تردي الأوضاع الاقتصادية في المناطق الساحلية والداخلية في الصين، والتي خلفتها فترة ما يزيد على ١٠٠ عام من التاريخ شبه الاستعماري والاقطاعي للصين الجديدة، في حين تمثلت الخلفية الدولية في الحرب الكورية التي لم تكن قد انتهت بعد، وتأثُر المناطق الساحلية في شرق البلاد بتدخلات جيانغ جيه شه من تايوان، وعدم الثقة الكبيرة في الأمن الوطني آنذاك. وفي عام ١٩٥٦، أشار الزعيم ماو في كلمته "حول العلاقات العشر" إلى أن ضبط العلاقة بين النشاط الصناعي في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية يسهم في الاستعداد للحرب. حيث أشار إلى أن: " هناك حوالي ٧٠٪ من الصناعات الخفيفة والثقيلة في الصين تتركز في المناطق الساحلية، وأن هناك ما نسبته ٣٠٪ فقط في المناطق الداخلية. وهذا وضع غير مناسب له أسبابه التاريخية. فيجب الاستغلال الأمثل للقاعدة الصناعية في المناطق الساحلية، ولكن يجب في الوقت ذاته العمل على تحقيق تنمية صناعية متوازنة في المستقبل، بما يضمن تطوير النشاط الصناعي في المناطق الداخلية. فيجب أن تتوزع معظم الصناعات الجديدة في المناطق الداخلية، وهذا سيساعد بدون شك في تحقيق توزان تدريجي للنشاط الصناعي في البلاد، بالإضافة إلى دوره في الاستعداد للحرب".[١] وقد تمثلت الخلفية الدولية للمرحلة التنموية الثانية التي قادها الزعيم ماو تسي تونغ في أنها جاءت عقب تدهور العلاقات الصينية السوفيتية، وتعرض مناطق شمال وغرب الصين لضغوطات كبيرة من قبل الاتحاد السوفيتي، ومحاصرة القوات الأمريكية لمناطق شرق وجنوب البلاد. وفي ظل تلك الأوضاع الدولية المتوترة، لم يكن تمركز شريان الاقتصاد الوطني في المدن الكبرى والمناطق الساحلية يساعد في الاستعداد للحرب. وانطلاقا من اعتبارات الأمن الاستراتيجي الوطني، فقد قاد الزعيم ماو تعديلات استراتيجية كبيرة تقوم على "الخطوط الثلاثة" وتحول القوة الاقتصادية من شرق البلاد إلى غربها. ومن ثم، فإن المرحلتين اللتين قادهما الزعيم ماو، على الرغم من أنهما ساعدتا في حل مشكلة عدم التوازن في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنهما جاءتا لاعتبارات أمنية واعتبارات تتعلق باستعداد الصين لمواجهة القوى الخارجية، وكانتا تتمتعان بمغزى سياسي وعسكري مهم.

---

(١) ماو تسي تونغ: "حول العلاقات العشر"، جريدة "الشعب اليومية" الطبعة الأولى بتاريخ ٦-١٢- ١٩٧٦ .

وفي الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد أن أكد الزعيم دينغ شياو بينغ على أن السلام والتنمية هما أهم ما يشغل العالم أجمع، بدأ في تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح(١)، وطرح أفكاره الاستراتيجية حول "المحورين الرئيسين". ويشير المحوران الرئيسان في فكر الزعيم دينغ شياو بينغ إلى: "أن تعمل المناطق الساحلية على الإسراع في الانفتاح على الخارج، بما يساعد في التنمية السريعة لهذه المنطقة الواسعة التي تمتلك ٢٠٠ مليون نسمة، ثم تقود هذه المنطقة التنمية في المناطق الداخلية، وهذا هو المحور الأول. وأن تهتم المناطق الداخلية بهذا المحور التنموي. وفي المقابل، فإنه عند بلوغ مرحلة معينة من التنمية، يجب مطالبة المناطق الساحلية بتقديم الدعم للمناطق الداخلية لتحقيق التنمية المنشودة بها، وهذا هو المحور الثاني. وعندئذٍ يجب أن تستجيب المناطق الساحلية لهذا التطور في عملية التنمية".(٢) وقد استطاعت الأفكار الاستراتيجية القائمة على "المحورين الرئيسين" من وضع الأسس النظرية للمرحلة التنموية الثالثة في منطقة غرب الصين. حيث أنها لم تقتصر على البدء بتحقيق التنمية والثراء في بعض المناطق الصينية، سعيًا إلى المغزى الاقتصادي للثراء المشترك فحسب، والأهم من ذلك أنها تتمتع بمغزى سياسي يتعلق بتأسيس الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتحقيق النهضة الكبرى للأمة الصينية.

وفي نهاية التسعينيات من القرن العشرين، بدأ الرئيس جيانغ تسه مين مرحلة التنمية الكبرى في مناطق الغرب الصينية، والتي كانت خيارًا حتميا أهتم بالعديد من العوامل الاقتصادية، الثقافية، السياسية، العسكرية والاجتماعية الداخلية والخارجية. وفي ٦/ ١٩٩٩، عقد الرئيس جيانغ تسه مين ندوة في شيآن حول دعم إصلاح وتطوير المؤسسات المملوكة للدولة، أشار فيها إلى أن: "تنفيذ التنمية الكبرى في غرب البلاد، يحمل مغزى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا مهما فيما يتعلق بدفع الإصلاح والبناء الشامل وحفظ الأمن والنظام على مستوى البلاد. كما أن الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية، يعد مطلبًا حتميا للحفاظ على التنمية الاقتصادية المستمرة والسريعة والمتوازنة في الصين، وهو في الوقت ذاته مطلب حتمي لتحقيق الخطوة الثالثة من الأهداف

---

(١) سياسة الإصلاح والانفتاح: تشير إلى سياسة الاصلاح التي أقرتها الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في ديسمبر ١٩٧٨، لتطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والإلتزام بالاشتراكية ذات الخصائص الصينية. وقد استطاع النمو السريع الذي حققه الاقتصاد الصيني على مدار أكثر من ثلاثين عاماً منذ تطبيق سياسة الإصلاح، أن يحقق نتائج أبهرت العالم أجمع، لتصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم، والأولى من حيث حجم تجارة البضائع. المترجم

(٢) دينغ شياو بينغ: "بسط سلطة الحكومة المركزية"، الجزء الثالث من "مؤلفات دينغ شياو بينغ"، دار نشر الشعب، ١٩٩٣، صفحات ٢٧٧-٢٧٨.

الاستراتيجية لبناء الحداثة الصينية."[١] كما أكد في الوقت ذاته على أن: "تنفيذ التنمية الكبرى في غرب البلاد، مهمة استراتيجية كبيرة لنهضة الأمة الصينية. وأنه من الصعب تقييم المغزى البعيد لهذا الهدف الاستراتيجي على الصعيد الاقتصادي والثقافي والسياسي والعسكري والاجتماعي. كما أنه يجب على جميع الرفاق في الحزب وجميع أبناء الشعب رفع الوعي بهذا الهدف. وأن الاستقرار الشامل على مستوى الصين لن يتحقق بدون تحقيق الاستقرار في غرب البلاد، كما أن تحقيق الرخاء في غرب البلاد يعد شرطًا لتحقيق الرخاء في كافة أرجاء الصين، وأخيرًا فإن تحقيق الحداثة في غرب البلاد شرطٌ لتحقيق الحداثة على مستوى الصين قاطبة."[٢]

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد عشر سنوات من تنفيذ خطة التنمية الكبرى في غرب البلاد، رأى الرئيس هو جين تاو أن تطبيق استراتيجية التنمية في غرب البلاد، تعد مهمة رئيسة لتحقيق أهداف التأسيس الشامل لمجتمع رغيد، ومطلبا موضوعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية الجيدة والسريعة، ومطلبًا حتميا للتوسع في الانفتاح على الخارج، وضمانًا مهمًا لحفظ النظام والأمن الوطني، كما أن طرح التعرف على أهمية وضرورة التعمق في تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد، من شأنه العمل على "دفع عملية التنمية في منطقة غرب الصين إلى مرحلة جديدة". كما أشار الرئيس هو جين تاو إلى أن: "تنمية منطقة الغرب تتمتع بأولوية في الاستراتيجية التنموية الشاملة على مستوى مناطق الصين، كما أنها تتمتع بمكانة رئيسة في دفع التناغم المجتمعي، وبمكانة خاصة في تحقيق التنمية المستدامة. إضافة إلى أن التعمق في تطبيق استراتيجية التنمية في الغرب يتعلق بتحقيق الرفاه لمختلف الأقليات الصينية، ويتعلق أيضًا بالوضع الشامل للإصلاح والانفتاح وتأسيس الحداثة الاشتراكية، وأخيرًا يتعلق بحفظ النظام والأمن الوطني ونهضة الأمة الصينية."[٣]

خلاصة القول، فإننا نؤكد على المغزى الاستراتيجي المهم لعملية التنمية الكبرى لمنطقة غرب الصين، والتي قادها الزعماء الثلاثة دينغ شياو بينغ، جيانغ تسه مين وهو جين تاو. فهي لا تتمتع بمغزى اقتصادي يتعلق بتنسيق الاقتصاد الاقليمي وتحقيق التنمية المستدامة، وبمغزى سياسي يتعلق بتحقيق الرفاه المشترك وتحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث للحداثة الصينية وتحقيق

(١) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ١٩٩٩، ص ٣٤٢.

(٢) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ١٩٩٩، ص ٣٤٤.

(٣) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٢.

النهضة الكبرى للأمة الصينية فحسب، وإنما تتمتع بمغزى عسكري يتعلق بالحفاظ على الاستقرار السياسي في منطقة غرب الصين، ودفع الوحدة الوطنية وحفظ الأمن في المناطق الحدودية وأمن الدفاع الوطني.

١ - الأهداف الاستراتيجية

يجب أن يرتبط المغزى والمكانة الاستراتيجية للتنمية الكبرى في غرب الصين من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية، بتحقيق أهداف استراتيجية محددة. إذن ما هي الأهداف الاستراتيجية للتنمية الكبرى لمنطقة غرب الصين من خلال الجهود المشتركة التي استمرت لعشرات السنين وعلى مدار عدة أجيال، وما الرؤية الخاصة بعملية التنمية الكبرى في منطقة غرب الصين؟

يتمثل الهدف الاستراتيجي لتنمية غرب الصين الذي طرحه الرئيس جيانغ تسه مين، في الهدف الاستراتيجي الشامل الذي يجمع بين البيئة الايكولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حيث أشار عند وضعه للآفاق الخاصة بتنمية غرب البلاد، إلى أن الإسراع في تنمية المنطقة الغربية يعد مشروعا كبيرا، ومهمة تاريخية صعبة. فقال "يجب أن نعقد العزم على بذل الجهود المضنية التي قد تمتد لعشرات السنين أو قرن بأكمله، من أجل بناء منطقة غربية تنعم بالازدهار الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والاستقرار والتلاحم الوطني وجمال الطبيعة... وتحقيق تغيير جذري يشمل البيئة الايكولوجية والتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإبراز المنطقة العريقة في حُلة جديدة. وهو ما سيكون إنجازا عظيمًا في تاريخ تطور الأمة الصينية، وحدثًا فريدا في تاريخ التنمية على مستوى العالم."[١]

ومن خلال عملية التنمية التي استمرت أكثر من عشر سنوات، برز الهدف الاستراتيجي لتنمية منطقة غرب البلاد والذي طرحه الرئيس هو جين تاو، في رفع القدرة الاقتصادية الشاملة لغرب البلاد. فأشار الرئيس هو جين تاو إلى أن:" الهدف الاستراتيجي العام لتنمية منطقة غرب البلاد على مدار السنوات العشر القادمة يتمثل في: الارتقاء بالقدرة الاقتصادية الشاملة لمنطقة الغرب إلى مرحلة جديدة، فيها مزيد من تحسين البنية التحتية، استكمال منظومة الصناعات الحديثة، تأسيس قاعدة وطنية لصناعات الطاقة، وقاعدة وطنية لتصنيع الموارد، وقاعدة وطنية للتجميع

(١) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ١٩٩٩، ص ٣٤٦.

والتصنيع وقاعدة وطنية للصناعات الاستراتيجية الناشئة، الارتقاء بمستوى وجودة معيشة المواطنين، تقليص الفارق بين الخدمات العامة الأساسية مع منطقة شرق الصين المتقدمة، الارتقاء بحماية البيئة، ووضع حد للتدهور البيئي".(١)

عمود ١-١

الأهداف الرئيسة لخطة التنمية الكبرى لأقاليم غرب الصين

وتتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية:

١-الحفاظ على تنمية اقتصادية جيدة وسريعة. بما يشمل تفعيل الميزات الإقليمية، والاستغلال الأمثل للموارد، التكوين التدريجي لمنظومة صناعات متميزة، الارتقاء الذاتي بالقدرات التنموية وزيادة سرعة معدل النمو الاقتصادي ليتخطى معدل النمو على مستوى الصين.

٢- مزيد من تحسين البنية التحتية. بما يشمل التكوين التدريجي لشبكة مواصلات متكاملة، تأسيس خطوط مواصلات تستغرق ساعتين بين المدن المركزية، تحقيق الربط بين القرى والتيسير على المواطنين في التنقل. زيادة خطوط السكك الحديدية بمسافة ١٥٠٠٠ كم، تحسين الطرق والمواصلات والبنية التحتية لشبكات الاتصالات. تعزيز البنية التحتية للري، تعزيز قدرات إمدادات المياه ومكافحة الفيضانات والكوارث، زيادة قدرة معالجة النفايات بمعدل ١٢٠ ألف طن يوميًا.

٣- التحسين المستمر للبيئة. بما يشمل تحقيق تقدم إيجابي في النظام البيئي، حيث بلغت نسبة غطاء الغابات حوالي ١٩٪، وتم التحكم في مشكلة التدهور البيئي، وحدث انخفاض كبير في الهدر في المياه والأراضي. وحدث انخفاض واضح في الانبعاثات الملوثة للبيئة، بما في ذلك انخفاض الطلب على الأكسجين الكيميائي بنسبة ٥,٤٪، انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٥,٣٪، انخفاض انبعاثات الأمونيا بنسبة ٨,٦٪، وانخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد النيتروجين بنسبة ٤,٣٪.

وشهدت هذه المرحلة تقدما مستمرا في هيكل الصناعات. فحدث انخفاض واضح في نسبة العمالة في القطاع الصناعي الأولي، وكان هناك تقدم واضح في القدرة الإنتاجية الكلية للنشاط الزراعي. تعزيز التنافسية في القطاع الثاني، التأسيس التدريجي لقواعد صناعية في مجالات الطاقة،

(١) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٣-٨٥٤.

تصنيع الموارد والتجميع. والتطور الكبير في القطاع الثالث، فحدث ارتفاعٌ واضح في استيعاب هذا القطاع للعمالة. وحدث انخفاض قدره ٣٠٪ في القيمة المضافة للمؤسسات، وارتفاع ٠,٥٣ في مؤشر استخدام مياه الري.

كما شهدت المرحلة تقدمًا واضحا في الخدمات العامة. حيث بدأ تقليص الفارق مع نظيره على مستوى البلاد في مجالات التعليم الإلزامي، الرعاية الصحية، الثقافة الجماهيرية والضمان الاجتماعي. بلغت نسبة تثبيت التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات أكثر من ٩٠٪. وحدث ارتفاع بمعدل ٣٪ في التأمين الصحي الأساسي. وتمت التغطية الشاملة لتأمينات الإعاشة في الريف وتأمينات الإعاشة على مستوى المدن والبلديات.

٤- الارتفاع الكبير في مستوى معيشة الشعب. بما يشمل ارتفاع معدل دخل المواطنين في الريف والحضر عن معدل الدخل على مستوى البلاد. وتجاوزت نسبة التحضر ٤٥٪. وبلغت نسبة القدرة على تأمين السكن أكثر من ٢٠٪. وحدث ارتفاعا كبيرا في التوظيف، وتم التحكم في نسبة البطالة إلى ما دون ٥٪. وحدث انخفاض كبير في عدد الفقراء.

٥- التعمق في دفع الاصلاح والانفتاح. وقد تحققت انجازات واضحة في إصلاح الأنظمة والآليات، وحدث تغير في مهام الحكومة، وتحسن واضح في الإدارة المجتمعية، وتحسن كبير في البيئة الاستثمارية. وشهدت المرحلة تقدما كبيرا في مستوى وجودة الانفتاح على الخارج.

٦- التطبيق الصارم للتخطيط على مستوى المناطق. حدث تقدم في وضع الأنظمة وفق ظروف كل منطقة، وتوزيع المهام التوجيهية، وإبراز النقاط المهمة.

٢- التخطيط الاستراتيجي

خلال المراحل الثلاث لتنمية غرب الصين، بما في ذلك التنمية في ظل نظام الاقتصاد المخطط أو اقتصاد السوق الاشتراكي، أكد القادة الصينيون على رفض التنمية العشوائية، وأنه يجب تحديد النقاط الرئيسة والتطوير المنظم على أساس التخطيط الشامل على مستوى البلاد، وهو ما تمثل في النقاط التالية:

أولًا: وضع الخطط الخمسية لعملية التنمية.

وكان الرئيس جيانغ تسه مين قد أشار في بداية تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد عام ١٩٩٩، إلى أنه: "يجب بذل كل الجهد وفق السياسيات المتاحة لتنفيذ عملية التنمية بخطط وخطوات

مدروسة، تجنبا للتعرض لأية معوقات ".[١] وفي ظل التخطيط الاستراتيجي للقادة الصينيين فيما يتعلق بتنمية غرب الصين، وضعت الدولة "الخطة الخمسية "العاشرة" لتنمية غرب البلاد"، "الخطة الخمسية "الحادية عشرة" للتنمية الكبرى لغرب البلاد" (١٢/ ٢٠٠٦)، "الخطة الخمسية "الثانية عشرة" للتنمية الكبرى لغرب الصين" (٢/ ٢٠١٢)، كما صدرت "مقترحات مجلس الدولة الصيني حول دفع عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد" (١١/ ٣/ ٢٠٠٤) و"مقترحات اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة حول تعميق تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد" (٢٩/ ٦/ ٢٠١٠).

ثانيًا: محاور التخطيط

التزم القادة الصينيون على الدوام بمبدأ تحديد محاور التنمية الكبرى لغرب البلاد. حيث حددت المرحلة الثانية لتنمية غرب الصين والتي قادها الزعيم ماو تسي تونغ، الخط الأول والثاني والثالث كمحاور لعملية التنمية في غرب البلاد. كما أشار الزعيم جيانغ تسه مين في بداية المرحلة الثالثة لتنمية غرب البلاد إلى أن: "تنمية غرب البلاد لا يعني أن تسعى كل منطقة إلى تحقيق الزعامة، وإنما يجب أن تكون هناك محاور رئيسة لعملية التنمية".[٢] وبعد عشر سنوات من تنفيذ عملية التنمية في غرب الصين، أشار الزعيم هو جين تاو إلى أنه: "خلال التعمق في تطبيق التنمية الكبرى في غرب البلاد من الآن فصاعدًا، فإن الأمر يتطلب أن نضع أيدينا على التناقضات الرئيسة وكذلك الجوانب الرئيسة في التناقضات الخاصة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتركيز على إيجاد حلول للقضايا المحورية الشاملة والاستراتيجية..."[٣]ووفقًا للفكر الاستراتيجي للقادة الصينيين، فإن تقدم عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد من الخطة الخمسية "العاشرة" حتى الخطة الخمسية "الثانية عشرة"، لم يحدد المحاور الرئيسة لتعزيز بناء البنية التحتية، وتطوير الصناعات المتميزة وتعزيز البناء الإيكولوجي وحماية البيئة فحسب، وإنما تم تحديد المحاور الرئيسة لتنمية المدن ودفع تنمية المعابر الحدودية خلال عملية التنمية الإقليمية.

---

(١) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٣٤٤.

(٢) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص٢٤٤-٢٤٥.

(٣) و جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٤.

ثالثًا: التخطيط المنظم والمستمر

وصف الرئيس جيانغ تسه مين عملية التنمية الكبرى في غرب الصين بأنها مشروع القرن، ومشروع كبير منظم ومهمة تاريخية صعبة، كما أشار قبيل البدء الشامل في عملية التنمية الكبرى لغرب البلاد إلى أنه: "خلال المراحل الكلية لتنفيذ التنمية الكبرى في غرب البلاد، يجب أن نلتزم بسياسة تتمتع برؤية بعيدة المدى والقدرة على الدفع التدريجي لعملية التنمية. يجب أن يكون لدينا خطة بعيدة المدى، وأن نضع في الوقت ذاته أهداف ومهام مرحلية، وأن يكون هناك ترابط وتعزيز متوازن بين أهداف كل مرحلة."(١) كما طرح الرئيس جيانغ تسه مين انه خلال فترة ٥-١٠ سنوات، سوف يتحقق تقدم ملحوظ في البنية التحتية والإيكولوجية للمنطقة الغربية، وسوف يتحقق الإسراع في تحول ميزة الموارد إلى ميزة اقتصادية، والتكوين التدريجي لمناطق اقتصادية ذات ملامح خاصة في غرب البلاد، وتقليص الفارق بين مناطق غرب وشرق البلاد ووسطها. ونلخص الأفكار الرئيسة حول تعميق تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى لغرب البلاد وفق "الخطة الخمسية "الثانية عشرة" لتنمية غرب البلاد" في النقاط الآتية والتي يحتويها العمود ١-٢.

عمود ١-٢

الأفكار الرئيسة حول تعميق تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى لغرب البلاد وفق "الخطة الخمسية "الثانية عشرة" لتنمية غرب الصين

أولًا: من حيث مفهوم التنمية

يجب أن يكون هناك مزيد من التركيز على جودة وكفاءة التنمية وتحديد التنمية العلمية كموضوع رئيسي، وإبراز الإسراع في التعديل الاستراتيجي للهيكل الاقتصادي، والتمسك بتسريع وتيرة عملية التنمية، الالتزام بالتنمية السريعة وسلوك طريق تنمية جديد ذي ملامح صينية وسمات خاصة بغرب البلاد.

ثانيًا: من حيث أسلوب التنمية

يجب التركيز على التفعيل الجيد للميزات الإقليمية. وطرح تعميق استراتيجية تحويل الموارد القائمة على تطبيق سمات السوق، والالتزام بسلوك طريق التصنيع الجديد، والارتقاء بمستويات التصنيع والقدرات التنافسية، وتأسيس قاعدة وطنية لصناعات الطاقة وتصنيع الموارد وقاعدة للصناعات الاستراتيجية الناشئة. والتوافق مع سمات التحول الصناعي الصيني والأجنبي، وطرح مطالب التحول الصناعي.

(١) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٥٩.

ثالثًا: من حيث اقسام التنمية

يجب التركيز على وضع الأنظمة وتقسيمات التنمية حسب ظروف كل منطقة. حيث يتم الالتزام بفكرة "الإمساك بطرفي الخيط" إذ يتم الالتزام بتنمية المناطق الاقتصادية المركزية، والعمل على تنمية مناطق اقتصادية جديدة من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم العمل على تخلص المناطق الفقيرة من الفقر وتحقيق الثراء، ودفع التنمية السريعة في المناطق الفقيرة ومناطق الأقليات.

رابعًا: من حيث المحاور الرئيسة لعملية التنمية

يجب التركيز على تقديم الحلول للقضايا المحورية الشاملة والاستراتيجية. مثل التحكم في مشكلتي المواصلات والري واللتين تمثلان عنق الزجاجة في تأسيس البنية التحتية. وأن يهتم البناء الايكولوجي بتأسيس آليات ذات فوائد على المدى الطويل، طرح الإسراع في تأسيس وتحسين آليات التعويض البيئي. مزيد من التركيز على إبراز المحاور وتلخيص وتطبيق السياسات، وطرح تعزيز الأنظمة الشاملة في خمس مناطق بيئية رئيسة. وفي الوقت الذي يتم فيه تعزيز تأسيس "القضايا الريفية الثلاث" لتطوير النشاط الزراعي، وطرح سمات مناطق المراعي وتوزيع الغابات والمساحات الكبيرة في المنطقة الغربية، يجب طرح المهام التأسيسية المختلفة. ومزيدًا من تحديد مؤشرات الاصلاح والانفتاح، العمل على إبراز المناطق المحورية والقضايا الرئيسة، ومزيدًا من إبراز الاصلاح والانفتاح في المناطق الداخلية والحدودية.

خامسًا: من حيث آليات التنمية

يجب التمسك بالتوجيهات الحكومية وتشغيل السوق. حيث طرحت "الخطة الخمسية" أن تقوم الحكومات المحلية المختلفة بتعزيز وتوجيه الخدمات، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتفعيل الدور الأساسي للسوق في عملية توزيع الموارد، وجذب مختلف العناصر للتدفق إلى المناطق الغربية، ومزيدًا من تجميع القوى المجتمعية والمشاركة وتشجيع التنمية في غرب البلاد.

سادسًا:من حيث سياسات التنمية

مزيدً من التركيز على دعم الإجراءات المختلفة. حيث طالبت "الخطة الخمسية" بالالتزام بإجراءات حاسمة و قوية وفعالة، للتنفيذ الجيد للسياسات المختلفة التي تعتزم اللجنة المركزية للحزب تطبيقها في غرب البلاد، بما في ذلك السياسات المالية والضريبية والاستثمارية والمال والأعمال والصناعية وسياسات الأراضي، لزيادة الاستثمارات والمشروعات الاستثمارية.(١)

---

(١) المصدر: جو جيان خونغ "كلمة أحد المسؤولين بلجنة الإصلاح والتنمية حول "الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الكبرى لمنطقة غرب البلاد"، "صحيفة الشعب اليومية" بتاريخ ٢١/ ٢/ ٢٠١٢.

رابعًا: المحاور الاستراتيجية

من أين يبدأ تحقيق التغيرات الجذرية في البيئة الايكولوجية والتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في غرب البلاد؟ طرح القادة الصينيون منذ البدء في عملية التنمية الكبرى لمنطقة غرب الصين، أن تنمية غرب البلاد يتطلب إبراز المحاور الاستراتيجية، وتحديد محاور التنمية الصناعية والتنمية الإقليمية.

وفيما يتعلق بمحاور التنمية الصناعية، وضع الرئيس جيانغ تسه مين تحسين البيئة الايكولوجية على رأس متطلبات التنمية في غرب البلاد. حيث أشار إلى أنه: "إذا لم نجتهد من الآن في تحسين البيئة الإيكولوجية، فإننا لن نتمكن من تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة في غرب البلاد، كما أن ظروف بقاء وتطور الأمة الصينية سوف تتعرض للكثير من التهديدات الخطيرة"[1] كما أشار الرئيس جيانغ تسه مين إلى أنه: "يجب الاعتماد على البنية التحتية والبيئة الإيكولوجية، والاستغلال الأمثل للاقتصاد والزراعة، التكنولوجيا والتعليم كمجالات تنموية رئيسة".[2] وبعد عشر سنوات من تطبيق التنمية الكبرى في غرب الصين، أشار الرئيس هو جين تاو إلى أنه يجب التوصل إلى حلول للقضايا المحورية الشاملة والاستراتيجية، والاعتماد على البنية التحتية، البيئة الإيكولوجية، الاستغلال الأمثل للاقتصاد والزراعة، والتكنولوجيا والتعليم كمجالات تنموية رئيسة. كما أكد على أن تنمية منطقة الغرب في المستقبل تتطلب "مزيد من التركيز على تأسيس البنية التحتية، الارتقاء بضمانات التنمية، مزيد من التركيز على حماية البيئة، الاهتمام ببناء المساكن الجميلة والضمانات الأمنية للبيئة، مزيد من التركيز على التعديلات والابتكار في الهيكل الاقتصادي، ودفع تطوير الصناعات الخاصة، التركيز على التنمية الاجتماعية، دفع المساواة في الخدمات العامة الأساسية وتحسين معيشة المواطنين، ومزيد من التركيز على تحسين التخطيط الإقليمي، والاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي جديدة، والاهتمام بالابتكار في الأنظمة والآليات، التوسع في الانفتاح على الداخل والخارج، دفع التطوير الجيد والسريع للاقتصاد في غرب البلاد ودفع استقرار التناغم الاجتماعي، والاجتهاد في تحقيق الأهداف النضالية للتأسيس الشامل لمجتمع رغيد".[3]

---

(١) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٦٠.

(٣) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٣.

وفيما يتعلق بمحاور التنمية الإقليمية لمنطقة غرب الصين، أشار الرئيس جيانغ تسه مين إلى أنه يجب إبراز الربط بين المحاور والتنمية الشاملة. ويجب الجمع بين القدرات المالية والبشرية لحل عدد من القضايا الكبرى التي تتعلق بالوضع الكلي لعملية التنمية في غرب البلاد، من أجل التوجيه السليم للأوضاع العامة للتنمية في غرب البلاد، أي أنه "يجب اختيار عدد من المناطق التي تتمتع بأسس اقتصادية جيدة وتكدس سكاني وشبكات مواصلات تربطها بالمدن، لكي تكون مناطق محورية للتنمية."(١) كما أشار الرئيس هو جين تاو إلى أنه: يجب التركيز على تحسين التخطيط الإقليمي والاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي جديدة.

خامسًا: خطوات تنفيذ الاستراتيجيات المعنية

١ - تعزيز قيادة الحزب، والتأكيد على دور اللجنة المركزية للحزب في تنمية غرب الصين.

من أجل الدفع المتوازن لعملية التنمية الكبرى في غرب الصين، وتجنب التنمية العشوائية، فإن القادة الصينيين يؤكدون على الدوام على تعزيز قيادة الحزب و الدور الرئيس للجنة المركزية للحزب في تنمية غرب البلاد.

ففي مطلع فترة الإصلاح والانفتاح خلال الثمانينيات من القرن العشرين، طرح الزعيم دينغ شياو بينغ فكرة بسط سلطة الحكومة المركزية قائلًا: "إن نجاح عملية الإصلاح، تتطلب أن يكون هناك قيادة وأنظمة. وبدون القيادة والأنظمة، فإن الإصلاح سيكون أمرًا عشوائيا، وكل طرف سيسير وفق هواه، فهل يمكن ذلك؟ فلا يمكن العمل بمبدأ "لكم سياستكم ولي سياستي"، ولا يمكن الالتزام "بسياسة" تخالف سياسة الحكومة المركزية، وقد تحدثنا في هذه الآراء لعدة سنوات. فلا يمكن السيطرة على الأوضاع بدون بسط سلطة الحكومة المركزية للحزب ومجلس الدولة"(٢) كما أكد الزعيم دينغ شياو بينغ عند شرحه لفكرة "المحورين الرئيسين"، أنه بصرف النظر عن أن تتبع المناطق الداخلية للمناطق الساحلية للإسراع في الانفتاح على الخارج، أم أن تقوم المناطق الساحلية بتقديم جزء كبير من قدراتها للمساعدة في تطوير المناطق الداخلية، فإن ذلك كله يتطلب أن يكون هناك بسط لسلطة الحكومة المركزية. "وهذا كله لن يتحقق بدون بسط سلطة الحكومة المركزية، وأنه في حالة اهتمام كل طرف بما يخصه وتبادل الخلافات وإثبات الذات وإنكار الآخر، فإن ذلك سيكون

(١) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٦٠.

(٢) دينغ شياو بينغ: "بسط سلطة الحكومة المركزية"، الجزء الثالث من "مؤلفات دينغ شياو بينغ"، دار نشر الشعب، ١٩٩٣، ص ٢٧٧.

حجر عثرة في طريق التوحد. وعندها منْ سيكون بمقدوره توحيد جميع الأطراف؟ إنها الحكومة المركزية! الحكومة المركزية للحزب ومجلس الدولة".[1]

وبعد عشر سنوات من تطبيق التنمية الكبرى في غرب الصين، أشار الرئيس هو جين تاو وبوضوح، إلى أنه يجب تعزيز وتحسين قيادة الحزب لأعمال التنمية الكبرى في غرب البلاد، والعمل على تنفيذ سياسات الحزب. حيث قال: "إن محور التعمق في تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى في غرب الصين، تتمثل في قيادة الحزب. وأن الفكر التوجيهي، والأهداف العامة، والمهام الرئيسة وسياسات الحزب فيما يتعلق بالتعمق في تنفيذ استراتيجية التنمية في غرب البلاد واضحة بالفعل، والأمر المهم حاليًا يتمثل في تعزيز القيادة وتوضيح المسؤوليات وتحسين الأداء واغتنام الفرصة، والتنفيذ الجاد لسياسات الحكومة المركزية".[2] حيث قدم الرئيس هو جين تاو شرحًا لتعزيز قيادة الحزب لعملية التنمية، من خلال تعزيز القدرات المختلفة، وتعزيز التأسيس المنظم وتعزيز بناء الفرق القيادية وتغيير أداء العمل.

٢- مناطق شرق، وسط وغرب البلاد: التكامل والتنمية المشتركة

تبدو عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد قضية تنموية تتعلق بغرب الصين فقط، إلا أن الصين تلتزم على الدوام بالتخطيط لتنمية منطقة غرب الصين انطلاقا من الاستراتيجية الخاصة بتنمية الاقتصاد القومي والنهضة العظيمة للأمة الصينية، والربط بين المناطق الساحلية والداخلية وشرق وغرب البلاد، والتنمية المتناغمة للاقتصاد الإقليمي في شرق ووسط وغرب البلاد. وللإسراع في تطوير غرب البلاد، فقد تم خلال فترات مختلفة طرح الأفكار الاستراتيجية مثل "التنمية المتوازنة"، "التنمية غير المتوازنة"، "التنمية المتناغمة للاقتصاد الإقليمي" و"التنمية العلمية".

وبعد تأسيس الصين الجديدة، فإن كلمة "حول العلاقات العشر" باعتبارها أول وثيقة صينية مهمة تبحث في تأسيس الاشتراكية الصينية، فقد طرح الرئيس ماو في هذه الكلمة ولأول مرة "التنمية المتوازنة" للتنمية الصناعية في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وقدم شرحًا للعلاقة بين التنمية الصناعية في المناطق الساحلية والمناطق الداخلية. حيث قال: "إن الاستغلال والتطوير الجيد

---

(١) دينغ شياو بينغ: "بسط سلطة الحكومة المركزية"، الجزء الثالث من "مؤلفات دينغ شياو بينغ"، دار نشر الشعب، ١٩٩٣، ص٢٧٨.

(٢) و جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٩.

للأسس الصناعية في المناطق الساحلية، يمكنه أن يجعلنا قادرين على تطوير ودعم الصناعة في المناطق الداخلية. وإذا اتخذنا موقفًا سلبيا، فإن ذلك سيعوق التنمية السريعة للصناعة في المناطق الداخلية. ومن ثم فإن هذه قضية تتعلق بحقيقة أو وهم تطوير الصناعة في المناطق الداخلية. وأنها إذا كانت حقيقة وليس وهمًا، فإن ذلك يتطلب مزيدًا من استغلال وتطوير الصناعة في المناطق الساحلية، والصناعات الخفيفة على وجه الخصوص".(١)

وفي الثمانينيات من القرن العشرين، طرح دينغ شياو بينغ فكرة "المحورين الرئيسين"، التي تشير إلى أنه وفقًا لتطوير القدرات الإنتاجية وغيرها من الشروط، فإنه يتم البدء بتنمية شرق الصين، ثم تقود هذه المناطق وتدعم عملية التنمية في وسط وغرب الصين، حتى يتحقق في الختام الازدهار والثراء المشترك لمختلف الأقاليم الصينية. وهنا نجد أن فكرة "المحورين الرئيسين" تعبر عن فكر غير متوازن ومتوازن في آن واحد، حيث يتم تحقيق التنمية المشتركة لمناطق شرق وغرب البلاد من خلال فكرة عدم التوازن.

وفي التسعينيات من القرن العشرين، انطلق الرئيس جيانغ تسه مين من فكرة "التنمية المتوازنة" التي طرحها ماو تسي تونغ، و"التنمية غير المتوازنة" التي طرحها دينغ شياو بينغ، ووفق الفروق التي شهدتها عملية التنمية الاقتصادية في الصين، وعلى أساس الأوضاع العامة للتنمية الاقتصادية في الصين، وقام بطرح فكرته الاستراتيجية حول "التنمية المتناغمة للاقتصاد الإقليمي"، والتي تشير إلى أن عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد لا تنحصر على مناطق الشرق والغرب، وإنما يجب الربط بين تنمية منطقة الغرب والتطوير الذي شهدته مناطق شرق ووسط البلاد، وأن يتم "تحقيق التكامل والتنمية المشتركة، وتكوين عدد من المناطق والأحزمة الاقتصادية ذات الخصائص الفريدة، وذلك من خلال تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي بين مناطق شرق ووسط وغرب البلاد".(٢) ولتحقيق التنمية المشتركة في شرق ووسط وغرب البلاد، أكد الرئيس جيانغ تسه مين أنه يجب تفعيل الدور القيادي لمنطقة شرق البلاد، واستغلال الموقع والإمكانات المتميزة لمنطقة الغرب، وهو ما يعني أنه "في الوقت الذي يتم فيه الإسراع في تطوير المنطقة الغربية، يتم الاستمرار في تفعيل الدور القيادي لمناطق الشرق في عملية التنمية الاقتصادية على مستوى البلاد... وأن تسعى منطقة شرق البلاد بكل إيجابية إلى تكوين آليات تعاون تقوم على النفع المشترك مع مناطق وسط وغرب

---

(١) ماو تسي تونغ: "حول العلاقات العشر"، جريدة "الشعب اليومية" الطبعة الأولى بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٧٦.

(٢) جيانغ تسه مين: "التأسيس الشامل لمجتمع رغيد، تأسيس وضع جديد للاشتراكية ذات الملامح الصينية"، "مختارات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب" (الجزء الأول)، دار نشر الوثائق المركزية، ٢٠٠٥، ص١٩.

البلاد، وأن تشجع وتدعم بكافة الوسائل الإسراع في عملية التنمية في وسط وغرب البلاد. ويجب العمل على زيادة التعاون المباشر بين مناطق شرق وغرب البلاد، وتشجيع المؤسسات المتميزة في شرق البلاد على الاستثمار وتأسيس المصانع في غرب البلاد والمشاركة في عملية التنمية بها. وأن يتم الاستغلال الأمثل لما تتمتع به مناطق وسط وغرب البلاد من أجل الإسراع في عملية التنمية. وأن يتم تعزيز التبادل بين مختلفة مقاطعات ومدن المنطقة الغربية، وتحقيق التكامل فيما بينها، والاستغلال الأمثل لما تتمتع به المنطقة الغربية، بما يتماشى مع الشروط الجديدة لاقتصاد السوق، والعمل على الدعم والدفع والتنسيق بين مناطق شرق ووسط وغرب البلاد".[1]

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد عشر سنوات من عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد، أشار الرئيس هو جين تاو إلى أن عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد يجب أن تعمل على تعميق تفعيل التنمية العلمية، والاعتماد بشكل رئيسي على تعزيز القدرات التنموية الذاتية، واتخاذ تحسين معيشة المواطنين محورًا رئيسا، والاعتماد على التقدم التكنولوجي وتنمية الكفاءات كداعم، ودفع التطوير الجيد والسريع لاقتصاد منطقة غرب البلاد ودفع التناغم الاجتماعي بها، والعمل على تحقيق الأهداف النضالية للتأسيس الشامل لمجتمع رغيد.

٣- الحكومة والسوق: تفعيل الدور الأساسي للسوق في عملية توزيع الموارد وتعزيز السيطرة الكلية للدولة

في عصر الاقتصاد المخطط، نجد أن التخطيط والاستعداد لعملية التنمية في غرب البلاد يتم من خلال الدولة، وفي ظل تطوير اقتصاد السوق الاشتراكي عقب تطبيق الإصلاح والانفتاح، فإن كيفية تفعيل دور السوق، وجعل الاقتصاد أكثر مرونة وكفاءة، وتعزيز السيطرة الكلية وتجنب العشوائية في السوق، أصبحت جميعها موضوعات مهمة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد.

أشار الرئيس جيانغ تسه مين إلى أنه في ظل الاهتمام بمتطلبات تأسيس نظام اقتصاد السوق الاشتراكي، والبيئة الدولية الجديدة للانفتاح على الخارج، فإن التنمية الكبرى في غرب البلاد تتطلب استخدام أساليب اقتصاد السوق، والالتزام بقوانين السوق الموضوعية. "ففي ظل تطوير اقتصاد السوق الاشتراكي، نجد أن أساليب توزيع الموارد، وآليات العمل الاقتصادي وتطوير البيئة

---

(١) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٦٠-٦١.

الاقتصادية الداخلية والخارجية شهدت تغيرات كبيرة. وأن التنمية الكبرى في غرب البلاد يجب أن تتماشى مع هذه التغيرات، كما أن العمل والسياسات والإجراءات والآليات يجب أن تتماشى مع متطلبات السوق، بما يتناسب مع القوانين الاقتصادية، وتفعيل الدور الأساسي للسوق في عملية توزيع الموارد، بما يضمن تفعيل كفاءة هذه الموارد. وجذب رأس المال والتكنولوجيا وغيرها من عناصر الإنتاج إلى منطقة غرب البلاد من خلال تطوير السوق وترتيب أنظمته وتهيئة الظروف المناسبة، والعمل على جعل المؤسسات ركائز رئيسة في عملية الاستثمار على وجه الخصوص. كما يمكن أن يتم الإدراج المناسب للتعليم والثقافة والصحة والرياضة وحماية البيئة ضمن آليات السوق".

وفي الوقت ذاته، أكد الرئيس جيانغ تسه مين على ضرورة تعزيز السيطرة الكلية، والربط بين تفعيل دور السوق وتطبيق السيطرة الكلية. "يجب العمل على تغيير مهام الحكومة، ورفع كفاءة العمل، وتعزيز وتحسين السيطرة الكلية، من أجل تهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية والمنافسة العادلة في غرب البلاد، وذلك من خلال الاقتصاد والسياسات والقوانين وغيرها من الأساليب".(١)

٤. الحكومة المركزية والحكومات المحلية: الربط بين دعم الدولة والقدرات المحلية الذاتية

يعد تفعيل الدور الإيجابي للحكومة المركزية والحكومات المحلية، وضبط العلاقة بين الجانبين من المضامين المهمة في المنظومة الإدارية الصينية. كما تعد عملية التنمية الكبرى لمنطقة غرب الصين استراتيجية وطنية، تتمتع بمغزى اقتصادي وسياسي وعسكري مهم، ويرى الرئيس جيانغ تسه مين أن الدولة يجب أن تولي اهتماما كبيرا بتقديم الدعم "على الدولة أن تعمل على وضع السياسات الضريبية والمالية والتجارية واستقطاب الكفاءات والتعليم التكنولوجي لدعم التنمية الكبرى في غرب البلاد. والتوسع في حجم الاستثمارات العامة في غرب البلاد. وأن تميل الاستثمارات في ميزانية الدولة والدين العام والقروض الخارجية التفضيلية للمنطقة الغربية. وأن تعمل كافة الجهات والمناطق بكل إيجابية على دعم التنمية والبناء في غرب البلاد".(٢)

وأشار الرئيس هو جين تاو إلى أن يكون هناك وعي شامل، وأن يتم تفعيل الدور الإيجابي للحكومة المركزية والحكومات المحلية، وتفعيل الميزات السياسية للاشتراكية الصينية، ودفع عملية التنمية في مناطق غرب البلاد إلى مرحلة جديدة. أولًا، من خلال تعبئة الدعم على مستوى الحزب

(١) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٦١.

(٢) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٦٢.

والدولة، وتشكيل الدعم لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد، وزيادة مستوى دعم الحكومة المركزية لتطوير غرب البلاد. "تعميق تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد كوضع عام، وأن يلتزم الحزب والدولة بهذا الوضع العام، ودفع التنمية في غرب البلاد من خلال إجراءات أكثر حزمًا وقوة وكفاءة".(١) ثانيًا، مطالبة كافة الجهات في مختلف المناطق بتقديم الدعم للتنمية الكبرى لمنطقة غرب البلاد. "أن تقوم كافة الجهات في مختلف المناطق بتأسيس وعي شامل ومفاهيم شاملة، ووضع تطوير غرب البلاد ضمن جدول أعمال الجهات في كل منطقة، وتفعيل الميزة والدور الإيجابي للشعب للمشاركة في دعم عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد، وتعبئة مختلف أوساط المجتمع لدعم والمشاركة في التنمية الكبرى لمنطقة غرب البلاد".(٢) ثالثًا، تنفيذ السياسات الضريبية والمالية والاستثمارية التي تفيد في تطوير منطقة غرب البلاد. وأشار إلى أن الدفع الشامل لعملية التنمية الكبرى في غرب البلاد يتطلب "زيادة المخصصات المالية المركزية للمنطقة الغربية، والتقليص التدريجي للفارق بين الإيرادات والنفقات في منطقة الغرب، وزيادة الدعم المالي لمنطقة الغرب، وتطبيق السياسات الضريبية، والاستثمارية، والصناعية وسياسات الأراضي وسياسات الأسعار وسياسات التعويض البيئي وسياسات الكفاءات والسياسات التشجيعية، بما يفيد في تطوير غرب البلاد".(٣)

٥- التنمية والانفتاح: الانفتاح ودفع عملية التنمية، والسعي إلى التطوير من خلال التنمية.

تعد سياسة الإصلاح والانفتاح السياسة الرئيسة في الصين، وهي القضية المحورية التي تحدد مصير الصين المعاصرة، وهي في الوقت ذاته أهم طريقة وتجربة انتهجتها البلاد لتأسيس الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. وخلال المرحلة الثالثة من مراحل التنمية الكبرى في غرب البلاد، أكد القادة الصينيون على أن الإصلاح والانفتاح دافع كبير لعملية التنمية الكبرى غرب البلاد.

وفي مطلع فترة الإصلاح والانفتاح، أشار السيد دينغ شياو بينغ إلى أن: "سياسة الإصلاح والانفتاح تتمتع بمغزى مهم، وأنه لا يمكن لأي دولة ترغب في تنمية ذاتها أن تعيش في عزلة، وأن

---

(١) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية، ٢٠١١، ص ٨٥٨.

(٢) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى لمناطق غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٨.

(٣) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى لمناطق غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٨.

تنغلق على ذاتها، وأنه بدون التواصل الدولي واستقطاب الخبرات الدولية والتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال من الدول المتقدمة، فإن عملية التنمية ستكون أمرًا مستحيلا".[١]

وبالنسبة لعملية التنمية الكبرى في غرب البلاد، أشار الرئيس جيانغ تسه مين إلى أنه يجب الاستغلال الأمثل للسوق المحلية والخارجية والموارد المحلية والأجنبية. قائلًا: "يجب أن تعتمد مقاطعات ومدن غرب الصين على إمكاناتها الواقعية، وتعمل على استغلال ميزاتها الخاصة، ورفع مستوى الانفتاح، والربط الجيد بين "الاستقطاب" و"الخروج"، والاستغلال الأمثل للسوق المحلية والخارجية والموارد المحلية والأجنبية".[٢]

وأشار الرئيس هو جين تاو إلى أن الإصلاح والانفتاح يعد دافعًا كبيرا لعملية التنمية الكبرى في غرب الصين. ففي مجال الإصلاح، أشار إلى الالتزام بمسار إصلاح اقتصاد السوق الاشتراكي، والدفع الشامل للإصلاح في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع وغيرها من المجالات، "والعمل على التخلص من الأنظمة والآليات المعوقة التي تؤثر على تطوير القدرات الإنتاجية في المجتمع والاستغلال الإيجابي لمختلف المجالات، والتأسيس الإيجابي لأنظمة وآليات تتمتع بالمرونة والفاعلية والانفتاح والمساعدة في التنمية العلمية".[٣] أما في مجال الانفتاح، فقد أشار إلى ضرورة التوسع في مستوى الانفتاح على المناطق الداخلية، وتعميق التعاون مع دول الجوار، والإسراع في استكمال وتحسين نظام اقتصادي منفتح يربط بين الداخل والخارج، يتمتع بميزة النفع المشترك والأمان والفاعلية. "حيث تقع منطقة غرب الصين في ملتقى قارتي آسيا وأوروبا، وترتبط بعلاقات جوار مع دول وسط وجنوب وشرق آسيا، وتربط بين أوربا وآسيا، وتتمتع الدول المجاورة لها بموارد طاقة غنية وسوق استهلاكية كبيرة. بينما تتمتع دول الجوار بأولوية في الدبلوماسية الصينية الخارجية. وأن الحفاظ على سياسة دبلوماسية تقوم على حسن الجوار والشراكة مع دول الجوار، واستغلال الميزات الخاصة لمنطقة غرب الصين، وتعزيز التعاون البناء مع دول الجوار، دفع تأسيس استراتيجية الربط مع دول الجوار، وتأسيس علاقات تجارية واقتصادية تقوم على التعاون والنفع المشترك، والخروج بهدف تطوير موارد الطاقة والتوسع في أسواقها، واستقطاب المعدات التكنولوجية المتقدمة التي

---

(١) دينغ شياو بينغ: "تطوير الديمقراطية في المجال السياسي، وتطبيق الإصلاح في المجال الاقتصادي"، الجزء الثالث من "مؤلفات دينغ شياو بينغ"، دار نشر الشعب، ١٩٩٣، ص ١١٧.

(٢) جيانغ تسه مين: "التنفيذ الجاد لمشروع القرن- التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثالث من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٦١-٦٢.

(٣) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة بكتاب "مختارات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية، ٢٠١١، ص ٨٥٠.

تحتاج إليها الصين، كل ذلك يساعد في الارتقاء بمستوى الانفتاح، والعمل على تكوين سياسة انفتاح صينية شاملة ومتعددة المستويات تشمل الكثير من المجالات".[١]

عمود ١ -٣

الإسراع في تطوير الاقتصاد المنفتح بالمناطق الداخلية

الدفع الشامل لانفتاح مناطق غرب الصين على الداخل والخارج، تعزيز تأسيس شبكة النقل والمواصلات، وضع الاستراتيجيات الاقتصادية المنفتحة في مناطق تشونغ تشينغ، تشنغدو، شيآن، كونمينغ، نانيننغ، قوي يانغ وغيرها من المناطق الداخلية. الدفع الإيجابي لتأسيس منافذ مهمة في نينغشيا لانفتاح الصين على الدول العربية،. الانطلاق من المدن المركزية والمدن لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع الخارج، وفتح الأسواق الدولية، زيادة حجم التجارة الخارجية، التوسع في الاستثمارات الخارجية، تكوين عدد من القواعد الصناعية والخدمية والضريبية. دعم المناطق المؤهلة للتقدم على تأسيس مناطق جمركية ذات إدارة وإشراف خاص، الدفع الإيجابي لتأسيس المناطق الجمركية بتشونغ تشينغ، شي يونغ، تشنغدو بمقاطعة سيتشوان، يين جوو بمقاطعة قوانغشي، شيآن بمقاطعة شانشي. الاستمرار في تنظيم المنتديات التجارية للتعاون والاستثمار بين شرق الصين غربها والمعارض الدولية بمنطقة غرب الصين، ومعرض الصين ودول الآسيان، معرض الصين ودول آسيا وأوروبا، وتفعيل دور هذه المنتديات والمعارض كمنصات للانفتاح على الداخل والخارج والتعاون الإقليمي.

سادسًا: مفهوم الأمن الاستراتيجي

يتمتع القادة الصينيون بوعي بالمخاطر وبوعي أمني عال، فهم يولون على الدوام اهتمامًا كبيرا بقضية الأمن القومي فيما يتعلق بالانفتاح على الخارج، كما أشاروا إلى أنه: "خلال عملية الانفتاح، يجب الاهتمام بحماية السيادة الوطنية والأمن الاقتصادي والاجتماعي، والاهتمام بتجنب ومواجهة صراعات المخاطر الدولية، وتجنب كافة الأفكار الفاسدة والاختراقات في أساليب الحياة أو محاولة الحد منها".[٢]

(١) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى لمناطق غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مختارات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٠.

(٢) جيانغ تسه مين: "التجارب التاريخية المهمة للحزب على مدار عشرين عامًا"، الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار الشعب للنشر، ٢٠٠٦، ص٢٥٥.

وفي مطلع فترة الانفتاح على الخارج في الثمانينيات من القرن العشرين، كان القادة الصينيون قد اهتموا بمخاطر الانفتاح على الخارج. فأشار السيد دينغ شياو بينغ إلى أن: "تطبيق سياسة الانفتاح سينتج عنها بالتأكيد مجموعة من المشكلات، التي تؤثر على الشعب الصيني. وإذا قلنا بأن هناك مخاطر، فإن هذه أكبر المخاطر".(١)

وتماشيًا مع تطور العولمة الاقتصادية، فقد كان هناك تعمق في اندماج الصين في العولمة الاقتصادية، والتي زادت معها المخاطر التي تواجه عملية الانفتاح على الخارج. وأشار السيد جيانغ تسه مين إلى أن: "كافة الدلائل تشير إلى أن القوى الدولية المعادية لا يروق لها أن تنهض الصين، وأنها فضلًا عن مواصلة سعيها وتخطيطها لتطبيق استراتيجيتها السياسية لتغريب وتقسيم الصين، فإنها سوف تتخذ في المجال الاقتصادي كافة القيود ووسائل السيطرة. وفي ظل هذه الأوضاع الداخلية والخارجية، نجد أن دفع الاصلاح والانفتاح وبناء الحداثة، من المؤكد أنه سيواجه مثل هذه المخاطر. وفي هذا الصدد، فإنه لزامًا علينا أن نكون على يقظة لمواجهة هذه المخاطر".(٢) وفيما يتعلق بالتنمية الكبرى في غرب البلاد، أكد الرئيس جيانغ تسه مين أن: "منطقة غرب الصين تتمتع بتمركز الأقليات الصينية، وبموقع على حدود الصين. وأن الإسراع في تطوير منطقة غرب الصين، يتمتع بمغزى مهم للحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي في غرب البلاد، ودفع الوحدة الوطنية وضمان أمن الحدود".(٣)

وبعد عشر سنوات من تنفيذ التنمية الكبرى في غرب البلاد، أشار الرئيس هو جين تاو إلى أن دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد، من شأنه الحفاظ على استقرار التناغم الاجتماعي، والحفاظ على الأمن القومي. ففي مجال الحفاظ على استقرار التناغم الاجتماعي، أشار الرئيس هو جين تاو إلى أن: "التنمية هي المهمة الأولى، وهذا أمر لا مفر منه، والاستقرار هو المسؤولية الأولى، وهو مهمة لا مفر منها. فلا يمكن تحقيق أي تنمية بدون الحفاظ على استقرار المجتمع".(٤) وفي مجال الحفاظ على

(١) دينغ شياو بينغ: "التحدث وفق الوقائع"، "الجزء الثالث من "مؤلفات دينغ شياو بينغ"، دار الشعب للنشر، ١٩٩٣، ص١٥٦.

(٢) جيانغ تسه مين: "الاستعداد لمواجهة مخاطر التنمية الاقتصادية"، الجزء الأول "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب، ٢٠٠٦، ص٥٣٨.

(٣) جيانغ تسه مين: "استغلال الفرصة لتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد"، مقالة نُشرت في الجزء الثاني من "مؤلفات جيانغ تسه مين"، دار نشر الشعب عام ٢٠٠٦، ص ٣٤٤.

(٤) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٧.

الأمن القومي، أكد أن منطقة غرب الصين تعد مسارًا مهما للأمن القومي، وأنها تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي واستراتيجية التنمية، فهي تتمتع بموقع استراتيجي في غاية الأهمية، وأن تعميق تنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى لمنطقة غرب الصين، يعد ضمانًا مهما لحفظ وتحقيق النظام والأمن الوطني. "حيث تعد منطقة غرب الصين منطقة يتمركز فيها عدد من الأقليات الصينية...وأن تعميق تنفيذ استراتيجية التنمية بها، من شأنه دفع تنمية الأقليات ومناطق الأقليات، توطيد وتطوير العلاقات القومية الاشتراكية القائمة على المساواة والتضامن والتناغم، وهو ما يساعد على مزيد من التماسك والتضامن بين أبناء الأقليات المختلفة، والعمل المشترك على تطوير الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والمواجهة المشتركة لاستراتيجيات القوى المعادية التي تهدف إلى تغريب وتقسيم الصين، الحفاظ على السيادة والأمن القومي والمصالح التنموية، والحفاظ على وحدة الوطن واستقرار المناطق الحدودية وحفظ الأمن والنظام في البلاد".[1]

(١) هو جين تاو: "دفع التنمية الكبرى في غرب البلاد إلى مرحلة جديدة"، مقالة منشورة بكتاب "مؤلفات من الوثائق المهمة منذ المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب"، دار الوثائق المركزية للنشر، ٢٠١١، ص ٨٥٢.

الفصل الثاني

دفع التنمية من خلال الإصلاح: بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وجولة جديدة في مسيرة التنمية الكبرى لغرب الصين

تعد منطقة شمال غرب الصين منطقة مهمة ومهدًا للحضارة الصينية العريقة. كما أن طريق الحرير القديم باعتباره ممرًا مهمًا في تاريخ التبادلات الاقتصادية والثقافية الصينية الأجنبية، قدم إسهامات كبيرة للبشرية جمعاء. وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس شي جين بينغ إلى أربعة دول في آسيا الوسطى في ٩/ ٢٠١٣، طرح فكرة البناء المشترك لاستراتيجية الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والتي حازت اهتماما كبيرا من قبل الدول المعنية على امتداد طريق الحرير[١] والمجتمع الدولي، ومن ثم فتحت صفحة جديدة في عملية التنمية الكبرى لمنطقة غرب الصين.

وجاء ذلك استكمالا لما تم طرحه في الاجتماع الكامل الثالث للجنة الوطنية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، قد اقترح تسريع وتيرة الانفتاح في المناطق الحدودية، "ودفع بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري، وتكوين إستراتيجية للانفتاح الشامل". كما أن مبادرة "الحزام والطريق" التي اقترحتها اللجنة المركزية للحرب تعد انجازًا مهما لتأسيس نظام اقتصادي منفتح خلال الفترة الجديدة وإجراءً مهما للانفتاح على الخارج، وهو ما يشير إلى التغير

---

(١) طريق الحرير: مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الصغرى والوسطى وبلاد العرب والفرس وأفريقيا وأوروبا. تعود تسمية الطريق بهذا الاسم للجغرافي الألماني فرديناند فون ريتشهوفن في القرن التاسع عشر. ويعتبر طريق الحرير القديم من الممرات التاريخية التي ساهمت في نمو وازدهار الشعوب والحضارات قديما، وقد لعب دورا مهماً في تلاقي الثقافات والشعوب وتيسير التبادلات فيما بينها. المترجم

الكبير الذي شهده الانفتاح الصيني على الخارج. وتعد منطقة غرب الصين محورا صعبًا ومهما فيما يتعلق بالتأسيس الشامل لمجتمع رغيد في الصين. كما أن بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير هو في الوقت ذاته مشروع عالمي لدفع التنمية الكبرى في غرب الصين، فهو مشروع يربط بين قارتي آسيا وأوروبا. وأن الاسراع في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وفق مفهوم التنمية العلمية، يتمتع بمغزى واقعي وتاريخي واستراتيجي بالنسبة لمواجهة رغبة الدول المتقدمة في سعيها لإعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي، وزيادة حيز التنمية الاقتصادية في الصين، والتحقيق السلس للأهداف الاستراتيجية للخطوة الثالثة لتأسيس الحداثة الصينية.

أولاً: مفهوم التنمية: الالتزام بمفهوم التنمية العلمية الشاملة والمتناغمة والمستدامة الذي يعتمد على الإنسان كأساس

يعد مفهوم التنمية العلمية فكرة مهمة قادت عملية الاصلاح والانفتاح وتأسيس الحداثة في الصين. كما أن بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير بوصفه إجراءً استراتيجيا مهما للانفتاح الصيني على الخارج خلال الفترة الجديدة، يجب أن يتخذ التنمية العلمية كمفهوم للتنمية، ويلتزم بالتنمية الاقتصادية داخل الصين والانفتاح على العالم الخارجي.

١ - مبدأ الإنسان كأساس

ويشتمل على عدة محاور رئيسة

أ) في مجال الاستثمارات الخارجية وفي مجال الطاقة، يجب تأسيس منظومة لضمان أمن الاستثمارات الصينية الخارجية، وتجنب الحوادث الأمنية الكبرى وتأثير الاضطرابات السياسية الخارجية على أمن العاملين الصينين في المشروعات الصينية الخارجية.

ب) في مجال التعاون الفني الخارجي، يجب تعزيز التدريب المهني للعاملين المحليين، وتعزيز القدرات التنموية الذاتية لدول منطقة آسيا الوسطى.

ج) في مجال التعاون الاستثماري في الغزل والنسيج والتصنيع، يجب الاهتمام بدفع التوظيف وتطوير التصنيع المحلي، وتعميم ثمار التنمية على كافة الدول والشعوب في الدول المعنية على امتداد طريق الحرير.

٢- الالتزام بالتنمية الشاملة والمتناغمة

أ) الربط بين التنمية الاقتصادية والسياسية، وتفعيل الميزات السياسية للصين ودول آسيا الوسطى، وتعزيز التعاون لتأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، والحفاظ على المصالح المشتركة للدول النامية.

ب) الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الثقافية. فطريق الحرير القديم هو طريق تجاري وممر مهم للتبادلات الثقافية. ففي الوقت الذي تعمل فيه الصين على تأسيس مراكز التواصل الثقافي ومعاهد كونفوشيوس خارج الصين، يجب أن يكون هناك تعاون ثقافي دولي بين الصين ودول آسيا الوسطى تحت شعار "طريق الحرير".

ج)الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والاهتمام بتحسين معيشة المواطنين. ففي الوقت الذي يتم فيه تنمية الاستثمارات الخارجية في مجال الطاقة، يجب الاستثمار في التعليم والعلاج وتحسين معيشة المواطنين، بما يحقق فوائد فعلية للمواطنين الصينيين.

٣- الحفاظ على التنمية المستدامة

أ) البدء بتطوير المنتجات البيئية والحفاظ على البيئة الإيكولوجية. حيث تعد منطقة غرب الصين منبع الأنهار على مستوى الصين كما أنها منطقة مهمة للمراعي، ومن ثم يجب التركيز على تأسيس الحضارة الإيكولوجية، والاعتماد على السياسات الخاصة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية في مجال الصناعات منخفضة الكربون، والعمل على بناء حماية أمنية ايكولوجية، بما يهيئ الأسس والظروف المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

ب) تطوير الاقتصاد الدوار، سلوك طريق الصناعة الجديدة. فيجب أن تؤكد المناطق الصناعية في غرب البلاد على الكفاءة البيئية في الصناعات التي يتم نقلها من شرق البلاد، وتجنب نقل الصناعات المتخلفة.

ج) العمل على تطوير الخدمات الحديثة، وتحقيق التنمية المتقدمة. فيجب أن تستغل منطقة غرب الصين ميزات ما بعد التنمية، وتعمل على تطوير الخدمات الحديثة، مثل مراكز الخدمات الحديثة والمراكز المالية التي تم تأسيسها في تشونغ تشينغ وتشنغدو وشيآن وشينجيانغ، وتأسيس الخطوط السياحية الدولية على مدار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وتطوير السياحة الثقافية والسياحة الإيكولوجية والسياحة الترفيهية.

ثانيًا مسارات التنمية: تأسيس مسارات تنمية قائمة على التعاون والتطوير والنفع المشترك

وفي مجال التعاون والتبادل الدولي، كان احترام التنوع الثقافي وتعدد مسارات التنمية والتكامل المشترك والتنمية المشتركة أهم ما يميز التجربة الصينية في الانفتاح على الخارج.

١- دفع التنمية المشتركة بين الدول. فطريق الحرير هو طريق يهدف إلى ازدهار العالم أجمع. فالتكامل بين دول محور الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والموارد الثرية لدول آسيا الوسطى الخمس بما في ذلك النفط، الغاز الطبيعي، المعادن والمياه وغيرها من الموارد، عرفت بأنها موارد إستراتيجية وأسس موارد القرن الحادي والعشرين، أما التصنيع والصناعة فقد كانا متخلفينْ إلى حد ما، فقد تأثرت التنمية الاقتصادية في الصين بنقص الموارد، حيث يتم استيراد أكثر من ٥٠٪ من احتياجات البلاد من النفط من الخارج، هذا في مقابل التفوق النسبي في رأس المال والتكنولوجيا، إلى جانب التقدم النسبي في التصنيع والصناعات الخفيفة. وأن تفعيل الميزات التي تتمتع بها دول محور طريق الحرير، والتعاون المشترك فيما بينها من شأنه دفع التنمية المشتركة بين مختلف الدول، وتحقيق النفع المشترك.

٢- دفع التنمية المشتركة بين المناطق الصينية. جدير بالذكر أن تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير لا يعد إستراتيجية تنموية اقليمية لمنطقة غرب الصين فحسب، وإنما يهدف في الوقت ذاته إلى تحطيم عنق الزجاجة لقضية التنمية الاقتصادية في الصين المعاصرة، والإشارة إلى إستراتيجية وطنية للنمو الاقتصادي المستمر والمستقر في الصين مستقبلا، كما أن الانفتاح على الغرب، من شأنه توسيع حيز التنمية الاقتصادية في الصين، والبحث عن إستراتيجية تنمية دولية بين الصين والدول الأسيوية والأوربية. وبسبب تمركز رأس المال والتكنولوجيا والتصنيع في شرق الصين وليس غربها، فإن الاسراع في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير يجب أن يتمتع بفكر شامل على مستوى الصين. وأنه لا يمكن التوسع في تنسيق وتخطيط ثمار التنمية الداخلية والخارجية في المناطق الخاصة للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، بدون المشاركة والتكامل وتعزيز الربط بين ما تتمتع به مناطق شرق ووسط وغرب الصين. ومن ثم فإنه يجب أولًا اتخاذ الإجراءات التحفيزية، تشجيع ودعم المؤسسات من منطقتي شرق ووسط الصين للاتحاد مع مؤسسات منطقة غرب الصين والمشاركة في الاستثمارات الخارجية ومشروعات المقاولات وغيرها من الأعمال. ثانياً، اعتماد الانفتاح على غرب البلاد كهدف، والمناطق الصناعية المهمة في غرب الصين كقاعدة، والانطلاق من المشروعات المركزية والكبرى لتشجيع الصناعات في شرق البلاد للانتقال إلى غرب البلاد، ودفع انتقال المصانع. ثالثًا، استغلال الفرصة الكبرى لتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والاعتماد على المؤسسات بشكل رئيس، والاتحاد بين مناطق شرق ووسط وغرب البلاد لفتح أسواق آسيا الوسطى.

٣- دفع التنمية المشتركة بين مختلف الصناعات. يتمثل الهدف الاستراتيجي للتنمية الكبرى في منطقة غرب الصين في: أنه بحلول عام ٢٠٢٠، سوف يتم تحويل منطقة غرب الصين إلى قاعدة مهمة للطاقة، قاعدة لتصنيع الموارد، قاعدة للتجميع والتصنيع وقاعدة إستراتيجية للصناعات الجديدة، والتأسيس المبدئي لمنظومة صناعات حديثة. كما يجب أن يعمل الإسراع في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على تفعيل الدور الحاسم للسوق المحلي والدولي، والاعتماد على صناعة الطاقة والتجميع والتصنيع والصناعات الاستراتيجية الجديدة كمحاور رئيسية، لتأسيس سلسلة صناعات عالمية، ودفع التنمية المشتركة للصناعات المحلية والدولية.

ثالثًا: إستراتيجية التنمية: التركيز على إستراتيجية "الخروج"، وتحقيق النفع المشترك

بالاختلاف مع إستراتيجية "الاستقطاب" التي طبقتها الصين خلال الثمانينات حتى التسعينات من القرن العشرين، وتأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق المفتوحة في المدن الساحلية، من أجل وضع حد وحلول للمشكلات المالية والفنية التي تواجه التنمية الاقتصادية في الصين، فإنه بعد مضي أكثر من ثلاثين عامًا على تطبيق سياسة الاصلاح والانفتاح في الصين وطرح تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والذي يهدف إلى وضع حلول للمشكلات البيئية والاستخدام المفرط للطاقة والسوق التي تواجها عملية التنمية الاقتصادية في الصين حاليًا. ومن ثم، فإن ما تقوم به الدولة من دفع للاستراتيجية المنفتحة التي تقوم على الربط بين "الخروج" و"الاستقطاب"، فإنه يجب على الصين التركيز على إستراتيجية "الخروج"، وذلك وفق ما تتمتع به مناطق آسيا الوسطى من مميزات، وخلال الفترة الأولى من تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

كما أن التركيز على تطبيق إستراتيجية "الخروج"، من شأنه المساعدة على:

١- التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للموارد و استيراد الطاقة وغيرها من الموارد الاستراتيجية، وهو ما يساعد في ضمان أمن الطاقة في الصين.

٢- التوسع في الاستثمارات الأجنبية في صناعات الغزل والنسيج، البتروكيماويات، تصنيع المعدات وغيرها من الصناعات الصينية المتميزة، وهو ما يساعد في دفع تصدير المنتجات الصينية من خلال بوابة الاستثمار.

٣- تصفية الحسابات التجارية الثنائية باليوان الصيني، وهو ما يساعد في دفع تدويل العملة الصينية اليوان.

رابعًا: دوافع التنمية: دفع التنمية من خلال الانفتاح، دفع الاصلاح ودفع التنمية، وتعزيز حيوية التنمية الاقتصادية في منطقة غرب البلاد.

تعد سياسة الاصلاح والانفتاح تجربة ناجحة لتنمية دلتا نهر اللؤلؤ واليانجستي في الثمانينيات من القرن العشرين، وهي أيضًا نقطة بداية لعملية تنمية وانفتاح منطقة بودونغ، كما أنها قادت التجربة الناجحة للتنمية والانفتاح في منطقة دلتا نهر اليانجستي والمناطق الساحلية. فالإسراع في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، يجب أن يعمل على التنمية من خلال الانفتاح وتجديد أنماط الانفتاح.

١- توفير الموارد المتاحة لتأسيس منصات جديدة للتعاون في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

وللإسراع في تطبيق التنمية الكبرى لغرب البلاد، قامت الصين بتأسيس الكثير من منصات تبادل الاستثمارات، التي ضمت: المعرض الدولي بغرب الصين (تشنغدو)، المنتدى التجاري للتعاون والاستثمار بين شرق وغرب الصين (شيآن)، معرض الصين ودول الآسيان (ناننينغ)، معرض الصين ودول آسيا وأوروبا (وولومتشي)، المنتدى الاقتصادي الأوروآسيوي (شيآن)، معرض الصين والدول العربية (نينغشيا) وغيرها من المنصات. ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ورفع جودة ومستوى منصات التبادل والتعاون، فإن الصين يجب أن تعمل على تهيئة المنصات الحالية، والانطلاق من مدينة شيآن نقطة بداية طريق الحرير ونهايته في الصين في منطقة شينجيانغ مركزا، من أجل اعادة تأسيس منصات تعاون لتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

٢- بناء آليات جديدة للتعاون الدولي لتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير

اذا قصرنا الحديث حول التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين ودول آسيا الوسطى، فإنه في ظل آليات مؤتمر وزراء التجارة والاقتصاد في منظمة شنغهاي للتعاون[1]، فقد تم تأسيس مجموعات عمل متخصصة بين الدول الخمس في مجالات: تجارة الالكترونيات، الجمارك، مطابقة المواصفات، دفع الاستثمارات وتطوير الترانزيت. حيث إن تحقيق الأفكار الجديدة للتعاون الاقليمي والدولي للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وتعزيز السياسات وربط الطرق والربط التجاري

---

(١) منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية .تأسست في 15 يونيو2001 بشنغهاي، على يد قادة ست دول آسيوية؛ تشمل الصين،وكازاخستان،وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان .وقع ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون في يونيو2002، ودخل حيز التنفيذ في 19 سبتمبر2003.

وتداول العملات والتواصل الشعبي، هو ما يتطلب تأسيس آليات تعاون دولية جديدة شاملة ومتعددة المجالات.

٣- الانطلاق من شينجيانغ لدفع تأسيس منطقة تجارة حرة بين الصين ودول آسيا الوسطى.

يعد التوسع في الانفتاح في المناطق الداخلية والساحلية، من المضامين المهمة التي اقترحها الاجتماع الكامل الثالث للدورة الثامنة عشرة للحزب حول "بناء نظام اقتصاد جديد للاقتصاد المنفتح". أما تأسيس منطقة تجارة حرة بين الصين وآسيا، فإنه يعد من الأهداف المهمة لمنظمة شنغهاي للتعاون. حيث تقع شينجيانغ في موقع يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، ولها حدود مع ثماني دول، وتاريخيا كانت ممرا مهما للتواصل بين الصين وآسيا من جهة والدول الأوروبية من جهة أخرى على طريق الحرير القديم، وهي حلقة ربط رئيسة في الجسور البرية بين آسيا وأوروبا. ومنذ تفعيل مركز التعاون الحدودي الدولي في خوإرجيس عام ٢٠١٢، فقد أصبحت شينجيانغ أول منطقة تجارة حرة عابرة للحدود في الصين. ومن ثم فإن اعتماد شينجيانغ كمنفذ للانفتاح على الغرب، والانطلاق منها يساعد في دفع تأسيس منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول آسيا الوسطى، وهو ما يساعد في تفعيل وظيفتها وفاعليتها النموذجية.

خامسًا: أنماط التنمية: استغلال الفرص الجديدة فيما بعد التنمية والانفتاح على الغرب، وتحقيق التنمية السريعة في غرب الصين

بالاختلاف مع ما قامت به الصين في الثمانينيات من القرن العشرين بالانفتاح في شرق البلاد، واختيار المناطق المتقدمة اقتصاديا نسبيا في جنوب شرق البلاد، والاعتماد على ميزة الأيدي العاملة لتطوير الصناعة، وتحقيق الحداثة الصناعية، فإن انفتاح الصين على المنطقة الغربية اليوم في القرن الحادي والعشرين، واختيار هذه المنطقة المتخلفة اقتصاديا إلى حد ما، فإنه يجب استغلال الميزات الجغرافية والثقافية وميزة ما بعد التنمية، وتجاوز الحضارة الصناعية والانتقال إلى الحضارة الايكولوجية وتحقيق التنمية السريعة في غرب البلاد.

١- استغلال الميزة الجغرافية لمنطقة غرب الصين، وتجاوز الخدمات وتحقيق التفاعل بين الخدمات الخمس. ترتبط منطقة غرب الصين بحدود مع آسيا الوسطى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، ومن ثم فإن تحقيق الربط الشبكي بين منطقة غرب الصين والدول المجاورة لها في السكك الحديدية، الطرق العامة، الطيران، الاتصالات، الشبكات وأنابيب الطاقة، يمكن أن يستغل أحوال التنمية للتكامل الاقتصادي الاقليمي في الدول المجاورة، والاسراع في تداول عناصر الإنتاج، وتحقيق الربط والتوحيد بين الإنسان والأشياء ورأس المال والمعلومات والطاقة.

٢- استغلال الميزة الثقافية لطريق الحرير، تجاوز مرحلة التنمية الصناعية، الإسراع في تطوير الخدمات. بوصفه ممرًا ثقافيا دوليا في مجال التواصل الثقافي بين الصين والغرب، فقد لعب طريق الحرير دورًا مهما في دفع تقدم الحضارة العالمية. وعليه فإن استغلال الميزات الثقافية لطريق الحرير من شأنه: أولًا، تأسيس ممر سياحي دولي على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والذي سيعمل على الاسراع في تطوير الخدمات والسياحة والتجارة والصناعات الغذائية التقليدية. ثانيًا، تأسيس منصة عابرة للحدود لتجارة الالكترونيات، والذي سيعمل على الإسراع في دفع تطوير الخدمات الحديثة وصناعة المعلومات والمال والأعمال. ثالثًا، تأسيس منصة للتجارة الثقافية بين الشرق والغرب، وقاعدة للتجارة الثقافية بين الصين ودول الشرق، والذي سيعمل على الإسراع في دفع تطوير التجارة الثقافية الدولية.

٣- استغلال ميزات ما بعد التنمية في منطقة غرب الصين، وتجاوز الصناعة والزراعة التقليدية، وتعزيز المنتجات البيئية وتأسيس الحضارة الايكولوجية. أولًا، تطوير الاقتصاد المنخفض الكربون. حيث تعتبر منطقة غرب الصين منطقة تمركز للغابات والمراعي والبحيرات على مستوى الصين، فهي تتمتع بثراء في موارد مصارف الكربون، وبالميزات الطبيعية لصناعة صرف الكربون. وعليه فإن استقطاب التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة، واستغلال ميزة الموارد الطبيعية لتطوير الاقتصاد المنخفض الكربون، يمكن من خلاله تحقيق التنمية الصناعية السريعة. ثانيًا، تأسيس قاعدة وطنية لإنتاج المنتجات الزراعية العضوية، وتطوير الصناعات المتميزة، والمنتجات العضوية والأغذية الايكولوجية. ثالثًا، تأسيس منطقة صناعية وطنية للصناعات المنخفضة الكربون، وجذب الشركات الدولية للاستثمار في هذه المنطقة، وجمع الخبرات الدولية في هذا المجال وتكوين سلسلة الصناعات منخفضة الكربون والمحافظة على البيئة.

سادسًا: تطوير الأداء الأمني: مواجهة القوى الثلاث، وتأسيس جبهات أمنية خاصة بتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير

يعد استغلال القضايا القومية إحدى الوسائل المهمة التي تلجأ إليها القوى المعادية داخل وخارج البلاد للإخلال بالأمن. لأن منطقة خط طريق الحرير تعد مناطق تمركز للأقليات الصينية، وعلينا أن نكون في غاية الحذر من أن تقوم القوى المعادية الدولية بدعم العناصر القليلة المتطرفة داخل الصين للقيام بأية اختراقات وأعمال تخريبية، وتعزيز التعاون الأمني الدولي مع مختلف الدول في آسيا الوسطى، ومكافحة الإرهاب والتطرف و"القوى الثلاث" المتطرفة، وتأسيس جبهات أمنية لتأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

الفصل الثالث

الانفتاح غربًا: التعاون الصيني العربي وتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

يعد الانفتاح غربًا أحد الاجراءات المهمة في سياسة الصين الشاملة للانفتاح على العالم الخارجي. وهي في الوقت ذاته منفذ مهم لما تقوم به الصين في الفترة الجديدة من تجديد أشكال الانفتاح والإسراع في خطى الانفتاح على العالم الخارجي. وحيث تتمتع منطقة غرب الصين بميزة إقليمية فريدة وميزات إنسانية في السياسة الصينية للانفتاح على العالم الخارجي. وعليه فإن الارتقاء بالمغزى الاستراتيجي الوطني للتعاون الصيني العربي، والاعتماد على الانفتاح للإسراع في دفع التنمية الكبرى في منطقة غرب الصين، يتمتع بمغزى مهم فيما يتعلق بالتأسيس الشامل لمجتمع رغيد وتحقيق النهضة الكبرى للأمة الصينية.

أولًا: الانفتاح غربًا: الارتقاء بالمكانة الإستراتيجية للتعاون الصيني العربي

تشترك أربع عشرة دولة ومنطقة في الحدود مع منطقة غرب الصين، فهي ممر رئيس يربط بين الصين وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وروسيا ومنغوليا. ويجب أن يعمل الانفتاح على الغرب على الإسراع في المفاوضات الخاصة بالمناطق التجارية الحرة الكبرى الثلاث[1]:

(١) بدأت مفاوضات المنطقة الحرة الصينية الخليجية في ٧/ ٢٠٠٤ بهدف دفع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين، قبل أن تتوقف هذه المفاوضات في ٢٠٠٩.

- مفاوضات التجارة الحرية بين الصين ودول آسيا الوسطى تهدف الى مزيد من دفع التعاون بين الصين ودول منظمة شنغهاي للتعاون. =

مفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، مفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين ودول آسيا الوسطى ومفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين والهند. وفي ظل الأوضاع الجديدة، فإنه يجب التركيز على الارتقاء بالمكانة الإستراتيجية للتعاون الصيني العربي.

١- منطقة الشرق الأوسط والتحول إلى مركز الاقتصاد العالمي. تنبأ المجتمع الدولي عقب الأزمة المالية الدولية "أن مركز الاقتصاد العالمي بدأ ينتقل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى الشرق الأوسط وآسيا". وحيث تعد دول مجلس التعاون الخليجي الست القاعدة الرئيسة لإنتاج وتصدير النفط على مستوى العالم. وخلال الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٣، اتفق قادة ٢٢ دولة عربية على تأسيس منطقة تجارة حرة في غضون عام، وأن يتم تأسيس اتحاد جمركي عربي بحلول عام ٢٠١٥. وهناك آفاق كبيرة لأن تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة مهمة في النمو الاقتصادي العالمي في المستقبل.

٢- الإسراع في مفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين ودول الخليج العربي. حيث تم بالفعل توقيع اتفاقيات مناطق تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وسنغافورة. كما أنه تجري المفاوضات لتوقيع اتفاقيات مشابهة مع اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، أستراليا، نيوزيلاندا. وهناك تكامل قوى في التعاون الصيني العربي، فالدول العربية هي المُصدر الرئيس للطاقة إلى الصين، كما أنها سوق مهمة للأيدي العاملة والصناعات الخفيفة والمنتجات الكهربائية. إلا أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي التي بدأ التفاوض بشأنها في ٧/ ٢٠٠٤، والتي مر عليها حتى اليوم ١١ عاما لم يصل الطرفان إلى أية نتائج بشأنها. وعلى الصين أن تعمل على تجاوز المعوقات التي تقف أمام هذه الاتفاقية، والإسراع في مفاوضات منطقة التجارة الحرة الصينية الخليجية.

٣- استغلال الفرصة المناسبة لانفتاح الدول العربية على الشرق، والارتقاء بالمكانة الإستراتيجية للتعاون الصيني العربي، وفتح الباب واسعًا أمام انفتاح الصين غربًا. فهناك أسس سياسية راسخة بين الصين والدول العربية، كما مر ١٠ سنوات على تأسيس المنتدى الصيني العربي والذي يركز على التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين الجانبين. فيجب استغلال هذه الفرصة

=

- مفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين والهند والتي تم الاتفاق على بنودها في ٢٠٠٧/١٠ خلال مؤتمر عُقد بالعاصمة الهندية نيودلهي ، وتضمنت مقترحات تهدف إلى التعاون في تجارة البضائع والخدمات والاستثمار والتسهيلات التجارية بين البلدين. المترجم

لانفتاح الدول العربية على الشرق، كما أنها ترغب في اللحاق بقطار التنمية الاقتصادية السريع في الصين، فالارتقاء بالمكانة الإستراتيجية للتعاون الصيني العربي، من شأنه المساعدة في جعل المعرض يتحول إلى منصة تعاون دولية موجهة لكافة الدول الإسلامية، والربط بين انفتاح الصين غربًا وانفتاح الدول العربية شرقًا، يساعد على جذب دولارات الطاقة من الدول العربية للاستثمار في الصين، والتوسع في المشروعات الصينية في الدول العربية في مجالات البنية التحتية و مشروعات المقاولات الكبرى ، ودفع الاستيراد والتصدير.

ثانيًا: دفع التنمية من خلال الانفتاح: دفع التنمية الكبرى في غرب الصين من خلال التعاون الصيني العربي

أظهرت تقييمات النتائج التي حققتها التنمية الكبرى في غرب الصين بعد أكثر من عشر سنوات، أن سياسة التنمية الكبرى في غرب البلاد عملت على تحسين البنية التحتية، ودفع النمو الاقتصادي في غرب الصين، غير أنه لا يزال هناك ضعف في نتائج تنسيق التنمية الإقليمية. وبالبحث في اسباب ذلك، فإننا نرجعه إلى ضعف انفتاح منطقة غرب الصين على الداخل والخارج، وعدم تحقيق تحسن واضح في التعليم والتقنية. وخلال العشر سنوات القادمة في خطة التنمية الكبرى في غرب الصين، فإنه يجب اعادة التفكير في المغزى الاستراتيجي للتنمية الكبرى في غرب الصين، ووضع سياسة لانفتاح المنطقة على الداخل والخارج، ودفع التنمية من خلال الانفتاح.

١- إعادة وضع السياسات، وتطوير التنمية الكبرى في غرب الصين من "تنسيق التنمية الإقليمية" في السابق، إلى "النتائج الجديدة للنمو الاقتصادي الصيني". إعادة رسم سياسة التنمية الكبرى لغرب الصين، والتوضيح للعالم أجمع أن انفتاح وسط وغرب الصين على الغرب لا يساعد فقط في جذب الاستثمارات الخارجية، وتأسيس الثقة للعالم أجمع في النمو الاقتصادي الصيني المستقر، كما أنه يساهم في جذب الاستثمارات من داخل الصين للاستثمار في منطقة غرب الصين وتجنب ظهور ما يعرف "بتجويف الصناعات".

٢- سياسة التجارة الخارجية: البدء بتجارة الخدمات، والانتقال من تجارة الخدمات إلى تجارة البضائع. وحيث إن هناك اختلافات واضحة بين شرق وغرب الصين في الموارد الطبيعية والأسس الصناعية والثقافة القومية، وعلى منطقة غرب الصين الاستجابة لمتطلبات تجارة البضائع وتجارة الخدمات التي تتميز بالانفتاح، وفي ظل الظروف الحالية، فإنه يجب البدء بتطوير تجارة الخدمات، وتفعيل الدور التوجيهي للسياحة الدولية على وجه الخصوص، وقيادة الخدمات والمعلومات ورأس المال من خلال توجيه الإنسان.

وفي مجال تجارة الخدمات، يجب التركيز على تطوير الخدمات السياحية والصناعات الثقافية التقليدية. أولًا، الإسراع في تنمية السياحة الدولية في وسط وغرب الصين، وفتح خطوط طيران دولية في المدن المركزية في غرب البلاد، وفتح خطوط طيران على طول طريق الحرير، وتيسير الطيران المباشر للسائحين الصينيين والأجانب في غرب الصين. ثانيًا، فتح المجال أمام السوق، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للعمل في مجالات المال والأعمال والتعليم والسياحة والثقافة والعلاج وغيرها من المجالات، وتطوير صناعة الخدمات. ثالثًا، الإسراع في تأسيس ممرات الانفتاح على الخارج.

وفي مجال تجارة البضائع، يجب التركيز على واردات الصين من الطاقة والموارد، وصادراتها من المنتجات المتميزة. أولًا، تشجيع تأسيس منصة لانفتاح منطقة غرب الصين على العالم الخارج، التوسع في جذب الاستثمارات إلى غرب البلاد، ودفع التنمية في غرب الصين، ثانيًا، الإسراع في عملية تيسير التجارة وتبسيط الإجراءات الإدارية، والتوسع الإيجابي في الواردات من الطاقة والموارد، ثالثاً، الإسراع في تأسيس مناطق المخازن الجمركية، وقيادة تنمية وتصدير المنتجات المتميزة في غرب البلاد.

٣- سياسات جذب رأس المال الأجنبي: فتح المجال أمام رأس المال الإسلامي، واستغلال البترودولار. حيث كانت عملية التنمية في غرب الصين تؤكد في السابق على استخدام قروض البنك الدولي، وتستخدم ما يزيد على ٦٠٪ منها في مناطق وسط وغرب البلاد. إلا أن الإسراع في خطى الانفتاح غربا في الفترة الجديدة، يجب ان يركز على تجديد أنماط الانفتاح على الخارج. وفتح الباب امام المال الإسلامي واستغلال البترودولار، وتشجيع رأس المال العربي للاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة المتجددة والتعليم والثقافة وغيرها من المجالات.

ثالثًا: نينغشيا: القاعدة الإستراتيجية الوطنية للتعاون الصيني العربي والمركز الاستراتيجي للحزام الاقتصادي لطريق الحرير

فيما يتعلق بالتعاون الصيني العربي، نجد أن منطقة نينغشيا تتمتع بمزايا فريدة من حيث اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد. فنينغشيا هي المنطقة الذاتية الحكم الوحيدة لأبناء قومية هوي في الصين، ومن أوائل المناطق التي دخل إليها الإسلام، وهي المقر الدائم للمعرض الصيني العربي. وقد تمكنت نينغشيا في الوقت الحالي من تأسيس المدينة التجارية الإسلامية والموجهة بشكل رئيس للدول الإسلامية، كما تخطط لإنفاق ١٠ مليارات يوان صيني لتأسيس منطقة صناعية للتعرف على الثقافة الخليجية والصينية العربية. ونظراً للحساسيات التي تتميز بها الدول العربية من حيث الخصوصية القومية والسياسة والاقتصاد والأمن، فإنه من المقترح

استخدام شكل المناطق الخاصة التي تدار بأساليب خاصة، لدفع تحول نينغشيا إلى قاعدة إستراتيجية وطنية للتعاون الصيني العربي.

تقع منطقة نينغشيا في موقع يربط بين شمال غرب وشمال الصين، وهي في منتصف موقع الجسر الجديد الذي يربط بين أوروبا وآسيا. وقد كانت على مدار التاريخ محطة مهمة على طول طريق الحرير، وقد لعبت دورا مهما في التبادل التجاري والثقافي والديني والفكري بين الصين والغرب. وفي ظل هذا التحدي الكبير الذي طرحته الحكومة المركزية في الوقت الحالي بشأن الإسراع في تأسيس الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، فإن نينغشيا يجب أن تعمل على الإسراع في تأسيس المناطق الاقتصادية التجريبية المفتوحة، واستعادة دورها التاريخي، والاعتماد على مكانتها الخاصة كقاعدة إستراتيجية وطنية للتعاون الصيني العربي، لتصبح ركيزة إستراتيجية للحزام الاقتصادي لطريق الحرير.

الباب الثاني

التعاون الصيني العربي في المجالين التجاري والاقتصادي:

التعاون بين نينغشيا والدول العربية في

مجال تجارة البضائع

الفصل الأول

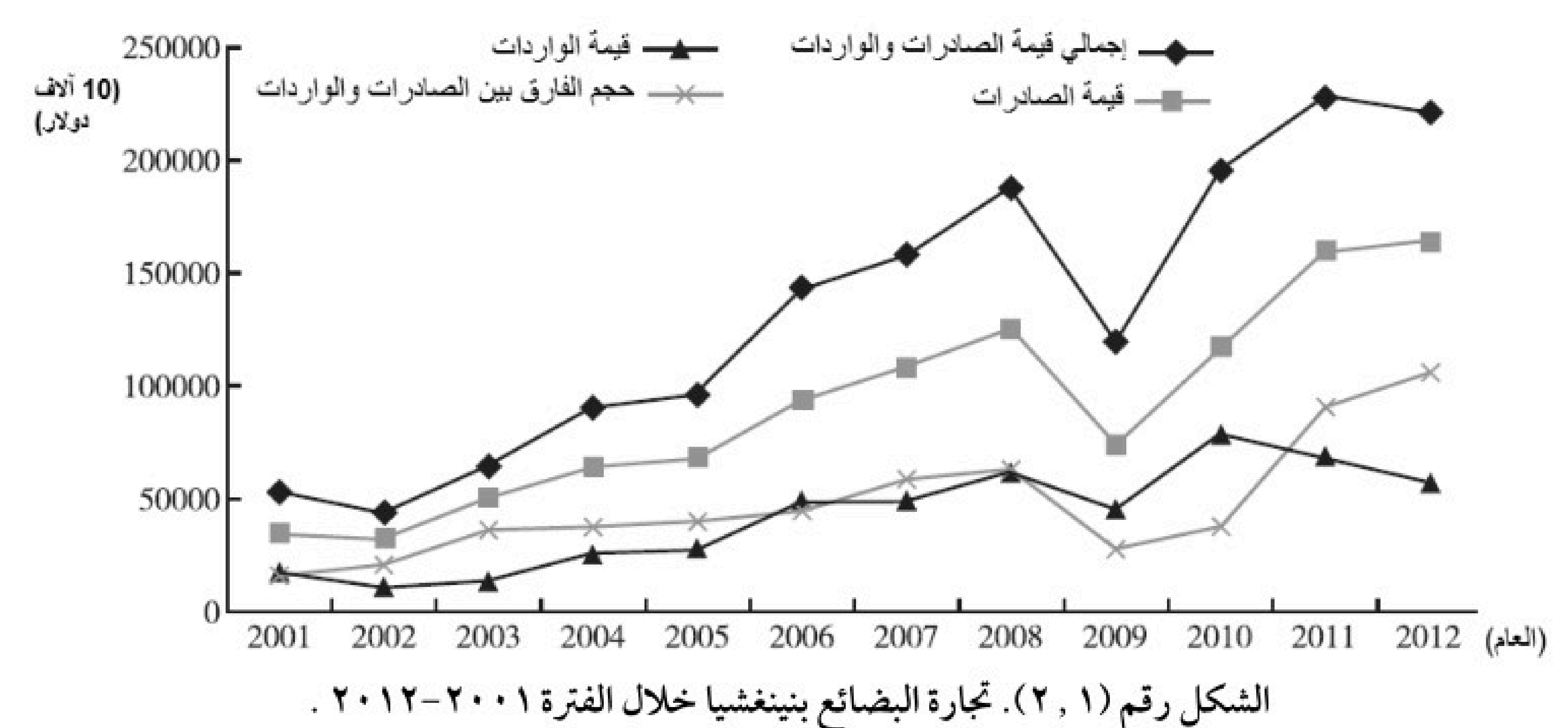
تطور تجارة البضائع في نينغشيا

أولاً: الزيادة المستمرة في حجم التجارة الخارجية والعجز التجاري

منذ بدء عملية التنمية الكبرى في غرب الصين عام ٢٠٠٠، ومنذ أواخر عام ٢٠٠١ بانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية على وجه التحديد، شهد حجم التجارة الخارجية بنينغشيا زيادة سريعة. ففضلًا عن عام ٢٠٠٩ الذي تأثر فيه حجم التجارة الخارجية بالمنطقة بالأزمة المالية العالمية، وعامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ ، والتي شهدت انخفاضا طفيفا في حجم التجارة الخارجية للمنطقة، فقد حافظ حجم التجارة الخارجية في الأعوام الأخرى على الزيادة الواضحة (انظر شكل رقم ١ , ٢). حيث زاد حجم التجارة الخارجية لنينغشيا من ٥٣٣ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠١ إلى ٢ مليار ٢١٦ مليون دولار عام ٢٠١٢، بمعدل زيادة خلال ١٢ عامًا بلغ ١٦ , ٣ ضعف. (انظر الجدول رقم ١ , ٢). وفي عام ٢٠١٣، بدأ حجم التجارة الخارجية للمنطقة في الارتفاع من جديد، حيث بلغت القيمة الإجمالية للصادرات والواردات على مدار هذا العام ٣ مليارات ٢٢٠ مليون دولار، بزيادة بلغت ٤٥,٣ ٪ ، وزيادة ٦ , ٣٧٪ عن معدل الزيادة على مستوى الصين. وخلال ١٢ عاما، حافظ العجز التجاري في نينغشيا على الارتفاع، حيث زاد من ١٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ١ مليار و٧٠ مليون دولار عام٢٠١٢، بمعدل زيادة ٢٩ , ٥ ضعف، باستثناء عام ٢٠٠٩ الذي شهد انخفاضا طفيفا، في حين عاود الارتفاع في عام ٢٠١٠، وزاد هذا الارتفاع بشكل كبير في عام ٢٠١٣، ليحقق العجز التجاري ١ مليارًا ٨٨٠ مليون دولار، بمعدل زيادة بلغت ٧ , ٧٥٪.

ثانيًا: الاعتماد على صادرات المعادن كأساس والتحسن المستمر في الهيكل الصناعي

يشير الشكل رقم (٢ , ٢) والجدول رقم (٢ , ٢) إلى اعتماد صادرات نينغشيا على منتجات المعادن كأساس، ففي الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، بلغت نسبة صادرات المعادن ٨٠٪ من صادرات المنطقة، من بينها كان أقل نسبة في عام ٢٠٠٦، بنسبة ٧٨,٢٥٪، وتم تسجيل أعلى نسبة في عام ٢٠٠٨ بلغت ٨٥,٦٥٪.



الشكل رقم (١ , ٢). تجارة البضائع بنينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢ .

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٣)، "جريدة نينغشيا الإحصائية" (٢٠١٢).

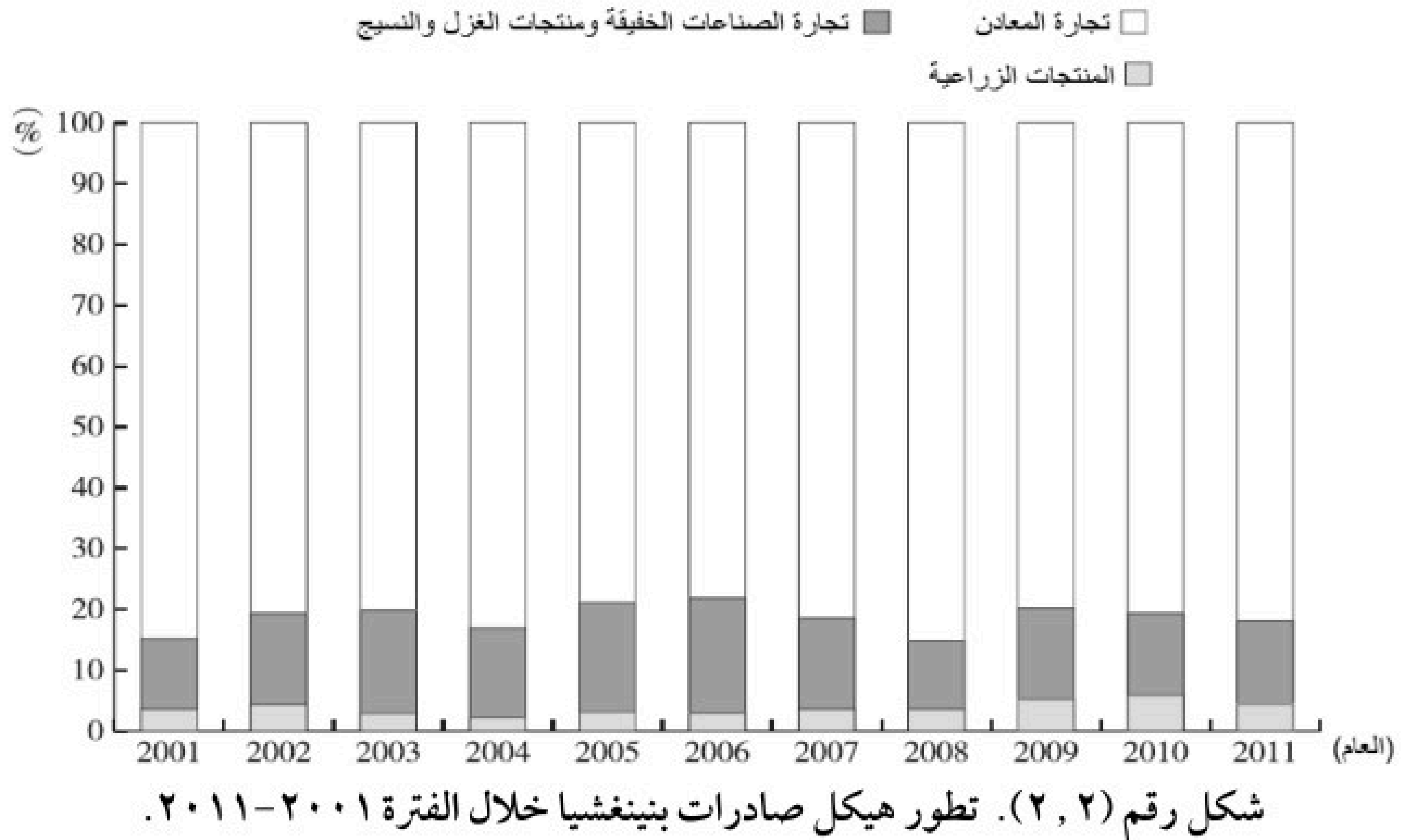
جدول رقم (١ , ٢). تطور تجارة البضائع بنينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢.

العام	إجمالي الصادرات والواردات	الصادرات	الواردات	قيمة العجز
2001	53277	35184	18093	17091
2002	44285	32808	11477	21331
2003	65323	51195	14128	37067
2004	90839	64644	26195	38449
2005	96672	68711	27961	40750
2006	143746	94300	49446	44854
2007	158430	108850	49580	59270
2008	188195	125868	62327	63541

تابع جدول رقم (١ ,٢).

قيمة العجز	الواردات	الصادرات	إجمالي الصادرات والواردات	العام
28432	45862	74294	120156	2009
38003	79023	117026	196049	2010
91313	68630	159943	228573	2011
106589	57512	164101	221613	2012

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٣)، "جريدة نينغشيا الإحصائية" (٢٠١٢).



شكل رقم (٢ ,٢). تطور هيكل صادرات بنينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

جدول رقم (٢ ,٢). هيكل صادرات نينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١

الوحدة: ١٠ آلاف يوان

القيمة الإجمالية للصادرات الرئيسة			العام
المعادن	منتجات الغزل والنسيج	المنتجات الزراعية	
246883	35580	8796	2001
219729	41490	10326	2002
340954	73051	9737	2003
444919	78335	11772	2004
447479	101705	14159	2005

تابع جدول رقم (٢ ,٢).

العام	القيمة الإجمالية للصادرات الرئيسة		
	المنتجات الزراعية	منتجات الغزل والنسيج	المعادن
2006	21116	142783	589765
2007	27430	123164	681463
2008	25074	101351	754816
2009	23820	76789	406998
2010	45296	106483	642683
2011	42491	142607	847942

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

وتشمل منتجات المعادن في المنطقة السبائك الحديدية، التنتالوم ومنتجاته، المغنسيوم المعدني، كربيد السليكون، منتجات الجرافيت والآلات وغيرها من المنتجات. وفي عام ٢٠١١، حققت منتجات التنتالوم والسبائك الحديدية والاريثروميسين المراتب الثلاث الأولى في صادرات المنطقة، حيث بلغت صادراتها على التوالي١٩٧ مليون دولار، ١٣٢ مليون دولار و٨٩ مليون دولار. ليتخطى التنتالوم ومشتقاته في عام ٢٠١٠ ولأول مرة حاجز ١٠٠ مليون دولار، ويسجل زيادة كبيرة بلغت ٣٨,٣٪، وتتجاوز صادراته صادرات المعادن الأخرى، ويصبح أول منتج تقترب صادراته من ٢٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١، بلغت صادرات نينغشيا من المنتجات الكهربائية ١٩٠ مليون دولار بزيادة قدرها ٩٦,٢٪، وتمثلت الصادرات الرئيسة في المنطقة منتجات التنتالوم وقطع غيار التوربينات الصناعية وقطع غيار الآلات. فيما بلغت صادرات منتجات التكنولوجيا الحديثة ٥٠٠ مليون بزيادة بلغت ٣٩,٢٪.

بينما حافظت منتجات الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة على نسبة ١٥٪، لتبلغ أعلى معدل لها في عام ٢٠٠٦، قبل أن تشهد بعد ذلك انخفاضا واضحا، لتصل في عام ٢٠١١ إلى ١٣,٨٪. وتشمل منتجات الغزل والنسيج والصناعات الخفيفة بشكل رئيس منتجات الصوف، قمصان الكشمير، خيوط الكشمير. وفي عام ٢٠١١، بلغت صادرات نينغشيا من منتجات الكشمير ١٣٠ مليون دولار، بزيادة بلغت ٢٥٪. وفي عام ٢٠١٢، بلغت صادرات نينغشيا من منتجات الكشمير ١٩١ مليون دولار، بزيادة بلغت ٣٥,٧٪.

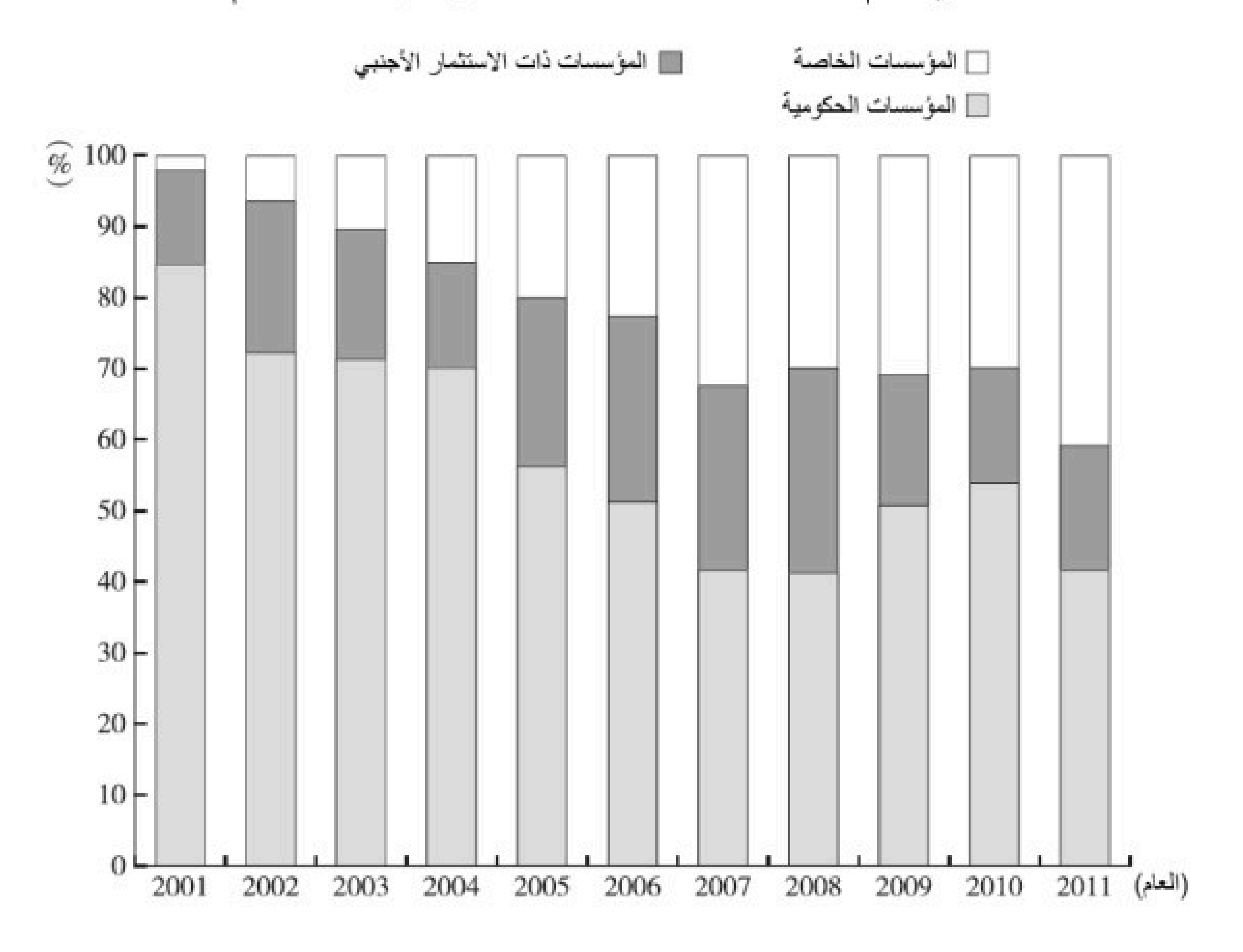
وحافظت منتجات المنطقة من المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية على نسبة ٥٪ تقريبا، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٤ بمعدل ٢,٢٪، وفي عام ٢٠١٠ سجلت أعلى معدل بلغ ٥,٧٪. وتشمل منتجات منطقة نينغشيا من المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية لحوم البقر

والغنم الحلال، البازلاء، التفاح، الطماطم والأرز. وفي عام ٢٠١١، بلغت قيمة صادرات المنطقة من هذه المنتجات ٢٤٨ مليون دولار، بزيادة بلغت ٤٩,٢٪ عن الأعوام السابقة. وتم تصدير حوالي مئة صنفًا من ٢١ صنف إلى ٩٢ دولة ومنطقة.

ثالثًا: تنوع هيكل التجارة الخارجية بالمنطقة، وميل الهيكل التجاري إلى الوضع المناسب

يشهد هيكل التجارة الخارجية بمنطقة نينغشيا منذ عام ٢٠٠١ تحسنًا مستمرا، مكونًا بشكل تدريجي الركائز الثلاث المتمثلة في المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المستثمرين الأجانب. وساعد هذا التنوع في هيكل المؤسسات على تحقيق المرونة في تطوير التجارة الخارجية بالمنطقة، لتصبح أهم العناصر التي تساعد في دفع التجارة الخارجية في نينغشيا.

وكما يظهر الشكل رقم (٣,٢)، فإن نسبة صادرات المؤسسات المملوكة للدولة على مدار ١١ عاما، انخفضت من ٨٤,٣٣٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٤١,٣٤٪ في عام ٢٠١١، بنسبة انخفاض حوالي ٤٣٪. وقد شهدت نسبة صادرات مؤسسات القطاع الخاص في المقابل زيادة ملحوظة، حيث زادت من ١,٧٪ عام ٢٠٠١ إلى ٤١,١٢٪ عام ٢٠١١، بنسبة زيادة بلغت ٤٠٪. كما زادت نسبة صادرات المؤسسات الاستثمارية في المنطقة من ١٣,٩٧٪ عام ٢٠٠١ إلى ٢٩,١٪ عام ٢٠٠٨، قبل أن تشهد انخفاضا فيما بعد، حيث سجلت نسبة ١٧,٥٤٪ في عام ٢٠١١، إلا أنها لاتزال أعلى من نسبتها عام ٢٠٠١.



شكل رقم (٣,٢). التغير في هيكل التجارة الخارجية بنينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

جدير بالذكر أن تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، والمنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان، قدما فرصة مهمة لتحقيق مزيد من التقدم في دخول المؤسسات الاستثمارية الأجنبية ومؤسسات القطاع الخاص إلى نينغشيا، وفي الوقت ذاته، استغلت مؤسسات القطاع الخاص تلك الفرصة من السياسات الجديدة وحققت تطورا سريعا، وتماشيًا مع دفع استراتيجية انفتاح نينغشيا على الغرب والتحسن المستمر في بيئة الاستثمار، فإن هيكل التجارة الخارجية في المنطقة لابد وأن يشهد مزيدا من التحسن، وحيث حافظت نسبة مشاركة المؤسسات المملوكة للدولة ومؤسسات القطاع الخاص على الانخفاض، في مقابل الارتفاع المتزايد لنسبة مشاركة المؤسسات الاستثمارية.

لمزيد من المعلومات حول صادرات وواردات البضائع بمنطقة نينغشيا وفق نوع المؤسسات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١، انظر الشكل رقم (٣, ٢).

جدول رقم (٣, ٢). صادرات وواردات البضائع بنينغشيا وفق نوع المؤسسات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

الوحدة: ١٠٠٠٠ دولار

السنة	نوع المؤسسة	القيمة الإجمالية للصادرات والواردات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
2001	مؤسسات مملوكة للدولة	44927	28551	16376
	مؤسسات استثمارية أجنبية	7442	5903	1539
	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	908	730	178
2002	مؤسسات مملوكة للدولة	31939	23913	8026
	مؤسسات استثمارية أجنبية	9343	6157	3186
	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	3003	2738	265
2003	مؤسسات مملوكة للدولة	46595	37127	9468
	مؤسسات استثمارية أجنبية	11913	7799	4114
	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	6815	6269	546
2004	مؤسسات مملوكة للدولة	63718	42425	21293
	مؤسسات استثمارية أجنبية	13456	9051	4405
	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	13665	13168	497
2005	مؤسسات مملوكة للدولة	54192	39900	14292
	مؤسسات استثمارية أجنبية	23025	11074	11951

تابع جدول رقم (٣ , ٢).

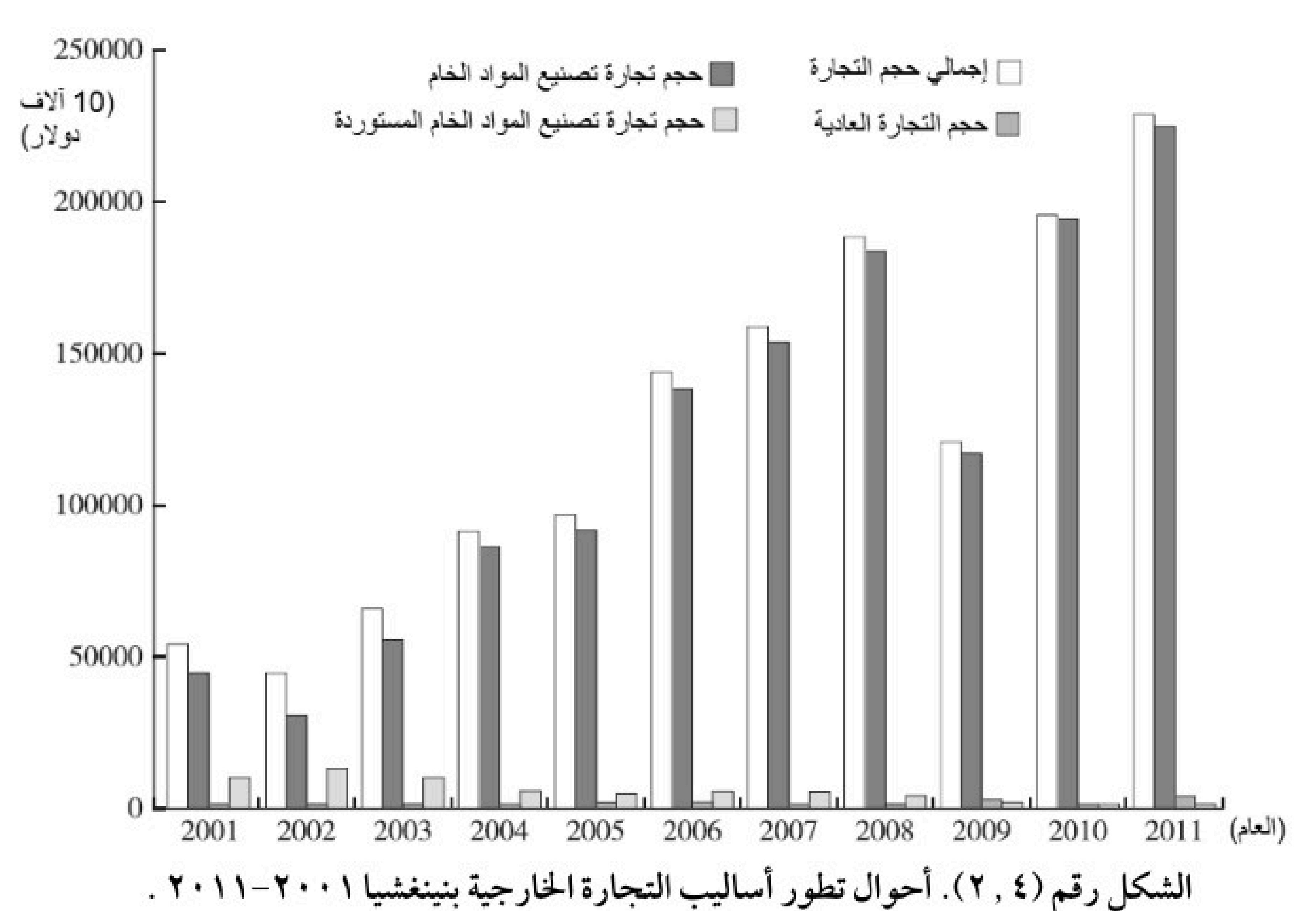
قيمة الواردات	قيمة الصادرات	القيمة الإجمالية للصادرات والواردات	نوع المؤسسة	السنة
1718	17737	19455	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	
22465	50926	73391	مؤسسات مملوكة للدولة	2006
24596	13269	37865	مؤسسات استشارية أجنبية	
2385	30105	32490	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	
17268	48591	65859	مؤسسات مملوكة للدولة	2007
24505	16299	40804	مؤسسات استشارية أجنبية	
7807	43960	51767	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	
22424	54853	77277	مؤسسات مملوكة للدولة	2008
36225	18547	54772	مؤسسات استشارية أجنبية	
3678	52468	56146	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	
26679	34194	60873	مؤسسات مملوكة للدولة	2009
9896	12246	22142	مؤسسات استشارية أجنبية	
9286	27855	37141	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	
51481	53871	105352	مؤسسات مملوكة للدولة	2010
17221	14921	32142	مؤسسات استشارية أجنبية	
10321	48234	58555	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	
26965	67525	94490	مؤسسات مملوكة للدولة	2011
17678	22412	40090	مؤسسات استشارية أجنبية	
23987	70006	93993	مؤسسات جماعية وخاصة إلخ	

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

رابعًا: اعتماد التجارة الخارجية على نمط التجارة العادية كأساس، وتحقيق تقدم تدريجي

تعتمد التجارة الخارجية في نينغشيا على نمط التجارة العادية بشكل أساسي، كما يعتمد التصدير بها على نمط التجارة العادية، في الوقت الذي يحتل فيه هذا النمط للتجارة العادية نسبة تزداد بصورة مستمرة من حجم التجارة بالمنطقة. فكما يوضح الجدول رقم (٤ , ٢) والشكل رقم (٤ , ٢)، فإن التجارة العادية بالمنطقة في عام ٢٠٠١ احتلت نسبة ٨٢,٤٪ من القيمة الإجمالية للصادرات والواردات، وارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠١١ لتصل إلى ٩٨,٤٪، وفي عام ٢٠٠١،

احتلت نسبة التجارة العادية من قيمة الصادرات في نينغشيا ١ ,٨٢٪، وارتفعت في عام ٢٠١١ إلى ١ ,٩٨٪. انظر جدول رقم (٤ ,٢) للتعرف على أحوال تطور التجارة الخارجية بنينغشيا خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١١، وذلك وفق أحوال الصادرات والواردات حسب نمط التجارة.



الشكل رقم (٤ ,٢). أحوال تطور أساليب التجارة الخارجية بنينغشيا ٢٠٠١-٢٠١١ .

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

وبالربط مع الشكل رقم (٣ ,٢)، نرى أن هناك علاقة بين اعتماد التجارة في نينغشيا على التجارة العادية كأساس والهيكل التجاري الرئيس في المنطقة. ففي الوقت الذي نجد فيه نصيب مؤسسات الاستثمار الأجنبي بنينغشيا ضعيفًا إلى حد ما، كما أنه في انخفاض مستمر خلال السنوات الأخيرة، غير أن تجارة المواد الخام في المنطقة تعتمد بشكل رئيس على مؤسسات الاستثمار الأجنبي، ومن ثم فإن اعتماد التجارة الخارجية على نمط التجارة العادية بشكل رئيس، له علاقة وثيقة بمستوى الانفتاح المنخفض للمنطقة. كما أن ضعف تطور تجارة المواد الخام في المنطقة له علاقة وثيقة جدا بحاجة المنطقة لرأس المال والتقنيات الحديثة، حيث إن قلة رأس المال اللازم لتجارة المواد الخام وضعف المخاطرة في هذا المجال والنتائج السريعة، يمكنه المساهمة في حل عدد كبير من فرص التوظيف، ومن ثم فإن نينغشيا عليها أن تغتنم مستقبلا هذه الفرصة الكبرى لتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة، وجذب الصناعات الأجنبية والصناعات من شرق البلاد، والربط

مع الموارد البشرية الغنية في المنطقة، والارتقاء بنسبة تجارة المواد الخام والعمل على مزيد من تحسين أساليب التجارة بالمنطقة.

جدول رقم (٤ ,٢). أحوال الصادرات والواردات بنينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١ حسب أنماط التجارة.

الوحدة: ١٠٠٠٠ دولار أمريكي

حجم الواردات	حجم الصادرات	إجمالي حجم الصادرات والواردات	نمط التجارة	السنة
14927	29241	44168	التجارة العادية	2001
42	38	80	تجارة المواد الخام	
2954	6322	9276	تجارة المواد الخام المستوردة	
17996	35601	53597	إجمالي حجم التجارة	
7388	22860	30248	التجارة العادية	2002
31	37	68	تجارة المواد الخام	
2802	9849	12651	تجارة المواد الخام المستوردة	
11477	32808	44285	إجمالي حجم التجارة	
11237	43757	54994	التجارة العادية	2003
77	50	127	تجارة المواد الخام	
2200	7378	9578	تجارة المواد الخام المستوردة	
14128	51195	65323	إجمالي حجم التجارة	
25222	60930	86152	التجارة العادية	2004
245	60	305	تجارة المواد الخام	
667	3654	4321	تجارة المواد الخام المستوردة	
26195	64644	90839	إجمالي حجم التجارة	
26534	65166	91700	التجارة العادية	2005
347	388	735	تجارة المواد الخام	
916	3157	4073		
27961	68711	96672	إجمالي حجم التجارة	
48095	90056	138151	التجارة العادية	2006
302	459	761	تجارة المواد الخام	
991	3784	4775	تجارة المواد الخام المستوردة	
49446	94300	143746	القيمة الإجمالية للتجارة	

تابع جدول رقم (٤ ,٢).

السنة	نمط التجارة	إجمالي حجم الصادرات والواردات	حجم الصادرات	حجم الواردات
2007	التجارة العادية	153400	105025	48375
	تجارة المواد الخام	144	105	39
	تجارة المواد الخام المستوردة	4812	3720	1092
	إجمالي حجم التجارة	158430	108850	49580
2008	التجارة العادية	183784	122922	60862
	تجارة المواد الخام	116	25	91
	تجارة المواد الخام المستوردة	3426	2914	512
	إجمالي حجم التجارة	188195	125868	62327
2009	التجارة العادية	117107	72255	44852
	تجارة المواد الخام	1610	953	657
	تجارة المواد الخام المستوردة	1237	1082	155
	إجمالي حجم التجارة	120156	74294	45862
2010	التجارة العادية	194303	115982	78321
	تجارة المواد الخام	694	650	44
	تجارة المواد الخام المستوردة	412	389	23
	إجمالي حجم التجارة	196049	117026	79023
2011	التجارة العادية	224961	156981	67980
	تجارة المواد الخام	3007	2698	309
	تجارة المواد الخام المستوردة	207	199	8
	إجمالي حجم التجارة	228573	159943	68630

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

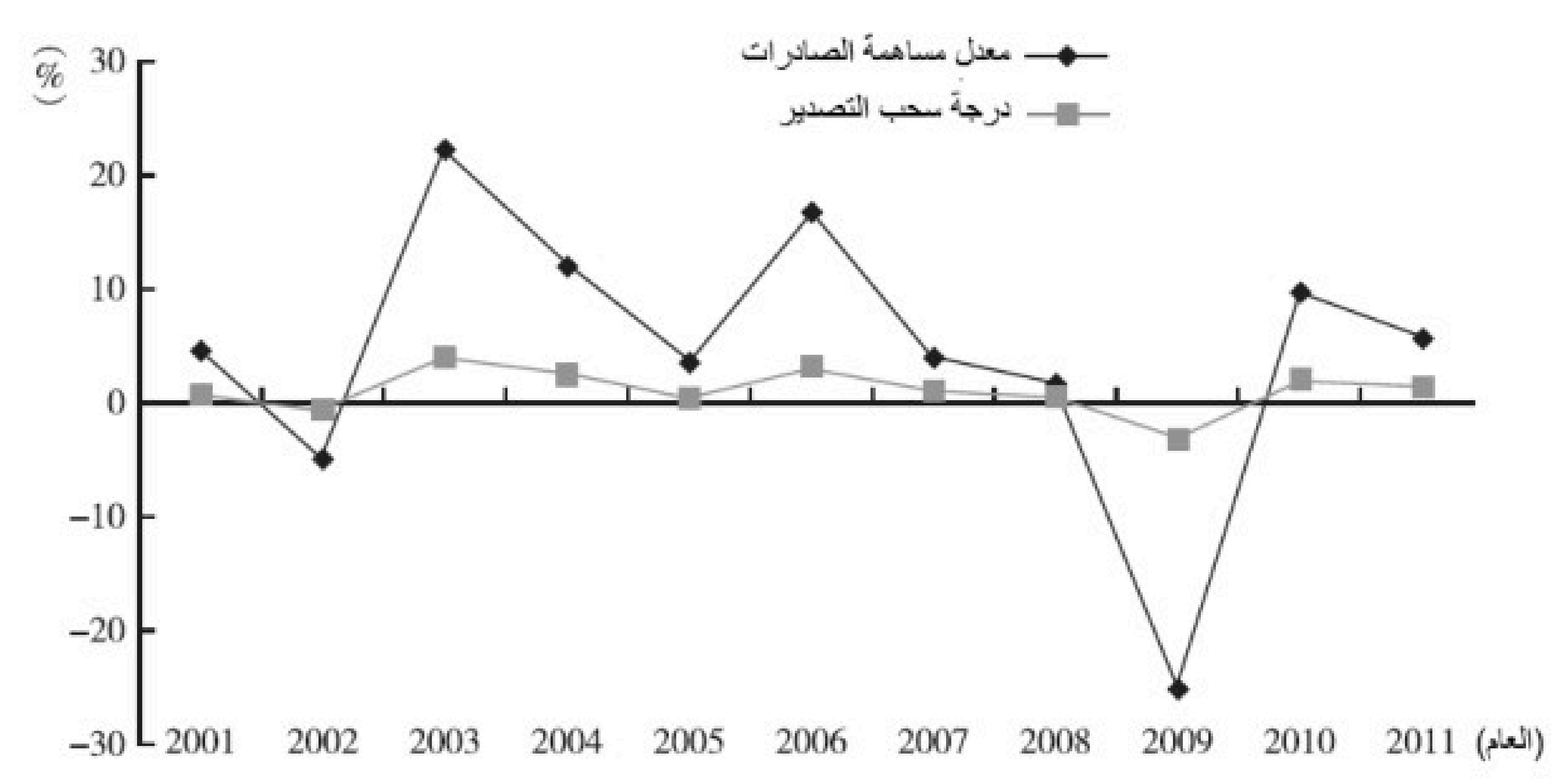
خامسًا: الدور الإيجابي للتجارة الخارجية في عملية النمو الاقتصادي بمنطقة نينغشيا

اعتمادا على طريقة التحليل الكمي للصادرات، قمنا بحساب مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بمنطقة نينغشيا. ووفقًا لهذه الطريقة، فإن المساهمة التصديرية تتمثل في النسبة التي يحتلها نمو الصادرات من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي تمثل مساهمة التصدير في القيمة المطلقة للناتج المحلي الإجمالي في العام المشار إليه. ويكون معدل تحفيز التصدير حاصل ضرب هذه

النسبة مع نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أن هذه الطريقة لا تركز على الواردات، وترى أنها إضافة للاحتياج المحلي، وتنظر إليها على أنها معدل موجب للنمو الاقتصادي.

ويمكن من خلال الشكل رقم (٥ ,٢) والجدول رقم (٥ ,٢) التعرف على أن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لمنطقة نينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١ كان دورًا إيجابيًا، وباستثناء عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩ اللذين شهدا تأثيرا سلبيا، فإنه كان تأثيرًا ودوراً ايجابيا على مدار السنوات الأخرى، وعام ٢٠٠٣ على وجه الخصوص، حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات ٢٢,٣٢٪، وهو ما يعبر عن أنه بالنظر إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة عام ٢٠٠٣ والذي بلغ ٤٤ مليار و٥٣٦ مليون يوان، فإن نسبة مساهمة التجارة الخارجية منه بلغت ٢٢,٣٢٪ بما يعادل ٩ مليار و٩٤٠ مليون يوان، فيما بلغت نسبة تحفيز التصدير لذلك العام ٤,٠٤٪، وهو ما يعبر عن أنه بالنظر إلى نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ذلك العام والتي بلغت ١٨,٠٨٪، كان نصيب التجارة الخارجية منها ٤,٠٤٪. خلاصة القول، نجد أن هناك انخفاضا في دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للمنطقة، وأن تأسيس المناطق الاقتصادية التجريبية المفتوحة بينغشيا قد جاء في موعده، حيث يمكن من خلال هذه السلسلة من السياسات الترتيب والتطبيق الإيجابي والبحث عن طريق مناسب لزيادة مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للمناطق الاقتصادية داخل نينغشيا.





(الأعوام) 2011 2010 2009 2008 2007 2006 20042005 2003 2002 2001 -30L

شكل رقم (٥ ,٢). دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لمنطقة نينغشيا ٢٠٠١-٢٠١١.

المصدر: تشيو لونغ بين: "العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بنينغشيا"، مجلة "التجارة الدولية" العدد ٥ عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٥ , ٢). دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لمنطقة نينغشيا ٢٠٠١-٢٠١١.

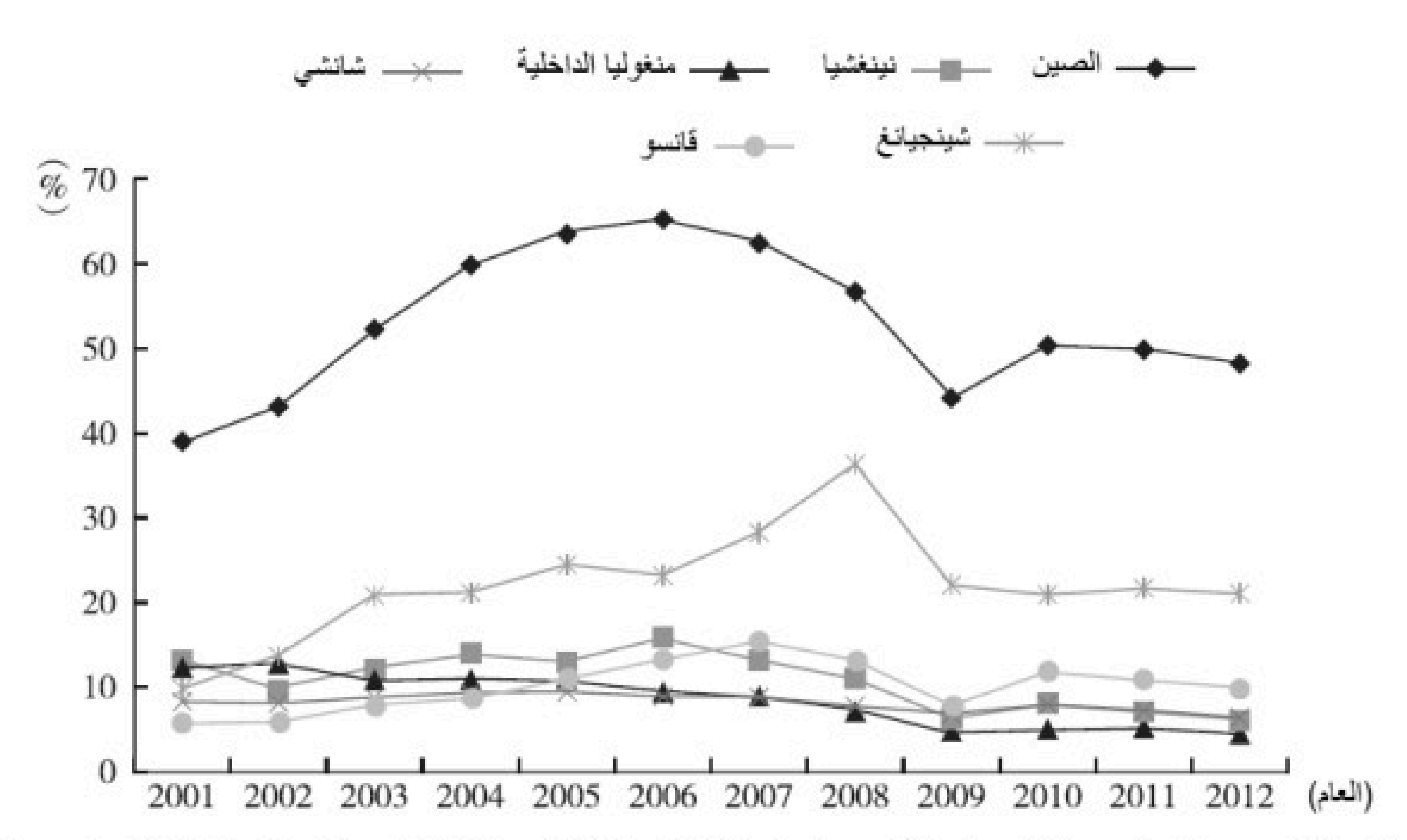
الوحدة: ٪

السنة	مساهمة التصدير	تحفيز التصدير
2001	4.78	0. 69
2002	-4.96	-0. 58
2003	22.32	4. 04
2004	12. 13	2. 50
2005	3.75	0. 53
2006	16. 80	3. 11
2007	4.06	1.08
2008	1.73	0. 54
2009	-25.01	-3. 10
2010	9.8	2. 10
2011	5.78	1.47

المصدر: تشيو لونغ بين: "العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بمنطقة نينغشيا"، مجلة "التجارة الدولية" العدد ٥ عام ٢٠١٣.

سادسًا: انخفاض التبعية التجارية، وضعف مستوى الانفتاح الاقتصادي

يمكن من خلال الشكل رقم (٦ , ٢) والجدول رقم (٦ , ٢) ملاحظة أن التبعية التجارية في منطقة نينغشيا كانت في المجمل منخفضة، كما أن مستوى الانفتاح الاقتصادي كان منخفضا، وكان هناك انخفاض واضح على مدار السنوات الأخيرة. فبعد أن بلغ معدل التبعية التجارية لنينغشيا في عام ٢٠٠٦ ٨ , ١٥٪، بدأ في الانخفاض مرة ثانية، ليصل إلى ٢ , ٦٪ في عام ٢٠١٢، وبمقارنة معدل التبعية للمنطقة في العام ٢٠١٢ مع المقاطعات المجاورة، فقد كان أعلى من المعدل الخاص بمنغوليا الداخلية، وأقترب من معدل التبعية التجارية في مقاطعة شانشي، بينما كان أقل من معدل قانسو وشينجيانغ، وكان هناك فارق كبير مع المعدل الوطني، حيث بلغ ١/ ٨ فقط من التبعية التجارية على مستوى الصين.



شكل رقم (٦ ,٢). معدل التبعية التجارية للصين ونينغشيا والمناطق والمقاطعات المجاورة خلال ٢٠٠١-٢٠١١ .

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي والتقارير الإحصائية للصين والمقاطعات المختلفة للسنوات المشار إليها.

جدول رقم (٦ ,٢). معدل التبعية التجارية للصين ونينغشيا والمناطق والمقاطعات المجاورة خلال ٢٠٠١-٢٠١١.

الوحدة: ٪

العام	على مستوى الصين	نينغشيا	منغوليا الداخلية	شانشي	شينجيانغ	قانسو
2001	39.0	13. 1	12.3	8.5	9.8	5.7
2002	43. 1	9.7	12.8	8.2	13.8	5.9
2003	52.2	12. 1	10. 8	8.9	20.9	7.9
2004	59.9	14.0	11.0	9.5	21. 1	8.6
2005	63.7	12.9	10.7	9.4	24.6	11.2
2006	65.3	15.8	9.4	8.8	23.3	13.4
2007	62.6	13.2	8. 8	8.7	28.4	15.4
2008	56.9	10.9	7.2	7.8	36.3	13.2
2009	44.3	6. 1	4.7	7.0	22. 1	7. 8
2010	50.5	7.9	4.9	7.9	20.9	11. 8
2011	50. 1	7.0	5.2	7.4	21.8	11.0
2012	48.3	6.2	4.5	6.4	21. 1	10.0

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي والتقارير الإحصائية للصين والمقاطعات المختلفة للسنوات المشار إليها.

وفي عام٢٠١٢، بلغت التبعية التجارية لنينغشيا حوالي ١/٣ من بالنسبة للتبعية التجارية لمنطقة شينجيانغ، وهو ما يمكن تفهمه، فبالنظر إلى منطقة شينجيانغ التي تمتلك خطوطًا حدودية طويلة، وتجاور العديد من الدول، وبها الكثير من المعابر التجارية. فإنه يبدو من الصعب تفهم

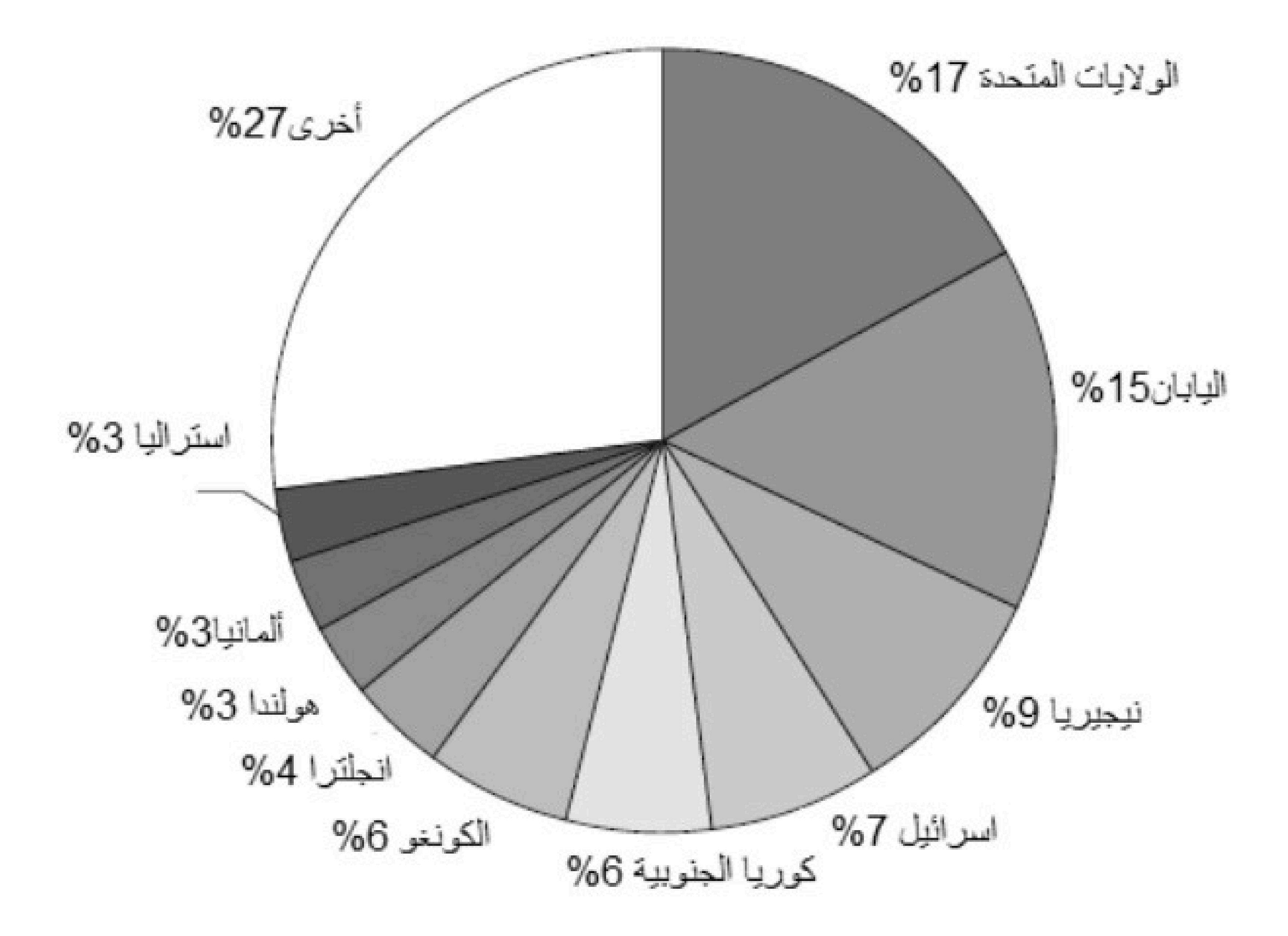
انخفاض التبعية التجارية لنينغشيا مقارنة بالمقاطعات الداخلية الأخرى مثل شانشي وقانسو. وهو ما يدل على أن انفتاح نينغشيا على الخارج لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهود، وأن هذه المهمة لا تزال صعبة. وعليه فإن تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، من المؤكد أنه سيلعب دورًا إيجابيا وسيكون له تأثير كبير في توسع نينغشيا في الانفتاح على الخارج، ودفع الانفتاح غربًا.

سابعًا: تمركز شركاء نينغشيا التجاريين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول والمناطق

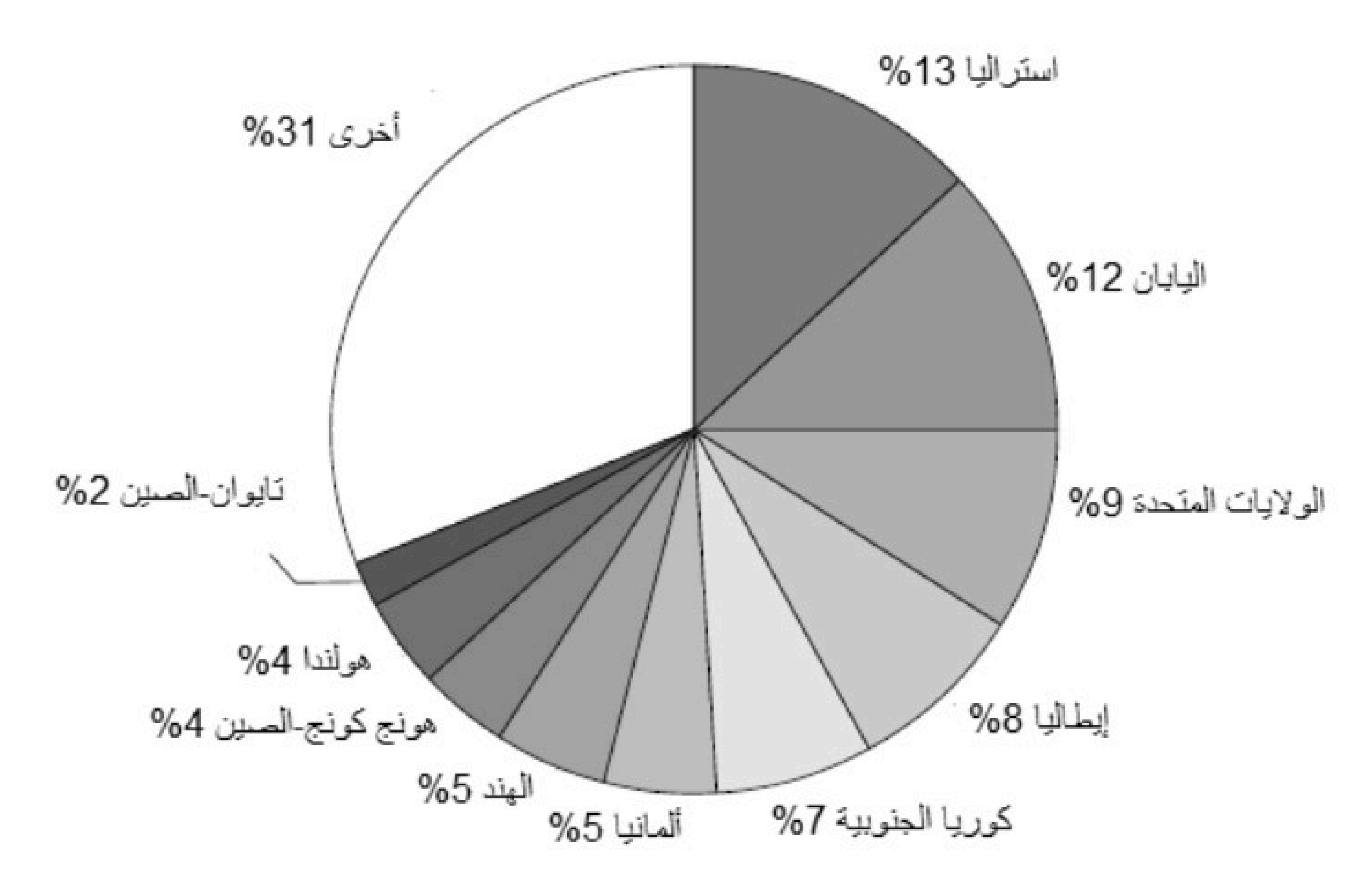
يشير شكل رقم (٢,٧) وجدول رقم (٢,٧) حتى جدول رقم (٢,٩) إلى أن شركاء نينغشيا التجاريين يتركزون بشكل رئيس في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول والمناطق.

وجاءت واردات المنطقة بشكل رئيس من استراليا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة، بينما كانت صادراتها إلى الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، وبالمقارنة مع الدول المذكورة أعلاه، نجد حجم تجارة الدول العربية مع منطقة نينغشيا تكاد تكون غير واضحة. وهو ما يمثل تحديًا كبيرا لتطبيق نينغشيا استراتيجية الانفتاح على الخارج، ويقدم في الوقت ذاته مساحة كبيرة لتوسع المنطقة في سياسة الانفتاح على الخارج.

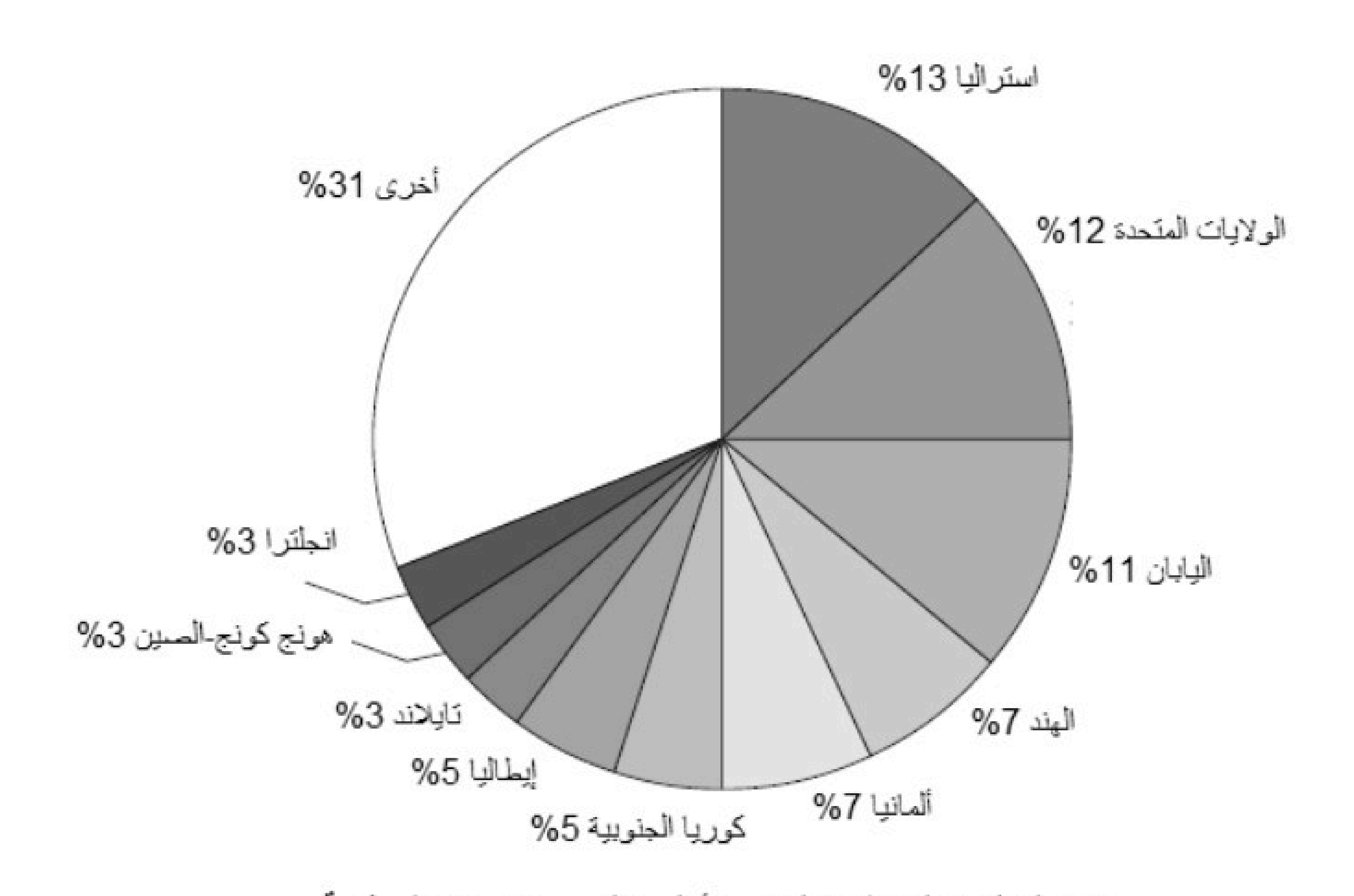
وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة صادرات نينغشيا إلى الدول العربية١ ,٣٥٪، بإجمالي قيمة تصديرية بلغت ٥١ مليون ٦٧٠ ألف دولار أمريكي، بما يعادل ١٥ ,٣٪ من إجمالي صادرات المنطقة في ٢٠١٢، وشملت صادرات المنطقة إلى الدول العربية القمصان الكشمير، المضادات الحيوية وورق الكرافت المصقول وغيرها من المنتجات. وتعتبر الدول العربية سوقًا كبيرة تنتظر أن تتوسع نينغشيا في الانفتاح عليها. ونحن على ثقة بأنه في ظل تحفيز استراتيجية الانفتاح غربًا، وفي ظل الدعم بما تتمتع به نينغشيا من الثقافة الإسلامية، فإن التجارة بين نينغشيا والدول العربية سوف تشهد تطورًا سريعا في المستقبل القريب، عندها سيتم تشكيل ثلاث ركائز أساسية في انفتاح المنطقة على الخارج تتمثل في السوق الأوربية الأمريكية، اليابانية الكورية الجنوبية والسوق العربية.



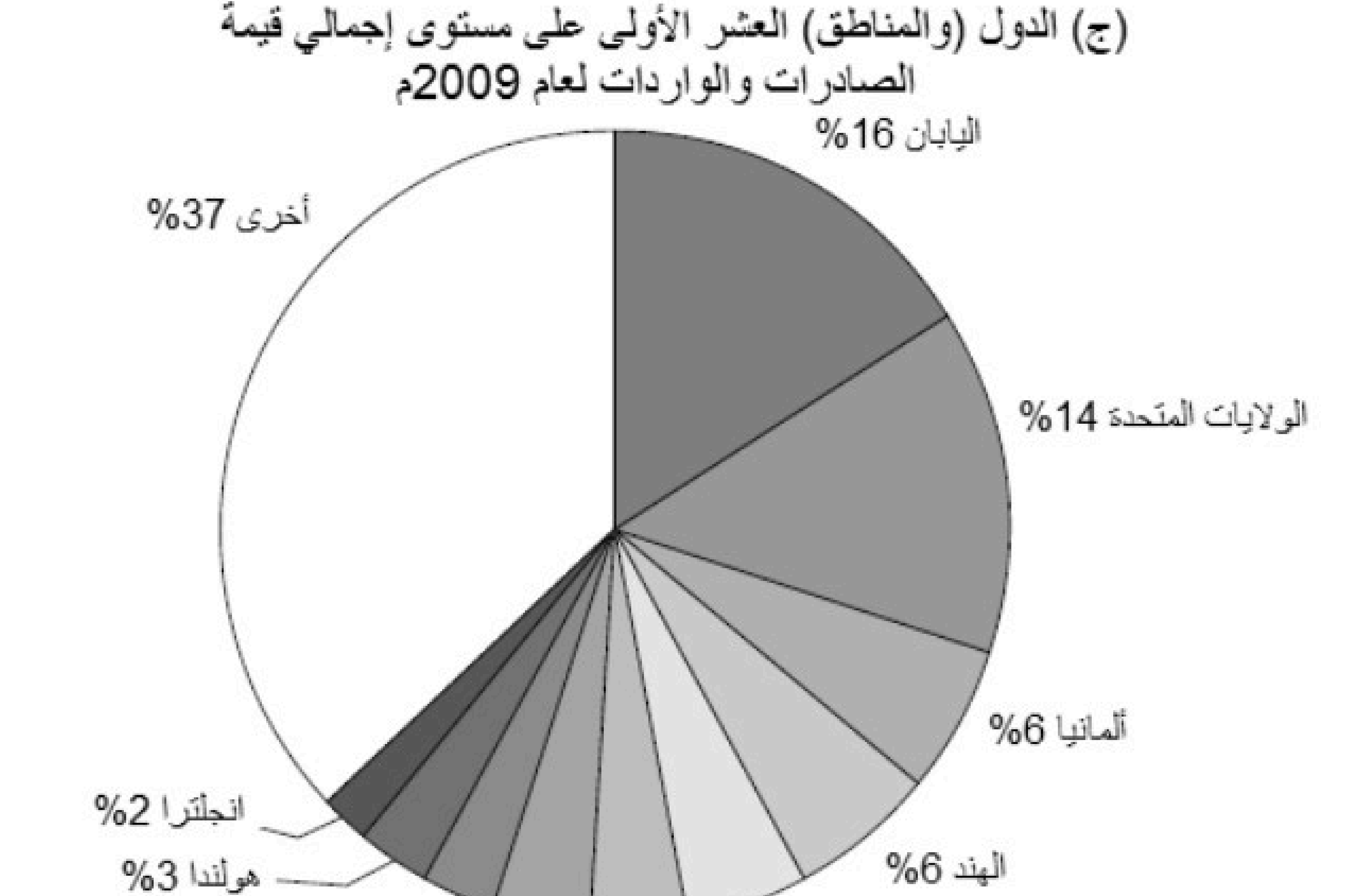
(أ) الدول (والمناطق) العشر الأولى على مستوى إجمالي قيمة الصادرات والواردات لعام 2001م



(ب) الدول (والمناطق) العشر الأولى على مستوى إجمالي قيمة الصادرات والواردات لعام 2007م



(ج) الدول (والمناطق) العشر الأولى على مستوى إجمالي قيمة الصادرات والواردات لعام 2009م



(د) الدول (والمناطق) العشر الأولى على مستوى إجمالي قيمة الصادرات والواردات لعام 2011م

شكل رقم (٧ ,٢). الدول والمناطق العشر الأوائل من حيث حجم الصادرات والواردات مع نينغشيا ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩ و٢٠١١.

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

جدول رقم (٧,٢). الدول والمناطق العشر الأوائل من حيث حجم الصادرات والواردات مع نينغشيا ٢٠٠١-٢٠١١

السنة	الترتيب										
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	
2001	الولايات المتحدة	اليابان	نيجيريا	اسرائيل	كوريا الجنوبية	الكونغو برازفيل	بريطانيا	هولندا	ألمانيا	النمسا	
2002	اليابان	الولايات المتحدة	كوريا الجنوبية	استراليا	ايطاليا	هونج كونج الصين	ألمانيا	الهند	هولندا	بريطانيا	
2003	اليابان	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة	هونج كونج الصين	استراليا	ألمانيا	هولندا	ايطاليا	بريطانيا	الهند	
2004	اليابان	الولايات المتحدة	كوريا الجنوبية	هونج كونج الصين	ايطاليا	استراليا	الهند	هولندا	ألمانيا	بريطانيا	
2005	الولايات المتحدة	اليابان	استراليا	ايطاليا	الهند	هونج كونج الصين	كوريا الجنوبية	بريطانيا	هولندا	ألمانيا	
2006	الولايات المتحدة	اليابان	استراليا	كوريا الجنوبية	ايطاليا	الهند	ألمانيا	هولندا	تايوان الصين	بريطانيا	
2007	استراليا	اليابان	الولايات المتحدة	ايطاليا	كوريا الجنوبية	ألمانيا	الهند	هونج كونج الصين	هولندا	تايوان الصين	
2008	اليابان	استراليا	الولايات المتحدة	ألمانيا	الهند	ايطاليا	كوريا الجنوبية	هونج كونج الصين	ماليزيا	تايلاند	
2009	استراليا	الولايات المتحدة	اليابان	الهند	ألمانيا	كوريا الجنوبية	ايطاليا	تايلاند	هونج كونج الصين	بريطانيا	
2010	اليابان	الولايات المتحدة	استراليا	ألمانيا	الهند	ايطاليا	كوريا الجنوبية	ماليزيا	هولندا	تايوان الصين	
2011	اليابان	الولايات المتحدة	ألمانيا	الهند	ايطاليا	استراليا	ماليزيا	كوريا الجنوبية	هولندا	بريطانيا	

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢).

جدول رقم (٨ , ٢). الدول والمناطق العشر الأوائل من حيث حجم صادرات نينغشيا ٢٠٠١-٢٠١١.

السنة	الترتيب										
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	
2001	الولايات المتحدة	اليابان	اسرائيل	كوريا الجنوبية	بريطانيا	النمسا	ألمانيا	ايطاليا	هولندا	هونج كونج	
2002	اليابان	الولايات المتحدة	كوريا الجنوبية	ايطاليا	هولندا	ألمانيا	الهند	بريطانيا	تايوان	كندا	
2003	اليابان	كوريا الجنوبية	الولايات المتحدة	هونج كونج	ايطاليا	هولندا	بريطانيا	ألمانيا	الهند	تايوان	
2004	اليابان	الولايات المتحدة	كوريا الجنوبية	هونج كونج	ايطاليا	هولندا	بريطانيا	تايوان	ألمانيا	الهند	
2005	الولايات المتحدة	اليابان	ايطاليا	هونج كونج	الهند	كوريا الجنوبية	بريطانيا	هولندا	ألمانيا	تايوان الصين	
2006	كوريا	اليابان	الولايات المتحدة	ايطاليا	الهند	هولندا	تايوان	هونج كونج	بريطانيا	ألمانيا	
2007	اليابان	الولايات المتحدة	ايطاليا	كوريا	الهند	هونج كونج	هولندا	ألمانيا	بلجيكا	تايوان	
2008	اليابان	الولايات المتحدة	الهند	ايطاليا	هونج كونج	كوريا	ألمانيا	بلجيكا	كندا	تايلاند	
2009	الولايات المتحدة	اليابان	الهند	كوريا الجنوبية	ايطاليا	هونج كونج	ألمانيا	تايلاند	بلجيكا	بريطانيا	
2010	اليابان	الولايات المتحدة	الهند	ايطاليا	كوريا	هولندا	تايوان	تايلاند	بريطانيا	كندا	
2011	الولايات المتحدة	اليابان	الهند	ايطاليا	هولندا	كوريا الجنوبية	ألمانيا	بريطانيا	النمسا	تايوان	

(*) المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠٠٢-٢٠١٢)؟

جدول رقم (٢ , ٩). الدول والمناطق العشر الأوائل من حيث حجم واردات نينغشيا ٢٠٠١-٢٠١١.

السنة	الترتيب										
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	
2001	نيجيريا	الكونغو برازفيل	اليابان	الولايات المتحدة	استراليا	هولندا	ألمانيا	كندا	بريطانيا	هونج كونج الصين	
2002	استراليا	الولايات المتحدة	اليابان	الهند	ألمانيا	ايطاليا	نيجيريا	بريطانيا	تايوان الصين	بلجيكا	
2003	اليابان	استراليا	الولايات المتحدة	ألمانيا	الهند	نيجيريا	بريطانيا	كندا	بلجيكا	ايطاليا	
2004	استراليا	اليابان	الولايات المتحدة	الهند	المانيا	ايطاليا	كوريا الجنوبية	تايوان الصين	بريطانيا	بلجيكا	

تابع جدول رقم (٢, ٩).

السنة	الترتيب									
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
2005	استراليا	اليابان	الهند	الولايات المتحدة	النمسا	المانيا	بريطانيا	هولندا	بلجيكا	النمسا	
2006	استراليا	الولايات المتحدة	ألمانيا	اليابان	النمسا	الهند	بلجيكا	بريطانيا	كوريا الجنوبية	هولندا	
2007	استراليا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة	النمسا	النمسا	تايوان الصين	كوريا الجنوبية	هولندا	هونج كونج الصين	
2008	استراليا	ألمانيا	ماليزيا	اليابان	الولايات المتحدة	تايلاند	ايطاليا	الهند	كوريا الجنوبية	جنوب افريقيا	
2009	استراليا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة	ماليزيا	تايلاند	كوريا الجنوبية	ايطاليا	بريطانيا	فرنسا	
2010	استراليا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة	ماليزيا	كوريا الجنوبية	تايلاند	موزمبيق	ايطاليا	النمسا	
2011	اليابان	ألمانيا	استراليا	ماليزيا	إيطاليا	الولايات المتحدة	جنوب افريقيا	الجابون	البرازيل	تايلاند	

الفصل الثاني

خطة ومحاور المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا

أولًا: نبذة عامة عن خطة المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا

في ١٠/ ٩/ ٢٠١٢، اعتمدت الحكومة الصينية "خطة المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا" (التي سيشار إليها أدناه باسم "الخطة"). وفي ١٢/ ٩، أعلن السيد لي كه تشيانغ[١] عضو المكتب السياسي باللجنة المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني خلال حفل افتتاح الدورة الثالثة لمنتدى التعاون الصيني العربي بنينغشيا، تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، لتكون هذه المنطقة أول منطقة بل والمنطقة التجريبية الوحيدة التي تغطي كافة مقاطعات المناطق الداخلية بالصين.

وتهدف "الخطة" إلى أن تصبح نينغشيا جسرا لانفتاح الصين غربًا، ودفع وتعميق التبادل التجاري والاقتصادي والاستثماري والتبادلات الودية بين الصين والدول العربية، وبناء إستراتيجية منفتحة يكمل بعضها البعض بين المناطق الساحلية والحدودية والداخلية. وبالنسبة لنينغشيا، فإن تأسيس هذه المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة يساعد في تغيير أنماط التنمية بالمناطق التي تمتلك الموارد، والبحث عن أنماط جديدة للتنمية المستدامة، ويساعد كذلك على دفع التنمية السريعة وتحسين معيشة المواطنين في مناطق تجمع الأقليات الصينية، وحماية الوحدة الوطنية والاستقرار المجتمعي.

---

(١) لي كه تشيانغ: المولود في١/ ٧/ ١٩٥٥ بمقاطعة آنخوي الصينية، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ورئيس مجلس الدولة الصيني (رئيس الوزراء) منذ 2013/ 3/ 15 حتى الآن . المترجم

ووفقًا "للخطة"، فإن المضامين الرئيسة لتأسيس المنطقة التجريبية تتمثل في: التأكيد على الاستراتيجيات الثلاث: تأسيس ثلاث منصات كبرى، دفع التعاون المنفتح في خمس مجالات رئيسة، تنفيذ خمسة مهام وتأسيس ثماني قواعد رئيسة. أما الاستراتيجيات الثلاث فتشمل: إستراتيجية انفتاح الصين غربًا، قاعدة الطاقة والبتروكيماويات المهمة في الصين، تجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية وربط المنطقة النموذجية بالصناعات المتنقلة حديثًا إلى نينغشيا. وتشمل المنصات الثلاث الكبرى: اعتماد المنطقة الاقتصادية على ضفاف النهر الأصفر كمنصة لدفع التعاون الاقتصادي الإقليمي، اعتماد معرض الصين والدول العربية كمنصة للتوسع في التعاون والتبادل الدولي، اعتماد المناطق الداخلية ذات الجمارك المنخفضة كمنصات، لقيادة التنمية الاقتصادية بالمنطقة. ويشمل التعاون الإقليمي المنفتح: التعاون التجاري والاقتصادي، التعاون في مجال الطاقة، التعاون في العلوم والتكنولوجيا والتعليم، التعاون الثقافي والسياحي والتعاون الاستثماري والمالي. وتشير المهام الخمسة إلى: تحديث أنظمة وآليات الانفتاح على الخارج، بناء آليات تعاون تساعد في دفع انفتاح الصناعات المميزة، دفع التعاون المنفتح في مجال الطاقة، الارتقاء بإمكانات دعم وضمانات الانفتاح على الخارج، تأسيس مجتمع مستقر ومتناغم. وتشمل القواعد الثماني: القاعدة الوطنية لتصنيع ومخزونات الطاقة، قاعدة تجميع الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، قاعدة إنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية المميزة، القواعد الصناعية الإقليمية الاستراتيجية، قاعدة ترانزيت للبضائع المهمة على امتداد الجسر الآسيوأوروبي الجديد، قاعدة الربط بين الصناعات، قاعدة للسياحة الدولية وقاعدة تدريب الكفاءات في إطار التعاون الصيني العربي.

جدير بالذكر أن تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، سوف يعمل على تفعيل دور المنطقة التجريبية كمنصة شاملة، "تحديث الأنظمة والآليات، تشجيع الريادة والتجريب، تطبيق سياسة الانفتاح المرنة، البحث الإيجابي عن أنماط تعاون بناءة". وهو ما سيقدم حيزا أكبر لتحديث السياسات اللازمة لتأسيس وتطوير المنطقة التجريبية، وضمانات قوية لأن تتكفل المنطقة التجريبية بتطبيق الاستراتيجية الوطنية. وفي الوقت ذاته، يجب أن تمنح الدولة المنطقة التجريبية عددًا من السياسات الداعمة، التي تشمل أربعة جوانب رئيسة. ففي مجال السياسات المالية والضريبية، العمل على زيادة معدلات التحويلات المالية داخل المنطقة التجريبية، وتقديم الدعم للفوائد المستحقة على قروض المناطق الفقيرة وصناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية المطابقة للمواصفات بالمنطقة التجريبية. وفي مجال السياسات المالية، توجيه وتشجيع المنتجات المالية وتحديث الخدمات الخاصة بها، استقطاب الجهات المالية المختلفة المحلية والأجنبية إلى المنطقة التجريبية، تشجيع مؤسسات نينغشيا على المشاركة في أعمال تحديث الخدمات المالية الوطنية، السعي

إلى تأسيس نمط القروض الخاصة بمكافحة ومنع التصحر، استعادة الغطاء النباتي. تشجيع المؤسسات المالية الاعتبارية على مستوى المناطق لاستغلال مدخراتها في شكل قروض محلية. وفي مجال سياسات الأراضي، التوسع في نظام إصلاح شامل لإدارة الأراضي وغيرها من الإصلاحات الخاصة بتنمية واستغلال الأراضي، والزيادة المناسبة للتوجيهات الخاصة بالمنطقة التجريبية. وفي مجال السياسات الأخرى، يجب أن تعمل الدولة على تقديم الدعم لتأسيس البنية التحتية الخاصة بالمنطقة التجريبية، وزيادة استثمارات الحكومة المركزية الموجهة لمشروعات السكك الحديدية، والطرق السريعة، والطيران المدني والمياه وغيرها من المشروعات. دعم نينغشيا لتأسيس شركة طيران مساهمة، وضم مدينة ينتشوان للمناطق التجريبية الخمس التي تمتلك حقوق الطيران، ودراسة تقديم وتيسير الإجراءات الخاصة بدخول وخروج الأشخاص المعنيين داخل المنطقة التجريبية.

ثانيًا: خطة والنقاط الرئيسة لتجارة البضائع في المنطقة التجريبية بنينغشيا

تشتمل المضامين الرئيسة لتجارة البضائع كما ورد في "الخطة" على المضامين التالية:

١- من ناحية تأسيس منصات التبادل. تأسيس منصتي تبادل اقتصادي خارجي بين معرض الصين والدول العربية والمنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان، بما يساعد في بناء جسر لتصدير سلع نينغشيا إلى العالم الخارجي، وتأسيس "طرق سريعة" للتجارة الخارجية.

٢- من ناحية الأنظمة والآليات، تحديث الأنظمة والآليات الخاصة بالانفتاح على الخارج، وتأسيس آليات تعاون لدفع انفتاح الصناعات المميزة الخاصة بالمنطقة، وتقديم الضمانات والسياسات لتصدير سلع نينغشيا للعالم الخارجي من خلال دعم إمكانات الانفتاح.

٣- من ناحية تطوير الصناعات، تأسيس قاعدة لصناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، وقاعدة لإنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية المتميزة وقاعدة للصناعات الاستراتيجية الجديدة، بما يساعد في تقديم الدعم التكنولوجي وضمانات الإنتاج لتصدير سلع نينغشيا للعالم الخارجي.

كما تشتمل "الخطة" على المحاور الأربعة الآتية الخاصة بتجارة البضائع:

١- تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بنينغشيا، وبناء هيكل جديد لقيادة التنمية الاقتصادية التي تستهدف التصدير.

٢- تأسيس منظومة صناعات مميزة، وتعزيز تطوير الاقتصاد المنفتح داخل المنطقة.

٣- الربط بين طرق وشبكات الانفتاح على الخارج، وتأسيس منظومة شبكات شاملة للانفتاح على الخارج.

٤- تحديث الأنظمة والآليات الخاصة بالانفتاح على الخارج.

ثالثًا: لمحة عن تأسيس المنطقة الجمركية بمدينة ينتشوان

في ١٠/ ٩/ ٢٠١٢، صدرت موافقة مجلس الدولة الصيني على تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان، على أن تقام المنطقة على مساحة أربعة كيلومترات، ومقرها جنوب مطار خه دونغ بينتشوان. وتعد هذه المنطقة الجمركية بمثابة "المحرك" الذي تسعى من خلاله نينغشيا إلى دفع تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة، وهي في الوقت ذاته منطقة إستراتيجية محورية في التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية.

وتم تحديد وظائف المنطقة الجمركية بينتشوان في الريادة في المخازن اللوجستية، والاعتماد بشكل رئيس على التصنيع، وتقديم الخدمات الجمركية، على أن تعمل على تطوير صناعات المنتجات الإسلامية عالية الجودة، والمخازن اللوجستية وتجارة وصناعة الإليكترونيات، وصيانة وتفكيك الطائرات العامة، التأهيل والتدريب على الملاحة الجوية.

وقد تم تحديد إستراتيجية المنطقة الجمركية بينتشوان على النحو التالي:

١- العمل على تطوير مناطق التصدير التي تتمتع بالميزة الحلال والسمات المحلية، تأسيس منصات خدمات تجارة خارجية ذات كفاءة عالية، لكي يتم في النهاية تحويل المنطقة الجمركية بينتشوان إلى منطقة شاملة تجمع بين الخدمات اللوجستية وخدمات التصنيع، وأن تكون منطقة منفتحة رائدة موجهة للدول العربية والإسلامية.

٢- في الوقت الذي يتم فيه التركيز على "التوجه غربًا"، يجب أن يتم تفعيل "التوجه شرقًا" في تحويل الصناعات، لتفعيل الدور المستهدف من دعم شرق البلاد لغربها، والاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية، والعمل على أن تكون المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان محركًا جديدا لقيادة التحول الصناعي بنينغشيا.

أما السياسيات التفضيلية الرئيسة التي تتمتع بها المنطقة الجمركية بينتشوان في الوقت الحالي فتشمل: السياسات الضريبية، سياسة الرقابة التجارية، سياسة الرقابة على الخدمات اللوجستية وسياسة الصرف الأجنبي. من بينها السياسات الضريبية والتي يمكن أن نختصرها في "الإعفاءات الأربعة، التخزين الوحيد والتنازل الوحيد". أما "الإعفاءات الأربعة" فتشير إلى إعفاء الآلات والمعدات والمباني والمخازن التي يحتاجها مشروع تأسيس البنية التحتية داخل المنطقة من التعريفة الجمركية على الواردات ورسوم الاستيراد، وإعفاء الآلات والمعدات التي تستخدمها المؤسسات في عملية الإنتاج داخل المنطقة وقطع غيارها من التعريفة الجمركية على الواردات ورسوم الاستيراد، إعفاء الأدوات المكتبية والتي تحتاج إليها المؤسسات العاملة داخل المنطقة لإدارة أعمالها بكميات

مناسبة من التعريفة الجمركية على الواردات ورسوم استيراد الاستيراد، وإعفاء تجارة البضائع بين المؤسسات بعضها البعض داخل المنطقة من ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك. أما "التخزين الوحيد" فيشير إلى تخزين البضائع المعدة للاستيراد، وأخيرًا يشير "التنازل الوحيد" إلى إعادة الضرائب التصديرية للبضائع داخل المنطقة ومعاملتها مثل الصادرات. أما التسهيلات المباشرة التي يمكن أن تتمتع بها المؤسسات فتشمل تخفيض تكاليف النقل والتخزين، كما يمكن أن تتمتع المؤسسات العاملة داخل المنطقة بأفضلية في الخدمات اللوجستية والتخزين وتجارة الصادرات والواردات والشراء والتوزيع والخدمات المالية والمعارض وغيرها من الخدمات.

ويساعد تأسيس المنطقة الجمركية بينتشوان على التوسع في التعاون المحلي، وتعزيز التبادلات الفنية والاقتصادية بين شرق ووسط البلاد، ودفع الربط بين من شرق ووسط البلاد في مجالات الطاقة وتصنيع الأغذية والغزل والنسيج والآلات وغيرها من الصناعات، كما يساعد في الوقت ذاته على تعزيز التعاون مع المقاطعات والمناطق المجاورة في العديد من المجالات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقدم منصة جيدة لتطوير خدمات الإنتاج الحديثة في المناطق المجاورة، وهو ما يساعد في أن تصبح ينتشوان قاعدة عالمية مهمة لتوزيع الخدمات وجذب الصناعات من مناطق شرق البلاد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن تأسيس المنطقة الجمركية بينتشوان يساعد في فتح قنوات التواصل والتفاوض مع الدول العربية والإسلامية، والعمل على جذب عدد كبير من المؤسسات المتقدمة في مجالات التكنولوجيا والتي تتمتع بسوق كبير. وهو ما يعمل على تحقيق فوائد كبيرة من خلال جذب الصناعات التكنولوجية الحديثة، كما يجب في الوقت ذاته تفعيل ميزات سياسات المنطقة التجريبية، والعمل على تطوير أعمال المستودعات الحديثة، بما يساعد على تحول مؤسسات المنطقة من حلقة قيمة مضافة منخفضة إلى قيمة أعلى، والعمل على تحويل المنطقة الجمركية بينتشوان إلى محرك جديد لقيادة التحول في هيكل المؤسسات بمنطقة نينغشيا.

رابعًا: تأسيس منظومة صناعات تنافسية متميزة

يعد تأسيس منظومة صناعات تتمتع بميزة تنافسية، هدفًا يسعى إلى تحقيقه الاقتصاد المنفتح بمنطقة نينغشيا، وهو في الوقت ذاته داعم جديد للاقتصاد المنفتح. حيث يعد تعزيز منظومة الصناعات شرطاً لتحقيق التنمية السريعة للتجارة الخارجية، بما يساعد في تطبيق افضل للاستراتيجية التنموية لانفتاح نينغشيا غربًا.

ويتطلب تعزيز منظومة الصناعات:

١- تأسيس منطقة تمركز لصناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، وتأسيس مراكز لتوثيق، تطوير وتصميم، إنتاج وتصنيع، عرض وتجارة وتوزيع الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، وتفعيل الميزات الخاصة، والتحديث المستمر للأفكار المتطورة ودفع التبادل والتعاون الدولي، وتسريع وتيرة تأسيس المدينة التجارية الإسلامية، وإعداد مراكز لعرض وتجارة السلع الإسلامية الدولية.

٢- العمل على تعزيز تأسيس منظومة حديثة للصناعات الزراعية، تحسين توزيع الإنتاج الزراعي، تفعيل السمات الخاصة بنينغشيا في مجالات الموارد الطبيعية والطقس، تطوير النشاط الزراعي المتميز، زيادة الدعم الخاص بتأسيس قواعد للمنتجات الزراعية المتميزة، تأسيس قواعد إنتاج وقواعد تصنيع للحبوب ذات الجودة العالية، والألبان واللحوم الحلال والبطاطا والأسماك والفواكه والخضراوات وغيرها من المنتجات المحلية.

٣- التركيز على دفع تسريع وتيرة تطوير الصناعات الاستراتيجية الناشئة بما في ذلك الطاقة الجديدة، المواد الخام الجديدة، تصنيع المعدات المتقدمة، إنتاج الأدوية والجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات، تأسيس قواعد للصناعات الاستراتيجية الجديدة على مستوى المناطق. تأسيس قاعدة كبرى لطاقة الرياح، وتسريع وتيرة تطوير تصنيع وتجميع آلات الرياح. دفع تأسيس سلسلة صناعات مادة السليكون، بطاريات الطاقة الشمسية، توليد الطاقة الكهروضوئية، تطوير بطاريات الطاقة الشمسية عالية الجودة، إنشاء مناطق نموذجية لإنتاج واستخدام طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، ومنتجات الطاقة الكهروضوئية. تأسيس مراكز تطوير وإنتاج معادن التنتالوم، النيوبيوم، البريليوم والتيتانيوم وغيرها من المعادن النادرة. وقاعدة إنتاج محلية مهمة لإنتاج سبائك المغنسيوم، سبائك الألومنيوم ومادة النحاس البريليوم. تسريع وتيرة تطوير أجهزة القياس ومعدات الفحم والسيارات وقطع غيارها ومحولات الجر في السكك الحديدة والمعدات الذكية وغيرها من الأجهزة والمعدات.

خامسًا: فتح وتيسير قنوات الانفتاح على الخارج

تسريع وتيرة تأسيس مركز للطيران الدولي، العمل على تطوير شبكة نقل شاملة للطيران والسكك الحديدية والطرق السريعة، الاعتماد على منظومة شبكات شاملة متقدمة وسلسلة، فتح الممرات الجوية على الدول العربية والإسلامية ، بالإضافة إلى المعابر والمنافذ البحرية والبرية.

التركيز على تأسيس خط سكك حديدية من ينتشوان إلى شيآن، ومن باولان بينتشوان إلى لانجوو، وخط فرعي بباوجونغ. والتخطيط لخط سكك حديدة من ينتشوان إلى بكين وشينجيانغ ومناطق شرق ووسط البلاد، تعزيز التبادلات الاقتصادية والإنسانية بين نينغشيا والمناطق المجاورة. والعمل على استكمال شبكات الطرق والمواصلات، وزيادة تأسيس خطوط المواصلات عبر المقاطعات، والربط السريع بين المقاطعات. تسريع وتيرة تنفيذ المرحلة الثالثة من توسعة مطار خه دونغ بينتشوان، الارتقاء بخدمات مطاري جونغ وي وقويوان الفرعيين، دفع تأسيس مطار شتزويشان. دعم تأسيس شركة شحن جوي بمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي، وفتح خطوط شحن جوية تنطلق من مدينة ينتشوان. دعم فتح خطوط طيران ركاب دولية بين ينتشوان ودبي، الدوحة، القاهرة وكوالالمبور وغيرها من الوجهات الدولية، والعمل على أن يكون مطار ينتشوان مطارًا دوليًا مهما بمنطقة غرب الصين.

سادسًا: تحديث أنظمة وآليات الانفتاح على الخارج

العمل على تأسيس واستكمال آليات تبادل وتعاون متعددة الأطراف وعلى أعلى مستوى بين الصين والدول العربية، دفع التبادلات العالية المستوى بين الطرفين، دفع تأسيس منصات تعاون ثنائية دولية بين نينغشيا والدول العربية والإسلامية، تأسيس آليات تعاون متعددة الأطراف تصب في مصلحة الحكومات والشعوب والمؤسسات، تسريع وتيرة واستكمال البنية التحتية لمناطق المتابعة والإشراف على المعابر الجوية ومعبر خوي نونغ[1]، وتحسين الإجراءات اللازمة، ورفع كفاءة المعابر، والارتقاء بمستوى الخدمات واستيعاب البضائع، تسريع وتيرة تأسيس منصات المعلومات بالمعابر الإليكترونية، ودفع تطوير واستخدام و الإشراف على شبكات الانترنت وتخلص اجراءات الإبلاغ الجمركي والدفع الالكتروني وتجارة الخدمات، ودفع تبادل المعلومات بين المناطق بعضها البعض.

---

(١) معبر خوي نونغ: وهو أحد المعابر البرية الكبرى الثلاثة بمنطقة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لقومية هوي الصينية المسلمة، ومحطة مهمة لتجمع عدد كبير من المنتجات الصناعية التي يتم تصديرها إلى أكثر من ٣٠ دولة حول العالم.

الفصل الثالث

المشكلات التي تواجه تطوير تجارة البضائع في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشا والسياسات المطلوبة

أولًا: المشكلات التي تواجه تطوير تجارة البضائع في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشا

١. انخفاض مستوى الانفتاح الخارجي بنينغشيا، وضعف حجم التجارة الخارجية واستغلال الاستثمارات الأجنبية. ففي عام ٢٠١١، بلغت قيمة الصادرات والواردات لنينغشيا مليارين و٢٨٦ مليون دولار، بما يعادل ٠,٠٦٪ من حجم الصادرات والواردات على مستوى الصين، وجاءت في المرتبة ١٠ بين ١٢ منطقة ومقاطعة في غرب الصين. وفي عام ٢٠١١، احتلت قيمة الصادرات والواردات لنينغشيا ٧,٠٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمناطق ذاتية الحكم على مستوى البلاد، وجاءت في المرتبة ٢٥ في نسبة الاعتمادية للتجارة الخارجية بين ٣١ منطقة ومقاطعة على مستوى البلاد. وبلغت قيمة الاستغلال الفعلي لنينغشيا للاستثمارات الخارجية المباشرة ٢٠٠ مليون و٢٠٠ ألف دولار، وبلغت نسبة استقطاب الاستثمارات الأجنبية ٠,١٧٪ من النسبة العامة على مستوى البلاد. وفي نفس العام بلغ حجم التجارة الثنائية بين مدينة ينتشوان والدول العربية ١٢٠ مليون دولار، بنسبة ٠,١٪ على مستوى الصين.

٢. موقع نينغشيا ضمن المناطق الداخلية بالصين، وارتفاع تكلفة نقل عناصر الإنتاج إلى المنطقة. فضلًا عن عدم امتلاكها منافذ بحرية وموانئ نهرية، فإنها تفتقر أيضًا إلى المعابر البرية، وبالنظر إلى النقل البحري الذي يتم الاعتماد عليه بصورة كبيرة ويتميز بتكلفته المنخفضة والذي يعد أسلوبًا رئيسا لنقل البضائع بين الدول، فإن تكلفة نقل البضائع في نينغشيا أعلى بكثير مقارنة بالمنطقة الشرقية الساحلية. حيث لم تكتمل بعد منظومة الخدمات الحديثة في نينغشيا، وهو ما أدى إلى صعوبة

النقل لعناصر الإنتاج المختلفة، وارتفاع تكلفة خدمات النقل. هذا في الوقت الذي لاتزال تعاني فيه منطقة غرب البلاد من نقص الكفاءات، وصعوبة استقطاب الكفاءات الدولية المتخصصة.

أخيرًا، الحاجة إلى تحسين هيكل صناعي ومنتجات التصدير بنينغشيا. أدى ارتفاع تكلفة نقل عناصر الإنتاج إلى ضعف توزيع الصناعات داخل منطقة نينغشيا، حيث تعتمد منظومة الصناعة في نينغشيا على الصناعات القائمة على الموارد. ففي عام ٢٠١١، تجاوزت نسبة القطاع الثاني (الصناعي) في هيكل الصناعات بنينغشيا ٥٠٪، من بينها طاقة الفحم بنسبة بلغت ٥١٪ من القطاع الثاني. وقد حددت صناعة طاقة الفحم اعتماد المنتجات التصديرية بنينغشيا على المنتجات الأولية ذات الاستهلاك العالي للطاقة، والتي تضمنت بشكل رئيس سبائك الحديد، كربيد السليكون ومنتجات الجرافيت وغيرها من المنتجات. وقد أدى هذا الاعتماد الكبير على الصناعات القائمة على استغلال الموارد التقليدية، أدى إلى ضعف جودة وكفاءة التنمية الاقتصادية بنينغشيا، وبالتالي إلى ضعف تنافسية المنتجات التصديرية.

ثانيًا: السياسات المطلوبة لتطوير تجارة البضائع في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشا

ولكي يتم تخطي عنق الزجاجة في تطوير تجارة البضائع، فيجب أن تحصل نينغشيا على مزيد من السياسات الداعمة. والتي تشمل:

١- الاستغلال الأمثل لمجموعة السياسات الحالية، والتقدم للهيئة العامة للجمارك، لمنح المنطقة الجمركية بينتشوان سياسات جمركية تختلف عن تلك السياسات الممنوحة لغيرها من المناطق الجمركية على مستوى الدولة، كما يمكن التقدم بطلب لتأسيس سوق حرة للصرف داخل المنطقة بين اليوان وغيره من العملات الأجنبية، واليوان والعملات العربية على وجه الخصوص، والحصول على الموافقة بشأن استخدام اليوان في انهاء المعاملات التجارية.

٢- السعي إلى الحصول على سياسة تفضيلية لمنح مختلف الفئات تأشيرات دخول ميسرة، مثل تأشيرات عند الوصول وغيرها من السياسات.

٣- تأسيس خطوط طيران دولية مباشرة من ينتشوان إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وغيرها من المناطق.

٤- الحصول على موافقات الجهات المعنية لدعم نينغشيا لتعزيز تأسيس شبكة معلومات، ورفع المستوى المعلوماتي الخاص بمؤسسات الخدمات الجمركية على وجه الخصوص، بما يساعد في توسيع طرق الانفتاح على الخارج.

الفصل الرابع

إستراتيجية نينغشيا للانفتاح غربًا: الاعتماد على الانفتاح من أجل التنمية

أولًا: مضمون إستراتيجية الاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية

يعد الاعتماد على الانفتاح لدعم التنمية أحد الخيارات الاستراتيجية التمهيدية في مراحل التنمية الاقتصادية الإقليمية، وذلك لأن الموارد والصناعات والبنية التحتية المحلية في المرحلة الأولى من التنمية، تكون لاتزال بحاجة إلى التطوير، مع وجود نقص في رأس المال والتكنولوجيا والكفاءات والسوق المحلية وغيرها من العناصر اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإنه لابد من الاعتماد على الانفتاح على الخارج، لجذب رأس المال والتكنولوجيا والكفاءات وغيرها من العناصر الخارجية، والربط بينها وبين الموارد والمؤسسات المحلية، ثم الاعتماد على تنمية السوق الخارجية الكبرى لبدء مرحلة الانطلاق للاقتصاد المحلي. كما تعد إستراتيجية الاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية أحد الطرق المهمة بالنسبة للمناطق المتأخرة لتحقيق التنمية السريعة، وهو ما يعني اعتماد الانفتاح كمحرك قوي لدفع عملية التنمية، والاعتماد على الانفتاح لحل المشكلات العسيرة التي تعوق التنمية.

وتماشيًا مع تسارع العولمة الاقتصادية والتوسع في الانفتاح الصيني على الخارج، والفرص الصعبة للكثير من الصناعات ورأس المال، فإن المناطق المتأخرة بإمكانها الاعتماد على "الاستقطاب والخروج"، للاستغلال الأمثل للسوق والموارد المحلية والأجنبية، ورفع القدرات التنافسية الخاصة بها.

ثانيًا: الاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية أحد الطرق الاستراتيجية المهمة التي تعتمد عليها نينغشيا لتحقيق التنمية المنفتحة

منذ تطبيق إستراتيجية التنمية الكبرى لغرب الصين، حقق اقتصاد نينغشيا تنمية سريعة، إلا أنه نظرًا لموقع نينغشيا في المناطق الداخلية بشمال غرب الصين، بالإضافة إلى نمط التنمية الاقتصادية القائم على الموارد، فإن التنمية الاقتصادية بنينغشيا بالمقارنة مع نظيراتها في مناطق شرق الصين لاتزال في طور الانطلاق، فهي لاتزال تفتقر إلى رأس المال والتكنولوجيا والكفاءات، فيما تعد هذه الجوانب عناصر حاسمة في تحديد مستوى التنمية الاقتصادية بمنطقة ما. هذا بالإضافة إلى صغر مساحة نينغشيا، وقلة عدد سكانها، ومحدودية اعتمادها على العناصر المحلية وتطوير السوق المحلية، وهو ما يتطلب التوسع على الأسواق الخارجية للنهوض باقتصادها الخاص.

كما يعد التأخر في الانفتاح على الداخل والخارج، من القضايا البارزة التي قيدت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا. فالاقتصاد المفتوح اقتصاد متحرك عابر للدول والمناطق، بإمكانه دفع السلع ورأس المال والتكنولوجيا والأيدي العاملة. ويهدف تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا إلى تحويل نينغشيا إلى منطقة اقتصادية منفتحة في المناطق الداخلية بغرب الصين، وذلك من خلال تعديل وتأسيس سلسلة من الاستراتيجيات والسياسات، بالإضافة إلى دفع التنمية الاقتصادية بالمنطقة من خلال الانفتاح الشامل. كما يمكن أن تحصل نينغشيا من خلال التوسع في التبادلات التجارية والاقتصادية الخارجية، على أحدث المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة على مستوى العالم، وتحويل ميزة الموارد التي تتمتع بها إلى ميزة تنافسية في السوق، وتعزيز التنافسية الدولية للمنطقة. وفي الوقت ذاته، يجب أن تعمل على الاستفادة من تجربة المنطقة الشرقية في الانفتاح الخارجي، ومزيد من تحسين البيئة الاستثمارية بها، وجذب التجار المحليين والأجانب والصناعات من شرق الصين، وسرعة بناء اقتصاد منفتح.

ثالثًا: المضامين الرئيسة التي تعتمد عليها نينغشيا لدفع إستراتيجية الاعتماد على الانفتاح لدعم التنمية

يجب أن تعتمد إستراتيجية نينغشيا للاعتماد على الانفتاح لدعم التنمية أولًا على الانفتاح على الداخل. والذي يشمل الانفتاح على المقاطعات والمناطق المجاورة، وتأسيس مناطق تنمية اقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار وجذب رأس المال والتكنولوجيا والكفاءات وغيرها من عناصر الإنتاج إلى داخل نينغشيا، وتحويل نينغشيا إلى مركز اقتصادي ومركز خدمات حديثة مهم يقع إلى غرب منطقة منغوليا الداخلية وشمال شانشي وجنوب قانسو. وتحويل مدينة ينتشوان إلى مدينة مركزية في منطقة

التقاء نينغشيا وشانشي ومنغوليا الداخلية وقانسو هذا من جانب. وعلى الجانب الأخر، الانفتاح على المناطق الساحلية، جذب راس المال من المناطق الساحلية، تسريع النمو الاقتصادي بنينغشيا، ربط الصناعات في المناطق الساحلية، تقديم الدعم الصناعي لنينغشيا، الاستفادة من التجارب الإدارية المتقدمة للمؤسسات في المناطق الساحلية، ورفع مستوى الإدارة بمؤسسات نينغشيا.

ثانياً، الانفتاح على الخارج. الانفتاح على الدول العربية. إن نينغشيا باعتبارها المنطقة الوحيدة ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة على مستوى الصين، وأكبر تجمع لأبناء قومية هوي المسلمة في الصين، تتمتع بميزات إنسانية فريدة في تأسيس علاقات تجارية واقتصادية وثقافية مع الدول العربية والإسلامية، وعليه فإنه يجب تعزيز التبادل والتعاون مع الدول العربية في مجال الطاقة وتصدير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. الانفتاح على أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول والمناطق المتقدمة. وحيث يتركز سوق التجارة الخارجية لنينغشيا في الوقت الحالي في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول والمناطق المتقدمة، فيجب العمل على التوسع المستمر في التبادل والتعاون الاقتصادي مع الدول المتقدمة، والاستقطاب الإيجابي للتكنولوجيا والمعدات والخبرات الإدارية المتقدمة، وتعزيز القدرة التنافسية للتنمية الاقتصادية بنينغشيا.

أخيرًا، المغزى المهم للسياسات والتسهيلات المقدمة للمنطقة الجمركية الشاملة بالنسبة لنينغشيا، والتي تفتقر إلى الموقع المتميز و"المقاطعات الثلاث غير الساحلية". حيث إن تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان سيقدم دعما مهما لنينغشيا في مجال ربط تجارة المواد والانفتاح غربًا، كما سيقدم للنمو الاقتصادي الخارجي وتعديل الهيكل الاقتصادي بنينغشيا منصة تنمية لا مفر منها. ولذلك، فإن دفع نينغشيا لإستراتيجية الاعتماد على الانفتاح لدفع التنمية، يتطلب الاستغلال الأمثل للسياسات التي تتميز بها المنطقة الجمركية بينتشوان، كما يجب في الوقت ذاته العمل على الانفتاح على الداخل والانفتاح غربًا، تحويل تجارة الموارد إلى المناطق الداخلية، وتعزيز جذب رأس المال الأجنبي، ودفع إستراتيجية الاعتماد على الانفتاح لدعم التنمية إلى مستوى أعلى.

الفصل الخامس

انفتاح نينغشيا غرباً والتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية

أولًا: المغزى المهم للتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية

يتمتع التوسع في التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية بمغزى مهم في الحفاظ على العلاقات الودية الطويلة بين الصين والدول العربية، بالإضافة إلى دفع النفع المشترك للجانبين. فبعد أن أصبحت العولمة الاقتصادية اتجاها مؤثرا في التنمية الاقتصادية حول العالم، أصبح الاقتصاد الصيني بعد مضي أكثر من ثلاثين عامًا على تطبيق الاصلاح والانفتاح جزءًا من الاقتصاد العالمي، فالصين الآن ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم والأول من حيث حجم تجارة البضائع، وفي هذه المرحلة الحاسمة من القفزة الاقتصادية، تعد أسواق الدول العربية جزءا لا يمكن الاستغناء عنه في السوق العالمية، وهي في الوقت ذاته أحد المجالات المهمة في تطبيق الصين لإستراتيجية تنوع الأسواق.

وتماشيًا مع تطور الاقتصاد الصيني، فإن الصين لاتزال تقوم بتعديلات على إستراتيجية الانفتاح على الخارج. وحيث أشارت "الخطة الخمسية الوطنية الثانية عشرة" إلى أنه يجب "مسايرة إستراتيجية الانفتاح على الخارج والتحول من التصدير وجذب رأس المال الأجنبي إلى الاستيراد والتصدير وجذب رأس المال الأجنبي والاستثمار خارج الصين، ولابد من تطبيق المزيد من إستراتيجيات الانفتاح بكل إيجابية، والعمل المستمر على فتح مجالات انفتاح جديدة"، وتعد الدول العربية أحد المقاصد المهمة لإستراتيجية "الخروج" التي تستهدفها المؤسسات الصينية، وهي في الوقت ذاته سوق مهمة لأعمال المقاولات والصناعات الكهربائية وصناعة المعلومات والسيارات الصينية وغيرها من الصناعات التي تستهدف الأسواق الخارجية.

أخيرًا، يجسد التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية اهتمام الصين باستراتيجية الموارد. فالدول العربية هي أغنى منطقة على مستوى العالم من حيث الموارد النفطية، ففي عام ٢٠١١ بلغ إنتاجها من النفط ٣١٪ من حجم الإنتاج العالمي، كما يحتل مخزون النفط بها ٥٨٪ من المخزون العالمي. في الوقت الذي تعاني فيه التنمية الاقتصادية في الصين بشكل واضح من نقص الموارد ومصادر الطاقة، وخلال السنوات الأخيرة، بلغ اعتماد النفط في الصين على الاستيراد من الخارج ما يقارب من ٦٠٪، ومن ثم فإن تطوير قنوات توريد النفط المستقرة أصبح أمرًا تزاد أهميته يومًا بعد يوم، وقد أصبحت الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص أحد الموردين الرئيسيين لاحتياجات الصين من النفط، بما يمثل حوالي ٥٠٪ من واردات الصين من النفط.

ثانيًا: نينغشيا حلقة وصل ومنصة إستراتيجية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية

منذ أن طرحت الصين في عام ٢٠٠٤ تأسيس المبادئ الأربعة لعلاقات شراكة جديدة بين الصين والدول العربية، زاد حجم التجارة الثنائية بين الجانبين بما يزيد على ٣٠٪، ففي عام ٢٠١١ سجل حجم التجارة الثنائية بين الجانبين رقما قياسيا بلغ ١٩٥ مليارًا و٩٠٠ مليون دولار، وفي عام ٢٠١٢ تجاوز ٢٢٢ مليار و٤٠٠ مليون دولار، حتى أصبحت الصين في الوقت الحالي ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية، في الوقت الذي أصبحت فيه الدول العربية سابع أكبر شريك تجاري للصين.

وفي ١٠/ ٩/ ٢٠١٢، اعتمد مجلس الدولة الصيني بشكل رسمي تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، وهو ما يعني أن نينغشيا سوف تصبح حلقة وصل ومنصة إستراتيجية تركز عليها الصين في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول العربية. وهذا يرجع إلى ما تتميز به نينغشيا من مميزات لا توجد في غيرها من المقاطعات والمناطق الصينية الأخرى، فمن حيث التاريخ والثقافة والديانة، هناك تقارب بين نينغشيا والدول العربية، ومن حيث تحليل الموقع الجغرافي للمنطقة، فإن نينغشيا تقع في شرق آسيا وفي قلب شمال الصين، فهي تقع في موقع مثالي للممرات الجوية في الشرق الأوسط وأوروبا وافريقيا، التي تعد ممرات منخفضة التكلفة في خدمات التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية.

ثالثًا: المضامين الرئيسة لمشاركة نينغشيا في مجال تجارة البضائع في التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين و الدول العربية

في عام ٢٠١٢، شهدت صادرات نينغشيا إلى الدول العربية زيادة سريعة، حيث بلغ حجم الصادرات٥١ مليونًا ٦٧٠ ألف دولار، بزيادة بلغت ٣٥,١٪، وشملت الصادرات الرئيسية منتجات الكشمير والمضادات الحيوية وسبائك الحديد وورق الجرافيت وغيرها من المنتجات. من بينها منتجات الكشمير والتي اشتملت على منتجات الكشمير الجاهزة وشبه الجاهزة والمواد الخام، وكانت نسب المنتجات التصديرية الثلاثة لعام ٢٠١٢ على النحو التالي ١:٠٠. ٠,٦١ . ٠,٩٦، بزيادة واضحة عن نسب عام ٢٠١١ ١:٠. ١:٣٦. ٥٦. كما تعد المنتجات الحلال من صادرات نينغشيا المهمة إلى الدول العربية، والتي تشمل الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. وتشمل صادرات نينغشيا من الأطعمة الحلال اللحوم الحلال ومشتقاتها، الزيوت الحلال والتوابل والكعك الحلال والشعيرية الحلال ومنتجات التغذية الصحية الحلال، بينما تضم المنتجات الإسلامية على الملابس، منتجات الزينة ومعجون الأسنان ومنتجات الغسيل وغيرها من منتجات الصناعات الخفيفة.

إجمالًا، فإنه بالرغم من الزيادة السريعة في حجم تجارة البضائع بين نينغشيا والدول العربية في الوقت الحالي، إلا أنه لا تزال هناك مشكلات قلة المنتجات وانخفاض المستوى الفني وغياب العلامات التجارية وغيرها من المشكلات. ومن خلال نظرة عامة على تجارة البضائع بين الصين والدول العربية، نجد أن قيمة التجارة الثنائية بين الجانبين في عام ٢٠١٢ بلغت ٢٢٢ مليارا و٤٠٠ مليون دولار، بزيادة قدرها ١٤٪، والتي سجلت رقمًا قياسيا في تاريخ التجارة بين الجانبين، من بينها بلغت الصادرات الصينية إلى الدول العربية ٩١ مليارا و٣٠٠ مليون دولار، وفي المقابل بلغت وارداتها من الدول العربية ١٣١ مليار و١٠٠ مليون دولار، وشملت الصادرات الصينية إلى الدول العربية المنتجات الكهربائية بشكل رئيس، هذا إلى جانب الملابس، منتجات الغزل والنسيج، الأحذية، المنتجات الزراعية وغيرها من السلع التقليدية. بينما اشتملت واردات الصين من الدول العربية بشكل رئيس على النفط والغاز والمنتجات المعدنية ومنتجات البتروكيماويات. وهكذا فإن مستوى التجارة بين نينغشيا والدول العربية في الوقت الحالي لا يرقى إلى مستوى التجارة بين الصين والدول العربية، بل وهناك فارق كبير بين هذا المستوى وكون نينغشيا حلقة وصل ومنصة إستراتيجية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية.

رابعًا: مقترحات لمشاركة نينغشيا في مجال تجارة البضائع في التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين و الدول العربية

بالنظر إلى تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، وتعميم إستراتيجية الانفتاح غربًا، فإنه يجب أن تعمل نينغشيا على رفع المستوى الفني لصادراتها إلى الدول العربية، والتركيز على دفع تصدير المنتجات الزراعية ومنتجات النسيج والمنتجات الحلال المتميزة إلى أسواق الدول العربية.

أولًا، العمل على زيادة حجم الصادرات من المنتجات الحلال، وتعزيز القدرة التنافسية. وتعد الصناعات الحلال الخيار الأول لنينغشيا لتطوير التجارة مع الدول العربية، حيث تمتلك نينغشيا الميزات الثقافية المهمة لتطوير الصناعات الحلال، فهي تمتلك موارد زراعية غنية ومنتجات زراعية ذات جودة عالية، بالإضافة إلى القدرة على تطوير الصناعات، وحيث تطورت الصناعات الحلال بنينغشيا وأصبحت صناعة ذات حجم كبير وأسست منظومة تتمتع بالتحديث التكنولوجي واستقطاب الكفاءات والسياسات واللوائح والخدمات الإدارية، وأصبحت تمتلك عددا من المؤسسات الكبرى الرائدة في هذا المجال. إلا أن صادرات نينغشيا من المنتجات الحلال لاتزال ضعيفة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى صغر حجم المؤسسات العاملة في هذا المجال وافتقار المجال إلى المؤسسات الرائدة ذات الإمكانات العالية، وضعف المستوى الفني وغياب العلامات التجارية. لذا فإن انفتاح نينغشيا غربًا والتوسع في صادراتها إلى الدول العربية، يتطلب تفعيل الميزات التي تتمتع بها في مجال الصناعات الحلال، وذلك من خلال تأسيس المراكز البحثية المعنية وتطوير المؤسسات الرائدة وإنتاج المنتجات ذات العلامة التجارية المعروفة، كما يجب في الوقت ذاته العمل على التوسع في فتح الأسواق بالدول العربية، وتعزيز التعاون مع الدول العربية في تصديق المنتجات الحلال، والعمل على اعتراف الدول العربية بالمنتجات الحلال المصنوعة في الصين.

ثانيًا، العمل على ترقية وتحسين المنظومة الصناعية بنينغشيا. حيث تعد منظومة الصناعات التي تخضع للتحسين المستمر وتنافسية الصناعات التي تخضع للترقية المستمرة، تعد ضمانا مهما للقدرة التنافسية للمنتجات التصديرية لنينغشيا، وهي في الوقت ذاته قدرات تنافسية محورية لتوسع نينغشيا في فتح الأسواق بالدول العربية.

١- مواصلة الارتقاء بالقيمة المضافة الحالية للمنتجات التصديرية، كصناعات منتجات الكشمير، والتحسين المستمر للمنتجات التصديرية الكاملة والمواد الخام.

٢- وفي الوقت الذي يتم فيه رفع القدرات التنافسية للصناعات التصديرية التقليدية، يجب العمل على تأسيس صناعات جديدة تتمتع بميزة تنافسية تصديرية، مثل معدات المحاجر وتصنيع

معدات الطاقة الجديدة وغيرها من الصناعات ذات النواحي الفنية العالية والتي تتمتع نينغشيا بميزات محددة فيها.

٣- يجب أن تستغل نينغشيا هذه الفرصة لتوجه الدول العربية "شرقًا"، وتعمل على تسريع وتيرة خطوات فتح الأسواق العربية. ويتميز الهيكل الاقتصادي في الدول العربية بأنه هيكل أحادي، حيث تعتمد الصناعات في دول الخليج العربي في الشرق الأوسط على النفط والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية بشكل رئيس، وتحتل القيمة الإجمالية لهذه الصناعات ما يزيد على ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية، أما الدول العربية بشرق إفريقيا فإنها تعتمد على صناعات الفوسفات والأسمدة كصناعات رئيسة، غير أن السودان التي تشغل أكبر مساحة بين الدول العربية على الزراعة والرعي، ويحتل العاملون في المجال الزراعي ٨٠٪ من إجمالي عدد السكان. إجمالًا، فإن الصناعة في الدول العربية متأخرة إلى حد ما، وهناك حاجة كبيرة إلى المنتجات الصناعية. وفي الوقت ذاته، فإن الدول العربية تشهد منذ عام ٢٠١١ موجة "التوجه شرقًا"، حيث بدأ التحول من اتباع الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى إتباع الدول الشرقية والصين على وجه الخصوص. وعلى نينغشيا أن تغتنم هذه الفرصة الكبيرة، وأن تربط بين تطوير الصناعات بها وبين حاجة الدول العربية، حتى تصبح حلقة وصل وجسرًا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول العربية.

الفصل السادس

السياسات التجارية التجريبية في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا

أولًا: البحث عن آليات جديدة لتطوير الصناعات الحلال

يقصد بالصناعات الحلال تلك الصناعات التي تتوافق مع الشريعة والثقافة الإسلامية وحياة وعادات وتقاليد المسلمين. وتمتلك نينغشيا الشروط المناسبة لتطوير الصناعات الحلال، وهو ما يحمل مغزى استراتيجيا مهما لتطبيق نينغشيا إستراتيجية تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة والانفتاح غربًا.

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت الصناعات الحلال في نينغشيا تقدمًا ملحوظا، غير أنها لاتزال تواجه مشكلة صغر المؤسسات العاملة في هذا المجال، والافتقار إلى معايير أو منظومة وطنية لاعتماد المنتجات الحلال، وضعف التصنيف الدولي للمؤسسات العاملة في المجال وغيرها من العناصر المهمة التي تؤثر على تصدير منتجات نينغشيا الحلال إلى خارج البلاد. وفي عام ٢٠٠٩، أصدرت نينغشيا ولأول مرة على مستوى الصين "لائحة اعتماد الأطعمة الحلال بمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة"، وحتى نهاية عام ٢٠١١، كانت نينغشيا قد وقعت مع ٤ جهات اعتماد الأطعمة المحلية بدول إسلامية "اتفاقية تعاون للاعتراف المشترك بصناعات الأطعمة الحلال"، بنسبة توقيع ٧٪ فقط. وتمتلك نينغشيا أكثر من ٢٠٠٠٠ مؤسسة تعمل في مجال إنتاج وإدارة الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، من بينها ١٥٢٢ مؤسسة تعمل في مجال إنتاج وتصنيع وتسويق الأطعمة الحلال، في حين توجد ١٥٠ مؤسسة فقط من فئة المؤسسات الكبيرة. وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٠، كانت هناك ١٦ مؤسسة فقط حصلت على اعتماد العلامة (حلال) HALAL، وكان هناك عدد قليل من المؤسسات التي اجتازت منظومة وجودة الاعتماد HALAl

HACCP, GMP , ISO9000، ولم تحصل عدد كبير من المؤسسات على العلامة HALAL (وقد كان الكثير من المنتجات يدون عليه فقط علامة HALAL المعترف بها من الجمعية الإسلامية على مستوى المدن والبلديات في الصين)، وهو الأمر الذي أعاق التطوير الدولي لهذه الصناعات، وحال دون تفعيل السمات الفريدة التي تتميز بها نينغشيا في هذا المجال.

ومن ثم، فإننا نوصي بأن يتم تحويل نينغشيا إلى مركز لاعتماد وتصميم وتطوير وإنتاج وتصنيع وعرض وتجارة الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية على مستوى الصين، وتأسيس مركز وطني لاعتماد العلامة التجارية "حلال"، ودفع إنشاء المعايير الوطنية للأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، والارتقاء بأعمال "الدبلوماسية التجارية"، ودفع التحقيق الشامل للتعاون في مجال الاعتراف بمعايير الصناعات الحلال مع الدول الإسلامية على مستوى العالم. والحصول على موافقة مجلس الدولة الصيني، لتشكيل مجموعة عمل وطنية للتفاوض في معايير الصناعات الحلال، والارتقاء بمستوى التفاوض مع الدول الإسلامية والمنظمات الاقتصادية المعنية، والاتفاقيات الثنائية حول العلامة HALAL، التعاون مع الدول الإسلامية في التأسيس التدريجي "للدبلوماسية التجارية".

ثانيًا: البحث عن آليات جديدة للتجارة الحرة

تعد المناطق التجارية الحرة مسار تطور مستقبلي للمناطق الجمركية الشاملة على مستوى البلاد، وتعني المناطق التجارية الحرة تحرير التجارة داخل دولة ما، وتشير إلى منطقة محددة داخل حدود دولة أو منطقة ما، تقوم بتطبيق سياسات ضريبة تفضيلية وإدارة خاصة. وبالمقارنة مع مختلف أنواع المناطق الجمركية الموجودة في الصين حاليًا، فإن المناطق التجارية الحرة تتمتع بسياسات أكثر تفضيلية ومستوى انفتاح أكبر. وتعني "الخطة العامة للمنطقة التجارية الصينية (شنغهاي) التجريبية الحرة" التي اعتمدها مجلس الدولة الصيني في ٣/ ٧/ ٢٠١٣، تعني أن منطقة واي قاوتشياو الجمركية وغيرها من أربع مناطق جمركية خاصة في شنغهاي سوف تتحول إلى مناطق تجارة حرة. وتتمتع منطقة ينتشوان الجمركية بالمعابر والخدمات والتصنيع، بالإضافة إلى امكانات خدمات المستودعات ، التجارة الخارجية، التسويق الدولي، خدمات ما بعد البيع، عرض السلع والتصنيع والتطوير وأعمال المنافذ وغيرها من الإمكانات. ومن ثم فإنه يجب أن تحذو نينغشيا حذو شنغهاي وتستغل الفرصة لدفع تحول منطقة ينتشوان الجمركية إلى منطقة تجارة حرة.

وبالنسبة للإطار الهيكلي، فإن تأسيس منطقة تجارة حرة بين الصين والدول العربية يتمتع بثلاث دوائر رئيسة: أولًا، دول مجلس التعاون الخليجي (٦ دول). ثانيا، الدول أعضاء جامعة

الدول العربية (٢٢ دولة). ثالثا، ٥٧ دولة إسلامية تتوزع في جنوب أوروبا، الشرق الأوسط، شرق افريقيا، غرب آسيا، آسيا الوسطى، جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ويجب أن تشارك نينغشيا بكل إيجابية في دفع مفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، وتستفيد من تجربة المنطقة التجارية الحرة بين الصين ودول الآسيان، والاستعداد الإيجابي لتأسيس المنطقة التجارية الحرة بين الصين و الدول أعضاء جامعة الدول العربية، ودفع تأسيس المنطقة التجارية الحرة بين الصين والدول الإسلامية.

ثالثًا: البحث عن آليات جديدة للممرات الداخلية المنفتحة

إن فتح الممرات البرية والجوية لانفتاح المناطق الداخلية بنينغشيا، يتطلب على المستوى الدولي السعي إلى الدعم من السياسات الوطنية، والتخطيط لتأسيس ممرات خروج دولية بين نينغشيا ودول آسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وغيرها من الدول العربية، دفع تأسيس خطط السكك الحديدية بين الصين وباكستان والصين وآسيا، تأسيس خطوط طيران دولية مباشرة من مدينة ينتشوان إلى الشرق الأوسط، آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا. أما على المستوى المحلي، فإنه يجب العمل على زيادة مستويات تأسيس الطرق السريعة بين المقاطعات، فتح الطرق بين المقاطعات، التركيز على تأسيس خط سكك حديد من ينتشوان إلى شيآن ومن ينتشوان إلى لانجوو، والتخطيط ودراسة خطط سكك حديد من ينتشوان إلى بكين وشينجيانغ وبعض مناطق الشرق الأوسط.

كما يجب في الوقت ذاته الاعتماد على المعابر البرية والجوية في المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان، وتأسيس الممرات الكبرى العشرة للانفتاح على الخارج، والتي تشمل نينغشيا بكين تيانجين، نينغشيا- شاندونغ، نينغشيا- جيانغسو جه جيانغ شنغهاي، نينغشيا شينجين هونج كونج، نينغشيا- قويلين- جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، نينغشيا- منغوليا الداخلية – شمال شرق آسيا، نينغشيا- الجسر البري بين آسيا واوروبا، نينغشيا – آسيا الوسطى- إيران، نينغشيا- باكستان – الشرق الأوسط.

الفصل السابع

تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا ومشكلات الأمن الاقتصادي الوطني

أولًا: الاهتمام بمراقبة ومواجهة أزمات الأمن الصناعي

تماشيًا مع التقدم الكبير في تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، فإن الصلات بين نينغشيا والاقتصاد العالمي ستصبح أكثر متانة، كما سترتفع قضايا الإغاثة التي تواجه التجارة الخارجية، ولذلك فإن تعزيز تأسيس آليات الإنذار المبكر بأضرار الصناعات سوف تصبح من الوسائل المهمة التي تعمل عليها نينغشيا لمواجهة قضايا الأمن الصناعي خلال عملية الانفتاح الاقتصادي.

ومنذ النصف الثاني من عام ٢٠١١، دخلت صناعة البولي سيليكون فترة الشتاء القارس، حيث انخفضت الأسعار بنسبة ٧٠٪، وهو الذي كان له تأثير كبير جداً على صناعة البولي سيليكون. وخلال الفترة ١-٧/ ٢٠١٢، حققت منتجات المعلومات الإليكترونية مبيعات بلغت ١ مليارا و١٥٠ مليون يوان، بانخفاض قدره ٣٥,٧٪، وبخسارة بلغت ٢٦٠ مليون يوان. غير أن منتجات المعلومات الإليكترونية كانت قد حققت في ٢٠١١ إجمالي مبيعات ٢ مليار ١٦٠ مليون يوان، بزيادة بلغت ٢٠,٣٪، وبنسبة أرباح بلغت ٢١٠ ملايين يوان. ووفقًا لإحصاءات هيئة الجمارك بينتشوان، فقد انخفض سعر صادرات نينغشيا من البولي سيليكون من ٦٩,٩ دولار أمريكي للألف جرام في عام ٢٠١١، إلى ٢٥,٦ دولار للألف جرام في ٢٠١٢، وبلغت نسبة انخفاض الأسعار ٦٣٪. وكانت هناك العديد من المؤسسات التي لم تقم بتوقيع عقد بيع واحد، مما اضطرها إلى وقف الإنتاج، وتعرضت بعض المؤسسات لخسائر على مدار أربعة مواسم متتالية. ويعود السبب في المشكلات التي تعرضت لها مؤسسات البولي سيليكون في الصين إلى الاستثمار العشوائي الذي شهدته هذه الصناعة

في ذلك العام، بالإضافة إلى انخفاض سعر المنتج خارج الصين. وفي عام ٢٠١٢، انخفض سعر واردات الصين من البولي سيليكون إلى ٢٥,٣٦ دولارًا، بانخفاض بلغ ٥٦,٨٧٪ عن عام ٢٠١١. وتعبر هذه الحالة أعلاه، أنه خلال قيام نينغشيا بدفع عملية الانفتاح، فإنه يجب التركيز على الإنذار الأولي لأضرار الصناعات، وهو ما يساعد في تجنب تذبذب الأسعار ودق جرس الإنذار ومواجهة الإغراق القادم من خارج البلاد، وتقليل خسائر المؤسسات قدر الإمكان.

ثانيًا: الحذر من تهديدات عمليات الدمج والاستحواذ العابرة للحدود على أمن اقتصاد نينغشيا

تؤدي المساهمة الكبيرة لرأس المال الأجنبي وأعمال الدمج إلى مشكلات تتعلق بالأمن الصناعي. وإذا لم تأخذ الجهات المعنية الحيطة والحذر، فإنه من الممكن أن تقوم الشركات العابرة للدول باحتكار بعض الصناعات، بل وسوف يتم تقديم الكفاءات والتكنولوجيا الصينية للمستثمرين الأجانب، ومن ثم فإنه يجب دق جرس الإنذار لمشكلات الأمن الصناعي التي تنتج عن ذلك.

وتعد شركة شمال غرب الصين لرولمان البلي من الشركات الرائدة في صناعة رولمان البلي في نينغشيا. وتحتل منتجات هذه الشركة نسبة ٢٥٪ من سوق رولمان البلي المصنوع من الحديد على مستوى الصين. وتتمتع بمكانة كبيرة في هذا المجال على مستوى البلاد. وتعد علامتها التجارية NXZ من العلامات الوطنية المعروفة. إلا أنه بسبب توقف كميات كبيرة من الإنتاج في مرحلة النقل، فإنه حتى عام ٢٠٠٠، فقد بلغ رأس المال المتحول ٦٠٠ مليون يوان. ولكي تتخلص الشركة من هذه الأزمة المالية، فقد قررت التعاون مع شركة FAG الألمانية أكبر منتج ألماني للرولمان بلي. وفي ١٢/ ٢٠٠١، تم الإعلان عن تأسيس شركة مساهمة مشتركة بلغت نسبة شركة FAG الألمانية ٥١٪ مقابل ٤٩٪ لشركة شمال غرب الصين لرولمان البلي. إلا أنه بعد الدمج بين الشركتين، تعرضت الشركة لخسائر لأعوام متتالية بعد الدمج، ولكي يتم انقاذ الشركة تم اللجوء إلى إضافة مساهم جديد، وفي ظل الخسائر المتلاحقة، تنازلت شركة شمال غرب الصين عن حصتها لصالح شركة YINA (المساهم الجديد في شركةFAG). وبالتالي أصبحت المؤسسة ألمانية بالكامل، لتقع أكبر شركة في تصنيع الرولمان بلي بغرب الصين في أيدي المستثمرين الأجانب. كما تم استبدال العلامة التجارية للشركة الصينية بعلامة تجارية ألمانية، وحصل الجانب الألماني على الأهلية القانونية لإنتاج رولمان البلي المصنوع من الحديد والذي كان من قبل بيد الجانب الصيني.

ويهدف السماح للمستثمرين الأجانب بعمليات الدمج والاستحواذ والاستقطاب الايجابي لرأس المال الأجنبي، إلى استغلال رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا لتطوير الصناعات المحلية، إلا

أنه إذا لم يتم الاهتمام بحماية أمن الاقتصاد الوطني، فإن ذلك سيؤدي ليس فقط إلى عدم تحقيق الهدف من استقطاب رأس المال الأجنبي، وإنما قد ينتج عنه تأثيرات سلبية. ويجب أن تستفيد عملية تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا من هذه الحالة، وتسعى إلى الاستفادة الجيدة من رأس المال الأجنبي لدفع التنافسية والتنمية الاقتصادية.

الباب الثالث

التعاون الصيني العربي في المجالين التجاري والاقتصادي:

التعاون بين نينغشيا والدول العربية في مجال تجارة الخدمات واستغلال رأس المال الأجنبي

تعد تجارة الخدمات واستغلال رأس المال الأجنبي المباشر مسارين مهمين في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية. وتتمثل قوانين تطوير الهيكل الصناعي في انه غالبا ما يكون تطوير الخدمات متأخراً عن تطوير الصناعات، ويكون تطوير تجارة الخدمات في مرحلة متأخرة بالنسبة لتطوير تجارة البضائع، وتتمثل قوانين تطوير التجارة الخارجية في أنه عندما تبلغ تجارة البضائع مستوى معينا من التطور، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبدأ في التحرك التدريجي، وتبدأ الأنشطة الاستثمارية الأجنبية في دفع تطور تجارة البضائع، كما يمكنها كذلك قيادة تجارة الخدمات لملاحقة هذا التطور. ويبدأ تطوير تجارة الخدمات من تجارة الخدمات الإنتاجية، ثم تأتي الخدمات المعيشية. وتختلف أشكال تحقق تجارة الخدمات عن نظيرتها في تجارة البضائع، حيث تكون أشكال تحقق تجارة البضائع مصاحبة لتحرك السلع العابر للدول، ويكون تحقق أشكال تجارة الخدمات أكثر ثراء، فهناك الدفع والاستهلاك العابر للدول، والتحركات للأشخاص الطبيعيين والتواجد التجاري.

وبالنظر إلى موقع نينغشيا في منطقة داخلية، فإن مستوى تطور تجارة الخدمات بها أضعف من نظيره في المناطق الساحلية بشرق الصين، كما أن استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها لا يزال في مرحلة مبتدئة، كما أن تجارة الخدمات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والصناعات الثقافية على وجه الخصوص لاتزال متأخرة. كما أن تطوير تجارة الخدمات يؤدي بالضرورة إلى دفع تجارة البضائع وتطوير الاستثمارات الخارجية، وهو ما يتمتع بمغزى استراتيجي مهم لتعديل أنماط التنمية الإقليمية والهيكل الاقتصادي وهيكل الصناعات بنينغشيا.

الفصل الأول

أسس تطوير تجارة الخدمات بنينغشيا: تطوير الخدمات

يعتمد تطوير تجارة الخدمات على تطوير الخدمات الإقليمية كأساس، ويساعد تطوير الخدمات الإقليمية على تكوين إمكانات الخدمات، كما يمكن أن يساعد في خلق متطلبات التنمية الاقتصادية الإقليمية للمنتجات الخدمية، كما يساعد في الوقت ذاته في تغيير خصائص الهيكل الصناعي للتنمية الاقتصادية الإقليمية.

أولًا: وضوح خصائص خدمات الهيكل الصناعي بنينغشيا

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لنينغشيا من ١ مليار٣٠٠ يوان في عام ١٩٧٨ إلى ٢١ مليارًا و٢٠٠ مليون عام ٢٠١١، وفي ظل هذه التطورات، شهد الهيكل الصناعي بالمنطقة تغيرا واضحا، وبدأت خصائص خدمات الاقتصاد الإقليمي في الوضوح، ووضع مستوى تطور الخدمات أساسا قويا لتطوير تجارة الخدمات.

فوفقًا للجدول رقم (١ ,٣)، فإن الناتج المحلي الإجمالي لنينغشيا في عام ١٩٧٨، احتل القطاع الأول منه ٢٤٪، والقطاع الثاني ٥١٪ والثالث ٢٦٪، ليكون القطاع الثاني هو الأساس، والأول والثالث جناحان للأول. وفي عام ٢٠١١، احتل القطاع الأول نسبة ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، حيث انخفض بنسبة ١٥٪، وبلغت نسبة القطاع الثاني ٥٠٪، حيث حافظ تقريبا على مستواه، في بلغت نسبة القطاع الثالث ٤١٪، بزيادة بلغت ١٥٪. ووفقًا لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبة القطاع الأول بشكل واضح، في حين لم تتغير نسبة القطاع الثاني، بينما ارتفعت نسبة القطاع الثالث ارتفاعًا ملحوظا، لتقترب بشكل تدريجي من نسبة القطاع الثاني.

جدول رقم (١ ,٣). الناتج المحلي الإجمالي والهيكل الصناعي بنينغشيا (وفقًا لحسابات أسعار الأعوام المذكورة)
الوحدة: ١٠٠ مليون يوان، ٪ .

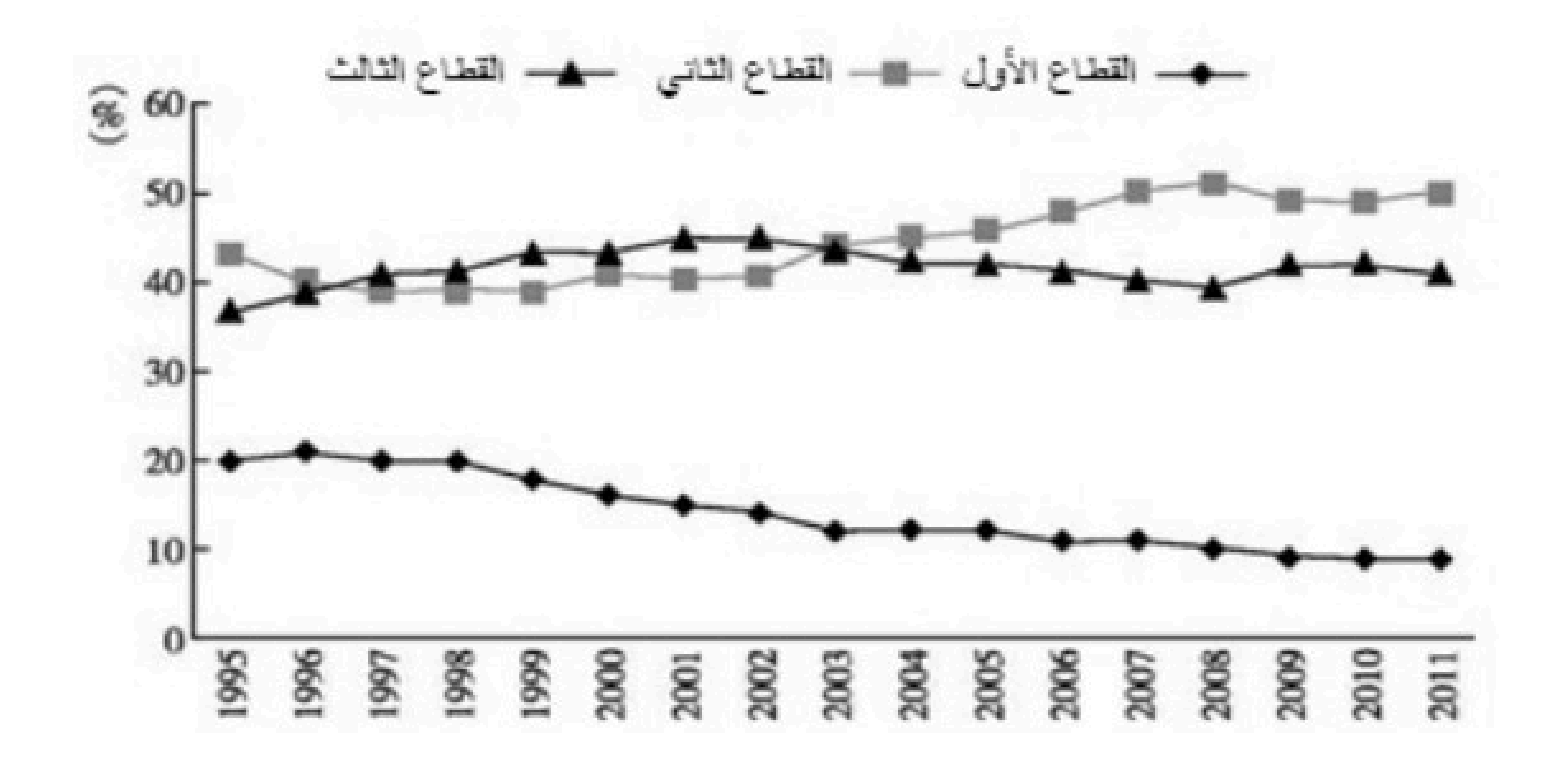
السنة	الناتج المحلي	القطاع الأول	النسبة	القطاع الثاني	النسبة	القطاع الثالث	النسبة
1978	13.00	3.06	24	6.60	51	3.33	26
1979	14.36	3.41	24	7.36	51	3.58	25
1980	15.96	4.26	27	7.27	46	4. 43	28
1985	30.27	8. 90	29	12. 12	40	9.25	31
1990	64.84	16. 84	26	25.34	39	22.66	35
1995	175. 19	35.41	20	74.67	43	65.10	37
1996	202.90	43.28	21	80. 54	40	79.09	39
1997	224.59	44. 87	20	88.67	39	91.05	41
1998	245. 44	48.75	20	95.11	39	101.58	41
1999	264.58	48.08	18	103. 82	39	112.67	43
2000	295. 02	46. 03	16	121.43	41	127.56	43
2001	337. 44	49.67	15	135. 89	40	151.89	45
2002	377.16	52.95	14	153.06	41	171.14	45
2003	445.36	55.63	12	194. 27	44	195.46	44
2004	537.11	65.33	12	244. 05	45	227.73	42
2005	612.61	72.07	12	281.05	46	259. 49	42
2006	725.90	79.54	11	351.58	48	294.78	41
2007	919.11	97.89	11	455. 04	50	366.18	40
2008	1203.92	118.94	10	609.98	51	475.00	39
2009	1353.31	127.25	9	662.32	49	563. 74	42
2010	1689. 65	159.29	9	827.91	49	702. 45	42
2011	2102.21	184.14	9	1056. 15	50	861.92	41

ملاحظة: وفقًا لما نص عليه النظام الوطني للمحاسبة، فإنه بدءا من عام ٢٠٠٥ تم إدراج خدمات الزراعة والغابات والرعي والأسماك ضمن القطاع الأول، في حين كانت في عام ٢٠٠٤ وما قبله ضمن القطاع الثالث. وبسبب التعديلات على صناعات الاقتصاد الوطني، فقد تم تعديل تسمية النقل والمواصلات والمستودعات والبريد والاتصالات وغيرها من خدمات المعلومات قبل عام ٢٠٠٤، تم تغيير مسماها بعد عام ٢٠٠٥ إلى "النقل والمواصلات وصناعة المستودعات

والبريد".[1] وحيث انخفضت نسبة القطاع الأول حوالي ١٠٪. ففي عام ١٩٧٨، بلغت القيمة الإجمالية للقطاع الأول لنينغشيا ٣٠٠ مليون و٦٠ ألف يوان، بما يعادل ٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة لذلك العام. وقد شهد القطاع الأولى تطورًا كبيرا في مطلع عصر الإصلاح والانفتاح، ففي عام ١٩٨٥ بلغت الناتج الإجمالي للقطاع الأول ٨٩٠ مليون يوان، بما يعادل ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة لذلك العام. وتماشيًا مع التطور الذي شهده القطاعان الثاني والثالث، فقد شهدت نسبة القطاع الأول انخفاضا تدريجيا، حيث بلغ ناتج القطاع الأول عام ٢٠١١ حوالي ١٨ مليار ٤١٤ مليون يوان، وفي المقابل لم ترتفع نسبته من الناتج المحلي للمنطقة عن ٩٪.

بينما حافظ القطاع الثاني على نسبة مستقرة بلغت ٥٠٪. ففي عام ١٩٧٨ بلغت نسبة ناتج القطاع الثاني من الناتج المحلي للمنطقة ٥١٪، في حين بلغت ٥٠٪ في عام ٢٠١١، دون أن تشهد تغيرا ملحوظا. وشهد القطاع الثاني أقل نسبة بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٩، بنسبة بلغت ٣٩٪.

بينما ارتفعت نسبة القطاع الثالث لتصل إلى حوالي ٤٠٪. حيث ارتفع الناتج المحلي للقطاع الثالث في نينغشيا من ٣٣٣ مليون يوان عام ١٩٧٨ إلى ٨٦ مليار ١٩٢ مليون عام ٢٠١١، لترتفع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٦٪ إلى ٤١٪. كما ارتفعت هذه النسبة منذ عام ١٩٩٧ إلى ٤٠٪، لتستقر عند هذه النسبة، وهو ما يعبر عن التطور الذي شهده هذا القطاع تماشيًا مع تطور الناتج المحلي الإجمالي على مستوى المنطقة.



شكل رقم (١ ,٣). نسب القطاعات الثلاثة في نينغشيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١.

المصدر: هذا الشكل أعده المؤلف وفقًا لبعض المعلومات التي تضمنها الجدول رقم (١ ,٣).

---

(١) المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢.

انظر الشكل رقم (١, ٣) لمطالعة نسب القطاع الثالث في نينغشيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١. ويعبر التغير الهيكلي الذي شهده هيكل القطاعات الثلاثة في ننيغشيا خلال فترة الإصلاح والانفتاح، عن التغيرات التي شهدها الاقتصاد الإقليمي للمنطقة. وعلى الرغم من المكانة المهمة التي حافظت عليها الصناعة في الاقتصاد الإقليمي، إلا أن تطور صناعات الخدمات بدأ يشكل اساسًا مهما لتطور تجارة الخدمات في نينغشيا.

ثانيًا: اعتماد تطور القطاع الثالث على الخدمات التقليدية بشكل رئيس

خلال عملية التعديل التي خضع لها هيكل القطاعات الثلاثة، فقد شهد الهيكل الداخلي للقطاع الثالث في نينغشيا تغيرًا ملحوظا. فقد احتلت أقسام وجهات القطاع الثالث التقليدية مثل النقل والمواصلات، المستودعات والبريد، وقطاع الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، الخدمات المالية والعقارات احتلت مكانة مهمة في تطور القطاع الثالث في نينغشيا، في حين شهدت الجهات الأخرى تطورا ملحوظا.

وكما يشير الجدول رقم ٣-٢، أولًا، فإن القيمة الإجمالية في النقل والمواصلات والمستودعات والبريد زادت من ٦٦ مليون يوان عام ١٩٧٨ إلى ١٧ مليار ٤١٠ مليون يوان عام ٢٠١١، بينما حافظت على معدل نمو مستقر على مدار ثلاثين عاما. كما شهدت توسعا في حجم مؤسساتها بعد عام ٢٠٠٨، كما زادت من ٦ مليارات ٧٥٣ مليون يوان عام ٢٠٠٧ إلى ٩ مليارات ٣٢٩ مليون يوان عام ٢٠٠٨، وكانت نسبة الزيادة أعلى من ٢٠٪، وعلى الرغم من تذبذب النسبة التي تحتلها من القطاع الثالث، إلا أنها حافظت على مستوى ٢٠٪ بما يعادل نسبتها عام ١٩٧٨.

ثانيًا، زادت القيمة الإجمالية لقطاعات الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق من ٩٦ مليون يوان عام ١٩٧٨ إلى ١٤ مليارًا و ٧١٤ مليون يوان عام ٢٠١١، في حين انخفضت نسبتها من اجمالي الناتج للقطاع الثالث من ٢٩٪ عام ١٩٧٨ إلى ١٧٪ عام ٢٠١١، بمعدل انخفاض ١٢٪. وتعبر هذه الزيادة في سرعة الناتج وانخفاض النسبة عن أن تطور قطاعات الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق تأخر عن تطور القطاع الثالث، كما تأخر عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لنينغشيا.

جدول رقم (٢ , ٣). هيكل القطاع الثالث بنينغشيا خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠١١ (وفقًا لحسابات الأعوام المذكورة).

السنة	القطاع الثالث	النقل والمواصلات المستودعات	النسبة من القطاع	الجملة والتجزئة والفنادق	النسبة من القطاع	المال والأعمال	النسبة من القطاع	العقارات	النسبة من القطاع	خدمات أخرى	النسبة من القطاع
1978	3.33	0. 66	20	0. 96	29	0.43	13	0. 08	2	1.20	36
1979	3.58	0. 65	18	0. 97	27	0.53	15	0. 09	3	1.34	37
1980	4. 43	0. 82	19	1. 12	25	0.73	16	0. 11	2	1.65	37
1985	9.25	1.75	19	1. 87	20	1.98	21	0. 22	2	3.43	37
1990	22.66	3.49	15	5.32	23	5.57	25	0. 50	2	7. 78	34
1995	65. 11	9. 84	15	15.36	24	19.32	30	2. 15	3	18.44	28
1996	79.09	14.46	18	18.77	24	20. 76	26	2. 82	4	22.28	28
1997	91.05	18.69	21	20. 87	23	21.96	24	3.94	4	25.59	28
1998	101.58	22. 17	22	22. 72	22	21. 18	21	5. 15	5	30.36	30
1999	112.67	26. 16	23	24.33	22	20.47	18	7.01	6	34.7	31
2000	127. 56	29. 55	23	26. 24	21	21.57	17	8.86	7	41.34	32
2001	151.89	37.04	24	29. 18	19	21.37	14	13. 19	9	51. 11	34
2002	171. 14	43.54	25	32. 25	19	21.45	13	13.46	8	60.44	35
2003	195. 46	49.97	26	36.53	19	24.8	13	16. 85	9	67.31	34
2004	227. 73	56.83	25	44.53	20	27.94	12	20.78	9	77.65	34
2005	259.49	47.53	18	52. 19	20	32.25	12	22. 97	9	104.55	40
2006	294.78	56. 23	19	57.21	19	36. 99	13	25.53	9	118.82	40
2007	366.18	67. 53	18	71.76	20	51.05	14	29.49	8	146.35	40
2008	475. 00	93.29	20	92. 89	20	64.80	14	38. 85	8	185.17	39
2009	563. 74	114.77	20	100.11	18	75.54	13	47.56	8	225.76	40
2010	702. 45	145.17	21	120.50	17	97.87	14	60.53	9	278. 38	40
2011	861.92	174.10	20	147.14	17	134.18	16	79.01	9	327.49	38

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢.

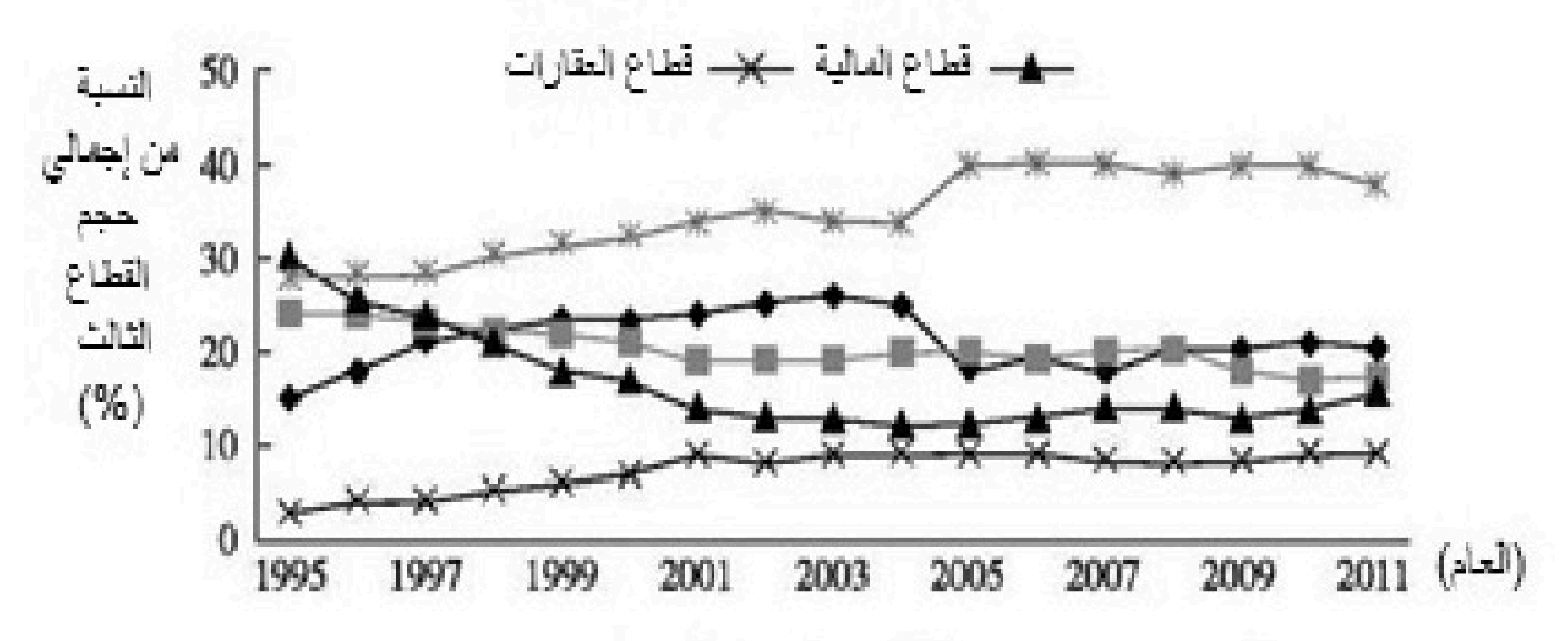
ثالثًا، زادت قيمة الناتج في قطاع المال والأعمال من ٤٣ مليون عام ١٩٧٨ إلى ١٣ مليارًا

و٤١٨ مليون يوان عام ٢٠١١، وارتفعت نسبتها من ١٣٪ عام ١٩٧٨ إلى ١٦٪ عام ٢٠١١. وتعد الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ العصر الذهبي لناتج قطاع الأعمال في نينغشيا، حيث تجاوزت نسبته في القطاع الثالث ٢٠٪، وسجلت رقمًا قياسيا في عام ١٩٩٥ بلغ ٣٠٪، في حين أنه من ناحية حجم الإنتاج بلغ فقط ١ مليارًا و ٩٣٢ مليون يوان.

رابعًا، زادت قيمة ناتج قطاع العقارات من ٨٠٠ ألف يوان عام ١٩٧٨ إلى ٧ مليارات و٩٠٠ مليون ١٠٠ يوان عام ٢٠١١، وارتفعت نسبته من ٢٪ عام ١٩٧٨ إلى ٩٪ عام ٢٠١١. وتشير البيانات أن سوق العقارات قد شهد سرعة ملحوظة، وتطور من العدم إلى الوجود، ومن النسبة المنخفضة إلى النسب المرتفعة، حيث حافظ على مستوى النمو تماشيا مع نمو القطاع الثالث منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

خامسًا، كما زادت القيمة الإجمالية للخدمات الأخرى من ١٢٠ مليون يوان عام ١٩٧٨ إلى ٣٢ مليار ٧٤٩ مليون يوان عام ٢٠١١، وارتفعت نسبتها من ٣٦٪ عام ١٩٧٨ إلى ٣٨٪ عام ٢٠١١ بارتفاع طفيف. وكانت هذه الخدمات معقدة ومتنوعة للغاية، ومقارنة بقطاعات النقل والمواصلات والمستودعات والبريد والجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والمال والأعمال والعقارات، فقد شكلت الخدمات الأخرى نسب نمو جديدة في تطور الخدمات، خاصة تكنولوجيا المعلومات والصناعات الثقافية التي ساعد تطورها على تطوير جودة الخدمات في نينغشيا، كما ساعدت في دفع تطور الخدمات التقليدية.

انظر شكل رقم (٢ , ٣). للتعرف على هيكل القطاع الثالث بنينغشيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١م.

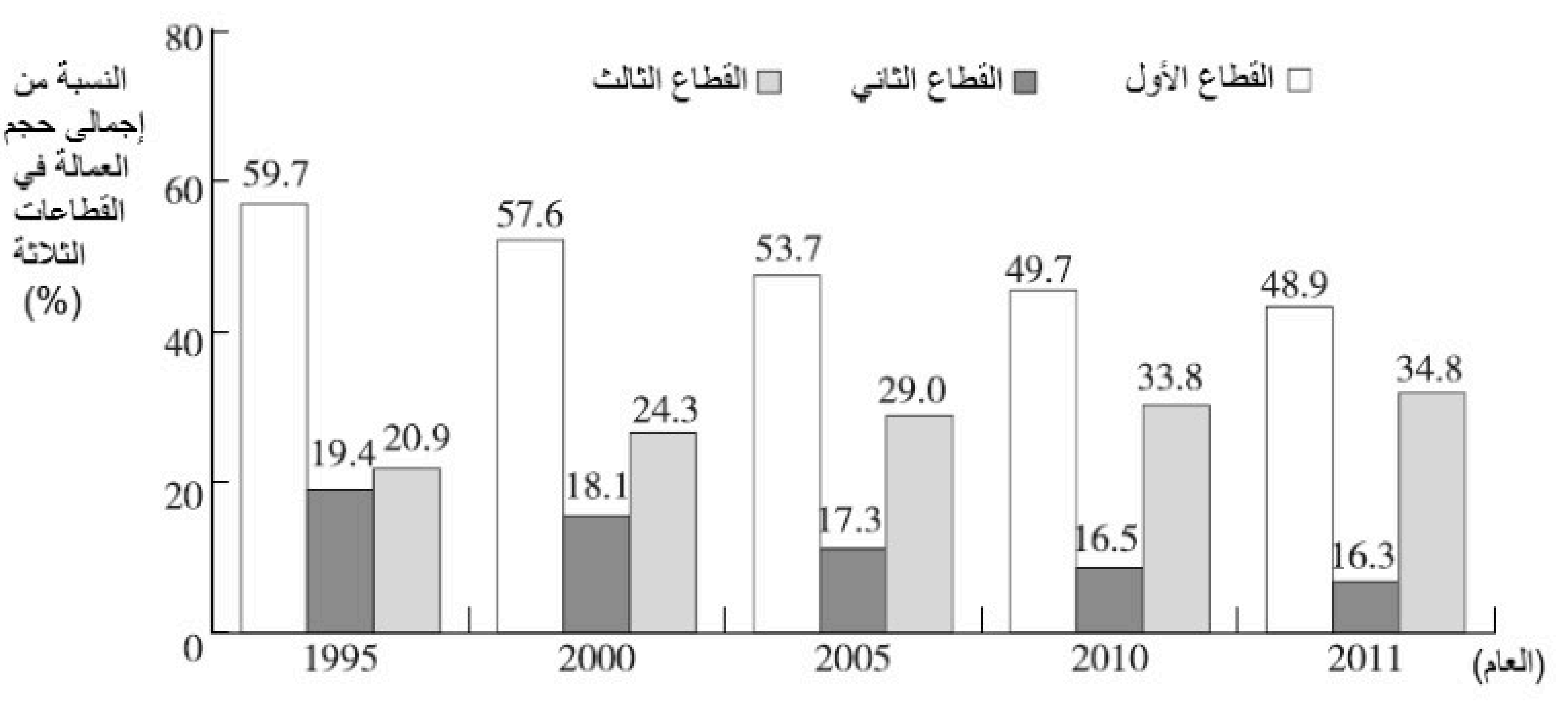


شكل رقم (٢ , ٣). هيكل القطاع الثالث بنينغشيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١.

المصدر: هذا الشكل أعده المؤلف وفقًا للجدول رقم (٢ , ٣).

ثالثًا: الارتفاع الملحوظ في نسب التوظيف في القطاع الثالث

هناك علاقة تقابلية واضحة بين هيكل القوى العاملة في القطاعات الأول والثاني والثالث بنينغشيا والتغيرات التي شهدتها القيمة الإجمالية للناتج في القطاعات الثلاثة. فمنذ عام ١٩٩٥، شهد هيكل القوى العاملة في القطاعات الثلاثة في ننيغشيا تغيرًا كبيرا، فزاد حجم القوى العاملة في القطاع الثالث من ٥٠٤ ألف شخص عام ١٩٩٥ إلى ١ مليون و١٨٠ ألف شخص عام ٢٠١١، بنسبة زيادة بلغت ١٣٤٪، وزادت نسبتهم من القوى العاملة في القطاعات الثلاثة من ٢٠,٩٪ إلى ٣٤,٨٪، في حين انخفضت نسبة القوى العاملة في القطاع الأول خلال نفس الفترة من ٥٩,٧٪ إلى ٤٨,٩٪، بينما انخفضت نسبتهم في القطاع الثاني من ١٩,٤٪ إلى ١٦,٣٪ (أنظر شكل ٣,٣). ووفقًا للتعديلات التي طرأت على القطاعات الثلاثة، شهدت نسب القطاعين الأول والثاني انخفاضا، في مقابل ذلك حافظت نسبة القطاع الثالث على الارتفاع، وهو ما يعبر عن إمكانات القطاع الثالث في استيعاب القوى العاملة وتقديم فرص العمل.



الشكل رقم (٣,٣). هيكل القوى العاملة في القطاعات الثلاثة في نينغشيا .
المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢م.

رابعًا: القطاع الثاني والحفاظ على الريادة في زيادة إنتاجية العمل

شهدت إنتاجية العمل للقطاعات الثلاثة في نينغشيا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١١ ارتفاعًا ملحوظًا، ففي عام ١٩٩٥ بلغ إجمالي إنتاجية العمل للقطاعات الثلاثة ٧٠٠٠ يوان، وارتفعت في عام ٢٠١١ إلى ٦٢٠٠٠ يوان، بما يعادل ٨ اضعاف. من بينها إنتاجية العمل في القطاع الأول والتي ارتفعت من ٢٠٠٠ إلى ١١٠٠٠ يوان، بما يعادل ٤,٥ ضعف. وإنتاجية العمل للقطاع الثاني من

١٦٠٠٠ يوان إلى ١٩١٠٠ يوان، أكثر من ١٠ أضعاف النسبة عام ١٩٩٥. وإنتاجية العمل في القطاع الثالث من ١٣٠٠٠ يوان إلى ٧٣٠٠٠ يوان، بما يعادل ٤,٦ ضعف. (أنظر جدول رقم (٣,٣).

ومن خلال التغيرات التي شهدتها إنتاجية العمل، يتضح أن نسبة زيادة القطاع الثاني كانت الأسرع، وهو ما يظهر تطور القطاع الثاني واعتباره عنصرا حاسما في النمو الاقتصادي في نينغشيا. بينما كان هناك توازن في سرعة ارتفاع القطاعين الأول والثالث، ليحافظ القطاع الثالث على دوره الذي يشهد تقدما في النمو الاقتصادي لنينغشيا.

الجدول رقم (٣,٣). القيمة الإجمالية لناتج القطاعات الثلاثة بنينغشيا وتعداد القوى العاملة وإنتاجية العمل (١٩٩٥-٢٠١١).

السنة	القيمة الإجمالية لناتج المنطقة ١٠٠ مليون يوان	تعداد القوى العاملة ١٠٠٠ شخص	إنتاجية العمل ١٠٠٠٠ يوان	القطاع الأول ١٠٠ مليون يوان	تعداد القوى العاملة ١٠٠٠ شخص	إنتاجية العمل ١٠٠٠٠ يوان	القطاع الثاني ١٠٠ مليون يوان	تعداد القوى العاملة ١٠٠٠ شخص	إنتاجية العمل ١٠٠٠٠ يوان)	القطاع الثالث ١٠٠ مليون يوان)	تعداد القوى العاملة ١٠٠٠ شخص	إنتاجية العمل ١٠٠٠٠ يوان
1995	175.2	240.6	0.7	35.4	143.5	0.2	74.7	46.7	1.6	65.1	50.4	1.3
2000	295.0	275.5	1. 1	46.0	158.6	0.3	121.4	50.0	2.4	127.6	66.9	1.9
2005	612.7	299.6	2.0	72. 1	160. 8	0.4	281. 1	51.8	5.4	259.5	87.0	3.0
2010	1689.7	326.0	5.2	159.3	162.0	1.0	827.9	53.8	15.4	702.5	110.2	6.4
2011	2102.2	339.6	6.2	184. 1	166.2	1. 1	1056.2	55.4	19. 1	861.9	118.0	7.3

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢م.

الفصل الثاني

نقاط جديدة مضيئة في تطور تجارة الخدمات بنينغشيا

تأسيس معرض الصين والدول العربية

إن نينغشيا باعتبارها إحدى المقاطعات الصينية الداخلية، فإن تطوير تجارة البضائع وتجارة الخدمات بها يحتاج إلى التوسع في الأفق الاستراتيجي وتحديث الأنظمة. ومعرض الصين والدول العربية باعتباره ذراعا مهمة لتطبيق إستراتيجية نينغشيا في التوسع غربًا، وأحد أشكال التعاون المهمة والاستراتيجية في سياسة الإصلاح والانفتاح الصينية، فقد قدم العديد من النقاط المضيئة لتطوير تجارة الخدمات في نينغشيا.

أولًا: منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي وتأسيس علاقات تجارية واقتصادية جديدة بين نينغشيا والدول العربية

يعد منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي أحد المجالات المهمة التي حددتها اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولي الصيني في إطار إستراتيجية الانفتاح غربًا، وهو في الوقت ذاته منصة مهمة لتطوير تجارة الخدمات في نينغشيا.

١- منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي وتقديم منصة جديدة لتطور مفهوم المسلمين. الاستفادة من فرصة انعقاد الدورة الأولى لمنتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، والدورة الثالثة لقمة رجال الأعمال الصينيين المسلمين (بينتشوان)، والدورة الثالثة لمؤتمر التجار الصينيين المسلمين (بننيغشيا- ووجونغ)، والدورة الثانية لاجتماع المؤسسات الصينية للأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، والمنتدى الثقافي للأطعمة الإسلامية التقليدية منتدى الأطعمة والمشروبات الحلال، واللقاء التبادلي للكفاءات

الصينية العربية والندوة الدولية للسكان والتنمية وغيرها من الأنشطة التبادلية الدولية التي تعتمد على مفهوم الإسلام.

٢- التعزيز المستمر لدور منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي كمنصة للتبادل. شهدت فترة انعقاد الدورة الثانية من منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، شهدت انعقاد منتدى التعاون العلمي والتكنولوجي بين الصين والدول العربية، ومنتدى رؤساء الجامعات الصينية والعربية، منتدى التعاون في الإذاعة والتليفزيون بين الصين والدول العربية ومنتدى التعاون في مجال النشر بين الصين والدول العربية وغيرها من المنتديات واللقاءات المهمة. كما شهدت نفس الفترة انعقاد اجتماع قمة لمنتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي بعنوان "تطور العلاقات التجارية والاقتصادية الصينية العربية بعد الأزمة المالية"، الأمر الذي ساعد على إبراز "التنمية المشتركة والتعاون والنفع المشترك"، وطرح فرص وآفاق التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي وتأسيس منظومة تعاون إستراتيجية بين الجانبين في مجالات الطاقة والمال والأعمال وغيرها من المنتديات.

٣- تقدم الدور الذي مثله منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، واعتماد التطور البناء كموضوع رئيس للمنتدى. نجحت الدورة الثالثة للمنتدي التي عقدت في ٢٠١٢ في جذب ٧٤٨٩ ضيفا من ٧١ دولة ومنطقة ومنظمة دولية للمشاركة في أعمال المنتدى، وتم التوقيع على ١٢٤ مشروعا، بإجمالي استثمارات بلغت ٢١٨ مليارا و٧٠٠ مليون يوان، ٩٠٪ من المشروعات بلغ استثماراتها أكثر من ١٠٠ مليون يوان، شملت المشروعات مجالات التكنولوجيا المتقدمة، الطاقة، البتروكيماويات، الزراعة الحديثة، البنية التحتية، تجارة الخدمات والثقافة والسياحة وغيرها من المجالات والصناعات.

عمود ٣-١

المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي

في عام ٢٠١٠، عُقدت الدورة الأولى للمنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي بمدينة ينتشوان عاصمة منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة، وذلك بالتعاون بين وزارة التجارية الصينية وهيئة تنشيط التجارة الدولية وجمعية الصداقة بين الشعب الصيني والشعوب الأجنبية والحكومة الشعبية لمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم، ليصبح المنتدى أعلى قمة تعاون والأكثر تأثيرا بين الصين والدول العربية في المجالين التجاري والاقتصادي، والذي يعد منصة صينية مهمة للانفتاح على الخارج بعد معرض الصين ودول الآسيان، المعرض الاستثماري بين مقاطعة جيلين الصينية وشمال شرق آسيا.

وقد اعتمد المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي على ثلاثة محاور رئيسة شملت التعاون على أعلى مستوى وعرض السلع والتعاون في مجال الاستثمار. واعتمد محور التعاون على أعلى مستوى "الصداقة الطويلة، تعميق التعاون والتنمية المشتركة" كموضوعات رئيسة، ليقدم منصة حوار اقتصادي تجاري مهمة للشخصيات الحكومية المهمة ورجال الأعمال والخبراء من الجانبين. كما اعتمد محور عرض السلع على تأسيس معارض صينية عربية مشتركة ومعارض للسلع بين الصين والدول العربية، بهدف دفع تجارة السلع بين الجانبين. وأن تقدم أنشطة دفع التعاون في مجالات الاستثمار منصات مهمة للأوساط المعنية الصينية والعربية للتعاون والاستثمار في مجالات الطاقة والمال والأعمال والمقاولات، وعرض الفرص الاستثمارية ودفع الاستثمارات المشتركة.[١]

ثانيًا: معرض الصين والدول العربية فرصة مهمة لتطبيق إستراتيجية نينغشيا في الانفتاح غربًا

في عام ٢٠١٣، وعلى أساس نجاح تنظيم الدورة الثالثة من المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي، تم تغيير مسمى منتدى الاستثمار والتجارة الدولي المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي بالصين (نينغشيا) إلى معرض الصين والدول العربية.

ويشير نجاح انعقاد معرض الصين والدول العربية إلى التأسيس الراسخ للعلاقات والتبادلات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية، والاستغلال الأمثل للميزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتمتع بها منطقة نينغشيا، بما يقدم منصة نظامية دولية لتأسيس "المنطقتين"[٢] بنينغشيا ودفع تأسيس مسارات الانفتاح غربًا.

عمود ٣-٢

معرض الصين والدول العربية

في عام ٢٠١٣، تم تغيير مسمى منتدى الاستثمار والتجارة الدولي المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي بالصين (نينغشيا) إلى معرض الصين والدول العربية.

وعلى أساس نجاح تنظيم الدورة الثالثة من المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي، استند معرض الصين والدول العربية على الميزات الثقافية التي تربط بين نينغشيا والعالم الإسلامي،

---

(١) المصدر: شبكة أخبار الصين www. nx. xinhuanet. com0.

(٢) ويقصد بها: المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، والمنطقة الجمركية بينتشوان (عاصمة نينغشيا). المترجم

وتم تشكيل نمط تعاون جديد "الربط الجوي" والذي يربط بين نينغشيا و٢٢ دولة عربية و٥٧ دولة إسلامية، والذي يعد ذراعًا مهمة لدفع تأسيس المنطقتين. كما أشار مجلس الدولة الصيني عند اعتماده "خطة تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا" بوضوح إلى: تشجيع تأسيس منصة تعاون دولي بين ننيغشيا والدول العربية والعالم الإسلامي، وتأسيس آليات تبادل وتعاون متعددة تعود بالنفع على الحكومات والشعوب والمؤسسات في الجانبين". والتركيز على تأسيس خمس منصات تعاون في مجالات تجارة السلع، تجارة الخدمات، الاستثمار في المال والأعمال، التعاون التكنولوجي والتعاون الثقافي والسياحي.

كما أسس المعرض نشاط "٢+٥"، وتشير" ٢" إلى المؤتمرات الافتتاحية وأنشطة الدولة المضيفة، بينما تشير "٥" إلى التعاون الزراعي، الطاقة والبتروكيماويات والتكنولوجيا الجديدة، الثقافة والتعليم والسياحة، الاستثمار في المال والأعمال، والتعاون الشامل. وقد تم تنظيم ١٧ مؤتمرًا و٨ معارض و٦ فعاليات لعقد الصفقات.[1]

ثالثًا: مركز التجارة الدولية (الإسلامي) بينتشوان الصين كمنصة تبادلية مهمة لتطبيق إستراتيجية نينغشيا للانفتاح غربًا

حيث تم تأسيس مركز التجارة الدولية (الإسلامي) بينتشوان تماشيا مع تنظيم المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي، والذي قدم منصة تبادلية مهمة لانعقاد معرض الصين والدول العربية.

١- يتمتع مركز التجارة الدولية بمرافق تجارية شاملة. بما في ذلك فندق دولي فئة الخمس نجوم، خدمات إسكان عالية، ساحة تجارية تتسع لعشرة آلاف شخص، مركز دولي لخدمات رجال الأعمال، ساحة طعام تتسع لألف شخص، معارض ذات ملامح خاصة، ملعب رياضي، صالة تنس، مركز خدمات ومستودع ذكي وغيرها من المرافق التجارية المتقدمة، التي تشمل الخدمات التجارية والاجتماعات والخدمات الاستهلاكية والترفيه. والتي شاركت فيها مؤسسات تجارية معروفة من ألمانيا وفرنسا وغيرها من الدول.

٢- تأسيس منصة تبادلية متعددة الأطراف بمركز التجارة الدولية. بما في ذلك الجمع بين تجارة الجملة والتجزئة، والذي يمكن أن يخدم المستهلك المحلي في ينتشوان ويقدم في الوقت ذاته الخدمات التجارية للتجار من داخل وخارج الصين. التنوع الكبير في السلع المعروضة، والمنتجات

(١) المصدر: شبكة الصين www. nx. xinhuanet. Com .

الإسلامية والمنتجات المحلية على وجه الخصوص، والتي تشمل الحقائب الجلدية، الأحذية، منتجات الكشمير، الملابس، التحف والهدايا، منتجات الغسيل، الأزهار، ومنتجات الزجاج، الستائر، الأدوات المكتبية والأدوات الرياضية وغيرها من المنتجات.

٣- مركز التجارة الدولية ساحة مهمة لتقديم الخدمات الدولية. حيث يمكن أن يقدم المركز ساحات الأعمال الإدارية للمؤسسات الأجنبية، وحجز تذاكر الطيران والترجمة من وإلى اللغات المختلفة والتحويلات المالية وغيرها من الخدمات. كما يتمتع بناء المركز بالطراز الإسلامي وبه مسجد، وكان قد تم اختياره كأحد المقار لعقد أعمال المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي، وهو منصة تبادلية مهمة للتجارة الدولية بين الصين والدول العربية، وأحد الأبنية المميزة بمدينة ينتشوان.

٤- يتمتع مركز التجارة الدولية بالعديد من السمات الأخرى. أولها خدمات النقل. حيث يمكن تقديم خدمات النقل على مسافة ٣٠٠ كيلو متر من ينتشوان، بما يغطي جميع أرجاء نينغشيا ومناطق داخل منغوليا الداخلية وشانشي و٥٠ مدينة وبلدية أخرى، بما يغطي ما يزيد على ١٠ ملايين نسمة. يقع المركز على مسافة ٥ ,١ كم من الطريق السريع بين بكين والتبت. ثانيا، تعد مدينة ينتشوان في مقدمة المدن الصينية المنفتحة على الدول العربية والإسلامية، ويعد مركز التجارة الدولية بالمدينة راية تجارية على منصة التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية ومعرض الصين والدول العربية. ثالثا، ميزة التكلفة. تقوم نينغشيا والمناطق المجاورة لها بإنتاج وتصنيع كميات كبيرة من المنتجات الإسلامية والأطعمة الحلال، وتعد تكلفة الإنتاج بها منخفضة مقارنة بنقل هذه المنتجات من مناطق شرق البلاد. رابعا، ميزة حجم النشاط التجاري. تحتل المرحلة الأولى من مركز التجارة الدولية مساحة ١١٠٠ مو، تقع المباني على مساحة تصل إلى مليون و١٠٠ ألف متر مربع، تشتمل على خدمات تجارة السلع وعرض المنتجات والأعمال المكتبية والإدارية والخدمات المالية والمستودعات والأطعمة والفنادق، وتشمل المرحلة الثانية ١٨٦٠ مو[1]، تشتمل على ٢٢ سوق متخصصة في تجميع المواد الخام والإنتاج والتصنيع وتجهيز ونقل السلع.

عمود ٣-٣

مركز التجارة الدولية (الإسلامي) بينتشوان الصين

إن مركز التجارة الدولية (الإسلامي) بينتشوان الصين باعتباره منصة مهمة لتبادل السلع في إستراتيجية الصين للانفتاح غربًا، وممر مهم لتداول السلع الإسلامية داخل الصين، فقد برز دوره في

[1]. مو: وحدة لقياس الأراضي في الصين، ١ هيكتار يساوي ٦٦٦,٦٧ مو. المترجم

المجال التجاري بغرب الصين في إطار تأسيس "المنطقتان" بنينغشيا.

ويبلغ حجم رأس المال المستثمر المخطط لمركز التجارة الدولية (الإسلامي) بينتشوان الصين ١٦ مليار يوان، على مساحة تبلغ ٣١٠٠ مو، تم الانتهاء من المرحلة الأولى باستثمار بلغ ٣ مليار ٦٠٠ مليون يوان، وتم تأسيس المركز التجاري 5A على مساحة ٤٢٦ ألف متر مربع، ومنطقة مستودعات بمساحة ١٠٠ ألف متر مربع، ومركز لتجارة السلع الغذائية ٢٠٠ ألف متر مربع. ويقع المركز في موقع متميز بمدينة ينتشوان، بالقرب من مداخل وخارج الطريق السريع بكين التبت وينتشوان تشينغخاي، وبالقرب من محطة ركاب ينتشوان ومحطة الحافلات العامة الرئيسة بالمدينة. بما يغطي جميع أرجاء نينغشيا ومناطق داخل منغوليا الداخلية وشانشي و٥٠ مدينة وبلدية أخرى، تخدم ما يزيد على ٢٢ مليونًا و٣٠٠ ألف نسمة.

رابعًا: العمل على تحويل معرض الصين والدول العربية إلى منصة مهمة لدفع تأسيس "المنطقتين" بنينغشيا وتطبيق إستراتيجية الانفتاح غربًا، وأن يكون علامة دولية في الأنشطة التجارية والاقتصادية للدول العربية.

تم منذ عام ٢٠١٠ تنظيم ثلاث دورات من المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي، ليتم تفعيل المرحلة التمهيدية في التنمية الاقتصادية الإقليمية والانفتاح غربًا. وفي عام ٢٠١٣، وعلى أساس المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي، تم تحويل المنتدى إلى معرض الصين والدول العربية. ولكي يتم تفعيل الدور المهم للمعرض في دفع تأسيس "المنطقتين" بنينغشيا، وتطبيق إستراتيجية الانفتاح غربًا، فإننا نوصي ببذل المزيد من الجهود في المجالات الستة التالية:

١- تأسيس المفاهيم الخدمية والتوسع في تطوير الصناعات. يعد التخطيط والتنظيم الجيد للقاءات الثنائية أحد العناصر الحاسمة في نجاح تنظيم المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي، إلا أن الأفكار الرئيسية لهذا التنظيم تميل بشكل كبير إلى الطريقة التقليدية في "الاستقبال"، وتهتم بتنظيم برامج واجتماعات والمطاعم والفنادق للشخصيات المهمة من مختلف الجهات المشاركة في أعمال المنتدى، وينقصها المفاهيم الخدمية المنفتحة. ويجب أن يعتمد تنظيم معرض الصين والدول العربية على المفاهيم الخدمية، ويعتمد على مختلف الأنشطة والربط بين عناصر السوق في نينغشيا ومختلف أرجاء الصين وبين أنشطة المعرض، ليصبح حدثًا مهمًا للمؤسسات والثقافة بين الصين والدول العربية.

٢- الاعتماد على الشخصيات المهمة لدفع مفاوضات المنطقة التجارية الحرة بين الصين والدول العربية. الانطلاق من تنظيم الدورة الأولى لمعرض الصين والدول العربية ودعوة عدد من

كبار الشخصيات السياسية من كافة الدول ومن الدول العربية على وجه الخصوص، ليصبح المعرض معروفًا في مجال عقد الصفقات التجارية على مستوى الصين. والاعتماد على حجم ومستوى المعرض لدفع تجارة السلع وتجارة الخدمات والاستثمار في المال والأعمال. والاستغلال الأمثل لقوة الحكومات والأوساط التجارية والأكاديمية. وتضمين جدول أعمال المعرض عدد من الندوات الخاصة بالمنطقة التجارية الخاصة بين الصين الدول العربية (١)، ودفع الأنظمة الخاصة بهذه المنطقة. وإجراء المناقشات الموسعة، ودفع التوقيع على الاتفاقات الخاصة بها.

٣- تأسيس جائزة معرض الصين والدول العربية. وطلب أراء المجتمع حول مسمى الجائزة، والاعتماد على الجائزة لرفع المكانة الدولية للمعرض، وزيادة قوة السلع المشاركة، وتقديم الدعم المعنوي للمؤسسات وكافة أشكال الدعم للعلامات التجارية. ويجب أن تتمتع الجائزة بمغزى ثقافي إسلامي، أي يجب أن تعتمد على التقاليد الخاصة بالدول العربية، وبمغزى ذي علاقة بالفعاليات التجارية الدولية، بما يعني الاعتماد على حفل الاعلان على الجائزة لدفع تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية إلى مرحلة جديدة.

ولكي يتم دفع المؤسسات ومؤسسات غرب الصين على وجه الخصوص للخروج خارج الصين من خلال بوابة معرض الصين والدول العربية، فيجب على الدولة منح الفرصة للسلع والمؤسسات التي تحصل على الجائزة لتكون على رأس المشروعات الاستثمارية، لتكون منتجات ذات قدرة تنافسية دولية، ويجب أن تحصل المنتجات والمؤسسات المحلية في نينغشيا على وجه الخصوص بالأسبقية في تأسيس "المنطقتين"، وتقديم الجوائز والتشجيع اللازم لذلك.

٤- تفعيل هدف تقديم المؤسسات والتنسيق بين الصناعات. على أن تؤسس الحكومات للمنصات اللازمة، وتقدم المؤسسات الدور المنوط بها من أجل تفعيل مفاهيم الخدمات، والاعتماد على المؤسسات والصناعات كطرف رئيس في الخدمات لمعرض الصين والدول العربية، على أن تعمل كافة الفعاليات في المعرض على دفع التبادل بين مختلف الدول والمؤسسات والصناعات من مختلف الدول والمناطق. وفي مجال عرض المنتجات، يجب إبراز عرض الصناعات المحلية بنينغشيا، وإبراز عرض المنتجات التي تتمتع بميزة ثقافية إسلامية، والمضامين التي تبرز إستراتيجية الانفتاح غربًا، وترسيخ السمات الخاصة بمعرض الصين والدول العربية بالربط مع سمات المعارض بشكل عام.

٥- تأسيس الممرات التجارية الدولية، وتفعيل دور المعرض كمكان للعرض، والتوسع في

---

(١) وتشير المنطقة التجارية الخاصة بين الصين والدول العربية إلى المنطقة التجارية الخاصة التي يجري التفاوض بشأنها بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي.

إستراتيجية الانفتاح غربا. لكي يتم تنظيم معرض الصين والدول العربية، قامت الصين باستثمارات كبيرة في مجالات الموارد البشرية والمالية والمادية في المعارض والمدن المختلفة، والتي يجب العمل على استغلالها بشكل جيد. والانطلاق من معرض الصين والدول العربية ، وتأسيس مركز عرض تجميع للتجارة الدولية للسلع الإسلامية يتخذ من مدينة ينتشوان مركزًا له. حيث يمكن من خلال هذا المركز تأسيس المتطلبات الخاصة بتحفيز مرافق الأسوق في نينغشيا، وتقديم تقديم الخدمات للتنمية الاقتصادية المحلية، وتأسيس شبكة اقتصادية إقليمية داخل نينغشيا، وتكوين تداول تجاري دولي بالاعتماد على تأسيس المنطقة الجمركية والأسواق الدولية هذا من جانب، ومن جانب أخر، يمكن الانطلاق من تنظيم معرض الصين والدول العربية، وتنظيم مختلف أنواع الصفقات التجارية المحددة لفترات محددة وفترات مفتوحة. وتعزيز الصلات مع مدينة إيو وغيرها من تجمعات الأسواق الخاصة بالسلع الإسلامية على مستوى الصين، وتأسيس مراكز تجمع للسلع بين ننيغشيا والدول العربية وممرات مهمة للتوسع في التجارة مع الدول العربية، والتوسع في تعميق إستراتيجية نينغشيا للانفتاح غربًا.

٦- اعتماد معرض الصين والدول العربية كمنصة لدفع الاستثمارات العربية في نينغشيا.

حيث نوصي بوضع المزيد من السياسات الاستثمارية المنفتحة في ننيغشيا، اعتمادًا على "قائمة الصناعات المتميزة المطروحة للاستثمارات الأجنبية في وسط وغرب البلاد (القائمة المعدلة في ٢٠١٣)"، وضمن سياسة دعم "الأولوية" لتأسيس "المنطقتان" في نينغشيا، والانطلاق من اعتماد الدول العربية كطرف استثماري، وتشجيعها على الاستثمار المباشر في نينغشيا، وفتح موارد جديدة لرأس المال الأجنبي بالمنطقة، وتفعيل استقطاب البترودولار الشرق أوسطي، والاعتماد على رأس المال العربي لتأسيس منصة استثمارية مالية مزدوجة لانفتاح نينغشيا غربا.

الفصل الثالث

صناعة السياحة في نينغشيا: أحد المجالات التقليدية لتجارة الخدمات

يتمتع تطوير الخدمات السياحية بسمات خاصة، والتي يمكن أن تشكل دعما مهما للتنمية الإقليمية. ومن حيث الإحصاءات المعنية، فإن حدود تجارة الخدمات السياسة مبهمة إلى حد ما، فإذا تحدثنا عن المكونات الستة الكبرى في النشاط السياحي والتي تشمل الطعام والإقامة والسفر والرحلات والمشتريات والترفيه، فإن هناك صعوبات كبيرة في إحصاء العائد السياحي على مستوى الصين، وهناك درجة غموض أكبر فيما يتعلق بالسياحة كأحد أقسام تجارة الخدمات المهمة. إلا أن تجارة الخدمات السياحية من الممكن أن تقدم الكثير من المزايا للاقتصاد المحلي. أولًا، تساعد تجارة الخدمات السياحية في دفع نمو العائد الاقتصادي المحلي، بما في ذلك زيادة عائد العملات الصعبة. ثانيًا، تساعد تجارة الخدمات السياحية في دفع تنمية وتنوع الموارد السياحية، كما يمكن أن تساعد اختيارات السائحين الأجانب على دفع تنمية الموارد السياحية المحلية، وإعداد برامج سياحية تناسب السياح الأجانب. ثالثًا، كما يمكن أن تساعد تجارة الخدمات السياحية في التبادلات الثقافية المتنوعة العابرة للدول، فمن خلال تنقلات السائحين الأجانب، يتم تعميق التعرف على مختلف الجوانب للمجتمع والاقتصاد والثقافة المحلية، ودفع تطور التجارة والاستثمارات. خامسًا، تماشيًا مع تطور الاقتصاد الإقليمي ودفع التبادلات الثقافية، فإنه سيكون هناك تجديد في المفاهيم الفكرية للشعب، وفي الوقت الذي يتم فيه الاستفادة من العائد الاقتصادي لتطوير الخدمات السياحية، يتم التمسك بعزيمة الانفتاح على الخارج وتنمية الاقتصاد الإقليمي. ولا تتوقف مزايا تجارة الخدمات السياحية على العوائد المتنوعة لتنمية الاقتصاد، وإنما يمكن أن تلعب دورًا إيجابيا في المجتمع والثقافة وتجديد فكر الشعب، بما يساعد بدوره في مزيد من دفع تطور الإصلاح والانفتاح.

أولًا: الدول المتقدمة كمورد رئيس للسياحة الخارجية

تمتلك نينغشيا موارد سياحية متنوعة، وقد شهدت أعداد السائحين الأجانب بها زيادة سريعة منذ عام ١٩٩٠. ففي عام ١٩٩٠ بلغ عدد السائحين الأجانب الذين استقبلتهم المنطقة ١٩٥٠ سائحا، من بينهم ١٣٤٨ من دول أجنبية و٦٠٢ من هونج كونج وماكاو وتايوان، بنسب ٦٩٪ و٣١٪ على التوالي. وفي عام ٢٠١١ زاد عدد السائحين الأجانب بالمنطقة إلى ١٩٤٧٩ سائحا، بمعدل زيادة حوالي ٩ أضعاف، من بينهم ١٣٦٥٩ سائحا من دول أجنبية، و٥٨٢٠ سائحا من هونج كونج وماكاو وتايوان، بنسب بلغت ٧٠٪ و٣٠٪ على التوالي. (انظر جدول رقم (٤ ,٣). وحيث حافظت نسب السائحين الأجانب من دول أجنبية والقادمين من هونج كونج وماكاو وتايوان على الثبات على مدى ما يزيد على عشرين عاما. جدول رقم (٤ ,٣). أعداد السائحين الأجانب الذين استقبلتهم نينغشيا (١٩٩٠-٢٠١١). الوحدة: سائح/ شخص وتعد الدول المتقدمة المورد الرئيس للسائحين الأجانب القادمين إلى نينغشيا، وذلك كما يلي:

	1990	1995	2000	2005	2010	2011
إجمالي عدد السائحين الأجانب	1950	3655	7807	8162	17990	19479
أجانب	1348	2881	5792	6641	12861	13659
اليابانيون	801	1379	1896	2106	2459	2662
الأمريكان	82	187	392	600	1679	1638
الكنديون	10	50	151	295	450	490
الإنجليز	38	84	353	374	408	553
الفرنسيون	18	80	180	528	514	486
الألمان	87	126	298	229	1311	1398
الإيطاليون	24	82	59	131	276	184
دول الاتحاد السوفيتي السابقة	8	6	104	41	125	158
الاستراليون	30	46	115	131	444	482
النيوزيلانديون	2	28	10	37	84	103
هونج كونج وماكاو وتايون	602	774	2015	1521	5129	5820

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢ .

١- أحتل السائحون القادمون من دول: اليابان، الولايات المتحدة، كندا، انجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، دول الاتحاد السوفيتي السابقة، أستراليا ونيوزيلاندا نسبة ٨٢٪ من إجمالي السائحين الأجانب في عام ١٩٩٠، في حين انخفضت النسبة في عام ٢٠١١ إلى ٦٠٪. وانخفضت نسبة تمركز الوجهات التي قدم منها السياح ٢٢٪.

٢- تطورت الوجهات التي قدم منها السائحون من اليابان بشكل رئيس إلى دول متعددة، حيث احتل السائحين اليابانيون في عام ١٩٩٠ ٥٩٪، وقد انخفضت نسبتهم في عام ٢٠١١ إلى ١٩٪، وارتفعت نسبة القادمين من الولايات المتحدة وألمانيا في عام ٢٠١١ إلى ١٢٪ و١٠٪ على التوالي، بمعدل زيادة واضحة عن نسبة ٦٠٪ التي تم تسجيلها في ١٩٩٠.

وبكونها منطقة تجمع لأبناء قومية هوي الصينية المسلمة، فإن الميزات الاجتماعية والثقافية لنينغشيا في تجارة الخدمات السياحية لاتزال بحاجة إلى التفعيل والاكتشاف. فمن حيث هيكل الدول التي تقدم منها السياحة الدولية، نجد أن عدد السياح القادمين من الدول العربية محدود للغاية، وهو ما لا يتناسب مع ما تتمتع به المنطقة من ميزات ثقافية وعادات وتقاليد. ومن ثم فإن الوجه الرئيس في تطوير السياحة بنينغشيا ينحصر في تنمية وانفتاح الموارد السياحية الطبيعية، وأنه لايزال هناك حيز كبير لتطوير المنتج السياحي الجاذب للسياح الأجانب. وأنه بالنظر إلى السعي إلى تأسيس "المنطقتين" وتأسيس منصة للانفتاح غربًا، فإن تطوير الخدمات السياحية بالمنطقة يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في مجال السياحة الثقافية المتميزة.

ثانيًا: عائد العملة الصعبة للخدمات السياحية يميل بشكل كبير إلى برامج الخدمات التقليدية

تماشيًا مع الزيادة في أعداد السائحين، فقد شهد عائد العملة الصعبة للسياحة في نينغشيا ارتفاعًا مستمرا. ففي عام ١٩٩٠ بلغ عائد العملة الصعبة ١ مليونًا ٧٥٠ ألف يوان، وزاد في عام ٢٠١١ بمعدل ٢٢ ضعفًا ليبلغ ٤٠ مليونًا ٢٦٠ ألف يوان. من بينها عائد العملة الصعبة للسلع الذي ارتفع من ٤٣٠ ألف يوان عام ١٩٩٠ إلى ٨ مليون ٧٨٠ ألف يوان عام ٢٠١١، بمعدل ١٩ ضعف. وعائد العملة الصعبة للخدمات الذي ارتفع من ١ مليون ٣٢٠ ألف يوان عام ١٩٩٠ إلى ٣١ مليون ٤٨٠ ألف يوان عام ٢٠١١، بمعدل زيادة بلغت أكثر من ٢٢ ضعف. وتغيرت نسبة عائد العملة الصعبة للسلع والخدمات من ٢٥٪ و٧٥٪ عام ١٩٩٠، إلى ٢٢٪ و٧٨٪ عام ٢٠١١. حيث انخفضت نسبة عائد السلع ٣٪. وقد ارتفعت نسبة عائد الخدمات ٣٪. كما تغيرت نسب عائد بيع السلع وبيع الأطعمة والمشروبات ضمن عائد السلع من ٧٢٪ و٢٨٪ عام ١٩٩٠، إلى ٧٣٪ و٢٧٪ عام ٢٠١١. بمعدل تغير طفيف. كما تغيرت نسب عائد النقل والمواصلات والسكن

وغيرها من الخدمات ضمن عائد الخدمات من ٤١٪ ، ١٦٪ و٤٣٪ عام ١٩٩٠، إلى ٣٤٪، ٢٢٪ و٤٤٪ عام ٢٠١١، حيث انخفضت نسبة عائد النقل بشكل ملحوظ، في مقابل ارتفاع نسبة السكن. وهو ما يشير إلى ميل عائد الخدمات إلى الخدمات الأساسية، وعدم وضوح التخصص في الخدمات، وهو ما يتطلب الخدمات الخاصة بالسائحين الأجانب، وخاصة ما يتوافق مع السائحين الدوليين القادمين من الدول العربية، من أجل تنمية المنتج الخدمي والتوسع في سوق السياحة الدولية وتجارة الخدمات.

جدول رقم (٥ ,٣). عائد العملة الصعبة للسياحة بمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي (١٩٩٠-٢٠١١).

الوحدة: ١٠٠٠٠ يوان

البرنامج	1990	1995	2000	2005	2010	2011
دخل العملة الصعبة للسلع	43	323	341	303	846	878
دخل العملة الصعبة لبيع السلع	31	135	144	203	545	640
دخل العملة الصعبة للأطعمة والمشروبات	12	188	197	100	301	238
دخل العملة الصعبة للخدمات	132	615	1911	1587	3221	3148
نفقات النقل	54	143	1009	811	1440	1083
نفقات السكن	21	276	410	297	638	688
نفقات أخرى	57	196	492	479	1143	1377
الإجمالي	175	938	2252	1890	4067	4026

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢.

الفصل الرابع

جهود نينغشيا في خلق منصات لسلسة صناعات عابرة للدول والمناطق: المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان

أولًا: تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان

استطاعت المنطقة الجمركية بينتشوان أن تقدم لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة ولمدينة ينتشوان ذاتها منصة تجارية تربط بين داخل وخارج البلاد، وأن تقدم خدمات شاملة لسلسلة الصناعات ومنطقة الشرق الساحلية، والدول العربية ودول الشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى وغيرها من الدول والمناطق، فهي منصة مهمة لخدمة التنمية الاقتصادية وتطور تجار الخدمات في نينغشيا، وقاطرة الاصلاح والانفتاح في نينغشيا.

تم تأسيس المنطقة الجمركية بينتشوان بموجب موافقة مجلس الدولة الصيني في ١٠/ ٩/ ٢٠١٢، على مساحة ٤ كم مربع في جنوب مطار خه دونغ بمدينة ينتشوان. قد استغرقت المنطقة شهرين منذ التقدم لتأسيسها حتى الموافقة على الطلب. وتعد المنطقة "ممر نينغشيا" الذي يربط بين الصين والدول العربية، وتتمتع بمغزى مهم فيما يتعلق بانفتاح المناطق الداخلية بنينغشيا، وتطوير الاقتصاد الموجه للتصدير وقيادة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة بنينغشيا.

عمود: ٣-٤

المنطقة الجمركية الشاملة

تعد المنطقة الجمركية الشاملة أحد الأنماط الإدارية لإدارة المناطق الجمركية التي تتمتع بإشراف وإدارة خاصة في الصين. ومنذ تأسيس منطقة واي قاوتشياو الجمركية في شنغهاي في ٦/ ١٩٩٠، فقد تجاوز عدد المناطق الجمركية، مناطق التصدير والتصنيع، المناطق الصناعية العابرة

للمناطق، مناطق الخدمات الجمركية، مناطق الموانئ الجمركية والمناطق الجمركية الشاملة قد تخطت جميعها ١٠٠ منطقة على مستوى الصين. وفي ٢٩/ ٩/ ٢٠١٣، تم إزاحة الستار عن لوحة المنطقة التجارية الحرة التجريبية بشنغهاي بعد موافقة مجلس الدولة الصيني، ليتم فتح صفحة جديدة في تاريخ المناطق الجمركية التي تتمتع بإشراف وإدارة خاصة في الصين.

وتعد المنطقة الجمركية الشاملة منطقة إشراف وإدارة جمركية خاصة يتم تأسيسها في المناطق الداخلية بالبلاد، وتتمتع بكافة الخصائص التي تتميز بها مناطق الموانئ الجمركية و مناطق التصدير والتصنيع، المناطق الصناعية العابرة للمناطق، مناطق الخدمات الجمركية، بما يعمل على تطوير خدمات الترانزيت الدولية والتوزيع والشراء والتصدير والتصنيع وغيرها من الخدمات. وتخضع المنطقة الجمركية الشاملة لبعض السياسات من قبل جهات التجارة الخارجية وإدارة العملات الصعبة. فهي جسر شامل يستغل امكانات السوق والموارد المحلية والخارجية، ودفع التنمية الاقتصادية الاقليمية وتحقيق الترابط في الصناعات، فهي بمثابة خطوة مهمة على طريق انفتاح الصين على العالم.

وحيث تجمع المنطقة الجمركية الشاملة بين الميزات الخاصة بالمناطق الجمركية السابقة ومناطق الخدمات الجمركية ومناطق التصدير والتصنيع وغيرها من المناطق الخاصة بالأعمال والصناعات التصديرية، كما أنها تطابق المعايير المعنية الدولية وتتمتع بميزة الانفتاح على الخارج. وحتى ٢٥/ ٩/ ٢٠١٣، فقد بلغ عدد المناطق الجمركية الشاملة التي اعتمدها مجلس الدولة الصيني ٣٣ منطقة، من بينها المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان. من بينها ٩ مناطق متوقفة الآن وتشمل المنطقة الجمركية الشاملة بالمنطقة الصناعية بسوجوو، المنطقة الجمركية الشاملة بمنطقة بينخاي بتيانجين، المنطقة الجمركية الشاملة بتيان لان بكين، المنطقة الجمركية الشاملة بشي يونغ تشونغ تشينغ، المنطقة الجمركية الشاملة بشين جينغ جينغ جوو، المنطقة الجمركية الشاملة بقوانغشي، المنطقة الجمركية الشاملة بكونشان جيانغسو، المنطقة الجمركية الشاملة بقاوشين سوجوو، المنطقة الجمركية الشاملة بشين يانغ.

ثانيًا: دور المناطق الاقتصادية الخاصة في توزيع وتأسيس هيكل سلاسل الصناعات

من خلال التجربة الصينية في الإصلاح والانفتاح، نجد أن مختلف أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة بما في ذلك المناطق الجمركية الشاملة و مناطق الموانئ الجمركية و مناطق التصدير والتصنيع، المناطق الصناعية العابرة للمناطق، مناطق الخدمات الجمركية، قد شكلت نقاط بداية لسلاسل الصناعات، في ظل توجيها السياسات الصناعية وسياسات الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي،

لتصبح حلقات حاسمة في سلاسل الصناعات المختلفة، بما يساعد في دفع تنمية واستكمال سلاسل الصناعات، وساعدت في دفع تنمية الاقتصاد الاقليمي، لتصبح منصات مهمة في الارتقاء بالصناعات المحلية إلى المكانة الدولية ورفع القدرات التنافسية الدولية للصناعات المحلية.

١-وظائف المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان.

منذ اعتماد مجلس الدولة الصيني "خطة تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة الداخلية بنينغشيا" في ٢٠١٢/٩، قدمت نينغشيا أربعة تعريفات إستراتيجية كبرى لتأسيس المنطقة التجريبية، شملت: منصة إستراتيجية لانفتاح الصين غربا، قاعدة وطنية مهمة للطاقة والبتروكيماويات، منطقة مهمة لتجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، ومنطقة نموذجية للربط بين انتقال الصناعات. حيث قدمت نينغشيا رؤيتها في اعتماد المنطقة الاقتصادية على ضفاف النهر الأصفر كمنصة، لدفع التعاون الاقتصادي الاقليمي، واعتماد معرض الصين والدول العربية كمنصة، للتوسع في التبادل والتعاون الخارجي، واعتماد المنطقة الجمركية الشاملة كمنصة، لقيادة التنمية الاقتصادية المنفتحة على الخارج، وهو ما يشير إلى تأسيس ثلاث منصات كبرى. من بينها تم تحديد الوظائف الخاصة بالمنطقة الجمركية بينتشوان، والتي تشمل ثلاث وظائف رئيسة كبرى: الخدمات اللوجيستية والتصنيع الجمركي والخدمات الجمركية، والتوسع الإيجابي في اعمال المعابر. وهو ما يتطلب من المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان أن تقوم بما يلي: ١. التركيز على تطوير الخدمات اللوجستية، التركيز على جذب المؤسسات المحلية والأجنبية المعروفة في مجال الخدمات اللوجيستية لتأسيس مراكز لها داخل المنطقة، العمل على تطوير مستودعات تخزين البضائع وخدمات الشراء الدولية، تطوير خدمات الطرف الثالث، تقديم الخدمات الإدارية الشاملة لمؤسسات التصنيع والتجارة داخل منطقة نينغشيا الذاتية الحكم، التوسع في الخدمات اللوجستية. ٢.الربط بين الصناعات داخل وخارج البلاد استنادا إلى الاختيار بينها، البدء بتطوير الصناعات المتقدمة، والربط بين الأطعمة الحلال وتصنيع المنتجات الضرورية لتفعيل وظائف المنطقة الجمركية الشاملة. ٣. تطوير خدمات التنمية والفحص والصيانة والعرض وغيرها من الخدمات ذات العلاقة بالخدمات اللوجستية. ٤. استقبال وتخزين وتقديم خدمة الترانزيت للبضائع الواردة والصادرة من وإلى المنطقة، والتوسع في أعمال الشحن والتفريغ والشحن والتخزين والتوزيع لتفعيل الأعمال والخدمات التي تقدمها المنطقة في مجال المنافذ.

٢- الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان

تستند الوظائف والخدمات التي تقدمها المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان وتحقيق مكانتها الصناعية إلى الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة. أولًا، يعد تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة في نينغشيا والمنطقة الجديدة ببينخاي ينتشوان والمرحلة الثالثة من مطار خه دونغ، خطوة مهمة وضعت حجر الأساس لتطوير المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان، وهو ما يعد عنصرًا بيئيًا إقليميا لتأسيس المنطقة الجمركية الشاملة. ثانيا، كما ساعد تأسيس ممرات الانفتاح غربا على تأسيس منصة مهمة للتعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، وهو ما يعد عنصرا دوليا في تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة.

٣- تحديد الصناعات المتوطنة في المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان

إن تركيز تطوير على القطاع الثالث يساعد في أولًا: تفعيل الميزات الثقافية وميزة الأسواق والميزات التجارية لنينغشيا، التركيز على تطوير صناعات المنتجات الإسلامية عالية الجودة، جذب المؤسسات العاملة في تصنيع وتجارة الأطعمة الحلال ومنتجات الرعاية الصحية ومنتجات الرفاهية، تحويل المنطقة إلى مركز صناعي للمنتجات الإسلامية عالية الجودة موجه للدول العربية والإسلامية يتمتع بميزات تنافسية دولية. ثانيا، العمل على دفع تطوير الخدمات اللوجستية والتجارة الإليكترونية، وتحويل المنطقة إلى منصة تجارية وتسويقية محلية للمنتجات المحلية المتميزة، والاعتماد على معرض الصين والدول العربية لتأسيس "معرض تجاري شمالي" موجه لمنطقة الشرق الأوسط وخدمة المسلمين. ثالثا، جذب المنصات التجارية الإليكترونية المتقدمة، التوسع في خدمات المنافذ وتجديد منتجات المال والأعمال والخدمات المالية للشحن. رابعا، الاعتماد على التخطيط الشامل للخدمات الجوية بينتشوان وتطوير الصناعات الجوية.

كما اعتمد تصميم المنطقة الجمركية بنيغشيا على حكمة ومعرفة شعب نينغشيا، ففي ظل دفع تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، ومن خلال توجيهات السياسات الضريبية والتجارية والجمركية وسياسة العملات الصعبة، فإن تأسيس وتشغيل المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان سيكون نقطة مضيئة جديدة وركيزة مهمة لتطوير تجارة الخدمات في نينغشيا.

ثالثًا: ضرورة أن تهتم المنطقة الجمركية الشاملة بابتكار أنماط إدارة الاستثمارات بالصين

فضًلا عن تجارة البضائع وتجارة الخدمات، فإن الاستثمارات العابرة للدول قد أصبحت من الموضوعات المهمة في مجال التجارة الدولية، كما أصبحت الاتفاقيات الاستثمارية من القضايا المهمة

في مفاوضات الصين مع الدول المتقدمة. فيما يعد اتخاذ الأنماط الإدارية الجديدة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم المضامين التي تقوم عليها المنطقة التجارية التجريبية الحرة بشنغهاي، وهو ما يعني معاملة المستثمرين معاملة المواطنين منذ البدء في مشروعاتهم الاستثمارية، والاعتماد على أسلوب "القائمة السلبية" للقيام بإدارة القيود. ومن الناحية الاستراتيجية، نجد أن تأسيس المنطقة التجارية الحرة بشنغهاي يهدف إلى تقديم تجربة يمكن استنساخها وتعميمها على مستوى الصين، ومن ثم يجب أن يكون هناك مزيد من الاهتمام بتطوير الصناعات والخطط المعنية.

كما نجد أن تحديد المستثمرين الذي يعتمد على "القائمة الإيجابية"[(١)] يواجه تحديًا فيما يتعلق بالدور الريادي للمستثمرين. حيث يعد تحديد التجار إحدى الطرق التي تعتمدها الصين وفقًا لظروف الاقتصادات المحلية لتوزيع وترقية الصناعات وتفعيل السيطرة الكلية. وتعد ترقية الصناعات أحد الوسائل المهمة التي يقوم بها الجانب الذي يتولى إدارة المنطقة الجمركية والحكومة المحلية، ومن الناحية الموضوعية، فإن هذا يقلل من دور الحكومة في السيطرة الكلية على تركيبة ترقية الصناعات ودور التنافسية الدولية للصناعات. وبناء على ذلك، فإن تنفيذ معاملة المستثمر معاملة المواطنين والإدارة باستخدام "القائمة الإيجابية"، قد يتسبب للمناطق التي تكتظ بالكثير من الصناعات مثل ترقية الصناعات في منطقة دلتا نهر اللؤلؤ في مخاطر محددة، لذا فإن هناك ضرورة للسيطرة على نمط إدارة الاستثمارات وتعميم التجربة في المناطق التجارية الحرة.

رابعًا: يجب أن يتخذ تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان من تنمية الصناعات التي تتوافق مع الخصائص الاقتصادية لمنطقة نينغشيا مهمة رئيسة

يجب أن يستند تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان إلى تجربة المنطقة التجارية التجريبية الحرة بشنغهاي في إدارة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتركيز على تنمية الصناعات التي تتوافق مع الخصائص الاقتصادية لمنطقة نينغشيا. وحيث يعد رفع مستوى تنفيذ خطط التنمية أحد الدلائل المهمة على تعميق الإصلاح على نحو شامل وتحقيق الحداثة في الحوكمة في الصين، بالإضافة إلى دوره في تكوين علاقة جديدة بين الحكومة والسوق، وكونه شرطًا ضروريا للتفعيل الأمثل للدور الاساسي الذي يقوم به السوق في عملية توزيع الموارد. ويجب أن ينطلق تطبيق سياسة التنمية الصناعية من تحقيق التخطيط المباشر إلى التوجيه غير المباشر، وتأسيس منظومة أكثر فعالية لتنفيذ خطط التنمية الصناعية.

---

(١) القائمة الايجابية: تشير إلى تلك المجالات التي تحددها الدولة وتسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار فيها. المترجم

١ – إبراز دور السياسات البيئية

حيث يجب الالتفات إلى الخصائص البيئية لكل منطقة، ومن خلال المعايير البيئية للتنمية الصناعية، مثل معايير الحفاظ على المسطحات المائية، ومعايير الحفاظ على الملامح الجغرافية، والمعايير الإضافية للحياة النباتية ، ومعايير التنقيب عن المياه الجوفية، ومتطلبات معالجة مياه العادم وصرفها، ضمان سلامة بيئة الغلاف الجوي والبيئة المحلية، والارتقاء بدور السياسة البيئية في مجال توزيع التنمية الصناعية، واعتماد السياسة البيئية كـ "قيود صارمة" لتوجيه مسار استثمارات المؤسسات.

٢- إبراز دور سياسات التوظيف

حيث يجب وفقًا لظروف كل منطقة وصناعة ونوع العمل، يجب الوقوف على مستوى تطور الاقتصاد الوطني، والرجوع إلى المعايير الدولية ووضع الحد الأدنى للأجور في ضوء القوانين المعنية، بما يؤثر على المناطق والصناعات. كما يجب في الوقت ذاته تهيئة الظروف المناسبة لتنفيذ آليات الضمانات المتعددة التي تقدمها الحكومات واتحادات الصناعات والنقابات العمالية، وتوضيح المضامين التي تغطيها الأجور، وتكوين آليات داخلية تتعلق بحصول العمال على الأرباح من تطوير الصناعات والنمو الاقتصادي والإصلاح.

أما المعايير البيئية والعمالية فقد طرحتها الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خلال جلسات محادثات تجارية متعددة الأطراف، والتي يجب تطبيقها في التجارة الإقليمية، من أجل تحديد تنافسية الصناعات بين الشركاء التجاريين، والحصول على وسائل السمات الخاصة بكل طرف، فهي من جانب ساعدت على تكوين ضمانات مهمة لمشاركة الدول النامية في الاقتصاد الدولي، ومن جانب أخر تشير إلى المسار المستقبلي لخطط التجارة الدولية. ومن ثم فإن مشاركة الصين في البيئة التجارية العالمية يجب أن يتم التدريب عليه من خلال إصلاح أنماط إدارة الاستثمارات في المناطق التجارية الحرة.

٣- إبراز دور السياسات التقنية.

يعد التحكم في القدرات الإنتاجية المتأخرة أحدى الوسائل المهمة التي تقوم بها الصين لتعديل هيكل الصناعات. ويمكن لنمط إدارة الاستثمارات في المناطق التجارية الحرة التقليل من هذا الدور إلى حد ما، على الأقل حتى لا يصبح "قيودا صارمة" لمستوى المعدات الفنية للمؤسسات. حيث يعد كيفية استغلال السياسة التقنية للتأثير في سياسة المؤسسات من القضايا التي تتطلب الربط بين استهلاك الموارد والمعايير البيئية.

٤- إبراز دور التخطيط لاستغلال الأراضي

ويعد التأثير في سياسات الاستثمار وتوزيع الموارد من خلال عناصر المستوى البيئي والفني، أحد المضامين التي تتطلب الربط بينها وبين تطبيق نمط الادارة "بالقائمة السلبية"، لضبط مسار تطور الاستثمارات الصناعية.

٥- إبراز دور السياسات المالية

حيث يتم توجيه توزيع الصناعات وترقية هيكلها، من خلال المؤسسات التنبؤ بمستوى الأرباح المستقبلية للمؤسسات التي تعتمد على التكاليف للتأثير في مختلف الصناعات وحجم الإنتاج والمستوى الفني للمعدات.

الفصل الخامس

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنينغشيا: حجم استثمارات كبيرة

أولًا: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأصول الثابتة في المجتمع

بالمقارنة مع المناطق الساحلية في شرق الصين، نجد أن حجم استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نينغشيا ضعيف نسبيا. فإذا تناولنا ذلك خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١، نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نينغشيا عام ١٩٩٠ بلغ ٤٦ مليونًا و٩٧٠ ألف يوان، بما يعادل ١٤ ,٢٪ من الاستثمارات الثابتة في نينغشيا لذلك العام، وفي عام ٢٠٠٠ بلغ ٢٢٤ مليونًا و٩٧٠ ألف يوان، بنسبة٤ ,١٪، وفي عام ٢٠١٠ بلغ ٤١٢ مليونًا و٩٤٠ ألف يوان، بما يعادل ٢٨ ,٠٪ فقط، وهو ما يعكس انخفاضا ملحوظا في نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم فإن قراءة هذه البيانات يساعد في تعميق التعرف على الدور الحقيقي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة نينغشيا الذاتية الحكم. أولا، ففي العشرين سنة الأولى كان هناك نمو كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بلغت نسبة الزيادة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠ حوالي ٣٧٩٪، بينما بلغت ٨٤٪ خلال ٢٠٠٠-٢٠١٠. وبسبب انخفاض المستوى الذي بدأت منه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد كانت هناك نسبة نمو عالية جدا في العشر سنوات الأولى، لكنها تباطأت في العشر سنوات الثانية. ثانيا، سرعة نمو الأصول الثابتة في المجتمع ككل، حيث ارتفعت خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ حوالي ٦٣٢٪، وزادت في ٢٠٠٠-٢٠١٠ إلى ٨١١٪، بمعدل يفوق بكثير سرعة نمو استغلال الاستثمارات الأجنبية. (انظر الجدول (٦ ,٣).

جدول رقم (٦ ,٣). الاستثمارات الثابتة بنينغشيا (١٩٨٠-٢٠١١) الوحدة: ١٠٠٠٠ يوان

	1980 1980	1990 1990	2000 2000	2010 2010	2011 2011
مخصصات الموازنة	24497	40934	185722	890205	1327129
قروض محلية	2080	52510	490678	4191316	3576427
الاستثمارات الاجنبية		4697	22497	41294	88561
التمويل الذاتي			492953	7121225	8910642
مخصصات مالية أخرى	13181	121422	416354	2399826	2747800
إجمالي الاستثمارات	39758	219563	1608204	14643866	16650559

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١)، دار الإحصاء الصينية للنشر، ٢٠١٢.

ومن حيث مصادر رأس المال، فإنه كانت هناك خمسة مصادر للاستثمارات الثابتة في نينغشيا: ١. المخصصات المالية داخل الموازنة. ٢. القروض المحلية. ٣. استغلال الاستثمارات الأجنبية. ٤. التمويل الذاتي. ٥. مخصصات مالية أخرى. ففي عام ١٩٨٠، بلغت نسبة مخصصات الموازنة ٦٢٪ من الاستثمارات الثابتة في نينغشيا، والقروض المحلية ٥٪، المخصصات الأخرى٣٣٪، استغلال الاستثمارات الأجنبية والتمويل الذاتي ٠. وفي عام ١٩٩٠، بلغت نسبة مخصصات الموازنة ١٩٪ من الاستثمارات الثابتة في نينغشيا، والقروض المحلية ٢٤٪، استغلال الاستثمارات الأجنبية ٢٪، المخصصات الأخرى٥٥٪، التمويل الذاتي ٠. أما في عام ٢٠٠٠ فقد كانت النسب على التوالي: ١٢٪، ٣١٪، ١٪، ٣١٪ و٢٦٪. وفي عام ٢٠١٠ جاءت نسب مخصصات الموزانة والقروض المحلية والتمويل الذاتي والمخصصات الأخرى كالتالي ٦٪، ٢٩٪، ٤٩٪ و١٦٪، لكنها لم تصل نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى ١٪. وهو ما يشير إلى: ١.الانخفاض الثابت في نسبة مخصصات الموازنة من إجمالي الاستثمارات الثابتة، حيث انخفضت من ٦٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦٪ عام ٢٠١٠. ٢. ارتفاع نسبة القروض المحلية باعتبارها أحد الأنماط التجارية من ٥٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٪ عام ٢٠١٠، تصبح أحد المصادر المهمة في الاستثمارات الثابتة في المجتمع. ٣. ظهور استغلال الاستثمارات الاجنبية لأول مرة، إلا أن نسبتها لاتزال منخفضة، فقد انخفضت من ٢٪ عام ١٩٩٠ إلى أقل من ١٪ عام ٢٠١٠، بما يعبر عن ضعف دورها في الاستثمارات الثابتة في المجتمع. ٤. مصدر التمويل الذاتي كمصدر جديد منذ تطبيق الاصلاح والانفتاح، حيث بدء تسجيل احصاءاته في عام ٢٠٠٠، إلا أن نسبته لا يمكن تجاهلها بشكل من

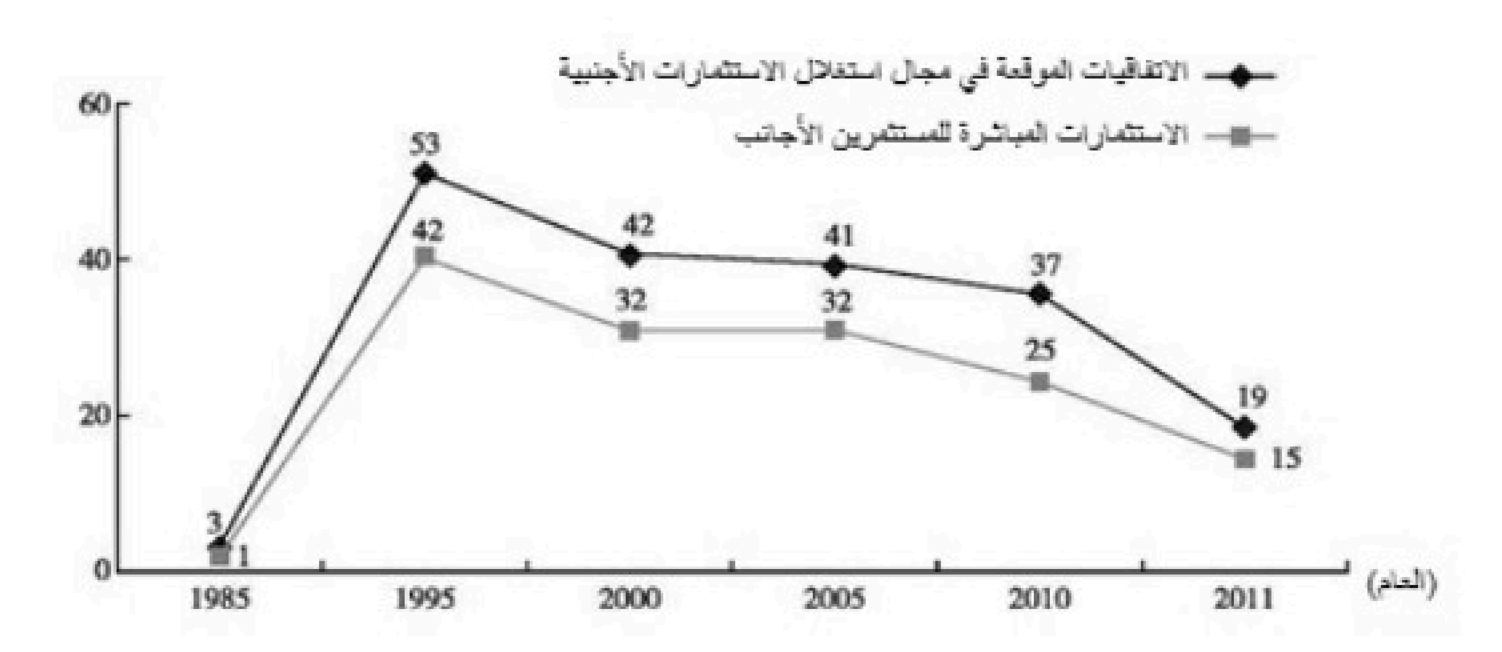
الأشكال، والتي كانت مرتفعة في اول ظهور لها عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣١٪، قبل ان ترتفع إلى ما يقارب ٥٠٪ عام ٢٠١٠، لتصبح أحد المصادر المهمة في الاستثمارات الثابتة في المجتمع. ٥. الضعف التدريجي للمخصصات المالية الأخرى بعد ارتفاعها في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، من ٣٣٪ عام ١٩٨٠، ٥٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٦٪ عام ٢٠١٠.

ثانيًا: ضعف نسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمؤسسات الاستثمارية من هونج كونج وماكاو وتايوان

بلغ عدد الشركات المسجلة في منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة في عام ٢٠١١ ٢٥٦٤٤ شركة، من بينها ٩٥ شركة من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ٤١ شركة من هونج كونج وماكاو وتايوان، بما لا يمثل نسبة ١٪ من العدد الإجمالي للشركات في نينغشيا. فمن حيث أساليب إدارة الأعمال في الشركات لذلك العام، كانت هناك ٥٥ شركة من ٩٥ شركة استثمار أجنبي تدار بشكل الاستثمارات الصينية الأجنبية المشتركة، و٣شركات تدار بتعاون صيني أجنبي، و٣٧ شركة تدار بأشكال أخرى. وكان هناك ١٤ شركة من أصل ٤١ شركة من هونج كونج وماكاو وتايوان تدار برأس مال مشترك، و٤ شركات بتعاون مشترك، و١١ شركة تدار بإدارة منفردة. و١٢ شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة. وتتلخص أهم السمات الخاصة باستغلال الاستثمارات الأجنبية في :

١- التناقص الشديد في عدد اتفاقيات استغلال الاستثمارات الأجنبية. فكما يشير الشكل رقم ٣-٤ نجد أن نينغشيا وقعت في عام ٢٠١١ عدد ١٩ اتفاقية استثمارات أجنبية، وهو عدد أقل بكثير مما كان عليه في أعوام ١٩٩٥ بعدد ٥٣ اتفاقية، ٢٠٠٠ عدد ٤٢ اتفاقية ، ٢٠٠٥ عدد ٤١ اتفاقية و٣٧ اتفاقية في عام ٢٠١٠. كما كان هناك انخفاض شديد في عدد المشروعات الاستثمارية الصينية الأجنبية، التي بلغت في عام ٢٠١١ عدد ١٥ مشروع، بعد أن كانت ٤٢ مشروع في عام ١٩٩٥، ٣٢ مشروعا في ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، و٢٥ مشروعا عام ٢٠١٠.

٢- النمو الواضح في حجم الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة. مقارنة بالانخفاض في عدد مشروعات استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومشروعات الاستثمارات الأجنبية، فإنه منذ عام ١٩٩٥ كان هناك نمو في نسب الاستغلال الفعلي لنسب الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في نينغشيا. حيث بلغ حجم الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية في عام ١٩٩٥ حوالي ٦٧ مليونًا و١٥٠ ألف دولار أمريكي، وفي عام ٢٠١١ بلغت ٣٤٢ مليونًا و٢٦٠ ألف دولار، من بينها ارتفع حجم الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٣٢ مليونًا و٥٠ ألف دولار إلى ٢٠١ مليونًا و٩٩٠ ألف دولار.

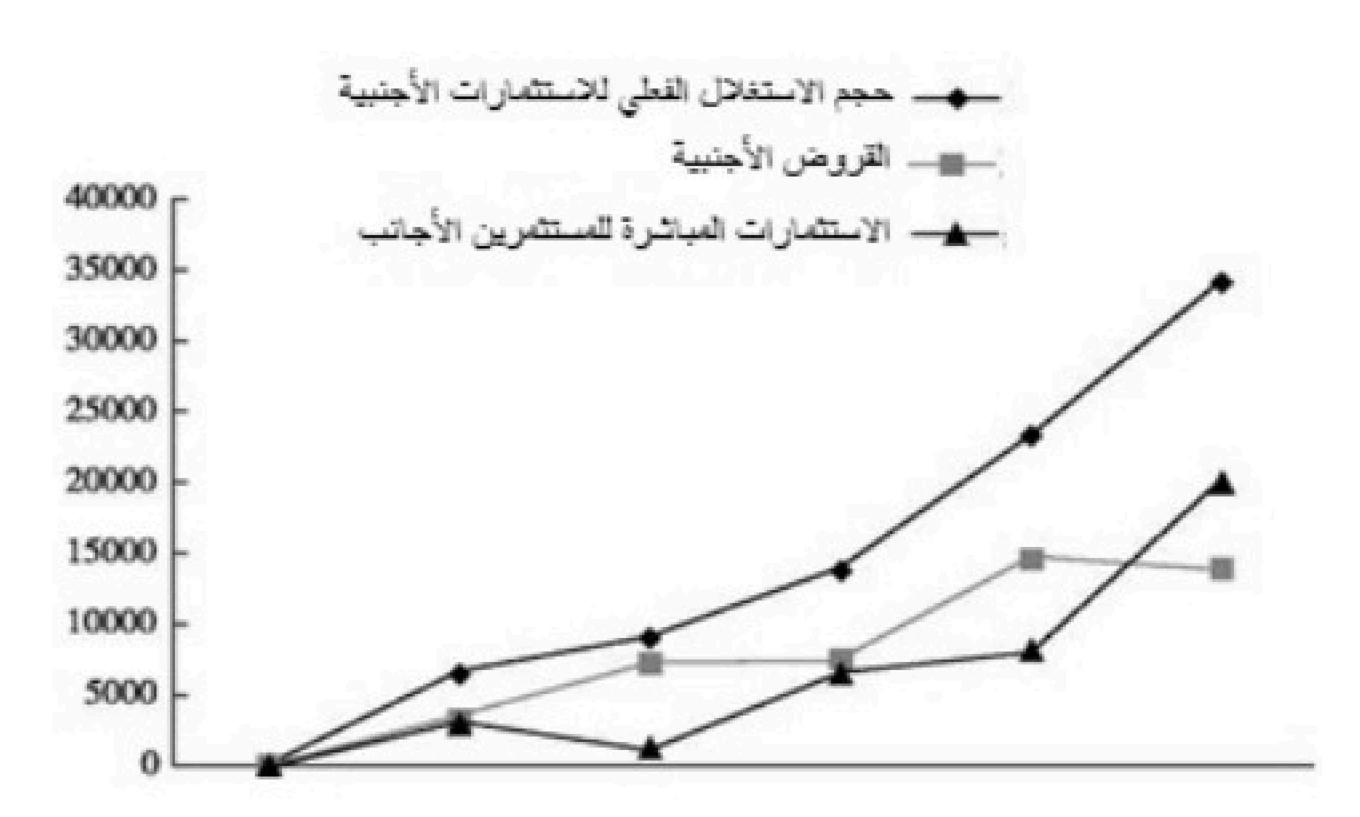


شكل رقم (٤ ,٣). الاتفاقيات الموقعة في مجال استغلال الاستثمارات الأجنبية بنينغشيا (١٩٨٥-٢٠١١).
المصدر: أعده المؤلف وفقًا لـ "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١).

٣- التوسع الواضح في حجم المشروعات. ففي ظل التناقص الكبير في حجم اتفاقيات استغلال الاستثمارات الأجنبية، كان هناك زيادة في القيمة الاستثمارية للمشروعات المنفردة، حيث زاد جذب واستغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١ مليون ٢٦٠ ألف دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٨ مليون دولار عام ٢٠١١، كما زاد حجم الاستغلال الفعلي لمشروعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٧٦٠ ألف دولار عام ١٩٩٥ إلى ١٣ مليونًا و٤٧٠ ألف دولار عام ٢٠١١.

٤- عدم استقرار نسبة استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاستغلال الفعلي للاستثمارات المباشرة. ويشتمل الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية على القروض الأجنبية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية الأخرى، من بينها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يتمثل في دور المؤسسات الأجنبية في رأس المال المحلي. وبلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية في ١٩٨٥ في منطقة نينغشيا ٢٥٪، وفي ١٩٩٥ زادت إلى ٤٨٪، قبل أن تنخفض إلى ١٤٪ في عام ٢٠٠٠، وفي ٢٠٠٥ بلغت ٤٨٪، وفي ٢٠١٠ بلغت ٣٥٪، وأخيرا في ٢٠١١ بلغت ٥٩٪. وترجع الأسباب الرئيسية لهذا التذبذب إلى التغير النسبي في حجم القروض الأجنبية ، فعلى سبيل المثال زادت القروض الأجنبية من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ بمعدل الضعف، في حين انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة بمعدل ٦٠٪، والذي ترتب عليه انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية. وفي عام ٢٠١٠، زادت القروض الأجنبية مقارنة بعام ٢٠٠٥ بمعدل الضعف، في حين زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٢١٪. الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية. في حين حدث العكس في عام ٢٠١١، والذي شهد انخفاض القروض الأجنبية، في مقابل زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل الضعف.

انظر الشكل رقم (٥ , ٣). لمزيد من التفاصيل حول أحوال الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية بنينغشيا.



شكل رقم (٥ , ٣). تركيبة الاستغلال الفعلي للاستثمارات الأجنبية بمنطقة نينغشيا.

المصدر: أعده المؤلف وفقًا لـ "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١١ , ٢).

ثالثًا: ضعف دور مؤسسات الاستثمارات الأجنبية في توليد فرص توظيف بالمدن

بلغ عدد العمالة في مختلف مدن نينغشيا في عام ١٩٩٥ حوالي ٨١١٠٠ عامل، وزاد في عام ٢٠١١ إلى مليون و٣٧٠ ألف، بينما شهدت نفس الفترة زيادة في عدد العاملين في مؤسسات الاستثمارات الأجنبية من ٩٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠ عامل. ومن حيث عدد العمالة، نجد هناك ضعف واضح في دور مؤسسات الاستثمارات الأجنبية، أقل بكثير من الدور الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص في استيعاب العمالة. ففي نفس الفترة المشار إليها زاد عدد العمالة في المدن في مؤسسات القطاع الخاص من ١٩٠٠٠ عامل عام ١٩٩٥ إلى ٣٩٢٠٠٠ عامل في ٢٠١١، وزادت نسبتهم من ٣ , ٢٪ إلى ٣٠٪، لتصبح أهم مصدر لفرص التوظيف في المدن.

الفصل السادس

تطوير تجارة الخدمات بنينغشيا والاتجاهات الجديدة لاستغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشتمل عملية تطوير تجارة الخدمات بنينغشيا والاتجاهات الجديدة لاستغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النقاط التالية:

١- مزيد من الاهتمام بالتحديات الجديدة التي تواجه الصين فيما يتعلق بتحديث الأنماط الإدارية لاستغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعد تنمية وانفتاح وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة عنصرًا مهما لتأسيس "المنطقتين" بنينغشيا، ومن ثم فإن يجب التفكير الجاد في خطط تنمية الصناعات في مجال الاقتصاد الإقليمي. وعادة ما يكون تكوين تجمع خدمات لسلسلة الصناعات في منطقة ما أحد الأهداف المهمة لتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة. وقد ساعد تأسيس المنطقة التجارية التجريبية الحرة بشنغهاي عام ٢٠١٣، ساعد على إدخال أنماط جديدة للتجارة وجذب الاستثمارات، والاعتماد على معاملة المواطنين و"القائمة السلبية" لإدارة الأنشطة الاستثمارية. وحيث إن تجربة وتعميم هذا النمط، سوف يترتب عليه بالضرورة تحديات جديدة للمناطق الاقتصادية الخاصة على مستوى البلاد في مجال جذب الاستثمارات، ويقدم موضوعات جديدة للاستغلال الأمثل لمورد أراضي المناطق الاقتصادية الخاصة وترقية هيكل الصناعات. والتحكم في جودة استغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يجب أن تحرير الأفكار خلال تأسيس "المنطقتين"، وتحديث الأنظمة لكي يتم رفع قدرات ومستوى الإدارة لاستغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٢- التعامل مع سياسات الاعفاء الجمركي بكل حذر. حيث تم طرح فكرة محاكاة نمط خاينان في التنمية، والانفتاح في السياسة الخاصة بالإعفاء الجمركي للمشتريات، لجذب المزيد من

العملاء إلى نينغشيا للتسوق. وتتمتع هذه الفكرة بقوة جذب كبيرة في دفع تنمية الاقتصاد المحلي، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن هناك صعوبات محددة في تطبيق هذه الفكرة في نينغشيا. تتمثل في:

١- أن سياسة إعفاء المشتريات ليست بالضرورة تتمتع بمغزى حاسم.

٢- التفكير في إمكانية ملائمة امكانات البنية التحتية للنمو.

٣- أن عملية فحص السلع التي لا تخضع للضرائب وتلك المعفاة من الجمارك يتطلب زيادة تكاليف إدارية.

ومن ثم يمكن التفكير في نمط اختياري جديد من خلال المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان،بحيث يتم فتح أسواق التجزئة داخل المنطقة، للوصول إلى هدف الاعفاء الجمركي للمشتريات.

٣- إبراز دور السياسات البيئية في التأثير في تنمية الاقتصاد الإقليمي بنينغشيا.

لايزال مستوى التنمية الصناعية في نينغشيا في مستوى أقل من المتوسط بالنسبة لنظيره في وسط وشرق الصين، وأن تأثيره في البيئة الطبيعية ضئيل نسبيا، وأن تنمية الاقتصاد، وتنمية صناعة الطاقة والبتروكيماويات على وجه الخصوص، يتطلب التفكير الجاد في الإمكانات التي تتمتع بها البيئة الطبيعية، وتجنب سلوك مسار تلويث البيئة ثم التفكير في حلول المعالجة، وإلا فسوف تصبح المعالجة قضية شائكة للغاية في المستقبل.

٤- تفعيل دور الثقافة الإسلامية في تطوير تجارة الخدمات واستغلال الاستثمارات الأجنبية بنينغشيا.

تتمتع نينغشيا بميزة ثقافية إسلامية قوية، والتي تنعكس في الإنتاج والخدمات والاستهلاك وغيرها من المجالات، وللثقافة الإسلامية تأثير مهم في مجال تجارة الخدمات على وجه الخصوص. ومن ثم فإن التعرف على المفهوم الثقافي للإسلام واحترام عادات وتقاليد المسلمين، تعد من النقاط المهمة التي يجب أن تركز عليها المؤسسات التي تعمل في المجال التجاري والاقتصادي في الدول العربية. حيث يجب الاستفادة المثلى من الدور الإيجابي للمعرض الصيني العربي في التواصل مع الدول العربية ونشر الوعي بالثقافة الإسلامية. وأن تتولى الحكومة تأسيس المسرح، وتقوم المؤسسات بتقديم العرض، ودفع التبادلات التجارية والاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف، وتفعيل الميزات التي تتمتع بها نينغشيا، ويتم التواصل داخليا مع منطقة شرق البلاد الساحلية، وخارجيًا مع الدول العربية، وتأسيس سلسلة صناعات عابرة للدول والمقاطعات، والعمل على تقديم علامات تجارية صينية عربية عالمية في المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان.

الباب الرابع

التعاون الصيني العربي في المجال المالي:

التعاون المالي بين نينغشيا والدول العربية

التعاون المالي بين نينغشيا والدول العربية

يعد تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، استراتيجية وطنية تساعد في دفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية، وانفتاح الصين غربًا. كما أن تحقيق هذه الاستراتيجية يتطلب التعاون بين مختلف الأطراف، وتحقيق الإنجازات في عدد من المجالات. وإذا كان تعزيز التبادل الثقافي أساسا للتعاون التجاري والاقتصادي، فإن تعميق التعاون المالي يعد محركا مهما لسرعة التعاون التجاري والاقتصادي. حيث نجد في الوقت الحالي أن الانطلاق من نينغشيا لدفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية، أي تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا ودفع الانفتاح غربا، يعد أحد النجاحات التي تحققها الصين في رفع التأثير المالي للصين ودفع الهيكل المالي الدولي.

الفصل الأول

واقع التطور المالي في نينغشيا

أولًا: الأحوال الرئيسة للتطور المالي في نينغشيا

شهدت خطوات الإصلاح والتطور المالي في نينغشيا خلال السنوات الأخيرة سرعة ملحوظة، وهو ما ساعد في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا. إلا أن صناعة المال في نينغشيا لاتزال ضعيفة، وتعتمد بشكل رئيس على البنوك، مع تواجد ضعيف لسوق الأوراق المالية والتأمين، وغياب تام لشركات الثقة، فلا تزال السوق المالية بالمنطقة تفتقر إلى المنظومة المتكاملة.

١- قطاع البنوك

حتى نهاية عام ٢٠١١، بلغ عدد البنوك في مختلف أرجاء نينغشيا ١٩ بنكا، من بينها ٢ من بنوك تنفيذ سياسات الدولة (البنك الوطني للتنمية والبنك الصيني للتنمية الزراعية)، و٦ بنوك من البنوك التجارية الكبرى المملوكة للدولة (البنك الصناعي التجاري الصيني، البنك الزراعي الصيني، بنك الصين، البنك الصيني للإنشاء والتعمير، البنك الصيني للمواصلات البنك الصيني للودائع البريدية)، وبنك واحد فقط من بنوك المساهمة على مستوى البلاد (البنك التجاري)، و٢ من البنوك التجارية بالمدن، و٧ بنوك على مستوى القرى والبلديات، و١١٣٦ نقطة تقديم خدمات. وحتى نهاية عام ٢٠١١ بلغ إجمالي الودائع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية ٢٩٧ مليارًا و٨٠٠ مليون يوان، من بينها بلغ إجمالي ودائع اليوان الصيني ٢٩٦ مليارًا و٦٨٧ مليون يوان. وبلغ إجمالي قروض العملة المحلية والأجنبية ٢٩٠ مليار ٧٠٠ مليون يوان، بزيادة ٤٨ مليار و٨٠٠ مليون عن مطلع نفس العام. وبلغ إجمالي قروض اليوان ٢٨٦ مليارًا و٥٨ مليون يوان، بزيادة ٤٦ مليار و١٨٨ مليون يوان عن عام ٢٠١٠. من بينها ٩٤ مليارًا و٤٨٣ مليون يوان في شكل قروض قصيرة الأجل

، بزيادة قدرها ٢٤ مليارًا و١٩١ مليون يوان عن عام ٢٠١٠، و١٨٠ مليار و٤٧ مليون يوان في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل، بزيادة ١٩ مليارًا و٢٣١ مليون يوان عن عام ٢٠١٠.

ويبين الجدول (١ , ٤) القيمة الإجمالية للودائع والقروض باليوان الصيني للمؤسسات المالية بمنطقة نينغشيا خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

جدول رقم (١ , ٤). القيمة الإجمالية للودائع والقروض باليوان الصيني للمؤسسات المالية بمنطقة نينغشيا.
الوحدة: ١٠٠ مليون يوان

القروض				الودائع		العام
الأوراق التجارية	قروض متوسطة وطويلة الأجل	قروض قصيرة الأجل	القيمة الإجمالية	المدخرات	القيمة الإجمالية	
3.57	229. 56	202. 12	441.39	257. 97	468. 87	2001
10.02	281.22	230. 69	524. 56	306. 75	578.16	2002
25. 14	365. 08	288. 02	681.61	377.70	746.35	2003
25.24	425. 37	308. 39	762.14	425.52	841.16	2004
26. 87	458.63	344. 38	833.88	509. 50	985.34	2005
38.94	532. 52	410. 26	983.37	581. 14	1131.22	2006
59.71	650.65	472. 84	1184.57	613.96	1278. 52	2007
71.36	796. 53	534.14	1402. 56	794.06	1590.58	2008
77.26	1156.54	683.41	1917.40	967. 72	2058. 49	2009
87.38	1608. 16	702. 92	2398.70	1170.25	2573.64	2010
114.41	1800. 47	944.83	2860. 58	1351.30	2966. 87	2011

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢).

وتظهر البيانات المعنية، أنه حتى نهاية ٢/ ٢٠١٣، بلغت القيمة الإجمالية للودائع في ١٩ مؤسسة مالية على مستوى نينغشيا ٣٣٨ مليارًا و٨٩٠ مليون يوان. من بينها ٥٧ مليارًا و٢٠ مليون يوان ودائع البنك الصيني للتعمير والإنشاء، بنسبة ١٦,٨٣٪ في المرتبة الأولى. بينما جاء بنك نينغشيا في المرتبة الثانية بقيمة إجمالي بلغت ٤٩ مليارًا و٤٤٠ مليون يوان بنسبة ١٤,٥٩٪. والبنك الزراعي في المرتبة الثالثة ٤٥ مليار ٩١٠ مليون يوان، بنسبة ١٣,٥٥٪. وبنك الائتمان الريفي في المرتبة الرابعة ٤١ مليار ٥٠٠ مليون يوان، بنسبة ١٢,٥٥٪. والبنك الصناعي التجاري في المرتبة الخامسة بقيمة

إجمالية بلغت ٤١ مليار١٠ مليون يوان، بنسبة ١٠ ,١٢٪. وحتى نهاية فبراير ٢٠١٣، بلغت القيمة الإجمالية للودائع الادخارية في ١٩ مؤسسة مالية على مستوى نينغشيا ١٧٩ مليار ٢٩٠ مليون يوان. من بينها بلغت الودائع الادخارية لبنك نينغشيا ١٨ مليار و٥٨٠ مليون يوان، بنسبة بلغت ٣٦ ,١٠٪ في المرتبة الخامسة، بزيادة مليارين و٥٠ مليون عن مطلع العام، في المرتبة الثالثة من حيث زيادة السوق.

وحتى نهاية ٢/ ٢٠١٣، بلغت القيمة الإجمالية لمختلف أنواع القروض في ١٩ مؤسسة مالية على مستوى نينغشيا ٢٧٣ مليارًا و٥٥٠ مليون يوان. من بينها القيمة الإجمالية لقروض بنك التعمير والإنشاء بلغت ٥٣ مليارًا و٣٠ مليون يوان، بنسبة بلغت ١٩,٣٩٪ في المرتبة الأولى. والبنك الصناعي في المرتبة الثانية بقيمة إجمالية بلغت ٤٦ مليارًا و٧٣٠ مليون يوان، بنسبة ٠٨ ,١٧٪. والبنك الزراعي في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت ٣٢ مليارًا و٤١٠ مليون يوان، بنسبة ٨٥ ,١١٪. وبنك نيغشيا في المرتبة الرابعة بقيمة بلغت ٣١ مليار و٤٢٠ مليون، بنسبة ٤٩ ,١١ (وحتى نهاية العام استقرت نسبته عند ٥٩ ,١١٪). حيث زادت القيمة الإجمالية للقروض في ١٩ مؤسسة مالية خلال شهري يناير وفبراير ٩ مليار مقارنة بما كانت عليه مطلع العام، وزادت قروض بنك نينغشيا ٧٩٠ مليون يوان، بنسبة ٨١ ,٨ ٪ من زيادة السوق.

٢- قطاع الأوراق المالية

حتى نهاية ٨/ ٢٠١٢، بلغ عدد الشركات المدرجة على مستوى المنطقة ١٢ شركة، بقيمة بلغت ٤٢ مليارًا و٩٧ مليون سهم، وبلغت الأسهم المتداولة ٣ مليارات ٦٨٦ مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت ٣٦ مليارًا و٤٥٠ مليون يوان، بقيمة تداول بلغت ٣١ مليارًا و٧٣٣ مليون يوان، بزيادة عن الشهر الماضي بلغت على التوالي ٤٩ ,٠٪ و٥٤ ,٠٪. وبلغ عدد المؤسسات العاملة في الأوراق المالية ٢٦ مؤسسة. و٣ شركات في مجال العقود الآجلة وهي: مكتب العقود الآجلة الخضراء بينتشوان، عقود التنين الصيني الآجلة ومجموعة Citic futures.

٣- قطاع التأمين

حتى نهاية عام ٢٠١١، بلغ عدد المؤسسات الفرعية لشركات التأمين العاملة في نينغشيا ١٥ مؤسسة، من بينها ٦ مؤسسات في التأمين على الممتلكات، ٩ في التأمين على الحياة. وفي عام ٢٠١١، حققت عوائد التأمين لشركات التأمين على مستوى المنطقة ٥ مليارات و٥٣٠ مليون يوان، بنسبة زيادة ٩ ,٤٪ عن العام الفائت. من بينها بلغت قيمة التأمين على الممتلكات مليارين ١٨٨ مليون

يوان، وبلغت قيمة التأمينات الشخصية ٣٥٠ مليون يوان. وبلغ إجمالي ما تم دفعه من تعويضات مليارًا و٤٧٥ مليون يوان، بزيادة بلغت ٢٦,٣٪. بكثافة تأمين بلغت ٨٦٠,٧ يوان للفرد، وبلغ عمق التأمين (نسبة دخل التأمين من الناتج المحلي الإجمالي) ٢,٧٪.

ثانيًا: مشكلات التطور المالي في نينغشيا

١- ضعف حجم الاقتصاد المحلي. فهناك علاقة وثيقة بين التطور المالي وأسس وحجم الاقتصاد المحلي. وبالمقارنة مع المقاطعات المتقدمة على مستوى الصين، نجد هناك ضعفًا واضحا في أسس الاقتصاد المحلي في نينغشيا، حيث ضعف مستوى تطور تجمع الصناعات والاقتصاد الكلي للمنطقة. ففي عام ٢٠١٢، بلغت إجمالي الناتج المحلي في نينغشيا ٢٦٢ مليارًا و٧٠٠ مليون يوان، بنسبة لم تبلغ ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لمقاطعة قوانغدونغ خلال نفس العام، وهكذا فإن التنمية السريعة للقطاع المالي في نينغشيا تفتقر إلى الدعائم الاقتصادية الضرورية.

انظر الجدول رقم (٢,٤) للتعرف على إجمالي الناتج المحلي في مختلف المقاطعات والمناطق الصينية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١١.

جدول رقم (٢,٤). مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي في المقاطعات والمناطق الصينية.

الوحدة: ١٠٠ مليون يوان

المنطقة	2011	2010	2009	2005	2002
بكين	16251.93	14113.58	12153.03	6969. 52	4315.00
تيانجين	11307.28	9224. 46	7521.85	3905. 64	2150.76
خه بي	24515.76	20394. 26	17235. 48	10012. 11	6018.28
شانشي	11237.55	9200. 86	7358.31	4230. 53	2324.80
منغوليا الداخلية	14359. 88	11672.00	9740. 25	3905. 03	1940.94
لياونينغ	22226. 70	18457.27	15212.49	8047. 26	5458. 22
جيلين	10568. 83	8667. 58	7278. 75	3620. 27	2348.54
خي لونغجيانغ	12582.00	10368. 60	8587.00	5513.70	3637. 20
شنغهاي	19195.69	17165.98	15046. 45	9247. 66	5741.03

تابع جدول رقم (٢ , ٤).

المنطقة	2011	2010	2009	2005	2002
جيانغسو	49110.27	41425. 48	34457. 30	18598.69	10606. 85
جه جيانغ	32318. 85	27722.31	22990. 35	13417.68	8003. 67
آنخوي	15300. 65	12359.33	10062. 82	5350.17	3519.72
فوجيان	17560. 18	14737. 12	12236. 53	6554. 69	4467. 55
جيانغشي	11702.82	9451.26	7655.18	4056. 76	2450. 48
شاندونغ	45361.85	39169. 92	33896.65	18366. 87	10275. 50
خه نان	26931.03	23092.36	19480. 46	10587. 42	6035. 48
خوبيي	19632. 26	15967.61	12961. 10	6590.19	4212. 82
خونان	19669. 56	16037. 96	13059. 69	6596. 10	4151.54
قوانغدون	53210. 28	46013. 06	39482. 56	22557. 37	13502.42
قوانغشي	11720.87	9569.85	7759.16	3984.10	2523.73
خاينان	2522.66	2064.50	1654. 21	918.75	642.73
تشونغ	10011.37	7925. 58	6530. 01	3467. 72	2232. 86
سيتشوان	21026. 68	17185.48	14151.28	7385.10	4725. 01
قوي	5701.84	4602.16	3912.68	2005. 42	1243.43
يونان	8893.12	7224. 18	6169.75	3462. 73	2312.82
التبت	605.83	507. 46	441.36	248. 80	162. 04
شان شي	12512.30	10123.48	8169.80	3933.72	2253. 39
قانسو	5020. 37	4120.75	3387. 56	1933.98	1232. 03
تشينغخا	1670. 44	1350.43	1081.27	543. 32	340. 65
نينغشيا	2102.21	1689.65	1353.31	612.61	377.16
شينجيانغ	6610. 05	5437. 47	4277. 05	2604. 19	1612.65

المصدر: الموقع الرسمي للمكتب الوطني للإحصاء.

٢- حاجة البيئة المالية الإقليمية إلى مزيد من التحسين. حيث تؤثر حالة البيئة المالية الإقليمية بشكل مباشر على تطور النشاط المالي الإقليمي. فبالمقارنة مع المناطق الاقتصادية المتقدمة، نجد أن البيئة المالية لنينغشيا لا تزال تواجه العديد من المشكلات، مثل عدم اكتمال المنظومة الائتمانية، هروب المؤسسات والأفراد في بعض الأحيان من تسديد القروض. فهناك صعوبات في حماية الأنشطة المالية من خلال القانون، "ولاتزال هناك آثار لظاهرة "كسب القضية وخسارة التعويض" وعدم اكتمال منظومة الضمانات الاجتماعية، وضعف حجم شركات الضمان المالي، ومحدودية قدرات الضمانات.

٣- عدم اكتمال منظومة السوق المالية. حيث يعد التنوع في السوق المالية نتيجة ودلالة على العمق المالي. وتفتقر نينغشيا في الوقت الحالي إلى شركات الأوراق المالية، شركات التمويل، شركات العقود الآجلة، شركات الثقة والاستثمار، شركات التأمين، شركات التأجير التمويلي، ولم تشهد حتى الآن تأسيس منظومة خدمات مالية حديثة، مع وجود عدد قليل من هيئات الوساطة في الخدمات المالية. فلايزال التمويل غير المباشر يسيطر على السوق المالية بنينغشيا، ويعتمد تمويل الشركات على الاقتراض من البنوك. فلايزال مستوى السوق المالية منخفض وخطوات التطوير بطيئة للغاية.

ثالثًا: مطالب ومقترحات نينغشيا لدفع التطور المالي داخل المنطقة

من أجل تسريع وتيرة تأسيس "المنطقتين"، ودفع التطور المالي المحلي، فقد تقدمت منطقة نينغشيا بالمقترحات والمطالب التالية. وحيث يمكن ملاحظة ان عددًا كبيرا منها يحتاج إنجازه إلى الحكومة المحلية للمنطقة، في حين يحتاج بعضها إلى وضع الحلول من خلال الدولة.

١- تعزيز توجيه ودعم السياسات المعنية. والربط مع تأسيس "المنطقتان"، والإسراع في وضع وإصدار "المقترحات المالية الخاصة بدعم تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا"، وتحديد الأفكار الحالية والمستقبلية والأهداف والمهام والنقاط الرئيسة بشأن التطور المالي. والحصول على دعم السياسات الوطنية، والسعي إلى الحصول على السياسات الخاصة بتداول رأس المال بالعملات الأجنبية وغيرها من السياسات خلال تأسيس المركز المالي الدولي الإقليمي بينتشوان.

٢- تفعيل الدعم المشترك للصناديق المالية وصناديق الائتمان. واستغلال فرصة الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لمناطق وسط وغرب البلاد الفقيرة، وتأسيس الصناديق الخيرية والصناديق الاستثمارية الصناعية والمجموعات الاستثمارية المحلية وغيرها من الصناديق بدعم مشترك من الجهات المالية بمختلف المناطق والبنوك والمؤسسات، وتسريع وتيرة الدعم المالي لتأسيس "وادي

النهر الأصفر الخيري" بالمنطقة الذاتية الحكم وتطوير الصناعات المحلية المميزة. ومراجعة "طرق إدارة الخصومات المالية لقروض مشروعات البنية التحتية في المناطق الاقتصادية في المناطق الحدودية على مستوى البلاد"، وتقديم الميزات في الفوائد على مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية الكبرى في المنطقة التجريبية، وان تقدم الجهات المالية الخصومات على القروض والأفضلية الضريبية والدعم المالي، والعمل على دفع تأسيس المنطقة التجريبية. والسعي إلى التوسع في توريق الأصول في مجال البنية التحتية، وجمع رأس المال التأسيسي من خلال تقديم القروض خارج الحدود.

٣- مواصلة تحسين البيئة المالية الإقليمية. تسريع وتيرة خطوات تأسيس "نينغشيا الائتمانية"، ومزيد من استكمال انظمة التصنيف الائتماني للعملاء والأفراد، تعزيز آليات عدم الأمانة، والمواجهة الصارمة للتهرب من تسديد القروض وغيرها من الأنشطة المالية غير القانونية. وتأسيس آليات المشاركة المعلوماتية بين الجهات الحكومية المعنية وجهات الرقابة، توجيه الجهات المالية لتعزيز الانضباط الذاتي والمنافسة العادلة، تنظيم أشكال التمويل الشعبي، تجنب المخاطر المالية. وتسريع وتيرة استكمال منظومة الضمانات المالية وتأسيس منظومة استثمارية.

٤- تسريع وتيرة استكمال منظومة السوق المالية الإقليمية. زيادة مستويات "الاستثمارات المالية"، استقطاب البنوك وشركات الأوراق المالية وشركات التأمين وشركات الثقة وشركات التمويل وغيرها من الجهات المالية إلى نينغشيا لتأسيس مقرات وفروع لها داخل المنطقة. تسريع وتيرة إعداد نخبة من المحاسبين، المراجعين، المحامين، المقيمين، المصنفين الائتمانيين والوكلاء وغيرهم من مقدمي خدمات الوساطة المالية الأكفاء، واستكمال منظومة الخدمات المالية. تقديم جزء من التخفيض الضريبي والاسترجاع والاعفاء الجمركي والدعم المالي وغيرها من السياسات التفضيلية للمؤسسات المالية المستقطبة أو المؤسسة حديثا. والبحث في تأسيس أو دعم المؤسسات المؤهلة لتأسيس شركات التأمين المحلية، شركات الثقة والاستثمار، شركات إدارة الصناديق المالية وشركات التأجير التمويلي وغيرها من الجهات المالية، استكمال الآليات الإدارية للمؤسسات المالية المحلية وتحفيزها لرفع مستوى السوق واستكمال إمكانات الخدمات المالية المحلية.

عمود ٤-١

حول "أساليب إدارة أموال فوائد القروض مشروعات البنية التحتية للمناطق الاقتصادية الحدودية على مستوى البلاد"

أصدرت وزارة المالية في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩ "أساليب إدارة أموال فوائد قروض مشروعات البنية التحتية للمناطق الاقتصادية الحدودية على مستوى البلاد". وتشمل المناطق التي تتوافق مع

الأساليب المذكورة أعلاه منغوليا الداخلية، قوانغشي، يوننان، شينجيانغ، خي لونغجيانغ، جيلين، لياونينغ. وتشمل مشروعات البنية التحتية المشمولة أعلاه المجالات السبعة التالية:

١- الطرق والكباري والأنفاق وغيرها من المشروعات داخل حدود المنطقة.

٢- الصرف الصحي ، معالجة النفايات والمشروعات البيئية.

٣- توصيل الكهرباء والتدفئة والغاز والمياه وشبكة الاتصالات وغيرها من المشروعات.

٤- تقديم حاضنات خدمات الأماكن والخدمات الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من منصات الخدمات لدعم التكنولوجيا العامة. بما يشمل أنظمة البرامج الصلبة والسوفت وير.

٥- استغلال الأراضي داخل المنطقة، توفير الموارد، خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المستودعات الجمركية ومراكز الخدمات الجمركية.

٦- المنافذ وبوابات الفحص وغيرها من مشروعات البنية التحتية التابعة.

٧- مشروعات البنية التحتية الأخرى التي تتوافق مع حدود الدعم المالي العام.

وتشمل المضامين الرئيسة للأساليب المذكورة مبادئ نطاق الحسم، التقدم على وفحص وتخفيض رأس المال الخاضع للحسم، وإدارة ومراقبة رأس المال الخاضع للحسم. بما يضم السمات الآتية:

مبادئ ونطاق الحسم:

البند الخامس، يخضع رأس المال الخاضع للحسم لمبدأ الدفع أولًا ثم الحصول على الحسم، وهو ما يعني أنه لابد أن تقوم الجهة المعنية بالحصول على إيصال دفع الفائدة من البنك المعني والتقدم بها للجهات المالية للحصول على الحسم.

البند السادس، نطاق الحسم: يحق لجميع مشروعات البنية التحتية داخل المناطق الاقتصادية على الحدود التي تتوافق مع المذكور أعلاه، والتي حصلت على القروض وسددت الفوائد، يحق لها التقدم على الحسم.

البند السابع، حساب الحسم، يتم حساب الحسم المالي وفقا لقيمة المشروع وقيمة القرض البنكي وقيمة الفائدة للعام الذي يتم فيه السداد.

البند الثامن، فترة الحسم، يتم حساب الحسم وفقا لفترة المشروع. حيث يجب ألا تتجاوز مدة المشروعات التي تقدم على الحسم على ٥ سنوات.

البند التاسع، معايير وتوقيت الحسم: يتم حساب الحسم من خلال وزارة المالية ، ويتم حسابها بنسبة لا تتجاوز ٣٪ في العام.

توقيت الحسم ٢١/ ٦/ ٢٠٠٨ حتى ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٩

٢- التقدم على الحسم والفحص والتخفيض

البند العاشر، يتم التقدم على الحسم من خلال الجهة التي تتولى تنفيذ مشروعات البنية التحتية التي تتوافق مع القرار أعلاه، ولا يحق لأي جهة تقدمت على حسم في مشروعات أخرى التقدم على الحسم.

البند الحادي عشر، يجب على الجهات التي تتقدم بطلب الحصول على الحسم تعبئة نموذجين من الاستمارة الخاصة بالحسم، على أن يرفق بها المستندات المعتمدة الخاصة بالمشروع، وعقد الاقتراض، وايصال انتهاء فترة القرض البنكي والمعلومات الخاصة بالفائدة البنكية، على أن ترسل جميعها للجهة المالية في المنطقة الاقتصادية.

البند الثاني عشر، يقوم مكتب الخبراء التابع لوزارة المالية بالمقاطعة أو المنطقة المعنية ، يقوم بعملية فحص المستندات الخاصة بالمشروع ، على أن يتم الرفع بذلك لوزارة المالية لمراجعتها والتصديق عليها.

البند الثالث عشر، بعد أن تقوم وزارة المالية بفحص المستندات الخاصة بالحسم التي تقدمت بها الجهات المختلفة، يتم حساب قيمة الحسم وفقا لحجم المشروع، ولا تصدق الوزارة بالموافقة على تقديم حسم لأي مشروع لا يتوافق مع الشروط أو تقدم على الحسم بعد انتهاء الفترة المحددة لذلك.

البند الرابع عشر، يتم تحويل قيمة الحسم من خلال وزارة المالية إلى الجهة صاحبة المشروع.

٣- الإدارة والرقابة المالية لأموال الحسم

البند الخامس عشر، بعد أن تستلم الجهة صاحبة المشروع مبلغ الحسم، يتم القيام توزيعه كالتالي: النفقات الخاصة بالمشروع والنفقات المالية.

البند السادس عشر، تقوم المكاتب المالية بالمقاطعات والمناطق المعنية والجهات المالية بالمناطق الاقتصادية التعاونية بعمليات فحص دورية لما يتعلق بعملية التأسيس والنواحي المالية لمشروعات البنية التحتية، على أن يتم متابعة الانتهاء من المشروعات والرفع بحسابات المشروعات التي يتم الانتهاء منها في المواعيد المحددة.

وبعد أن يتم إرساء الحسم، تقوم المكاتب المالية المعنية بالمراقبة والفحص والضمانات، وتقدم تقارير خاصة بذلك للجهات المالية نهاية كل عام يتعلق بأحوال تنفيذ المشروع والحسم المالي.

البند السابع عشر، يجب أن تلتزم كافة الجهات التي تقوم بتنفيذ المشروعات المعنية عند تعبئة الاستمارات باللوائح والقوانين والمواعيد ونسب الحسم المالي المحددة من الدولة، على أن تتكفل

الجهة باستخدام مبلغ الحسم في حدود المشروع، ولا يجوز لأي جهة تحت أي مبررات أو اشكال استخدام الحسم في مشروعات أخرى.

البند الثامن عشر، أي جهة تخالف اللوائح المعنية وتحصل على الحسم دون وجه حق أو تستخدمه في غير موضعه، يتم التعامل معها وفق "لائحة عقوبات المخالفات المالية".

الفصل الثاني

دور نينغشيا في التوسع في التعاون المالي بين الصين والدول العربية

أولًا: حول تفعيل بنوك نينغشيا للخدمات المالية الإسلامية

عند الحديث عن المال الإسلامي، فإنه بجانب منطقتي هونج كونج وتايوان الصينيتين[1]، فإن الصين بدأت تفعيل الخدمات المالية الإسلامية من نينغشيا. ففي ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٩، أسس بنك نينغشيا في مقره الرئيس قسمًا للمعاملات المالية الإسلامية، كأحد أقسام المركز الرئيسي للبنك، ليكون مسؤولًا عن وضع الأنظمة واللوائح الخاصة بالخدمات البنكية الإسلامية، ووضع وتنظيم الاستراتيجيات الخاصة بالمعاملات، والتدقيق في المعاملات وغيرها من الخدمات. وأجازت لجنة الرقابة بالبنك أول رخصة لفرع ووجونغ وأربعة فروع أخرى تأسيس مراكز للخدمات المالية الإسلامية، لتكون منافذ تقدم خدماتها للعملاء في مجال الدعاية والمعاملات البنكية الإسلامية. كما تم تأسيس لجنة استشارية للمال الإسلامي تضم شخصيات إسلامية وخبراء على دراية بالقوانين التجارية الإسلامية، تكون مسؤولة عن مراجعة شرعية منتجات البنوك الإسلامية حتى تتوافق مع

---

(١) كانت هونج كونج أول منطقة على مستوى الصين طرحت فكرة تأسيس منصات للمال الإسلامي، وكانت حكومة هونج كونج طرحت عام ٢٠٠٧ فكرة التوسع في تطوير المال الإسلامي. وفي ٨/ ٢٠٠٧، أجازت الجهات المالية بهونج كونج أول نافذة للتعاملات البنكية الإسلامية من خلال Hong Leong Bank Malaysia فرع هونج كونج. وفي نوفمبر من نفس العام، أصدر البنك ذاته أول صندوق مالي إسلامي لمستثمري التجزئة. وفي نفس الشهر، طرح Hang Seng bank الصندوق الإسلامي، وجمع في الشهر الأول ٦٥ مليون دولار أمريكي. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، صرح دونالد تسانغ يين تشوان حاكم منطقة هونج كونج آنذاك خلال زيارته للعاصمة السعودية الرياض أن: "هونج كونج تمتلك بنية تحتية ثابتة للخدمات المالية، وقوانين وأنظمة مرنة وشاملة، وأنها يمكن أن تصبح مركزًا للمعاملات المالية الإسلامية في منطقة شرق آسيا". وبدأت تايوان تجربتها في هذا المجال بعد هونج كونج، ففي ظل موجة المال الإسلامي، بدأت الجهات الرسمية والبنوك تنظيم المنتديات الخاصة بالمال الإسلامي.

تقاليد المسلمين، وتجنب أي مخاطر أو نزاعات. ولا تشارك اللجنة أو أي من أعضائها في الإدارة الفعلية للبنوك، ولا يكون لهم دور في إدارة أو السيطرة على البنوك.

عمود: ٤-٢
المال الإسلامي

يشير "المال الإسلامي" باختصار إلى جميع المعاملات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يطلق عليه بالإنجليزية "Shariah-eompliant Finance". في مقابل ما نطلق عليه عادة "المال العادي"Conventional Finance .

وتستند الشريعة الإسلامية إلى مصدرين أساسيين: "القرآن الكريم" و"السنة النبوية". ومن الناحية المالية نجد أن الشريعة الإسلامية تحرم الحصول على الفوائد والمضاربات، وتشجع الاستثمار المشترك وتقاسم المخاطر. فجاء في "القرآن الكريم": "وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"*. فوفقًا للشريعة الإسلامية يمكن الحصول على الأرباح ما دام هناك مشاركة في المخاطر أيضًا، في حين يحرُم الحصول على الفوائد.

وتجدر الإشارة إلى أن "الفائدة " (الربا) في الإسلام تختلف تمامًا عمّا يُطلق عليه "Interest"، فهي تقترب في أصلها من usury. والأهم من ذلك أن الإسلام يرى أنه بالرغم من كون العملات وسيلة لحفظ القيمة، إلا أنها ليست سلعة في حد ذاتها، وأنها لا يمكن أن ينتج عنها منتج فعلي، أي أن الفائدة التي تنتج عن تداول العملات أو إقراضها تتعارض مع مبدأ العدالة والتعاون الذي تؤكد عليه الشريعة الإسلامية، وهو ما يعوق التنمية الاقتصادية، وأنه يجب تقاسم المخاطر التي تنتج عن تشغيل المال في الأنشطة الاستثمارية. ومن ثم فإن مفهوم المال الإسلامي مفهوم واسع يشمل البنوك والأوراق المالية والأسهم والصناديق المالية إلخ.

١- المعاملات البنكية الإسلامية. هناك طريقتان لتجنب المال الإسلامي الفوائد البنية. الأولى الاعتماد على المال كوسيط من خلال استخدامه سلعة تجارية، والتي يمكن أن تكون أصلًا ثابتا أو غير ثابت. ومن أهم أشكاله: ١.المرابحة وهي طريقة قريبة من التمويل التجاري. ٢. والاجارة، طريقة قريبة من الـتأجير التمويلي. ٣. الاستصناع، وهي قريبة من التعاقد على إنتاج صفقات تجارية. والثانية تشمل المشاركة في الربح والخسارة من خلال الاستثمار المشترك، ومن أهم أشكالها ١. المضاربة: تقاسم الأرباح. ٢. المشاركة، قريبة من المشاركة بالمال، أن يوقع البنك مع طرف أو أكثر

*. وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " الآية ٢٧٥ سورة البقرة. المترجم

تعاقد استثمار مشترك، وتقاسم الربح والخسارة. ويمكن التعرف من خلال الجدول ١ أن المرابحة تعد أهم وسيلة للتعاملات البنكية في المال الإسلامي.

فمن خلال التعاملات البنكية الإسلامية، نجد أن البنك يقوم بدور الوسيط بين طرفي الاقتراض، كما يمكن أن يكون أحد طرفي عملية الاستثمار. اي ان البنك من الممكن أن يكون مصرفًا تجاريا أو بنك استثماري، كما يمكن الخلط بين الطريقتين المذكورتين أعلاه.

جدول رقم (١ , ١). مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات المالية التقليدية. الوحدة ٪

المنتج المالي	خصائصه	الحصة
المرابحة	يقوم المصرف بشراء السلع ويقوم ببيعها للعملاء، واذا كانت هناك حسومات يبلغ العملاء بها ويتم التشارك في الحسومات، ويدفع العميل وفق ما ينص عليه العقد، وعادة ما يكون الدفع مرة واحدة أو على دفعات، ويضم السعر النهائي للسلعة على السعر الخاص بالبائع والفائدة الربحية للبنك، في حين يكون العميل مسؤولا فقط عن سعر البيع المحدد في العقد.	%75
المضاربة	يقوم أحد الطرفين بالمساهمة بكامل المبلغ، ويقوم الطرف الثاني بإدارة المشروع، وتكون الارباح وفق ما تم الاتفاق عليه: وتكون هذه الطريقة في رأس المال الاستثماري وتقوم البنوك الاسلامية بإدارة رأس مال المستثمر، وتحصل على مقابل الإدارة.	%10
المشاركة	يحق لجميع المساهمين في الصفقة المشاركة في إدارة المال، ويتم توزيع الأرباح وفق المتفق عليه، وتحسب المساهمات وفق راس المال أو بحسابات اخرى.	%5
الإيجارة	يقوم البنك وفق حاجة العملاء بشراء اصول أو مواد محددة، ويقوم بتأجيرها للعملاء لفترات محددة مقابل الحصول على مبالغ إيجارة محددة، على أن يكون البنك المتمتع بملكية هذه الأصول أو السلع ويتحمل المخاطر والمسؤوليات.	%10

ومن بين الطريقتين الرئيستين في المعاملات البنكية الإسلامية، نجد ٨٠٪ منها لدور البنوك كوسيط في الصفقات التجارية، والنسبة المتبقية للاستثمار المشترك. وبسبب ضعف المخاطرة في الطريقة الأولى، فإن إدارة البنوك الإسلامية تتمتع في مجملها بالثبات. وتحرم البنوك الإسلامية عمليات المضاربة، وتمنع الاقراض للشركات ذات النسب العالية. وتمتلك البنوك الإسلامية رأس مال سهمي عاليا، ونسب رأس المال تكون أقل من البنوك التجارية، وحيث يكون من السهل مواجهة أخطار الاحداث الاستثنائية.

٢- الأوراق المالية الإسلامية (الصكوك). تعتبر الصكوك الأوراق المالية الإسلامية أداة

رئيسة ظهرت مع التطور السريع الذي شهده المال الإسلامي في السنوات الأخيرة. ولها عدة أنواع، من أكثرها انتشارا صكوك الإجارة . وهي الشكل الرئيس للصكوك التي تصدرها الدول الإسلامية. تقوم فكرة صكوك الإجارة على مبدأ التصكيك أو التسنيد أو التوريق الذي يقصد به إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدرّ دخلاً، والغرض من صكوك الإجارة تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية (صكوك).

وفيما يتعلق بإدارة المعاملات المالية الإسلامية، لا توجد لدى البنوك الإسلامية لجان شرعية، حيث ترى أن الإدارة الذاتية تكفي لإدارة المعاملات المالية. إلا أنه يوجد اختلاف في معايير إدارة البنوك الإسلامية على مستوى الدول الإسلامية. وتماشيا مع التوسع في تعاملات المال الإسلامي، فسوف تكون منافسات قوية، وستكون هناك ضرورة أكبر لتنسيق الإدارة بشأن المال الإسلامي عندما يصبح جزءا من المنظومة المالية العالمية. ففي عام ١٩٩١، تم إنشاء "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، مقرها البحرين، ولها ١٠٠ عضو في ٢٩ دولة، وأصدرت أكثر من ٥٠ معيار بنكي تشمل المراجعة والمحاسبة والنظريات الخ. وفي عام ٢٠٠٢، تم إنشاء "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" ومقره الرئيسي ماليزيا، ويشارك فيه بنوك مركزية من ١٦ دولة ، لمزيد من إرساء المعايير الدولية الخاصة بالمال الإسلامي، ويعرف بـ"النسخة الإسلامية من بنك BIS ، وشهد تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة من حيث إدارة المخاطر وحصص المال. إلا أنه لم يتم حتى الآن التوصل إلى طريقة إدارة موحدة بسبب الاختلافات في تفسير الشريعة بين مختلف الدول الإسلامية.

المصدر: تشيو تشيانغ : "تطورات المال الإسلامي في السنوات الأخيرة" ، مجلة "دراسات المال الدولي" العدد ١١، ٢٠٠٨. إي تشينغ: "مقارنة بين المنتجات المالية الإسلامية والمنتجات المالية التقليدية"، مجلة "المال بشمال الصين" العدد ٥، ٢٠٠٦

ومنذ بدء الخدمات المصرفية الإسلامية في نينغشيا، فقد أجازت الجهات الرقابية المنتجات المالية التالية: حساب الوصاية وحساب إدارة الأموال وحساب المرابحة. وهناك في الوقت الحالي تفعيل للعمل بحسابات الوصاية والمرابحة، ويشير حساب الوصاية أن يكون هناك تعاقد بين العميل والبنك ليقوم البنك بالوصاية على أموال العميل، ويكون مسؤولا عن أمان مال العميل، وللعميل الحق في استرداد أمواله في أي وقت، ولا يقدم البنك للعميل اي فوائد، فقط يمكن تقديم منتجات ادخارية على سبيل الهدايا. حساب إدارة الأموال يشير إلى تعاقد العميل مع البنك، بأن يقدم البنك المال لأشخاص أو كيانات ووفق شروط محددة، على أن يتم استثمارها في أصول أو مشروعات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويتم توزيع الأرباح

بين العميل والبنك وفق نسب متفق عليها بين الطرفين كمنتج لإدارة الأموال. وقد أصدر بنك نينغشيا منتجات مالية لإدارة الأموال بلغت ٤٠ مليون يوان في ستة اشهر، بلغت نسبة الأرباح ٤,٣٪ تم سدادها بكل يسر. اما المرابحة فتشير إلى أن يتعاقد العميل مع البنك، على أن يقوم البنك بشراء السلع.

وحتى ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢، بلغت عدد حسابات الوصاية التي أصدرها بنك نينغشيا ١٠١١ حساب، وهي المرة الأولى التي يتجاوز العدد حاجز ١٠٠٠ حساب، بقيمة إجمالية بلغت ٥٣ مليونًا و٨٢٠ ألف يوان، بزيادة ٢٩ مليونًا و٥٠ ألف يوان عن العام الماضي. من بينها ٨٥٨ حساب وصاية شخصي، بقيمة إجمالية ٣٢ مليونًا و٨٧٠ ألف يوان، بزيادة ١٣ مليونًا و٣٥٠ ألف يوان عن العام الماضي، و١٥٣ حساب وصاية عام، بقيمة بلغت ٢٠ مليونًا ٩٥٠ ألف يوان، بزيادة ١٥ مليون ٧٠٠ الف عن العام الماضي. وحتى ٣٠/ ٦/ ٢٠١٢، بلغت القيمة الاجمالية لعمليات المرابحة ٧١٤ مليونًا و٦٠٠ ألف يوان، بزيادة ١٥٤ مليونًا و١٦٠ الف عن العام الماضي، من بينها ٤٩٦ مليون ٩٦٠ ألف يوان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنسبة ٦٩,٦٪. والمؤسسات الكبرى ١٨٩ مليونًا و٥٠٠ ألف يوان، بنسبة ٢٦,٥٪. والتعاملات الفردية ٢٧ مليون ٦٠٠ ألف يوان بنسبة ٣,٩٪.

ووفقًا لمطالب الجهات الرقابية المعنية، فقد طالب بنك نينغشيا فروعه المختلفة بفتح الباب أمام الشركات التي تحترم الشريعة الإسلامية والعملاء الأفراد المسلمين، على أن يكون عمل الشركات في المنتجات الحلال أو يكون ممثلها القانوني مسلمًا. وتشمل قائمة الصناعات المشمولة في هذا الصدد: منتجات الألبان، المنتجات الزراعية، الزيوت والحبوب، التوابل، الأسماك، لحوم البقر والغنم ومنتجات الصلب وإنتاج الفحم وغيرها من الصناعات.

وبالنسبة للأصول والمطلوبات والدخول العامة، فإنه حتى ٣٠/٦/ ٢٠١٢، بلغت القيمة الإجمالية لأصول المعاملات البنكية الإسلامية ٧٠٩ ملايين و٧٣٠ ألف يوان، بنسبة ١٪ من إجمالي أصول بنك نينغشيا، بزيادة قدرها ١٥٢ مليونًا ٥٢٠ ألف يوان عن العام الماضي، وبلغت القيمة الإجمالية للمطلوبات ٦٨٢ مليونًا و٢٩٠ ألف يوان، بنسبة بلغت ١,٠٤٪ من القيمة الإجمالية للمطلوبات. بزيادة قدرها ١٥٧ مليونًا و٧٢٠ ألف يوان عن العام الماضي. وبلغت القيمة الإجمالية لدخول المعاملات البنكية الإسلامية ٢٨ مليون يوان، بنسبة ١,١٨٪ من دخول البنك، وبقيمة ربحية بلغت ٢٦ مليونًا و٤٣٠ الف يوان، ونسبة ٤,٣٤٪ من أرباح البنك. وحيث شهدت الاصول والمطالبات وغيرها زيادة ملحوظة، لتواصل المعاملات البنكية الإسلامية خطواتها نحو التطور.

ثانيًا: خصائص تطور المال الإسلامي

تعد الشريعة الإسلامية رابطا مهما بين الدول العربية والمال الإسلامي. حيث إن غالبية الدول العربية تدين بالدين الإسلامي. ومن ثم فإنه من خلال نظرة سريعة على مسيرة تطور المال الإسلامي خلال الثلاثين عاما الأخيرة، نجد أن هناك أسس دينية وسياسية واقتصادية لنشأة ووجود المال الإسلامي.

١- إن مرحلة تطور المال الإسلامي عبارة عن انسجام بين المال التقليدي والشريعة الإسلامية، لكن المال الإسلامي الحديث يعد نتاجًا للتوافق بين المال الحديث والشريعة الإسلامية، فبجانب كونه يتمتع بصبغة دينية قوية، فإنه تأثر بمفاهيم تطور وإدارة المال الحديث.

٢- هناك اختلافات واضحة فيما يتعلق بالأسس السياسية للمال الإسلامي في الدول العربية. فهناك عدد من الدول العربية تعمل جاهدة على تطوير المال الإسلامي، من أهمها البحرين، الكويت، قطر، إيران، ماليزيا. وبالطبع هناك عدد من الدول العربية (أنغولا*، المغرب، تركيا، ليبيا) لا تعترف بالمال الإسلامي أو أنها لاتزال تلتزم موقف المراقب.

٣- نشأة وتطور المال الإسلامي جاء نتيجة للتنمية الاقتصادية في الدول العربية. حيث شهدت منطقة الخليج العربي في السبعينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة في البترودولار، ولكي يتم حماية الحقوق القومية والسيطرة الفعالة على البترودولار، فقد ظهرت مؤسسات المال الإسلامي التي تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية، وتواجدت جنبا إلى جنب مع المال التقليدي. وظل المال الإسلامي حتى يومنا هذا قوة صاعدة في المال العالمي. انظر جدول رقم (٣ , ٤) للتعرف على أحوال تطور المال الإسلامي في عدد من الدول والمناطق عام ٢٠٠٨.

وبعد الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الولايات المتحدة، تأثرت المنظمات المالية في الدول الغربية بهذه الأزمة بصورة كبيرة، في حين لم يتأثر المال الإسلامي بسبب تحريمه المضاربة، بل بدأ يشهد حيوية ملحوظة. ويشهد المال الإسلامي في الوقت الحالي توسعاً مستمرا، وظهرت خصائص جديدة له من حيث الرقابة والإدارة والتعاملات والتوزيع الجغرافي، وبدأ يحوز اهتماماً كبيرا من قبل العديد من الدول والمناطق. فوفقًا لما أعلنته شركة Enwing في "تقرير القدرات التنافسية للبنوك الإسلامية حول العالم لعام ٢٠١٣"، حافظ أول ٢٠ بنك إسلامي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة على نسبة نمو ١٦٪، وجاءت أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية

* أشـــار المؤلف هنا إلى جمهورية أنغولا على أنها دولة عربية، والصحيح أنها دولة غير عربية تقع في وسط أفريقيا. المترجم

جدول رقم (٣ ,٤). تطور المال الإسلامي في عدد من الدول والمناطق خلال (٢٠٠٨).

سنغافورة	لندن (المملكة المتحدة)	الدوحة (قطر)	المنامة (البحرين)	دبي (الإمارات العربية المتحدة)	كوالالمبور (ماليزيا)	
460	750	92.9	71. 8	130	150	إجمالي عدد السكان العدد المذكور
15	8	78	4	96	4	النسبة من إجمالي عدد المسلمين
2760	191000	8130	2511	3400	3875	قيمة السوق المالية العدد*١٠ ملايين دولار
180	100	148	164	463	500	القيمة الإجمالية للمال الإسلامي العدد*١٠ ملايين دولار
6.5	0• 1	1.8	6.5	13.6	12.9	النسبة من المال الإسلامي
ستاندرد تشارترد بنك	البنك الإسلامي البريطاني	بنك قطر الإسلامي	بنك البركة	بنك نور الإسلامي	بنك اتس اي بي سي	المشاركون

المصدر: "نشأة المال الإسلامي— مراكز المال الإسلامي حول العالم" digitimes ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٨.

وماليزيا والإمارات العربية المتحدة في المراكز الثلاثة الأولى، وزادت أصول المعاملات البنكية الإسلامية حول العالم من ١ تريليون ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى ١ تريليون ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٣. وكانت أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١١ الأولى عالمياً، بإجمالي ٢٠٧ مليار دولار. بينما بلغت الأصول في ماليزيا ١٠٦ مليار دولار وفي الإمارات ٧٥ مليار دولار في المركزين الثاني والثالث. وشهدت المعاملات المالية الإسلامية في اندونيسيا ومصر والعراق وليبيا نموا سريعا. كما بدأ الاقبال على الخدمات المالية "الصكوك الإسلامية" في افريقيا، وبدأت تفعيلها في جنوب افريقيا. وتشير التقارير إلى أن البنوك الإسلامية ستشهد نموا كبيرا في افريقيا. وذلك يعود إلى التوقعات بقوة نمو السوق العالمية وحيوية الاقتصاد الافريقي، خاصة جنوب افريقيا وغيرها من الدول الافريقية التي سوف تبدأ في إصدار الصكوك

الإسلامية.[1] وتمكن المال الإسلامي خلال مراحل تطوره من تأسيس منظومة إدارية تجمع بين الإدارة الحكومية والإدارة الشرعية. حيث يتم التعامل مع "مجلس الخدمات المالية الإسلامية" على أنه "اتفاق بازل" في العالم الإسلامي.[2] حيث حددت الكثير مما يتعلق بالجهات المالية بما في ذلك إدارة المخاطر ومتطلبات راس المال وتشغيل السوق. وفي الوقت ذاته هناك منظمة تشبه المجلس الديني تقوم بالإدارة جنبا إلى جنب مع الحكومة، تحدد المعاملات الخاصة بالجهات المالية الإسلامية. وبما أن المال الإسلامي يقتصر على الأنشطة التجارية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فإن كافة المنتجات والخدمات في العمليات التجارية يجب أن تكون أصول عينية، ويتمتع المال الإسلامي بآليات قوية وقيود مالية ثابتة، فالأصول المالية الخاصة بالمال الإسلامي تتمتع بنسبة أمان عالية.

وفي الوقت الحالي، ولأسباب مختلفة، فإن البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات لا تقتصر على البنوك الإسلامية، بل بدأت تتطور إلى السندات والتأمين. حيث شهد السوق الإسلامي نموا سريعا خلال السنوات الأخيرة، وزادت سرعة نمو الصناديق الإسلامية الإسلامية عن ٣٠٪، وبلغت سرعة الزيادة السنوية للتأمين الإسلامي حوالي ٢٠٪، وسرعة السندات الإسلامية فوق ١٥٪. ومن حيث التوسع الجغرافي، فإن المال الإسلامي بدأ يتوسع من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا إلى العالم أجمع، حيث بدأت تتناقص تدريجيا المتطلبات الخاصة بالموقع الديني، وهناك الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية بدأت تنقل استثماراتها من الغرب إلى آسيا. وقد اصبحت ماليزيا بفضل التطور الذي استمر لسنوات طويلة "مركز المال الإسلامي" و"منطقة رئيسة لأموال المسلمين". كما تسعى دول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن تصبح مراكز مالية في الشرق الأوسط. كما تسعى الجهات المالية اليابانية أن تصبح مراكز للمال الإسلامي، حيث انضمت اليابان إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتستعد لإصدار سندات إسلامية وتأمينات

(١) أشار التقرير إلى أنه بالرغم من أن الخدمات البنكية الإسلامية ستدخل في السوق المالية في بعض الدول، أن حجم أصولها سيشهد زيادة كبيرة، إلا أنها بحاجة إلى ٢-٣ سنوات لكي تلاحق مستوى غيرها من البنوك. وإذا نجح هذا التحول، فإن الارباح في البنوك الإسلامية بحلول عام ٢٠١٥ ستزيد بنسبة ٢٥٪. كما أشار التقرير إلى أن المعاملات البنكية الإسلامية ستواجه عدد من التحديات، من بينها كيفية تأسيس إطار إداري قادر على دفع الصكوك الإسلامية.

(٢) حتى ٩/ ٢٠٠٨، انضمت إلى المجلس ١٧٥ جهة مالية إسلامية من ٣٥ دولة ومنطقة، إلا أنه لاتزال هناك عدد من الجهات المالية الإسلامية لا تلتزم بالاتفاق لأسباب دينية. إلا أن نسبة كفاية رأس المال في مختلف الجهات المالية الإسلامية تتراوح بين ٢١٪ و٧٪ ، وهو ما يختلف عن النسبة العالمية الموحدة في "اتفاق بازل" عند ٨٪، وهو ما زاد من صعوبات الإدارة الموحدة للمال الإسلامي.

إسلامية. ومن بين الدول غير الإسلامية، تعد المملكة المتحدة أسرع دولة حققت تطورا في المعاملات المالية الإسلامية. حيث تعمل الحكومة الإنجليزية على تغيير اللوائح والقوانين الإدارية بما يوافق ويعمل على جذب المال الإسلامي. فعل سبيل المثال الغت المملكة المتحدة القانون الضريبة المضاعفة على مشترين المساكن بنظام المرابحة دون استغلال قروض الرهنية.

عمود ٤-٣

سعي بريطانيا إلى أن تصبح مركزًا عالميًا للمال الإسلامي

شارك أكثر من ١٠٠٠ مستثمر و١٥ من قادة الحكومات من أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم في افتتاح الدورة التاسعة لأعمال "منتدى الاقتصاد الإسلامي العالمي" والذي عقد بلندن.

يذكر أن هذا المنتدى لم يعقد في دبي أو جاكرتا أو اسلام آباد، ولكنه عُقد في لندن. وهذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها المنتدى في دول غير إسلامية، وحيث سعدت بريطانيا بأن تكون الدولة المضيفة للمنتدى. وهو ما يعكس مكانتها كمركز مالي عالمي. وإننا نرجو أن نحافظ على هذه المكانة.

وهكذا فإنني أؤكد على أن لندن كمدينة مالية سوف تصبح مركزا للأسوق الجديدة المتصاعدة، بما في ذلك صناديق البنية التحتية في الهند أو اليوان الخارجي.

وهذا سيساعد على خلق فرص توظيف في بريطانيا، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات. فهناك برج شارد والقرية الأوليمبية التي عقدت بها دورة الألعاب الأوليمبية عام ٢٠١٢ تم تأسيسهما بدعم من المال الإسلامي. كما أن الاستثمارات الإسلامية ستلعب دورًا حاسما في إعادة تأسيس البنية التحتية ببريطانيا، فعلى سبيل المثال هناك استثمارات ماليزية تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني لمحطة باترسي لتوليد الطاقة الكهربائية(Battersea Power Station) ، وحيث إن هذا المشروع سيعيد الحياة لمنطقة ناين إلمزNine Elms بعد تدهورها لعشرات السنين. وهناك استثمارات دبي التي بلغت مليارًا و٥٠٠ مليون جنيه استرليني في مشروعLondon Gateway .

ولننظر إلى هذه البيانات: أن سرعة نمو المال الإسلامي أسرع من المعاملات البنكية التقليدية بنسبة ٥٠٪، وأنه يتمتع بطاقة نمو هائلة. وأن ١/ ٤ من سكان العالم من المسلمين، وأن ١٪ فقط من الأصول المالية على مستوى العالم تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأن نسبة أقل من ٢٠٪ من البلغين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا لديهم حسابات بنكية رسمية. وهذه جميعها فرص اقتصادية كبيرة أمام بريطانيا.

وأننا سوف نمضي في التقدم على الأسس المتاحة حاليا. وأن لندن التي تمتلك ١٩ مليار دولار أمريكي من الأصول أصبحت مركزا مهما للمال الإسلامي خارج العالم الإسلامي.

كما أن عدد البنوك الإسلامية في بريطانيا أكبر بكثير من غيرها من الدول في غرب أوربا، كما أن بها أكثر من عشر جامعات ومعاهد عليا تقدم كورسات حول إدارة المال الإسلامي، كما أعلنت جامعة كامبريدج هذا الشهر أنها ستقدم كورسات في إدارة المال الإسلامي.

وإذا كان لبريطانيا أن تجني ثمار ما زرعته في مجال المال الإسلامي، فإنها ستحصل على الكثير والكثير. لذا فقد أعلنا في خطة جديدة أن عددا من المشروعات الحكومية ستبدأ في العمل بما يناسب قواعد المال الإسلامي، مثل القروض الطلابية وقروض التأسيس ودعم المؤسسات.

وبمناسبة انعقاد هذه القمة الإسلامية في لندن، فإنه يجب أن نستغل هذه الفرصة في التقدم خطوة إلى الأمام، ونعمل على توطيد مكانة بريطانيا في عالم المال الإسلامي. وقد ذكر رئيس الوزراء البريطاني في المنتدى أمس أن وزارة المالية البريطانية تستعد لإصدار سندات إسلامية بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه استرليني.

فأهدافنا واضحة: أن تصبح بريطانيا الدولة الاولى في إصدار السندات الإسلامية خارج العالم الإسلامي. ولا تدفع هذه السندات الإسلامية أية فوائد، وإنما تمنح المستثمرين حق الانتفاع بأرباح الأصول، بما يوافق الشريعة الإسلامية.

وسوف تساعد هذه السندات على التوسع في المعاملات البنكية الإسلامية في بريطانيا، وتعود بالنفع الاقتصادي على المسلمين وغير المسلمين، بمن فيهم ٣٠ مليون مسلم يعيشون في بريطانيا.

كما أن إقدام الحكومة البريطانية على إصدار هذه السندات، سيدفع المؤسسات إلى اتخاذ خطوات مماثلة، بما يساعد في التوسع في إصدار السندات الإسلامية في سوق المال العالمي، ويساعد مشروعات البنية التحتية في بريطانيا لأن تحصل على المزيد من الاستثمارات الأجنبية التي هي بحاجة إليها.

كما ستصبح بريطانيا أفضل مكانة من حيث الانفتاح على العالم. ففي الوقت الذي ترفض فيه الدول الغربية الأخرى التغيير، فإن بريطانيا ترحب بالتغيير بكل إيجابية: تساعد المؤسسات البريطانية وتعمل على التوسع في الأسواق، وتفتح ذراعيها للاستثمارات الأجنبية. وقد استعدت بريطانيا بشكل جيد لتحقيق النجاح في المنافسة العالمية، وخطونا خطوات واسعة في هذا الطريق.

فبصرف النظر عن جذب الاستثمارات الصينية، أو كوننا أول من قام بإصدار السندات الإسلامية في العال الغربي، فإن الحكومة البريطانية خلال هذه الدورة ستتخذ الإجراءات اللازمة، لكي تنفتح بريطانيا على المؤسسات وتحصل على المزيد من الموارد المالية، وتخلق المزيد من فرص التوظيف.

المصدر: "فاينانشال تايمز" موقع الصحيفة باللغة الصينية في ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٣

ومن ناحية إدارة المخاطر، فإن المعاملات البنكية الإسلامية مثلها مثل المعاملات البنكية العادية تواجه مخاطر السوق والائتمان والتشغيل إلخ، لكن المعاملات البنكية الإسلامية لديها عدد من المخاطر الخاصة مثل مخاطر الشريعة والتكليف ومخاطر معدل العائد. ولكي يتم مواجهة هذه المخاطر، فإن يجب الاشارة إلى أن المعاملات البنكية الإسلامية في بنك نينغشيا لاتزال في مرحلة التجريب، وأن حجم تشغيلها وحدود خدماتها ومنتجاتها والعملاء لاتزال جميعها محدودة. وأن بنك نينغشيا سيحافظ خلال عمله على السياسة الدينية القومية التي حددها الحزب وعلى سياسة الأمن الوطني، ويسعى من خلال الأنظمة والنواحي الفنية على تجنب المخاطر، والتحسين المستمر للأنظمة ومنظومة العمل، والسعي إلى الاستمرارية والثبات والتطور الآمن للمعاملات البنكية الإسلامية.

ولضمان السيطرة على مختلف المخاطر التي تواجه المعاملات البنكية الإسلامية، فقد اتخذ بنك نينغشيا سلسلة من الإجراءات. تشمل: ١. الالتزام الصارم بمتطلبات الإدارة. فخلال الفترة التجريبية، تقتصر خدمات المعاملات البنكية الإسلامية على العملاء المسلمين والمؤسسات ذات الخلفية الإسلامية، ففي مجال الخدمات يتم تأسيس مراكز مالية إسلامية في الفروع التي يتم تحديدها من الجهات المالية المعنية فقط، وفي مجال المناطق التي تغطيها الخدمات، تقتصر الخدمات على المواطنين والمؤسسات التي تتوافق مع الشروط المحلية لنينغشيا، ويقتصر ذلك على التعامل بالعملة الصينية اليوان فقط. ٢. التصنيف الصارم لأغراض راس المال. يجب أن يتم تأسيس "جدار حماية" بين المعاملات البنكية العادية والمعاملات الإسلامية، وتأسيس آليات تعويض ومواجهة والانسحاب من الأخطار. كما يجب أن يتم تصنيف اتجاهات المال في عمليات التشغيل، فعلي سبيل المثال يمكن أن تستخدم أموال المعاملات البنكية العادية في المعاملات البنكية الإسلامية، والعكس غير صحيح. ٣. تعزيز الوعي بشرعية المخاطر. حيث يطالب البنك الرئيسي في نيغشيا الفروع بضرورة تأسيس وعي بالمخاطر، والالتزام الصارم باللوائح والأنظمة الخاصة بالمال الإسلامي، والتطبيق الجاد لمتطلبات البنك الرئيسي، كما يحظر تحول المعاملات البنكية العادية إلى معاملات إسلامية، بما يضمن التطوير السليم للمعاملات البنكية الإسلامية خلال الفترة التجريبية.

ثالثًا: تحليل التوسع في المعاملات المالية الإسلامية ودفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية

يشعر الناس في نينغشيا بمختلف الهواجس تجاه توسع بنك نينغشيا في المعاملات المالية الإسلامية. فعلى سبيل المثال، هناك منظومات مالية بإمكانها استيفاء المتطلبات المالية لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة، ولكن جميعها لا ترغب في تأسيس منظومة مالية إسلامية، حث تخشى أن يختلط مالها بنفوذ الارهاب والتطرف، وأن يؤدي ذلك إلى زيادة تداول العملات الأجنبية

خارج البلاد، وهو ما يهدد الاستقرار المالي. وبشئ من الموضوعية، فإن هذه الهواجس لها مبرراتها، ففي العصر الحالي يجب أن يكون الانفتاح والتعاون النغمة الرئيسة. أولا، أن مغزى التجريب في المال الإسلامي لا يقتصر فقط على خدمة المسلمين من أبناء نينغشيا، وإنما يهدف إلى التعرف على المال الإسلامي وتحقيق نقلة في التعاون المالي بين الصين والدول العربية، بما يساعد في دفع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبان والانفتاح غربًا. ومن ثم فإن المغزى الرمزي لهذه التجربة يفوق قيمتها الواقعية، وهو ما يقدم إشارة للدول العربية، مفادها أن الصين منفتحة على المال الإسلامي، وأنها تسمح بالمعاملات الإسلامية. ثانيا، ان تأثير المال الارهابي وتداول العملات الصعبة خارج البلاد على الاستقرار المالي والأمن الوطني، بصرف النظر عن وجود ذلك في المنظومة المالية، إلا أن المال الإسلامي هو السبب الرئيس وراء ذلك. بالطبع فإن التوسع في المعاملات الإسلامية قد يزيد هذه المشكلات. ولكن جميعها تبقى مجرد تخمينات. ومن خلال الإدارة المناسبة والإجراءات الوقائية، فإننا على ثقة بأن لدينا القدرة على التحكم في هذه العوامل غير المستقرة لتقليلها بل حتى القضاء عليها تمامًا.

كما نرى أن العقبة والصعوبة الكبرى في استقطاب المال الإسلامي ودفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية، يتمثل في الاختلاف في المفاهيم الحاسمة بين المنظومتين الماليتين، والنزاعات القانونية وضبط السياسات الناجمة عن ذلك. فالمال الإسلامي يحرم الحصول على ودفع الفوائد، ويتبع المعاملات القائمة على المساهمة وغيرها من الأشكال. ومن حيث الهيكل المالي، فإن المرابحة (قريبة من التمويل التجاري) هي الشكل الرئيسي في التمويل غير المباشر، بينما يبرز دور الصكوك الإسلامية والصناديق الاستثمارية في أشكال التمويل المباشر والتي تختلف عن الأدوات المالية في المال العادي. وهكذا فإن هذه الخصائص التي يتميز بها المال الإسلامي تختلف عن المال العادي، كما أن هناك اختلافات كثيرة بينها وبين القوانين واللوائح المالية المتبعة في الصين حاليا.

وتماشيًا مع اندلاع الأزمة المالية في الولايات المتحدة وتفشي أزمة الديون الأوربية، فإن الدول المتقدمة والنامية تأمل أن يكون في مجال إدارة الاقتصاد العالمي توزانٌ جديد لصالح الدول النامية. وأن يصبح تعزيز التعاون المالي الدولي، والإصلاح المشترك لقوانين إدارة الاقتصاد العالمي ودفع الإدارة الكلية للمال وتجنب المخاطر قد اصبحت جميعها أهدافًا عالمية مشتركة. وتأثرا بالتوجه الأمريكي في مواجهة الارهاب عالميا، فإن المال العربي في أوروبا والولايات المتحدة يتعرض لرقابة وقيود صارمة إلى حد ما. كما أن تراجع الاقتصاد الأوروبي والأمريكي قد عمل على التقلص المستمر لحيز الاستثمارات العربية، وهو ما أدى إلى انخفاض العائد منها. وفي ظل هذه الخلفيات، فقد بدأ المال الإسلامي يوجه أنظاره نحو الاقتصادات الناهضة والأسيوية على وجه الخصوص، حيث

حاولت العديد من دول شرق آسيا أن تقوم بتعديلات وتوسع وانفتاح في منظوماتها المالية، بهدف جذب رأس المال العربي. وبالرغم من أن الصين أكبر دولة نامية وثاني أكبر اقتصاد عالمي، إلا أن أمامها طريق طويل للتحول من دولة كبرى إلى دولة عظمى، ونينغشيا هي المنطقة الذاتية الوحيدة لشعب قومية هوي المسلمة وأكبر تجمع للمسلمين على مستوى الصين، وأنها تتمتع بمزايا خاصة في مجال التوافق مع المال الإسلامي. ومن ثم فإن الاعتماد على المال الإسلامي يحمل مغزى استراتيجيا لدفع وتعميق التعاون المالي بين الصين والدول العربية.

الفصل الثالث

مقترحات لدفع النشاط المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا من خلال التعاون المالي بين الصين والدول العربية

أولًا: الأفكار العامة والخطط الأساسية لدفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية

ساعد التكامل الاقتصادي العالمي وحرية تجارة الخدمات في الوقت الحالي على دفع التعاون المالي بين الصين والدول العربية. فهناك تكامل قوي بين الجانبين في مجالات الاقتصاد والمال والتجارة وغيرها من المجالات، وهناك آفاق كبيرة للتعاون فيما بينهما. كما أن تفعيل مكانة ودور نينغشيا في تعميق التعاون المالي الصيني العربي، يتمتع بمغزى مهم في دفع التنمية الاقتصادية في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا. وخلال فترة "الخطة الخمسية الثانية عشرة"، وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة تعمل على تعميق الانفتاح في المناطق الساحلية وتسريع وتيرة الانفتاح في المناطق الحدودية، فقد عملت على دعم نينغشيا لتطوير الاقتصاد الداخلي المنفتح. كما ستساعد القرارات التي أجازها مجلس الدولة الصيني بشأن المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا والمنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان، ستساعد بالضرورة على أن تصبح نينغشيا ملتقى استراتيجيًا لانفتاح الصين غربًا ولتوجه الدولة العربية "شرقًا". واستنادا إلى ما تتمتع به نينغشيا من ميزات وظروف واقعية، تساعد على التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، وخدمة التنمية في غرب الصين، وقيادة الانفتاح المالي الداخلي، فإنه سيكون لها مكانة إستراتيجية في التعاون المالي الصيني العربي.

وفي ظل التعميق المستمر للتعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، فإننا في الوقت الذي ننتبه فيه إلى التحديات التي تواجه نينغشيا في تطوير المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة، فإن يجب أيضًا أن ننتبه إلى الاختلافات الكبيرة إلى حد ما بين الجانبين الصيني والعربي في مستوى التطور

المالي، والأنظمة المالية والإدارة المالية. ومن خلال التطورات الحالية على وجه الخصوص، نلاحظ ضعف حجم صناعة المال في نينغشيا، واعتمادها بشكل أساسي على البنوك، وضعف حجم سوق الأوراق المالية والتأمين، وغياب كامل لشركات الثقة والاستثمار، وعدم اكتمال منظومة السوق المالية، وتأخر التطور المالي المحلي. وقد أدت هذه الأحوال بشكل كبير إلى إعاقة تفعيل الدعم المالي ودور الضمانات المالية، مما كان من الصعب تلبية متطلبات تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا والمنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان. ومن ثم فإن استقطاب المال الإسلامي قد يساعد في ضخ رأس مال جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا هذا من جانب، ومن جانب آخر دفع المال المحلي، وهو ما يساعد في دفع تجديده وتطوره وأن يخدم بشكل أفضل الاقتصاد الفعلي وتأسيس المنطقتين.

الانطلاق من نينغشيا لدفع التعاون المالي الصيني العربي، والذي يتطلب أولا تحديد الأهداف وتغيير المفاهيم والأفكار، وتجربة التعامل مع المال الإسلامي بعقلية منفتحة. كما يجب التعرف على مشكلات المخاطر والقضايا الأمنية، والذي يعد أمرا موضوعيا في المنظومة المالية في الوقت الحالي، والتي لا تظهر فقط في ظل ادخال منظومة جديدة، فمنذ اللحظة الأولى من نشأة المال يصاحبه ظهور مختلف أنواع المخاطر، كما أن المسار الدولي للمال سينتج بالضرورة عددا من المشكلات العابرة للحدود مثل رأس المال الإرهابي وغسيل الأموال. وقد أشار المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب، إلى أنه يجب علينا التزام الثقة بالمسار والثقة بالنظريات والأنظمة. فيجب أن نتحلى بالشجاعة في التعامل مع التعاون المالي بين الصين والدول العربية، وأن نعمل على حل المشكلات خلال التطور والتعاون.

ثانيا، الاهتمام بالخطط والاعتماد على العقلية المنفتحة التعاونية، مع عدم الاستعجال. حيث يجب التفكير في الاعتماد على الخطط والخطوات والمراحل الآتية لدفع التعاون المالي الصيني العربي. ١. استعادة المعاملات الإسلامية التجريبية في بنوك نينغشيا، والتوسع في هذه المعاملات، للتعمق في التعرف على أنماط تشغيل المال الإسلامي، والتوسع في الخدمات من اقتصارها على المسلمين فقط إلى جموع المواطنين من مختلف الأقليات. ٢. السماح للمؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية بتأسيس المكاتب والفروع بنينغشيا، والتوسع في المعاملات. ٣. كما يمكن في الوقت المناسب انفصال المعاملات المالية الإسلامية عن بنك نينغشيا، وتأسيس بنك تنمية إسلامي بينغشيا. ٤. السماح للجهات المالية الأجنبية بالمساهمة وتحقيق الاستثمار المشترك في بنك التنمية الإسلامي بنينغشيا، ودفع التطور السريع للتعاون التجاري والاقتصادي. كما يجب في الوقت ذاته التأكيد على مهام المال الإسلامي، والعمل بشكل مستمر على تبسيط الملح الديني له.

ثانيًا: مقترحات حول دعم الدولة للسياسيات وإجراءات نينغشيا

فيما يتعلق بتسريع وتيرة تأسيس "المنطقتين" ودفع التعاون المالي الصيني العربي، فإن هناك العديد من المشكلات التي تحتاج لتدخل الدولة، فيجب أن تفكر الحكومة المركزية في السياسات الداعمة لنينغشيا. وبالربط بين المطالب المعنية وأهمية التعاون المالي الصيني العربي، فإننا نقدم المقترحات التالية.

أولًا، توحيد الخطط بما يتوافق مع أهداف ومهام تأسيس "المنطقتين"، وإجراء التعديلات على مضامين اللوائح والقوانين المالية في التوقيتات المناسبة، بما يساعد في تهيئة الظروف المناسبة للبدء في التعاون المالي الصيني العربي العميق. وتقديم المزيد من الدعم لسياسات نينغشيا في مجالات استقطاب رأس المال من مشروعات الشرق الأوسط والرقابة على التداول الخارجي للعملات الأجنبية وتأسيس الجهات المالية للتعاون الصيني العربي والمناطق التجريبية للإصلاحات المالية على مستوى الصين. كما يجب في الوقت ذاته وضع السياسات والإجراءات للإسراع في التطور المالي بنينغشيا في ظل بدء التعاون المالي الصيني العربي.

ثانيا: التوسع في الانفتاح المالي على الدول العربية. والاعتماد على الانفتاح المالي لدفع تجمع المال والكفاءات والمشروعات بنينغشيا، والعمل على إعداد ميزات جديدة لمشاركة نينغشيا في توزيع الأعمال الدولية والمنافسة الدولية. وجذب الهيئات المالية العربية لتأسيس فروع لها في نينغشيا وبدء الخدمات المالية، والعمل بشكل خاص على استقطاب مؤسسات رأس المال الأجنبي في مشروعات الفحم والكشمير والصناعات الحلال في نينغشيا، والتوسع في حجم استغلال راس المال الأجنبي، وتحسين جودة وهيكل استغلال رأس المال الأجنبي. وتشجيع الهيئات المالية المحلية بنينغشيا على افتتاح فروع لها بالدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط، والربط بين القنوات المالية بين نينغشيا ودول منطقة الشرق الأوسط. والبدء الإيجابي في أعمال التمويل المالي، ودعم المؤسسات الخارجية لتسريع وتيرة التطور، ودفع تغيير أنماط النمو التجاري وترقية هيكل النمو.

ثالثا: تأسيس منصات للتعاون المالي الصيني العربي، والتوسع في قنوات التعاون المالي. تأسيس منظومة سوق مالية بما فيها المال الإسلامي، وتحقيق الربط مع المنظومة المالية الصينية العربية، بما يتوافق مع متطلبات الموارد المالية لتوزيع الأعمال والتعاون الدولي، والاعتماد على منظومة مالية منفتحة لدعم التنمية الاقتصادية بالمنطقة الداخلية المفتوحة. تشجيع ودعم الجهات المالية المحلية بنينغشيا للمساهمة الإيجابية وتأسيس الصناديق الاستثمارية المساهمة والبنوك الاستثمارية المشتركة، مثل تأسيس "شركة نينغشيا لإدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية" و"بنك التنمية الإسلامي" وغيرها من المؤسسات، وتقديم القنوات وتأسيس المنصات اللازمة لتداول رأس المال

خارج البلاد، وتقديم الدعم المالي والخدمات اللازمة لمجالات التعاون الرئيسية في المجالات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية وما تحتاج إليه المشروعات الرئيسية بالمنطقة الاقتصادية بنينغشيا، وتأسيس الصناديق الاستثمارية من خلال إصدار الصكوك الإسلامية أو الاستثمارات المشتركة، وجذب استثمارات المستثمرين العرب لتأسيس المشروعات بما يساعد في حل مشكلات تمويل المشروعات.

رابعًا: البدء في المعاملات الفردية الخارجية بالعملة الصينية اليوان، ودعم الأفراد المؤهلين لإنهاء معاملاتهم التجارية في الاستيراد والتصدير باليوان. حيث أنه لا توجد في الوقت الحالي معوقات في السياسيات المعنية بالنسبة للمؤسسات الصينية في استخدام اليوان لإنهاء الأعمال التجارية الخارجية والاستثمارات المباشرة، في حين أن هذه الخدمة بالنسبة للأفراد لا تزال طور التجريب في مدينتي إيو وشينجين فقط. وفي ظل اعتماد "المنطقتين" بنينغشيا، فإن هناك عددا من الحسابات التجارية الفردية في صناعة الكشمير لديها الخبرات الثرية والإمكانات، ولكن ينقصها القدرة على تحديد الأسعار، ولديها ضرورة لاستخدام اليوان في إنهاء معاملات الاستيراد والتصدير. وفي سبيل مزيد من الدفع لتيسير الاستثمارات التجارية في نينغشيا، فإننا نوصي بأن يفكر الفرع الرئيس لبنك الشعب في تفعيل اعتماد الأفراد على اليوان في إنهاء المعاملات التجارية في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا.

خامسًا: التوسع في البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل في دعم التجارة القومية والسلع التي يحتاج إليها المواطنون. ففي ظل الجهود المشتركة والتنسيق من قبل الجهات المعنية، فإن سياسات دعم التجارة القومية والسلع التي يحتاج إليها المواطنون في نينغشيا حققت تفعيلًا جيدا إلى حد ما، وقد لعبت دورا ايجابيا وداعما للمؤسسات العاملة في مجال الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. وتشمل البنوك التي تفعل خدمة القروض لمثل تلك المشروعات في الوقت الحالي بنك التنمية الزراعي، البنوك القومية الخمسة الكبرى، بنك المدينة التجاري، البنك الزراعي التجاري، البنك الزراعي الائتماني والبنك التجاري. وفي ظل الموافقة على "المنطقتين"، فإننا نأمل جذب المزيد من الجهات المالية بما يساعد في تشجيع تطور الصناعات الوطنية بنينغشيا.

وفي الوقت الذي تقوم فيه الدولة بدورها في دعم السياسات المعنية، فإنه يجب أن تقوم نينغشيا بدورها في هذا الاتجاه، وتعمل على حل مشكلات التنمية في الوقت المناسب، وطرح خطط محددة لعملية التنمية. وفي هذا الصدد، نوصي بالعمل بالنقاط الآتية:

أولًا، تحسين واستكمال البيئة المالية المحلية

حيث إن البيئة المالية تحدد بشكل مباشر قوة جذب منطقة ما للموارد المالية ومن ثم فهي تؤثر في التطور المالي بها. ويجب أن تبدأ نينغشيا من النقاط الآتية لتأسيس بيئة مالية خضراء: ١. تعزيز تأسيس بنية تحتية مالية، وتأسيس منظومة دفع ومحاسبة ونظام حماية المستثمرين وغيرها من أعمال البنية التحتية المالية التي تناسب خصائص التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي، وتهيئة البيئة التنموية المناسب لكافة الأسواق. ٢. العمل على دفع تأسيس منظومة الائتمان الاجتماعي، وتسريع وتيرة تأسيس "ائتمان ننيغشيا". ٣. استكمال منظومة دعم الضمان، والتركيز على تحسين الأنظمة الخاصة بضمانات التأمين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودفع تأسيس آلية مخاطر وضمان مشتركة بين البنوك التجارية وجهات الضمان. ٤. تحسين بيئة الخدمات المالية، وزيادة مستويات الموارد الحكومية، والتنسيق والتخطيط وتأسيس آليات الخدمات، وتأسيس منصات الخدمات، وتقديم خدمات أفضل وأيسر وأعلى وأشمل للجهات المالية المعنية.

ثانيًا، تحديد النقاط الرئيسة للدعم المالي للاقتصاد الواقعي

وتشمل: ١. تعزيز الدعم المالي للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة. والالتفاف حول هدف نينغشيا في تأسيس قاعدة مهمة للطاقة والصناعات الكيميائية، والتجديد الإيجابي لأنماط ووسائل خدمة المال للتعاون الصيني العربي في مجال الطاقة، ومزيدًا من الدعم لتطوير صناعات الفحم والطاقة الكهربائية وصناعة الفحم الكيميائية وغيرها من صناعات الطاقة، البحث في استخدام العملة الصينية اليوان في إنهاء الصفقات في تجارة النفط بين الصين والدول العربية، تشجيع جهات التأمين لتطوير منتجات تأمين تلبي حاجة صناعة الطاقة والصناعات الكيميائية والصناعات الجديدة، وتقديم الدعم المالي لتجارة النفط الخام بين الجانبين والتنقيب عن الغاز وخدمات النفط والبتروكيماويات والطاقة الجديدة. ٢. تعزيز الدعم المالي للمجالات الرئيسة. تشجيع الجهات المالية على افتتاح فروع لها وتطوير خدماتها المالية في مناطق يان خوانغ الاقتصادية، المنطقة الجمركية الشاملة بينتشوان ومنطقة بينخه الجديدة بينتشوان وغيرها من المناطق المركزية وتجمعات الصناعات، والعمل على زيادة مستوى الدعم المالي ، والاستغلال الأمثل لدور المناطق المركزية في دفع المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا. ٣. تشجيع الجهات المالية على استغلال الانفتاح الاقتصادي بنينغشيا وما تتمتع به من صناعات لطرح منتجات مالية وتطوير خدماتها، والعمل على زيادة الدعم المالي للصناعات الحلال وصناعة السياحة الثقافية والخدمات والنقل والصناعات الاستراتيجية الجديدة، وتفعيل الدور الإيجابي للمال في دفع تعديد وترقية هيكل الصناعات بنينغشيا. ٤. زيادة

مستوى المساندة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشجيع الجهات المالية على تقديم الدعم المادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوافق مع سياسة التنمية القومية الإقليمية، وتوجيه الجهات المالية للإسراع في تأسيس جهات متخصصة في الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. العمل على التوسع في نطاق الرهن والضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير سلاسل التوريد وسلاسل الصناعات وغيرها من عمليات التمويل، وتقديم منتجات مالية أكثر تنوعًا وأكثر تميزا للمؤسسات المعنية. وتشجيع الجهات المالية على تعزيز التعاون مع صناديق الأسهم الخاصة والاستثمار المخاطر وجهات الضمان، والبحث في طرح طرق تمويل مختلفة، وتقديم الحلول الواقعية لمشكلات صعوبات التمويل والضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثًا، تأسيس منصات خدمات وتجديد أنماط الخدمات

١. تعزيز التواصل والربط بين طرفي العرض والطلب على رأس المال. على أن تقود الحكومة زمام المبادرة بتنظيم اللقاءات التنسيقية والتجارية والتوصلية، وتأسيس منصات الترويج للمشروعات، تعزيز تواصل الجهات المالية مع المشروعات والمناطق والصناعات الرئيسة، وتحقيق التكافؤ والمنفعة للاقتصاد والمال. ٢. العمل على تأسيس واستكمال سلاسل الصناعات المالية. تعزيز دعم وتوجيه السياسات، وجذب جهات الوساطة المالية التي تعمل في مجالات التطوير والوكالة والوساطة والتقييم. ٣. يجب أن تعمل الحكومة على تأسيس آليات تعويض المخاطر، ودعم مختلف جهات رأس المال المخاطر على تأسيس وتطوير خدماتها في نينغشيا، تشجيع الجهات المالية المحلية على المساهمة في تأسيس رأس المال المخاطر لصناديق المخاطر والتعويضات، واستكمال منظومة دعم خدمات رأس المال المخاطر. ٤. تحديث أنظمة تمويل المشروعات. فبالنسبة للمشروعات الكبرى في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة، يمكن استخدام أنظمة PPP، ABS، TOT، BOT وغيرها من أنظمة التمويل. توجيه رأس المال الاجتماعي الداخلي والخارجي على المساهمة في الإنشاءات العامة، ورفع كفاءة تأسيس وتشغيل المشروعات، والتخلص مع معوقات التنمية والتكوين العلمي للموارد.

ثالثًا: التركيز على تأسيس آليات الوقاية من المخاطر وآليات الأمن المالي

أظهرت الأزمة المالية العالمية أهمية وضرورة تعزيز التعاون في إدارة التمويل الدولي. ففي ظل التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية، يجب دفع التعاون المالي بين الجانبين، وتعزيز التنسيق بين مختلف الحكومات والجهات المالية التنظيمية بها، وتعزيز التعاون بين الجهات التنظيمية المعنية بدول مجلس الجامعة العربية والصين. وبالنظر إلى وجود تعارض بين أنشطة المال

الإسلامي والقوانين والأطر التنظيمية المعمول بها في الصين، فإنه لابد أن تكون هناك ضمانات في مجالات الوقاية من المخاطر والجهات التنظيمية وآليات الأمن.

أولا، تتمثل المخاطر المحتملة للسماح بالبدء في المعاملات المالية الإسلامية في مخاطر سياسية ومالية وقانونية، ومن ثم فإن جميع المعاملات يجب أن تتم بتنظيم وتوجيه حكومي، بل وتشكيل آلية إدارة مخاطر بإمكانها ملاحقة تحركات كل جميع الصفقات. وبما أن الأمر يتعلق بالتعاون التجاري والاقتصادي الصيني الأجنبي، فإننا نقترح تأسيس آليات تواصل على مستوى الدولة لمجال التعاون المالي الصيني العربي، وأن يكون مقر الجهة المنفذة نينغشيا.

ثانيا، فضلًا عن الآليات التنظيمية الحالية، يجب تأسيس لجان لإدارة وتنظيم المال الإسلامي، يتم تشكيلها بالتعاون بين الجهات القومية والدينية والمالية، على أن تتوافق مع السياسة القومية الدينية للحزب. كما يجب في الوقت ذاته تحديد الأساليب الإدارية وتأسيس أطر إدارة مالية إسلامية تتناسب مع معايير المال الإسلامي وتكون ذات خصائص صينية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه بالنسبة للجهات المالية الكبرى العابرة للحدود، يجب اتباع آليات تنظيمية تعتمد بشكل أساسي على الجهات التنظيمية في البلد الأم بالتعاون مع الجهات المعنية في البلد المضيف.

ثالثًا، تأسيس "جدار حماية" بين العمليات المالية العادية وعمليات المال الإسلامي، وتحقيق الفصل بينهما، وتأسيس آليات مخاطر وتعويضات وأزمات لعمليات المال الإسلامي، لتجب المخاطر المحتملة. وبالنظر إلى خصوصية العمليات المالية الإسلامية، فإنه عند البدء في هذه العمليات المالية، فإنه من الضروري تطبيق عزل المخاطر بين العمليات المالية التقليدية والإسلامية. فعلى سبيل المثال إذا كانت تتم العمليات المالية التقليدية والإسلامية في نفس الجهة المالية، فإنه يجب أن يكون هناك تقسيم المحاسبة وآليات منفصلة للتحكم في المخاطر ونظام مستقل لضبط الحوافز.

رابعًا، العمل على زيادة استقطاب وتأهيل المهنيين الماليين والمهنيين المتخصصين في المال الإسلامي على وجه الخصوص. استكمال الآليات التحفيزية لاستقطاب وتأهيل المهنيين الماليين ، على أن يتم ذلك من خلال الزيارات التبادلية وعقد المنتديات وتوظيف الخبراء الاستشاريين والمهنيين الدوليين، والتركيز على جذب المهنيين أصحاب الكفاءة العالية والذين يحتاج إليهم السوق المالي. تأسيس منصات خدمات للمهنيين الماليين، وتأسيس مراكز خدمات خاصة بهم، وتقديم الخدمات الشاملة لهم .

الباب الخامس

التعاون الصيني العربي في المجال المالي:

نينغشيا والجذب الإستراتيجي للبترودولار العربي

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وتماشيًا مع زيادة الطلب على النفط والخفض المستمر لسعر الدولار، جمعت الدول المصدرة للنفط مبالغ ضخمة من احتياطات البترودولار، كما أن تدفقات هذا الاحتياطي الكبير من البترودولار أخذ يتحول بصورة تدريجية من الأسواق المالية الأوربية والأمريكية إلى الدول صاحبة الأسواق الناشئة وعلى رأسها الدول الأسيوية. وفي الوقت الذي يشهد هذا التحول التدريجي في تدفقات البترودولار، فإن الصين باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، ستصبح سوقا استثمارية جاذبة للبترودولار. وفي الوقت ذاته، فإن التنمية الاقتصادية السريعة التي تشهدها منطقة غرب الصين، تحتاج بقوة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال الاستراتيجي. وفي ظل هذه التغيرات، فإن جذب البترودولار لا يساهم فقط في تعزيز الصلات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، وإنما يتمتع بمغزى إيجابي في تعمق الصين في دفع تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى بغرب البلاد.

وتعد منطقة نينغشيا منطقة تجمع لأبناء قومية هوي الصينية المسلمة، وبها نسبة كبيرة من المسلمين الصينيين، وتتمتع بثقافة إسلامية وغنية بالأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية وغيرها من الصناعات المتميزة، كما تتمتع بميزة إقليمية لتطوير مركز مالي إسلامي ذي ملامح خاصة. وفي عام ٢٠١٢، عقدت منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة المنتدى الاقتصادي الصيني العربي، وهو ما ساعد على مزيد من تعميق الصلات التجارية والاقتصادية مع دول منطقة الشرق الأوسط. ونرى أن منطقة نينغشيا ذاتية الحكم والتي ترتبط بالدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط برابط الدين والثقافة الإسلامية، بإمكانها أن تصبح الخيار الأول للبترودولار في منطقة غرب الصين، بيد أنها ستعتمد على الانفتاح على الخارج، وفي الوقت الذي تسعى فيه لجذب البترودولار ستعمل على التحكم في حجم تدفقات البترودولار، بهدف استغلال البترودولار لدعم التنمية الاقتصادية في نينغشيا وفي المناطق التجريبية بغرب البلاد.

الفصل الأول

الإحتياطي المقدر للبترودولار في الوقت الحالي

أولًا: أحوال الاحتياطي المقدر للبترودولار

خلال السنوات الأخيرة، ساعد عدم التوزان بين العرض والطلب في سوق النفط وانخفاض الدولار في دفع ارتفاع سعر النفط، وفي ظل استقرار إنتاج النفط الخام وعدم كفاية الامتصاص المحلي، فقد جمعت الدول المصدرة للنفط مبالغ ضخمة من البترودولار، في حين أصبحت هذه المبالغ الضخمة من البترودولار في يد الدول المصدر للنفط قوة لا يستهان بها في السوق المالية العالمية والاقتصاد العالمي.

ويعد الارتفاع الكبير في سعر النفط عاملًا مباشرا في زيادة حجم البترودولار. وكما يوضح الشكل رقم (١, ٥)، فإنه منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، فإن أسعار النفط حافظت على الارتفاع، وسجلت في عام ٢٠٠٨ رقما قياسيا بتجاوز سعر البرميل حاجز ١٥٠ دولارًا أمريكيا، وبالرغم من الأزمة المالية العالمية التي وقعت في وقت لاحق من العام ذاته، إلا أن سعر البرميل في السنوات الأخيرة لايزال في حدود ١٠٠ دولار. وفي ظل ارتفاع سعر النفط، فإن دخل الدول المصدرة للنفط سيشهد نمواً سريعا. انظر الجدول رقم (١, ٥) للتعرف على الحسابات الجارية للمدفوعات وفائض البترودولار للدول المصدرة للنفط.

جدول رقم (١ , ٥). الحسابات الجارية للمدفوعات وفائض البترودولار للدول المصدرة للنفط.

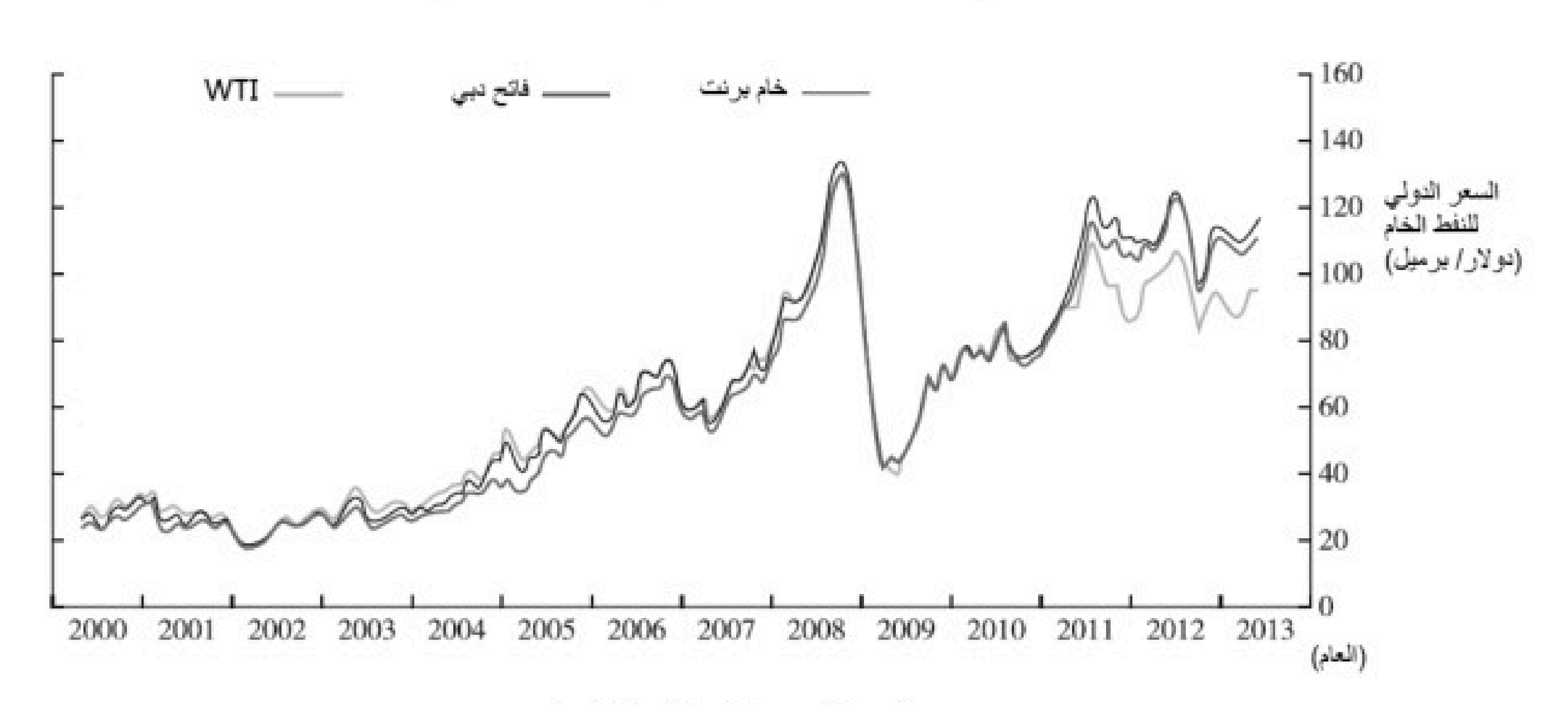
الوحدة: ١٠٠ مليون دولار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
روسيا	290	350	590	870	950	720
السعودية	120	280	520	870	950	830
النرويج	240	290	350	500	550	540
الكويت	40	90	170	320	410	390
الإمارات	40	80	120	290	360	430
كندا	130	130	220	250	210	250
قطر	30	60	110	170	160	220
فنزويلا	80	110	140	250	270	180
الجزائر	40	90	110	220	290	240
ليبيا	10	50	70	160	240	200
إيران	40	10	40	150	190	210
نيجيريا	-50	-20	30	120	140	220
دول أخرى	-140	-80	-40	50	180	180
الإجمالي	870	1440	2430	4220	4900	4610
فائض البترودولار	—	2310	4740	8960	13860	18200

المصدر: "نظرة على الاقتصاد العالمي"، IMF ١٠/ ٢٠٠٧، "الإحصاءات المالية الدولية" IMF ١١/ ٢٠٠٧.

ثانيًا: أحكام مستقبلية لحجم البترودولار

بالرغم من الاحتياطات الضخمة التي جمعتها الدول المصدرة للنفط من البترودولار، إلا أن مستوى نمو هذه الاحتياطات لا يزال يشهد نموا مستمرا. ففي الوقت الذي يشهد فيه الاقتصاد العالمي تعافيا في الوقت الحالي، نجد هناك زيادة في الطلب على النفط من الاقتصادات الناشئة ومن الدول الأسيوية على وجه التحديد، التي تشهد زيادة مستقرة في الطلب على النفط، ولاتزال الخطوات التي قامت بها مختلف الدول في تنمية طاقة بديل بنسب تستخدم في مجالات الحياة اليومية لاتزال منخفضة، وقد لا تتأثر المكانة التي يحتلها النفط كمصدر رئيس للطاقة على المدى القصير، فلايزال هناك طلب كبير على النفط في المستقبل، وعليه فإن الدول المصدرة للنفط ستحصل على دخول مرتفعة من الدولار.



رسم بياني للسعر العالمي للنفط

شكل رقم (١ , ٥). أحوال السعر العالمي للنفط ٢٠٠٠-٢٠١٣

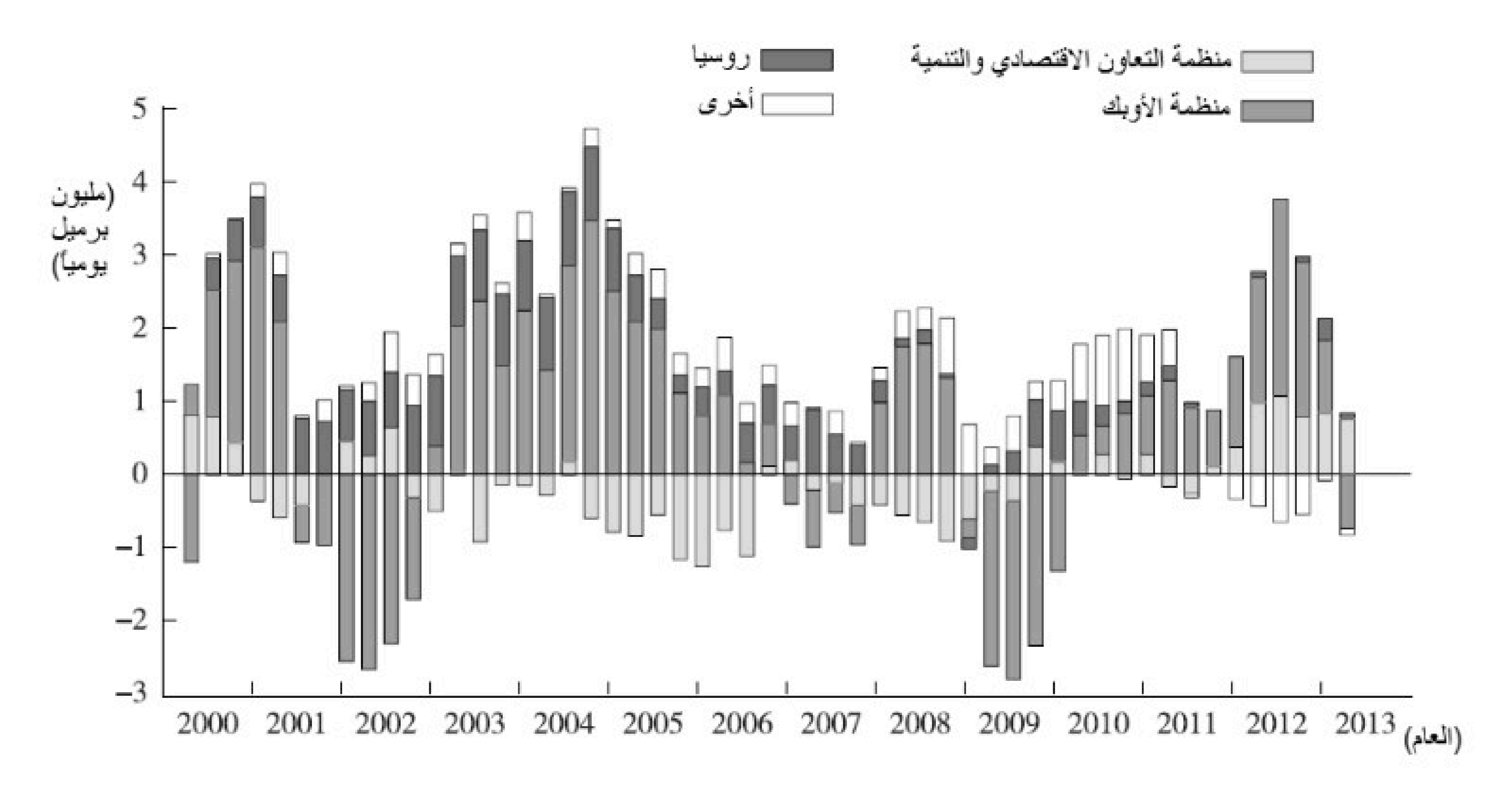
المصدر: "نظرة على الاقتصاد العالمي"، IMF ٤/ ٢٠١٣ .

وفي الوقت ذاته، وفي ظل سياسة التسهيل الكمي التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، والانخفاض المستمر في سعر الدولار، فإن ذلك سيعمل على زيادة العجز التجاري في تصدير النفط، ومن ثم زيادة الفائض من البترودولار. وفي ظل التوقعات بانخفاض العملة الأمريكية، فإن عملات الدول الرئيسة المصدرة للنفط ستشهد انخفاضا، وهو ما يدفعها إلى التنافسية في تصدير النفط والتحكم في طلبات الاستيراد. ومن ثم فإنه في ظل الدور المشترك الذي يقوم به الطرفان، فإن المستقبل سيشهد زيادة في حجم البترودولار. وأنه إذا استمر تعافي الاقتصاد العالمي في المستقبل، مع زيادة الطلب على النفط من الأسواق الناشئة والأسيوية على وجه التحديد، مع اعتماد مختلف الدول على نسب منخفضة من الطاقة البديلة، فإن النفط سيحافظ على مكانته كمصدر رئيس للطاقة عالميا. وفي ظل هذه الظروف، فإنه إذا حافظ السعر العالمي للنفط على معدل ١٠٠ دولار للبرميل، فإنه وفقًا لسرعة النمو التي تبلغ في الوقت الحالي ٦٠ مليون دولار، فإنه حتى عام ٢٠٢٠ سيبلغ حجم البترودولار ١٠ تريليونات دولار.

وعلى الجانب الآخر نجد أنه لا يمكن تجاهل العوامل التي تؤثر بالسلب على البترودولار. فبالرغم من التعافي الذي يشهده الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، إلا أنه بمجرد التقلب في الأوضاع الاقتصادية مستقبلا، فإن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على التوازن في العرض والطلب على النفط في السوق العالمي وعلى حجم احتياطي البترودولار. وعلى الجانب الآخر، نجد أن تنمية مصادر الطاقة البديلة يشكل أيضا تهديدا للبترودولار. فخلال السنوات الأخيرة، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة مستوى تنمية النفط الصخري، حيث زاد انتاجها منه خلال سنوات معدودة ما يقارب من ١٠٠ مليار متر مكعب، وبالرغم من أن الغاز الطبيعي لايزال يشكل في

الوقت الحالي ٩٪ من الطاقة في الولايات المتحدة، إلا أن نسبته قد تشهد ارتفاعا في المستقبل، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على البترودولار. وفي ظل تأثير العوامل السلبية السابقة، نجد أن نمو البترودولار في المستقبل قد يكون نموًا محدودا. وعليه فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة النمو السنوي للبترودولار إلى ٣٠ مليون دولار. ومن ثم فإن الاحتياطي المقدر من البترودولار حتى عام ٢٠٢٠ قد يصل إلى ٧ تريليونات دولار.

انظر شكل رقم (٢, ٥). للتعرف على أحوال نمو الطلب العالمي على النفط ٢٠٠٠-٢٠١٣.



شكل رقم (٢, ٥). نمو الطلب العالمي على النفط ٢٠٠٠-٢٠١٣

المصدر: "نظرة على الاقتصاد العالمي"، IMF ٤/ ٢٠١٣

الفصل الثاني

التغير في اتجاهات تدفقات البترودولار وأنماط الاستثمار

أولًا: التغير في اتجاهات تدفقات البترودولار

مما لا شك فيه أن الزيادة المستمرة في تدفقات المبالغ الضخمة من البترودولار سيكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وسوق المال العالمي. ووفقًا لما تنبأت به مؤسسة ماكينزي عام ٢٠٠٨، فإن احتياطي البترودولار يفوق البنك المركزي الأسيوي وصناديق التحوط والصناديق الاستثمارية الخاصة.

ومنذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الدول المصدرة للنفط في تخصيص جزء من دخلها من تصدير النفط في إنشاءات البنية التحتية بها، واستيراد المعدات الفنية المتقدمة، في حين تخصص الجزء الأكبر من الدخل في استثماراتها في الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة، حيث تقوم الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية الخاصة في الدول المصدرة للنفط بشراء سندات الخزانة الأمريكية أو إيداع البترودولار في عدد من البنوك العالمية الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الزيادة المستمرة في حجم البترودولار فرض متطلباته على السوق، وقد كانت أسواق الدول المصدرة للنفط صغيرة وذات قدرات محدودة على امتصاص رؤوس الأموال، وهو ما خلق حالة من التناقض بين زيادة الدخل من صادرات النفط لبعض الدول الرئيسة المصدرة للنفط وقدراتها المحلية على امتصاص رؤوس الأموال، وكان من الصعب تحقيق متطلبات الفائض الكبير من البترودولار في الأسواق المحلية، ومن ثم كانت أسواق المال الأوربية والأمريكية الخيار الأول أمام تدفقات البترودولار. وبالنظر إلى الدول المستوردة للنفط والتي أدى حجم مدفوعاتها الكبيرة من الدولار لشراء النفط إلى عجز في ميزان المدفوعات، فإنها كانت تأمل في أن يعود البترودولار إلى

أسواق البضائع بها، وفي ظل هذا الدور المشترك للتوتر والجذب، فقد تشكلت تدريجيا آليات عودة البترودولار إلى الأسواق الأوربية والأمريكية.

ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حدثت تغيرات في الوجهات الاستثمارية للبترودولار. ففضلًا عن استمرار التدفق إلى أسواق العملات والسندات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فإنه تماشيًا مع النمو الاقتصادي السريع للأسواق الناشئة والأسيوية على وجه التحديد، فقد زادت الدول المنتجة للنفط من مستويات استثماراتها في الأسواق الناشئة والأسيوية على وجه التحديد، وبدأت تكون هناك زيادة تدريجية في البترودولار في بلدان الأسواق الناشئة. وأوضح BIS في ٢٠٠٦، أن اجمالي استثمارات البترودولار للدول المنتجة للنفط حول العالم خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٥ تجاوزت ٨٠٠ مليار دولار أمريكيا، من بينها كان نصيب الولايات المتحدة ٢٧٧ مليار، اليابان ١٨٦ مليار دولار، الصين والدول الأسيوية الأخرى ٢٤٥ مليار دولار ودول الاتحاد الأوربي ٧٦ مليار دولار. وهو ما يشير إلى أن الدول الأسيوية والصين على وجه التحديد أصبحت أكبر مصدر لتدفقات البترودولار للدول المنتجة للنفط. ووفقًا لهذه الأوضاع، فإنه بحلول عام ٢٠٢٠، فإن استثمارات الدول النفطية في الشرق الأوسط في أوروبا والولايات المتحدة سوف تنخفض إلى ما دون النصف، وأن جزء كبير من البترودولار سيوجه إلى الكيانات الناشئة والمنطقة الأسيوية على وجه التحديد.

كما أن الزيادة الكبيرة في البترودولار والتغير التدريجي في وجهات تدفقه الخارجية، تعد فرصة جيدة للكيانات الناشئة لجذب الاستثمارات الأجنبية. من بينها دول جنوب شرق آسيا التي حققت خلال السنوات الأخيرة امتصاصًا كبيرا للبترودولار من خلال تطوير استغلال المال الإسلامي. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، حدث تطور كبير في المعاملات المالية الإسلامية عالميًا، وقد استغلت دول ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة وتايلاند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا هذه الفرصة وقامت بتطوير استغلال المال الإسلامي، وشكلت أسس مال إسلامي تربطها بالدول التي تمتلك البترودولار العربي. وفي ظل ميل واهتمام الدول العربية بالاستثمارات في دول جنوب شرق آسيا، فإن البترودولار قد بدأ يتدفق إلى جنوب شرق آسيا، وهو الأمر الذي ساعد على دفع التنمية الاقتصادية بتلك البلدان.

ومن بين دول جنوب شرق آسيا الجاذبة للبترودولار، تأتي ماليزيا في المقدمة. فعلى مدار سنوات طويلة من الإدارة والتطوير، والتطور السريع في الصكوك الإسلامية وأسواق الصناديق والأسهم في ماليزيا، فقد طورت ماليزيا عددًا كبيرا من المنتجات الاستثمارية الموجهة للمستثمرين المسلمين من الشرق الأوسط، مما ساعد في الزيادة التدريجية لامتصاصها من تدفقات البترودولار.

ففي عام ٢٠١١، وقعت ماليزيا إطار تعاون مع اللجان الوطنية العربية للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية والاستثمار، بشكل هيأ الظروف أمام تدفقات البترودولار إلى ماليزيا. وقد أعرب السيد محمد نجيب رئيس الوزراء الماليزي في منتدى استثماري عُقد بماليزيا، عن أن ماليزيا ترحب بالمستثمرين العرب، وأنه يطمح في علاقات تعاون جديدة بين الجانبين تحقق النجاح المشترك لماليزيا والدول العربية.

خلاصة القول، نجد أن هذا التحول في البترودولار الشرق أوسطي من التركيز على الأسواق الغربية إلى الاستثمار في آسيا، جاء نتيجة للأزمة المالية العالمية وحفاظ الاقتصاديات الاسيوية على معدلات نمو قوية هذا من جانب، ومن جانب أخر العلاقات الدينية والسياسية الوثيقة التي تربط بين الدول الأسيوية ودول جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص (باكستان، ماليزيا واندونيسيا الخ) والدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. إلا أن عمق واتساع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا من الصعب أن يستوعب المبالغ الضخمة للبترودولار الشرق أوسطي، وهو ما يشير إلى إمكانية أن تتحول وجهة البترودولار إلى الصين والهند وكوريا وغيرها من بلدان الأسواق الناشئة.

ثانيًا: التغير في أنماط استثمارات البترودولار

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأت أنماط استثمارات البترودولار تشهد تغيرًا ملحوظا. حيث بدأت استثمارات البترودولار في أسواق المال العالمية تتجه نحو التنوع، فتغيرت من النمط الأحادي الذي كان يعتمد في السابق على شراء سندات الخزانة الأمريكية أو الضخ في أسواق المال في الدول الأوربية المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية، تغيرت إلى حمل أرصدة العملات الأجنبية من خلال الاستثمارات المباشرة واستثمارات الحافظة وغيرها من الأنماط المتنوعة. وتبين الدراسات الخاصة بصندوق النقد الدولي، أنه بدءا من أواخر التسعينيات من القرن العشرين، بدأت مختلف دول منظمة الأوبك التركيز على العائد على الاستثمار وتنويع المخاطر، وقبيل دخول القرن الحادي والعشرين، ارتفعت نسب اعتمادها على استثمارات الحافظة إلى ٢٨٪، وانخفض رأس المال المودع في البنوك الأجنبية الكبرى عام ١٩٨٢ من ٥٨٪ إلى ٤٧٪، وبرزت هذه التغيرات بعد عام ٢٠٠٠.

وتعد صناديق الاستثمار السيادية الشكل الرئيس للاستثمارات الأجنبية للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. وتشير تقارير الرابطة المالية الدولية أنه بالنظر إلى الاستفادة من أسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات خارج البلاد للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ إلى٩ ,١ تريليون دولار، من بينها ٦٠٪ للأصول الأجنبية والتي تدار من خلال

صناديق الثروة السيادية. ويعود تاريخ صناديق الاستثمار السيادية إلى أزمة النفط في السبعينيات من القرن العشرين، حيث شهدت تلك الفترة تدفقات كبيرة للبترودولار إلى دول الشرق الأوسط، الأمر الذي ساعد على الارتفاع المستمر للقوى الاقتصادية والتأثير السياسي لتلك الدول. فهناك ترابط كبير بين التنمية الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وأسعار النفط، بل وأن تلك الدول فضلًا عن صناعة النفط لم تؤسس منظومة صناعية مكتملة، كما أنها تعاني من ضعف مستوى الخدمات الحديثة فهو نوع من التنمية المشوهة. ولكي يتم التقليل من الاعتماد على الموارد النفطية، فقد بدأت تلك الدول على حدة تأسيس صناديق الثروة السيادية ، وشراء الأصول الأجنبية بكميات كبيرة، ومن جانب آخر الاستثمار محليا في البنية التحتية والصناعات والخدمات، بهدف تعزيز استقرار المنظومات الاقتصادية بها. وعلى مدار عشرات السنوات الماضية، اعتمدت منطقة الشرق الأوسط على البترودولار كرأس مال، واستطاعت من خلال شراء الأسهم والسندات في الأسواق الأوربية والأمريكية جمع ثروات كبيرة تفوق دخلها من النفط. ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وتماشيًا مع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، ارتفعت صناديق الثروة السيادية بالتزامن مع زيادة الدخل النفطي. ففي الوقت الحالي، نجد أن نسبة صناديق الثروة السيادية لدول الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت من إجمالي صناديق الثروة السيادية حول العالم على التوالي ١٨٪، ١١٪ و٥٪. وتعد صناديق الثروة السيادية للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط بمنزلة مؤسسات تجارية محترفة، حيث إنها تفكر بشكل رئيس في التنمية المستدامة للدول ومواطنيها قبل نضوب الموارد غير المتجددة (النفط)، فهي عبارة عن استثمار طويل الأجل في أسواق المال، تستثمر في الأصول الأجنبية ذات العائد المرتفع. كما أنها تلعب دورًا مهمًا في بناء الاقتصاد الوطني وجمع الأصول الخارجية. ووفقًا لتوقعات هيئة الخدمات المالية بلندن(IFSL) فإن صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربي حتى عام ٢٠١٥ ستزيد إلى ٥-٦ تريليون دولار أمريكي، بما يقارب من نصف قيمة الصناديق السيادية على مستوى العالم.

وبالنسبة لتاريخ تدفقات صناديق الثروة السيادية، فإن سياسة استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط متحفظة إلى حد ما، حيث إنها توجه بشكل رئيس إلى الاستثمار في السندات وصناديق الاستثمار المتداولة في أوروبا والولايات المتحدة (الولايات المتحدة بشكل خاص). ووفقًا للإحصائيات المعنية، فإن ٨٥٪ من استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط يتم استثمارها في الأسهم والسندات وقطاعات الإنتاج والمال والعقارات وغيرها من القطاعات في الدول الأوربية المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية، وجزء قليل منها يتم استثماره في أفريقيا وآسيا وغيرها من دول الأسواق الناشئة.

وخلال السنوات الأخيرة، ساعدت الأزمة المالية العالمية وأزمة ديون منطقة اليورو على خفض قيمة الدولار والعملات الدولية الرئيسة بمنطقة اليورو، في الوقت الذي حافظت فيه الكيانات الاقتصادية الناشئة على التطور السريع لاقتصادها، وفي ظل هذه الأوضاع الدولية، فإن استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط سوف تشهد ملامح جديدة، نوجزها في الجوانب الثلاثة الآتية:

١- تحول الأهداف الاستثمارية من التركيز أحادي الجانب بالتركيز على السندات وصناديق المؤشرات في أوروبا والولايات المتحدة إلى الاستثمارات المتعددة. وتحول قطاعات الاستثمار لصناديق الثروة السيادية للدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط من المخاطر البسيطة والأصول ذات العائد المنخفض إلى المخاطر العالية والأصول ذات العوائد المرتفعة ، وزيادة ضخ الاستثمارات في مجالات الأسهم والبنية التحتية والأسهم الخاصة والعقارات والسلع والمحافظ الوقائية، مثل استثمارات هيئة أبوظبي للاستثمار في سيتي بنك والتي بلغت ٧ مليارات و٥٠٠ مليون دولار، وأسهم هيئة الكويت للاستثمار في شركة دايملر بنز، وقيام هيئة قطر للاستثمار بشراء ٧٪ من أسهم بنك باركليز، وقيام شركة دبي انترناشيونال كابيتال بشراء أسهم بقيمة مليار دولار من أسهم شركة أتش أس بي سي HSBC، فهناك حوالي ٦٠٪ من استثمارات دبي في العقارات في المدن الرئيسة على مستوى العالم.

٢- تحول مجالات استثمارات صناديق الثروة السيادية للدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط من الاستثمار في المال والعقار إلى الاستثمار في مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة، فعلى سبيل المثال قام صندوق الثروة السيادية بأبوظبي بشراء مجموعة أو إم في (OMV Group)، وشراء شركة Borealis النرويجية لتلبية الحاجة الفنية لشركة أبوظبي للدائن البلاستيكية المحدودة (بروج)العاملة في مجال البتروكيماويات. كما قام صندوق الثروة السيادية بالبحرين بشراء ٣٠٪ من أسهم مجموعة مكلارين لدفع تنمية قطاع الألومنيوم الوطني، كما استعان بالخبرات الفنية للمجموعة ذاتها في تطوير صناعة قطع غيار السيارات محليًا. وقد ساعد ذلك كله في رفع المستوى الفني لقطاعي الإنتاج والإدارة في مختلف الدول العربية، مما ساهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتغير وضعيته كاقتصاد موارد أحادي الجانب وضعيف.

٣- تنوع العملات المستخدمة في استثمارات صناديق الثروة السيادية. فقبل الأزمة المالية العالمية، كانت البنوك المركزية بدول منطقة الشرق الأوسط المنتجة للنفط تعتمد في الأصول الاحتياطية بشكل رئيس على العملة الأمريكية الدولار (ولاتزال نسب أصول هذه الدول من الدولار تتجاوز ٧٠٪)، وفي الوقت ذاته بدأت الهيئات الاستثمارية في هذه الدول التي تمتلك

الصناديق السيادية في الاهتمام بالدول صاحبة الأسواق الناشئة، وبدأت استثماراتها بعملات هذه الدول في الازدياد.

خلاصة القول، نجد أن صناديق الثروة السيادية الوطنية تعد الشكل الرئيس لاستثمارات دول الشرق الأوسط لإدارة البترودولار، وبالرغم من حاجة تلك الدول لرفع مستوى إدارة الصناديق السيادية والكشف عن معلوماتها والسيطرة على المخاطر، إلا أن خبرات الإدارة التي تراكمت لسنوات طويلة والتنوع في طرق ومناطق وسياسات الاستثمار عوامل ساعدت على نضج تشغيل هذه الصناديق لدول منطقة الشرق الأوسط. حيث بدأت طريقة إدارة هذه الصناديق تتحول من الطريقة التقليدية إلى التنوع . مما ساعد على زيادة قدرة هذه الصناديق على التوسع في قنوات الاستثمار. وفي ظل التحكم في المخاطر المعنية، استطاعت تكوين استثمارات أكثر فعالية، لتحصل – من ثم– على عوائد استثمارية أكبر.

الفصل الثالث

ضرورة وإمكانية جذب مناطق غرب الصين للبترودولار

أولًا: خلفية ومغزى التعاون المالي بين الصين والدول العربية

يقوم التعاون المالي بين الصين والدول العربية على أساس التكامل في الهيكل الاقتصادي للطرفين. فالصين والدول العربية بوصفهما أكبر مستهلك وأكبر منتج للطاقة على مستوى العالم، والمصدر والمستورد الرئيس للأجهزة الكهربائية، فإن هناك علاقة تكامل قوية بين اقتصاد الصين والدول العربية. وفي الوقت ذاته، فإن الطرفين بوصفهما كيانين اقتصاديين بينهما عجز، فإن الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي العمل على زيادته من المشكلات المشتركة التي تواجه الصين والدول العربية.

١- قدم الاحتياطي الكبير من البترودولار العربي أساسًا جيدًا للتعاون المالي بين الصين والدول العربية. فإذا أخذنا دول مجلس التعاون الخليجي مثالًا، فإن هذه الدول استفادت من ارتفاع أسعار النفط فيما بعد عام ٢٠٠٠، وحققت أرباحًا كبيرة على المستوى الدولي. ففي ظل الحفاظ على كميات الإنتاج من النفط وارتفاع أسعاره، فإن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن دخل الدول العربية من البترودولار خلال الخمس سنوات القادمة سيتجاوز ٦٠٠ مليار دولار. وهو ما يشير إلى أنه سيكون لدى هذه الدول في المستقبل عجز في المشروعات الدائمة.

وساعد هذا المخزون الكبير من البترودولار العربي في دعم صناديق الثروة السيادية، وقد ظهرت بوادر مهمة للاستثمار "شرقًا". ووفقًا للدراسات التي قام بها معهد صناديق الثروة السيادية في عام ٢٠١٢، فإنه من بين أكبر ٦٠ صندوق ثروة سيادية على مستوى العالم، فإن أصول صندوق الثروة السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بلغت ٨٠٣ مليارات و٢٠٠ مليون دولار، حيث يأتي في المرتبة الثانية وبنسبة ١٦,١٪. أما أصول مؤسسة النقد العربي السعوديSAMA والهيئة العام للاستثمار بالكويت KIA وجهاز قطر للاستثمارQIA فقد كانت على التوالي٥٣٢ مليارًا و٨٠٠ مليون

دولار، ٢٩٦ مليار دولار و١٠٠ مليار دولار. وبسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوربية، فقد شهد البترودولار العربي "التوجه شرقًا" و"التدفق نحو الشرق"، وهو الآن في مرحلة البحث عن استثمارات جديدة، وهو ما يعد فرصة مهمة لتعميق العلاقات بين الصين والدول العربية.

وعلى مدار فترة طويلة، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ سياستها الدبلوماسية في السيطرة على الشرق الأوسط لامتلاك الطاقة، كما أن خطتها المعروفة بـــ "الشرق الأوسط الكبير" لا تنطلق من المصالح البعيدة للدول العربية، ولم تساعد الدول العربية في تغيير اقتصادها الأحادي، في حين نجد أن تأسيس منظومة اقتصاد وطني حديث ومتنوع، والارتقاء بالإمكانات الفنية للدول العربية وتطوير الصناعة الحديثة والبنية التحتية تعتمد بشكل رئيس على التغيير التدريجي للاعتماد على دخل النفط. وبالتالي، فإن الدول العربية تأمل إلى حدٍ ما في التخلص من السيطرة الغربية والتوجه نحو الدول الأسيوية التي تحتاج إلى مصادر الطاقة، وهو ما يعد فرصة مهمة لتعزيز التعاون بين الصين والدول العربية. فيما يعد التوجه نحو الصين أحد النقاط المهمة في استراتيجية "التوجه شرقًا"، فتعميق التعاون الصيني العربي يمكن أن يساعد في الاستفادة المباشرة من ثمار النمو الاقتصادي المستقر في الصين، ومن جانب آخر يساعد الدول العربية في تغيير تركيبة اقتصادها الأحادي، ورفع استمرارية التنمية الاقتصادية بها بما يتناسب مع مصالحها الاستراتيجية.

وخلال السنوات الأخيرة، وعقب اندلاع الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوربية، تأثر الاقتصاد الأمريكي واقتصاد الدول الأوربية المتقدمة، لتتعرض الأصول المستثمرة في الولايات المتحدة وأوروبا لخسائر كبيرة، مما أدى إلى انخفاض عوائد صناديق الثروة السيادية العربية، هذا في مقابل استثمارات الدول العربية في الأسواق الأسيوية الناشئة والتي شهدت زيادات ملحوظة. وفي ظل هذه الظروف، فإن توجه البترودولار العربي "شرقًا" كان نتيجة لتحرك المصالح الاقتصادية العربية الأسيوية.

٢- تعميق التبادلات التجارية التفاعلية بين الطرفين كدافع مباشر للتعاون المالي بين الصين والدول العربية. حيث تعتمد التجارة الصينية بشكل أساسي على نمط تصدير المنتجات المصنعة واستيراد المواد الخام والمنتجات الوسيطة. وبالرغم من ما تمتلكه الصين من ميزات في مجال التصنيع والقيمة الكبيرة للعجز في ميزانها التجاري مع الدول الأخرى، إلا أن جزءًا كبيرا جدًا من السلع الصينية تعتمد على الاستيراد، كما بلغت نسبة الاعتماد على استيراد النفط من الخارج في عام ٢٠١١ ٥٥٪. وتبين معطيات البنك الدولي أن الصين استوردت في عام ٢٠١١ حوالي ٢٥٣ مليونًا و٧٨٠ ألف برميل من النفط الخام، من بينها ما استوردته من دول المملكة العربية السعودية وعُمان

والكويت والإمارات العربية المتحدة، بإجمالي كميات على التوالي ٥٠ مليون٢٧٠ ألف ٢٤٠ طن، ١٦ مليونًا و٢٨٠ ألف٣١٠ طن، ٩ ملايين ٥٤٠ ألف ٣٤٠ طن و٥ ملايين ٩٥٠ ألف ٥٠ طن. فهناك تناقض في التركيبة التجارية للصين والدول العربية، فالمنتجات المصنعة تعتمد بشكل رئيس على الاستيراد في مقابل اعتماد الصادرات على النفط الخام، وتمثل نسبة ما تستورده الدول العربية من الصين من المنتجات الكهربائية والمنسوجات والأحذية والقبعات والصلب ٣/٢ صادراتها من الصين.

وخلال السنوات الأخيرة، عكس النمو السريع لحجم التجارة بين الصين والدول العربية التكامل التجاري بين الجانبين. ففي ٨/ ٧/ ٢٠٠٤ تم توقيع "الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثمار والتعاون الفني" والتي تعد أحد مؤشرات العلاقات التجارية والاقتصادية الوثيقة بين الصين والدول العربية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين لذلك العام ٢٤ مليار ٧٣٦ مليون دولار، ثم واصل الارتفاع بعد ذلك. فإذا أخذنا المملكة العربية السعودية مثالاً، فإنه وفقًا لمعطيات هيئة الجمارك الصينية، فإن الصين صدرت إلى السعودية في عام ٢٠١١ ما قيمته ٢١٠ مليارات و١٩٨ مليون دولار، من بينها صادرات المنتجات الكهربائية التي بلغت ٨ مليار ٥٤٢ مليون دولار، والمنسوجات ٤ مليارات و٧٩٨ مليون دولار، والمعادن الرخيصة والمنتجات المصنعة بمليارين و٣٢ مليون دولار، في مقابل ما استوردته الصين من المملكة بإجمالي ٨٩ مليار ٥٠ مليون دولار، من بينها المعادن والنفط ٧٩ مليارًا ٣٥٩ مليون دولار، والمنتجات البتروكيماوية ٦ مليار ٥١٢ مليون دولار، والبلاستيك والمنتجات المصنعة مليارين و٩٦٤ مليون دولار. ففي عام ٢٠١١، تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية حجم التبادل التجاري بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صدرت الصين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١١ ما قيمته ٤٠ مليار ١٩٩ مليون دولار، من بينها صادرات المنتجات الكهربائية ١٩ مليار ٣٨٣ مليون دولار، المعادن الرخيصة ومشتقاتها ٢ مليار ٨٤٨ مليون دولار، المنسوجات ٩ مليارات ٢٥٢ مليون دولار، المنتجات البلاستيكية ومشتقاتها مليار ٤٨٩ مليون دولار، بينما استوردت الصين من الإمارات بإجمالي مبلغ ١٤ مليار ٨١٦ مليون دولار، من بينها صادرات المعادن والنفط ١٣ مليارًا و٢١٢ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١، صدرت الصين إلى سلطنة عُمان ما قيمته ١ مليار ٤٤٢ مليون دولار، من بينها ٧٥٩ مليون دولار صادرات المنتجات الكهربائية، واستوردت منها ما قيمته ٢٨ مليارًا و٧٢٤ مليون دولار، من بينها ٢٧ مليارًا و٩٢٢ مليون واردات المعادن والنفط، والبتروكيماويات ٥٥٣ مليون دولار.

ووفقًا لما ذُكر، فإن حجم التجارية بين الصين والدول العربية سيواصل الارتفاع مستقبلا، وأن التبادلات التجارية الصينية العربية التي تزداد متانة يومًا بعد يوم ستتطلب تعاونًا ماليًا مناسبا، بما في ذلك التمويل التجاري للبنوك والتأمينات وتصفيات التسوية والاستثمار في رأس المال وتجارة العملات الأجنبية وغيرها من المجالات، بما يدعم التبادلات التجارية والمالية بين الجانبين. ومن ثم، فإن التعاون المالي بين الصين والدول العربية يعد مطلبًا ضروريا لحجم التجارة القائمة بين الجانبين.

٣- يعد التعاون المالي بين الصين والدول العربية فرصة طيبة للحفاظ على قيمة الأصول الاحتياطية بين الجانبين. حيث إن أصول الدول العربية الضخمة من العملات الأجنبية بحاجة ملحة إلى الحفاظ على قيمتها على المدى الطويل. وبما أن الدول الغربية المتقدمة هي المقصد التقليدي لاستثمارات الدول العربية، من ثم فإن انخفاض النمو في تلك الدول وتراجع العملات وانخفاض العائد لن تلبي بالضرورة الحاجات الاستثمارية للدول العربية. ومن بين دول البريكس[1]، تعد البرازيل وروسيا من الدول المصدرة للموارد، فهناك ضعف في التكامل في أصولها مع الأصول العربية، كما أن حجم اقتصاد كل من جنوب افريقيا والهند لايزال في طور النمو، وذا قدرات محدودة على تلبية الحاجات الاستثمارية. فيما تعد الصين نقطة مضيئة في معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فهناك حجم اقتصاد كبير وارتفاع في العوائد على رأس المال، وهناك ارتفاع في العملة المحلية، ومتطلبات كبيرة للاستثمار وفرص كبيرة أما الاستثمارات. من بينها مشروعات البنية التحتية والمجتمع الشامل بمنطقة غرب الصين (بما يشمل التعليم والصحة وعودة الأراضي الزراعية إلى الغابات)، كما أنه بإمكان الحكومة المركزية الصينية التفكير في الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية لمناطق شرق ووسط وغرب البلاد، وتنسيق وإدارة الاستثمارات بها. ومن ثم فإن الصين تمتلك المقومات اللازمة لتصبح المقصد الاستثماري المثالي للدول العربية.

وكما هو الحال في الدول العربية، فإنه في ظل الأوضاع الحالية، نجد أن أصول الصين من العملات الأجنبية بحاجة كبيرة إلى الحفاظ عليها وزيادة قيمتها. وبسبب اعتماد الصين لفترات طويلة على الاستيراد لتلبية حاجتها من النفط، حيث يعد الحفاظ على القوة الشرائية لأصول النقد الأجنبي بالنسبة لاستقرار أسعار النفط الخام هدفا مهما لاستثمارات النقد الأجنبي في الصين. وهناك

(١) البريكس: تكتل أو مجموعة البريكسBRICS ، هي منظمة تأسست في عام ٢٠٠٦ تتكون من ٥ دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا. وتضطلع البريكس بدور مهم على الساحة الاقتصادية العالمية بوصفها أكبر تكتل اقتصادي لأسرع خمسة اقتصادات دولية نموا في العالم. المترجم

علاقة وثيقة بين معدلات العائد على الأصول العربية وأسعار النفط، فإذا أخذنا سوق الأسهم العربية مثالًا، فهناك ارتباطاً ايجابي بين سوق الأسهم العربية وأسعار النفط الدولية، فبسبب ارتفاع أسعار النفط عالميًا، فقد شهدت أسوق الأسهم في الدول العربية في الربع الأول من عام ٢٠١٢ ارتفاعًا كبيرا، حيث بلغت القيمة السوقية لها في الربع الأول من عام ٢٠١٢ ما قيمته ٨١٠ مليارات دولار، بزيادة قدرها ٨٧ مليار دولار عن عام ٢٠١١. من بينها سوق الأسهم بالمملكة العربية السعودية، الذي شهد زيادة في مؤشرات الأسهم بلغت ٢٢,١٪، وبلغت القيمة السوقية له ٤١٠ مليارات دولار، بقيمة تداول يومي بلغت مليارين و٨٠٠ مليون دولار، وسوق الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي حقق في الربع الأول من ٢٠١٢ زيادة قدرها ٢١,٨٪، بتداول يومي بلغ ٢ مليار دولار، بينما حقق سوق أبوظبي للأسهم زيادة قدرة ٦,٣٪ مقارنة بعام ٢٠١١، وحقق سوق الأسهم بدولة الكويت زيادة قدرها ٣,٦٪. ومن ثم فإن الاستثمار في الأصول العربية يعادل الاستثمار غير المباشر في النفط، والشراء المباشر لاحتياطي النفط، ومن ثم فإن الدول العربية تعد أيضًا من المقاصد الصينية للحفاظ على قيمة أصول العملات الأجنبية وزيادتها. وبالنظر إلى الوقت الحالي، فإن التعاون المالي بين الصين والدول العربية لم يتحقق بالشكل الكامل بعد.

٤- وفي الوقت الذي يمكن فيه للتعاون المالي بين الصين والدول العربية دفع التنمية الاقتصادية في الصين، فإنه يساعد في دفع التحول الاقتصادي في الدول العربية. فالدول العربية ترغب في خفض اعتماد دخلها على النفط، وتطوير قطاع التصنيع لتغيير الهيكل الاقتصادي، وتعزيز استدامة التنمية الاقتصادية بها. والاستثمار في قطاع التصنيع في الصين يمكنه مساعدة الدول العربية في الحصول على دخل من هذا القطاع، بما يحقق التنوع في الدخل لدى هذه الدول، كما أن الاستثمار في قطاع التصنيع في الصين يمكن الدول العربية من تصنيع المنتجات التي تحتاج إليها بشكل مباشر هذا من جانب. ومن جانب آخر، نجد أنه في ظل هذه البيئة الاقتصادية القائمة على الإفراط في الطاقة الإنتاجية محليا، فإن الصين بحاجة إلى البحث عن مقاصد تصدير جديدة، والتحول من التصنيع والتجميع إلى تصدير التقنيات والإدارة والعلامات التجارية. وبالنسبة للصين، نجد أن الاستثمار في الدول العربية يمكن أن يساعد في فتح أسواق جديدة وتغيير نمط التصدير الحالي. وبالنسبة للدول العربية، نجد أن الاستثمار في الصين يمكنها من جلب الخبرات والتقنيات اللازمة لتطوير التصنيع وتنفيذ مشروعات البنية التحتية، وتحقيق أهداف تطوير التصنيع محليًا. وبالمقارنة مع الدول المتقدمة، فإن الصين تتميز بما تمتلكه من خبرات وإمكانات في مجال تأسيس مشروعات البنية التحتية خارج الصين إلى جانب إنتاج مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والمنتجات الاستثمارية، بما يلبي حاجة الدول العربية. كما أن خبرات التصنيع الصينية أكثر ملاءمة لمستوى التصنيع في الدول

العربية. ومن ثم فإن التعاون الصناعي القائم بين الصين والدول العربية بحاجة إلى التعاون في الخدمات المالية، فالتعاون المالي بين الصين والدول العربية مطلب لكلا الطرفين.

ثانيًا: ضرورة وإمكانية جذب مناطق غرب الصين للبترودولار

أصبحت التبادلات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول العربية خلال السنوات الأخيرة أكثر متانة. ففي ٩/ ٢٠١٢، وعلى هامش المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي الذي تم عقده بنينغشيا، تم تأسيس علاقات تعاون اقتصادية وتجارية واسعة بين منطقة غرب الصين والدول المصدرة للنفط بالشرق الأوسط، حيث تم التوقيع على ١٢٤ اتفاقا بإجمالي استثمارات بلغت ٢١٨ مليارًا و٧٠٠ مليون يوان. ومن ثم فإن عقد المنتدي التجاري والاقتصادي الصيني العربي ساعد في تعزيز التبادلات الاقتصادية بين الصين والدول المصدرة للنفط بالشرق الأوسط، ووضع أساسًا جيدًا لقيام منطقة غرب الصين بجذب البترودلار العربي.

وخلال السنوات القادمة، يجب أن ينطلق التعاون المالي بين الصين والدول العربية من خلال البترودولار، على أن يتم جذب البترودولار العربي للاستثمار في المناطق الصينية الداخلية، بما يعطي دفعة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الصين. جدير بالذكر، أن تطبيق استراتيجية جذب البترودولار العربي، يجب أن تنطلق من الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في الصين، على أن يتم توجيه مناطق وقطاعات الاستثمار بما يتلاءم مع حاجة التنمية الاقتصادية وعادات الاستثمارات الأجنبية للدول العربية، مع الربط في ذلك مع الخصائص التي تتميز بها الصناعات المختلفة في المقاطعات الصينية الداخلية، مثل الصناعات الحلال والمال الإسلامي بنينغشيا.

ومن حيث توزيع مناطق جذب البترودولار العربي، فإن التنمية في مناطق غرب الصين تحتاج بشدة إلى الاستثمارات المالية، فيجب أن تكون منطقة غرب الصين محورًا لهذا الاستقطاب للبترودولار. وبالنسبة للأوضاع الاقتصادية الحالية في الصين، فقد بات واضحًا حالة عدم التوزان في التنمية بمناطق وسط وغرب البلاد. وسيكون التركيز مستقبلًا على تسريع وتيرة التنمية في وسط وغرب البلاد ومناطق الغرب على وجه الخصوص، وهذا ما تهتم به الدولة وتعمل على تطبيقه. ففي ٨/ ٢٠١٢، أجاز مجلس الدولة الصيني تأسيس منطقة لانجوو(١) الجديدة، لتصبح خامس منطقة من نوعها على مستوى الصين، وفي ٩/ ٢٠١٢، أجاز مجلس الدولة تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية

---

(١) لانجوو: عاصمة مقاطعة قانسو التي تقع في شمال غرب الصين، وتعد قاعدة صناعية مهمة في شمال غرب البلاد. المترجم

الداخلية المفتوحة بنينغشيا، وتم إدارج منطقة نينغشيا ضمن المناطق الاقتصادية التجريبية المنفتحة على العالم الخارجي والمنفتحة غربًا على وجه الخصوص. إلا أنه بسبب ضعف البنية التحتية في منطقة غرب الصين، فإن تطوير اقتصاد هذه المنطقة يتطلب دعما ماديا كبيرا، ومن ثم فإن جذب البترودولار العربي يعد أحد الطرق المهمة لتطوير هذه المنطقة. وبالتالي فإن الدولة يجب أن تهتم جيدًا بمنطقة غرب الصين في إطار استقطاب البترودولار العربي، خاصة فيما يتعلق بتأسيس الصناديق الصناعية وإصدار السندات المالية أو تمويل الأسهم. وفي الوقت الذي يتم فيه استقطاب البترودولار، يجب التنسيق في توزيعه في مناطق غرب ووسط الصين، وذلك في إطار ضمان العائد الاستثماري والاستدامة.

ويحافظ الاقتصاد الصيني في الوقت الحالي على التطور السريع، وحيث نجد أن كافة المناطق الاقتصادية الصينية خاصة منطقة غرب الصين بحاجة إلى الاستقطاب المستمر واستغلال الاستثمارات الأجنبية، إلا أن الأوضاع الداخلية والخارجية خلال السنوات الأخيرة أثرت على جذب الصين للاستثمارات الأجنبية، وفي ظل هذه الأوضاع، نجد أن هناك ضرورة لاستقطاب البترودولار كمصادر جديدة للاستثمارات الأجنبية.

وقد ساعدت التنمية الاقتصادية السريعة الصين على التركيز على الاستثمارات الأجنبية والتمويل ذي الجودة العالية، وبالنسبة لمنطقة غرب الصين التي لاتزال في مرحلة بدء عملية التنمية بها، فإنه يبرز هذا المطلب من حيث جودة الاستثمارات الأجنبية، وعليه فإن استقطاب البترودولار سيكون مفيد جدًا لتحقيق التنمية المستدامة بغرب البلاد. حيث إن البترودولار العربي ليس فقط يمكنه الاستثمار بشكل مباشر في مشروعات البنية التحتية وحماية البيئة والتعليم والصحة وغيرها من المشروعات في غرب الصين، بما يساعد في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمع غرب الصين، ويساهم في تأسيس السوق المالية بغرب البلاد، كما أن السوق المالية المتقدمة في غرب الصين ستقدم الدعم المالي للمؤسسات العاملة في غرب البلاد، وهو ما يساعد بدوره في مزيد من دفع استراتيجية التنمية الكبرى بغرب الصين.

وفي الوقت ذاته، فإنه في ظل التشديد على جذب الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة في الصين، فمن الممكن أن يصبح البترودولار بديلًا مهمًا للاستثمارات الأجنبية في المستقبل، وبالتالي فإن هناك ضرورة لجذب البترودولار. وكانت استثمارات الشركات الأوروبية والأمريكية العالمية في الصين قد تأثرت بتراجع الاقتصاد العالمي وارتفاع تكاليف الأيدي العاملة في الصين وأزمة الحصول على موارد الأراضي، فحقق استغلال الاستثمارات الأجنبية في الصين عام ٢٠١٢ نموًا سلبيًا، حيث انخفضت بمقدار ما يزيد على ١٠ مليارات دولار مقارنة بعام ٢٠١١. وعلى العكس من ذلك،

هناك ارتفاع مستمر في جذب الاستثمارات الأجنبية في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، حيث تجاوز نسب سرعة وحجم جذب الاستثمارات الأجنبية بها ما حققته الصين عام ٢٠١١. وتؤكد هذه التغيرات في الاقتصاد العالمي وظهور المنافسين على عدم التفاؤل فيما يتعلق بجذب الصين للاستثمارات من الدول المتقدمة. وفي ظل انخفاض جذب رأس المال الأوروبي والأمريكي إلى الصين، فإن البترودولار سيتناسب بلا شك مع متطلبات الاستثمار الأجنبي في الصين، ومن الممكن أن يصبح بديلًا مهمًا للاستثمارات الأجنبية في المستقبل.

فمن حيث الأسعار العالمية للنفط وأحوال الاستثمارات الخارجية لدول منطقة الشرق الأوسط، فإن الاستثمارات الخارجية للبترودولار خلال الـ ٥-١٠ سنوات القادمة ستستمر في الزيادة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون الأوروبية تسببت في الخسائر للبترودولار المستثمر في الأسواق الأوروبية والأمريكية، مما دفع دول منطقة الشرق الأوسط إلى إعادة التفكير في استراتيجية استثماراتها الخارجية. فمن حيث صناديق الثروة السيادية وتدفقات البترودولار، فإن الصين التي يسير اقتصادها في طور النمو المتواصل ستصبح بلا شك احدى الوجهات المهمة للبترودولار في المستقبل.

وكانت بداية دخول رأس مال البترودولار الصين في عام ٢٠٠٦، حيث أعلن البنك الصناعي التجاري الصيني عن أول طرح عام، وتقدم رأس المال العربي بعطاءات كبيرة. وذكرت تقارير وحدة الاستخبارات الاقتصادية البريطانية، أنه على المستوى العالمي، فإن نسبة استثمارات رأس المال لدول الشرق الأوسط لا تزال تمثل نسبة بسيطة من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى الصين، إلا أنها بدأت تشهد نموًا ملحوظًا. فخلال السنوات الأخيرة، شهد حجم استثمارات دول الشرق الأوسط في الصين زيادة سريعة، وتطورت مجالات الاستثمارات من مشروعات البنية التحتية لتشمل مجالات المال والأعمال والعقارات والفنادق وغيرها من المجالات، في حين تشهد مجالات التعاون في مجال الطاقة تعزيزًا مستمرا. حيث أصبحت الصين في الوقت الحاضر وجهة استثمارية مهمة للبترودولار القادم من الشرق الأوسط، وحصلت صناديق الثروة السيادية لدول الشرق الأوسط على أسهم بشركات جيودا للملح بمقاطعة سيتشوان، البنك الصناعي التجاري الصيني، البنك الزراعي الصيني وغيرها من المؤسسات الصينية، من بينها أسهم شركة دبي الاستثمارية المحدودة التي أشترت ٩,٩١٪ من أسهم شركة خانسه المحدودة للطاقة، وأسست مكتبًا لها في شنغهاي، والذي يعد أول مكتب للشركة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى الجانب الآخر، فإن هناك إمكانات كبيرة لاستثمارات البترودولار الشرق أوسطي في الصين. ووفقًا للتقديرات، فإن نسبة استثمارات البترودولار الشرق أوسطي في دول الصين والهند واليابان وغيرها

من الدول الأسيوية سترتفع من النسبة الحالية ١٠٪ إلى ١٥-٣٠٪، في حين ستنخفض نسبته في الأسواق الأوروبية الأمريكية من ٧٥٪ في الوقت الحالي إلى حوالي ٥٠٪.

وفضلًا عن ذلك، فإنه تماشيًا مع تطور سوق المال في الصين والانفتاح التدريجي في السياسات المعنية، فسوف تتلاشى العوائق التي كانت تعوق دخول البترودولار إلى الصين تدريجيًا، وهو ما يساعد في زيادة إمكانية جذب واستغلال البترودولار. ففي ظل التطور الجيد للتبادلات التجارية والاقتصادية بين الصين والدول المصدرة للنفط، فإن ذلك سيضع أساسًا جيدًا لجذب البترودولار، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية في عام ٢٠١٢ ما قيمته ١٥٥ مليارًا و٣٠٠ مليون دولار، بزيادة ١٥,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١١، وهو العام ذاته الذي شهد تنظيم المنتدى التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية بمنطقة نينغشيا، والذي تطور إلى معرض الصين والدول العربية، بهدف دفع التبادلات والتعاون بين الصين والدول المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط، هذا من جانب. ومن جانب آخر، نجد أنه تماشيًا مع التطور المستمر للاقتصاد الصيني وتعميق الإصلاحات، فإن ذلك سيقود حتمًا إلى مزيد من الانفتاح في الاقتصاد والمجال المالي في الصين، بما يساعد في نضج واكتمال الأسواق المالية، ومن ثم الانفتاح في سياسات مشروعات رأس المال، هذا بالإضافة إلى سلسلة السياسات التفضيلية التي اتخذتها الحكومة الصينية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية والصناعات في غرب الصين، بما يجعل هناك إمكانية لجذب استثمارات البترودولار إلى الصين.

ومن حيث مجالات جذب استثمارات البترودولار، فإن الصناعات والقطاعات غير النفطية تعد الصناعات الرئيسة في جذب البترودولار. فالسلع الاستهلاكية وتصنيع المعدات والمعادن المصنعة وغيرها من القطاعات التي تعتمد الدول العربية على استيرادها من الممكن أن تصبح المجالات الرئيسة للبترودولار، ولذلك يمكن للدول العربية من خلال الاستثمار في هذه المجالات حل مشكلات الاستيراد الخاصة بها، لتحقق جزءًا من الأرباح من خلال الاستيراد. فيما تعد صناعة البتروكيماويات أحد المجالات التي ترغب الدول العربية الاستثمار بها، والتي تعد أحد المجالات التي تساعد في دفع التعاون الشامل بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وضمان واردات الصين من النفط من هذه الدول. وبالنظر إلى الموقع الجغرافي والنواحي البيئية للمناطق الداخلية بغرب الصين، فإن صناعة البتروكيماويات يجب أن يتم دفع تطويرها في المناطق الساحلية. وبالنظر إلى الصناعات والمجالات التي تحتاج إليها منطقة غرب الصين، فإن صناعات ومجالات البنية التحتية والصناعات المتميزة والتعليم والصحة وحماية البيئة وغيرها من المشروعات الكبرى ذات المنفعة الاجتماعية، يجب أن تركز على جذب البترودولار، وأن يتم التركيز بشكل خاص على استغلال

البترودولار في الصناعات المتميزة بمقاطعات غرب الصين، على سبيل المثال استغلال البترودولار في زيادة وتطوير سلسلة الصناعات المتعلقة بلحوم البقر والغنم، إنشاء شبكة تموين وإنتاج تسويق، وتطوير علامات تجارية دولية لمنتجات اللحوم الحلال بنينغشيا، وتوجيه هذه المنتجات للسوق العربية والعالمية، والاعتماد على صناعات لحوم البقر والغنم لدفع تأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة بمناطق شينجيانغ وقانسو وغيرها من مناطق غرب الصين.

ثالثًا: الطرق الممكنة لجذب البترودولار إلى مناطق غرب الصين

يمكن استغلال البترودولار في مناطق غرب الصين من خلال ثلاث طرق رئيسة تشمل: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، صناديق الاستثمار الصناعية وسندات البترودولار.

١- الاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بمغزى مهم في مجال تنمية الاقتصاد الصيني، إلا أن هناك سوء توزيع في الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى المناطق الصينية، حيث تتركز معظم هذه الاستثمارات في منطقة شرق الصين، في مقابل نسبة ضئيلة منها في منطقة غرب البلاد. والبحث في أسباب ذلك، فإنه بالمقارنة مع اتساع المجالات والتركيبة المناسبة لاستغلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شرق الصين، نجد التركيبة الأحادية وانخفاض المستويات الفنية لاستغلال هذه الاستثمارات في غرب البلاد، حيث يتم الاعتماد على الصناعات ذات العمالة الكثيفة ونقص المشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وضعف ارتباط تركيبة صناعات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب الصين مع تركيبة الصناعات المحلية بها، وهو ما أدى إلى غياب التأسيس الجيد لتجمع صناعات بالمنطقة. وفي ظل هذه الظروف، فإنه لايزال هناك ضعف في دخول البترودولار إلى منطقة غرب الصين من خلال طريقة الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلال السنوات الأخيرة، شهد اقتصاد منطقة غرب الصين نموًا سريعًا، صاحبه تحسن مستمر في البيئة الاستثمارية. كما عملت الحكومة المركزية على التوجيه التدريجي للاستثمارات الأجنبية إلى منطقة غرب البلاد، وهو ما أدى إلى الارتفاع التدريجي في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب الصين من إجمالي هذه الاستثمارات على مستوى البلاد، حيث ارتفعت النسبة من ٨,٣٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٣,٧٪ عام ٢٠١١ (انظر جدول رقم ٢ ,٥). وفي الوقت ذاته، بدأت أنماط هذه الاستثمارات تتحول من التكاليف المنخفضة إلى توجهات السوق. هذا بالإضافة إلى المساحة الشاسعة لمنطقة غرب الصين والتعداد السكاني الكبير بها ومواردها الغنية، وهو ما جعلها لا تزال تتمتع بميزة التكلفة وانخفاض أجور العمالة مقارنة بغيرها من المناطق الصينية. وبالتالي فإن العناصر المذكورة أعلاه تجعل منطقة غرب الصين

تتمتع بخلفية تنمية جيدة لإدخال البترودولار لتطوير استغلال الاستثمار الأجنبي المباشر تأسيس الشركات العابرة للدول بغرب الصين، ومن ثم تلبية حاجة البترودولار فيما يتعلق بحجم الاستثمارات والأرباح.

جدول رقم (٢, ٥). نسب المناطق الصينية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١م.

الوحدة: ٪

	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨
شرق الصين	٦٨,١	٦٤,٧	٦٠,٩	٥٧,٢
وسط الصين	١٣,١	١٤,٠	١٤,٦	١٦,٠
غرب الصين	٨,٣	٩,٤	١١,٢	١٣,٧
شمال شرق الصين	١٠,٥	١١,٩	١٣,٣	١٣,١
على مستوى الصين	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٢- صناديق الاستثمار الصناعية.

فضلًا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن التعاون في إنشاء صناديق الاستثمار الصناعية في مناطق غرب الصين تعد أحد أشكال جذب البترودولار. وتعد هذه الصناديق أحد أنواع الصناديق الاستثمارية التي توجه استثماراتها بشكل مباشر إلى المجالات الصناعية، وعادة ما يتم تقسيمها إلى الصناديق الاستثمارية الصناعية الأساسية، وصناديق رأس المال المغامر وصناديق إعادة هيكلة المؤسسات. وتتمثل سمات صناديق الاستثمار الصناعية في كونها تمويل للمؤسسات فحسب، وإنما يمكن أن تشارك بشكل إيجابي في إدارة وتطوير المؤسسات، وتحقيق هدف "إنشاء القيمة". ومنذ التسعينات من القرن العشرين، ساعدت صناديق الاستثمار الصناعية في دفع التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم. حيث ساعدت صناديق رأس المال المغامر في الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة على تطوير مؤسسات ميكروسوفت وإنتل وجوجل وغيرها من مؤسسات التكنولوجيا الحديثة، وساعدت في إدخال أجيال التنمية المستقبلية، وفي عدد من دول جنوب شرق آسيا ذات الأسواق الناشئة، أصبحت الصناديق الاستثمارية الصناعية الأساسية أحد الأساليب المهمة لإدخال الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول، وهو ما ساهم في تطوير تأسيس البنية التحتية وهياكل الصناعات بتلك الدول.

وفي الوقت الحالي، نجد أن هناك عددًا كبيراً جدًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرب الصين، وفي الوقت الذي تمتلك فيه هذه المؤسسات الإمكانات الجيدة للتطور، فإنها تفتقر إلى رأس المال اللازم للتطور، إلى جانب فرصها المحدودة في الحصول على رأس المال اللازم من سوق المال المحلية. وفي ظل هذه الظروف، فإن صناديق الاستثمار الصناعية بإمكانها تأسيس ممرات تمويل بين المستثمرين أصحاب البترودولار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غرب الصين، وبالتالي تحقيق إدخال البترودولار إلى المنطقة.

جدير بالذكر أن معظم المستثمرين أصحاب البترودولار قادمون من الشرق الأوسط، وتركز استثماراتهم على الحصول على العوائد المستقرة بعد انخفاض إنتاج النفط في غضون ١٠-٢٠ عامًا القادمة، وهو ما يتوافق مع الخلفية التنموية المستقبلية الجيدة والسمات الاستثمارية طويلة الأمد في غرب الصين. فمناطق غرب الصين يمكنها من خلال تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول المصدرة للنفط، يمكنها تأسيس صناديق استثمارية صناعية موجهة للمشروعات والمؤسسات العاملة في غرب البلاد، وبالتالي إدخال البترودولاور لشراء هذه الصناديق الاستثمارية الصناعية.

٣- سندات البترودولار

بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصناديق الاستثمارية الصناعية، نجد أن الإدخال المباشر للبترودولار من خلال طريقة السندات يمكنه بلا شك تلبية حاجات التمويل للمؤسسات في غرب البلاد. وبالنسبة للوقت الحالي، فإن جزءًا كبيراً من البترودولار يقدم كتمويل للمؤسسات من خلال الصكوك الإسلامية. وخلال السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة سريعة في طرح الصكوك الإسلامية، حيث بلغ حجم إصداراتها في عام ٢٠١٢ في أسواق الدرجة الأولى ١٣١ مليارًا و٢٠٠ مليون دولار، من بينها أسواق الصكوك الإسلامية بالبحرين وماليزيا التي استحوذت على أكثر من نصف تدفقات البترودولار. وبناء على ذلك، فإن الصين بإمكانها تعزيز التعاون مع البحرين وماليزيا هذه المراكز المالية الإسلامية المهمة، كما يمكنها استغلال سوق هونج كونج هذه السوق الصاعدة في مجال المال الإسلامي، وفي الوقت ذاته يمكن تطوير سوق الصكوك الإسلامية الصينية، لإدخال البترودولار من خلال طريقة السندات المالية. كما يمكن لمناطق غرب الصين الاعتماد على التقديرات الاقتصادية العالية بها والمؤسسات ذات الجودة العالية، وإصدار سندات أجنبية بشكل مباشر في الدول المصدرة للنفط، وجذب المستثمرين المحليين أصحاب البترودولار.

الفصل الرابع

مشكلات وسياسات جذب البترودولار بمناطق غرب الصين

أولًا: توصيات لإجراءات جذب البترودولار بمناطق غرب الصين

١- فيما يتعلق بمشروعات راس المال، نجد أن هناك انفتاحًا في التوجهات الثابتة لغرب الصين بالنسبة للبترودولار.

وبالنظر إلى العادات الاستثمارية للدول العربية بالميل إلى الاستثمار في الأصول المالية، فإن أحد الأشكال الرئيسة لجذب البترودولار لابد وأن تكون السماح للبترودولار بالاستثمار في الأصول المالية، وهو ما يتطلب إجراء التعديلات الضرورية على إجراءات إدارة مشروعات رأس المال الحالية في الصين، وفتح الطريق أمام تدفقات البترودولار إلى الصين من خلال مشروعات رأس المال. إلا أن عدم التوجيه لانفتاح البترودولار على مشروعات رأس المال قد يكون له تأثير كبير بالنسبة للصين، كما أنه ليس من المؤكد توجيه البترودولار إلى منطقة غرب الصين. لذلك فإن انفتاح البترودولار على مشروعات راس المال يجب أن يكون بنسب محددة ونطاق انفتاح محدد. والسماح للدول العربية باستثمار جزء من مقابل صادراتها النفطية في الصين، على أن يتم توجيه هذه الاستثمارات لمنطقة غرب الصين لتشجيع تطوير الصناعات المحلية بها، بما يخدم الاستراتيجية الكبرى لتنمية غرب الصين، بما يتناسب مع المجالات والقطاعات التي تتناسب مع ذلك في الدول العربية، بما فيها مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة وقطاعات التصنيع التي ترغب فيها الدول العربية وترغب الصين في المشاركة فيها، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والبتروكيماويات والأجهزة الكهربائية المنزلية وغيرها مما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

٢- الصناديق الاستثمارية الصناعية التي يتم تأسيسها باستثمار صيني عربي مشترك.

بالنظر إلى التبادلات التجارية والاقتصادية الوثيقة بين الصين والدول العربية، فإن يمكن تأسيس الصناديق الاستثمارية الصناعية باستثمار صيني عربي مشترك، على أن يأتي رأس المال من الجهات الرسمية أو الجهات غير الرسمية، أو أن يتم ضخ جزء قليل من رأس المال من الجهات الرسمية والجزء الأكبر من الجهات غير الرسمية. ووفقًا للنقاط الرئيسة المختلفة يمكن تأسيس عدد من الصناديق، ويتم تفويض الأشخاص أو الجهات المختصة بإدارتها وتشغيلها. كما يجب أن تراعي الصناديق الاستثمارية الصناعية النفع الاجتماعي والاقتصادي.

أي أنه يمكن دمج مشروعات البنية التحتية وحماية البيئة والتعليم والصحة والخدمات الثقافية وغيرها من المشروعات التي تتمتع بمنفعة اجتماعية كبيرة في غرب الصين، مع المشروعات الصناعية ذات النفع الاقتصادي الكبير، بما في ذلك الصناعات ذات الصبغة الإسلامية والصناعات التي تناسب حاجات التنمية لكلا الطرفين، بالإضافة إلى عدد من المشروعات الزراعية، على أن يستثمر صندوق الصناعات في هذه المشروعات بعد دمجها. وهكذا يتم ضمان نسبة العائد على الاستثمارات، مع مراعاة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالنظر إلى أحوال التنمية الاقتصادية والأقليات في منطقة غرب الصين، فإنه يفضل البدء بتأسيس صناديق الاستثمار الصناعية في منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة والتي لاتزال في مرحلة متأخرة من التطور، ثم يتم نشر التجربة في كامل منطقة غرب الصين بعد تحصيل الخبرات الكافية لذلك.

٣- دفع العملة الصينية اليوان ليصبح العملة المستخدمة في التقييم والحسابات والتصفيات في التعاون التجاري والمالي بين الصين والدول العربية، السماح للدول العربية بإعادة تدفق معقول لليوان الصيني، واستغلال فرصة تدويل اليوان لتشجيع تكوين آليات تدفق لليوان في الدول العربية بالشرق الأوسط. وفي حالة رغبة الدول العربية باستخدام عملاتها المحلية في التعاون التجاري والاقتصادي والمالي بين الطرفين، يجب أن تقدم الصين التسهيلات والدعم المناسب لذلك. كما يمكن للبنوك المركزية للطرفين توقيع الاتفاقيات الخاصة بتبادل العملات، وبالتالي فإنه يجب التركيز على تأسيس سوق للعملات الأجنبية بين الصين والدول العربية، ودفع استخدام اليوان الصيني في إنهاء المعاملات التجارية، خاصة في عمليات التقييم والتصفيات لتجارة النفط. وأن يتم تأسيس آليات تعاون بين البنوك المركزية للطرفين، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه عمليات استخدام اليوان الصيني. كما يجب في الوقت ذاته دفع وتشجيع صناديق الثروة السيادية العربية والاحتياطات الرسمية لحمل اليوان، واستخدامه في الصفقات التجارية، والتشجيع على الربط بين العملات العربية واليوان الصيني، وتشجيع الدول العربية على تقييم وحساب صادراتها باليوان، كما يجب في الوقت المناسب البدء في عمليات التحويل المباشر بين اليوان والعملات العربية.

٤- البدء في تعميق التعاون الصيني العربي في المجالات المالية التقليدية والمال الإسلامي.

ففي المجال المالي التقليدي، يجب في ظل الظروف المناسبة تشجيع المصارف الثنائية (مثل التأجير التمويلي والثقة) وشركات الأوراق المالية وشركات التأمين على إنشاء مكاتب لها لدى الطرف الأخر، وتشجيع الجهات المالية بالدول العربية على تأسيس فروع ومكاتب لها بمقاطعات غرب الصين. وتشجيع المصارف المعنية على تقديم القروض والتمويل التجاري والأسهم وإجراء صفقات العملات الأجنبية والتأمين وغيرها من الخدمات المالية. وفي مجال المال الإسلامي، يجب تشجيع مصارف نينغشيا على تجربة المال الإسلامي، وفي الوقت ذاته يجب البحث عن قواعد الإدارة المعنية بالمال الإسلامي. وبناء على ذلك، يجب التشجيع على تأسيس التعاون مع جهات المال الإسلامي في الدول العربية، من أجل تجنب المخاطر المتعلقة به، ويمكن التفكير في التركيز على أحد البنوك ليكون مسؤولًا عن التعاملات المالية مع دول الشرق الأوسط فيما يتعلق بالمال الإسلامي.

٥- تأسيس مركز للمال الإسلامي لجذب البترودولار من الشرق الأوسط

ويعود السبب في تأسيس مركز للمال الإسلامي في غرب الصين إلى: أولًا: مراعاة التطور السريع الذي حققه المال الإسلامي خلال السنوات الأخيرة. فوفقًا لتقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB في المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي، فإن بريطانيا وماليزيا تمتلكان أكبر حجم للمال الإسلامي، وأنهما نجحتا في تأسيس مراكز للمال الإسلامي، في حين ترغب كلٍ من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية في تطوير المال الإسلامي بها، فيما تسعى العديد من الدول إلى البحث عن الفرص المناسبة لتطوير المال الإسلامي. وبالنظر إلى تدفقات البترودولار، فعلى الرغم من توجه البترودولار "شرقًا" بعد الأزمة المالية العالمية ، وأن السوق الصيني أصبحت هدفًا لرأس المال العربي من دول الشرق الأوسط، إلا أنه لا يزال هناك فارق كبير بين تدفقات البترودولار إلى الأسواق الأوربية والأمريكية وإلى الصين. وبالبحث في أسباب هذا الفارق، فإنه فضلًا عن غياب العلاقة القوية للتعاون المالي بين الصين والدول العربية، فإن لهذا الاختلاف علاقة كبيرة بعادات وقنوات الاستثمار الخاصة بالدول العربية. هذا بالإضافة إلى الاختلاف في المنظومة المالية التي تتبعها البنوك الصينية وتلك المعمول بها في البنوك الإسلامية بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية، مما جعل العديد من المستثمرين العرب الراغبين في الاستثمار في الصين يتراجعون بسبب اختلاف المنظومة المالية. وبالتفكير في ما تتمتع به منطقة نينغشيا من البيئة الدينية، وإمكانية الاعتماد على السمات التي تتمتع بها نينغشيا فيما يتعلق بالمال الإسلامي، والعمل على تأسيس مركز للمال الإسلامي بها، وتأسيس تعاون في مجال المال الإسلامي مع الدول العربية، والاعتماد على الطرق التي تتناسب مع خصائص المال الإسلامي لجذب البترودولار من الشرق الأوسط، بما يساعد في دفع

جذب الصين للبترودولار واستثمارات البترودولار على وجه الخصوص تقوم بدور كبير في عملية التنمية الكبرى بغرب الصين.

ثانيًا: المشكلات والسياسات التي تواجه إدخال البترودولار إلى منطقة غرب الصين

وبالرغم من هذا كله، إلا أن منطقة غرب الصين لا يزال أمامها مشوار طويل لتحقيق هدف جذب البترودولار، والتي تتمثل في سلسلة من المشكلات تشمل السياسات والقوانين والسوق المالية.

١ – محدودية السياسات المعنية

فبصرف النظر عن الاعتماد على الاستثمارات المباشرة أو صناديق الاستثمارات الصناعية في غرب الصين لإدخال البترودولار، إلا أنه لا تزال هناك مشكلة في ضعف مستوى انفتاح مشروعات رأس المال في الصين حاليا، وهو ما يعد عقبة كبيرة أمام تدفقات البترودولار.

وفي الوقت الحالي، قامت الصين بإلغاء القيود على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين لا تزال هناك قيود صارمة أمام الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة. وفي مجال تدفقات رأس المال، بالرغم من أنه تم تدريجيًا خلال السنوات الأخيرة إلغاء القيود على استثمارات الأوراق المالية من خلال الجهات الاستثمارية الأجنبية المؤهل (Qualified Foreign Institutional Investors) والجهات الاستثمارية المحلية المؤهلة Qualified Domestic Institutional Investor إلا أنه لا تزال هناك قيود صارمة جدًا أمام تمويل الديون وغيرها من تدفقات رأس المال قصيرة الأجل. وفي ظل هذه السياسات والقيود الصارمة، فإن تدفقات البترودولار إلى منطقة غرب الصين تنحصر في الوقت الحالي في الاستثمارات المباشرة والمستثمرين الأجانب المؤهلين، في حين يعجز المستثمرون أصحاب البترودولار الراغبين في تقديم القروض والقيام باستثمارات الديون لتحقيق أهدافهم، وهو ما يتعارض بلا شك مع الحماس الاستثماري لأصحاب البترودولار الراغبين في الاستثمارات طويلة الأجل. وفي الوقت ذاته فإن تكاليف الإغراق المرتفعة على الاستثمار المباشر وضعف التداول لا يمكنه تلبية حاجة تداول البترودولار، وغيرها من السياسات التي تعوق دخول البترودولار إلى غرب الصين من خلال صناديق الاستثمار الصناعي والسندات.

٢ – قيود السوق

تتركز المراكز المالية في الصين في الوقت الحالي في المناطق الساحلية بشرق الصين، حيث تعد مدن بكين وشنغهاي وشينجين مراكز رئيسة للبنوك وشركات الصناديق وسماسرة الأوراق المالية. وعلى العكس من ذلك، لا يوجد في غرب الصين حتى الآن سوق مالية إقليمية واحدة، وقد ترتب

على هذا النقص الشديد جدًا في الجهات المالية في غرب الصين، ترتب عليه افتقار المنطقة للمراكز المالية والسوق المالية الحيوية. وفي ظل هذا الغياب للسوق المالية والجهات المالية، فإنه لا مجال للحديث عن طرح وتجديد المنتجات المالية، الأمر الذي وقف حجر عثرة أمام البترودولار للحصول على قنوات للتدفق إلى غرب الصين.

ثالثاً: القوانين واللوائح المعنية

بالرغم من المغزى المهم الذي يتمتع به إدخال البترودولار إلى غرب الصين، إلا أنه لا يمكن تجاهل القيود والقوانين المعنية عقب دخول تدفقات البترودولار إلى المنطقة. وهو ما يشمل القوانين والقيود أمام إدخال البترودولار من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وصناديق الاستثمار الصناعي، ويشمل أيضًا القيود والقوانين المترتبة على صكوك النفط الإسلامي. وبالنظر إلى إلتزام عدد كبير من دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط بالمنظومة المالية القائمة على الشريعة الإسلامية، فإن إدخال البترودولار إلى غرب الصين سيواجه بلا شك مشكلة التعارض بين المال الإسلامي ومنظومة إدارة المال في الصين.

وتشير المشكلات المذكورة أعلاه إلى أن إدخال البترودولار إلى منطقة غرب الصين يحتاج أيضًا إلى التوجيه الحكومي، ولذلك فإنه يجب العمل بالنقاط التالية:

١- إجراء التعديلات المناسبة على انفتاح مشروعات رأس المال على منطقة غرب البلاد. حيث شهدت مشروعات رأس المال خلال السنوات الأخيرة انفتاحًا ملحوظًا في الصين، ولتلبية حاجة إدخال البترودولار، فإنه يمكن التفكير في تسريع وتيرة انفتاح مشروعات رأس المال في غرب الصين، والتجريب التدريجي لانفتاح مشروعات رأس المال في غرب البلاد.

وبالطبع يجب التفكير في المخاطر وعدم الاستقرار الخاص بمشروعات رأس المال، فلابد أن يكون انفتاح مشروعات رأس المال في غرب الصين انفتاحًا حذرًا وتدريجيا، ويمكن تقسيمه على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تتضمن الانفتاح في منطقة محددة من مناطق الغرب الصيني، أي أن يتم اختيار منطقة مناسبة لإجراء الانفتاح لمشروعات رأس المال بما في ذلك القروض واستثمار الديون. وفيما يتعلق باختيار المناطق التجريبية، نجد أن منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة تتمتع بثقافة إسلامية ثرية وصناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية المميزة. كما يربطها بالدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط مورث ثقافي وديني ثري، مما يؤهلها لأن تكون الاختيار الأول لإدخال البترودولار إلى غرب الصين. وتشمل المرحلة الثانية الانفتاح في بعض مناطق غرب الصين، حيث يتم جمع الخبرات والتجارب المعنية باللوائح والقوانين والقيود الخاصة بانفتاح

مشروعات رأس المال، ثم يتم البدء في تجريب هذا الانفتاح في عدد من مقاطعات ومدن منطقة غرب الصين، ويمكن أن يتم في هذه المرحلة اختيار منطقة شينجيانغ التي تتمتع أيضًا بميزة الثقافة الإسلامية، إلى جانب مناطق تشونغ تشينغ وسيتشوان الأسرع تطورًا في غرب الصين. أما المرحلة الثالثة فتشمل الانفتاح الشامل، فبعد أن تكتمل المراحل التجريبية، يتم تعميم الانفتاح في مشروعات راس المال في كافة أنحاء منطقة غرب الصين، لإدخال البترودولار إلى مختلف المناطق والمقاطعات والمدن بغرب الصين، خاصة منطقتي التبت وقوي جوو واللتان تعدان أكثر المناطق تأخرًا في التنمية في غرب الصين، لدفع التنمية الاقتصادية بهاتين المنطقتين.

٢- دفع تأسيس الأسواق والمراكز المالية بغرب الصين. فلا يمكن الفصل بين الأسواق المالية والتنمية الاقتصادية الإقليمية، وبالنسبة لمنطقة غرب الصين، فإن وجودأسواق مالية محلية بالمنطقة أمر في غاية الأهمية لإدخال البترودولار ولمستقبل التنمية في المنطقة. ومن ثم فإنه يجب تسريع وتيرة تطوير الأسواق المالية بغرب الصين، وتهيئة أسس السوق المالية المناسبة لجذب البترودولار. وإنطلاقًا من تأسيس الأسواق المالية بغرب الصين، يتم تأسيس مراكز مالية تتمتع بسمات إسلامية موجهة للدول المصدرة للنفط، تساعد في تيسير دخول البترودولار إلى المنطقة. ويتطلب تأسيس الأسواق والمراكز المالية بغرب الصين ثلاثة مطالب رئيسة تشمل:

أ) تعزيز التوجيه والتنسيق الحكومي، ووضع خطط تطوير الأسواق المالية.

ب) إعداد الهيئات المالية بغرب الصين، وحثها على رفع قدراتها ومستوى الخدمات، واستغلال ما تتميز به هذه الهيئات لدفع تطوير الأسواق المالية، كما يمكن التفكير في تأسيس هيئات مالية في غرب الصين تتمتع بسمات خاصة بغرب الصين وسمات تتناسب مع المال الإسلامي.

ج) تعزيز تأسيس المنتجات المالية بغرب الصين، فعلى أساس تأسيس أسواق رأس المال والمال الإسلامي بغرب الصين، يجب العمل على تطوير وتجديد المنتجات المالية، مثل السندات لآجال مختلفة وعقود صرف البترودولار واليوان، وتقديم الاختيارات المتنوعة وأدوات تجنب المخاطر للمستثمرين في البترودولار.

٣- استكمال اللوائح والقوانين والأنظمة الخاصة بإدخال البترودولار. بالنظر إلى السمات الدينية والخلفية المعقدة للبترودولار الشرق أوسطي، فإن إدخال البترودولار الشرق أوسطي يتطلب لوائح وقوانين وأنظمة مكتملة، لضمان قيام البترودولار في غرب الصين بالدور المرجو وعلى النحو المطلوب. وفي الوقت ذاته، فإنه خلال عملية تأسيس المراكز المالية التي تتمتع بصبغة إسلامية في غرب الصين، يمكن الاستفادة من تجارب ماليزيا وهونج كونج الصينية وغيرها من الدول فيما يتعلق بتطوير المال الإسلامي، وإدخال الهيئات المالية والمنتجات المالية ذات الملامح الإسلامية إلى

المنظومة المالية الصينية، وتعزيز التعاون مع هيئات المال الإسلامي في الدول المصدرة للنفط. كما يجب الاهتمام بأن تراعي اللوائح والقوانين التدفقات الاستثمارية للبترودولار، وتجنب تدفقات راس المال الإرهابي.

الباب السادس

التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة: التعاون بين نينغشيا والدول العربية في مجالات الطاقة

الفصل الأول

تمهيد

يتناول هذا الباب موضوع التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة، وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال شرق افريقيا، ومعظم هذه الدول من أهم الدول المنتجة لمصادر الطاقة على مستوى العالم، خاصة النفط والغاز الطبيعي، وتحتل مكانة مهمة للغاية في سوق الطاقة العالمي، فعلى سبيل المثال فإن جميع دول مجلس التعاون الخليجي دولاً عربية، وكذلك العديد من أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك[١].

وقد شهد التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة تطورًا ملحوظًا، فعلى سبيل المثال هناك انعقاد منتدى التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة الذي يعقد مرة كل عامين، وبدءًا من عام ٢٠٠٨، عقد المنتدى ثلاث دورات في مدينة سان يا الصينية والخرطوم السودانية وينتشوان بنينغشيا الصينية. وفي عام ٢٠١٠، وقعت الصين مع جامعة الدول العربية "مذكرة تفاهم حول آليات التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة"، وهناك تطور مستمر للتعاون بين الجانبين في مجالات الطاقة. وبناء على ذلك، فإن العمل على تطوير وتعميق التعاون بين الجانين في مجالات الطاقة يحمل مغزى استراتيجي في غاية الأهمية.

عمود: ٦-١

الدول العربية

تشير الدول العربية إلى مجموعة الدول التي تنتمى للأمة العربية، وتجمعها اللغة العربية كلغة رسمية، وتتمتع بثقافة وعادات وتقاليد مشتركة ويدين معظمها بالدين الإسلامي. وفي الوقت ذاته،

---

(١) منظّمة عالمية تجمع الدول المصدرة للنفط، تضم حاليا 14 دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا. ويختصر اسمها إلى منظمة الأوبك. تأسّست في بغداد عام1960، ومقرّها في العاصمة النمساوية فيينا. المترجم

نجد هناك عددًا من الدول التي لا تنتمي للأمة العربية إلا أنه تجمعها بالدول العربية صلات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية وثيقة، والتي انضمت أيضًا إلى جامعة الدول العربية ومن ثم أصبحت دولًا عربية.

تشمل الدول العربية في الوقت الحالي ٢٣ دولة[١]، تتوزع بشكل رئيس في منطقة الشرق الأوسط وشمال شرق إفريقيا، وتشمل: الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عُمان، الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي)، جمهورية اليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبي)، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، مملكة البحرين، دولة قطر، الجمهورية العراقية، المملكة الأردنية الهاشمية، لبنان، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الليبية، الجمهورية التونسية، مملكة المغرب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية السودان، الجمهورية الموريتانية، جمهورية الصومال والصحراء الغربية. جدير بالذكر أن هناك دول في الشرق الأوسط لا تنتمي للدول العربية مثل تركيا وقبرص وإيران. كما أن الصين ترتبط بعلاقات قوية في مجالات الطاقة مع الدول العربية وغير العربية التي تقع في الشرق الأوسط مثل إيران.

١- يتمتع تعزيز التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة بمغزى استراتيجي مهم في ضمان احتياجات الصين من الطاقة وأمن الطاقة. وحيث دخلت الصين في الوقت الحالي مرحلة التطور السريع في التمدن والتصنيع، وبالتالي فإن هناك حاجة متزايدة للطاقة، في مقابل عدم كفاية موارد الطاقة المحلية. في حين تتمتع الدول العربية بمخزون وإنتاج ثري من الطاقة، ومن ثم فإن التوسع في قنوات الحصول على الطاقة من الدول العربية، يعد خيارًا حتميًا لضمان احتياجات وأمن الطاقة في الصين.

٢- يتمتع التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة بمغزى استراتيجي لضمان استقرار سوق الطاقة العالمية، وحماية مصالح الصين العالمية. حيث تفتقر الصين إلى حق تحديد أسعار الطاقة عالميًا، كما أن الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة له تأثير مباشر على استقرار وازدهار الاقتصاد الصيني. والدول العربية باعتبارها سوقًا للطاقة على مستوى العالم، خاصة المورد الرئيس لسوق النفط والغاز الطبيعي، فإنها تمتلك تأثيرًا كبيرًا للغاية على سوق الطاقة العالمي. ومن ثم فإن تعزيز التعاون الصيني

(١) نشير إلى الخطأ الذي أورده المؤلف هنا فيما يتعلق بعدد الدول العربية، حيث أن عدد الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ٢٢ دولة فقط، حيث ذكر المؤلف أن هناك ٢٣ دولة بعد أن ذكر جمهورية اليمن العربية (اليمن الشمالي) وجمهورية اليمن الديمقراطية (اليمن الجنوبي). في حين أن الجامعة العربية تعترف فقط بالجمهورية اليمنية والتي تختصر إلى اليمن. كما أنه ذكر الصحراء الغربية ضمن الدول العربية ولم يذكر جمهورية جزر القمر. المترجم

العربي في مجالات الطاقة، من شأنه المساهمة في ازدهار سوق الطاقة العالمي واستقرار أنظمة سوق الطاقة وحماية المصالح الصينية.

٣- يتمتع التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة بمغزى استراتيجي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وتعزيز الثقة السياسية وضمان السلام والاستقرار للجانبين والعالم أجمع. فهناك علاقات تجارية واقتصادية كبيرة بين الصين والدول العربية، حيث تم عقد ثلاث دورات لمنتدى التعاون الصيني العربي في المجال الاقتصادي والتجاري، والذي تطور إلى معرض الصين والدول العربية. فيما يعد التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة مكون مهم من التعاون الصيني العربي في المجالين التجاري والاقتصادي، والذي من شأنه دفع التجارة والاستثمار في المجالات المختلفة، بما يساهم في النمو الاقتصادي الإقليمي وتحقيق السلام والاستقرار العالمي.

الفصل الثاني

الإمكانات الكبيرة للتعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة

أولًا: الدول العربية أهم مورد للطاقة عالميًا

١ - النفط

تمتلك الدول العربية النصيب الأكبر من موارد النفط عالميًا، إلا أن هناك عدم توازن في توزيع احتياطات النفط في الدول العربية، وحتى نهاية عام ٢٠١١، احتل احتياطي النفط للدول العربية أكثر من نصف الاحتياطي العالمي، ليصل إلى ٥٤,٧٪ (انظر جدول رقم ١,٦). من بينها احتياطي المملكة العربية السعودية والذي يعد الأكبر بين دول الشرق الأوسط، حيث بلغ ١٦,١٪، ثم يأتي بعدها ايران والعراق والإمارات العربية المتحدة، وليبيا ونيجيريا في افريقيا، إلى جانب نسب متفاوتة في الدول الأخرى.

جدول رقم (١,٦). احتياطي النفط للدول الرئيسة المنتجة للنفط بالشرق الأوسط وإفريقيا.

المنطقة	الدولة	الاحتياطي (مليار برميل)			النسبة من الاحتياطي العالمي	نسبة التخزين
		1991حتى نهاية	2001حتى نهاية	2011حتى نهاية	2011حتى نهاية	2011حتى نهاية
الشرق الاوسط	إيران	92.9	99. 1	151.2	9. 1	95.8
	العراق	100.0	115.0	143. 1	8.7	100
	الكويت	96.5	96.5	101.5	6. 1	97.0
	عُمان	4.3	5.9	5.5	0.3	16.9
	قطر	3.0	8.16	24.7	1.5	39.3
	السعودية	260.9	262.7	265.4	16. 1	65.2
	سوريا	3.0	2.3	2.5	0.2	20.6

تابع جدول رقم (١ ,٦).

نسبة التخزين	النسبة من الاحتياطي العالمي	الاحتياطي (مليار برميل)			الدولة	المنطقة
2011حتى نهاية	2011حتى نهاية	2011حتى نهاية	2001حتى نهاية	1991حتى نهاية		
80.7	5.9	97. 8	97.8	98. 1	الإمارات	
32.0	0.2	2.7	2.4	2.0	اليمن	
19.3 16.0 >100 41.5 40.5 15.0	0.7 0.3 2.9 2.3 0.4 <0.05	12.2 4.3 47. 1 37.2 6.7 0.4	11.3 3.7 36.0 31.5 0.7 0.5	9.2 3.5 22.8 20.0 0.3 0.4	الجزائر مصر ليبيا نيجيريا السودان	شمال افريقيا
579.8**	54.7*	902.3	782.2	716.9	الإجمالي	

ملاحظة: * لا تشمل تونس، ** لا تشمل العراق وليبيا

المصدر: "المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢

وحتى نهاية عام ٢٠١١، بلغت نسبة إنتاج الدول العربية من النفط ٣٩,٤٪ من الإنتاج العالمي، لتسجل نسبة أقل من الاحتياطي من النفط (انظر جدول رقم ٢ ,٦). إلا أنه لم يطرأ تغيير على ترتيب الدول المنتجة للنفط، حيث ظلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى في الشرق الأوسط، تليها إيران، الإمارات العربية المتحدة، الكويت ثم العراق. وفي إفريقيا، تراجع إنتاج ليبيا بسبب الحرب الدائرة بها، لتحل محلها نيجيريا على مستوى الدول الإفريقية.

جدول رقم (٢ ,٦). إنتاج الدول الرئيسة المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

النسبة من الإنتاج العالمي حتى ٢٠١١	حجم إنتاج النفط (١ مليار برميل)						الدولة	المنطقة
5.2	4321	4338	4249	4396	4303	4260	إيران	
3.4	2798	2480	2447	2428	2143	1999	العراق	
3.5	2865	2518	2477	2761	2647	2726	الكويت	
1. 1	891	865	813	754	715	742	عُمان	

تابع جدول رقم (٦،٢).

النسبة من الإنتاج العالمي حتى ٢٠١١	حجم إنتاج النفط (١ مليار برميل)						الدولة	المنطقة
1.8	1723	1569	1345	1378	1197	1110	قطر	الشرق
13.2	11161	9955	9809	10769	10371	10775	السعودية	
0.4	332	385	401	398	415	435	سوريا	
3.8	3322	2867	2750	3088	3053	3149	الإمارات	
0.3	228	301	306	315	341	380	اليمن	
1.9	1729	1762	1816	1993		2003	الجزائر	شمال افريقيا
0.9					2016			
	735	730	736	723	710	697	مصر	
0.6	479	1659	1652	1820	1820	1815		
2.9	2457	2453	2120	2170	2354	2468	ليبيا	
							نيجيريا	
0.6	453	465	475	480	468	331	السودان	
0. 1	78	80	83	89	97	70	تونس	
39.7	33572	32427	31479	33562	32650	32960	الإجمالي	

المصدر: "المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢.

وبالرغم من هذا الإنتاج والاحتياطي الضخم للدول العربية من النفط، إلا أن إمكانات هذه الدول في مجال تكرير النفط ضعيفة، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف التنمية الاقتصادية بها. فإذا جمعنا إمكانات كافة الدول في الشرق الأوسط وافريقيا بما في ذلك الدول غير العربية، فإنها جميعا تزيد عن إمكانات الصين في مجال التكرير بفارق ضئيل. (انظر جدول رقم ٦،٣).

جدول رقم (٦،٣). إمكانات الدول الرئيسة المنتجة للنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا في مجال تكرير النفط (٢٠٠٦-٢٠١١).

2011 النسبة من النسبة العالمية	إمكانات تكرير النفط مليون برميل يوميا						الدولة	المنطقة
						2006		
	2011	2010	2009	2008	2007	2006		
2.0	1860	1860	1860	1805	1772	1727	إيران	
1.0	924	846	754	744	755	748	العراق	

تابع جدول رقم (٣, ٦).

2011 النسبة من النسبة	إمكانات تكرير النفط مليون برميل يوميا						الدولة	المنطقة
العالمية						2006		
1.0	931	931	931	931	931	931	الكويت	الشرق
2.3	2110	2100	2100	2100	2100	2100	السعودية	
0.7	673	673	673	673	625	620	الإمارات	
8.6	8011	7923	7819	7603	7524	7409	جميع دول الشرق الأوسط	
3.6	3317	3192	3012	3151	3037	3049	الدول الإفريقية	
12.2	11328	11115	10831	10754	10561	10458	الإجمالي	
11.6	10834	10302	9479	8722	8399	7865	الصين	

المصدر: "المراجعة الاحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢

٢- الغاز الطبيعي

بالمقارنة مع النفط، فإن الدول العربية تمتلك أيضًا أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي عالميًا، إلا أن هناك عدم توازن في توزيع ثروات الغاز الطبيعي بها. فكما يوضح جدول رقم (٤ , ٦)، فإنه حتى نهاية عام ٢٠١١ فقد أحتل احتياطي الدول العربية من الغاز الطبيعي ٤٤,٨٪ من الاحتياطي العالمي، من بينها احتياطي إيران جاء في المرتبة الأولى بنسبة ١٥,٩٪، ثم قطر ١٢,٠٪، ثم المملكة العربية السعودية فالإمارات العربية المتحدة، في مقابل نسبة بسيطة للدول الأخرى، مع وجود نسبة مرتفعة لاحتياطي الغاز في كل من الجزائر ونيجيريا بإفريقيا.

جدول رقم (٦ , ٤). احتياطي الغاز الطبيعي للدول الرئيسة المنتجة للغاز في الشرق الأوسط وإفريقيا.

	النسب من الاحتياطي	الاحتياطي تريليون متر مكعب			الدولة	المنطقة
2011نهاية	2011نهاية	2011نهاية	2001نهاية	1991نهاية		
26.8	0.2	0.3	0. 1	0.2	البحرين	
—	15.9	33.1	26. 1	19.8	إيران	
—	1.7	3.6	3. 1	3. 1	العراق	
—	0.9	1.8	1.6	1.5	الكويت	

تابع جدول رقم (٦ , ٤). احتياطي الغاز الطبيعي للدول الرئيسة المنتجة للغاز في الشرق الأوسط وإفريقيا.

المنطقة	الدولة	الاحتياطي تريليون متر مكعب			النسب من الاحتياطي	
		1991نهاية	2001نهاية	2011نهاية	2011نهاية	2011نهاية
الشرق لأوسط	عُمان	0• 1	0.9	0.9	0.5	35.8
	قطر	6.4	25.8	25.0	12.0	—
	السعودية	5.2	6.5	8.2	3.9	82. 1
	سوريا	0.2	0.2	0.3	0. 1	34.3
	الإمارات	5.8	6. 1	6.1	2.9	—
	اليمن	0.4	0.5	0.5	0.2	50.7
شمال افريقيا	الجزائر	3.6	4.5	4.5	2.2	57.7
	مصر	0.4	1.6	2.2	1. 1	35.7
	ليبيا	1.3	1.3	1.5	0.7	—
	نيجيريا	3.4	4.6	5.1	2.5	—
	الإجمالي	51.4	82.9	93. 1	44.8	323. 1

المصدر: "المراجعة الاحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢

وبالنسبة للشرق الأوسط، تعد دول إيران وقطر والسعودية من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي، تأتي بعدها الإمارات، وبالنسبة لدول إفريقيا، تعد الجزائر في المرتبة الأولى، يأتي بعدها مصر ونيجيريا. أنظر جدول رقم (٥ , ٦).

جدول رقم (٥ , ٦). حجم إنتاج دول الشرق الأوسط وإفريقيا من الغاز الطبيعي (٢٠٠٦-٢٠١١).

المنطقة	الدولة	حجم إنتاج الغاز مليار متر مكعب						النسبة من الإنتاج العالمي حتى ٢٠١١
		2006	2007	2008	2009	2010	2011	
	البحرين	11	12	13	13	13	13	0.4
	إيران	109	112	116	131	146	152	٦4.
	العراق	1	1	2	1	1	2	0.1
	الكويت	13	12	13	11	12	13	0.4

تابع جدول رقم (٥ , ٦).

النسبة من الإنتاج العالمي حتى ٢٠١١	حجم إنتاج الغاز مليار متر مكعب						الدولة	المنطقة
	2011	2010	2009	2008	2007	2006		
0,8	27	27	25	24	24	24	عُمان	الشرق الأوسط
4,5	147	117	89	77	63	51	قطر	
3,0	99	88	78	80	74	74	السعودية	
0,3	8	8	6	5	6	6	سوريا	
1,6	52	51	49	50	50	49	الإمارات	
0,3	9	6	1		-	-	اليمن	
2.4	78	80	80	86	85	٨٤	الجزائر	شمال افريقيا
1.9	61	61	63	59	56	55	مصر	
0.1	4	7	16	16	15	13	ليبيا	
1.2	40	37	25	35	35	28	نيجيريا	
21.6	705	664	588	576	545	518	الإجمالي	

المصدر: "المراجعة الاحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢

ثانيًا: الصين والدول العربية شريكان مهمان للتعاون في مجالات الطاقة

أصبحت الصين شريكًا مهما للدول العربية للتعاون في مجالات الطاقة، وأحد الدول المهمة لصادرات الدول العربية من الطاقة. وكما يوضح الجدول رقم (٦ , ٦)، فإن نسبة ٤ , ١٣٪ من صادرات الدول العربية من النفط تذهب إلى الصين. إلا أنه هناك فروقا واضحة في نسب صادرات النفط القادمة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبينما نجد أن هناك ٠ , ١٤٪ من صادرات الدول العربية بالشرق الأوسط من النفط موجهة إلى الصين، نجد على الجانب الآخر ٢ , ٦٪ من صادرات دول شمال إفريقيا من النفط موجهة إلى الصين، وبالطبع فإن السبب في ذلك يرجع إلى تاريخ صادرات دول شمال إفريقيا من النفط الموجه بشكل أساسي إلى الدول الأوروبية، هذا من جانب.

جدول رقم (٦ ,٦). تدفقات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من النفط لعام ٢٠١١.

الدولة الهدف	الشرق الأوسط		شمال إفريقيا		الإجمالي	
	حجم التجارة ١٠٠٠ برميل	النسبة (%)	حجم التجارة ١٠٠٠ برميل	النسبة (%)	حجم التجارة ١٠٠٠ برميل يوميا	النسبة (%)
الولايات المتحدة	1919	9.7	378	19.6	2297	10.6
كندا	107	0.5	129	6.7	236	1. 1
المكسيك	17	<0. 1	8	0.4	25	0. 1
أمريكا الوسطى	121	0.6	90	4.7	211	1.0
أوروبا	2543	12.9	1001	51.9	3544	16.3
إفريقيا	524	2.7	<0.5	<0.05	524	2.4
استراليا	170	0.9	12	0.6	182	0.8
الصين	2774	14.0	121	6.3	2895	13.4
الهند	2224	11.3	131	6. 8	2355	10.9
اليابان	3534	17.9	10	0.5	3544	16.3
سنغافورة	1234	6.2	1	<0■1	1235	5.7
مناطق اخرى بقارة	4582	23.2	34	1. 8	4616	21.3
مناطق آخرى حول	2	0.0	15	0. 8	17	<0• 1
جميع أرجاء العالم	19751		1930*		21681	

ملاحظة: * بدون إفريقيا

المصدر: "المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢

ومن جانب آخر، نجد أن الدول العربية أصبحت بالفعل أهم شريك للصين للتعاون في مجالات الطاقة، حيث أصبحت صادرات الصين من النفط والغاز الطبيعي من الدول العربية مصدرًا رئيسًا لواردات الصين من مصادر الطاقة. فكما يوضح جدول (٦,٧)، نجد أن نسبة ٤٣,٥٪ من واردات الصين من النفط عام ٢٠١١ كانت من الدول العربية (وبالرغم من أن الدول التي أشتمل عليها الجدول ليست جميعها دولًا عربية، إلا أن الفارق لا يعد كبيرًا بدونها)، يأتي بعد منطقة الاتحاد السوفيتي بنسبة ١٤,٩٪، ثم دول غرب آسيا بنسبة ١٢,٨٪ التي تأتي بنسب أقل بكثير من مستوى التعاون مع الدول العربية.

جدول رقم (٦، ٦). مصادر واردات الصين من النفط لعام ٢٠١١م.

المصدر	الصين	النسبة (%)	العالم	النسبة (%)
	حجم التجارة ١٠٠٠ برميل يوميا		حجم التجارة ١٠٠٠ برميل يوميا	
الولايات المتحدة	86. 40	1.3	2573.32	4.7
كندا	23.67	0.4	2803. 90	5. 1
المكسيك	33. 88	0.5	1486.96	2.7
أمريكا الوسطى	548. 50	8 .2	3763. 26	6.9
أوروبا	14. 20	0.2	2065.38	3.8
الاتحاد السوفيتي	992. 34	14.9	8688. 42	15.9
الشرق الأوسط	2774.15	41.7	19750. 43	36.2
شمال افريقيا	120.57	1.8	1929. 57	3.5
غرب آسيا	848. 08	12.8	4654. 83	8.5
جنوب وشرق إفريقيا	261. 18	3.9	340. 59	0.6
استراليا	160. 74	2.4	453. 06	0.8
الصين	—	—	652.91	1.2
الهند	4.70	0. 1	874. 65	1.6
اليابان	44. 32	0.7	290. 54	0.5
سنغافورة	147. 58	2.2	1835.50	3.4
مناطق أخرى داخل قارة آسيا	590. 49	8.9	2416. 45	4.4
جميع أرجاء العالم	6650. 80	100	54579. 77	100

المصدر: "المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢

وبالمقارنة مع نسب النفط، فإن خطى التعاون الصيني العربي في مجال الغاز الطبيعي بطيئة نسبيًا، إلا أنها تنمو بمعدلات سريعة. حيث تستورد الصين في الوقت الحالي الغاز الطبيعي المسال من قطر واليمن في الشرق الأوسط ومصر ونيجيريا من إفريقيا، غير أن نسب واردات الصين من الغاز من هذه الدول منخفضة، حيث بلغت في عام ٢٠١٢ نسبة ٦١٪، ولكنها تنمو بشكل سريع. حيث ارتفعت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال إلى الصين من ٠,٥٪ من إجمالي صادراتها في عام ٢٠١١ إلى ١,٦٪. (انظر جدول رقم (٨، ٦).

ثالثًا: الفجوة الكبيرة في التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة

١ - التحول من الاعتماد الكبير على النفط إلى التركيز على النفط والغاز الطبيعي

جدول رقم (٦,٨). مصادر واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال خلال ٢٠١١-٢٠١٢م.

الوحدة: مليار متر مكعب، ٪

			2011			2012		
			الصين	إجمالي	النسبة	الصين	إجمالي	النسبة
الدول المصدرة	الشرق الأوسط	عُمان	—	10. 92	—	0. 10	11.20	0.9
		قطر	3. 17		3. 1	6. 80		6.5
		الإمارات		102. 60 7.96			105. 40 7.60	
		اليمن	1. 10	8.94	12.3	0. 80	7. 10	11.3
	شرق إفريقيا	الجزائر	—	17. 12	—	0. 10	15.30	0.7
		مصر	0.24	8.58	2.8	0. 40	6.70	6.0
		ليبيا	—	0. 08	—	—	4.90	—
		نيجيريا	0.98	25. 89	3.8	0. 40	27.20	1.5

المصدر: "المراجعة الإحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٢، ٦/ ٢٠١٣.

تركز الصين في الوقت الحالي في تعاونها مع الدول العربية على مجال النفط، في حين تغفل إلى حدٍ ما أهمية تجارة الغاز الطبيعي. وتماشيًا مع النمو السريع في الطلب على الغاز الطبيعي في الصين، وزيادة الضغوط لحماية البيئة، فإن التوسع في استيراد الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط أصبح خيارًا حتميًا.

وتستورد كلٍ من اليابان وكوريا الجنوبية كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال، وحتى نهاية عام ٢٠١٢، بلغت واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال ١/ ٥ من واردات اليابان و١/ ٢ من واردات كوريا الجنوبية. (انظر جدول ٦,٩).

جدول رقم (٩ ,٦). تجارة عدد من الدول من الغاز الطبيعي المسال خلال ٢٠١١-٢٠١٢م.

الوحدة: مليار متر مكعب

	2012				2011			
	تصدير الغاز الطبيعي المسال	تصدير الأنابيب	استيراد الغاز الطبيعي المسال	استيراد الأنابيب	تصدير الغاز الطبيعي المسال	تصدير الأنابيب	استيراد الغاز الطبيعي المسال	استيراد الأنابيب
قطر	105.4	19.2	—	—	100.4	19.2	—	—
مناطق اخرى	25.9	8.4	4.6	29.2	28.2	9. 1	4.6	32. 1
بالشرق	15.3	34.8	—	—	17.8	34.4	—	—
الأوسط	38.8	11.0	—	6.0	40.0	8.3	—	5.7
الجزائر	—	—	118.8	—	—	—	107.0	—
مناطق	—	—	49.7	—	—	—	50.6	—
افريقية اخرى اليابان كوريا	—	2.8	20.0	21.4	—	3. 1	16.6	14.3

المصدر: "المراجعة الاحصائية السنوية للطاقة في العالم من شركة بريتش بتروليوم" ٦/ ٢٠١٣.

٢- التحول من التركيز على الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا ومناطق أخرى حول العالم

هناك حالة من عدم التوازن بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة، فلاتزال حصة دول شمال إفريقيا من التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة ضئيلة للغاية، فقط بنسبة ١,٨٪، كما تبلغ نسبة دول الشرق الأوسط ٤١,٧٪. فمن بين دول منطقة الشرق الأوسط، تعد المملكة العربية السعودية أكبر دولة على مستوى العالم من حيث احتياطي وإنتاج النفط وأهم دولة في منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، وهي أيضًا أكبر مورد للنفط للصين.

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة

أولًا: عوامل سياسية خارجية

١- عدم استقرار الأوضاع السياسية وتأثير ذلك على التوسع الفعال في التعاون القائم بين الجانبين

تشهد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الأخيرة اضطرابات مستمرة، وهو الأمر الذي أثر بالسلب على التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة. حيث تأثرت عدد كبير من مشروعات المؤسسات الاستثمارية الصينية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك حدوث إصابات وخسائر في الممتلكات، وهو ما أضطر الجانب الصيني لإجلاء المواطنين الصينيين ومنسوبي هذه المؤسسات من هاتين المنطقتين، لذلك فإنه لا مجال لأنه تواجه المؤسسات العاملة في تلك الدول المزيد من المخاطر. وتماشيًا مع انتشار هذه الأزمة في الدول الرئيسة المصدرة للنفط، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي كان له تأثيره على الاقتصاد الصيني وأمن الطاقة في الصين. إجمالًا، نجد أن اضطراب الأوضاع السياسية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمثل تهديدًا خطيرا على استقرار إمدادات الصين من الطاقة.

٢- التغيرات السياسية المستقبلية وتأثيرها على ضمان التعاون في المستقبل

تواجه الدول العربية عمومًا مشكلة التنمية الاقتصادية المستدامة، مثل ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة، وبالرغم من أن هناك عددًا من الدول العربية تتمتع بتنمية اقتصادية جيدة إلى حدٍ ما، إلا أنها تواجه مشكلة كيفية ضبط العلاقة بين التنمية الاقتصادية

واستقرار هذه التنمية، حيث يدفع تطور الاقتصاد الطبقة المتوسطة إلى المطالب المتعلقة بالسياسة والتنمية، هذا بالإضافة إلى ما تواجهه هذه الدول في الشرق الأوسط من استمرار الحكام لفترات طويلة في الحكم ومشكلة التوريث. وغالبًا ما تواجه هذه المشكلات السياسية التدخلات من الدول الأوربية المتقدمة، وهو ما يزيد المشكلة تعقيدًا.

كما سيؤثر اضطراب الأوضاع الاجتماعية في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط على الأوضاع السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط والسياسة الدولية في المستقبل، وهو ما سيلقي بظلاله على الاقتصاد العالمي وتنمية الطاقة، ويؤدي إلى التقلبات في أسواق الطاقة والمال والسلع حول العالم، وسيؤثر بالسلب بشكل خاص على إمدادات النفط العالمية، وسيؤدي خلال فترة متوسطة أو بعيدة إلى عدم استقرار أسعار النفط عالميًا.

وفي الوقت ذاته، فإنه فيما يتعلق بنقل النفط على مستوى العالم، نجد أن امدادات النفط من الشرق الأوسط تعد شريان الحياة للاقتصاد العالمي، حيث تعد قناة السويس بمصر شريان التجارة العالمية، حيث يمر من القناة اكثر من ٩٠٪ من حجم تجارة النفط حول العالم. حيث ينقل خط أنابيب السويس – المتوسط النفط الخام من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، بمتوسط نقل يصل إلى ٢,٤ مليون برميل يوميًا. وبمجرد تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيؤدي ذلك إلى إغلاق هذا الخط، الأمر الذي سيتطلب استخدام ناقلات النفط التي ستدور حول افريقيا وتستغرق فترات زمنية أطول وزيادة كبيرة في تكاليف النقل العالمية.

ثانيًا: عامل الأنظمة الداخلية

١ – عدم اكتمال آليات تحديد أسعار الموارد محليًا بما يعوق تعميق التعاون

هناك تأثير كبير للاختلافات الكثيرة في آليات تحديد أسعار الغاز المحلية مع إدارة الغاز في الصين على إدخال الغاز الطبيعي المسال إلى الصين. أولها أن الصين في الوقت الحالي لا تحدد أسعار الغاز وفق السعر العالمي، فهناك فرق بين سعره في الصين والأسعار العالمية المعلنة، فإذا تم توقيع التعاقدات طويلة الأجل وفق الوضع الحالي فإنه سيؤدي إلى فروقات في الأسعار، مما سيؤثر بدوره على تجارة الغاز وبالتالي على تنمية الصناعات. ثانيًا، أن أسعار الغاز في الصين لا يمكن أن تتماشى مع التغيرات في سوق الغاز العالمي، فتحديد الأسعار في الصين لم تأخذ في حسبانها بعد أسعار الطاقة البديلة، ومن ثم فإن سوق الغاز لم تُطبق بشكل كامل بعد ترك الأسعار للسوق، وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار في استهلاك الغاز.

خلاصة القول، نجد أن تأخر إجراء الاصلاحات اللازمة في تحديد أسعار الغاز في الصين،

أدى إلى بعض الخسائر في واردات الصين من الغاز من الدول العربية، مثل واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال من قطر. فبينما كانت أسعار التعاقدات طويلة الأجل للغاز الطبيعي المسال مع قطر قبل عام ٢٠١٠ بأسعار منخفضة، فقد تغيرت الأسعار للتعاقدات بعد عام ٢٠١٠، وكانت هناك خسائر متفاوتة في محطات الغاز التي أسستها مؤسسة النفط الوطنية الصينية بعد عام ٢٠١٠ في جيانغسو وداليان ومحطة نينغبوا التي أسستها المؤسسة الوطنية الصينية للنقل البحري.

٢- عدم اكتمال السياسات الوطنية الداعمة

والتي تتمثل في نقص الخطط الاستراتيجية المحلية للتعاون العابر للدول في مجالات الطاقة، نقص الآليات التنسيقية الموحدة، عدم كفاية دعم السياسات المالية والضريبية، نقص آليات ضمانات المخاطر الدولية وضعف أعمال التنسيق التأسيسية إلى جانب عدم كفاية خدمات معلومات الدعم الفني.

الفصل الرابع

الفرصة التاريخية لتوجه الدول العربية "شرقًا"

بالرغم من الصعوبات المحلية والدولية الكثيرة التي تواجه التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة، إلا أن توجه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الحالي "شرقًا"، يمثل فرصة إستراتيجية لتعميق التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة.

أولًا: استمرار تعزيز الدور الذي تقوم به الصين في التجارة الخارجية العربية

ففي مجال تجارة البضائع، فمنذ عام ٢٠٠٩، نجد أن سوق صادرات الطاقة في الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص قد حقق تحولًا جذريًا في التحول نحو السوق الأسيوية، وفي الوقت ذاته، نجد أنه تماشيًا مع الصادرات الصينية من المعدات والأجهزة الكهربائية المنزلية، فقد كان هناك توسع ملموس للصين في واردات الدول العربية. ففي عام ٢٠٠٩، تخطت الصين الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أكبر شريك في التجارة الدولية مع دول مجلس التعاون الخليج العربي.

وفي مجال تجارة الخدمات، فإن الصين أصبحت أكبر شريك للشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا في مجال تجارة الخدمات. فهناك زيادة مستمرة في مشروعات المقاولات الصينية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أصبحت السياحة الصينية إلى الدول العربية دافعًا مهما للتنمية الاقتصادية في الدول العربية، والتي ساعدت على تنشيط قطاعات المطاعم والفنادق والأنشطة التجارية وخدمات النقل.

ثانيًا: حاجة صادرات الطاقة العربية إلى السوق الصينية

لم يشهد الهيكل الاقتصادي للدول العربية ودول الشرق الأوسط على وجه الخصوص تحسنًا جذريًا، فالتنمية الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على النفط، ومن ثم فإن ضمان صادرات نفط طويلة

الأجل ومستقرة يعد من القضايا التي تتعلق بالأمن الاقتصادي لهذه الدول. وتماشيًا مع ما تقوم به الدول الغربية من تنوع مصادر وارداتها من النفط واستراتيجية استقلال الطاقة، فقد كان هناك انخفاض كبير في المكانة التجارية لدول الشرق الأوسط المصدرة للنفط في الأسواق الأوروبية والأمريكية، وهو ما تسبب في قلق الدول المنتجة للنفط والتي تمتلك مخزونًا وطاقة إنتاج كبيرة.

ومنذ أن أصبحت الصين دولة مستوردة للنفط منذ التسعينيات من القرن العشرين، ومع الزيادة الكبيرة في وارداتها من النفط، فقد أصبحت شريكًا تجاريًا مهمًا للدول العربية في مجال استيراد النفط. حيث وقعت الصين في الوقت الحالي اتفاقات امدادات نفط طويلة الأجل مع المملكة العربية السعودية. كما أن الصين تهتم بتعاونها مع الدول العربية وتضع ثقة كبيرة في ضمان استقرار ونمو هذا التعاون.

ثالثًا: حاجة البترودولار العربي إلى وجهات استثمارية آمنة

تتمتع استثمارات البترودولار بمغزى استراتيجي مهم بالنسبة للدول العربية، حيث يعد ضمان آمن الاستثمارات الخارجية من المصالح الاستراتيجية لهذه الدول. حيث تسببت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ إلى تغيير وضع أسواق الدول الغربية كجنة لاستثمارات البترودولار. وفي ظل هذه التغيرات، فقد بدأت العديد من الدول العربية في التحول نحو دول الشرق ومن بينها الصين، للبحث عن فرص استثمارية أفضل.

وبالنظر إلى فرص المصالح المشتركة الكثيرة التي تربط بين الصين والدول العربية المصدرة للنفط، فإن ذلك سيساعد في تلبية حاجة الصين في مجال تطوير الصناعات القائمة على النفط، إلى جانب دفع الاستراتيجيات الدولة لدول النفط، مما يساعد في الزيادة السريعة للاستثمارات الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط، فوفقًا لتقديرات تقارير التنمية "لدول الشرق الأوسط وافريقيا لعامي ٢٠١٠-٢٠١١"، فإن الاستثمار في الصين مثل ٥ , ١٥٪ من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية.

رابعًا: اهتمام الدول العربية باليوان (الرنمينبي) الصيني

خلال السنوات الأخيرة، وتماشيًا مع ضعف قوة العملة الأمريكية، فقد بدأ الاعتماد المفرط على الدولار يهدد الأمن الاقتصادي للدول العربية، حيث إن صادرات هذه الدول من النفط يتم حسابها بالدولار الأمريكي، وفي ظل ارتفاع قيمة الدولار، فقد بدأ اليوان الصيني يحظى باهتمام الدول العربية. حيث اتخذت العديد من الدول العربية اجراءات معنية باليوان، ففي ٢٠١٢/١٢ انهت المملكة العربية السعودية أول صفقة تجارية بالعملة الصينية اليوان، كما قدمت إيران مقترحًا لتسوية حسابات تجارة النفط مع الصين بالعملة الصينية اليوان.

خامسًا: التجربة التنموية الصينية محط اهتمام الدول العربية

إجمالًا، فإن الدول العربية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاتزال تعيش فترة تحول، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول تواجه العديد من المشكلات، خاصة بطء التقدم الصناعي وعدم التوصل إلى حلول لمشكلة البطالة، والاعتماد الكبير في الحبوب على الاستيراد وعدم استقرار الاستثمارات الأجنبية والفوارق الكبيرة بين دخل الطبقة الغنية والفقيرة. كما زادت الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ من حدة المشكلات الحياتية والاجتماعية، وأدت إلى اضطراب الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠١١. وفي ظل هذه الظروف، فإن التنمية المستقرة في الصين من الممكن أن تجعلها محط "حسد" الدول العربية، خاصة ما عبرت عنه عدد من الدول التي شهدت الاضطرابات في رغبتها في الاستفادة من التجربة الصينية في التنمية.

الفصل الخامس

حاجة التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة إلى التقييم الشامل والإستراتيجي

أولًا: تحديد الإستراتيجية الدبلوماسية للطاقة، والدعوة لرؤية جديدة لأمن الطاقة

في بداية الأمر، يجب أن تواصل الصين التزامها بسياستها الدبلوماسية بعدم التدخل في السياسات الداخلية للدول الأخرى. حيث تساهم هذه السياسة تأسيس العلاقات الودية مع الدول العربية، والفوز بالكثير من فرص التعاون الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبرز أهمية هذه السياسة في هذه الفترة التي تشهد فيها الدول العربية عدد من الاضطرابات.

١- يجب أن تدعو الصين بكل إيجابية إلى رؤية جديدة لأمن الطاقة تقوم على التعاون والتنمية المتعددة وتنسيق الضمانات المعنية. ويكمن جوهر هذه الرؤية الجديدة في التعاون والفوز المشترك، وتكون بمثابة دحض للنظرية الاستعمارية الجديدة على الساحة الدولية. وأن تستغل الصين كافة القنوات، وتعتمد على ثمار التعاون البناء بين الصين والدول العربية، لتبرز للعالم أجمع ثمار هذه الرؤية الجديدة لأمن الطاقة.

٢- يجب أن تهتم الصين بالمحاور الدبلوماسية وضمان الشركاء المتعاونين في هذه المحاور. فالمملكة العربية السعودية تعد أكبر مورد للنفط إلى الصين، وتمتلك تأثيرًا كبيرا في سوق النفط العالمية، ومع الموجة الجديدة في ارتفاع أسعار النفط عالميًا، فإن ذلك سيكون له تأثيره على التنمية الاقتصادية العالمية. فإذا تعرضت المملكة العربية السعودية لأية اضطرابات، فإنه لا يمكن تقدير تأثير ذلك على سوق النفط. ومن ثم فإن الصين يجب أن تضع في حسبانها أية مخاطر محتملة في السعودية، وأن تعمل على تحديد مسارها الدبلوماسي وإعداد الحلول المناسبة.

٣- يجب أن تلتزم الصين بالإدارة المتعددة لضمان التعاون في مجالات الطاقة. حيث يجب أن يكون هناك تنسيق بين التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة وبين العلاقات السياسية

والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية وغيرها من العلاقات الودية بين الجانبين، والعمل بكل إيجابية على استغلال واستكمال منتدى التعاون الصيني العربي هذه المنصة المهمة للحوار والتعاون بين الجانبين، والبدء الإيجابي في تعاون شامل وعميق في مجالات الطاقة.

ثانيًا: التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن منطقة التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي

بدأت الصين ومجلس التعاون الخليجي في ٧/ ٢٠٠٤ المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة بين الجانبين، إلا أنه لم يتم التوصل لاتفاق بين الطرفين لأسباب عديدة. ومع التعزيز المستمر للتعاون التجاري والاقتصادي بين الطرفين خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير معطيات وزارة التجارة الصينية إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين ومجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١١ ارتفع إلى ١٣٣,٨ مليار دولار، بما يمثل نسبة ٦٨,٣٠٪ من حجم التبادل التجاري الصيني العربي. وحتى نهاية عام ٢٠١١، بلغ حجم الاستثمارات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي١,٤ مليار دولار، ليسجل رقمًا قياسيًا في الاستثمارات بين الجانبين.

ولتعميق إمكانات التعاون الاقتصادي بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، ولدفع التجارة والاستثمار الثنائي في مجالات النفط والغاز الطبيعي، فإنه يجب أن يسعى الجانبان إلى إعادة التفاوض في منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي. حيث أن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المنطقة التجارية الحرة سيساهم في تطبيق استراتيجيات التنمية الخاصة بكلا الطرفين، وستعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تسريع وتيرة صادرات النفط واستكمال سلسلة الصناعات النفطية، بينما تضمن الصين وارداتها من النفط. وبالرغم من بعض الخلافات بين الصين ومجلس التعاون الخليجي حول عدد من المنتجات البتروكيماوية، إلا أن الجانين قد عبرا عن رغبتهما في دفع التفاوض بشأنها.

ثالثًا: التوسع والارتقاء بالتعاون في مجالات الطاقة بين الصين والدول العربية

تعد الدول العربية على مدار فترة طويلة موردًا مستقرا للنفط إلى الصين، ومن ثم فإنه يجب العمل على مزيد من تعزيز التعاون التجاري التقليدي بين الجانبين في مجالات الطاقة. إلا أنه في ظل الأوضاع الحالية، فإن الصين والدول العربية يجب أن تسعى جميعًا للبحث عن مجالات تعاون جديدة، والارتقاء بمستويات التعاون القائم.

١ - التوسع في التعاون في مجال الغاز الطبيعي

حيث سيكون هناك توسع في حاجة الصين إلى مصادر الطاقة النظيفة في المستقبل، مما سيؤدي إلى اكتساب التعاون في الطاقة النظيفة بين الجانين أهمية تزداد يومًا بعد يوم. وهناك في الوقت

الحالي زيادة في الطلب الصيني على الغاز الطبيعي، والحاجة لاستيراد كميات كبيرة منه، إلا أن المورد الرئيس حتى الآن هي دولة قطر فقط. ومع انفتاح تصدير الغاز في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر في الوقت الحالي، فإن ذلك يعد فرصة جيدة أمام الاستثمارات الصينية الخارجية، حيث ستكون هناك فرص استثمارية أمام المؤسسات الصينية المملوكة للدولة وكذلك القطاع الخاص.

٢- التوسع في التعاون في مجالات جديدة

وتتميز الدول العربية بكونها غنية بموارد الطاقة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والموارد الحرارية الأرضية، فلديها الشروط المناسبة لتطوير موارد الطاقة النظيفة. في حين تمتلك الصين خبرات فنية وتجارب ثرية ولوائح ومعايير وسياسات ناضجة في مجالات طاقة الرياح وتوليد الطاقة الشمسية والاستخدام السلمي للطاقة الذرية. وعليه فإنه يجب أن يعمل الجانبان معًا على تعزيز التواصل في مجالات الطاقة النظيفة، والتشاور والتفاوض في مشروعات الطاقة المتجددة والبديلة، وعقد المنتديات المعنية بالاستثمارات وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا، ودفع التعاون البناء في المجالات المعنية.

٣- التركيز على استكشاف إمكانات التعاون الضوئية

تمتلك الصين في الوقت الحالي أكبر طاقة تصنيع وإمكانات تصدير للطاقة الضوئية، واستطاعت تكوين خبرات ثرية في مجال تصنيع وإدارة هذه المشروعات، وهو ما يعد شرطًا مناسبًا للتوسع في التعاون الصيني العربي في المجال الضوئي. في الوقت الذي تنبهت فيه الدول العربية إلى المغزى المهم للصناعات الضوئية في التنمية الاقتصادية الخاصة بها.

١- فالدول العربية تمتلك الظروف الطبيعية المناسبة لتطوير الصناعات الضوئية. فدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة دول مجلس التعاون الخليجي تقع في منطقة صحراوية، وهو ما يزيد معدل سطوع الضوء بها عن أي بقعة في العالم، حيث يزيد معدل سطوع الضوء في بعض الدول العربية بمعدل ضعفين مقارنة بأوروبا، فهي تمتلك ظروفاً محلية جيدة لتطوير الصناعات الضوئية.

٢- ساعدت التنمية الاقتصادية المحلية على دفع نمو احتياجات الطاقة الكهربائية. تماشيًا مع ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، فقد أدى ذلك إلى سرعة التنمية الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط والدول المنتجة للنفط على وجه الخصوص. وقد أدت التنمية الاقتصادية وزيادة السكان إلى زيادة حاجة تلك الدول إلى الطاقة الكهربائية، وهو ما يعد شرطًا جيداً لتطوير الصناعات الضوئية.

٣- لا يمكن الاستمرار في اعتماد الدول العربية على مصادر الطاقة التقليدية، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة للتحول الاقتصادي. حيث تبرز أزمة محدودية النفط والموارد بدول الشرق الأوسط.

حيث تأمل الدول المنتجة للنفط في تدبير احتياجاتها من الطاقة الكهربائية من خلال تطوير الطاقة المتجددة.

٤- كما أن نصيب الفرد في الدول العربية من انبعاثات الكربون عاليًا للغاية، فهناك ضغوط كبيرة فيما يتعلق بخفض الانبعاثات وحماية البيئة. ويساهم تطوير الطاقة المتجددة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، لذا فإن الدول العربية ترغب في حل مشكلات البيئة من خلال الطاقة النظيفة.

٥- لا يزال تطوير الصناعات الضوئية متأخرًا. حيث بلغ عدد سكان الشرق الأوسط في عام ٢٠١٠ نسبة ٢٪ من سكان العالم، في حين بلغت نسبة حصتها من سوق الطاقة الضوئية ٢,٠٪، ومن ثم فإن هناك إمكانات تطوير كبيرة في مجال الطاقة الضوئية في الشرق الأوسط.

٤- البحث عن آليات للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية

تواجه الصين والدول العربية مشكلات التنمية المستدامة وبدائل الطاقة، حيث تلعب الطاقة النووية في ذلك دورًا مهما، وهناك آفاق واسعة للتعاون بين الجانبين في هذا المجال. فمستوى تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية في الدول العربية منخفض، في حين أن هذه الدول ترغب في البدء في التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال ومن بينها الصين.

وفي الوقت الحالي، هناك عدد من مشروعات التعاون القائمة بين الصين والدول العربية في مجال الطاقة النووية، حيث تم توقيع اتفاقيات تعاون للاستخدام السلمي للطاقة النووية بين الحكومة الصينية وحكومات مصر والجزائر والأردن والسعودية وغيرها من الدول العربية. كما أن هناك تعاونًا مثمرا بين مؤسسات الطاقة النووية الصينية وعدد من الدول العربية في مجالات أبحاث الطاقة النووية، تدريب الكفاءات، تجربة الخطط وغيرها من المجالات، حيث تم تأسيس مركز أبحاث الطاقة النووية المعروف بنموذج التعاون "بين الجنوب والجنوب" وغيرها من مرافق الأبحاث النووية الشاملة. ويجب أن تعمل الصين في المستقبل على استكمال آليات التعاون الحالية مع الدول العربية وتعميق التعاون في هذا المجال.

رابعًا: البحث عن آليات تعاون وتحديث أنماط التعاون

يجب تعزيز التعاون الدولي بين المؤسسات الصينية والعربية، والبحث عن آليات مثالية للاستثمار المشترك والمشاركة في تحمل المخاطر. فالمؤسسات الصينية الكبرى المملوكة للدولة مثل الشركة الصينية الوطنية للنفط بتروتشاينا China National Petroleum Corporation ، المؤسسة الصينية الوطنية للنفط البحري China National Offshore Oil Corporation, CNOOC، شركة سينوبك Sinopec Group، جميع هذه الشركات لها استثمارات وتعاون في أماكن كثيرة حول العالم، من

بينها التعاون القائم بين الشركة الصينية الوطنية للنفط بتروتشاينا والسودان في مجال النفط والغاز يعد مثالًا ناجحًا على ذلك. فالمصفاة التي أسستها وتديرها في الخرطوم بالسودان تعمل بطاقة ٥ ملايين طن سنويًا، والتي قدمت إسهامات كبيرة في تنمية الاقتصاد السوداني.

وفي الوقت ذاته، فإن المؤسسات الصينية يجب أن تسعى إلى اغتنام فرصة الاستثمارات العربية، وتعمل على تعزيز التعاون بما يتناسب مع طبيعة الاستثمارات العربية. فخلال السنوات الأخيرة، قامت بعض دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والكويت بتأسيس قواعد احتياطية للنفط في الدول الأسيوية وداخل حدودها، وهو ما يعود بالنفع على طرفي التعاون في هذه المشروعات الضخمة. ومن بين الدول الكبرى المستوردة للنفط على مستوى العالم، تعد الصين أخر دولة تقوم بتأسيس احتياطي استراتيجي للنفط، كما ان مستوى ما قامت به الصين في هذا المجال يعد ضعيفا جدًا أمام مشروعات الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول في مجال احتياطي النفط. وبالتالي فإنه يمكن أن تبحث الصين عن فرص تعاون في هذا المجال مع الدول العربية المصدرة للنفط، على أن تقدم الدول العربية الاستثمارات والنفط وتتقاسم الأرباح مع الصين. ويمكن للصين أن تناقش ذلك مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول، على أن تستغل الصين الجزر البحرية القريبة لتخزين النفط، مما يهيئ الظروف المناسبة لاستقرار والتوسع في مصادر واردات النفط.

ومن جانب آخر، فإنه يجب التركيز على استغلال العقود طويلة الأجل، وتوقيع اتفاقات توريد نفط طويلة الأجل. حيث تعتمد الصين في تجارة النفط على العقود قصيرة الأجل، بما في ذلك الاتفاقيات بين المؤسسات وتجارة التصنيع وتجارة البضائع العادية، ومن خلال خبرات تجارة النفط الدولية، فإن توقيع اتفاقيات توريد النفط طويلة الأجل تساعد في تحقيق الاستقرار في الكميات والأنواع والنقل والتخزين. وبالنسبة للصين التي تعتمد بشكل كبير على استيراد احتياجاتها من النفط، فإن توقيع الاتفاقيات طويلة الأجل يساعد في ضمان استقرار وارادتها من النفط. وتماشيًا مع تعزيز التنمية الاقتصادية الصينية والقدرات التصديرية للمنتجات الصينية، واعتماد الدول العربية على السوق الصينية، فإن الظروف المناسبة للتعاون بين الطرفين من خلال الشراء مرة أخرى يبرز يومًا بعد يوم، فعلى سبيل المثال فإنه في الوقت الذي تقوم فيه الصين باستيراد احتياجاتها من النفط من المملكة العربية السعودية، يمكن أن تطلب من السعودية أن تعتمد على دخلها من النفط المصدر إلى الصين للحصول على المنتجات الصينية. بما يحمل مغزى مهمًا في استعادة البترودولار والحفاظ على التوازن للتجارة الصينية.

خامسًا: إصلاح آليات تحديد الأسعار، وتهيئة الظروف المناسبة للتعاون الدولي

تماشيًا مع دفع عملية التمدن، وافتتاح قنوات النفط والغاز الأربع، فإن الغاز الطبيعي

الصيني سيحتل مكانة مهمة في التركيبة الاستهلاكية للطاقة في الصين. إلا أن الاعتماد على قنوات النفط والغاز لن يمكنه تلبية حاجة الصين من الغاز الطبيعي، ولذلك فإنه لابد من إضافة الغاز الطبيعي المسال LNG في المستقبل.

ووفقًا لأحوال الصين وأحوال تطور تجارة الغاز الطبيعي حول العالم، فإن هناك ضرورة لدفع إصلاح آليات تسعير الغاز في أقرب وقت، بما يحقق ترك السعر للسوق ومسايرة التغيرات في صناعة الغاز الطبيعي، ودفع التطور السليم والمنظم والمستقر لصناعة الغاز الطبيعي في الصين، وبما يهيئ الظروف المناسبة لتعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الغاز الطبيعي.

وبالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، فإن الهدف النهائي من إصلاح سوق الغاز الطبيعي، يتمثل في تخفيف السيطرة على اسعار المصنع، وترك تحديد الأسعار للسوق. وعلى مدار فترة قصيرة تتمثل إصلاحات أسعار الغاز الطبيعي في ١، ينبغي أن تحل الصين تدريجيا محل نهج التسعير بالتكلفة الزائدة عن طريق اعتماد أسلوب صافي تسعير قيمة العائد في السوق في أقرب وقت ممكن وإنشاء آلية للتكيف الديناميكي للسعر ترتبط بسعر الوقود البديل وتعكس العرض والطلب في السوق وندرة الموارد.

ثانيا، تعديل هيكل أسعار الغاز الطبيعي وتطبيق تصنيف معقول لأسعار الغاز؛ ثالثا، رفع أسعار الغاز الطبيعي بشكل معقول وترشيد الغاز الطبيعي والوقود البديل.

الفصل السادس

دور نينغشيا في التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة

تمتلك نينغشيا أساسًا جيدًا في مجال الطاقة، نظرًا لما تمتلكه من الفحم والبتروكيماويات وطاقة الرياح، فهي تمتلك الإمكانات التي تساعدها لأن تلعب دورًا مهمًا في الانفتاح غربًا للتعاون في مجالات الطاقة. كما أن مستقبل التنمية في نينغشيا يساعد في تعزيز التعاون الإقليمي ودفع تأسيس قواعد الفحم والطاقة، وتسريع وتيرة تطوير صناعات الطاقة الجديدة، وتعزيز ترشيد الطاقة وخفض الانبعاثات وتأسيس البيئة الإيكولوجية، والاعتماد على التبادلات وعلاقات التعاون الوثيقة مع الدول العربية في المجالات الثقافية والتجارية والاقتصادية، لتعميق التعاون في مجالات الطاقة والبتروكيماويات وغيرها من المجالات.

أولًا: استغلال تكامل الموارد لتعزيز التعاون في مجالات الطاقة التقليدية

تعد نينغشيا إحدى المناطق الصينية الغنية بالفحم، فمن المتوقع أن يحتل احتياطي الفحم بها المرتبة السادسة على مستوى الصين، بينما تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من الفحم. وتتميز حقول وأنواع الفحم بشرق نينغشيا باكتمالها وجودتها العالية وسهولة استخراج الفحم بها، فهي واحدة من قواعد الفحم الكبرى على مستوى الصين، وتكون مع منطقتي آردوسه وشولين ما يعرف بـ "المثلث الذهبي" للطاقة في الصين، حيث يبلغ احتياطي الفحم داخل المناطق الثلاث ٦٠٪ من إجمالي الاحتياطي الصيني، وتتمتع بقيمة وفرص تنمية عالية. والأهم من ذلك، أن نينغشيا تمتلك الظروف المناسبة للحصول على الماء إلى جانب مساحات الأراضي الصحراوية الشاسعة، والتي تمثل الظروف المناسبة لتنمية موارد الطاقة. بالإضافة إلى كون ننيغشيا منطقة تربط بين شرق وغرب وجنوب وشمال البلاد، فهي همزة وصل مهمة في الربط بين الطرق الداخلية بشمال غرب الصين ونقطة مهمة على الجسر البري الأورو آسيوي الجديد.

وفي ظل هذه الإمكانات التي تتمتع بها المنطقة، فإن الدول العربية والإسلامية ونينغشيا يجب أن يغتنموا هذه الفرصة المهمة في التطور المستمر للحاجة إلى الغاز الطبيعي عالميًا، والعمل معًا على تعميق التعاون في مجالات الطاقة، والبحث عن أنماط جديدة للتعاون في مصادر الطاقة على المستوى الدولي، والاعتماد على ما لدى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من موارد في مجالات النفط والغاز، لتأسيس قاعدة تخزين وتصنيع كبيرة لمصادر الطاقة بمنطقة نينغشيا.

ثانيًا: التعاون الشامل في إطار تطوير مصادر الطاقة الجديدة على مستوى العالم

١- لمحة عن ثروات نينغشيا من الطاقة الجديدة

أ) طاقة الرياح

تقع منطقة نينغشيا في منطقة الرياح الشديدة بين قانسو ومنغوليا الداخلية ولياونينغ، فهي تتمتع بموارد ثرية في مجال طاقة الرياح إمكانات كبيرة بحاجة إلى التنمية. ووفقًا لـ "تقرير تقييم مورد الرياح بنينغشيا"، حيث بلغ إجمالي احتياطي المنطقة من طاقة الرياح ٢٢,٥٣ مليون كيلو وات. كما بلغ إجمالي الاحتياطي المناسب للتنمية في مجال طاقة الرياح ١٢,١٤ مليون كيلو وات. وحتى نهاية عام ٢٠١١، أسست نينغشيا في مزارع رياح في مناطق خه لان شان، تشينغ تونغ شيا، تشانغ شان توو، خونغ سه باو، نينغ دونغ وتاي يانغ شان. وبلغ عدد مشروعات طاقة الرياح التي أُجيزت بها ٣٠ مشروعًا، بقدرة تبلغ ١,٤٨ مليون كيلو وات، وهناك ١٧ مشروعاً تم الموافقة عليها، بقدرة تبلغ ٨٣٠ ألف كيلو وات. وبلغت قدرة المراوح المثبتة ١مليون كيلو وات. ومن المخطط أن تبلغ قدرة طاقة الرياح في نينغشيا في عام ٢٠١٥ ٥ مليو كيلو وات، قبل أن تصل إلى ٧ ملايين كيلو وات في ٢٠٢٠. وتتعاون ننيغشيا في الوقت الحالي مع شركات اندرسن الألمانية وميتسوبيشي اليابانية في الجانب التكنولوجي، لديها الآن طاقة انتاج تصل إلى ٥٠٠ مروحة و٨ مؤسسات لتصنيع قطع الغيار للمراوح، بدخل سنوي يتجاوز ملياري يوان.

ب) الطاقة الشمسية

تقع منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لأبناء قومية هوي على ارتفاع كبير من سطح البحر، وتتمتع بعدد أيام مشمسة كبير وغلاف جوي صافٍ ونسبة كبيرة لسطوع الشمس، حيث يبلغ ساعات سطوع الشمس على مدار العام ٢٢٥٠-٣١٠٠ ساعة في العام، ونسبة تتراوح بين ٥٠-٦٩٪. فهي أحدى المناطق التي تتمتع بوفرة في سطوع الشمس على مستوى الصين. ووفقًا للإحصائيات فإن هناك مساحة تبلغ ٧٠٠ كليو متر مربع مناسبة لإنشاء محطات الطاقة الشمسية الضوئية، والتي من

الممكن أن يصل حجم ما تنتجه ١٧,٥ مليون كيلوا وات. وحتى نهاية عام ٢٠١١، تم إجازة ٣٢ مشروعًا في مجال محطات الطاقة الضوئية، بقدرة تبلغ ٧٩٣ ألف كيلو وات، وهناك ١٤ مشروعًا طور الإنشاء. بقدرة تصل إلى ٢٠٠ ألف كيلو وات.

ج) البنية التحتية لشبكة الكهرباء

تعد شبكة كهرباء نينغشيا مكونًا مهمًا من شبكات الكهرباء بمنطقة شمال غرب الصين، حيث ترتبط مع شبكة كهرباء شمال غرب الصين بخط ربط ٧٥٠ كليو فولت و٣٣٠ كيلو فولت. ومع شبكة كهرباء شاندونغ من خلال خط ± ٦٦٠ كيلو فولت دس. وتحتوى شبكة كهرباء نينغشيا على ٧٥٠ كيلو فولت، ٣٣٠ كيلو فولت و ٢٢٠ كيلو فولت ثلاثة مستويات الجهد. بما في ذلك ينتشوان وشيزويشان الشبكة إلى ٢٢٠ فولت، من بينها شبكة ينتشوان وشه تزوي شان تعتمد بشكل رئيس على خطة ٢٢٠ فولت، وفي مناطق ووجونغ وجونغ وي وقو يوان ونينغ دونغ على ٣٣٠ فولت. وقد تم الانتهاء من إقليم نينغشيا من ٧٥٠ كيلو فولت نظام المحطات الفرعية ٣ وخط ٤، ± ٦٦٠ كيلو فولت دس خط أ، ومحطة تحويل واحدة. وخلال فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة، سيتم بناء محطتي تحويل بقدرة ٧٥٠ كيلو فولت، ومن ثم سيتم بناء شبكة ذكية قوية مع العمود الفقري للموجات فوق الصوتية، في الوقت الحاضر، نينغشيا شبكة الكهرباء ٢٢٠ كيلو فولت وفوق ما مجموعه ١٣٦ خطوط الجهد، منها خط ٧٥٠ كيلو فولت ديه ٤، ٣٣٠ كيلو فولت ديها ٤٥، ٢٢٠ كيلو فولت لديها ٨٧. وتماشيًا مع تعزيز المستمر للشبكة، نينغشيا شبكة الكهرباء تلبية احتياجات أنواع مختلفة من الوصول إلى الطاقة، ونقل الطاقة وإمدادات الطاقة الإقليمية لتحقيق نينغشيا شبكة الكهرباء على قدم وساق.

٢-أحوال تطور مصادر الطاقة الجديدة بنينغشيا

من أجل اغتنام الفرص التي قدمته اللجنة المركزية للحزب واستراتيجية التنمية الكبرى بغرب الصين، فقد تعاملت لجنة الحزب بنينغشيا والحكومة المحلية بها مع تسريع وتيرة تطوير صناعات الطاقة الجديدة، على أنها اجراءات إستراتيجية مهمة لتعديل الهيكل الاقتصادي وتغيير أنماط النمو ودفع خفض انبعاثات وتوفير الطاقة ومواجهة التغير المناخي، من أجل مزيد من تطوير صناعات الطاقة الضوئية وطاقة الرياح، وتطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة الجديدة. حيث يعد تطوير صناعات الطاقة الجديدة مطلبا لنينغشيا من اجل تغيير أنماط النمو وتعديل الهيكل الاقتصادي والتوسع في الاستثمارات ودفع النمو الاقتصادي والاعتماد على ميزة الموارد التي تتمتع بها. فمن

خلال التخطيط والتوجيه لمختلف الحكومات المحلية بالمنطقة ودعم السياسيات والدعم التقني وغيرها من سلسلة الاجراءات الخاصة بتعزيز الخدمات، وجذب عدد كبير من المؤسسات المعروفة للاستثمار في نينغشيا في مجال صناعات الطاقة الجديدة، فقد تم تشكيل صناعة الطاقة الجديدة تدريجيا من قبل مجال كهربائي بسيط دعم لصناعات المنبع والمصب، وتجمع الصناعة، واتجاه التنمية على نطاق واسع.

(١) النتائج التي حققتها نينغشيا في مجال تطوير صناعات الطاقة الجديدة

من أجل دفع التنمية السريعة والسليمة لصناعات الطاقة الجديدة، فقد أصدرت الحكومة المحلية بنينغشيا "عددا من القرارات الخاصة بتسريع وتيرة تطوير صناعات الطاقة الجديدة" (نختصرها أدناه إلى "الآراء")، ووضعت كذلك "خطة ننيغشيا لتطوير صناعات الطاقة الجديدة" (نختصرها أدناه إلى "الخطة")، كما أقرت عددًا من السياسات والإجراءات الخاصة بصناعة طاقة الرياح والطاقة الشمسية ومشروعات الاستخدام النظيف للفحم. كما قدمت "لائحة السياسات المعنية بدفع تطوير صناعات الطاقة الجديدة" الضمانات اللازمة للـــ "الآراء" و"الخطة". ونظرًا للاهتمام الكبير من قبل لجنة الحزب الحكومة المحلية بنينغشيا، فقد أدى ذلك إلى تواجد صناعات الطاقة الجديدة بها تبدأ من الصفر، وتتطور من مزارع رياح بسيطة ومحطات ضوئية إلى محطات كبيرة، وقد استطاعت بيئة مصادر الطاقة الجديدة الجيدة بالمنطقة جذب عدد من المؤسسات المعنية المعروفة داخل المنطقة للاستثمار في مجالات الطاقة الجديدة. وهو ما أدى إلى زيادة حجم الصناعات و تطورها.

وقد أدركت حكومة نينغشيا المحلية الأوضاع الجديدة التي تواجه تطوير صناعات الطاقة الجديدة، فعملت على دفع التطوير السريع والسليم لهذه الصناعات، حيث بلغ حجم طاقة الرياح التي تم انشاؤها بالفعل وتلك التي طور الإنشاء ٤,٧ ملايين كيلو وات، ومن المتوقع أن تصل في عام ٢٠١٥ إلى ٥ مليون كيلو وات، لتخطى هذا الرقم الهدف الذي تم تحديده من قبل ٣ ملايين كيلو وات. ووفقًا لموارد الرياح بالمنطقة، فإنها خططت لعشرة مزارع رياح، وخلال فترة "الخطة الخمسية الثانية عشرة"، من الضروري التركيز على بناء ٤ ملايين كيلو وات من مزارع الرياح على نطاق واسع فى القدم الشرقية لجبل هيلان ونينغدونغ (بما في ذلك صن ماونتن) ويانتشى وتشونغ وى والسعي للوصول الى ٥ ملايين كيلو وات من طاقة الرياح فى نينغشيا فى عام ٢٠١٥ و ٧ ملايين كيلو وات بحلول عام ٢٠٢٠.

عمود ٦-٢

أهداف ننيغشيا.. "عدد من الآراء بشأن تسريع وتيرة تطوير صناعات الطاقة الجديدة"

حتى عام ٢٠١٠، بلغت قدرة طاقة الرياح بنينغشيا ١ مليون كيلو وات، وبلغت قدرة إنشاء الطاقة الكهربائية الضوئية المتصلة بالشبكة الكهربائية ١٠٠ ألف كيلو وات، ومشروعات توليد الطاقة من الفحم ٢٠ ألف كيلو وات، وبلغت نسبة توليد الطاقة في المنطقة ٧٪ (١٠٪ بإضافة الطاقة المائية)، وبلغت قدرات تصنيع مولدات الرياح ١ مليون كيلو وات سنويا. وقدرات الطاقة أحادية البلورة ٢٠٠٠ طن سنويًا وذات البلورة المتعددة ٦٠٠٠ طن سنوياً.

وحتى عام ٢٠١٥، ستبلغ قدرة طاقة الرياح بنينغشيا ٣ ملايين كيلو وات، وبلغت قدرة إنشاء الطاقة الكهربائية الضوئية المتصلة بالشبكة الكهربائية ٦٠٠ ألف كيلو وات، ويتم تأسيس ١-٢ مشروع نموذجي لتوليد الطاقة من مشروعات توليد الطاقة من القمامة في الحضر، قد تم تطوير مشروع توليد الطاقة من الميثان المستخرج من الفحم بشكل مطرد وفقا لتطوير مناجم الفحم والاستغلال الفعلي للميثان المغطى بالفحم، وقد تم الانتهاء من مشروعات التوليد المشترك للطاقة الحضرية في ٥ مدن على مستوى المحافظة، وبلغت حصة توليد الطاقة الجديدة للطاقة في نينغشيا إليكتريك باور ١٤٪ (بما في ذلك ١٥٪). نينغشيا مزارع تربية الأحياء المائية على نطاق واسع لبناء نسبة الغاز الحيوي على نطاق واسع بلغت ٥٠٪، وصلت الأسر الغاز الحيوي ٤٠٪. وصلت قدرة البولي سيليكون ١٤٠٠٠ طن / سنة، وتشكيل سلسلة صناعة الضوئية كاملة، والقدرة على التوربينات الريحية التصنيع، والقدرة على إنتاج الألواح الشمسية لتلبية طاقة الرياح الجديدة في المنطقة، واحتياجات مشروع توليد الطاقة الكهربائية الضوئية.

وحتى عام ٢٠٢٠، ستبلغ قدرة طاقة الرياح بنينغشيا ٥ ملايين كيلو وات، وبلغت قدرة إنشاء الطاقة الكهربائية الضوئية المتصلة بالشبكة الكهربائية مليوني كيلو وات. وفقا لمقياس التنمية الحضرية في خمس مدن على مستوى المحافظة لبناء مشروعات توليد الطاقة من القمامة، ومشروعات توليد الطاقة الميثان الفحم وفقا للتطور الفعلي من مناجم الفحم والميثان الفحم في الواقع بثبات، وحسابات توليد الطاقة الجديدة للطاقة الإجمالية نينغشيا الطاقة المركبة من ١٨٪ (بما في ذلك الطاقة الكهرومائية ٢٢ ٪). وسيتم إنشاء مشروعات الغاز الحيوي على نطاق واسع في جميع المزارع الكبيرة الجديدة في منطقة الري، وستصل نسبة الغاز الحيوي الكبير الذي سيتم بناؤه في مزارع واسعة النطاق في نينغشيا إلى ٦٠٪ وسيصل معدل دخل الغاز الحيوي للأسر المعيشية إلى ٥٠٪. في ٥ مدن على مستوى المحافظة أقل من ١٢ طابقا المباني السكنية الجديدة التنفيذ الإلزامي للطاقة الشمسية المتكاملة نظام إمدادات المياه الساخنة. الفحم إلى النفط والفحم وغيرها من الفحم استخدام المشروعات

الرئيسية الفحم النظيف وضعت موضع التنفيذ، وصلت نسبة توطين أجزاء معدات مروحة ٨٠٪، والمواد الجديدة تصنيع معدات الطاقة في السوق الوطنية لديها القدرة التنافسية معينة.

(٢). الصعوبات التي ما زالت تواجه تطوير صناعات الطاقة الجديدة في نينغشيا

من المعلوم أن تكاليف منتجات الطاقة الجديدة العالية إلى حدٍ ما، كما أن دورة استثماراتها طويلة. وتكون تكاليف مشروعات طاقة الرياح والطاقة الضوئية مرتفعة في البداية وتكون دورتها طويلة نسبيًا.

كما أن هناك نقصا في الكفاءات المتخصصة في الطاقة الجديدة. حيث إن الجامعات والمعاهد العليا في نينغشيا لم تفتح بعد التخصصات المعنية بالطاقة الجديدة. ولم يتم إعداد الآليات الخاصة بالكفاءات المتخصصة في الطاقة الجديدة. حيث أن الكفاءات الحالية تأتي بشكل رئيس من مجالات مشابهة، كما أن هناك نقصا في الكفاءات المعنية بتطوير وإدارة التكنولوجيا الجديدة.

٣- لمحة عن تطوير مصادر الطاقة الجديدة بعدد من الدول العربية الرئيسة

(١) الإمارات العربية المتحدة

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة صاحبة أسرع تجربة في تطوير مصادر الطاقة الجديدة على مستوى الدول العربية. فمنذ ٤/ ٢٠٠٦ بدأت الإمارات في تدشين مشروع "مصدر" الذي يهدف إلى تطوير الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة النظيفة. ويتوقع أن يستغرق المشروع ١٠ سنوات، باستثمارات تبلغ ٢٠ مليار دولار أمريكي، حيث يتم تأسيس سلسلة من مرافق الطاقة الشمسية، والدفع الشامل لتنمية تجارة مصادر الطاقة البديلة. ويعتمد هذا المشروع الكبير على التعاون مع عدد من الشركات العالمية، مثل التعاون مع الجانب الألماني في مشروع مصنع للبطاريات والألواح الشمسية باستثمارات تبلغ ملياري دولار، والتعاون مع الجانب الإسباني باستثمارات تبلغ ١,٢ مليار دولار أمريكي في مشروع مصنع لتوليد الطاقة الضوئية، ومشروع توليد الطاقة من الرياح في جزر سيشل، وتوليد الطاقة من الرياح بالتعاون مع المملكة المتحدة.

وحتى نهاية عام ٢٠٠٩، شملت المشروعات التي أنهتها الإمارات في مجال الطاقة الشمسية وغيرها من مشروعات استغلال الطاقة المتجددة:

محطة لتوليد الطاقة الشمسية بقدرة ١٠٠٠٠ كيلو وات (محطة صغيرة نسبيا)، وتعد هذه المحطة في الوقت الحالي الأكبر من نوعها في منطقة الشرق الأوسط، والتي اندمجت مع شبكة الإمارات الوطنية للكهرباء.

تزويد ٣٣ محطة حافلات في المناطق النائية بمعدات توليد الطاقة الشمسية.

تزويد مطار دبي بأضواء ملاحية تعمل بالطاقة الشمسية.

أما المشروعات التي تخطط الإمارات لتنفيذها أو التي طور في التنفيذ فتشمل:

مشروعًا في أبوظبي، بدأ العمل به في ٢٠٠٩ ويتوقع أن يستغرق ٨ سنوات، باستثمارات تبلغ ٢٢ مليار دولار، ويعد أحد مشروعات "مصدر" الإماراتية.

في أواخر ١/ ٢٠١٠، قررت شركة مستقبل الطاقة بأبوظبي الإماراتية استثمار مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الشمسية في مدينة زايد بقدرة تصل إلى ٥٠٠ ألف كيلو وات. ويعد هذا المشروع أيضًا أحد مشروعات "مصدر" الإماراتية.

مشروع "شمس". حيث تخطط الإمارات لتأسيس محطة خاصة لتوليد الطاقة الشمسية على ساحل البحر، واختارت لها اسم "شمس"، حيث يتم تركيب ألواح شمسية تدور مع حركة الشمس، وتتمتع بقدرة الضبط الذاتي. وتقدم الطاقة على مدار اليوم كاملًا، ويصل حجم الطاقة سنويا ٢٢ مليون كيلو وات.

(٢) المملكة العربية السعودية

وتشمل مشروعات الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة بها:

*. وقعت السعودية مع اليابان في ٦/ ٢٠٠٩ اتفاقًا لإنشاء مصنع تجريبي لتوليد الطاقة الشمسية، ومن المخطط أن يتم في عام ٢٠١١ إنشاء محطة توليد طاقة شمسية بقدرة ١٠٠٠٠ كيلو وات.

تأسيس محطة لتوليد الطاقة الشمسية بجامعة الملك عبدالله بقدرة ٢٠ ألف كيلو وات.

تخطط السعودية لاستثمار مبلغ ٣٠ مليار دولار في مجال تنمية الطاقة الجديدة وإنشاء محطات للطاقة الجديدة والطاقة المتجددة والنظيفة، لرفع قدرات توليد الطاقة من ٢٣,٥ مليون كيلو وات في الوقت الحالي إلى ٤٣,٥ مليون كيلو وات.

مشروع "سوليرا" للطاقة الشمسية، وهو مشروع بالتعاون مع وزارة الطاقة الأمريكية، لدراسات ووضع الحلول لمشكلات استخدام الطاقة الشمسية، على أن يستثمر كل طرف ٥٠ مليون دولار.

إنشاء ٤-٦ مصانع لتوليد الطاقة من مخلفات النفايات بجدة وغيرها من المدن السعودية.

(٣) سلطنة عُمان

يصل حجم توليد الطاقة المتجددة في عُمان ٢٣٥ كليو وات، هذا بالإضافة إلى المشروعات الأخرى أنظمة الطاقة الشمسية العمانية المجهزة بإضاءة شمسية وأنظمة الاتصالات بالموجات

الدقيقة في عمان وأنظمة البث التلفزيوني وحتى أكشاك الهاتف العامة تطبق أيضا الطاقة الشمسية.

(٤) المغرب

تنتمي المغرب إلى الدول التي تعاني من نقص النفط، ومن ثم فهي بحاجة كبيرة إلى تطوير مصادر الطاقة الجديدة. ففي ١١/ ٢٠٠٩، أعلنت المغرب خطة استثمار مبلغ ٩ مليارات دولار أمريكي لإنشاء محطة توليد الطاقة المتجددة. على أمل أن ترتفع نسبة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في البلاد في ٢٠٢٠ إلى أكثر من ١٤٪.

(٥) مصر

تخطط مصر لأن ترفع نسبة الاعتماد على توليد الطاقة المتجددة في ٢٠٢٠ إلى ٢٠٪، ومن أهمها الاعتماد على توليد الطاقة الشمسية.

وفي ١/ ٢٠١٠، أعلنت مصر عن عزمها على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لإنشاء مركز لتصنيع معدات الطاقة المتجددة (بما في ذلك استخدام الطاقة الشمسية). وبعد إنشاء هذا المركز، سيمثل الاعتماد على توليد الطاقة النظيفة في مصر بحلول ٢٠٢٠ ٢٠٪ من توليد الطاقة على مستوى البلاد. لتصبح مصر حينذاك مصدرًا كبيرا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تصنيع المعدات وتصدير الطاقة المتجددة، حيث سيتم تصدير منتجاتها إلى سوريا وليبيا واليمن والجزائر وغيرها من الدول.

(٦) تونس

وفيما يتعلق بخطة تونس لتطوير الطاقة الشمسية، فإنها تخطط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ لتطوير أكثر من ٤٠ مشروعًا في مجال الطاقة الشمسية، من بينها ٢٩ مشروعًا ينفذها القطاع الخاص والمشروعات المتبقية تتكفل بها الدولة. وتخطط الدولة لضخ ٢ مليار دولار في هذه المشروعات، بهدف الحصول على طاقة بما يعادل ٦٦٠ ألف طن من النفط سنويًا، وخفض استهلاك النفط والغاز التقليديين. وتسعى تونس من خلال تطوير مشروعات الطاقة الجديدة إلى توفير ٢٢٪ من احتياجاتها من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠١٦.

(٧) الاتحاد من أجل المتوسط

تتمثل أهداف الاتحاد من أجل المتوسط في مجال الطاقة الجديدة، في أن يبلغ حجم الناتج من محطات الطاقة الشمسية ٢٠ مليون كيلو وات بحلول عام ٢٠٢٠. على أن يستخدم جزء منها في حل مشكلات الطاقة في دول الاتحاد من أجل المتوسط ، في حين يتم تصدير الجزء الآخر إلى الدول الأوربية من خلال الكابلات البحرية. وتبلغ القيمة الإجمالية لاستثمارات الاتحاد من أجل المتوسط في هذا المشروع بين ٣,٨ مليارات – ٤,٦ مليارات يورو. وفيما يتعلق بهذه الخطة، فإن البنك الدولي

أعلن عن تقديم دعم مادي لعدد ١١ مشروعًا من مشروعات الطاقة الشمسية لخمس دول من دول الاتحاد من أجل المتوسط تشمل: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب وتونس، من بينها عدد ١ مشروع لإنشاء محطة توليد للطاقة الشمسية، باستثمارات تبلغ ٥,٥ مليارات دولار أمريكي. وبعد الانتهاء من هذه المشروعات، سيصل حجم الإنتاج من المحطة الجديدة بحلول عام ٢٠٢٠ حوالي ٩ ملايين كيلو وات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عددًا من المؤسسات غير المالية ستقدم لهذه المشروعات مبالغ تصل إلى ٤ مليارات و ٨٥٠ مليون دولار أمريكي.

(٨) قطر والبحرين

تتمثل أهداف قطر والبحرين في مجال الطاقة الشمسية أن يبلغ حجم الناتج من محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ٤,٥ ملايين كيلو وات بحلول عام ٢٠١٥. من بينها ٣,٥ مليون كيلو وات لقطر و١ مليون كيلو وات للبحرين.

وهناك في الوقت الحالي ٣ مشروعات طور الإنشاء في قطر في مجالي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من بينها حجم توليد الطاقة الشمسية ١٠٠ ألف كيلو وات.

بينما هناك مشروعان في طور الإنشاء في مملكة البحرين، الأول مشروع توربينات الرياح لمركز البحرين التجاري العالمي، والذي يتكون من ٣ مولدات لتوليد الرياح، ومن الممكن أن يقدم ٦٦٠ كيلو واط من الطاقة. والثاني مشروع التدفئة الشمسية بمركز ألبا الطبي.

وتوضح المشروعات المذكورة أعلاه في عدد من الدول العربية، أن الدول العربية قد بدأت خطواتها في مجال الطاقة الجديدة وأنها حققت بالفعل تقدمًا ملحوظًا.

٤- ضرورة أن تغتنم نينغشيا الفرصة للتعاون مع الجانب العربي في مجالات الطاقة الجديدة

كان لنينغشيا دور المبادرة في تطوير صناعات الطاقة الجديدة في الصين. حيث وافقت الدولة في ٢٠١٢ على إنشاء منطقة نموذجية شاملة للطاقة الجديدة في نينغشيا، لتصبح الأولى من نوعها التي تجيزها الدولة في هذا المجال. وهو ما يحمل مغزى مهما للارتقاء بمستوى صناعات الطاقة الجديدة، ويشير إلى دخول صناعة الطاقة الجديدة في نينغشيا مرحلة جديدة. وستكون الخطوة القادمة للمنطقة في هذا المجال العمل على تحديث المفاهيم وأنماط التنمية والآليات المعنية، وتأسيس عدد من المناطق النموذجية. وفي هذا الإطار، نجد أن هناك فرصًا للتعاون بين نينغشيا والدول العربية تشمل: جذب الاستثمارات العربية وتعزيز التعاون الفني والابتكار الإداري هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن للمؤسسات الصينية الرائدة في هذا المجال تسريع وتيرة "الخروج" والتوسع في سوق الطاقة الجديدة في الدول العربية. فهناك أفق كبيرة للتعاون بين الجانبين في مجالات طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وبالنسبة لنينغشيا، يمكن تهيئة الظروف المناسبة للتعاون مع الجانب العربي من خلال جانبين أساسيين:

(١) التأسيس الذاتي

أولَا، القيام بأعمال الحصر التفصيلي للموارد في مجال تطوير صناعات الطاقة الجديدة. ثانياً، تطوير الميزات الخاصة، والاهتمام بالربط مع استراتيجة الدولة في هذا المجال. ثالثًا، التركيز على استغلال الطاقة الشمسية الحرارية (والتي تختلف على توليد الطاقة الشمسية). رابعا، الاهتمام بالمسارات الجديدة والتطور التكنولوجي في مجال الطاقة المتجددة. خامسا، التركيز على اعداد الكفاءات والمتخصصين في هذا المجال. سادسا، الاهتمام بالانعقاد الجيد للمعرض الصيني العربي والمنتدى الصيني العربي للتعاون في مجالات الطاقة كمنصات تعاون، والبحث عن آليات جديدة للتعاون بين الجانبين، بما يمثل دفعة للتنمية الاقتصادية في نينغشيا.

(٢) بالنسبة للتعاون مع الدول العربية

أولا، الالتزام بسياسات "الخروج"، "الدعوة للدخول" و"الاستقطاب"، والاهتمام بشكل خاص بجذب "المؤسسات العربية" و"الاستثمارات العربية"، ودفع الاستثمارات العربية في نينغشيا. ثانيا، تعزيز التواصل بين المؤسسات التي ترتبط بالتعاون مع الدول العربية في مجالات الطاقة، بما يساعد في تقليل المخاطر والاستفادة من التجارب القائمة. ثالثا، بالنظر إلى تعاون الدول العربية مع الدول الغربية في مجال الحصول على الدعم الفني في هذا المجال، فإنه يمكن الاستفادة من هذه الخبرات الغربية والعمل على تطوير خبرات فنية ذاتية. رابعا، الدول العربية باعتبارها سوقًا كبيرة لتجمع التكنولوجيا من كافة أرجاء العالم، فإنه يجب تشجيع المؤسسات الوطنية للخروج والتوسع في المشروعات المعنية. خامسا، في الوقت الذي يتم فيه التركيز على الطاقة الجديدة والمتجددة، لا يمكن اغفال أهمية مصادر الطاقة التقليدية، بما في ذلك الاهتمام بتنمية واستغلال الغاز الطبيعي، وآفاق التعاون الصيني العربي في هذا المجال. سادسا، تأسيس منصات خضراء للتعاون الصيني العربي، دفع التواصل والتبادل بين مؤسسات نينغشيا والمؤسسات العربية، للبدء في تعاون اقتصادي شامل بين الجانبين بما في ذلك استغلال مصادر الطاقة الجديدة.

الباب السابع

التعاون الصيني العربي في مجالات الطاقة:

التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة

تتربع المملكة العربية السعودية على مدار فترة طويلة على عرش إنتاج النفط عالميًا، فقط جاءت بعد روسيا الاتحادية في حجم الإنتاج اليومي في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ووفقًا للتقديرات، فإن حجم الإنتاج السنوي عالميًا من النفط خلال العشر سنوات القادمة سيتجاوز ٤ مليارات طن، بينما سيصل حجم الإنتاج السنوي للمملكة العربية السعودية ما بين ٥٤٠- ٥٥٠ مليون طن، بنسبة حوالي ١٤٪ من حجم الإنتاج العالمي. ووفقًا للتقديرات فإن حجم تصدير المملكة من النفط خلال العشر سنوات القادمة سيبلغ ٣٨٠- ٤٠٠ مليون طن. ويبلغ حجم احتياطي المملكة من النفط ٢٦٤ مليار برميل، بما يعادل ١/ ٥ من حجم الاحتياطي العالمي. ومن خلال مستويات الإنتاج الحالية، فإن السعودية ستحافظ على كونها موردًا للنفط على مدار ٨٠ عامًا القادمة. كما تخطط المملكة رفع العائد من التنقيب عن النفط من ٥٠٪ إلى ٧٠٪. حيث تعد صناعة النفط الصناعة الرئيسة في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ويعد البحث عن سوق تصدير مستقرة مكونًا مهما من استراتيجية الطاقة في المملكة. ولذا فإن تعزيز التعاون الصيني السعودية في مجالات الطاقة يساهم في التشغيل الجيد وتحفيز اقتصاد الجانبين.

الفصل الأول

أمن وتجارة ودبلوماسية الطاقة

أولًا: طرق التحليل السياسية والاقتصادية لأمن الطاقة

١ - دراسة مغزى مصطلح أمن الطاقة

يعد أمن الطاقة مكونا مهما لا يمكن الاستغناء عنه بحالٍ من الأحوال في منظومة أمن الاقتصاد الوطني. فهو يتمتع بمغزى مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني لبلدٍ ما. وقد أشار الفريق الوطني للطاقة إلى أن أمن الطاقة له تأثير مباشر على استقرار المجتمع والتنمية المستدامة بل وعلى الأمن الوطني، فهو يمثل قضية اقتصادية وقضية سياسية بل وقضية اجتماعية، ويتعلق بحياة المواطنين وله علاقة وثيقة بالقضايا الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. ويرى روبرت مابروMabro أنه "عندما تنخفض امدادات الطاقة أو تنقطع في منطقة ما بما يؤدي إلى الارتفاع المفاجئ والكبير في أسعار الطاقة والذي يستمر لفترة طويلة، فإن ذلك يشير إلى انعدام أمن الطاقة". وتماشيًا مع بروز قضايا التغير المناخي والموارد البيئية، فإن العوامل الخارجية الخاصة بتنمية واستغلال الطاقة بدأت تندرج تدريجيًا ضمن مجالات أمن الطاقة. ويعرف Intharak مصطلح أمن الطاقة بأنه "قدرة اقتصادٍ ما على الحصول على امدادات الطاقة بأسعار مناسبة وبشكل مستمر دون الإضرار بالاقتصاد والمجتمع"، بما في ذلك التأكيد على تأثير ذلك على البيئة. أي أن تنمية واستغلال الطاقة في الوقت الحالي لا يجب بحال من الأحوال أن يكون على حساب إلحاق الضرر بحياة الأجيال القادمة. بينما يرى shi dan أن أمن الطاقة في الوقت الحالي لم يعد يقتصر على كفاية الإمدادات وبأسعار معقولة، وإنما يجب ألا يتسبب في أي ضرر للبيئة. بينما يقسم shen lei شين ليي وآخرون أمن الطاقة إلى أمن امدادات الطاقة وأمن إنتاج واستخدام الطاقة وأمن نقل الطاقة وأمن بيئة الطاقة والآليات التحذيرية

لأمن الطاقة. من بينها أمن امدادات الطاقة والذي يعد جوهر أمن الطاقة، فبينما يعد أمن إنتاج واستخدام الطاقة وأمن بيئة الطاقة شروطًا مسبقة، فإن أمن نقل الطاقة والآليات التحذيرية لأمن الطاقة تعد ضمانات مهمة لأمن الطاقة الوطني. وقد طرح مركز آسيا والباسيفيك لأبحاث الطاقة(The Asia Pacific Energy Research Centre, APERC) مفهوم "4A" لأمن الطاقة، والذي يشير إلى إمكانية الاستغلال(Availability)، الاعتمادية(Accessibility) ، القدرة على التحمل(Affordability) والقدرة على القبول(Acceptability) .

حيث تعد قضية أمن الطاقة قضية معقدة تتعلق بعدة علوم ولها أبعاد نظرية وواقعية، تشمل علوم الاقتصاد والسياسة الدولية وغيرها من المجالات. ففي أحيان كثيرة يهتم علماء الاقتصاد بالأسواق الدولية، ويرون أن الدول أو المؤسسات بإمكانها الحصول على احتياجاتها من النفط من خلال السوق، في حين أن تدخل الحكومات قد يؤدي إلى نتائج عكسية. بينما يرى الساسة أن مؤشرات الأمن الوطني للنفط يتعلق بتأثير الدولة الدبلوماسي والعسكري في الشؤون العالمية، ويتعارض مع مستوى اعتماد الدولة الخارجي على امدادات النفط. فكلما زاد مستوى اعتماد الدولة على الخارج في تدبير احتياجاتها من النفط قل تأثيرها العسكري والدبلوماسي، ومن ثم تنخفض مؤشرات الأمن الوطني للنفط، وتزيد مخاطر انعدام أمن الطاقة.

ويرى علماء الاقتصاد السياسي، أنه لا يمكن الفصل بين السوق والنفوذ في ضمان أمن الطاقة. وأن تحليل سوق النفط الدولي بمعزل عن عامل النفوذ أو السلطة، يؤدي إلى ضعف تحليل النظريات الاقتصادية، حيث أن السوق الدولية تعد نتاج لحالة استقرار السلطة في دول النفط. فمن وجهة نظر علم الاقتصاد السياسي الدولي فإنه لا يمكن تجاهل واقع الاعتمادية بين الدول المستوردة والمصدرة للنفط، وحيث تبرز هذه النقطة في تعريف أمن الطاقة.

ومنذ أن ظهرت قضية أمن النفط في السبعينيات من القرن العشرين، فقد شهد العالم معها تغيرات كبيرة. فهناك فهم مختلف للناس لمضمون مصطلح أمن الطاقة. فأمن الطاقة من وجهة نظر الدول المستوردة للنفط يشير إلى "أمن امداد" النفط، كما أنه يشير من وجهة نظر الدول المصدرة إلى

"أمن الطلب على النفط". فكما يوضح الجدول رقم (١ ,٧)، فإن جوهر العلاقة بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة يتمثل في الاعتماد المتبادل، فلن يكون هناك تصدير مستقر في حالة عدم وجود الاستيراد المستقر.

جدول رقم (١ ,٧). أمن النفط بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة للنفط.

نقطة التحليل	مفهوم الأمن	مؤشرات التغير في الأمن	وسائل تجنب المخاطر
اقتصاد الدول المصدرة للنفط	سوق تصدير مستقرة، عدم الانخفاض الحاد في الأسعار	الأسعار، وسائل النقل	تأسيس آليات طويلة لتوريد البضائع، تنوع دول التصدير، فتح الأسواق على الدول المستوردة، المشاركة في الاستثمارات في سوق المصب للدول المستوردة، التأثير في السوق من خلال الشركات المملوكة للدولة، تأسيس علاقات سياسية وعسكرية مستقرة.
اقتصاد الدول المستوردة للنفط	سوق استيراد مستقرة، عدم الارتفاع الحاد في الأسعار	الأسعار، وسائل النقل	تأسيس آليات طويلة لشراء البضائع، تنوع مصادر الاستيراد، ، المشاركة في تنمية أسواق المنبع للدورة المصدرة، الاستثمار في المجالات غير النفطية في دول التصدير، التأثير في السوق من خلال الشركات المملوكة للدولة و تأسيس علاقات سياسية وعسكرية مستقرة.

وعندما تتمكن الدول المصدرة أو المستوردة للنفط من الحفاظ على توازن مستقر في علاقاتها مع دولة أخرى في تكلفة وعائد النفط، فإن هذه الدولة ستنجح في الحفاظ على أمن الطاقة بها، إلا أن هذا الوضع يكاد يكون نادرا في عالمنا المعاصر. وذلك بسبب تعقد وتشابك العلاقات بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والعسكرية، وهو ما يجعل هناك صعوبة في تمكن دولة ما من الحفاظ على توزان علاقاتها مع دولة أخرى، الأمر الذي يتعلق بشكل ما بأمن النفط. وبالرغم من هذا كله، فإنه بإمكاننا التوصل إلى هذا الاستنتاج القائل بأنه بالنسبة للدول المستوردة والدول

المصدرة للنفط، فإن سياسة الطاقة المناسبة بها يجب أن تحافظ بشكل جيد على استقرار سوق الطاقة الدولية. ولكي يتم الحفاظ على استقرار أسعار النفط عالميًا، فإن الطرفين يجب أن يعملا معًا على إرساء آليات تجارة نفط طويلة الأجل ومتنوعة. ومن ناحية الأمن الاقتصادي، نجد أن الدول المصدرة للنفط تأمل في أن ترتبط مع كافة الدول أصحاب الطلب على النفط بعلاقات تجارية، بما يساعد في دفع التنافس بين الدول المستوردة للنفط.

وكما يساعد التعاون المتعدد في مجال الطاقة في دفع تنمية الموارد المحلية، فإنه يساعد أيضًا في زيادة مؤشرات تأمين المخاطر. فالدول المصدرة للنفط لا ترغب في حصر الدول المستوردة في عدد قليل من الدول، وإنما تأمل في تحقيق التنوع في الدول المستوردة، وذلك لكي تتجنب المخاطر التي قد تحدث فجأة إثر أزمات امدادات النفط. وتشير التجارب السابقة، إلى أن مبدأ التنوع يساعد في درجة الحساسية والضعف في العلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة، وبالتالي يساعد في الحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية.

٢- دراسات حول سياسات وإجراءات ضمان أمن الطاقة

يعد البحث عن تنمية منخفضة الكربون وتحقيق التنمية المتناغمة للسكان والموارد والبيئة والاقتصاد، يعد خيارًا حتميًا لضمان أمن الطاقة، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ومن ثم فإن تعزيز التعاون الدولي، وضمان امدادات الطاقة بشكل مستمر ومستقر، الحفاظ على الاستقرار المناسب لأسعار الطاقة، تغيير أنماط التنمية الاقتصادية، ورفع كفاءة استغلال الطاقة، خفض اعتماد النمو الاقتصادي على استهلاك الطاقة والحد من تأثير إنتاج واستهلاك الطاقة على البيئة، أصبحت جميعها إجراءات مهمة لضمان أمن الطاقة.

وحيث أشار الباحث الصيني جوو فينغ تشي إلى أن تحقيق أمن الطاقة في الصين، يتطلب تغيير الاعتماد الكبير على استيراد المعدات المستخدمة في مجال تكنولوجيا الطاقة، ورفع القدرات الذاتية في هذا المجال، ورفع إمكانات معالجة النفط الثقيل، والتطوير الذاتي للتكنولوجيا المعنية، والاهتمام بمكانة الابتكار التكنولوجي، والارتقاء الشامل بكفاءة استغلال الطاقة، كما يجب تسريع وتيرة تغيير أنماط النمو الاقتصادي، والحد من الاعتماد المفرط على الطاقة في التنمية الاقتصادية، والتفكير بشكل شامل من ناحية الأمن الاقتصادي وأمن الطاقة في استيراد وتصدير المنتجات التي تتطلب استهلاكا كبيرا للطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب الاستغلال الأمثل لمختلف أنواع الموارد الموجودة في شتى أرجاء العالم، والحد من اعتماد التنمية الاقتصادية على الطاقة، وزيادة نسب

استيراد المنتجات ذات الاستهلاك العالي للطاقة، وخفض حجم تصدير هذا النوع من المنتجات، مما يعد خيارًا استراتيجيًا لضمان أمن الطاقة وتنفيذ التنوع في استيراد مصادر الطاقة.

بينما يرى الباحث تساو يوان جينغ أن الصين يجب أن تعمل على ضبط هيكل الصناعات وهيكل المنتجات والهيكل الفني، ورفع كفاءة استغلال الطاقة ، ودفع تكوين نمط إنتاج ونمط استهلاك موفر للطاقة، وتطوير الاقتصاد الموفر للطاقة وتغيير أنماط النمو الاقتصادي، وسلوك مسار صناعي جديد، واختيار نمط التنمية القائم على توفير الموارد وكفاءة الجودة والريادة التقنية. العمل على ضبط هيكل الطاقة، التحكم في سرعة نمو إنتاج الفحم، خفض تكاليف الإنتاج وسرعة الاستهلاك، تحقيق التنمية المستدامة لمصادر الطاقة الرئيسة، وفي الوقت الذي يتم فيه العمل على زيادة امدادات النفط والغاز، يجب العمل على تطوير الطاقة الكهرومائية والنووية، والتركيز على كفاءة البيئة، وتعزيز الوعي بحماية البيئة خلال مراحل الإنتاج الاستهلاك، من أجل التطبيق الصادق للسياسات واللوائح المعنية بحماية البيئة. فيما يرى الباحث الصيني دينغ إي فان أن الصين في الوقت الحالي لا تمتلك حق تسعير المنتجات المصنعة في السوق الدولية، كما لا تمتلك أيضًا حق تسعير الطاقة والمواد الخام في السوق الدولية. وفي ظل هذه الظروف، فإن الصين بحاجة إلى التصدير المستمر للمنتجات للحصول على العملة الصعبة التي تحتاج إليها لاستيراد المواد الخام والطاقة. وفي ظل دعم الحكومة الأمريكية لخفض قيمة العملة الأمريكية الدولار من أجل خفض الديون، فإن ما حصلت عليه الصين من تصدير كميات كبيرة من منتجاتها قوة شرائية تتضاءل تدريجيا. ومن ثم، فإن رفع كفاءة استغلال الطاقة وتوفير الطاقة ليس فقط مجرد شعار، وإنما هو مسألة حياة أو موت تتعلق بالأمن الوطني الصيني واستمرارية التنمية الاقتصادية في المستقبل.

كما أشار السيد قاو جيان ليانغ، إلى أنه بالنظر إلى ظروف الطاقة والموارد في الصين، فإن تسريع وتيرة تنمية الاقتصاد منخفض الكربون، وتغيير أنماط النمو الاقتصادي، والعمل على أن يتخلص النمو الاقتصادي من الاعتماد على الاستهلاك العالي للطاقة والتحول إلى الاستهلاك المنخفض للطاقة والاقتصاد المنخفض الكربون، تعد جميعها طرقًا جذرية لضمان أمن الطاقة في الصين، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فيجب أن تعمل الصين على ضمان أمن الطاقة ودفع تنمية الاقتصاد منخفض الكربون، وذلك من خلال الابتكار في تكنولوجيا الطاقة وتغيير أنماط استهلاك الطاقة والابتكار في أشكال تطوير واستغلال الطاقة وآليات إدارة الطاقة وغيرها من الإجراءات.

ثانيًا: تطور تجارة الطاقة عالميًا

تتمتع تجارة الطاقة بأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية لبلدٍ ما. ويرى الباحث قينغ جه تشنغ أن تجارة الطاقة مكون مهم في عملية إنتاج وتداول الطاقة، وهي امتداد لسوق الطاقة لبلد ما على المستوى الدولي، حيث تعكس البيئة الدولية لتجارة الطاقة لهذا البلد، وتعبر عن مستوى العلاقة بين هذا البلد وسوق الطاقة العالمية. بينما يرى الباحث شيه ون جييه أن التجارة الدولية للطاقة تساعد في دفع صناعة الطاقة للدول المصدرة والتطور السريع للصناعات المتعلقة بها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعمل على دفع التنمية الاقتصادية في الدول المستوردة، حيث إن اي خطوة تقدم في حركة التنمية الاقتصادية الدولية، يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتجارة الطاقة عالميًا. كما أشار جانغ شنغ لينغ إلى أن استيراد الطاقة يجب ألا يختزل تأثيره على النمو الاقتصاد في "التسرب"، فهو مجرد خفض في دخل المواطنين، ويجب التعمق في تحليل تأثير استيراد الطاقة على تقنيات النمو الاقتصادي. ١. أنه في ظل استراتيجية الطاقة واستراتيجية استيراد الطاقة لبلدٍ ما، فإن استيراد الطاقة يمكن أن يساعد في دفع النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر أن استيراد الطاقة يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي. ٢. ومن ناحية القيمة، فإن التغيرات في الأسعار في السوق العالمية للطاقة تلعب دورا مختلفا تماما في النمو الاقتصادي المحلي، فارتفاع أسعار استيراد الطاقة، يضر بالنمو الاقتصادي في الدولة المستوردة، والعكس صحيح.

وفي ظل الأوضاع الجديدة فإن تجارة الطاقة عالميًا تسير وسط اضطرابات. ويرى تسنغ شينغ تسون وآخرون أن كارثة فوكوشيما باليابان كان له تأثير كبيرعلى تطوير الطاقة النووية، وأدى إلى خفض امدادات الطاقة النووية، وتسبب في عجز امدادات الطاقة الكهربائية على المستوى الدولي، وبالتالي كان لابد من مصدر طاقة آخر يعوض هذا العجز، الأمر الذي كان له تأثير عميقٌ على أوضاع مصادر الطاقة. وفي الوقت ذاته، فإنه بالنظر إلى الفصل بين مناطق تمركز امدادات واستهلاك الطاقة، فإن سوق الطاقة تتأثر بالضرورة بالعوامل السياسية المحلية، ولكي يتم التخلص من قيود الطاقة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق استراتيجية استقلالية الطاقة، وخفض الطلب على استيراد الطاقة، والعمل على البحث عن مصادر الطاقة البديلة. وتماشيًا مع تحول استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه شرق آسيا، وتوجيه تعاونها في مجال الطاقة إلى السوق الآسيوية بشكل رئيس، وعلى أساس التوسع في صناعات الطاقة التقليدية، بدأت في استغلال ميزة الطاقة لرفع تأثيرها على الساحة الدولية. وخلال السنوات الأخيرة، برز تأثير العوامل البيئية على تجارة الطاقة، الأمر الذي تمثل في تنمية مصادر الطاقة الجديدة وانخفاض الاعتماد على الطاقة البتروكيماوية، كما أصبحت قضية التغير المناخي من العوامل المقيدة لتطور الطاقة عالمياً، وعنصرا مهما في دفع توفير الطاقة وتطوير الطاقة

البديلة عقب أزمة النفط العالمية، وبدأت مختلف الدول التركيز على تطوير الطاقة النووية والكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة منخفضة والخالية من الكربون. وقد بحث خه فان وآخرون في أحوال استيراد الطاقة وإعادة تصديرها في الصين، حيث يرون أن الصين باعتبارها أحد المستوردين الرئيسين في سوق الطاقة، فإن زيادة واردات الصين من الطاقة سيكون له تأثير على سوق الطاقة العالمي.

ثالثًا: دراسات حول دبلوماسية وأمن الطاقة والتعاون في مجالات الطاقة

يرى الباحث شه دان، أن دبلوماسية الطاقة تشير في جوهرها إلى تلك العلاقة المتبادلة بين السياسة والاقتصاد، فقد تكون الطاقة هدفًا دبلوماسيًا، كما قد تكون ذات وزن دبلوماسي للسعي إلى تحقيق مصالح أخرى. ويرى تساو لي خوا، أنه من حيث مجالات دبلوماسية الطاقة، فإنها تتطرق إلى مجالات كثيرة، حيث تشمل الزيارات المهمة المتبادلة بين الحكومات ومختلف اتفاقيات التعاون، كما تشمل التعاون التجاري والاستثماري والتنقيب والتعاون الفني والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات. وهناك اختلاف في أهداف دبلوماسية الطاقة بالنسبة للدول المستوردة للطاقة والمصدرة لها، حيث تعتمد الدول المصدرة للطاقة على الوسائل الدبلوماسية لدفع تصدير الطاقة، والعمل قدر الإمكان على تحقيق التنوع في صادرات الطاقة. أما بالنسبة للدول المستوردة للطاقة، فإن الهدف الأول لدبلوماسية الطاقة يتمثل في استغلال أساليب دبلوماسية الطاقة في سوق الطاقة العالمية لضمان أمن الطاقة الخاص بها، وضمان الامدادات المستقرة من الطاقة. ويرى تانغ جه تشاو أن التعاون والمشاركة هما طريقة دبلوماسية الطاقة المنتشرة في الوقت الحالي، ومن أكثر أشكال التعاون المنتشرة في هذا الإطار تأسيس العلاقات الجيدة مع الدول المستوردة والمصدرة، توقيع اتفاقيات التعاون الثنائية أو متعددة الأطراف في مجال الطاقة، التعاون في أعمال التنقيب والتطوير، تأسيس تحالفات الإنتاج والاستيراد (مثل الأوبك والوكالة الدولية للطاقة).

وبالنظر إلى الاعتماد الكبير على منتجات الطاقة في المجتمعات الحديثة، فإنه من الطبيعي أن ترتبط الطاقة بأمن الاقتصاديات الوطنية، وبالتالي فإن المشكلات المتعلقة بالطاقة لم تكن على الدوام مشكلة الأسعار الموضوعية، وإنما تتطرق إلى التنافسية في يتعلق بالتوزيع والمصالح. ويشير شه دان إلى أن أمن الطاقة في الوقت الحالي لم يعد يشير إلى أمن امدادات الطاقة، وإنما أصبح يشمل في الوقت ذاته أمن النقل والأسعار المعقولة والاستهلاك النظيف وغيرها من المجالات. وبما أن الطاقة أصبحت عنصرًا مهمًا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن قضية الطاقة لم تعد مجرد قضية

اقتصادية، وإنما أصبحت قضية سياسية وأمنية في غاية الأهمية. فالعامل السياسي في سوق الطاقة عالميا يحدد التأثير القوي للعوامل غير الاقتصادية في سوق الطاقة وسوق النفط على وجه الخصوص، بما يؤدي في غالب الأحيان إلى الاضطرابات الشديدة في سوق الطاقة.

وقد تسربت مصطلحات عولمة التجارة وعولمة الإنتاج وعولمة المال والتكتلات الاقتصادية الإقليمية من فترة طويلة إلى مجال الطاقة، فأصبحت سوق الطاقة سوقًا عالمية. وفي ظل العولمة الاقتصادية، يرى الباحث شه دان أنه لا يمكن الفصل بحالٍ من الأحوال بين أمن الطاقة على مستوى مختلف دول العالم، وأنه لا يمكن السعي إلى تحقيق "الأمن المطلق للطاقة" لبلدٍ ما على حساب الإضرار بأمن الطاقة في بلد آخر، أو السعي إلى ضمان أمن الطاقة الخاص ببلدٍ ما من خلال التهديد بالقوة، ففي ظل تيار العولمة الاقتصادية اصبح من الصعب أن يستفرد طرف ما بكافة الميزات. إلا أن هذا كله لا يعني التخلي عن السعي إلى تحقيق هدف أمن الطاقة الخاص، وإنما يجب أن يكون هذا السعي من خلال العلاقات الدولية القائمة على "التواجد المشترك للطرفين"، وبالتالي السعي إلى تكوين علاقات تجارية ودبلوماسية تصب في مصلحة أمن الطاقة في الصين.

الفصل الثاني

حول التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة

أولًا: الأسس الجيدة للتعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة

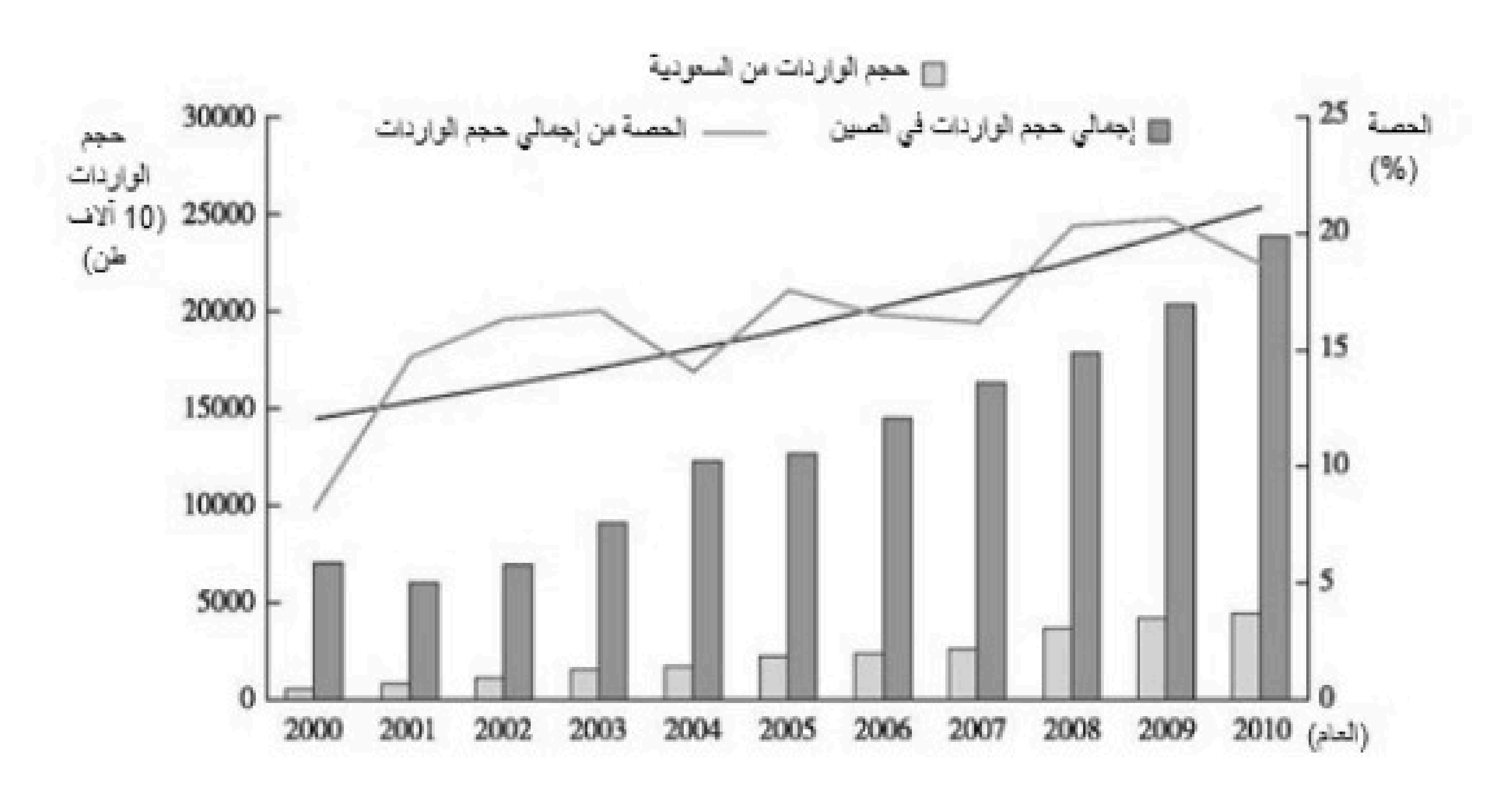
منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والسعودية في ٧/ ١٩٩٠، وفي سبيل دفع التعاون الثنائي في مجال الطاقة، فقد تحقق تطور كبير في مجال إدارة الاستثمارات الدولية. ففي الوقت الذي يتم فيه التوسع في واردات الصين من النفط السعودي، فإن شركات النفط السعودية قد دخلت السوق الصيني. وتعود بداية التعاون الصيني السعودي الكبير في مجالات الطاقة إلى عام ٢٠٠٣، وشهد ذلك العام تحسنًا في الاستثمارات الثنائية. حيث بدأ التشغيل الرسمي لمشروع كبير في مجال التكرير باستثمار مشترك بين شركة أرامكو السعودية الرائدة في أصول وحجم إنتاج النفط عالميًا وإحدى الشركات الصينية بمقاطعة فوجيان الصينية. كما حصلت مجموعة سينوبيك الصينية في منافسة عطاء دولية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ على العطاء الخاص بتطوير حقل كبير للغاز الطبيعي في منطقة رابغ جنوب السعودية، بإجمالي استثمارات بلغت حوالي ١,٩ مليار دولار أمريكي، كما وقعت سينوبيك الصينية وشركة أرامكو السعودية في الرياض اتفاق تعاون لتطوير الحقل المذكور. كما اشتركت شركة مشروعات شنغهاي التابعة لسينوبيك وشركة الإنشاءات الثانية التابعة لسينوبيك وإحدى الشركات الهولندية مكونة تحالفًا، وشاركت في العطاء الخاص بشركة سابك السعودية في مشروع إنتاج ٤٠٠ ألف طن من البولي إيثيلين و٤٠٠ ألف طن من البولي بروبلين، وفاز التحالف بهذا العطاء. وبلغ إجمالي التعاقد لهذا المشروع حوالي ٧٠٠ مليون دولار أمريكي، وتم تأسيس المشروع في منطقة ينبع على ساحل البحر الأحمر. وفي ٣/ ٢٠٠٨، بدأ التشغيل الفعلي لخطوط الإنتاج. ويعد هذا المشروع أول مشروع لشركة سينوبيك الصينية في السعودية، حيث تتحمل سينوبيك ٥٠٪ من إجمالي قيمة المشروع. حيث يساعد هذا المشروع في دفع تواجد شركات البتروكيماويات الإنشائية الصينية في سوق التصميم والتركيب الدولية، وتعزيز تأثير المؤسسات

الإنشائية الصينية في السوق السعودي. وهناك استثمارات سعودية كبيرة في مشروعات تكرير مع اليابان وكوريا الجنوبية، وهناك في الوقت الحالي تواصل مع الجانب السعودي للاستثمار في مصانع التكرير الصينية، حيث يعد انفتاح سوق النفط السعودي على الصين فرصة جيدة لتطبيق استراتيجية "الخروج".

ثانيًا: النمو السريع في واردات الصين من النفط الخام من السعودية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين

في بداية استيراد الصين للنفط الخام في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، كانت صادرات المملكة العربية السعودية للصين ضئيلة للغاية. فحتى عام ١٩٩٥ لم تتجاوز واردات الصين من النفط الخام من السعودية ٣٣٩ ألف طن، بما يعادل ٢,٠٪ فقط من إجمالي واردات الصين من النفط الخام، لتأتي السعودية في المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة للنفط إلى الصين، وبنسبة ٤,٤٪ من واردات الصين من النفط من الشرق الأوسط، بنسبة أقل بكثير من عُمان واليمن وغيرها من الدول، لتأتي في المرتبة الخامسة. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بلغت نسبة النمو في صادرات النفط السعودية إلى الصين ٤٠,٩٩٪، حيث بلغ حجم الصادرات إلى الصين في عام ٢٠٠٢ حوالي ١١,٣٩ مليون طن، بما يمثل ١٦,٤١٪ من واردات الصين من النفط. لتسجل ٣٣,١٪ من واردات الصين من النفط في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٢، إلا أن نسبة واردات الصين من النفط السعودي لذلك العام كانت لا تزال منخفضة بلغت ٤,٣٪ فقط.

وبلغت نسبة نمو صادرات السعودية من النفط إلى الصين خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ حوالي ٢٠,٣٢٪، بمعدل متساوي تقريبا مع نسبة نمو واردات الصين من النفط والتي بلغت ٢٠,٢٦٪، بما يمثل ٦,٨٪ من صادرات السعودية من النفط. في حين انخفضت نسبة نمو صادرات السعودية من النفط إلى الصين خلال الفترة٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ١٦,٩٣٪، وبلغ حجم صادراتها إلى الصين في ٢٠١٠ حوالي ٤٤,٦٣ مليون طن، بما يمثل ١٨,٦٦٪ من واردات الصين من النفط (أنظر الشكل رقم ٧,١)، وبما يمثل ٣٩,٦٪ من واردات الصين من النفط من الشرق الأوسط، و١٨,٦٪ من إجمالي صادرات النفط السعودية إلى الخارج.



الشكل رقم (١ ,٧).١ حجم واردات الصين من النفط السعودي ونسبته من إجمالي واردات النفط في الصين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م.

وتبعًا للزيادة الكبيرة في حجم واردات الصين من النفط الخام، فقد زاد حجم صادرات السعودية إلى الصين من النفط خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠١٠، من ١١,٣٩ مليون طن إلى ٤٤,٦٣ مليون طن، بنسبة ٣٩٢٪.

وبالفعل كانت هناك حاجة للزيادة المستمرة في واردات الصين من النفط. هذا وسوف تشهد صادرات السعودية من النفط إلى أوروبا والولايات المتحدة واليابان انخفاضًا في المستقبل، كما بدأ هذا الانخفاض في صادراتها إلى كوريا الجنوبية، ووفقًا لما تمليه عملية التنمية في السعودية من الحاجة إلى زيادة الصادرات، فإن زيادة صادراتها النفطية إلى الصين أصبح خيارًا حتميًا. وفي ظل الاضطرابات التي شهدتها دول شمال شرق إفريقيا في مطلع عامى٢٠١١، فقد رفعت السعودية من نسبة نمو الصادرات النفطية إلى ٧,٣٪ ليرتفع معها العائد إلى ١٩,٢٪. وفي ظل التعاون الودي القائم بين الصين والسعودية، فإن صادرات السعودية إلى الصين من النفط في ٧/ ٢٠١٢ زادت بنسبة ٢٦,١٪ مقارنة بالعام الماضي، لتصل إلي ١,٢ مليون برميل يوميًا.

ومن خلال البيانات المذكورة أعلاه، فقد زاد حجم واردات الصين النفطية من السعودية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين بسرعة فائقة، فكان حجم الواردات في عام ٢٠١٠ ما يعادل ٧,٨ أضعاف للواردات عام ٢٠٠٠، بمعدل زيادة ٢٢,٧٩٪ خلال فترة عشر سنوات، إلا أن حجم واردات الصين النفطية من السعودية من إجمالي واردات الصين النفطية زاد بمعدل ١٠٪ فقط، وسجل أعلى ارتفاع له في عام ٢٠٠٩ عند ٢٠,٦٪. ووفقًا لبيانات شركة "بي بي"BP ، فقد كانت نسبة واردات الصين النفطية من منطقة الشرق الأوسط ٤٠,٧٪، في مقابل ٨٤,٧٪ لليابان.

ثالثًا: قوة التكامل الاقتصادي الصيني السعودي، والتطور الشامل للتعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين

بالنظر إلى التحديات المزدوجة الناتجة عن تأثير الأزمة المالية العالمية والاضطرابات التي شهدتها المنطقة، فإن التعاون التجاري الصيني السعودي في زيادة مستمرة، كما أن هناك توسعًا مستمرًا في الاستثمارات المتبادلة، وهناك تطور مستمر في التعاون في مشروعات البنية التحتية وغيرها من المجالات. حيث تطور التعاون بين البلدين من تجارة السلع إلى الاستثمارات المتبادلة ومشروعات المقاولات والعمالة وغيرها من المجالات الواسعة.

ويعد التكامل الاقتصادي وحاجة الطرفين إلى هذا التعاون سببًا مهمًا للتطور السريع الذي شهده التعاون التجاري الصيني السعودي. وبالنسبة لتجارة السلع، فإن الصين تصدر للسعودية خمسة أنواع رئيسة تشمل المنسوجات والمنتجات الكهربائية والحديد الصلب وغيرها من المنتجات، بما يمثل أكثر من ٧٠٪ من القيمة الإجمالية للمنتجات المصدرة إلى السعودية، بينما تستورد الصين من السعودية أربعة منتجات رئيسة تشمل المعادن والمنتجات البتروكيماوية والمطاط وغيرها من المنتجات، بما يمثل أكثر من ٩٠٪ من واردات الصين من السعودية، من بينها واردات الصين من السعودية والتي تمثل حوالي ١٥٪ من واردات الصين النفطية. ويعد التطور السريع للاقتصاد الصيني خاصة التطور الكبير في سوق السيارات والبتروكيماويات أحد أسباب الارتفاع المستمر في الطلب على النفط الخام ومشتقاته.

ويشهد التعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والسعودية في الوقت الحالي توسعًا مستمرًا، وتماشيًا مع تعزيز العلاقات الودية بين البلدين، والتطور المستمر للاقتصاد الصيني والسعودي، فإن ذلك سيساعد في دفع التكامل الاقتصادي بينهما، مما يدفع العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانين إلى مرحلة التطور الشامل. وخلال السنوات الأخيرة، وتماشيًا مع زيادة التبادلات بين قادة وشعب البلدين، فسوف يساعد ذلك في تعزيز التفاهم بين الجانبين وتحقيق مزيد من ترسيخ العلاقات الودية، بما يهيئ البيئة الخارجية الجيدة للتنمية التجارية والاقتصادية في البلدين.

رابعًا: تغير الوضع الاقتصادي وتغير أوضاع امداد واستهلاك النفط، نحو مزيد من تدفق النفط السعودي إلى الصين

أدى تغير الوضع الاقتصادي إلى تغير أوضاع امداد واستهلاك النفط. بالرغم من المصالح المشتركة الكبيرة التي تربط بين مجلس التعاون لدول الخليج العربي بزعامة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في المجالات السياسية والعسكرية، إلا أنه يجب مواجهة الحقيقة الأساسية

التي تتمثل في أنه إذا اعتمد النفط السعودي هذا الشريان الحيوي بشكل أساسي على الدول الأسيوية، فسوف يكون لذلك تأثير كبير على الغاز والنفط والسياسية المحلية للسعودية والشرق الأوسط. حيث أن انخفاض اعتماد السعودية والشرق الأوسط في صادرات النفط على الولايات المتحدة وأوروبا، يمكن النظر إليه من خلال زاوية انخفاض مستوى اعتماد الولايات المتحدة وأوروبا على النفط من الشرق الأوسط. وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية، أنه في عام ٢٠١٧ فإن الولايات المتحدة ستحل محل السعودية وتصبح أكبر منتج للنفط على مستوى العالم.

وعلى مدار التاريخ، نجد أن النفط السعودي كان يصدر بشكل رئيس إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى مدار فترة طويلة، تعد الولايات المتحدة الوجهة الأولى للصادرات النفطية السعودية. إلا أنه في ١٢/ ٢٠٠٩، تجاوزت صادرات السعودية النفطية إلى الصين لأول مرة حاجز ١ مليون برميل يوميًا، وبلغت رقمًا قياسيًا لها سجل ١,٢ مليون برميل يوميًا. في حين انخفضت صادرات السعودية للأسواق التقليدية وإلى السوق الأمريكية على وجه الخصوص لأول مرة منذ ٢٠ عامًا إلى ما دون المليون برميل يوميًا. لتحل الصين محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط السعودي. حيث يعبر التدفق الكبير للنفط السعودي إلى الصين عن التغير الكبير في تدفقات النفط الشرق أوسطي.

وتعد شركة أرامكو الشركة الوطنية السعودية في مجال النفط، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميًا في حجم إنتاج واحتياطي النفط، بينما تحتل المرتبة الرابعة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي. وفي ١١/ ٢٠١٢، أسست أرامكو بشكل رسمي فرع الشركة بآسيا، واتخذت بكين مقرًا لها. حيث ستقدم هذه الشركة الجديدة النفط الخام، التسويق في سوق المنتجات البتروكيماوية، أعمال التطوير والفحص وتنمية الموارد البشرية وإدارة المشروعات وغيرها من الخدمات. كما أعلنت الشركة أنها ستطبق من خلال هذا الفرع لها في آسيا استراتيجية أرامكو السعودية في آسيا، بما يضمن استقرار صادراتها النفطية والتوسع في تصديرها إلى آسيا. وحيث يرى الرأي العام أن هذا التوجه من أرامكو السعودية في التوسع والتعمق في السوق الأسيوية، سوف يساعد في تعزيز التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة، ويعزز من موقع السوق الأسيوية في خريطة الصادرات النفطية السعودية.

خامسًا: التكامل في السياسة النفطية بين الصين والسعودية، وفائدته للطرفين

هناك تكامل قوي بين السياسة النفطية لكلٍ من الصين والسعودية. حيث يتمثل الهدف الرئيس في سياسة السعودية لتصدير لنفط في استقرار أسعار النفط، وتطوير الصناعات النفطية التي تتمتع بقدرات تنافسية قوية في السوق المحلية والخارجية، من أجل ضمان دخل مادي مستقر. حيث

تعمل السعودية على تطبيق سياسة نفطية مستقرة، تبحث من خلال عن التعاون مع الدول المستهلكة للنفط، من أجل تقليل اضطرابات الأسعار والحد من المخاطر. فمن وجهة النظر السعودية، فإن الصين قد تصبح في المستقبل أكبر سوق للنفط على مستوى العالم. ولكي تتمكن من الفوز بحصة السوق الصيني، فإن السعودية ترغب في تقديم بعض الامتيازات للصين، بما في ذلك تقديم النفط بأسعار أقل من سعر السوق العالمي تقديم نفط بجودة عالية بما يميز الصين عن أوروبا والولايات المتحدة. فتعزيز التعاون الصيني السعودي يقوم بشكل رئيس على اعتبارات استراتيجية. فعلى الرغم من التأثير المحدود للصين في منطقة الشرق الأوسط بالمقارنة مع الولايات المتحدة، إلا أن الشرق الأوسط يعد المصدر الرئيس لواردات الصين النفطية، ومن ثم فإن تأسيس علاقات ثنائية راسخة مع المملكة العربية السعودية يساهم في حصول الصين على احتياجاتها من النفط.

الفصل الثالث

العقبات التي تواجه التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة

أولًا: اضطرابات الدول العربية وتأثيرها على زيادة التعاون الصيني السعودي

تشهد منطقة الشرق الأوسط التي تقع بها السعودية تناقضات معقدة، وهو ما الذي كان له تأثير سلبي على إنتاج النفط وتصديره وأسعار النفط عالميًا وعلى أمن قنوات نقل الطاقة وغيرها من المجالات. حيث كان لاضطرابات الاوضاع التي تشهدها دول منطقة الشرق الأوسط تأثيرها في ظهور عدد من التحديات التي تواجه التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة.

ثانيًا: موقف الولايات المتحدة والدول الغربية تجاه توثيق التعاون الصيني السعودي في مجال النفط

لكي تتمكن من ضمان مصادر وأمن وارداتها من النفط، فإن الولايات المتحدة الأمريكية عادة ما تعتمد على طريقة إقصاء الآخر لضمان وارداتها من النفط. حيث تتحول الدولة التي تعتبرها الولايات المتحدة منافسًا استراتيجيًا لها إلى منافس تسعى إلى إقصائه من سوق النفط. وبالرغم من الرغبة الذاتية لأباطرة الطاقة في الولايات المتحدة في خفض حصة الواردات الأمريكية من النفط السعودي، إلا أن الولايات المتحدة لا ترغب في أن ترى الصين تسد هذا الفراغ الذي أحدثته في مجال استيراد النفط.

ثالثًا: ضعف مستوى التوجه السوقي في المؤسسات الصينية وضعف المنافسة الدولية، الأمر الذي قيد التقدم في التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة

يعود تاريخ بدء المؤسسات الصينية في المشاركة في إعادة توزيع النفط عالميا إلى عام ١٩٩٣، إلا أن هناك قصورًا في النواحي الفنية والإدارية والخبرات الخاصة بهذه المؤسسات. حيث أن ضعف

التجديد الفني عن مستوى السوق يعد عنصرًا مهمًا في التأثير على حصة المؤسسة أو الدولة في السوق العالمي. وبعد أن بدأ عدد من الدول العربية التأميم في مجال النفط، وجذبت الخبرات والكفاءات الأجنبية، إلا أن المؤسسات الصينية ما زالت تفتقر إلى قوة الجذب الفنية للدول العربية.

رابعًا: صعوبة تخلي الدول المتقدمة على مدار فترة قصيرة عن الاعتماد على النفط والغاز من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يمثل منافسة وضغوط على واردات الصين النفطية من المملكة العربية السعودية

تؤثر سياسة الطاقة الخاصة بالدول المتقدمة في منطقة الخليج بشكل مباشر في أنشطة هذه الدول في مجالات الطاقة السعودية. فبما أن الدول المتقدمة تعد أكثر حاجة واستهلاكًا للطاقة، فإن سياسات الطاقة الخاصة بها توضع على أساس حاجتها لأمن الطاقة، وضمان توريد النفط بأسعار مقبولة. فمنذ التسعينيات من القرن العشرين، وتماشيًا مع تعميق اعتماد الدول المتقدمة على النفط، وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة الخليج العربي، فقد بدأت سياسات الطاقة في هذه الدول تركز على أمن الطاقة. فهناك علاقة وثيقة بين سياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية والسياسة الدبلوماسية الخاصة بها. فبعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، ولكي تضمن الولايات المتحدة أمن الطاقة الخاص بها، ولتعزيز مكانتها على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، وللسيطرة على أسواق النفط العالمية، فقد اعتمدت على سياسة الطاقة في منطقة الخليج لضمان أمن وارداتها من الطاقة، فبدأت بتطوير علاقاتها مع الدول المصدرة للنفط في الخليج، لحماية مصالح الشركات الأمريكية في هذه المنطقة. واستغلت الوكالة الدولية للطاقة للضغط على الأوبك، واستغلت التجارة والمساعدات للضغط على السعودية، والضغط على الأوبك في مجال أسعار النفط، لتحقيق أهدافها الخاصة. كما تعد اليابان من الدول ذات الاحتياجات الاستهلاك العالي للطاقة، ويكاد تكون كافة احتياجاتها من النفط واردات خارجية. وتتضمن سياسة الطاقة اليابانية في الخليج السعي إلى ضمان استمرارية امدادات الطاقة، حيث أولت اهتماما كبير لتطوير علاقاتها مع الدول الموردة للنفط والغاز، حيت تتمتع علاقاتها مع السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر وإيران وغيرها من الدول بأهمية كبيرة. كما تدعم الحكومة اليابانية الشركات الوطنية في القيام بأعمال التنقيب والتطوير في مجالات النفط والغاز في هذه الدول، من أجل السيطرة على وارداتها من النفط والغاز.

وقد تسبب صعوبة تخلي الدول المتقدمة عن اعتمادها على النفط والغاز من دول الخليج، تسبب في قيام الشركات العالمية من خلال مختلف الأساليب بالمشاركة في أعمال التنقيب والتطوير

والتطوير المشترك وتأسيس مؤسسات إنتاج في دول المصب وغيرها من الأعمال في دول الخليج، للبحث عن مصادر مستقرة لوارداتها النفطية.

خامسًا: عدم التوزان في الميزان التجاري وتأثير ذلك على زيادة الصادرات الصينية إلى السعودية، الأمر الذي يشكل تهديدا على التعاون التجاري والاقتصادي الصيني السعودي في المستقبل

في هذه المرحلة من التبادلات الصينية العربية في المجال التجاري، نجد أن الصين تستورد بشكل رئيس النفط الخام ومشتقاته، كما أن هذه الواردات احتلت منذ عام ٢٠٠٠ أكثر من ٧٥٪ من واردات الصين من الدول العربية، ويتأثر حجم التجارة بشكل كبير بتغير أسعار النفط عالميًا، وبالرغم من التكامل القوي الذي ساعد في دفع التبادلات التجارية الصينية العربية خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، إلا أن المشكلات التي تظهر بشكل مستمر تقف أمام النمو المتواصل والسريع في العلاقات التجارية بين الجانبين. فهناك عدم ثبات في الأسس المادية للتعاون التجاري الصيني العربي، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبأ بمستقبل تطور هذا التعاون.

الفصل الرابع

تعميق إستراتيجية التعاون الصيني السعودي في مجال الطاقة

يمكن النظر إلى حاجة الصين للنفط السعودي وحاجة السعودية للسوق الصيني على أنها الأساس الذي تسعى من خلاله إستراتيجية الطاقة في البلدين إلى تحقيق النفع المشترك، بالتالي فإن هناك إمكانيات للتعاون بين الجانبين. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن العلاقات الودية بين الجانبين منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما قد أسست للتعاون في مجال النفط، كما أن هناك تقدمًا جيدًا في التعاون الثنائي في مجالات أخرى ذات علاقة بالنفط.

وعلى الصين التعرف على السياسات واللوائح السعودية الخاصة بالصناعات النفطية، بما يصب في مصلحة دخول المؤسسات الصينية السوق السعودية، ومن ثم وضع وتطبيق الاستراتيجيات المعنية خلال التعاون بين الجانبين. وفي الوقت ذاته، يجب التعرف على سياسات الطاقة الخاصة بالدول المتقدمة وإجراءاتها لتشجيع تطوير واستغلال موارد الغاز والنفط، والتعرف على أحوال وأنشطة شركات الدول المتقدمة العاملة في هذا المجال في السعودية، والاستفادة من تجارب هذه الشركات.

أولًا: يجب أن تعمل الحكومة الصينية على الارتقاء بالتأثير الصيني في المنطقة العربية، والتفعيل الإيجابي لدبلوماسية الطاقة

لمزيد من الارتقاء بنجاحات المؤسسات الصينية العاملة في مجال النفط في المشاركات الدولية المعنية، يجب أن تعمل الحكومة الصينية على الاستغلال الإيجابي للتأثير الوطني والوسائل الدبلوماسية، وتعزيز مستوى الدعم لتطبيق إستراتيجية "الخروج" للمؤسسات الصينية العاملة في مجال النفط.

١- مزيد من الارتقاء بالمكانة الدولية للصين والتأثير في المنطقة العربية

تعد الصين أكبر دولة نامية على مستوى العالم، وهي أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولذلك فإنها يجب أن تلعب دورًا سياسيًا في مختلف الشؤون الدولية، لتعبر عن تواجدها كدولة كبرى. فكلما ارتفعت المكانة الدولية زادت فرص الحوار والتأثير، وكلما تعمقت مشاركة الصين دوليًا، زادت فرص تحقيق المصالح.

٢- التفعيل الإيجابي لدبلوماسية الطاقة وتهيئة البيئة الجيدة للتعاون الدولي

يجب أن تعمل الصين على تفعيل "دبلوماسية الطاقة"، وفتح الممرات الخارجية للنفط والغاز. حيث يجب أن تكون هناك مشاركة إيجابية في تطوير الطاقة والموارد الدولية، والمشاركة في منافسات سوق الطاقة الدولية، واحتلال موقع مناسب في مجالات الطاقة العالمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب العمل على تعزيز التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة، واحتلال مكانة في منافسات الطاقة. وفضلًا عن المشاركة الايجابية والمخططة في التعاون الدولي والإقليمي في مجالات الاقتصاد والطاقة، يجب أن تتبع الصين سياسة السوق مقابل الموارد، وأن تفعل دبلوماسية الطاقة في المجال الدبلوماسي مع السعودية، من أجل الحصول على فرص لأمن موارد النفط والغاز، وتقديم التسهيلات والدعم لمؤسسات النفط الصينية لتطوير أعمالها في السعودية.

ثانيًا: المشاركة الإيجابية في تأسيس نظام سوق نفط جديد والحصول على حق تسعير النفط

يجب أن تفعل الصين ميزتها كمستهلك كبير للنفط، وأن تندمج بشكل إيجابي في منظومة تسعير النفط عالميًا، وأن تحصل على حق المشاركة في تسعير النفط والتحول من مجرد متلقٍ للأسعار الدولية إلى قوة مؤثرة. كما يجب استغلال الوقت لتأسيس واستكمال سوق صينية، وتوقيع العقود طويلة الأجل لتقليل مخاطر التعاقدات قصيرة الأجل، وتأسيس الآليات المعنية بشراء النفط والحصول على أسعار معقولة، والتخلص من احتكار السوق المحلي، وتسريع إنشاء سوق موحدة للطاقة والموارد.

وبوصفها مستهلكًا كبيرًا للنفط، فإن الصين يجب أن تؤسس سوق عقود آجلة للنفط، وتحصل على الحق في وضع اللوائح التجارية لسوق النفط، بما يؤهلها للتأثير الإيجابي في أسعار النفط عالميًا. كما أنه لا مفر من تحديد أسعار النفط والتنوع في العملات التجارية. فيجب أن تسعى الصين لأن تكون هناك "أسعار خاصة بالسوق الصينية"، وتحدد الاستراتيجية المالية الخاصة والمناسبة للصين. كما يجب أن تشجع الدولة المزيد من المؤسسات للدخول في السوق الدولية لتمويل النفط،

والتجريب الإيجابي لـ "البترويوان"، والتأسيس التدريجي لسوق عقود آجلة للنفط، لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

ثالثًا: تجديد أشكال التعاون والتركيز على توقيع اتفاقات توريد النفط طويلة الأجل، وتأسيس علاقات تجارية أكثر رسوخًا

من خلال تجارب تجارة النفط الدولية، نجد أن توقيع اتفاقات توريد النفط طويلة الأجل يفيد في تحقيق الاستقرار النسبي في كميات وأنواع ومنشأ ونقل واردات النفط. وبالنسبة لدولة مثل الصين ستعتمد لفترة طويلة على استيراد النفط، فإن توقيع اتفاقات توريد نفط طويلة الأجل مع السعودية يفيد في الحصول على قنوات مستقرة لإمدادات النفط. وتماشيًا مع التنمية الاقتصادية في الصين وتعزيز القدرات التصديرية، وتعميق اعتماد السعودية على السوق الصينية، فإن الشروط الخاصة بتجارة النفط مع الدول المصدرة له ستكون أكثر نضجًا، حيث يمكن للصين في الوقت الذي تقوم فيه باستيراد النفط أن تطالب السعودية باستخدام دخل واردات الصين النفطية في شراء سلع صينية، والاعتماد على تجارة النفط لدفع تصدير المنتجات الصينية، وإعادة انفاق البترودولار والحفاظ على الميزان التجاري الصيني.

رابعًا: يجب أن تحافظ مؤسسات النفط الصينية على التعاون الدولي والعمل على دفع إستراتيجية التجارة الدولية للنفط مع المملكة العربية السعودية

بالرغم من الفروق الواضحة بين مؤسسات النفط الصينية والشركات العالمية في الجوانب الفنية والتكاليف، إلا أن المؤسسات الصينية لديها بعض الميزات الخاصة. فبعد التعديلات التي شهدتها صناعة النفط في الصين عام ١٩٩٨، حصلت شركات النفط بوجه عام على حق إدارة أعمالها في المنبع والمصب، وهو ما أحدث حيوية في المنافسة داخل السوق. وبالمقارنة مع شركات النفط الأجنبية، فإن الشركات الصينية تتميز بالخبرات الفنية منخفضة التكاليف في مجالات التنقيب والتطوير والحفر وخطوط الأنابيب وتصميم المصافي وغيرها من المجالات، هذا بالإضافة إلى فريق العمل المتخصص في صناعات النفط، عامة فإنها تتمتع بالقدرات الأساسية للدخول إلى الأسواق الدولية، وقد حصلت على خبرات مبدئية من خلال تجاربها مع الشركات العالمية منذ التسعينيات من القرن العشرين. ومن ثم فإن الصين يجب أن تعمل مستقبلًا على التعاون مع المؤسسات السعودية في العديد من المجالات.

١- مشروعات النفط

تتمتع الصين بإمكانات قوية في مجال تأسيس مشروعات النفط، حيث كونت فرقًا متخصصة في هذا المجال، ومن ثم فإن المؤسسات المعنية يجب أن تتوسع بشكل إيجابي في إدارة المشروعات الدولية، والمشاركة في فرص تعاون دولية، أن تعمل على التوسع في المشروعات النفطية في السعودية.

٢- المشاركة في تأسيس مشروعات تكرير ومؤسسات بتروكيماويات برأس مال مشترك

تعمل كلٍ من الصين والمملكة العربية السعودية على تطوير قطاع تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية، وهناك العديد من الشروط المناسبة للتعاون بين الجانبين. حيث يتمتع كلا الجانبين ببيئة استثمارية جيدة، وبمستوى انفتاح عالٍ للمناطق الاقتصادية الخاصة، وسياسات تفضيلية، بما يناسب اختيار المواقع لتأسيس المصانع وإدارة الاستثمارات المشتركة، كما أن هناك وفرة في الأيدي العاملة الصينية وسوق استيعاب كبيرة، وأعداد كبيرة من الكفاءات في مجال الإدارة. ومن ثم فإنه يجب استغلال الظروف المناسبة في المستقبل، والبدء في استثمارات مشتركة على أساس المنفعة المتبادلة، والمشاركة في مؤسسات التكرير والبتروكيماويات، ودفع التنمية المشتركة.

خامسًا: اعتماد شركات النفط العالمية على خبراتها الفنية لدفع تحسين التكامل الصيني السعودي للتعاون في صناعات النفط والغاز، والتحول من التنقيب والتطوير البسيط إلى الاستخدام المشترك والتوسع في سلسلة الصناعات

تنظر كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول المتقدمة إلى التكنولوجيا الفنية على أنها عنصر حاسم في احتلال مكانة في صناعات النفط في المستقبل، هذا إلى جانب الزيادة السنوية في الإنفاق على تكنولوجيا تطوير النفط والغاز. وفي الوقت ذاته، فإنه في ظل معرفة مختلف الدول بمواردها من النفط والغاز والتوتر المستمر في امدادات النفط حول العالم، والسعي إلى الاعتماد على شركات النفط المحلية للإسراع في الاندماج مع الشركات العالمية. نجد أنه في الوقت الذي تسعي فيه مؤسسات النفط الصينية إلى تطبيق إستراتيجية "الخروج" والتعاون مع المؤسسات السعودية، فإنها يجب أن تسفيد بكل إيجابية من هذه التجارب الثمينة.

كما يجب أن يتطور التعاون الصيني السعودي في مجال الصناعات النفطية من التركيز على الكم إلى التركيز على الجودة والكم. ومزيد من الاهتمام بمد ترقية سلسلة الصناعات النفطية. كما يجب الانطلاق من التعاون الصيني السعودي في مجالات الطاقة، والعمل على دفع التكامل الشامل

بين سلسلة الصناعات وسلسلة القيمة، وهو ما يعد حالة لا مفر منها لتطوير الصناعات النفطية في الصين مستقبلًا.

سادسًا: الاستغلال الأمثل لمنصة منتدى التعاون الصيني العربي، ودفع إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي

يمكن للجانب الصيني من خلال استغلال آليات منصة التعاون الصيني العربي، يمكنه الاعتماد على الميزات الفنية والمعدات ورأس المال، لرفع حصته في أسواق الدول العربية المصدرة للنفط، والعمل على مزيد من دفع التعاون الصيني السعودي في مجال النفط. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين والسعودية خلال السنوات الأخيرة تطورًا سريعًا، حيث أصبحت السعودية أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا ومنطقة شمال إفريقيا. وشهد حجم التجارة الثنائية بين البلدين خلال السنوات الأخيرة نموًا بنسبة مكونة من رقمين، فيما يعد التعاون في مجال النفط والغاز أحد مجالات التعاون الاقتصادي الصيني السعودي، حيث تتمتع السعودية بمستوى نمو اقتصادي مرتفع إلى حدٍ ما، وتتمتع بخصوصية في الاقتصاد والسياسة السعودية، ولمزيد من تعميق التعاون الصيني السعودي في المجال الاقتصادي، فإنه يجب العمل على دفع تقدم المفاوضات في منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث إن التوقيع النهائي على اتفاقية هذه المنطقة الحرة، سيساعد بشكل واضح في دفع التعاون الصيني السعودي في مجال تجارة واستثمارات النفط. بينما ستعمل دول الخليج العربي على تسريع وتيرة تطوير النفط في اتجاه المصب وتحسين سلسلة صناعة النفط كاستراتيجية لتطوير صناعة النفط، وعندها يمكن للصين أن تتبنى إستراتيجية في المنبع والمصب في إطار التعاون النفطي مع دول الخليج.

سابعًا: الارتقاء الشامل بالتعاون الاقتصادي بين الصين والمملكة العربية السعودية

شهدت التبادلات الاقتصادية بين الصين والسعودية خلال السنوات الأخيرة تقدمًا كبيرًا، حيث أصبحت السعودية أكبر شريك تجاري للصين في غرب آسيا ومنطقة شمال إفريقيا. وشهد حجم التجارة الثنائية بين البلدين خلال السنوات الأخيرة نموًا بنسبة مكونة من رقمين، إلا أنه لايزال غير مناسب لمستوى التطور الاقتصادي في البلدين، فهناك عدم توازن كبير في هذا التعاون، ولا يزال بحاجة إلى تفعيل ما يتميز به الجانبان.

وتشير مسيرة التعاون الاقتصادي بين الصين ودول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى أن التعاون في مجال النفط والغاز أحد مكونات التعاون الاقتصادي الشامل بين الجانبين، وبالنظر إلى ما تتمتع به

السعودية من مستوى نمو اقتصادي مرتفع إلى حدٍ ما، وخصوصية في الاقتصاد والسياسة السعودية، نجد أن هناك امكانات كبيرة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الصين والسعودية، والذي بحاجة إلى مزيد من الاكتشاف والتطوير. وبالرغم من أن مفاوضات منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي لم تحقق تقدمًا كبيرًا، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لأن يعمل الطرفان على استكمال أعمال المرحلة الأخيرة في المفاوضات، حيث إن التوقيع النهائي على اتفاقية هذه المنطقة الحرة، سيساعد بشكل واضح في دفع التعاون الاقتصادي بين الصين والمملكة العربية السعودية.

الباب الثامن

التعاون الصيني العربي في المجال السياحي:
التعاون السياحي بين نينغشيا والدول العربية

الفصل الأول

تطور القطاع السياحي في الصين والدول العربية

أولًا: تطور القطاع السياحي في الصين

١- تفوق سرعة نمو القطاع السياحي على نمو الاقتصاد الوطني

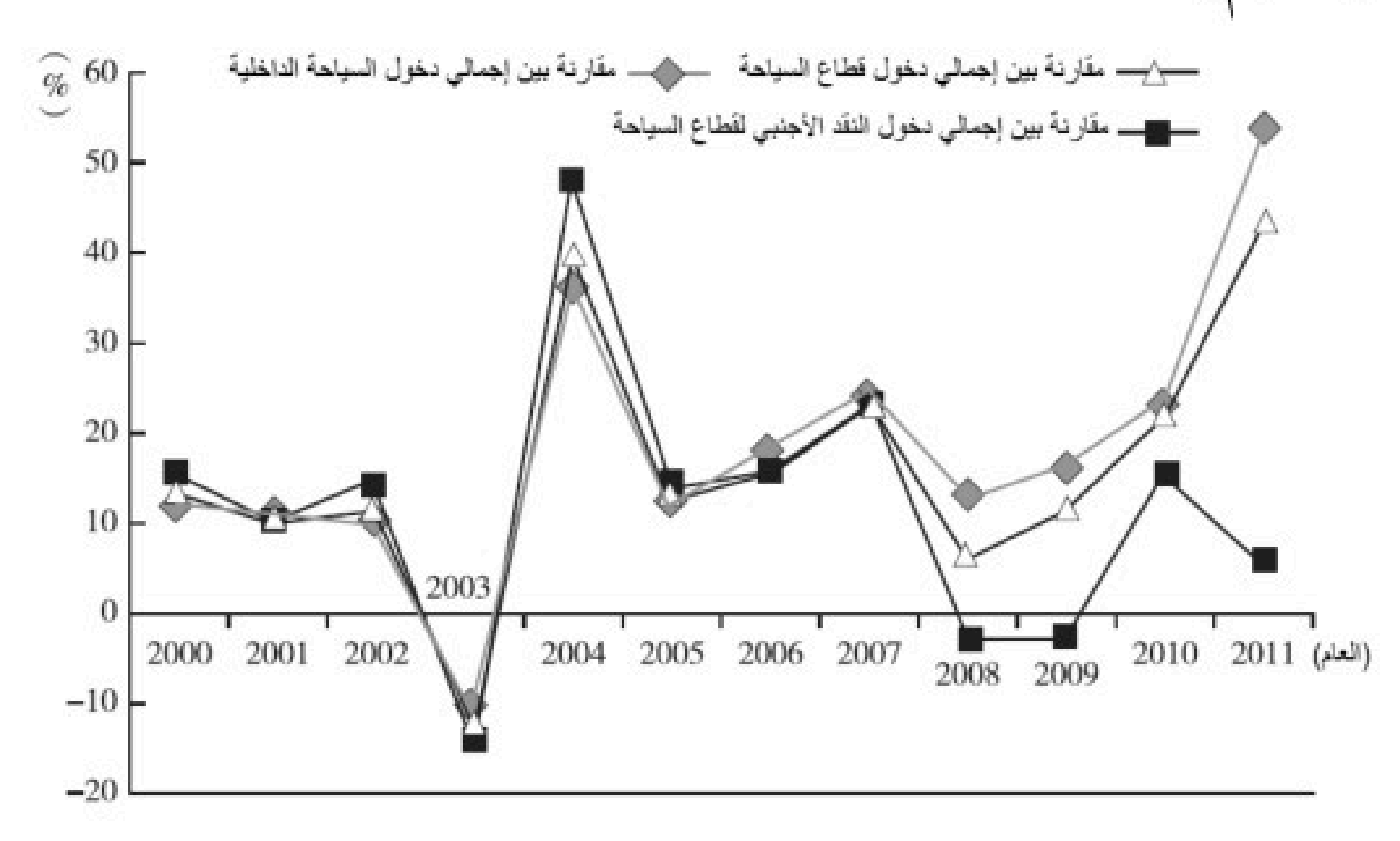
تواجه تنمية السياحة في الصين خلال السنوات الأخيرة ظروف محلية وخارجية معقدة إلى حِد ما، فبالنسبة للظروف الخارجية، نجد أن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، والتدهور الذي شهدته الاقتصاديات الرئيسة، ما كان له تأثيره السلبي على السياحة الوافدة إلى الصين، وبالنسبة للظروف المحلية، نجد أن التنمية المتوازنة للاقتصاد المحلي الكلي، والنمو المستقر لدخل سكان الريف والحضر، ساعد في ظهور السياسات المعنية بالتنمية السياحية، والتي تمثلت في تحسن البنية التحتية ، ما كان له دورٌ واضح في دفع السياحة الداخلية والخارجية. إجمالًا فإنه فضلًا عن سنوات محددة، فقد كان نمو القطاع السياحي يسير بمعدلات تفوق نمو الاقتصاد الوطني.

٢- النسب المتفاوتة في نمو الأسوق السياحية الثلاثة الكبرى

وفقًا لبيانات المكتب الوطني للإحصاء والهيئة الوطنية للسياحة، فقد بلغ إجمالي عائدات القطاع السياحي في الصين لعام ٢٠١١ حوالي ٢,٢٤ تريليون يوان، بزيادة بلغت ١٨٪ عن العام الماضي. حيث حافظت الأسواق السياحية الثلاثة الكبرى في الصين بما فيها السياحة المحلية، السياحة المغادرة والسياحة الوافدة على تفوق سوقين مقابل الانخفاض في أحد الأسواق الثلاثة: ففي عام ٢٠١٢ بلغ إجمالي عدد السياح في قطاع السياحة المحلية ٢,٩٥٧ مليار شخص، بزيادة ١٢٪ عن العام الماضي، وبلغ إجمالي العائد من السياحة المحلية٦٢٠ ,٢٢٧ مليار يوان، بزيادة بلغت ٦,١٧٪ عن العام الماضي، بينما بلغت عدد السياح في السياحة المغادرة ٨٣,٨٢٧ مليون شخص، بزيادة بلغت ١٨:٤١٪ عن العام الماضي، وأخيرًا بلغ إجمالي السياحة الوافدة ١٣٢ مليون شخص ،

بانخفاض ٢٣ ,٢٪ عن العام الماضي. وبلغ إجمالي العائدات من العملة الصعبة في القطاع السياحي ٤٨ ,٥ مليار يوان، بمعدل متوازن مع العام الماضي.

انظر شكل رقم (١ ,٨). للتعرف على أحوال نمو دخل صناعة السياحة في الصين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١م.



شكل رقم (١ ,٨). أحوال نمو مؤشرات عائدات القطاع السياحي في الصين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١م.
المصدر: التقارير السنوية لـ "المكتب الوطني للإحصاء" والتقارير السنوية لـ "إحصائيات السياحة الصينية".

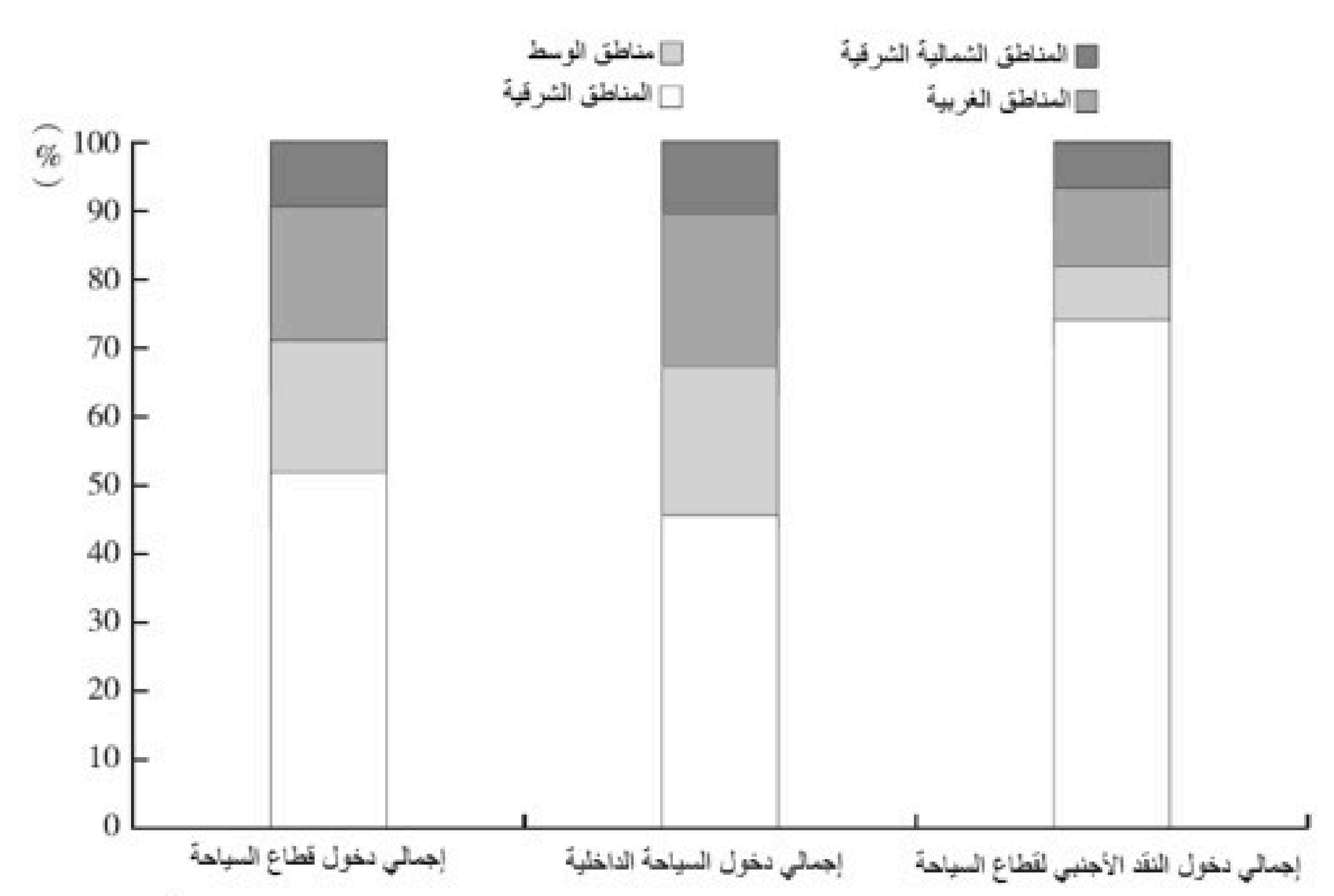
٣- الفروق الإقليمية في مجال التنمية السياحية في الصين

لا تزال التنمية السياحية في الصين تواجه مشكلة عدم التوزان في التنمية السياحية بين المناطق المختلفة، والذي يعود إلى تفاوت الموارد السياحية، الموقع الجغرافي، النقل والمواصلات، البنية التحتية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من العوامل التي تؤثر في التنمية السياحية. فمن حيث العائدات السياحية، كانت نسبة العائد في منطقة شرق الصين لعام ٢٠١١ أكبر، حيث سجلت نسبة تفوق بكثير المناطق الثلاثة الأخرى، حيث سجلت نسب العائد الإجمالي للقطاع السياحي وعائد السياحة الداخلية وعائد النقد الأجنبي من القطاع السياحي في منطقة شرق الصين على التوالي٧٩ ,٥١٪، ١٩ ,٤٥٪ و٧٩ ,٧٣٪. في حين سجلت منطقة غرب الصين على التوالي ٤٣ ,١٩٪، ٠٢ ,٢٢٪ و٦٦ ,١١٪. وكانت النسب في منطقة وسط الصين على التوالي ٣ ,١٩٪، ١٤ ,٢٢٪ و٨٢ ,٧٪. بينما كانت منطقة شمال شرق الصين صاحبة أقل النسب على مستوى البلاد، فجاءت النسب بها على التوالي: ٤٧ ,٩٪، ٦٥ ,١٠٪ و٧٣ ,٦٪. ومن حيث إجمالي عدد الأشخاص فقد بلغت نسب السياحة الداخلية والسياحة الوافدة في منطقة شرق الصين من حيث إجمالي عدد الوافدين على التوالي ١٥ ,٤٠٪ و٨٠ ,٦٤٪، في مقابل ٣١ ,٢٥٪ و٤٥ ,١٨٪ لمنطقة غرب الصين،

و٩٣ , ٢٣٪ و٣٨ , ١٠٪ لمنطقة وسط الصين، وأخيرًا ٦ , ١٠٪ و٣٧ , ٦٪ لمنطقة شمال شرق الصين. وهو ما يعبر عن المكانة الجوهرية لمنطقة شرق الصين المتقدمة في سوق السياحة الداخلية والسياحة الدولية، في مقابل المركز المتأخر لمنطقة غرب الصين في السوق السياحية.

٤- انخفاض حجم السياحة الوافدة على مدار فترة طويلة، وعدم استغلال إمكانات منطقة غرب الصين، وعدم إدراج الدول العربية في خريطة السياحة الوافدة إلى غرب الصين

بالنظر إلى تأثير ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي، والاضطرابات السياسية في عدد من المناطق وارتفاع قيمة العملة الصينية اليوان، أدى ذلك كله إلى ارتفاع تكلفة السياحة الأجنبية الوافدة إلى الصين، وهو ما ترتب عليه الانخفاض المستمر في سوق السياحة الوافدة في الصين خلال السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٢ بلغ إجمالي السياحة الوافدة ١٣٢ مليون شخص، بانخفاض ٢٣ , ٢٪ عن العام الماضي. ومن بين إجمالي السياحة الوافدة، بلغت نسبة السياح الأجانب ٢٠٪، والسياح من هونج وماكاو وتايوان ٨٠٪، من بينها نسبة سياح هونج كونج الأعلى حيث سجلت ما يزيد على ٦٠٪ من إجمالي السياحة الوافدة.



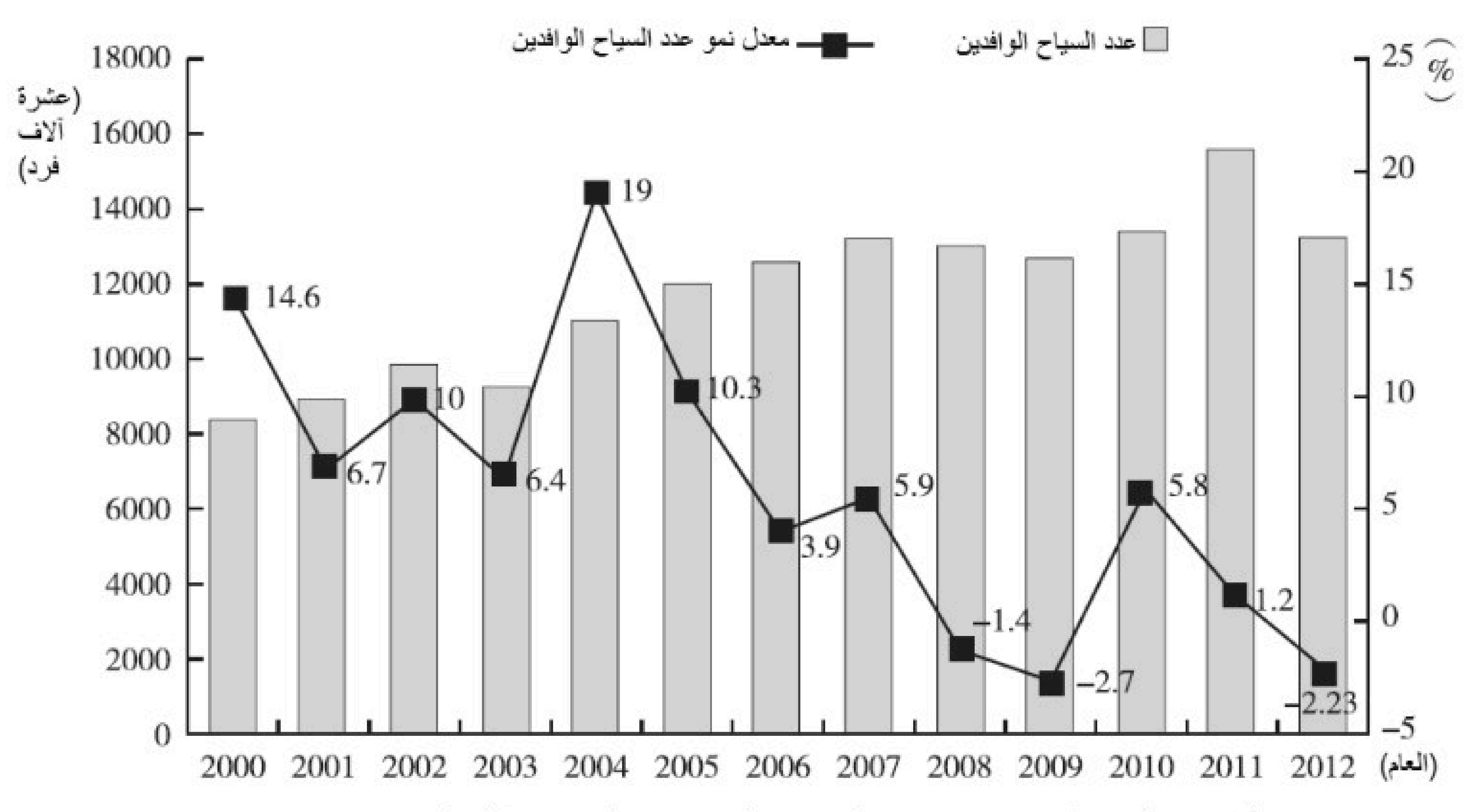
شكل رقم (٢ , ٨). نسب ومؤشرات الصناعة السياحية في المناطق الصينية الأربع لعام ٢٠١١م.

المصدر: "الكتاب السنوي للإحصائيات السياحية في الصين ٢٠١٢" والنشرات الإحصائية لـ٣١ مقاطعة ومدينة -٢٠١١.

ومن حيث استقبال السياحة الوافدة على مستوى المناطق المختلفة، فقد سيطرت منطقة شرق الصين في عام ٢٠١٢ على سوق السياحة الوافدة في الصين، في مقابل منطقتي غرب ووسط الصين. فبالرغم من تأثر منطقتي غرب ووسط الصين بمستوى التنمية الاقتصادية نقص المعابر الكبرى، فقد كان هناك فارق كبير بينها وبين منطقة شرق الصين من حيث حجم الوافدين، إلا أنه

تماشيًا مع التحسن المستمر في البنية التحتية للمواصلات، واهتمام الحكومات المحلية بالتنمية السياحية والتحسن المستمر في التنمية الاقتصادية في غرب ووسط الصين، فقد كان هناك تقدم في استغلال ميزة الموارد السياحية بها.

انظر شكل رقم (٨,٣). للتعرف على أعداد ونسب السياحة الوافدة في الصين ٢٠٠٠-٢٠١٢م.



شكل رقم (٨,٣). إجمالي ونسب السياحة الوافدة إلى الصين خلال الفترة ٢٠٠-٢٠١٢م.

المصدر: التقارير السنوية "للمكتب الوطني للإحصاء" و التقارير السنوية لـ "إحصائيات السياحة الصينية"

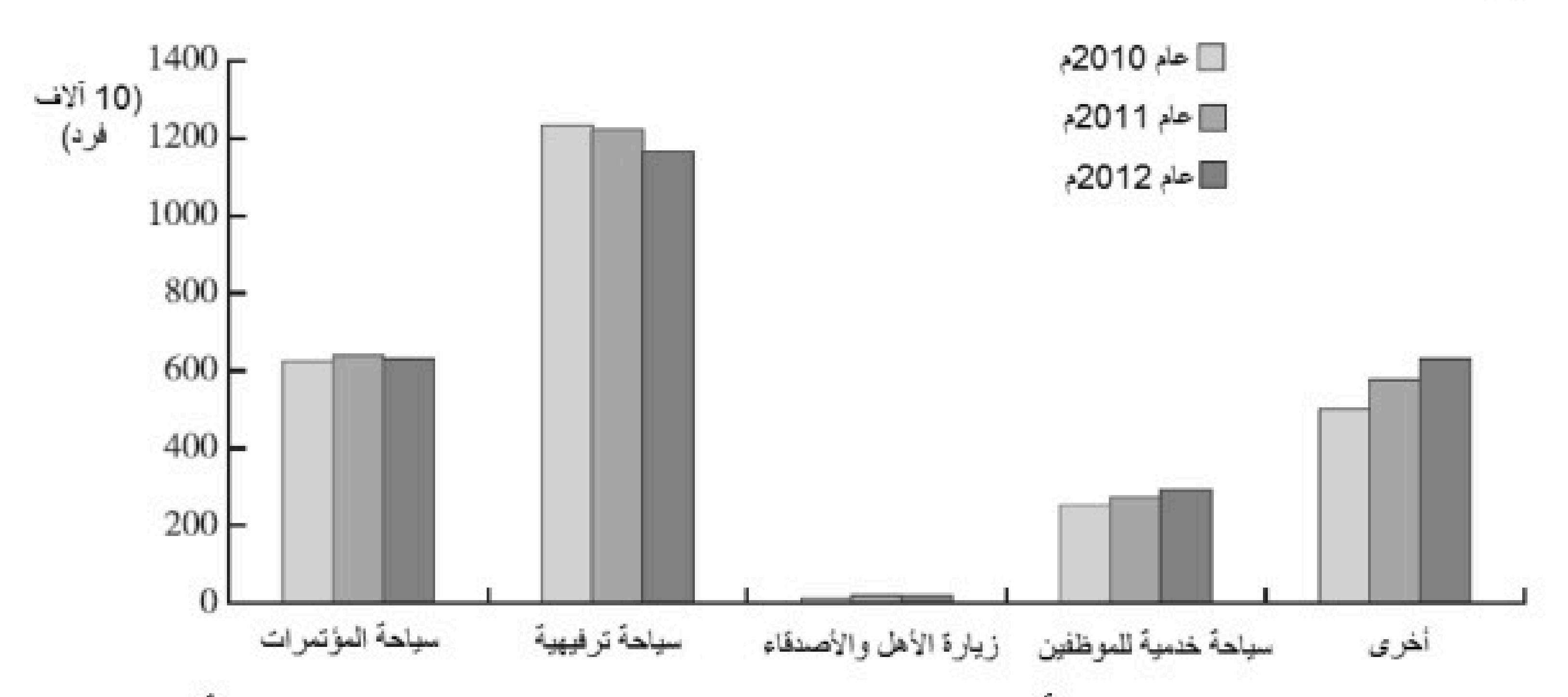
ومن حيث الدول المصدرة للسياحة إلى الصين، فقد حافظ السياح القادمون من اليابان وكوريا الجنوبية على المركزين الأول والثاني في السياحة الوافدة (أنظر جدول رقم ٨,١). وتماشيًا مع بدء "عام السياحة الروسية"، فقد عمل الجانبان الصيني والروسي على تعزيز التبادل والتعاون في المجال السياحي، ليتجاوز عدد السياح الروس السياح من الولايات المتحدة وتأتي السياحة الروسية في المرتبة الثالثة. ومن بين العشر دول الأولى في تصدير السياحة الوافدة إلى الصين، فإنه فضلًا عن الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، فقد كانت الدول الثماني الأخرى من الدول المجاورة. كما تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تُدرج بعد في قائمة الدول المصدرة للسياحة الوافدة إلى الصين، بما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من تعزيز التعاون الصيني العربي في المجال السياحي.

جدول رقم (١ ,٨). حول الدول المصدرة للسياحة الوافدة إلى الصين لعام ٢٠١٢م.

الترتب	الدولة / المنطقة	عدد السياح / * ١٠ آلاف	نسبة النمو
1	كوريا الجنوبية	406. 99	-2.76
2	اليابان	351.82	-3.83
3	روسيا	242. 62	-4. 34
4	الولايات المتحدة	211.81	0.09
5	ماليزيا	123.55	-0.77
6	فيتنام	113.72	12.99
7	سنغافورة	102. 77	-3.32
8	منغوليا	101.05	1.64
9	الفليبين	96.2	7.57
10	استراليا	77.43	6. 63
11	كندا	70.83	-5.31
12	المانيا	65.96	3.55
13	تايلاند	64.76	6.5
14	اندونيسيا	62.2	2. 18
15	بريطانيا	61.84	3.8
16	الهند	61.02	0.61
17	فرنسا	52.48	6.43
18	كازاخستان	49. 14	-2.93

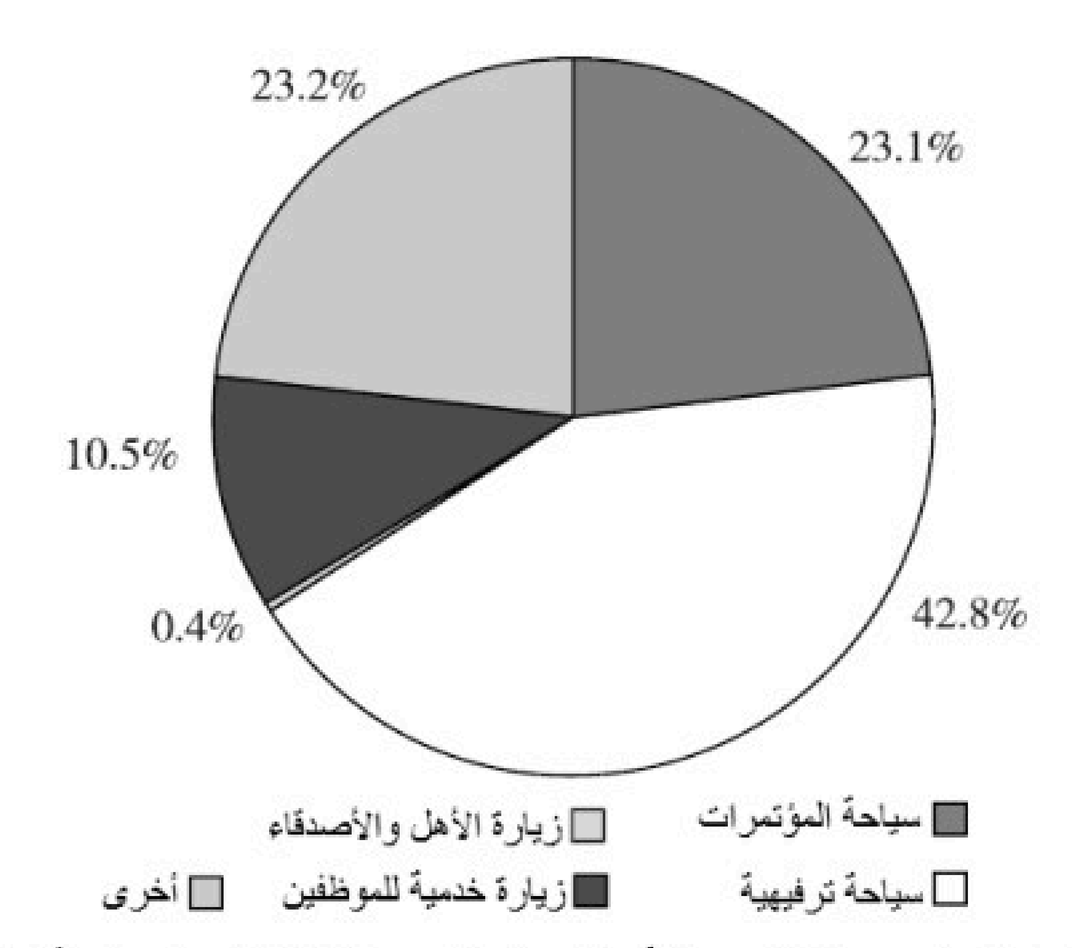
ومن حيث أهداف السياحة الوافدة، يتمثل الهدف الرئيس للسياحة الأجنبية الوافدة في الزيارة والترفيه، بما يمثل أكثر من ٤٠٪، يأتي بعدها المشاركة في اللقاءات والمؤتمرات التجارية بنسبة بلغت ٢٣٪، ثم زيارة الأقارب بأقل نسبة بلغت ٤ ,٠٪.

انظر شكل (٤ ,٨). للتعرف على أهداف السياحة الوافدة خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢، والشكل رقم (٥ ,٨). للتعرف على نسب السياحة الوافدة وفق الأهداف السياحية.



الشكل رقم (٥ ,٨). الزائرون الأجانب الوافدون خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وفق أهداف الزيارة.

المصدر: "الكتاب السنوي لإحصائيات السياحة الصينية" للسنوات المذكورة أعلاه



شكل رقم (٥ ,٨). نسب الزائرين الأجانب الوافدين لعام ٢٠١٢ وفق أهداف الزيارة.

المصدر: "الكتاب السنوي لإحصائيات السياحة الصينية لعام ٢٠١٢م.

٥- النمو الكبير في سوق السياحة المغادرة، وزيادة نسب السياحة المغادرة في مقاطعات غرب ووسط الصين

هناك في الوقت الحالي أكثر من ١٤٠ دولة ومنطقة حول العالم وقعت اتفاقيات ADS مع الصين[١]. ففي عام ٢٠١١، بلغ عدد السياحة المغادرة من الصين ٧٠,٢٥٠ مليون شخص، بما يعادل ١,٢ ضعف السياحة المغادرة من الولايات المتحدة الأمريكية و٣,٥ ضعف السياحة المغادرة من اليابان. وفي عام ٢٠١٢ بلغ عدد السياحة المغادرة ٨٣,١٨٠,٢٧ مليون شخص، بزيادة سنوية بلغت ١٨,٤١٪. لتتفوق السياحة الصينية المغادرة على نظيرتها في ألمانيا والولايات المتحدة، وتصبح أكبر سوق سياحة مغادرة على مستوى العالم. وفي الوقت ذاته، فقد بلغ حجم الإنفاق السياحي في عام ٢٠١٢ حوالي ١٠٢ مليار دولار أمريكيًا، لتتجاوز حجم الإنفاق في ألمانيا والولايات المتحدة، وتصبح أكبر حجم إنفاق سياحي عالميًا[٢].

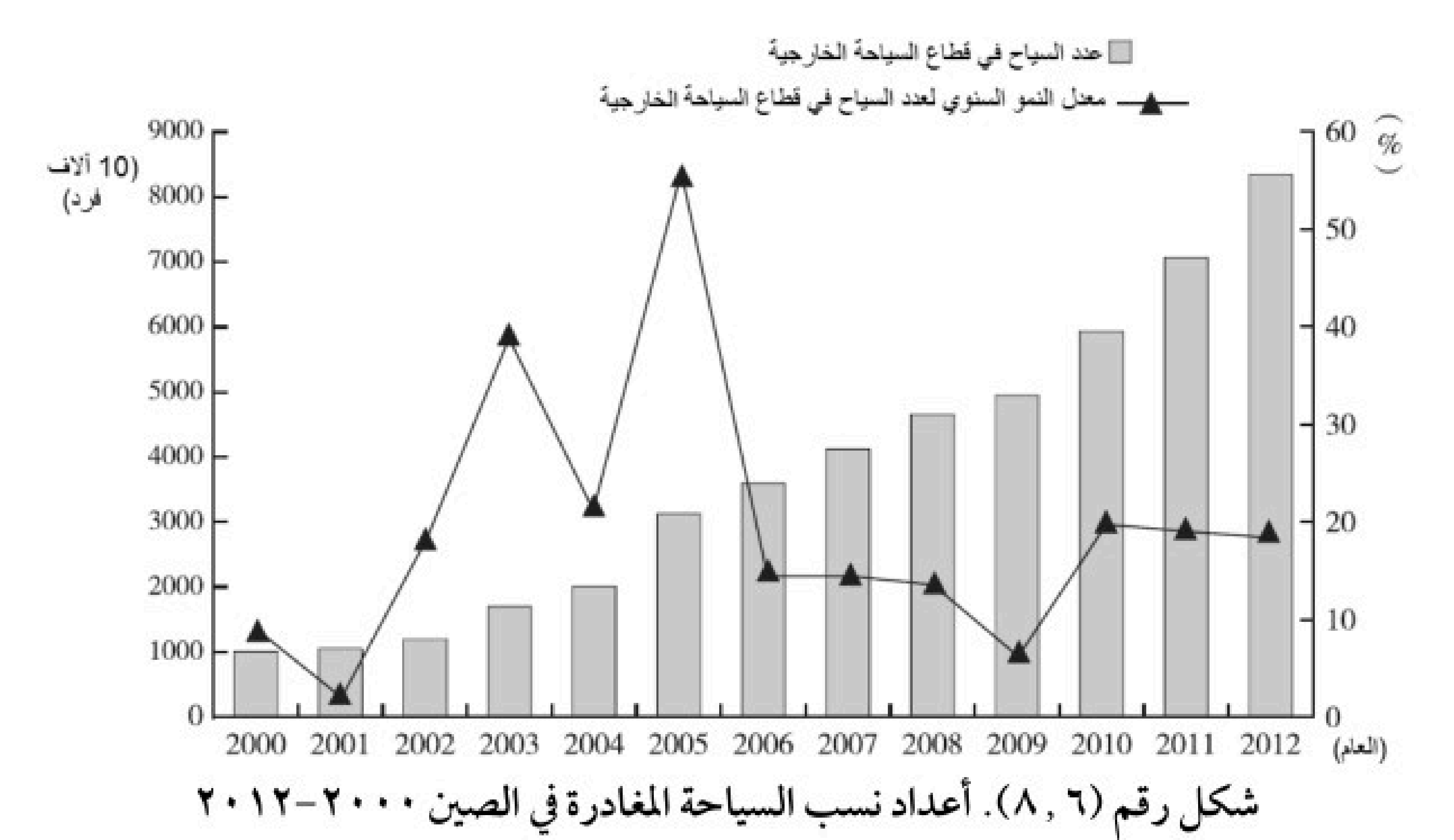
وبالنسبة لسوق السياحة المغادرة في الصين، نجد أنه بالرغم من تربع منطقة شرق الصين على قمة السياحة المغادرة لفترة طويلة، إلا أنه تماشيًا مع الارتفاع المتزايد في القوة الاقتصادية ومستوى الانفتاح في منطقة غرب الصين، فقد كان هناك انطلاقات مستمرة في نمو سوق السياحة المغادرة بها. فمن حيث نسب نمو مبيعات السفر، بلغت نسبة نمو المبيعات في شرق الصين٢ ,٥٣٪ في مقابل ٤٧٪

(١) ADSالاسم الكامل لها: approved destination status والتي تعني دول الوجهات السياحية. ويشير تأشيرات ADS إلى التوقيع على اتفاقيات اعتماد الوجهات السياحية مع الصين.

(٢) المعهد الصيني للدراسات السياحية: "التقرير السنوي لتطور السياحة المغادرة في الصين لعام ٢٠١٣".

في غرب الصين، لتتجاوز بذلك متوسط النمو على مستوى البلاد والذي يبلغ ٤٢,٢٪، من بينها مقاطعات مناطق خو بيي، خونان، نينغشيا وشيينجيانغ حققت نموًا سريعًا تجاوز ٧٠٪.

انظر شكل رقم (٦ ,٨). أعداد نسب السياحة المغادرة في الصين ٢٠٠٠-٢٠١٢م.



شكل رقم (٦ ,٨). أعداد نسب السياحة المغادرة في الصين ٢٠٠٠-٢٠١٢

المصدر: التقارير السنوية "للمكتب الوطني للإحصاء" و التقارير السنوية لـ "إحصائيات السياحة الصينية".

ثانيًا: نبذة عن التنمية السياحية في الدول العربية

١ - الموارد السياحية الثرية في العديد من الدول العربية

تطل عدد من الدول العربية غربًا على المحيط الأطلسي، وشرقًا على المحيط الهندي، كما تطل عدد منها على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، حيث تمتلك خطًا ساحليًا يزيد على ٢٢٠٠٠ كم، وتتمتع شواطئها بالكثير من المواقع التاريخية، إلى جانب ما تتمتع به من مناظر طبيعية جذابة للسياح من مختلف أرجاء العالم. فهناك ٩ دول عربية يتجاوز الخط الساحلي بها ١٠٠٠ كم[(١)]. وبالرغم من أن العديد من الدول العربية بها مساحات صحراوية شاسعة، إلا أنها تمتلك واحات صحراوية، كما تمتلك الدول العربية أنهار النيل ودجلة والفرات، والتي تعد موارد سياحية جاذبة.

كما أن منطقة الشرق الأوسط منشأ الدين الإسلامي أحدى الديانات الثلاث الكبرى حول العالم، تعد هذه المنطقة ملتقى للأديان المختلفة وتجمع الكثير من المواقع الدينية المقدسة، فبها الحرم

(١) انظر "نبذة عن دول العالم" تحرير وانغ تشنغ جيا، جزء آسيا الوسطي وافريقيا، دار نشر المعارف العالمية، ٢٠٠٢. من بين هذه الدول الصومال ٣٠٢٥ كم، مصر ٢٧٠٠ كم، السعودية ٢٤٣٧ كم، اليمن ١٩٠٦ كم، ليبيا ١٩٠٠ كم، عُمان ١٧٠٠ كم، المغرب ١٧٠٠ كم، الجزائر ١٢٠٠ كم وتونس ١٢٠٠ كم.

المكي والمدني والمسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين، يحج إليها سنويًا عشرات الملايين من الحجاج والمعتمرين والزوار.

ومنذ الدعوة التي أطلقتها منظمة التربية والعلوم والثقافة في ١٦/ ١١/ ١٩٧٢، حيث وقعت ٧٦ دولة في باريس على اتفاقية "حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، فإن الدول العربية الواقعة في قارة إفريقيا بها ٣٨ موقعًا للتراث الطبيعي والثقافي، وهناك ٢٣ موقعا في الدول العربية الواقعة في قارة آسيا. وهناك ١٥ دولة عربية تمتلك ٦١ موقعًا للتراث الطبيعي والثقافي أقرته منظمة التربية والعلوم والثقافة(١).

٢- السياحة كصناعة أساسية في العديد من الدول العربية

تعتمد العديد من الدول العربية على صناعة السياحة كصناعة أساسية في اقتصادها القومي. مثل جمهورية مصر العربية، حيث تعد السياحة وصادرات النفط والغاز الطبيعي الدعائم الأساسية الثلاث للاقتصاد المصري. كما تعد صناعة السياحة المصدر الأول للنقد الأجنبي في مصر، وقطاعًا رئيسًا في حل مشكلة التوظيف المحلي. ففي عام ٢٠١٠، جذبت السياحة المصرية ١٤,٥٠ مليون سائح أجنبي، وبلغ العائد السياحي ١٢,٥ مليار دولار أمريكي، بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما قدمت السياحة فرصًا توظيفية أكثر ١/ ١٠ من الوظائف على مستوى البلاد. وفي تونس، تعد السياحة أحد أكثر الصناعات الأساسية ومصدر للنقد الأجنبي، حيث يعمل بها بعد الزراعة أكبر عدد من العمالة التونسية. ووفقًا لتقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر (WTTC) . وفي عام ٢٠١٢ بلغت مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد اللبناني ٤,٣ مليارات دولار، بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجماليGDP، وبلغ عدد العاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر ١٢٩,٥ ألف شخص، بما يعادل ٩,٥٪ من العدد الإجمالي للعاملين في الدولة. كما تأتي عائدات السياحة من النقد الأجنبي في الأردن في المرتبة الثانية بعد تحويلات العاملين في الخارج. وفي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجماليGDP في سوريا ١٢٪، وساهمت بنسبة ١٣٪ من حجم الوظائف في البلاد. ووفقًا لإحصائيات الهيئة العامة للسياحة والآثار في الإمارات العربية المتحدة، فإن العائد من السياحة في الإمارات لعام ٢٠١١ بلغ ٢٢ مليار درهم (بما يعادل ٦ مليار دولار)، وبلغت مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجماليGDP ٧٪. ووفقًا لإحصائيات دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي، فقد بلغت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجماليGDP لدبي ٣١٪.

(١) http : //www. whc. unseco. org/ea/list .

٣- الدعم الكبير الذي تقدمه الكثير من الحكومات العربية لتطوير صناعة السياحة

أعلن العديد من الحكومات العربية عن سلسلة من السياسات المعنية بدعم تطوير صناعة السياحة بها. حيث تقوم الإمارات العربية المتحدة بدور مهم في تحقيق التنمية السياحية في منطقة الشرق الأوسط وربطها بغيرها من المناطق. كما أعلنت جمهورية مصر العربية سلسلة من الخطط لتحفيز التنمية السياحية، بما في ذلك: تشجيع شركات السياحة على رحلات الطيران العارض (الشارتر)، وتقديم التشجيع للشركات التي تنظم هذا النوع من الرحلات إلى مصر، وتشجيع السياحة العائلية للأسر المكونة من ثلاثة أفراد، على أن تتحمل هيئة السياحة المصرية تكاليف الطفل المرافق، كما نفذت الحكومة المصرية تأشيرة الترانزيت للسياح الصينيين، والتي يبدأ تطبيقها للمجموعات السياحية ثم لرحلات الطيران العارض (الشارتر) وأخيرًا للأفراد. حيث تعمل الحكومة المصرية الحالية على تفعيل العديد من الإجراءات لتحفيز التنمية السياحية، كما وقعت تعاقدًا جديدًا مع تركيا لخط طيران بين اسطنبول ومدينتي شرم الشيخ والغردقة. كما اتخذت الحكومة السورية العديد من الإجراءات لدفع تطوير السياحة إلى صناعة أساسية في البلاد، حيث تعمل بكل طاقتها لتطوير واستغلال الموارد السياحية المتاحة، ودعوة الإعلام الدولي والخبراء المعنيين في القطاع السياحي لزيارة سوريا، ووقعت اتفاقيات تعاون سياحي مع العديد من الدول، كما أسست العديد من المكاتب السياحية في مختلف الدول لدفع التنمية السياحية، وتعمل على إنشاء صندوق دعم السياحة، واتخذت سلسلة من الإجراءات لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، وطبقت سياسة "الشباك الواحد" للمشروعات الاستثمارية في القطاع السياحي، وتم تبسيط الإجراءات المعنية، والاعفاء الضريبي على الأنشطة السياحية لمدة ٧ سنوات، وعملت على تحسين البيئة الاستثمارية في المشروعات السياحية، واعتمدت السياحة الدينية كسياحة رئيسة في البلاد، وفتحت العديد من المواقع السياحية الإسلامية والمسيحية أمام السوق السياحي. كما أصدرت الحكومة الليبية ٧ قرارات، تطالب فيها الحكومات المحلية بدعم التنمية السياحية، وتقديم التسهيلات للمؤسسات السياحية في مجالات الضرائب والقروض والأمور الإدارية، وطرحت سلسلة من السياسات التفضيلية لتشجيع راس المال الأجنبي على الاستثمار في القطاع السياحي داخل ليبيا. وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة في تعزيز البنية التحتية وتأسيس عدد من الفنادق السياحية في عدد من المدن الساحلية الكبرى.

٤- تطور السياحة الداخلية فيما بين الدول العربية بعضها البعض

بالنظر إلى الاتفاق في الثقافة والعادات وغيرها من العناصر، فإن العديد من الدول العربية ترتبط بسياحة داخلية فيما بينها وبين الدول العربية الأخرى. فهناك على سبيل المثال دبي التي تعد

وجهة سياحية وشريانًا سياحيًا للدول العربية، فهناك عدد كبير من السياح العرب يقصدونها سنويًا، ففي عام ٢٠١١ كانت هناك ٨ دول عربية بين أكثر ٢٠ دولة مصدرة للسياحة إلى دبي، من بينها المملكة العربية السعودية، بعدد سياح بلغ ٨٧٠ ألف في المرتبة الأولى(١). كما تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في السياحة الوافدة إلى سلطنة عُمان. كما تعد مصر، سوريا، لبنان، الأردن والمغرب مقاصد سياحية مهمة لسياحة الشواطئ، حيث يبلغ إجمالي الإنفاق السنوي في هذه الدول ٢٧ مليار دولار.

٥- النمو المستقر للقطاع السياحي في الشرق الأوسط

وفقًا لإحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر(WTTC) ، فإن عدد السائحين الأجانب في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ قد زاد من ٧,١٠٠ مليون شخص إلى ٦٠,٩٠٠ مليون شخص، بمعدل زيادة سنوية بلغت ٧,٤٪، بنسبة تجاوزت المعدل العالمي ٤,٢٪. كما تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر إلى أن النمو السياحي في الشرق الأوسط سيستمر في الارتفاع، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي عدد السائحين الأجانب في ٢٠٣٠ حوالي ١٤٩ مليون شخص.

(١) وفقًا للبيانات التي أعلنتها دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي لعام ٢٠١١، شملت الدول التي احتلت قائمة ٢٠ دولة الأولى في تصدير السياحة إلى دبي: السعودية (٨٧٣١٥٢)، الهند (٧٠٢١٤٢)، بريطانيا (٦٤٣١٩٦)، إيران (٤٧٦٧٠٨)، الولايات المتحدة الأمريكية (٤٦٢٦٥٣٩، ألمانيا (٢٧٥٦٦٣)، الكويت (٢٧٣٢٥٣)، روسيا (٢٥٥٧٤٦)، عُمان (٢٢٣٩٩٣)، باكستان (٢٢١٣٧٤)، الصين (١٩٣٧٩١)، استراليا (١٧٩٢١٤)، فرنسا (١٥٢٤٣٩)، مصر (١٤٩١٣٠)، الفلبين (١٢٥٤٠٨)، قطر (١٢٢٣١٩)، إيطاليا (١٠٥٥٢٣)، الأردن (٩٥٨١٨)، البحرين (٩١٢٣٨) ولبنان (٩٠٩٨٤).

الفصل الثاني

التعاون الصيني العربي في المجال السياحي: الماضي والحاضر

أولًا: الخلفية التاريخية للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي

في ١٦/ ٥/ ١٩٥٦، اعترفت جمهورية مصر العربية بجمهورية الصين الشعبية وأعلنت تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وحتى النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، شهدت تلك الفترة أول ذروة في تأسيس العلاقات الدبلوماسية الصينية العربية. حيث أعلنت كل من سوريا، اليمن، العراق، المغرب، الجزائر، السودان، الصومال تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع الصين، وأسست شراكات وعلاقات تجارية معها. خلال الفترة من ١٩٨٤- ١٩٩٠، قامت ٥ دول عربية أخرى بإعلان تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الصين. حتى ٧/ ١٩٩٠ وهو تاريخ إعلان العلاقات الدبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية وهو التاريخ الذي شهد قيام جميع الدول العربية بتأسيس علاقات دبلوماسية مع الصين.

وفي ظل الجهود المشتركة بين الحكومات والمؤسسات الصينية والعربية، كان هناك تحسن مستمر في آليات التعاون التجاري بين الجانبين، قاد إلى تأسيس منتدى رجال الأعمال الصيني العربي، المنتدى الاستثماري الصيني العربي، المنتدى الصيني العربي للتعاون في مجالات الطاقة وغيرها من المنتديات الثنائية، بما ساعد في دفع التطور الشامل والسريع للتعاون الصيني العربي في المجالين التجاري والاقتصادي، وفي ظل دفع التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين، فقد كان هناك تطور تدريجي في التعاون السياحي بين الصين والدول العربية.

ففي عام ١٩٨١، وقعت الصين ومصر اتفاقية تعاون في المجال السياحي. ونصت الاتفاقية على تبادل المعلومات والبيانات والخبرات بين البلدين لتشجيع المؤسسات الأكاديمية في المجال السياحي على تبادل الخبرات وتأهيل الكفاءات في المجال السياحي، وتبادل الطلاب وتشجيع تبادل

الوفود السياحية بين البلدين. وفي عام ١٩٩٤، شارك وفد سياحي صيني في فعاليات "المعرض الدولي لأنماط الحياة" الذي عقد في مدينة جدة التجارية المعروفة في السعودية.

وفي عام ١٩٩٥، شارك وفد سياحي صيني في فعاليات "المعرض السياحي العربي" الذي عقد في البحرين.

وخلال الفترة ٢٥/ ٤ – ٧/ ٥/ ١٩٩٥، قامت وكالة شانشي السياحية بتنظيم وفد مكون من وكالة قانسو طريق الحرير للسفر والسياحة وشينجيانغ لخدمات السفر الوطنية لزيارة الدول العربية في الخليج العربي، وزار الوفد ١٣ وكالة سفر خليجية وأجروا معها مفاوضات تجارية.

وفي عام ١٩٩٩، وقعت الصين والجزائر "الخطة التنفيذية للتعاون الثقافي بين البلدين١٩٩٩-٢٠٠١".

وفي عام ٢٠٠٢، وقعت الصين والمغرب "اتفاقية تعاون سياحي بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة المملكة المغربية".

وفي ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤، أعلن الجانبان الصيني والعربي تأسيس "منتدى التعاون الصيني العربي"، وتم نشر "بيان تأسيس منتدى التعاون بين الصين والدول العربية"[(١)].

وفي عام ٢٠٠٤، وقعت الصين وتونس "مذكرة تفاهم حول خطة سفر المواطنين الصينين إلى تونس للسياحة"، بما يشير إلى بدء دخول المواطنين الصينين تونس للسياحة. كما وقعت الصين في نفس العام اتفاقية للتعاون في مجال السياحة مع سوريا. ووقعت الصين مذكرة تفاهم سياحي مع الأردن. بحيث يمكن للمواطنين الصينين بمقتضاها تنظيم الوفود السياحية إلى الأردن، وبدأ التطبيق الفعلي لها من ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٦، وقعت الصين مذكرة تفاهم سياحية مع سلطنة عُمان.

وفي عام ٢٠٠٨، وقعت الصين ولبنان "مذكرة تفاهم حول سفر المواطنين الصينيين إلى لبنان للسياحة". ووفقًا للمذكرة يحق للجانب الصيني بشكل حصري تنظيم سفر الوفود السياحية الصينية إلى لبنان، كما يحق للجانب اللبناني تحديد أو ترشيح الوكالات التي يراها مؤهلة ومناسبة لاستقبال الوفود السياحية الصينية الوافدة إلى لبنان.

---

(١) ويهدف منتدى التعاون الصيني العربي إلى تعزيز الحوار والتعاون ودفع السلام والتنمية. تشارك فيه الصين و٢٢ دولة عربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. على أن يعقد المنتدى على مستوى وزاري، يتكون من وزراء الخارجية وأمين الجامعة العربية، يعقد مرة كل عامين في الصين أو مقر الجامعة العربية أو أي دولة عربية، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة.

وفي عام ٢٠٠٩، شاركت شركة طيران قطر معرض قوانغجوو السياحي الدولي، الذي تم تنظيمه بالمشاركة بين هيئة السياحة بمقاطعة قوانغدونغ والمكتب السياحي بمدينة قوانغجوو.

وفي عام ٢٠١٠، وقعت الصين مع ليبيا "مذكرة تفاهم للتعاون السياحي بين الهيئة الوطنية للسياحة بجمهورية الصين الشعبية والهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى".

وفي ٢٧/ ٩/ ٢٠١٠، عُقدت أعمال "لقاء التعاون بين المؤسسات السياحية والثقافية الصينية العربية" بمدينة ينتشوان الصينية. وتم تقديم مقترحات جيدة لتعميق التعاون السياحي الصيني العربي والتنمية السياحية في الصين والدول العربية.

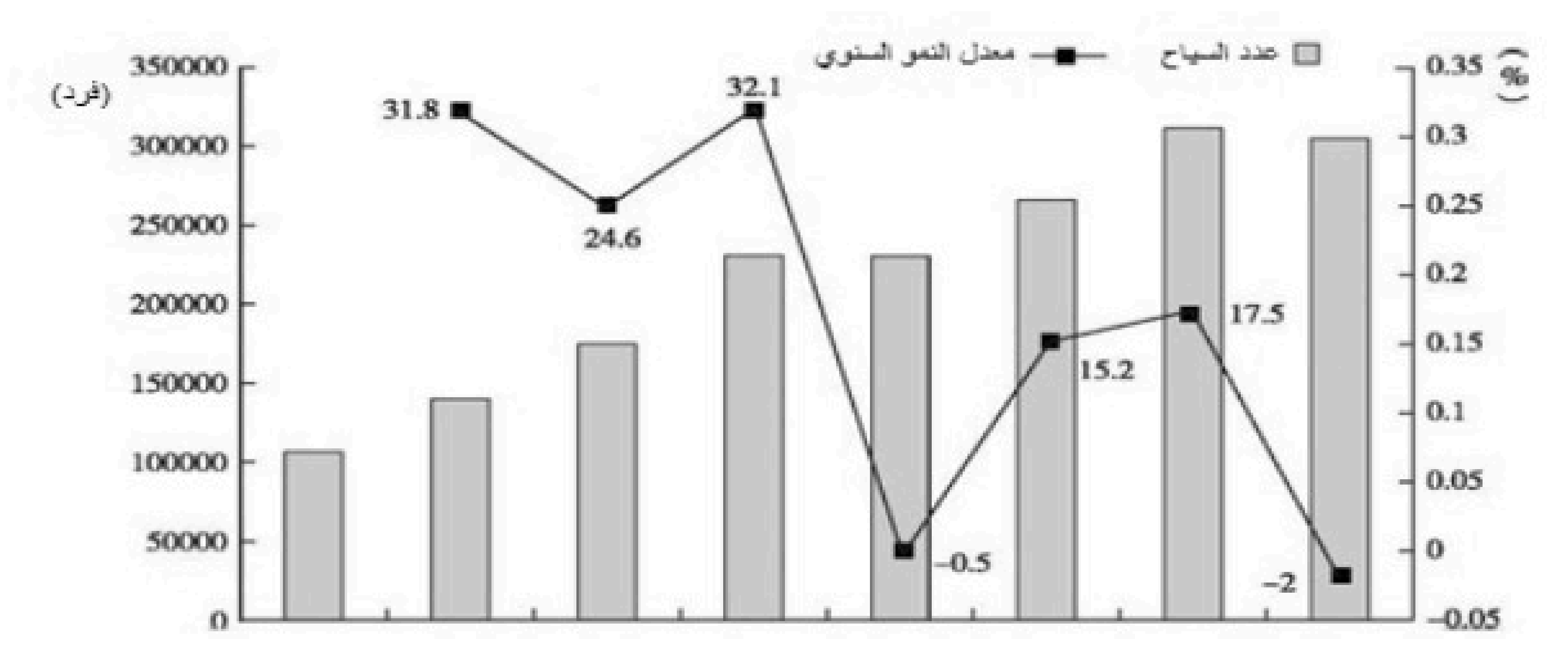
كما تم خلال الفترة ١٢-١٦/ ٩/ ٢٠١٣ انعقاد دورة معرض الصين والدول العربية بمنطقة نينغشيا الصينية، والذي يعد منصة مهمة لتعزيز التعاون الصيني العربي، يضم ٢٢ دولة عربية وتم توسيع نطاقها الخارجي الى ٥٧ دولة اسلامية باعتبارها الدول المستهدفة الرئيسية واسواق التعاون المستهدفة وتعزيز التعاون الثنائي في مجالات رئيسية تشمل: الطاقة والتمويل والاغذية الحلال والمنتجات الإسلامية والزراعة والثقافة والسياحة وبناء شامل التجارة الصينية – العربية في السلع، تجارة الخدمات، الاستثمار المالي، التعاون الفني، وخمسة مواقع رئيسية للسياحة الثقافية والتعليمية.

ثانيًا: التطور المستمر للتعاون الصيني العربي في مجال السياحة

تتمتع العلاقات الصينية العربية الودية بتاريخ طويل، وهناك تعمق مستمر في التعاون بين الجانبين.

١ – انخفاض أعداد السائحين العرب الوافدين إلى الصين

زاد عدد السائحين العرب من ٢٢ دولة عربية الوافدين إلى الصين خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، من ٨٤١٤ إلى ٢١٥٨٨. ومنذ تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي، زاد عدد السائحين العرب إلى الصين من ١٠٦٨٤٥ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠٦١٤٩ في عام ٢٠١١ انظر شكل (٨,٧) وجدول رقم (٨,٧). وقد شهدت الأعداد انخفاضًا سريعًا خلال السنوات الأخيرة نظرًا لتأثير العديد من العوامل السلبية.



شكل رقم (٧,٨). أعداد ومعدل نمو السائحين العرب الوافدين إلى الصين خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١م.

جدول رقم (٧,٨). أعداد السائحين العرب الوافدين إلى الصين خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١١م.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الأردن	12341	14377	15793	19581	21018	22661	25343	27568
فلسطين	2541	3480	3775	4515	4146	5050	6886	6336
لبنان	10277	12088	13295	17188	19050	20186	22251	22854
السعودية	7239	10379	13086	17282	13649	19030	27223	34635
سوريا	9529	11618	14712	18372	16879	19745	21029	18473
العراق	3793	7283	9348	14548	10624	19234	22246	19289
الكويت	3488	5836	6445	7925	6215	6948	7746	8303
قطر	934	1158	1697	2283	2086	1876	2940	2431
البحرين	1082	1718	1877	2672	3959	3792	3839	3222
الإمارات	1702	1764	2663	4196	4936	5256	8816	9041
اليمن	11524	12611	13670	17068	17666	19375	21661	18351
عُمان	769	1141	1566	2142	3423	3619	4739	4630
مصر	14827	22136	31333	42680	44716	49665	59119	60880
السودان	3226	4712	6765	9609	9052	9928	11475	11944
ليبيا	4330	5377	7169	9319	9764	11051	12956	3414
المغرب	5459	7287	9008	11336	11756	12434	14034	13810
تونس	2806	460	5904	7893	8674	8141	10625	8640

تابع جدول رقم (٨,٧).

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الجزائر	9386	11418	15289	20409	20243	24893	25776	27982
موريتانيا	1164	1224	1403	1876	1552	1661	1854	2069
جيبوتي	100	186	252	328	444	378	449	545
الصومال	229	281	311	470	489	564	709	951
جزر القمر	99	177	195	288	418	443	733	781
الإجمالي	106845	136711	175556	231980	230759	265930	312449	306149

٢- النمو السريع في أعداد السياحة الصينية المغادرة إلى الدول العربية

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، قامت الصين بتوقيع اتفاقياتADS سياحة مغادرة مع ثمانية دول عربية (انظر جدول رقم ٨,٣). وقد ساعدت السياحة الصينية المغادرة على دفع التنمية السياحية والنمو الاقتصادي والتوظيف بالدول العربية المستقبلة للسياحة الصينية. وحيث أظهرت البيانات التي أعلنتها هيئة دبي للسياحة والتسويق التجاري، أنه خلال الربع الأول لعام ٢٠١١، بلغ عدد السياح الصينين المغادرين إلى دبي٥٢٠٠٠ سائح، لتصبح الصين ثامن أكبر مصدر للسياحة إلى دبي، وتسجل معدل زيادة ١٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام ٢٠١٠ [١] . ووفقًا للبيانات التي أعلنتها هيئة تنشيط السياحة المصرية، فإن عدد السياح الصينين الذين زاروا مصر في عام ٢٠١١ بلغ ١٠٠,٠٠٠ سائح، لتحتل الصين المرتبة الأول على مستوى الدول الأسيوية في أعداد السائحين المغادرين إلى مصر، ومن المتوقع أن يصل عددهم في عام ٢٠١٣ إلى ١٦٠,٠٠٠ سائح. إجمالًا، فإنه تعداد السياحة الصينية المغادرة إلى الدول العربية في عام ٢٠١٢ قد تجاوز ٤٠٠,٠٠٠ سائح، وهناك زيادة مستمرة في التعاون والتبادل السياحي بين الصين والدول العربية.

(١) http: //travel, southcn. com/1/2011 -05/10/content_ 23885147. htm

جدول رقم (٣ ,٨). جدول بتواريخ توقيع اتفاقياتADS بين الصين والدول العربية.

التسلسل	الدولة	العام	بدء التعاون
1	مصر	2002	جاري التعاون بشكل شامل
2	تونس	2004	جاري التعاون بشكل شامل
3	الأردن	2004	جاري التعاون بشكل شامل
4	المغرب	2007	جاري التعاون بشكل شامل
5	سوريا	2007	جاري التعاون بشكل شامل
6	عُمان	2007	جاري التعاون بشكل شامل
7	الإمارات	2009	جاري التعاون بشكل شامل
8	لبنان	2010	جاري التعاون بشكل شامل

المصدر: وفقًا لبيانات الهيئة الوطنية للسياحة

ثالثًا: معرض الصين والدول العربية ودفع التعاون السياحي الصيني والعربي

في ٥/ ٢٠١٠، وافق مجلس الدولة الصيني على قيام وزارة التجارة الصينية وهيئة تنشيط التجارة الصينية وحكومة منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة، بتنظيم أعمال المنتدى التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية سنويًا (والذي ارتقي في عام ٢٠١٣ إلى معرض الصين والدول العربية). وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، حقق التعاون الصيني العربي في المجال السياحي تقدمًا ملحوظاً، وذلك بالاعتماد على تنظيم معرض الصين والدول العربية والانطلاق من منطقة نينغشيا. لتصبح السياحة محورًا مهمًا من محاور المعرض، كما تم تنظيم سلسلة لقاءات خاصة في مجال صناعة الثقافة والسياحة الصينية والعربية، وتم تنظيم لقاءات مع وكلاء السفر حول العالم الإسلامي، والتي لعبت دورًا مهمًا في دفع التعاون الصيني العربي في المجال السياحي. وخلال دورة معرض الصين والدول العربية في عام ٢٠١٣، تم التوقيع على ٥١ مشروعًا، بلغت قيمتها الإجمالية ٩٩ ,٩٨ مليار يوان، من بينها ٢٣ في المجالين الثقافي والسياحي. كما تم خلال تلك الدورة من المعرض تنظيم مؤتمر لوكلاء السياحة من العالم الإسلامي، والذي يعد الأول من نوعه الذي نظمته الهيئة الوطنية للسياحة مع وكلاء السياحة من الدول العربية والإسلامية. وقد تم خلال المؤتمر التوقيع على ٣٩ اتفاقية في مختلف مجالات التعاون السياحي، بإجمالي استثمارات ٣ مليارات يوان. من بينها مشروعان بلغت قيمة استثمارات كل واحد منهما ما يزيد على ١٠٠ مليون يوان، ومشروع واحد بلغت قيمة استثماراته ٥٠ مليون يوان. حيث تم خلال المؤتمر التوقيع على اتفاقيات لتبادل السياح بين وكلاء السياحة من الدول الإسلامية مع وكالات السياحة بنينغشيا. حيث عملت مناطق ومقاطعات نيغشيا، قانسو، تشينغخاي، شانشي، شينجيانغ ويونان على البدء

في اتفاقيات تعاون في السوق السياحي الإسلامي. وفي المجال الدولي، قامت هيئة السياحة بنينغشيا بتوقيع اتفاقية تعاون استراتيجي مع هيئة السياحة بمقاطعة جاوة الغربية بإندونيسيا، لدفع التعاون السياحي بين الجانبين، وفتح الطيران المباشر بين ينتشوان وجاكرتا. على أن تكون هناك زيارة واحدة سنويًا على الأقل يقوم بها كل طرف إلى بلد الطرف الأخر للترويج والمشاركة في أنشطة معنية. كما قامت شركات نينغشيا للعقارات بتوقيع اتفاقية تعاون مع شركة عقارات ماليزية، وهكذا هناك تعاون بين الجانبين لتأسيس شركات باستثمارات مشتركة، لتنمية سياحة المؤتمرات والسياحة الترفيهية وسياحة المنتجعات، واستغلال هذه المشروعات لجذب السياح العرب إلى نينغشيا.

رابعًا: مدن التوأمة الصينية العربية ودفع التعاون السياحي بين الجانبين

منذ عام ١٩٩٥، قامت مدن كونمينغ، بكين، تشينغداو ووخان وغيرها من المدن السياحية بتوقع اتفاقيات توأمة مع عدد من المدن العربية بما فيها الإسكندرية وكازابلانكا ودبي وعدن، وهو ما أسس لدفع تطوير التعاون السياحي بين الصين والدول العربية انظر جدول (٤ ,٨). كما عمل الجانبان الصيني والعربي على دفع التبادل والتعاون فيما بينهما في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياحية والفنون والرياضة وغيرها من المجالات، وذلك من خلال لقاءات الترويج الثقافي والسياحي والمعارض السياحية وغيرها من الفعاليات.

جدول رقم (٤ ,٨). المقاطعات والمدن السياحية الصينية والعربية المرتبطة فيما بينها باتفاقيات توأمة.

تاريخ توقيع الاتفاق	الدولة	المحافظة أو المدينة العربية	المقاطعة أو المدينة الصينية	
14-5-1985	المغرب	شفشاون	كونمينغ	
1986-9- 8	المغرب	كازابلانكا	شنغهاي	
	الكويت	مدينة الكويت	تشنغ خوانغداو	
1987-11-2	مصر	القاهرة	بكين	
	مصر	الإسكندرية	شنغهاي	
1987-1月2	المغرب	آسفي	جينغ ده جين	
	سوريا	حلب	لياونينغ	
1990-11-28	اليمن	عدن	شنغهاي	
	السودان	الخرطوم	ووخان	

تابع جدول رقم (٤ ,٨).

تاريخ توقيع الاتفاق	الدولة	المحافظة أو المدينة العربية	المقاطعة أو المدينة الصينية	
1992-5-15	مصر	الإسماعيلية	لياونينغ	
1993-10-15	اليمن	حضرموت	آنخوي	
	مصر	الإسماعيلية	سوجوو	
1995-4-27	الجزائر	ولاية الجزائر	خه نان	
1995-9-14	السودان	بورسودان	تشنغداو	
1999- 3-	المغرب	تنغير	تشينغداو	
2000-5-30	الإمارات	دبي	شنغهاي	
2000-6-29	المغرب		خانغجوو	
2000-9-25	موريتانيا	أكادير	لانجوو	
2002-4-11	الأردن		جينغجوو	
2002-8-3	مصر	نواكشوط	خاينان	
2003-9-2	مصر		أنخوي	
2004-7-21	مصر	إربد	قانسو	
2005-10-19	مصر	اسوان	تشونغ تشينغ	
2006-1-3	المغرب	اقليم ورززات	نينغشيا	
2006-12-19	تونس	سوسه	شاندونغ	
2007-8-24	تونس	سوسه	جوخاي	
2007-9-6	مصر	الأقصر	شينجين	
2007-11-29	مصر	الفيوم	خه نان	
2008-4-17	مصر	القاهرة	شانشي	
2008-6-24	قطر	الدوحة	بكين	
2010-10-17	سوريا	دمشق	نينغشيا	
2010-10-21	مصر	الإسكندرية	قوانغدونغ	
2011-11-22	المغرب	فاس	ووشي	
2013-5-20	المغرب	الصويرة	تشانغ شو	

المصدر: وفقًا لإحصائيات الاتحاد الصيني لمدن التؤامه الدولية.

الفصل الثالث

التعاون الصيني العربي في المجال السياحي: الظروف الداعمة والقيود

أولًا: الظروف الداعمة للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي

١ - التبادلات التجارية والاقتصادية المستمرة بين الجانبين

تنتمي الصين والدول العربية إلى الدول النامية، فكلاهما يواجه أهدافًا تنموية مشتركة، في حين أنهما يمتلكان هيكلًا اقتصاديًا مختلفًا، ويتمتعان بأسس تعاون جيدة في المجال الاقتصادي. ويعد السعي إلى السلام والتنمية ودفع التعاون رغبة مشتركة للجانبين الصيني والعربي. ففي ظل العولمة التي تشهد تطورًا مستمرًا، فإن معظم الدول العربية تضع التنمية الاقتصادية على رأس أولوياتها. وخلال السنوات الأخيرة، حققت اقتصاديات تلك الدول معدلات نمو سنوية ٥٪ تقريبًا. ومن حيث الهيكل الاقتصادي، فإن اقتصاديات مختلف الدول العربية تعاني من مشكلة عدم التنوع، حيث تعتمد معظمها بشكل رئيس على موارد النفط والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد المعنية، لدرجة تصل إلى أعلى من ٩٠٪ في اقتصاديات بعض الدول. والذي كان سببًا في توجه الدول العربية للبحث عن الفرص الاستثمارية والتعاون الخارجي. وقد شهدت الاستثمارات العربية في الصين نموًا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات بين الجانبين حتى عام ٢٠١٠ حوالي ٥,٥ مليارات دولار أمريكي. وخلال السنوات العشر الأخيرة، بلغ معدل النمو السنوي في حجم التجارة بين الصين والدول العربية حوالي ٣٠٪. خاصة حجم التجارة الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية، حيث احتلت الصين المرتبة الثالثة في حجم التجارة مع المملكة بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. كما تعد الصين أكبر مصدر لكلٍ من سلطنة عُمان والسودان. كما يحتل حجم التجارة بين الصين ودول الخليج العربية ما يقارب من ٦٥٪ من حجم التجارة الصينية العربية . ففي عام ٢٠١١ بلغ حجم التجارة بين الصين والدول العربية ١٩٥ مليارًا و ٩٢٠ مليون دولار

من بينها بلغت الصادرات الصينية إلى الدول العربية٧٧ مليارًا و٨٧٠ مليون دولار، في مقابل ١١٨ مليارًا ٥٥٠ مليون دولار واردات الصين من الدول العربية. ووفقًا للمعطيات، فإن حجم التجارة الصينية العربية في عام ٢٠١٢ قد تخطى حاجز ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، ليسجل رقمًا قياسيًا بلغ٢٢٢,٤ مليار دولار. بمعدل نمو بلغ ١٤٪ مقارنة بالعام الماضي. لتصبح الصين ثاني أكبر شريك تجاري للدول العربية بعد الاتحاد الأوروبي.

٢- التبادلات الثقافية العريقة بين الجانبين

يرجع تاريخ التبادلات الصينية العربية إلى أغوارٍ بعيدة. ففي عصر أسرة خان الغربية، وصل رُسل الإمبراطور الصيني إلى الدول العربية، وعلى مدار التاريخ، كانت هناك تبادلات تجارية مباشرة وغير مباشرة بين الجانبين من خلال طريق الحرير. كما كان هناك تأثير مهم للتقويم العربي وعلوم الرياضيات وعلم الطب العربي في الثقافة الصينية. كما وصلت الاختراعات الصينية الورق والبارود والبوصلة إلى أوروبا من خلال العرب. ودخل الإسلام الصين في منتصف القرن السابع الميلادي. وفقًا لمعطيات جهات الاستفتاء في عدد من الدول، فإنه من بين مختلف الدول، نجد أن نسبة رضا العرب عن الصين كانت أعلى مقارنة بغيرها من الدول. أو كما توارد في الأثر" اطلبوا العلم ولو في الصين". فهناك مشاعر طيبة لدى العديد من الدول العربية تجاه الصين، خاصة منذ تطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح، ومع النتائج الكبيرة التي حققتها الصين، فإن هناك توافقًا بين مختلف العرب تجاه "الاستفادة من التجربة الصينية".

٣- دعم السياسات المعنية على مستوى الحكومات

تعمل الحكومة الصينية والحكومات العربية خلال السنوات الأخيرة على دفع تنمية صناعة السياحة. فبالنسبة للصين، أصدرت الحكومة الصينية "آراء مجلس الدولة حول تسريع وتيرة تنمية صناعة السياحة" (برقم ٤١ لسنة ٢٠٠٩)، وطرحت "جعل تطوير السياحة صناعة أساسية واستراتيجية في الاقتصاد القومي وصناعة خدمية حديثة تتمتع برضا كبير من أبناء الشعب"، وفي عام ٢٠١٢ تم تحديد يوم السياحة الصينية، وفي عام ٢٠١٣ أمر رئيس جمهورية الصين الشعبية

بإعلان "قانون السياحة"[١]، بما يشير إلى دخول صناعة السياحة في الصين ضمن المنظومة الاستراتيجية للدولة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل فهم واهتمام مختلف اللجان الحزبية والحكومات والجهات المعنية الصينية بصناعة السياحة، وحتى الوقت الحالي، هناك ٢٧ مقاطعة ومنطقة حكم ذاتي ومدينة مركزية من بينها نينغشيا تعد السياحة قاطرة الصناعات الرئيسة والقطاع الثالث. كما اقترحت تأسيس "المقاطعة السياحية الأولى" و"المقاطعة السياحية الأقوى". وبالنسبة للدول العربية، فإن مختلف الدول العربية تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير صناعة السياحة.

٤- الزيادة في الاحتياجات السياحية

صعود سوق السياحة الإسلامية في الدول العربية. فتماشيًا مع الزيادة المستمرة في أعداد المسلمين حول العالم وزيادة ثرواتهم، فإن سوق السياحة الإسلامية يشهد حاليًا تطورًا لم يسبق له مثل. حيث أصبحت مصر وغيرها من الدول العربية التي توجد بها نسبة كبيرة للمسلمين، مقصدًا للسائحين المسلمين من مختلف أرجاء العالم، وبل بدأت الدول غير الإسلامية بالتوجه نحو المنتجعات الإسلامية. وتشير الدراسات إلى أن سرعة الإنفاق للسائحين المسلمين قد تجاوز المعدل العالمي، ومن المتوقع أن يبلغ ١٩٢ مليار دولار في ٢٠٢٠، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، زيادة انفاق السياحة الصينية المغادرة. فوفقًا لتقديرات المجلس العالمي للسياحة والسفر، فقد بلغ عدد السائحين الصينين المغادرين في عام ٢٠١٢ حوالي ٨٣ مليون شخص، وبلغ إجمالي الإنفاق ١٠٢ مليار دولار، لتصبح الصين الأولى عالميًا من حيث الإنفاق السياحي. وخلال السنوات العشر الأخيرة، كان نمو السياحة الصينية المغادرة الأسرع على مستوى العالم. حيث بلغ عدد السياح المغادرين في ٢٠١٢ ما يعادل ٨ اضعاف العدد من ٢٠٠٠، وبغ حجم الانفاق ٤ أضعاف ما كان عليه في ٢٠٠٥، ليرتفع انفاق الفرد إلى ١٢٠٠ دولارًا أمريكيا. وتماشيًا مع رفع قيمة العملة الصينية اليوان، وزيادة دخول المواطنين الصينيين، والتوسع في السياحة المغادرة وغيرها من العناصر الداعمة، فإن حجم الانفاق السياحي في الصين سيشهد تقدمًا أكبر.

(١) قانون السياحة بجمهورية الصين الشعبية والذي أصدرته اللجنة الدائمة بالمجلس الوطني لنواب الشعب في ٢٥/ ٤/ ٢٠١٣، وبدء العمل بموجبه بدءً من ١/ ١٠/ ٢٠١٣، ويهدف إلى ضمان الحقوق القانونية للسائح والمنشأة السياحية وتنظيم سوق السياحة ودفع التنمية المستدامة لصناعة السياحة في الصين. المترجم

٥- فرصة تأسيس "المنطقتان" بنينغشيا

في عام ٢٠١٢، وافق مجلس الدولة الصيني على تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة والمنطقة الجمركية بنينغشيا. وجاء هذا الإجراء بعد فتح الطريق أمام الإصلاح والانفتاح في المناطق الساحلية والحدودية، والذي يعد خطوة ناجحة ومهمة لدفع الإصلاح والانفتاح في المناطق الداخلية، لفتح الطريق أمام الانفتاح الاستراتيجي والاعتماد المتبادل بين المناطق الساحلية والحدودية والداخلية، وهو في الوقت ذاته فرصة مهمة لدفع التبادلات السياحية والتعاون بين نينغشيا والدول العربية. حيث يبلغ أبناء قومية هوي المسلمة ٣٦٪ من سكان نينغشيا، تربطهم بالكثير من الدول العربية روابط قوية بما في ذلك الديانة والعادات الإسلامية، فهناك بين الجانبين أسس جيدة لتنمية السياحة الإسلامية، بما يساعد في خلق "نافذة" للسياحة الإسلامية في الصين، وبالتالي دفع التعزيز الشامل للتعاون الصيني العربي في المجال السياحي.

ثانيًا: العقبات التي قد تواجه التعاون الصيني العربي في المجال السياحي

١- الحاجة إلى زيادة التقارب الثقافي

يعد الشعور بالتقارب الثقافي أحد الأسباب المهمة لجذب السائحين. وبالرغم من العلاقات الثقافية الطويلة بين الشعبين الصيني والعربي، إلا أنه في ظل تزايد مستوى العولمة في الوقت الحالي، نجد أنه لا تزال هناك حاجة لتعزيز التبادل الثقافي بين الجانبين الصيني والعربي. فإذا أخذنا البرنامج الحواري "الصين والعربي" الذي أذاعته قناة الجزيرة القطرية في عام ٢٠١٠، فقد أعرب الخبيران العربيان المختصان في الشؤون الصينية مسعود داغر رئيس جمعية الصداقة اللبنانية الصينية وحسين اسماعيل نائب رئيس تحرير الطبعة العربية لمجلة "الصين اليوم"، أعربا بكل أسف عن: "بالرغم من أن السلع الصينية تنتشر اليوم في جميع الشوارع والأزقة في الدول العربية، إلا أن المنتج الثقافي الصيني لايزال يعاني ضعف الوجود في الدول العربية، فأحوال التبادلات الثقافية والتعليمية بين الجانبين تجعلنا نشعر بكل الأسف". وهناك ايضًا معاهد كونفوشيوس، والتي تعد منصات مهمة أطلقتها الصين لنشر اللغة وتعميم الثقافة الصينية. فقد أسست الصين في الوقت الحالي ٦٩١ معهدًا وفصلًا من معاهد وفصول كونفوشيوس حول العالم. وبالمقارنة مع سرعة انتشار هذه المعاهد حول العالم، نجد هناك عدد ضئيل منها في الدول العربية، حيث يوجد ٩ معاهد فقط في ٢٢ دولة عربية، بما يمثل ١,٣٪ فقط من النسبة الإجمالية لها حول العالم. وهناك أيضًا الكتاب الصيني، فهناك تمثيل ضعيف للغاية في حقوق تصدير الكتب الصينية إلى الدول العربية، فلا تزال الكتب الصينية لم تلعب الدور المنشود في تعزيز تعرف الدول العربية على الصين ونشر الثقافة الصينية في المنطقة العربية، كما

لم تحظ السينما الصينية بالانتشار المناسب في الدول العربية. وعلى الجانب الآخر هناك ضعف واضح في مستوى تعرف المواطن الصيني على الدول والثقافة العربية. وهذه الجوانب من الممكن أن تعوق تعزيز التبادلات الثقافية والتعاون السياحي بين الصين والدول العربية.

٢- عدم كفاية وسائل النقل

تعتمد معظم الرحلات المغادرة من الصين إلى الدول العربية في الوقت الحالي على الترانزيت في مدينة دبي ومنها إلى غيرها من المدن العربية، في حين أن معظم الرحلات العربية المغادرة إلى الصين تتطلب الترانزيت في هونج كونج، بكين، بانكوك للوصول إلى الوجهة المقصودة، هذا بالإضافة إلى قلة عدد الرحلات المغادرة إلى الصين، فعدد كبير منها توجد منه رحلة واحدة اسبوعيا. فهناك على سبيل المثال السعودية وغيرها من الدول لا توجد بينها وبين الصين رحلات طيران مباشرة حتى الآن، ويتطلب السفر المرور بالترانزيت في هونج كونج أو دبي أو بانكوك أو كراتشي. وبالرغم من استفادة دولة قطر من تنظيم دورة الألعاب الأسيوية في الدوحة، ونجاحها في تسيير رحلات طيران مباشرة إلى بكين وشنغهاي وهونج كونج، إلا أن هذه الرحلات لا تلبي حاجة التطور الكبير في التعاون السياحي بين الصين والدول العربية. وبالتالي، فإنه بالرغم من "طريق الحرير" و"رحلات جانغ تشيان غربًا" المعروفة على مدار التاريخ، إلا أن منظومة النقل بين الجانبين في الوقت الحالي غير مكتملة، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة النقل للسياحة المغادرة بين الجانبين.

٣- غياب المعرفة العميقة بالسوق السياحي

تعتمد السياحة الوافدة إلى الصين على مدار فترة طويلة بشكل رئيس على السياحة القادمة من شرق آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، في مقابل نقص الاهتمام بدول الشرق الأوسط وغيرها من الأسواق الناشئة. فما هي الدول العربية المرشحة لتكون على خريطة الأسواق السياحية المهمة بالنسبة للصين في المستقبل؟ وما هي نقاط الجذب الرئيسة في السياحة الصينية بالنسبة للدول العربية؟ وما هي المنتجات السياحية التي يفضلها السائح العربي؟ وما نوعية الخدمات التي يحتاج إليها؟ نرى أن هذه الجوانب تفتقد إلى الدراسات المنظمة الكافية، حيث أنه لا يمكن الاكتفاء فقط "بالثقافة الإسلامية" لجذب السائحين العرب إلى الصين.

٤- المشكلات الأمنية في عدد من الدول العربية

تعاني منطقة الشرق الأوسط على مدار فترة طويلة من ويلات الحرب. وقد تأثرت السياحة في الأردن وتونس وغيرها من الدول العربية تأثرًا كبيرًا بالاضطرابات الأمنية في المنطقة. فقد كان

للحروب والثورات، والتفجيرات التي طالت المنتجعات السياحية في مدينة شرم الشيخ المصرية والفنادق في عمان وغيرها من التهديدات الإرهابية، كان لها التأثير الكبير على تطور السياحة الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط.

ثالثًا: نينغشيا... نافذة التعاون الصيني العربي في المجال السياحي

١- من الناحية الثقافية والموقع، تعد نينغشيا نافذة مهمة لتوجه الدول العربية "شرقًا" والتوجه الصيني "غربًا"

فمن الناحية الثقافية، ربط طريق الحرير قبل أكثر من ألفي عام بين الصين والعالم العربي، وقد لعبت منطقة نينغشيا دورًا مهمًا كجسر للتبادلات الودية بين الجانبين. وتعد نينغشيا المنطقة الوحيدة ذات الحكم الذاتي لأبناء قومية هوي المسلمة في الصين، حيث ترتبط قومية هوي الصينية المسلمة بروابط تاريخية وثقافية ودينية مع الدول العربية. فبالنسبة للدول العربية، يوجد توافق بينها وبين نينغشيا من حيث اللغة والديانة والعادات والتقاليد والطعام والشراب والمحرمات، حيث يبلغ أبناء قومية هوي المسلمة ٣٦٪ من سكان نينغشيا، وبها ٤٠٠٠ مسجد، وتتميز بجودة الأطعمة الحلال، والتي يتم إنتاجها وتصنيعها وتخزينها ونقلها وتسويقها وفق المقاييس العالمية الخاصة بالأطعمة الحلال. كما تمتلك نينغشيا عددًا كبيرًا من المتعلمين الذين يمتلكون أساسًا جيدًا في اللغة العربية والدين الإسلامي، بحيث يمكن تقديم خدمات الترجمة للمنتديات بأجر منخفض وجودة عالية والتي لا يمكن مقارنتها مع أي مدينة أخرى داخل الصين.

وبالنسبة للموقع، فإن نينغشيا تقع في شمال غرب الصين، وتتخذ من مدينة ينتشوان عاصمة لها، وبالمقارنة مع مدن بكين وشنغهاي وقوانغجوو وشيآن وغيرها من المدن الصينية، تتميز نينغشيا بقربها من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب آسيا والعالم الإسلامي، فهي تمتلك الإمكانات المناسبة لتصبح مدينة مركزية في شمال غرب البلاد. وقد ساعدها هذا الموقع المتميز على أن تصبح تدريجيًا مركزًا للنقل الجوي بين الصين وأوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا. وعلى مدار أكثر من عشر سنوات من تاريخ عملية التنمية الكبرى في غرب الصين، فقد شهدت نينغشيا إنشاء الطرق السريعة والسكك الحديدية.

٢- التكامل في المواسم السياحية بين نينغشيا والدول العربية

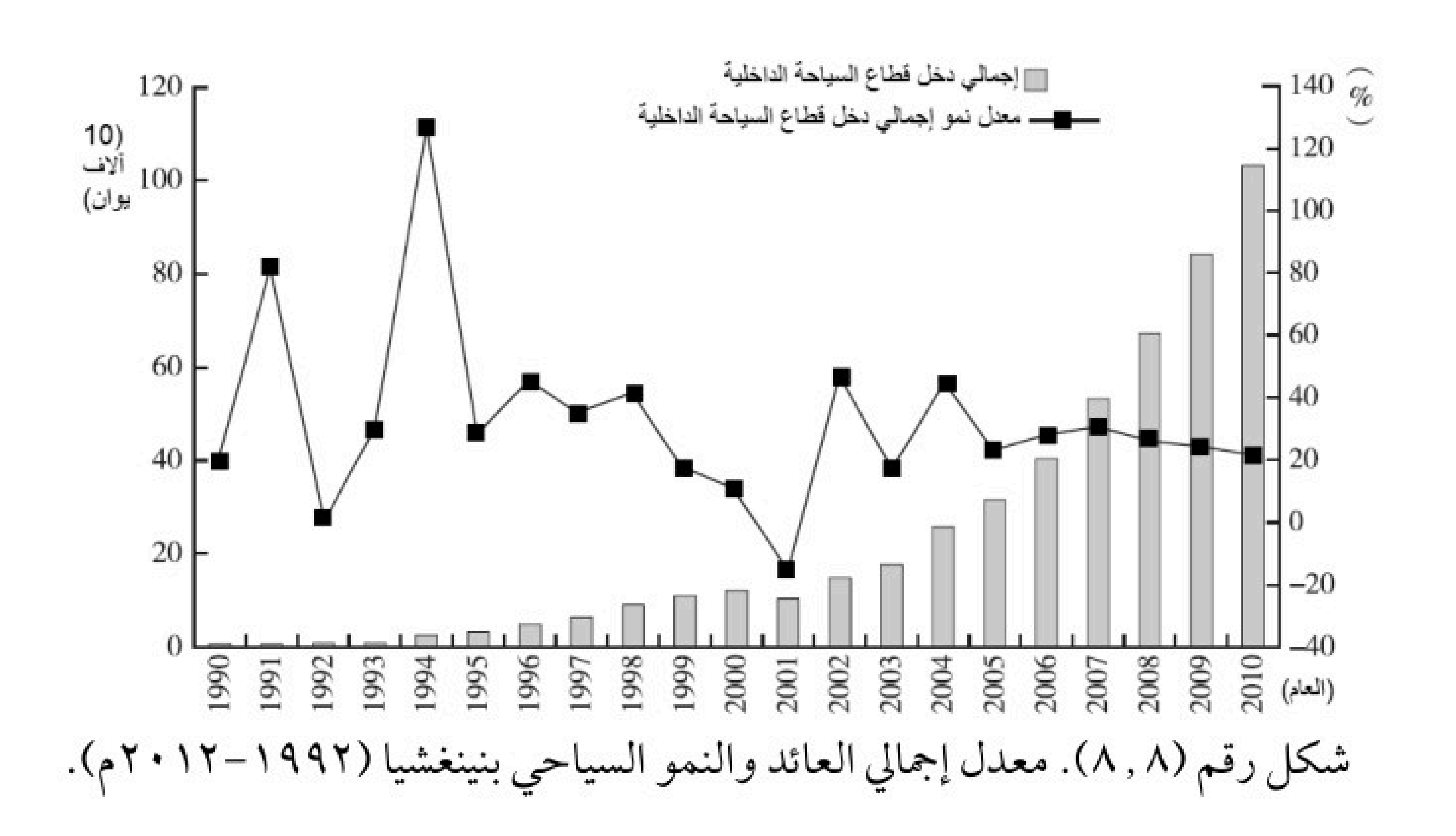
تصادف الفترة بين ديسمبر إلى مارس موسمًا سياحيًا متوسطًا في نينغشيا، وهي الفترة التي تشهد موسم سياحي في الدول العربية. في حين يبلغ الموسم السياحي في نينغشيا ذروته خلال الفترة

من أبريل إلى نوفمبر، في الوقت الذي يؤدي ارتفاع درجة الحرارة في الدول العربية إلى ما فوق ٤٠ درجة مئوية إلى انخفاض الموسم السياحي. ومن ثم فإن هناك تكاملًا في المواسم السياحية بين نينغشيا والدول العربية.

٣- الأسس الجيدة للتنمية السياحية بنينغشيا

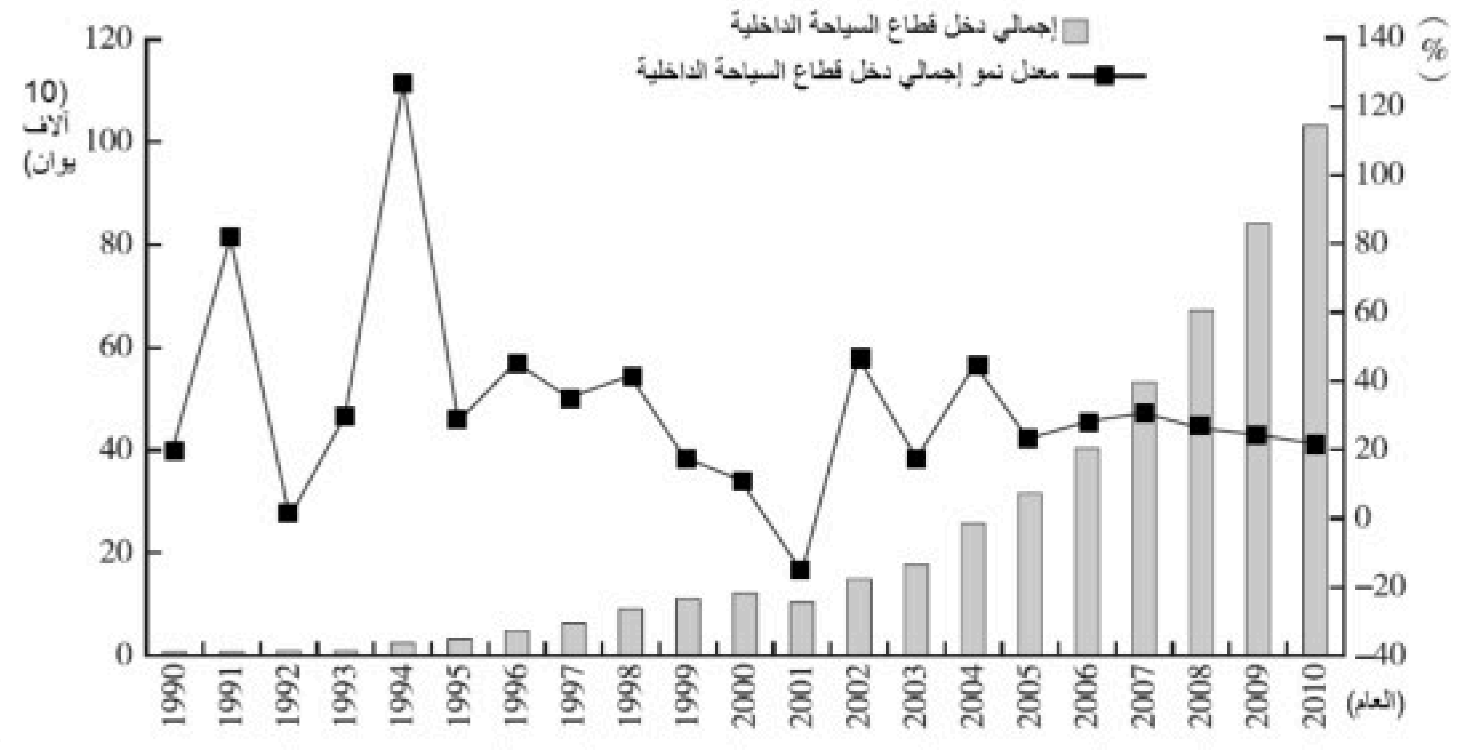
باعتبارها أحدى مقاطعات غرب الصين التي تمتلك مساحة وتعدادًا سكانيا قليلا إلى حدٍ ما، فإن التنمية السياحية في نينغشيا تندرج في المركز الثاني قبل الأخير من حيث مستوى التنمية السياحية على مستوى الصين، حيث تقترب مؤشرات التنمية السياحية بها من مؤشرات التبت. إلا أنه في ظل الجهود التي تقوم بها لجنة الحزب والحكومة المحلية على مدار السنوات الأخيرة، فقد حققت التنمية السياحية نموًا ملحوظًا، والذي تمثل ف الجوانب التالية: ١. تحديد صناعة السياحة. حيث طرحت لجنة الحزب وحكومة نينغشيا المحلية في عام ٢٠١٢ "قرارات حول صناعة سياحة ثقافية قوية" و"توصيات خاصة بتنفيذ القرارات"، وطرحت الاستراتيجية والمهام والمضامين الجديدة لتسريع وتيرة تنمية صناعة السياحة الثقافية، وأكدت على "جعل السياحة الثقافية صناعة وركيزة إستراتيجية في الاقتصاد القومي"، ورفعت الاهتمام بمستوى تنمية السياحة الثقافية إلى مستوى تاريخي. ٢. زيادة الاستثمارات السياحية. حيث بلغ رأس المال المخصص لمشروعات التنمية السياحية زيادة كبيرة، فارتفع من ٥٠ مليون يوان إلى ١٦٠ مليون يوان في عام ٢٠١٢، وارتفعت الاستثمارات في المرافق السياحية من ٣ ملايين يوان إلى ١٠ ملايين يوان. ومنذ إنشاء الصناديق السياحية الخاصة عام ٢٠٠٨، وحيث تم استثمار حوالي ٨٠٠ مليون يوان. كما زادت الاستثمارات الخاصة بالهيئة الوطنية للسياحة من ٣ ملايين يوان إلى ٢٠ مليون يوان. كما زادت الاستثمارات السياحية في حكومات المدن والمقاطعات. ٣. الارتفاع المستمر في المؤشرات السياحية. حيث بلغ عدد السائحين من داخل وخارج الصين الوافدين إلى نينغشيا في عام ٢٠١٢ حوالي ١٣ مليونًا و٤١٠ ألف شخص، بزيادة ١٤,٦٪ عن العام السابق، وبلغ إجمالي العائد السياحي ١٠ مليارات و٣٤٠ مليون يوان، بزيادة ٢٢,٨٪ عن العام السابق. وبلغ عدد السائحين من داخل الصين في عام ٢٠١٢ حوالي ١٣ مليون ٣٩٠ ألف شخص، وبلغ العائد السياحي للسياحة الداخلية في ذلك العام ١٠ مليارات و٣٠٥ مليون يوان، بزيادة عن العام السابق ١٤,٧٪ و٢٣,٠٪ على التوالي. في حين بلغ عدد السائحين الأجانب في العام ذاته ١٨٩٩٤ شخصا، بإجمالي عائد سياحي ٥ مليون ٤٥٠ ألف دولار أمريكي، بمعدل زيادة ٢,٥٪ و١٢٪ عن العام السابق. وخلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢، بلغ إجمالي العائد السياحي في نينغشيا ٣٤ مليار ٥٩١ مليون يوان، بما يعادل ٢,٢ ضعف حجم العائد خلال العشرين سنة الأخيرة، وبلغ عدد السائحين الوافدين من داخل وخارج الصين

٥٧ مليون ١٨٠ ألف شخص، بما يعادل ١,١ ضعف العدد خلال العشرين سنة الأخيرة، وبلغ العائد من العملة الصعبة ٢٦ مليون ٢٠ ألف دولار أمريكي، بما يعادل العائد الذي تم تحقيقه خلال العشرين عاما الأخيرة. بلغ العائد من السياحة ٤,٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، بما يعادل ١٠,٧٧٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعي الثالث. انظر أشكال رقم (٨,٨) إلى (٨,١٢). للتعرف على مؤشرات النمو السياحي في نينغشيا. ٤. اكتمال العناصر السياحية. حيث زاد المناطق السياحية فئة A من ٣٠ منطقة إلى ٣٤، من بينها ٣ مناطق فئة ٥ نجوم و١٠ فئة A ٤ نجوم و١٥ فئة A ٣ نجوم و٧ فئة A نجمتين. وزاد عدد الفنادق السياحية بها ٥٨ فندقًا إلى ٨٢، وعدد الشركات السياحية من ٩٦ شركة إلى ١١٩ شركة.

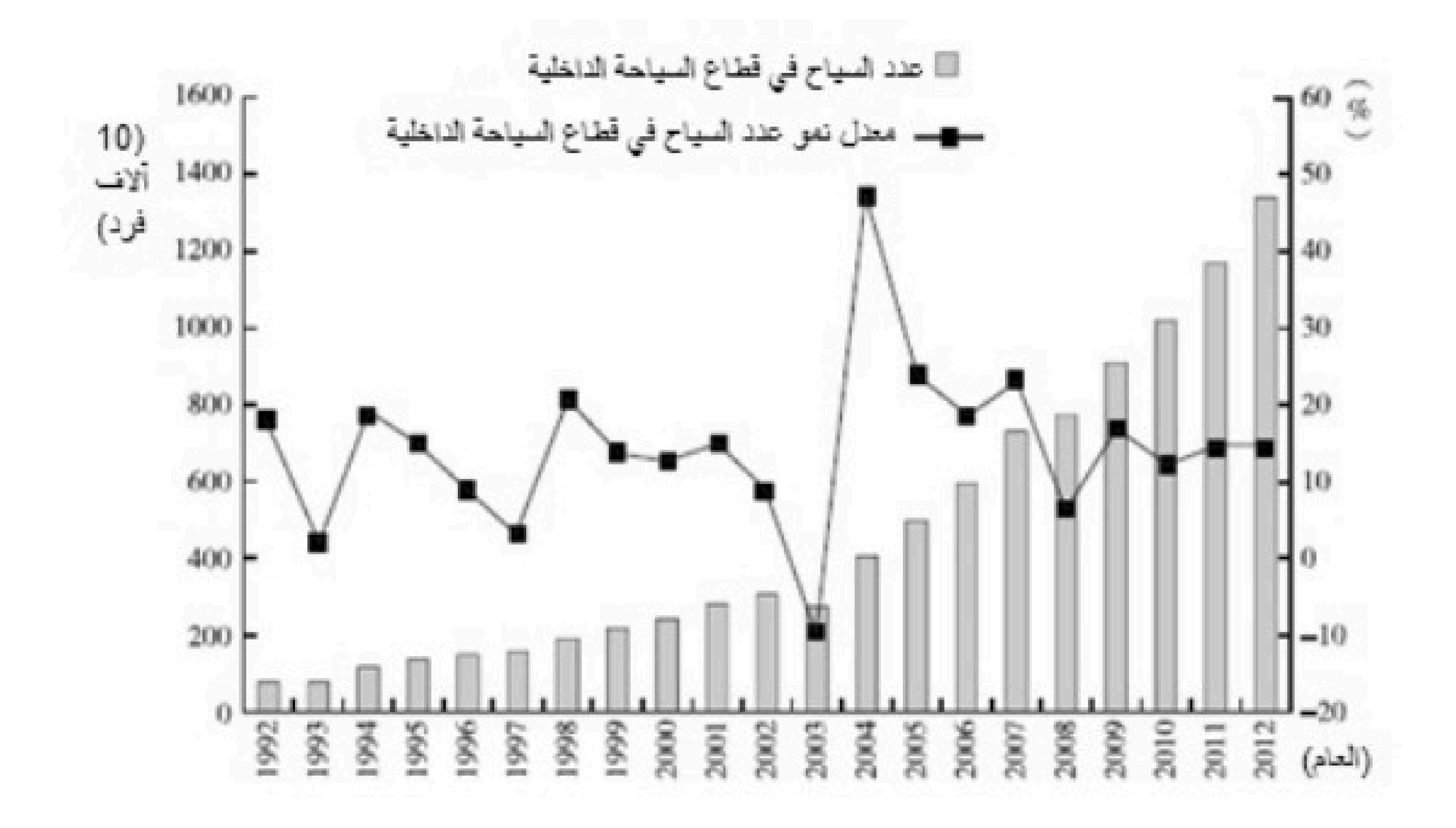


شكل رقم (٨,٨). معدل إجمالي العائد والنمو السياحي بنينغشيا (١٩٩٢-٢٠١٢م).

وتماشيًا مع اكتمال السكك الحديدية وغيرها من مرافق البنية التحتية، فقد زادت القطارات السياحية، حيث شهد العام ٢٠١٢ تم إضافة قطارين جديدين لقطارات الركاب ينتشوان وبكين وينتشوان - شنغهاي وفتح طرق دولية من ينتشوان إلى دبي وينتشوان إلى سيول، كوريا الجنوبية، كما استأجرت رحلات جوية من ينتشوان إلى بانكوك ورحلات جوية شارتر من ينتشوان إلى تايبيه. ٥. المهرجانات والأنشطة التسويقية لتعزيز تأثير العلامة التجارية. حيث تم الاعتماد على المهرجانات السياحية والثقافية والفنية بنينغشيا، ومهرجان النهر الأصفر السياحي الدولي والمهرجان السياحي لسباق السيارات والدراجات النارية ودورة ألعاب الأقليات ومهرجان التزحلق على الجليد وغيرها من المهرجانات والأنشطة لجذب الزوار. وخلال فترة ٨ سنوات تم تنظيم العديد من الأنشطة الترويجية التي تقوم بها وسائل الإعلام والتلفزيون المركزي وموقع سينا في ٢٣٠ مدينة في ٢٩ مقاطعة ومدينة مركزية بخلاف التبت وخاينان.

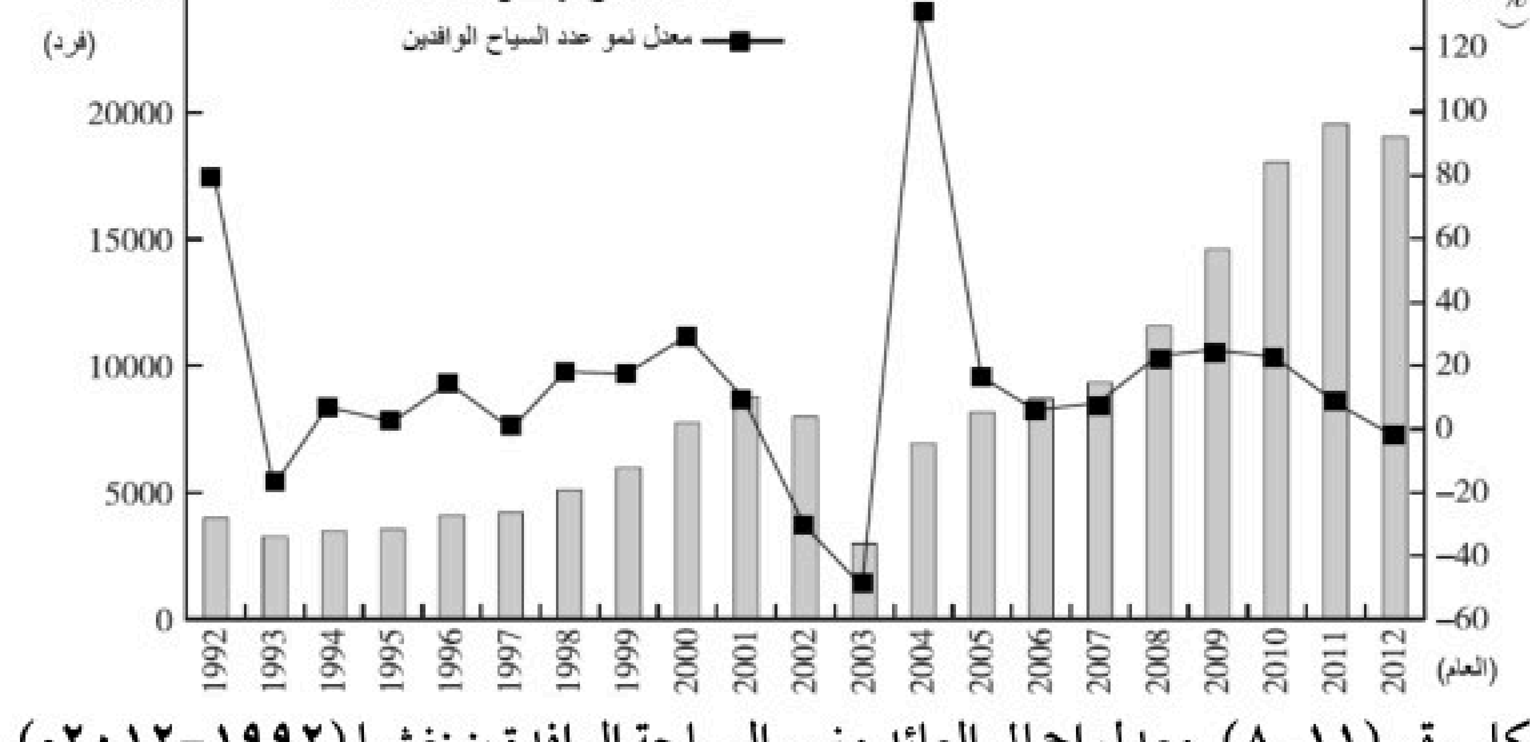


شكل رقم (٩ ,٨). معدل إجمالي العائد ونمو السياحة الداخلية بنينغشيا (١٩٩٠-٢٠١٠م).

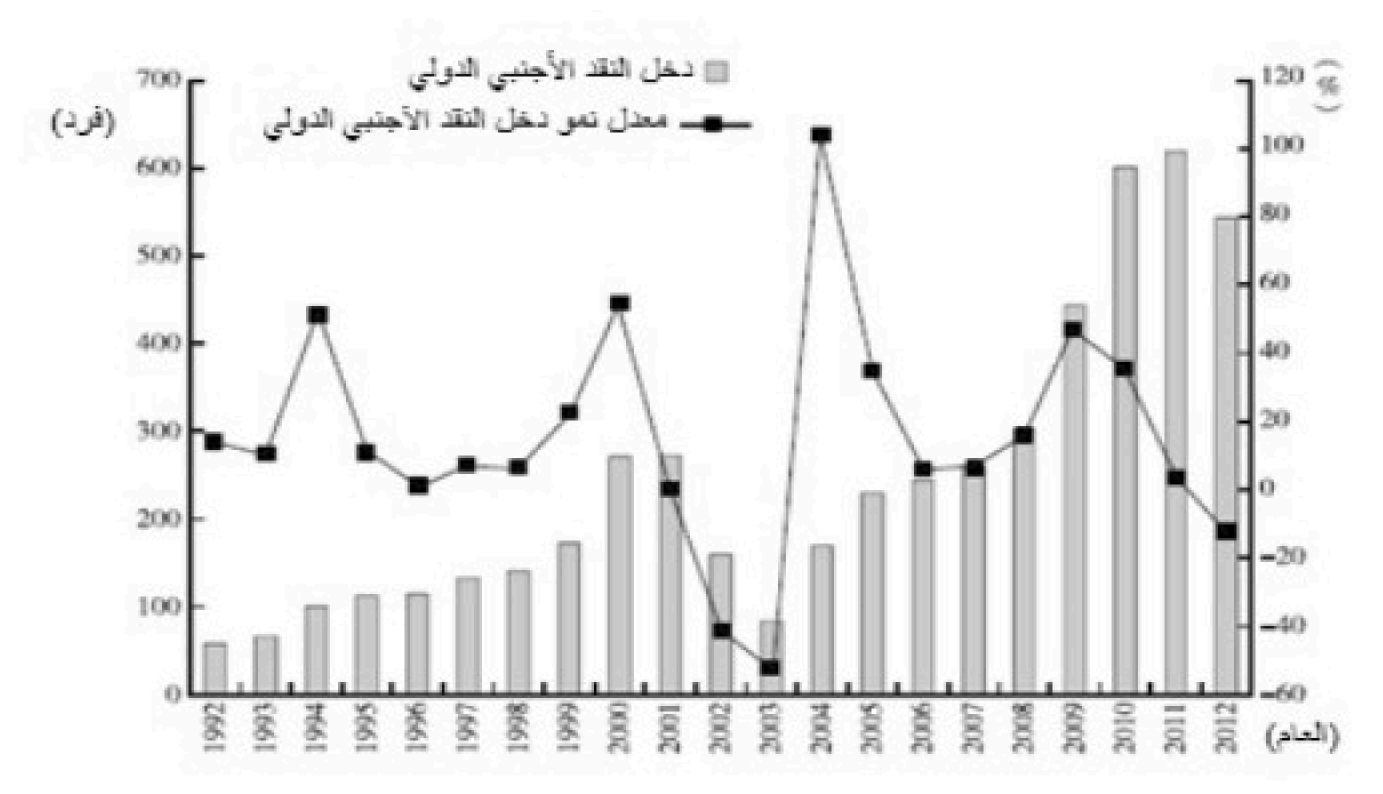




شكل رقم (١٠ ,٨). معدل إجمالي العائد ونمو السياحة الداخلية بنينغشيا (١٩٩٢-٢٠١٢م).



شكل رقم (١١ ,٨). معدل إجمالي العائد ونمو السياحة الوافدة بنينغشيا (١٩٩٢-٢٠١٢م).



شكل رقم (١٢ ,٨). معدلات عائد النقد الأجنبي بنينغشيا (١٩٩٢-٢٠١٢م).

٤- نينغشيا والإستراتيجية الوطنية لـ "التوجه غربًا"

في عام ٢٠٠٨، صدرت "مقترحات مجلس الدولة الصيني بشأن مزيد من دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا" (رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٨) و"مقترحات مجلس الدولة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن تعميق تطبيق إستراتيجية التنمية الكبرى بغرب البلاد" (رقم ١١ لسنة ٢٠١٠)، وفي عام ٢٠١٢، وافق مجلس الدولة الصيني على تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة والمنطقة الجمركية بنينغشيا، وقد ساعدت هذه الإجراءات على الارتقاء بالاستراتيجية الوطنية لانفتاح نينغشيا غربًا. كما استطاعت نينغشيا من خلال تنظيم المنتدى الصيني الدولي (بنينغشيا) للاستثمار والتجارة، المنتدى التجاري والاقتصادي الصيني العربي، مؤتمر التجار المسلمين (بنينغشيا) والمعرض الثقافي والسياحي الدولي وغيرها من الفعاليات، استطاعت جذب المشاركة الواسعة والاهتمام الكبير من الدول الإسلامية. وتماشيًا مع "قرارات لجنة الحزب والحكومة المحلية لمنطقة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لأبناء قومية هوي المسلمة بشأن الارتقاء بالسياحة الثقافية"، و"طرق إدارة المنطقة الجمركية بينتشوان"، "السياسات التفضيلية بالمنطقة الجمركية بينتشوان"، "اللائحة السياحية بنينغشيا" و"مقترحات بشأن مزيد من تسريع وتيرة تطبيق التنمية السياحية بمدينة ينتشوان" وغيرها من السياسات، فإن مستقبلًا واعدًا ينتظر التنمية السياحية والتعاون الدولي في نينغشيا.

الفصل الرابع

المنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا ودفع التعاون الصيني العربي في المجال السياحي

أولًا: تحديد الأهداف

١- الانطلاق من الابتكار في الأنظمة، وجعل نينغشيا منطقة تجريبية في مجال الابتكار وإصلاح صناعة السياحة في المناطق الداخلية على مستوى الصين. ٢. الاعتماد على التواصل المنفتح، وجعل نينغشيا محورًا للتعاون السياحي والتبادلات الثقافية والاقتصادية بين الصين والدول العربية على المستوى الدولي. ٣. الاعتماد على الابتكار في الأنظمة والتواصل المنفتح في آن واحد، ودفع تحول نينغشيا من مقصد سياحي محلي معروف إلى مقصد سياحي عالمي.

ثانيًا: إستراتيجية التنمية

يجب أن تعتمد التنمية السياحية في نينغشيا مستقبلًا على "الانفتاح لدفع التنمية"، وأن يتم الاعتماد على إستراتيجية الابتكار في الأنظمة والاستراتيجية الدولية واستراتيجية احتياجات السوق واستراتيجية التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

ويشير الابتكار في الأنظمة إلى استغلال فرصة تأسيس "المنطقتين" بنينغشيا، والسعي الإيجابي والتجريب وتسريع وتيرة الابتكار في الأنظمة والآليات السياحية، لدفع الارتقاء الشامل بصناعة السياحة في نينغشيا، وجعل نينغشيا نموذج لمناطق التنمية السياحية على مستوى المناطق الداخلية الصينية.

وتشير الإستراتيجية الدولية إلى الانطلاق من الرؤية الدولية، وتأسيس منظومة خدمات سياحية دولية وسوق سياحية موجهة للعالم أجمع، ودفع تنمية القطاع السياحي بنينغشيا، والاستغلال الأمثل للموارد والموقع والميزات الثقافية التي تتمتع بها منطقة نينغشيا ذات الحكم

الذاتي لأبناء قومية هوي المسلمة، وتفعيل دور صناعة السياحة بنينغشيا كجسر لانفتاح الصين غربًا، وتعميق التبادل والتعاون السياحي بين الصين والدول العربية، والبحث عن آليات التعاون السياحي بين الجانبين، وجعل نينغشيا محورًا للتعاون السياحي والتبادلات الثقافية والاقتصادية بين الصين والدول العربية. كما يجب في الوقت ذاته العمل وفق معايير الخدمات السياحية الدولية، لدفع الارتقاء بالعناصر السياحية، واستكمال البنية التحتية السياحية، وتطوير المنتجات المحلية المميزة، وتنظيم السوق السياحي والربط بين "الجذب" و"الخروج"، لتحويل ننيغشيا إلى مقصد سياحي وطني.

وتشير إستراتيجية احتياجات السوق إلى الانطلاق من التعرف على احتياجات السوق الهدف، والعمل على تطوير منظومة المنتجات السياحية الموجهة للسوق العربية، والاستفادة من انفاق السائحين العرب لدفع التنمية السياحية في نينغشيا.

أما إستراتيجية التنمية المستدامة فتشير إلى مزيد من الاهتمام بالحضارة الايكولوجية وحماية البيئة، والعمل على تقليص التأثير السلبي للتنمية السياحية على البيئة الطبيعية، ودفع تحسين البيئة الايكولوجية ومواصلة وازدهار الثقافة المحلية، بما يحقق التوزان بين التنمية والحماية.

ثالثًا: دعم السياسات على مستوى الدولة

١- الجانب الثقافي ودفع التعاون السياحي بين الصين والدول العربية

وضع خطة لتفعيل دور القوى الثقافية الناعمة على مستوى الدولة، والعمل على تعزيز التبادلات الصينية العربية من خلال مختلف الطرق، وفي الوقت الذي يتم فيه تقديم الثقافة الصينية التقليدية للشعوب العربية، فإنه يجب العمل على التعريف والتقديم المناسب للتجربة الصينية المعاصرة، بما في ذلك حياة الصينيين المعاصرين والإسلام في الصين وغيرها من القضايا الحديثة والأقرب إلى الواقع.

كما يجب الاستفادة من التجربة الناجحة لتنظيم العام السياحي الصيني الكوري الجنوبي والصيني الروسي، والبدء في تنظيم فعاليات العام السياحي الصيني العربي، ودفع التبادلات الحضارية بين الصين والدول العربية والدول الإسلامية.

٢- دفع السياحة العربية إلى الصين من خلال الإعفاء من تأشيرة الدخول

حيث يجب العمل على تسريع وتيرة دفع السياسات الخاصة بالتأشيرة السياحية في مطار الوصول. والتوصية بأن تقوم الجهات الصينية المعنية بالدفع الإيجابي لتطبيق سياسة الحصول على

التأشيرة في مطار الوصول للدول العربية (ويمكن البدء في ذلك من خلال تحديد عدد من الدول العربية)، والبدء في حصول السائحين الوافدين إلى ينتشوان على تأشيرة الوصول في المطار. كما يجب في الوقت ذاته تسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على التأشيرة، ودفع الحصول على تأشيرة الوصول في الميناء لمدة ١٢٠ ساعة أو ٧٢ ساعة، وتقديم تأشيرة ذهاب وعودة متعددة للأفراد الموافقين للشروط المحددة من الجانب الصيني.

٣- دفع الإنفاق السياحي من خلال إلغاء الضرائب على المشتريات السياحية

الحصول على موافقة الدولة لتفعيل السياسة التفضيلية لإلغاء الضرائب على المشتريات، والتنسيق مع كافة الجهات المعنية لتنفيذ استرداد المسافر لقيمة الضرائب على المشتريات عند المغادرة، والعمل على تنفيذ السياسات المعنية بالنسبة لحسابات العملة الأجنبية للسائح الأجنبي في المزارات السياحية والفنادق. ونقترح تقديم هذه السياسية التفضيلية للسائحين المناسبين للشروط الستة التالية: ١. أن تبلغ قيمة مشتريات السائح الحد الأدنى المحدد للحصول على هذه الميزة، وأن يكون ذلك من خلال استمارة خاصة باسترداد قيمة الضرائب على المشتريات الخاصة بالسائحين الأجانب. ٢. استكمال الاجراءات الخاصة بذلك في ميناء المغادرة، على ألا تكون المشتريات الخاصة لاسترداد الضريبة قد تم استخدامها أو أُتلفت. ٣. ألا يتجاوز تاريخ المشتريات ٩٠ يومًا عند يوم المغادرة. ٤. أن يحمل السائح هذه المشتريات بنفسه عند السفر. ٥. أن تخضع هذه المشتريات للفحص الجمركي، وأن يتم ختمها بخاتم الجمرك في موانئ المغادرة. ٦. أن يتم استكمال إجراءات استرداد الضرائب من خلال وكيل محدد.

٤- دعم سياسات الضرائب والاستثمار والتمويل

تطبيق السياسات التفضيلية الخاضعة لعملية التنمية الكبرى في غرب البلاد بنينغشيا، وذلك وفق "قائمة الصناعات التفضيلية للاستثمارات الأجنبية في منطقتي وسط وغرب البلاد"، بما في ذلك البنية التحتية والمشروعات البيئية وحماية البيئة والعمل الاجتماعي. وبالنظر إلى ضعف الأسس الاقتصادية بنينغشيا، فإن الميزانية المركزية يجب أن تزيد من مستوى الدعم المقدم لنينغشيا، وفي هذا الصدد نوصي بزيادة مستوى الدعم المالي لميزانية المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا بنسبة محددة، على أن تُستغل هذه النسبة في دفع المساواة في الخدمات الأساسية العامة على مستوى المنطقة. كما يجب زيادة الدعم المالي للمناطق الفقيرة النائية. والسماح لبنوك التنمية المحلية بإصدار السندات، وزيادة دعم البنية التحتية بنينغشيا.

٥- استكمال شبكة النقل والمواصلات

يجب أن تعمل الجهات المعنية على فتح وزيادة الخطوط الجوية والملاحية بين مختلف المدن السياحية الرئيسية المحلية والأجنبية، والاسراع في تشغيل الرحلات الجوية بين ينتشوان ومدن دبي والدوحة والقاهرة وكوالامبور وبانكوك وغيرها من الوجهات الدولية، وتسريع وتيرة تنفيذ مشروع توسعة المرحلة الثالثة بمطار خه دونغ بمدينة ينتشوان، وتحويل مطار ينتشوان إلى مطار دولي مهم بمنطقة غرب الصين. كما يجب تسريع وتيرة تأسيس السكك الحديدية ومسارات الحافلات والمترو. ودفع إنشاء الطرق السريعة بنينغشيا، والعمل على الربط في الطرق السريعة مع المنطقة الاقتصادية قوان جونغ- تيان شوي وخوباو اه شو وغيرها من المناطق، والارتقاء المستمر بمستوى شبكات الطرق بالمناطق السياحية.

٦- سياسات أخرى

كما نوصي بمحاكاة صندق الاستثمار والتعاون الصيني ....، وتأسيس صندوق للتنمية الثقافية والسياحية بين الصين والدول العربية، على أن تقوده المؤسسات المالية على مستوى الدول المعنيه، بمساندة حكومة منطقة نينغشيا ذاتية الحكم بالتعاون مع المؤسسات المالية بالدول العربية، وعلى أن تتركز استثماراته في الأنشطة الثقافية، والصناعات الثقافية والسياحية وحماية التراث الثقافي بين الصين والدول العربية وغيرها من المجالات.

كما نوصي بأن يقدم مجلس الدولة ومكتب الحد من الفقر وهيئة السياحة ووزارة المالية وغيرها من الجهات المعنية، بأن تقدم دعمًا أكبر للحد من الفقر والتنمية في مناطق الأقليات والمناطق الفقيرة، على أن يتم التركيز على تعزيز النقل والمواصلات وغيرها من خدمات تأسيس البنية التحتية وتأهيل العاملين في القطاع السياحي.

والعمل على تأسيس آليات تعاون ثقافي وسياحي مشتركة بين نينغشيا والمكاتب المركزية ومقاطعات شرق الصين المتقدمة، وتنسيق تطوير الصناعات السياحية والثقافية في المناطق الفقيرة بنينغشيا، ودفع أعمال اختيار وتأسيس المناطق التجريبية للحد من الفقر في المناطق السياحية.

والعمل على تقديم التسهيلات لإجراءات تأشيرات الدخول للمؤتمرات الدولية والمعارض الكبرى وسياحة المؤتمرات والمسابقات الدولية والعروض الكبرى وغيرها من الفعاليات التي تنظمها هيئات الجمارك والمناطق الحدودية والحجر الصحي داخل المدن المركزية.

رابعًا: جهود التجديد والابتكار على مستوى المناطق ذاتية الحكم

١- التجديد في أنظمة الإدارة السياحية

فالسياحة في نينغشيا بحاجة إلى الضمانات التنظيمية القوية. وتأسيس فرق عمل قيادية ثقافية وسياحية بنينغشيا من الدرجة الأولى على مستوى المنطقة، وتأسيس منظومة إدارية تقوم على التنسيق والتعاون وتوزيع الأعباء في مجالات السياحة، المالية، النقل، الإحصاء، التخطيط، حماية البيئة، الضرائب، الثقافة، الرياضة، البساتين، المياه، الأمن العام والصناعة والتجارة وغيرها من المجالات المعنية.

٢- التركيز على تأسيس المشروعات السياحية، واستكمال منظومة خدمات السياحة الإسلامية

التركيز على تأسيس المنطقة التجريبية السياحية الدولية بشابي توو، ومنطقة النهر الأصفر الدولية للسياحة الترفيهية، ومدينة الصناعات الثقافية والسياحية الصينية العربية وغيرها من المشروعات، وتعزيز تأسيس المدينة الدولية للمنتجات الإسلامية، ومعرض الثقافة الإسلامية، شارع التجار المسلمين والقرية الثقافية لعادات وتقاليد أبناء قومية هوي المسلمة، بما يحقق دفعة جديدة للتنمية السياحية.

وانطلاقا من الدراسة الجادة لعادات وتقاليد حياة المسلمين، يجب العمل على تحديد التعريفات والمضامين المعنية بالمأكل والمسكن والسياحة والمشتريات والترفيه والضيافة الخاصة بالسياحة في نينغشيا. ففي مجال المأكولات، يجب تقديم خدمات الضيافة التي وفق متطلبات السائحين المسلمين فيما يتعلق بمبنى المطعم، المرافق والمعدات، شهادات اعتماد الأطعمة الحلال، الأطعمة، مراسم الاستقبال وغيرها من الخدمات. وفي مجال المسكن، يجب توفير مصحف بكل غرفة، وتحديد موضع القبلة، وتحديد مكان للصلاة في الفندق، وتقديم مجموعة الأدوات التي يحتاج إليها المصلون، وتجنب أن يكون السرير ودورة المياه تجاه القبلة، وتقديم خدمات الاعلان عن الآذان، وأن يعتمد طاقم العاملين بالفندق بشكل رئيس على الموظفين المسلمين، وأن تتلاءم ملابسهم مع متطلبات الدين الإسلامي. وفي مجال النقل، تقديم نشرات بخدمات النقل باللغات الصينية والانجليزية والعربية. وفي مجال السياحة، تقديم المرافق والمعدات التي يحتاج إليها السائح المسلم، بما في ذلك المنتجات السياحية كتنظيم البرامج والمرشد السياحي وغيرها من الخدمات. وفي مجال المشتريات، تقديم الخدمات التي تناسب احتياجات السائح المسلم في الأسواق وفي صناعة المنتجات السياحية وخدمات الضيافة. وفي المجال الترفيهي، تأسيس المشروعات التي تلبي حاجات الترفيه للسائح المسلم، بما في ذلك الأسواق المناسبة والحدائق ومشروعات الرعاية الصحية.

٣- تعزيز خدمات التسويق محليًا وخارجيا

حيث يجب تحديد صور وشعارات الترويج للسياحة الثقافية بنينغشيا، ووضع خطط التسويق للسياحة الثقافية، والاستغلال الأمثل لوسائل الإعلام التقليدية والجديدة، مع التركيز على المناطق المتقدمة داخل الصين وعلى الدول العربية، والعمل على الترويج للسياحة الثقافية بالمنطقة باللغات والوسائل المتعددة، وتقديم صورة جديدة للتبادلات الثقافية والسياحية الصينية العربية.

كما يجب القيام بالدراسات العلمية ووضع الخطط الإستراتيجية للتسويق الدولي للعلامات السياحية بنينغشيا. والتعاون من الهيئة الوطنية للسياحة ومكاتب السياحة الستة عشرة خارج البلاد، لإدراج السياحة بنينغشيا ضمن خطط التسويق السياحية، خاصة بالنسبة للدول العربية، مع التركيز على البرامج السياحية بنينغشيا. والاستغلال الأمثل للمؤتمرات الدولية التي يشارك بها التجار المسلمون من كافة أرجاء العالم، والمعارض الثقافية والفنية والسياحية الدولية بنينغشيا، وغيرها من المهرجانات الثقافية والسياحية بالمنطقة، ومدن التوأمة ومنصة معرض الصين والدول العربية ، لزيادة مستويات الترويج للدول العربية. والعمل على فتح مجالات للتعاون مع الدول العربية في مجالات التلفزيون والصحف والثقافة والرياضة والجوانب الأكاديمية. وتسريع وتيرة تأسيس آليات الحوار والتعاون للسياحة الدولية مع الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط، ودعوة المسؤولين وشركات السياحة والإعلاميين العرب لزيارة نينغشيا. اعداد بطاقات الترويج الجميلة والعمل على نشرها واذاعتها من خلال المنصات الإعلامية العربية بما في ذلك التلفزيون والإذاعة وشبكات الانترنت، وجذب السائحين العرب والسائحين من داخل الصين لزيارة نينغشيا. العمل على الترويج للمعرض الصيني العربي في الدول العربية، ودعوة المؤسسات الحكومية الصينية والأجنبية والمؤسسات المعروفة والمستثمرين والمنظمات الاقتصادية ومؤسسات خدمات الوساطة والكيانات الاجتماعية للمشاركة في المعرض، والترويج لسياحة المؤتمرات من خلال معرض الصين والدول العربية. تشجيع تطوير عدد من شركات السياحة الإسلامية الدولية، للبدء في البرامج الدولية التي تستهدف السائحين المسلمين. وتأسيس لجان الخدمات السياحية للدول العربية ولجنة الحج لتنظيم رحلات المسلمين من أبناء نينغشيا لأداء فريضة الحج.

٤- استكمال السياسات المالية والضريبية

العمل على جذب المؤسسات والكيانات الكبرى للمشاركة في تنمية موارد السياحة الثقافية، وتقديم السياسات التفضيلية في مجالات الضرائب والتمويل والأراضي والأرباح. وإعداد المنتجات المالية الخاصة بالشركات السياحية المتواجدة في السوق وبنك التنمية وغيرها من الخدمات المعنية

بالسياحة الثقافية بنينغشيا، تشجيع ودعم المناطق والمؤسسات المؤهلة لتأسيس صناديق استثمار في مجال السياحة الثقافية. وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمزارعين على الاستثمار في مجالات السياحة الثقافية، وتقديم التسهيلات الصناعية والضريبية المناسبة. ومطالبة الجهات المالية المركزية بزيادة الدعم وتطوير السياحة الثقافية بنينغشيا، وتقديم الدعم المالي للسياحة الثقافية المتعددة على وجه الخصوص.

٥- سياسة حماية الأراضي والموارد

البحث عن سياسة أراضٍ تتناسب مع تطوير السياحة الثقافية وخصائص البيئة الطبيعية بنينغشيا. والزيادة المناسبة لاستغلال الأراضي اللازمة للسياحة الثقافية، وضم الأراضي اللازمة لتطوير السياحة الثقافية للخطة الشاملة لاستغلال الأراضي بالمدن والريف، مع إعطاء الأولوية لمشروعات السياحة الثقافية بالمناطق ذاتية الحكم. صناعة السياحة الثقافية في تطوير الأراضي التجارية، وإعطاء الأولوية للمناقصات، والمزادات، ونقل القائمة. ودعم المؤسسات لاستخدام الأسهم من العقارات، وتخصيص الأصول من الأراضي لإقامة مؤسسات السياحة الثقافية.

الاستفادة من تجارب السياسات التفضيلية لمناطق التنمية الصناعية ذات التكنولوجيا العالية، وضمان استغلال الأراضي المخصصة لمشروعات السياحة الثقافية الكبرى. وإعطاء أولوية لإنهاء إجراءات استغلال الأراضي الخاصة بمشروعات السياحة الثقافية.

تشجيع المنظمات الاقتصادية الجماعية الريفية والمتعاقدين على استخدام حقوقهم في حيازة الغابات وحقوق عقود الأراضي المملوكة للجماعات، وفي إطار الخطط العامة المعنية بالاستغلال الأمثل للأراضي وعدم تغيير استخدامات الأراضي، تشجيعهم للاستثمار في المناطق السياحية.

كما يجب العمل على تشجيع ودعم استغلال التلال الجرداء والبرية والصحراء والمناجم المهجورة لتطوير مشروعات السياحة الثقافية، وتحسين تخصيص موارد الأراضي. وفي ظل الشروط المعنية بضمان البيئة الإيكولوجية وتوفير الموارد، لا سيما الموارد المائية، من الضروري استكشاف استخدام مواقع التصحر ومواقع القرى القديمة والتلال المنخفضة والأراضي الرطبة المنحدرة والأراضي الجماعية الريفية للقيام بأنشطة السياحة الثقافية والمواقع السياحية وبناء المرافق المساندة.

وفي ظل العمل على تنفيذ أعمال الاستثمار والتحريج، لتطوير البنية التحتية للسياحة أو الموارد السياحية من الأراضي، واستخدام فترة نقل تصل إلى ٤٠ عاما، ويمكن التقدم بطلب للتجديد عند انتهاء الصلاحية. ويجوز مكافأة رسوم الحصول على حقوق استخدام الأراضي ورسوم استعادة الغطاء النباتي ورسوم دعم إنشاء مشروعات سياحية باستثمار يزيد عن ١٠٠ مليون يوان

لوحدة المشروع من قبل الحكومات المحلية المستفيدة بنسبة مناسبة، وستدفع رسوم نقل الأراضي وفقا للشروط التعاقدية. على أن تصل قيمة استغلال الأراضي للمؤسسات غير الحكومية الراغبة في الاستثمار في المشروعات السياحية الكبرى إلى ما يزيد على ١ مليار يوان.

تحديد الآليات المعنية بحماية الموارد الثقافية والبيئة الايكولوجية، وزيادة الاستثمارات الحكومية، وتعزيز الدراسات الخاصة بتأسيس مشروعات الزراعة والري بسهول خه تاو ومعالجة التصحر بشمال البلاد وحماية الآثار، وزيادة الاستثمارات، من اجل استعادة المكونات في جنوب النهر والميزات الصحراوية.

٦- الاهتمام بإعداد الكفاءات

تأسيس الآليات المعنية بإعداد الكفاءات في مجال اللغة العربية، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، والإسراع في إعداد فريق من المترجمين المتخصصين في اللغة العربية. تشجيع جامعة نينغشيا وجامعة شمال الصين للقوميات ومعهد القوميات الفني بنينغشيا وغيرها من الجامعات والمعاهد المعنية لفتح تخصص اللغة العربية. وأن تقوم جامعة نينغشيا بتأسيس معهد للغة العربية، وإعداد الكفاءات عالية المستوى في مجال اللغة العربية (والتي تكون على دراية بالتجارة الدولية والقانون الدولي)، للاضطلاع بالمهام اللازمة في المؤتمرات التي تتطلب خدمة اللغة العربية. وتشجيع مختلف المؤسسات الشعبية لفتح تخصص اللغة العربية، لتكوين منظومة تعليمية متعددة في اللغة العربية على مستوى الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات الشعبية بنينغشيا.

تنظيم الاختبارات الخاصة باستخراج رخصة الإرشاد السياحي باللغة العربية، تشجيع ودعم الأشخاص المؤهلين للحصول على الترخيص، وإلحاق المؤهلين بالعمل في مجال الإرشاد. على أن يكون هناك مرشد متخصص في اللغة العربية على الأقل في مختلف المناطق السياحية يقوم بالشرح للوفود الإسلامية.

تعزيز اعداد الكفاءات في مجالي اللغة العربية والسياحة الثقافية، تأسيس قسم السياحة وتخصص السياحة بجامعة نينغشيا ومعهد نينغشيا الفني، ودعم تواصل هذه الجهات مع الجامعات العربية والصينية المعنية لمزيد من التعاون في المجال السياحي. وتعزيز تأهيل المتخصصين في هذا المجال بالتعاون مع الجامعات الصينية والأجنبية والمؤسسات المعنية، لإعداد جيل من الكفاءات السياحية التي تتمتع بوعي عال.

استقدام الخبراء المتخصصين في مجالات التخطيط والتصميم وتشغيل المشروعات والبيانات والتسويق الدولي والإدارة العليا.

تأسيس السياسات التشجيعية لإعداد الكفاءات في المناطق التي تحتاج للتنمية السياحية مع العلم بأنها تعجز مؤقتا عن توفير الكفاءات، لتتمتع بالخطة الوطنية للآلف شخص وخطة نينغشيا للمئة شخص وغيرها من السياسات التفضيلية في مجال الكفاءات.

استكمال المعايير الخاصة بخدمات العاملين في المجال السياحي وعقود التشغيل وآليات المكافآت، وضمان استقرار الكفاءات الحالية.

تعزيز تأسيس فرق عمل في مجال السياحة الثقافية، وضع الخطط المعنية بتطوير الكفاءات في مجال السياحة الثقافية، وتعزيز تأسيس تخصص السياحة الثقافية بالجامعات والمعاهد العليا، وتسريع وتيرة تأسيس مدارس الفنون والمدارس السياحية بنينغشيا، والتوسع التدريجي في أعداد المقبولين في تخصصات السياحة الثقافية داخل المنطقة، والتركيز على إعداد مجموعة من الكفاءات التي تتمتع بوعي عال في مجال السياحة الثقافية. وتشجيع الشخصيات التي تتمتع بسمعة على المستوى المحلي والدولي للمشاركة في تنمية وتأسيس مشروعات السياحة الثقافية.

٧- الارتقاء بدور ينتشوان في مجال الخدمات الجوية

الارتقاء بقدرات ينتشوان في مجال الموانئ الجوية ودعم نينغشيا لتأسيس شركة طيران مساهمة، وتطوير مطار خه دونغ بينتشوان ليكون حلقة وصل بين الصين ووجهات الطيران الدولي في الدول العربية. واستكمال منظومة النقل للسكك الحديدية والطرق السريعة بين ينتشوان والمدن الرئيسة المجاورة والمناطق السياحية. واستكمال المرافق الخاصة بالتواصل الثقافي والمعارض بمدينة ينتشوان. وتأسيس عدد من الفنادق والمطاعم والمنتجعات والمرافق السياحية ذات الفئة العالية التي تناسب حياة وعادات المسلمين، والارتقاء بالمستوى الدولي لينتشوان لتكون مدينة مركزية.

٨- دعم تطوير المؤسسات السياحية وتشجيع المؤسسات السياحية على "الخروج"

الإسراع في تأسيس مجموعة شركات نينغشيا للسياحة، والتركيز على تقديم المؤسسات الرائدة في مجال السياحة الثقافية التي يزيد دخلها السنوي عن ١٠٠ مليون يوان، للاعتماد على هذه المؤسسات الرائدة لدفع السياحة الداخلية بالمنطقة.

دفع مؤسسات السياحة الثقافية الصغيرة والمتوسطة على التطور نحو "الاحترافية، الدقة، الخصوصية والتجديد"، لتحقيق التكامل مع المؤسسات الرائدة. وتقديم الدعم في السياسات للمؤسسات السياحية التي تتمتع بمستقبل للتطور وسرعة في النمو وربحية عالية، ودفع التجمع للشركات السياحية الكبرى والتخصص بالنسبة للشركات السياحية المتوسطة والخدمات الشبكية

للشركات الصغيرة والتجمع في صورة سلاسل بالنسبة للفنادق السياحية وربط المناطق السياحية.

إدراج الشركات السياحية في قائمة المشتريات الحكومية وأنظمةالدفع وبطاقة الأعمال الحكومية، والسماح لها بالمشاركة في الاستقبال الرسمي والوكالات والمؤسسات الرسمية والمنظمات الاجتماعية في أنشطة الشؤون العامة، وترتيب خدمات النقل والإقامة والمطاعم والمؤتمرات وغيرها من الخدمات، كما يمكن تسديد النفقات من خلال الشيكات الخاصة بالشركات السياحية.

وضع السياسات المعنية، وتشجيع الشركات السياحة على جذب السائحين المحليين والأجانب، وزيادة مستوى الحوافز فيما يتعلق بالسياحة الوافدة، وربط المؤسسات السياحية بننغشيا بالدخل السياحي في الدول العربية والإسلامية، وتخفيض ضريبة العمل على ١٠ سنوات بنسبة النصف، وضريبة الدخل للشركات "٥ مجانا و٥ بنسبة النصف".

تشجيع المؤسسات السياحية المؤهلة على التواصل مع والتعاون في مجال الشركات السياحية والفنادق السياحية وغيرها من المشروعات السياحية مع الجهات المعنية في الدول العربية. كما يجب أن تعمل الجهات الإدارية السياحية المعنية على التعاون مع الجهات التجارية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، والاستناد إلى السياسات التفضيلية المعنية، وتوجيه ودفع المؤسسات السياحية بنينغشيا للاستثمار خارج البلاد.

تأسيس منظومة خدمات استشارية للاستثمار في الخارج موجهة للمؤسسات السياحة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتوجيه للشركات التي ترغب في الاستثمار في الدول العربية، أو تلك التي "خرجت" بالفعل في مجالات سياسة الاستثمار والقوانين وسوق العمل والخلفية الثقافية وغيرها من الخدمات.

الاستناد إلى أعداد ووجهات والأنماط الاستهلاكية للسائحين الصينيين المغادرين إلى الدول العربية، لتحديد المجالات الرئيسة ومجالات التنمية ومستوى الدفع لـ "خروج" المؤسسات في مجالات المال والأعمال والتأمين والاستثمار، وذلك من خلال الدمج والاستحواذ، ودفع الإستراتيجية الدولية الشاملة والمحددة.

٩- تأسيس وتحسين بيئة خدمات سياحية تناسب الثقافة الإسلامية

الاهتمام بالخصائص الثقافية لملامح والطراز المعماري للمدن، وتأسيس عدد من المباني العربية المميزة. ووضع المعايير الخاصة بالخدمات السياحية التي تتناسب مع الثقافة والحياة والعادات والتقاليد الإسلامية، ودفع اعتماد المعايير المعنية مع الدول العربية، ودفع المنتجات والأطعمة والخدمات التي تناسب السياحة الثقافية الإسلامية للحصول على المعايير الدولية.

تأسيس الأماكن المناسبة لأداء المسلمين لشعائرهم الدينية

تحديد المواسم الدينية الثقافية الخاصة بأعياد "الفطر" و"الأضحى" والمولد النبوي.

الاستفادة من تجربة تطوير سوق مدينة إيوو بمقاطعة جه جيانغ، والعمل على تأسيس أسواق كبيرة ، أسواق تتمتع بالخدمات الحديثة الشاملة، ودفع تأسيس مركز دولي لعرض المنتجات الإسلامية بينتشوان، ومركز معارض نينغشيا الدولي للسلع الصغيرة، ومركز نينغشيا الدولي لعرض المنتجات الإسلامية وتأسيس الشارع التجاري الإسلامي، وجذب التجار الصينيين والتجار من الدول الإسلامية لزيارة هذه الأسواق للتجارة والمشاركة في المعارض والسياحة والتسوق.

جدول رقم (١) مرفق الاجتماعات الوزارية لدورات منتدى التعاون الصيني العربي.

الوثائق الموقعة	المكان	التاريخ	
"بيان منتدى التعاون بين الصين والدول العربية"، "خطة عمل منتدى التعاون بين الصين والدول العربية"	القاهرة- مصر	14/9/2004	الاجتماع الوزاري الأول
"بيان الاجتماع"، "الخطة التنفيذية لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية٢٠٠٦-٢٠٠٨"، "البيان المشترك بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وجامعة الدول العربية حول التعاون في مجال حماية البيئة"، "مذكرة تفاهم لمؤتمر رجال الأعمال الصيني العربي"	بكين	٣١/ ٥-١/ ٦-- ٢٠٠٦	الاجتماع الوزاري الثاني
"بيان الاجتماع"، "خطة عمل منتدى التعاون بين الصين والدول العربية ٢٠٠٨-٢٠١٠"	البحرين- المنامة	2008/ 5/ 21-5/ 22	الاجتماع الوزاري الثالث
"بيان تيانجين"، "بيان وخطة الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية"	تيانجين	2010/5/13-5/14	الاجتماع الوزاري الرابع
"بيان الاجتماع"، "الخطة التنفيذية لأعمال المؤتمر ٢٠١٢-٢٠١٤"	الحمامات- تونس	2012/5/ 31	الاجتماع الوزاري الخامس

جدول رقم (٢). مرفق حجم الاستثمارات وعدد الشركات العربية في الصين.

	الاستثمارات الفعلية *١٠آلاف دولار أمريكي		عدد المؤسسات الأجنبية		حجم الاستثمارات (١٠ آلاف دولار) *		رأس المال الأجنبي المسجل * ١٠ آلاف دولار)	
السنة	2010	2011	2010	2011	2010	2011	2010	2011
الأردن	640	631	101	108	6130	6445	4371	4184
فلسطين	6	80	18	19	602	614	390	404
لبنان	249	215	74	89	6171	5620	2959	2696
السعودية	48397	2394	81	83	879087	874214	165208	162678
سوريا	810	89	79	102	7758	6070	5856	4023
العراق	212	99	45	70	2223	7874	1508	4331
الكويت	47	25	20	20	1333	2175	767	1286
قطر	51	73	6	6	1037	1038	493	494
البحرين	105	0	8	11	2308	1316	985	841
الإمارات	11003	7140	342	348	186585	187066	88374	90270
اليمن	2079	888	92	112	5132	3191	3827	2662
عُمان	5	0	3	4	202	217	170	185
مصر	803	552	89	94	21734	19167	10174	9778
السودان	0	255	11	14	1145	1164	408	420
ليبيا	5	121	22	21	12518	12512	3667	3662
المغرب	7	4	10	8	1006	1051	257	562
تونس	683	488	11	14	7922	7721	2591	2452
الجزائر	40	29	39	48	5735	6737	4811	5297
موريتانيا	0	0	6	5	12625	12625	4579	4579
جيبوتي	0	0	4	4	431	431	431	431
الصومال	0	0	7	10	506	533	440	469
جزر القمر	0	0	1	0	197	0	49	0
الإجمالي	65142	13083	1069	1190	1162387	1157781	302315	301704

جدول رقم (٣). حجم مشروعات المقاولات الصينية في الدول العربية.

الوحدة: * ١٠٠٠٠ دولار أمريكي

	2008	2009	2010	2011
الأردن	13508	33527	11006	25339
فلسطين	—	7409	—	—
لبنان	—	—	3743	1739
السعودية	245371	359158	322705	435846
سوريا	11614	20343	20143	11946
العراق	9575	35313	67165	177328
الكويت	11307	21018	40754	65926
قطر	41980	42364	104330	112918
البحرين	3478	6853	8873	1519
الإمارات	210954	354167	297160	193825
اليمن	43758	46047	37252	30225
عُمان	16367	27113	45627	58892
مصر	51379	79735	116881	102372
السودان	262174	207843	233696	273502
ليبيا	74118	191251	344930	80423
المغرب	28043	51100	59041	38135
تونس	5353	5318	14802	9581
الجزائر	420227	587726	494736	405255
موريتانيا	5619	19075	18586	26474
جيبوتي	1732	6923	2060	3850
الصومال	10	19	—	5
جزر القمر	476	1008	1977	2410
الإجمالي	1457043	2103310	2245467	2057510

الباب التاسع

السياسات الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا

تشير السياسات الضريبية التفضيلية إلى تلك السياسات التي تطبقها دولة ما لتحفيز ورعاية بعض المناطق الخاصة أو الصناعات أو المؤسسات أو العائلات، وذلك من خلال العائدات أو النفقات، وتهدف إلى زيادة مستوى العائد أو خفض النفقات، لتحقيق أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية. وهناك علاقة وثيقة بين تحديد هذه السياسات التفضيلية وبين مهام الأعباء المالية، توزيع الدخل، الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث إن هذه المهام الأربع لها تأثير كبير على ضبط حجم وتركيبة العائدات والنفقات، وهو ما يمهد للسياسة الضريبية التفضيلية أن تقوم بدورها في تحفيز ورعاية الفئات المعنية.

إلا أن التأثير العام لهذه السياسات يبدو في غاية التعقيد. ففي الوقت الذي يمكن أن تقوم فيه بدور الداعم للفئات المستهدفة، فإن الافراط في التفضيل يقلل من القدرة التنافسية بين الفئات المستهدفة. وفي الوقت ذاته، نجد أن السياسات الضريبية التفضيلية تعد نوعًا من التمييز ضد الفئات غير المستهدفة، وقد يكون هذا التمييز في بعض الأحيان مقابلًا لا بد منه لتحقيق التنمية الشاملة، إلا أنه إذا حدث أي خلل في تطبيق السياسة، فإن هذا التمييز سيتحول إلى نوع من غياب العدالة لا يمكن التغاضي عنه. ومنذ عصر الإصلاح والانفتاح، فإن السياسة الضريبية التفضيلية تعد إحدى السياسات المهمة التي تعتمد عليها الحكومة الصينية لتحقيق عدد من الأهداف المحددة، خاصة الأهداف التي تتعلق بعملية التنمية الاقتصادية. إلا أنه بسبب التأثيرات السلبية العديدة التي قد تصاحب هذه السياسة بالنسبة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يجب أن يراعى الحذر الشديد عند تطبيقها. ومن ثم فإننا نقوم بهذا التناول والدراسة للسياسة الضريبية التفضيلية التي تطبقها الصين منذ الاصلاح والانفتاح خاصة ما يتعلق بالتنمية الإقليمية، ثم نقوم بالتقييم الموضوعي العادل لما يتعلق بهذه الدراسة، والذي سيكون له فائدة كبيرة لوضع السياسة الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا.

الفصل الأول

الأدلة الاقتصادية للسياسات الضريبية التفضيلية

السياسات الضريبية التفضيلية عبارة عن أداة سياسية، تهدف في مجملها إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، كما أن الابتعاد عن هذا الهدف يؤدي بسهولة إلى حالة من التخبط. ومن ثم فإنه قبل البدء في وضع هذه السياسات، يجب دراسة النظريات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بها، والبحث في النتائج المباشرة أو غير المباشرة لتطبيقها. وتتميز هذه النظريات الاجتماعية والاقتصادية بتشعبها الواسع، إلا أنها تتناول بشكل رئيس نظريات علم اقتصاد التنمية، الاقتصاد الاقليمي، النمو الاقتصادي، علم الاقتصاد الصناعي، علم الاقتصاد الكلي ونظريات اقتصاد الرفاه وغيرها من النظريات، ومن ثم فإن توفر هذه النظريات يساعد في ترسيخ الأسس النظرية للسياسات الضريبية التفضيلية خلال القيام بمهام توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تجنب العشوائية في القيام بهذه المهام.

أولًا: نظريات علم اقتصاد التنمية والسياسات الضريبية التفضيلية

١ - الاقتصاد الثنائي والسياسات الضريبية التفضيلية

كان الاقتصادي الانجليزي آرثر لويس قد أصدر في عام ١٩٥٤ كتابًا بعنوان "التنمية الاقتصادية مع إمدادات العمل غير المحدودة"، حيث شرح في هذا الكتاب ظاهرة تحول العمالة في القطاع الزراعي التقليدي والصناعي الحديث خاصة قطاع التصنيع، ومن ثم التوصل إلى التحليل النموذجي لنمط الاقتصاد الثنائي. وفي عام ١٩٧٩ حصلت هذه النظرية لآرثر لويس على جائزة نوبل في الاقتصاد، وذاع صيتها في العالم أجمع.

وقد كشفت نظرية الهيكل الاقتصادي المزدوج في وقت سابق أن البلدان النامية تتعايش مع القطاعات الزراعية التقليدية القائمة على الزراعة في المناطق الريفية والقطاعات الحديثة القائمة على التصنيع في المناطق الحضرية. وبما أن القوة العاملة الفائضة للإنتاجية الحدية للزراعة في البلدان النامية هي صفر، فإنه يمكن للتحول غير الزراعي لفائض القوى العاملة الزراعية أن يعزز من التخفيض التدريجي للهيكل الاقتصادي المزدوج. ثم قام Juhn Fei &Gustave ranis بعد ذلك بتعديل فرضية نظرية آرثر لويس، وعلى أساس النمو المتوازن للقطاعين الزراعي والصناعي، قاما باستكمال الأفكار الخاصة بالاقتصاد الثنائي لتحول الفائض في العمالة الزراعية.

وبالرغم من أن نظرية الاقتصاد الثنائي أو الهيكل المزدوج لم تشر بوضوح إلى دور السياسة الضريبية التفضيلية، إلا أنها أشارت إلى أن قانون التنمية الاقتصادية هو تحول العمالة الزراعية التقليدية إلى القطاع الصناعي، ومن ثم فإن قيام الحكومات باتخاذ السياسات المناسبة لتحفيز التنمية في القطاع الصناعي سيساعد في تسريع وتيرة عملية التنمية. وهو ما يتمثل بشكل رئيس في أن الحكومة لكي تقوم بتسريع وتيرة التنمية في القطاع الصناعي، فإنها يمكن أن تتبع تطبيق الدعم المالي للقطاعات الأساسية مثل دعم الكهرباء والمياه، للحفاظ على سعر منخفض لعناصر الإنتاج، أو أنها تقوم بزيادة الإنفاق المالي بشكل مباشر لتأسيس مشروعات البنية التحتية مثل الطرق، مع خفض تكاليف النقل والامداد في القطاع الصناعي الحديث، كما يمكن أيضًا زيادة الانفاق المالي، وتعزيز تأسيس المرافق العامة لجذب الكفاءات أو رفع جودتها، واعداد وتقديم المزيد من الكفاءات للقطاع الصناعي ودفع تطويره. وتتمثل هذه السياسة التفضيلية الضريبية بشكل رئيس في المعاملة التفضيلية الممنوحة للقطاع الصناعي الحديث بالنسبة لقطاع الإنتاج الزراعي، والتي قد تؤدي إلى القضاء على الهيكل الاقتصادي المزدوج في أقرب وقت ممكن، والإسراع في عملية التصنيع والتحديث في المنطقة.

٢- نظرية الحلقة المفرغة للفقر والسياسات الضريبية التفضيلية

في عام ١٩٥٣، طرح راجنر نوركس الأستاذ بجامعة كولومبيا في كتابه "تكون رأس المال في الدول النامية" نظرية الحلقة المفرغة للفقر. حيث أشار في هذا الكتاب إلى أن نقص راس المال يعد عنصرًا حاسمًا يعوق التنمية السريعة في المراحل الأولى للتنمية في الدول النامية. وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى دخل الفرد في الدول النامية، وهو ما يؤدي إلى نقص الاحتياطي وعدم كفاية الاستهلاك، بما يعني عدم كفاية رأس المال والمنتجات في عملية الاستثمار، وهو ما يحد من تكون رأس المال، ويجعل الدول النامية تقع في فخ الفقر. خلاصة القول، فإن الدول النامية بسبب انخفاض معدل دخل الفرد وعدم تطور الاقتصاد في مراحله الأولى، كما أن انخفاض الدخل يعني

استغلال المواطنين لجزء كبير منه في النفقات المعيشية، في مقابل جزء ضئيل يتم ادخاره، مما يؤدي إلى انخفاض الادخار الذي يؤدي بدوره إلى نقص رأس المال، وبالتالي يقود إلى عدم تكون رأس المال، كما أن عدم كفاية رأس المال تؤدي إلى صعوبة التوسع في حجم الإنتاج، وصعوبة ارتفاع معدل إنتاجية الأيدي العاملة. كما أن انخفاض معدل الإنتاج يؤدي إلى العائد المنخفض. وهكذا فإن هذه الدورة تؤدي إلى تكون هذه الحلقة المفزعة "الدخل المنخفض - انخفاض القدرة على الادخار - انخفاض تكوين رأس المال - انخفاض الإنتاجية - انخفاض الانتاج - انخفاض الدخل". وفي مجال الطالب، نجد تخلف اقتصاد الدول النامية، انخفاض مستوى دخل الفرد، وانخفاض مستوى دخل الفرد يعني انخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية، وانخفاض القدرة الشرائية يؤدي إلى عدم نمو الاستثمار، وضعف الاستثمار يقود إلى انخفاض مستوى تكون رأس المال، والذي يقود بدوره إلى صعوبة التوسع في حجم الإنتاج، وصعوبة رفع معدل الإنتاج. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تكون الحلقة المفزعة "الدخل المنخفض- القدرة الشرائية المنخفضة- ضعف الجذب الاستثماري- انخفاض تكون رأس المال- معدل انتاج منخفض- الإنتاج المنخفض- الدخل المنخفض".

ويرى نوركس من خلال التحليل السابق، أن طريق الخروج من هذه الحلقة يتمثل في استغلال رأس المال الأجنبي، ودفع نمو الإنتاجية والدخل الفعلي، ومن ثم تحطيم الحلقة المفرغة للفقر، وزيادة المدخرات المحلية وتكوين رأس المال، ثم رفع نصيب الفرد من الدخل والطلب على المنتجات، وتحقيق حلقة جيدة بين الاستثمار والاستهلاك. وبالتالي، فإن الإفادة التي نستفيدها من نظرية الحلقة المفرغة للفقر، تتمثل في أن الدول النامية في مطلع عملية التنمية بها تكون بحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المعنية لجذب رأس المال الأجنبي. وفضلًا عن ما يحتاجه ذلك من اجراء إصلاحات في النظام الاقتصادي وتأسيس البنية التحتية، فإنه يحتاج بشكل كبير إلى تقديم السياسات الضريبية التفضيلية لرأس المال الأجنبي، وخاصة ما يتعلق بضريبة الدخل للشركات وضريبة الدخل الشخصي والجمارك الخاصة بالاستيراد والتصدير وغيرها من السياسات، مما يساعد في دفع إيجابية رأس المال الأجنبي والاستغلال الأمثل للفائض في العمالة المحلية ورفع مستوى دخل الفرد، والتخلص من فخ الحلقة المفرغة للفقر.

ثانيًا: علم الاقتصاد الإقليمي والسياسات الضريبية التفضيلية

١- نظرية "أقطاب النمو" والسياسات الضريبية التفضيلية

ظهر مفهوم "أقطاب النمو" لأول مرة من خلال الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيروكس Francois Per- roux، والذي يرى أنه اذا نظرنا إلى الفضاء الاقتصادي الذي يشهد استجابة متكافئة

كمحرك للقوة، فإن وحدة الدفع في هذه القوة يمكن وصفها بأقطاب النمو. وتمثل "أقطاب النمو" مجموعة الصناعات العالية التي تتمتع بمرونة، والتي ليس فقط تنمو بمفردها بل وتعمل على دفع نمو القطاعات الأخرى. ومن ثم فإن النمو لا يظهر في مكان واحد فحسب، وإنما يظهر بمستويات مختلفة في بعض نقاط النمو أو أقطاب النمو. كما أن هذه النقاط أو أقطاب النمو تعمل على الانتشار من خلال قنوات مختلفة، وينتج عنها تأثير متفاوت على الاقتصاد بشكل عام.

وفي دولة متأخرة ولاتزال تعيش مرحلة المجتمع الزراعي التقليدي على وجه الخصوص، لا نجد أثرًا لـ "أقطاب النمو"، بل وأنها إذا وجدت ستكون ضعيفة للغاية ومن الصعب أن تلعب الدور المغناطيسي. وبالتالي تفتقر إلى خاصية "الدفع". وفي هذا التوقيت، تكون هناك حاجة إلى تفعيل دور السياسة الضريبية التفضيلية، حيث يمكن أن تختار الحكومة "أقطاب نمو" كامنة تتمتع بعدد من الميزات، ومن خلال وضع السياسة الضريبية الإقليمية ذات الأفضلية، لتجعل هذه المنطقة تتمتع ببيئة معاملة ضريبية أفضل من غيرها من المناطق داخل البلاد بل وعلى مستوى العالم، مما يساعد في تطوير جذب الموارد المحلية ورأس المال الأجنبي، لتستطيع في النهاية قيادة مناطق أكبر أو "أقطاب نمو" على مستوى الدولة ككل.

٢- نظرية السببية التراكمية والسياسة الضريبية التفضيلية

نظرية السببية التراكمية نظرية طرحها الاقتصادي السويدي المعروف قونر ميردال (Gunnar Myrdal) في عام ١٩٥٧. وترى النظرية أن عملية التنمية الاقتصادية تبدأ من مناطق جيدة نسبيًا، وما أن تتطور هذه المناطق بسبب الميزات التنموية حتى يمكنها من خلال السببية التراكمية تراكم العناصر المفيدة وتواصل التطور، مما يساعد في زيادة الهوة بين مناطق النمو والمناطق المتأخرة. وعندما تبلغ المناطق التي سبقت في تحقيق النمو مستوى محدد، يحدث تقليص للهوية بينها وبين المناطق المتأخرة. لذلك، فإن مفتاح التنمية المتسقة للاقتصاد الإقليمي يعتمد على ما إذا كان التأثيران أقوى أو أضعف، أي المقارنة بين تأثير العودة وتأثير الانتشار. ويشير تأثير التدفق العكسي إلى رأس المال في المناطق المتخلفة وتدفق القوى العاملة إلى المناطق المتقدمة، وهو ما يؤدي إلى عوامل غير كافية وإلى بطء التنمية في المناطق المتخلفة. ويشير تأثير الانتشار إلى تدفق الأموال والعمل في المناطق المتقدمة إلى المناطق المتخلفة لتعزيز تنمية المناطق المتخلفة. وخلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية في الدول والمناطق المتأخرة من حيث النمو، يكون تأثير العودة أكبر من تأثير الانتشار، وهو ما يعد أحد الأسباب المهمة في صعوبة تحقيق التنمية المتسقة في الاقتصاد الإقليمي. ويرى ميردال وآخرون أن دفع التنمية المتسقة في

الاقتصاد الإقليمي، يتطلب التدخل القوي من الحكومات. وتتمتع هذه النظرية بدور توجيهي مهم للدول النامية في حل مشكلات التفاوت في تطور الاقتصاد الإقليمي بها.

ومن ثم فإنه إذا كانت هناك دولة ما تقوم بتنفيذ استراتيجية التنمية غير المتوازنة، في ظل دعم سياسات محددة، لينتج عن ذلك "أقطاب نمو"، فإنها يجب أن تفكر بعد ذلك في وضع سياسة ضريبية تفضيلية، لتفعيل "أقطاب النمو" بالنسبة للمناطق المتأخرة، وقيادة التنمية في المناطق المتأخرة، والعمل على تقليص الفارق بين المناطق التي سبقت في تحقيق التنمية والمناطق المتأخرة.

٣- نظرية النقل المتدرج والسياسات الضريبية التفضيلية

تشير نظرية النقل الإقليمي المتدرج إلى وجود اختلاف متدرج في التنمية الاقتصادية لدولة ما، حيث تعمل المناطق ذات التدرج المتقدم من خلال التجديد المستمر على الانتشار لتحقيق التنمية، في حين تستقبل المناطق ذات التدرج المتوسط والمنخفض الانتشار أو التنمية المتصاعدة سعيًا إلى تحقيق التنمية. وتعود هذه النظرية إلى نظرية دورة حياة المنتج التي طرحها فيرنون روتان، والتي تشير إلى مراحل تطور المنتج والتي تشمل مراحل الظهور، التجديد، التطور، النضج والزوال. وقد استخدم علماء الاقتصاد الإقليمي هذه النظرية في مجال علم الاقتصاد الإقليمي، والتي نتج عنها نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية الإقليمية. وترى النظرية أن تنمية الاقتصاد الإقليمي تتوقف على الهيكل الصناعي، في حين يتوقف الهيكل الصناعي على قطاعات الاقتصاد الإقليمي، خاصة الصناعات الرائدة ومرحلتها في دورة حياة الصناعات. وإذا كان القطاع المهيمن يتألف من قطاعات متخصصة في مرحلة مبتكرة، فهناك إمكانيات للنمو في هذه المنطقة، وبالتالي فإن المنطقة مدرجة في منطقة التدرج العالي. وترى النظرية أن نشاط الابتكار هو العامل الحاسم الذي يحدد مستوى الانحدار في التنمية الإقليمية، وتحدث معظم أنشطة الابتكار في مناطق عالية الانحدار.

وتنطلق نظرية التدرج من أسس موضوعية، وتتخذ من قوانين التنمية غير المتوازنة أساسًا لها، وتعترف بواقعية عدم التوازن بين المناطق، وترى أن المناطق ذات الإمكانات الجيدة يجب أن تشهد تنمية سريعة، ثم يتم التدرج من التدرج العالي إلى المنخفض من خلال الصناعات والعناصر، لتقود تنمية المناطق ذات الإمكانات الفقيرة.

فهناك بعض الاختلافات بين المناطق المتطورة وتلك المتأخرة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية ، ولا سيما في المناطق المتخلفة، فإن مستوى وظروف التنمية الاقتصادية يميلان إلى الانحدار، ويمكن أن يحقق التقدم التدريجي وفقا للمعيار نتائج أفضل. غير أنه نظرا لبعض الظروف الموضوعية، قد لا تتمكن الصناعات في المناطق المرتفعة التدرج من الاضطلاع الكامل بالصناعات الأخرى عندما

تدخل في حالة ركود. وقد تنقل هذه الصناعات إلى بلدان أجنبية، وهو ما يقيد التنمية الاقتصادية الشاملة. ولذلك، يمكن للسياسات المالية والضريبية التفضيلية في هذا الوقت أن تشجع على نحو فعال نقل الصناعات المتدهورة في المناطق المرتفعة التدرج إلى المناطق المنخفضة التدرج، ومن ثم تعزيز تنمية جميع المناطق في البلد من خلال عمليات نقل التدرج وتضييق الفجوة الإنمائية. ومع ذلك، ونظرا لبعض الظروف الموضوعية، فعندما تدخل الصناعات الإقليمية مرحلة الركود، قد لا تتمكن أجزاء أخرى من البلد من الاضطلاع بالشروط بشكل كامل. وقد تنقل هذه الصناعات إلى بلدان أجنبية، وهو ما يحد إلى حد ما من تنمية الاقتصاد العام للبلد. ولذلك، وباستخدام سياسات الضرائب التفضيلية في هذه اللحظة، يمكننا أن نعزز بقوة نقل صناعات الركود في المناطق المرتفعة التدرج إلى المناطق المنخفضة التدرج من أجل تعزيز التنمية في جميع مناطق البلد والحد من فجوة التنمية من خلال نقل التدرج.

ثالثًا: علم الاقتصاد الصناعي والسياسة الضريبية التفضيلية

١ - نظرية النمو غير المتوازن والسياسة الضريبية التفضيلية

وتعود نظرية النمو غير المتوازن إلى الاقتصادي الأمريكي ألبرت هيرشمان الذي طرحها في كتابه "استراتيجية التنمية الاقتصادية" عام ١٩٥٨، ويشمل مضمونها ثلاثة أجزاء رئيسة: تعظيم الاستثمار والتواصل وتفضيل تنمية استبدال الصناعات بالواردات. وتدعو نظرية النمو غير المتوازن أن تقوم الدول النامية باختيار بعض القطاعات للاستثمار فيها، والعمل على أن تحقق القطاعات الأخرى تنمية تدريجية. بدأ هيرشمان في فهم أن الموارد الشحيحة الرئيسية يجب أن تستخدم بشكل كامل واقترح النمو غير المتوازن. ويرى هيرشمان أن مسار التنمية هو "سلسلة غير متوازنة" من القطاع الرائد إلى القطاعات الأخرى. ولذلك، يجب علينا أولا أن نختار استثمارا استراتيجيا في القطاع الصناعي. وأشار هيرشمان إلى أنه إذا كان من الضروري أن يتم الاستثمار الحكومي، ينبغي اختيار القطاع العام، وخاصة بناء البنية التحتية، وينبغي تشكيل بيئة خارجية تنموية سليمة، وفي حالة رأس المال الخاص، ينبغي أن تؤخذ على أنها قطاع الصناعات التحويلية الرائدة.

وبالرغم من أن نظرية النمو غير المتوازن أكدت على الاستثمار الحكومي المباشر في القطاع العام، فإنها أكدت في الوقت ذاته على أن التصنيع لا يزال بحاجة إلى تشجيع دخول رأس المال الخاص. ولذلك، فإن ممارسة نظرية النمو غير المتوازن تحتاج أيضا إلى دعم السياسات التفضيلية الضريبية، وعلى وجه الخصوص، ينبغي لقطاعات الصناعات التحويلية التي لها دور استباقي في الاستثمار الخاص أن تعطي سياسات تفضيلية وضريبية معينة لتشجيع تطويرها على سبيل الأولوية

ومن ثم ممارسة "أثر الربط" مدفوعا تطوير الصناعات الأخرى ذات الصلة. أما بالنسبة للبلدان التي تنفذ استراتيجية "إحلال الواردات"، فقد أصبحت الحوافز المالية والضريبية أكثر تشجيعا من خلال تطوير الصناعات البديلة للاستيراد.

٢- نظرية "الصناعات الناشئة" والسياسة الضريبية التفضيلية

في عام ١٨٤١، طرح الاقتصادي الألماني فريدريك لِست Freidrich Liszt "نظرية حماية الصناعات الناشئة" والتي أحدثت تأثيرًا عميقًا في الأوساط الاقتصادية. ويرى لِست أنه في المرحلة الأولى للتحديث، فإن الدول التي تتأخر في عملية التنمية يجب أن تتبنى سياسة التجارة الحرة، وأن تستفيد من القدرة الإنتاجية للدول التي سبقتها في التنمية، فإسبانيا والبرتغال على سبيل المثال يجب أن يقوما بتطبيق التجارة الحرة للدول المتقدمة، وأن يعتمدا على هذه الطريقة للتخلص من حالة عدم التطور التي واجهتهما. وفي المرحلة الثانية للتحديث، فإن الدول المتأخرة تستمر في مسيرتها نحو التنمية، ويجب أن تتبنى سياسة الحماية بالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لحماية صناعتها المحلية. وفي المرحلة الثالثة من التحديث، فإن الدول القوية التي أصبحت دول متقدمة يجب أن تحذو حذو بريطانيا، وبعد أن تبلغ أعلى مراتب الثروة والقوة، تعمل تدريجياً على استعادة تطبيق مبدأ التجارة الحرة، وتقوم بتطبيق منافسات غير محدودة في الأسواق المحلية والخارجية. وقد كان لنظرية "الصناعات الناشئة" تأثيرها في القرن التاسع عشر على ألمانيا والولايات المتحدة، كما أثرت على اليابان في القرن العشرين، حيث ساعدت على نمو هذه الدول تحت مظلة الحماية، لتقوم هذه الدول بالعودة إلى تطبيق التجارة الحرة بعد أن أصبحت دول قوية. ولا تزال هذه النظرية تتمتع بمغزى إيجابي اليوم بالنسبة للعديد من الدول النامية.

ووفقًا لهذه النظرية، فإن الدول المتأخرة تواجه في المرحلة التمهيدية للتنمية مشكلات ضعف حجم الإنتاج وعدم نضج النواحي الفنية وتكاليف الإنتاج العالية وغيرها من المشكلات، وأنها لا تتمتع بأية ميزات في هذه الصناعات. وأنها إذا تمكنت من جذب رأس المال الأجنبي، اعتمدت عليه في دفع النواحي التقنية ومستوى الإدارة، ودفع تأسيس واستكمال آليات المنافسة في السوق، فإنه تماشيًا مع التوسع في حجم الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، والتقدم التقني، فإنه سيحدث انخفاض في تكاليف إنتاجية هذه الصناعات، وبالتالي تتكون ميزات خاصة بها. إلا أن الاعتماد على قوة السوق فقط لن يساعد في تحقيق هذا الهدف. وهنا يجب أن تتدخل الحكومات من خلال السياسية الضريبية التفضيلية، وتعويض

الخلل في ضبط السوق، لتتمكن الاستثمارات من تفعيل دورها في خفض تكاليف الإنتاج. ومن ثم فإن هذه النظرية بحاجة إلى دعم السياسة التفضيلية، لدعم الصناعات الناشئة في النضج والحصول على ميزة المنافسة.

وبشكل أوسع، فإن هذه النظرية تشير إلى أنه يمكن تقديم هذه السياسة الضريبية التفضيلية للصناعات التي ترغب الحكومة في التركيز عليها. ومن ثم، فإن السياسة الضريبية التفضيلية تتمتع بمغزى عميق بالنسبة لهيكل الصناعات والهيكل الاقتصادي.

الفصل الثاني

تطور السياسات الضريبية التفضيلية على مستوى المناطق الصينية

تبين التحليلات السابقة، أنه في الوقت الذي تأخر فيه تطبيق النظريات الاقتصادية الخاصة بعلم اقتصاد التنمية وعلم الاقتصاد الإقليمي أو علم الاقتصاد الصناعي، فإنه لكي يتم تحقيق هذه الأهداف على نحو جيد وبسرعة، كان لا بد من الاستعانة بالسياسات الضريبية التفضيلية. وفي واقع الأمر، فإن الصين قد استفادت في مطلع عصر الإصلاح والانفتاح من مختلف النظريات الاقتصادية وبمستويات مختلفة، حيث يمكن القول أن هذه النظريات الاقتصادية كان لها دور توجيهي مهم لقيادة عملية الإصلاح والانفتاح والتنمية الصناعية والإقليمية في الصين، وهو ما ساعد بشكل واسع في الاعتماد على السياسات الضريبية التفضيلية، وهو ما حقق نتائج واضحة كما توقعت النظريات المعنية.

فعلى سبيل المثال، وفقًا لنظرية الهيكل المزدوج، فإن الصين تبنت لفترة طويلة سياسة البدء بتشجيع التنمية الصناعية، حيث تحمل القطاع الزراعي نسبة ضريبة أعلى بكثير من القطاع الصناعي، وحصلت الصناعة على دعم مادي كبير، واستطاعت تحقيق تنمية كبيرة، ليشهد المجتمع تحول أعداد كبيرة من القطاع الزراعي إلى العمل في المجال الصناعي. ووفقًا لنظرية الحلقة المفرغة للفقر، فإنه لكي يتم كسر حالة عدم فاعلية التوزان للطبقات الدنيا، فإن الصين قامت في مطلع الإصلاح والانفتاح بتبني سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وطبقت سياسة الأفضلية الضريبية للمؤسسات الأجنبية معاملتها أفضل من المواطنين. وفي الوقت ذاته، فإنه وفقًا لنظرية أقطاب النمو، فإن الصين كانت قد بدأت بتأسيس عدد من المناطق الخاصة، ثم أسست في العديد من المناطق داخل الصين ما يعرف بالمناطق الاقتصادية الفنية والمناطق الاقتصادية المتقدمة وغيرها من المناطق الصناعية، وقامت بتطبيق السياسة الضريبية التفضيلية في هذه المناطق، لدفع الاندماج بين العناصر

والصناعات، وكونت أقطاب نمو على مستوى الصين وعلى مستوى المناطق، والتي كان لها دور مهم في قيادة تنمية المناطق الأخرى فيما بعد. وبعد أن بلغت التنمية الاقتصادية في الصين مرحلة محددة، فإنه وفقًا لنظرية النسبية التراكمية والتدرج الإقليمي، فقد قامت الصين بتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد وإستراتيجية تعزيز القواعد الصناعية القديمة في شمال شرق البلاد، وقدمت العديد من السياسات التفضيلية لمنطقتي شمال غرب وشمال شرق البلاد. ودفعت انتشار أقطاب النمو والتحول السلس للصناعات، ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شمال غرب وشمال شرق البلاد. كما قدمت نظرية حماية الصناعات الناشئة الأدلة اللازمة لحماية صناعة السيارات والقطاع الصناعي بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، والتي كان لها مغزى توجيهي مهم في دفع تطور الصناعات الاستراتيجية، مثل ما تقدم الصين في الوقت الحالي من دعم مالي وفير للعديد من الصناعات الإستراتيجية الناشئة. وبما أن هذا الجزء من الكتاب يركز على دراسة السياسة الضريبية التفضيلية في نينغشيا باعتبارها منطقة تسعى إلى تحقيق التنمية، فإننا سوف نهتم بشكل رئيس بتحليل أحوال تطور السياسة الضريبية التفضيلية على مستوى المناطق الصينية.

أولًا: حول تطور تخطيط المناطق الصينية

١- المناطق الاقتصادية الخاصة

تمتلك الصين ست مناطق اقتصادية خاصة، تشمل مناطق شينجن، جوخاي، شانتوو وشيامين التي تأسست عام ١٩٨٠، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بخاينان التي تأسست عام ١٩٨٨ والمنطقة الاقتصادية الخاصة بقشغر التي تأسست عام ٢٠١٠.

ويتمثل دور المناطق الاقتصادية الخاصة في النقاط الخمس التالية:

١. التوسع في التجارة الخارجية. ٢. جذب المزيد من رأس المال والخبرات التقنية والإدارية الأجنبية. ٣. زيادة فرص التوظيف. ٤. تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادية في مناطق محددة، وتكوين هيكل صناعي وهيكل اجتماعي واقتصادي جديد. ٥. وتحقيق المزيد من الفوائد في بيع والتناول عن وتأجير الأراضي.

٢- المدن الساحلية المنفتحة

في ٥/ ١٩٨٤، أصدرت اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة الصيني قرارًا يقضي بالتوسع في انفتاح ١٤ مدينة ساحلية، تشمل مدن تيانجين، شنغهاي، داليان، تشينغ خوانغ داو، يان

تاي، تشينغ داو، ليان يون قانغ، نان تونغ، نينغبوا، ونجوو، فوجوو، قوانغجوو، شين جيانغ وبيي خاي. وتتميز المدن المذكورة بسلاسة حركة النقل والقاعدة الصناعية الجيدة والمستوى التقني والإداري الجيد نسبيًا، إلى جانب التقدم النسبي في التعليم والبحث العلمي، حيث تتمتع بالخبرة في مجال التجارة الخارجية إلى جانب انفتاحها على مناطق ومدن الصين، وهو ما يحقق لها منفعة اقتصادية جيدة لتصبح مناطق صينية متقدمة نسبيًا من الناحية الاقتصادية. حيث إن انفتاح هذه المدن على الخارج يساعد في تفعيل ميزاتها الخاصة، والاستغلال الأمثل لما تتمتع به الدول والمناطق الأخرى من رأس المال والتقنية والمعارف والسوق، بما يساعد في دفع تجديد المؤسسات القديمة، وتنمية وتهيئة المنتجات والتقنيات الجديدة، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات في الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى تحول اقتصاد هذه المدن من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد الثنائي المحلي والخارجي.

٣- المناطق الساحلية الاقتصادية المنفتحة

قررت اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة في عام ١٩٨٥ تحويل مناطق دلتا نهر اليانجستي، دلتا نهر اللؤلؤ ودلتا شيامين وجانغ جوو وتشوان جوو إلى مناطق ساحلية اقتصادية مفتوحة. حيث أشارت القرارات إلى أن هذه المناطق الثلاث يجب أن تكون تدريجيًا هيكل إنتاج تجاري- صناعي- زراعي، حيث يتم تطوير التصنيع وفق حاجة التصدير ويتم تطوير القطاع الزراعي وغيره مما يتعلق بإنتاج المواد الخام وفق حاجة التصنيع.

وفي ٣/ ١٩٨٨، عمل مجلس الدولة الصيني على مزيد من التوسع في المناطق الاقتصادية المفتوحة بدلتا نهر اليانجستي واللؤلؤ ومين نان، وليتم ضم عدد من المدن الواقعة في شبه جزيرة لياودونغ، وشبه جزيرة شاندونغ ومنطقة بوخاي إلى قائمة المناطق الاقتصادية الساحلية المنفتحة.

وفي عام ١٩٩٢، قررت اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة تطبيق سياسة المدن الساحلية المنفتحة على ٥ مدن على ساحل اليانجستي، و١٣ مدينة حدودية في شمال شرق وجنوب غرب وشمال غرب الصين، و١١ مدينة (عاصمة) للمقاطعات الداخلية في الصين.

٤- المناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية

وتعد المناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية من أوائل المناطق التي أسستها الصين في المدن الساحلية المنفتحة، بهدف تطوير الصناعات ذات المعرفة والتقنية العالية، قبل أن يتم تأسيسها في مختلف أرجاء الصين، كما تم تطبيق عدد من السياسات والاجراءات التفضيلية للمناطق الاقتصادية. فمن حيث نمط التنمية، نجد أن زيادة حجم الاقتصاد الإقليمي هدف

مباشر لتأسيس هذه المناطق، حيث تعتمد على الاستثمارات الأجنبية، وعلى الصناعات التحويلية بشكل رئيس.

وفي عام ١٩٨١، تم الموافقة على تأسيس المناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية في المدن الساحلية المنفتحة. وفي ٥/ ١٩٨٤، قررت الصين وبشكل رسمي انفتاح مدينة داليان وغيرها من ١٤ مدينة ساحلية ذات موانئ، وأسست بها ١٧ منطقة اقتصادية تكنولوجية تنموية. وفي ٨/ ١٩٨٦ و٨/ ١٩٨٨، تمت الموافقة على إدراج مناطق مين شينغ، خونغ تشياو وتساو خه جين بمدينة شنغهاي في قائمة المناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية.

وفي ١٢/ ٢٠٠٩، تم ترقية مناطق لانغ فانغ ويانغ جوو التنموية إلى مناطق تنموية وطنية. وفي ٣/ ٢٠١٠، وافق مجلس الدولة الصيني على ترقية ٣٤ منطقة اقتصادية تنموية على مستوى المقاطعات إلى مناطق اقتصادية تكنولوجية تنموية وطنية. كما شهد العام ٢٠١٠ ترقية عدد من المناطق التنموية الوطنية، وشملت قائمة المناطق التي تم ترقيتها في ١٢/ ٢٠١٠ مناطق: منطقة ليني الاقتصادية التنموية، منطقة يانتشنغ الاقتصادية التنموية، منطقة شي تشينغ الاقتصادية التكنولوجية التنموية، منطقة ووتشينغ الاقتصادية التكنولوجية التنموية، منطقة شيوتشانغ الاقتصادية التكنولوجية التنموية، منطقة داتونغ الاقتصادية التكنولوجية التنموية، منطقة تشانغ تشون الاقتصادية التكنولوجية التنموية، منطقة بينغ شيانغ الاقتصادية التكنولوجية التنموية ومنطقة نينغبوا شه خوا الاقتصادية التكنولوجية التنموية. وحتى نهاية عام ٢٠١٠، بلغ عدد المناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية الوطنية على مستوى الصين ١١٦ منطقة. قبل أن تصل المناطق التنموية على مستوى الدولة في نهاية ٢٠١١ إلى ١٣١ منطقة.

٥- المناطق التنموية ذات التكنولوجيا المتقدمة

في ٨/ ١٩٨٨، بدأ تنفيذ الخطة التنموية للصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة على مستوى الصين، حيث تم إدراج تأسيس المناطق التنموية للصناعات ذات التكنولوجية المتقدمة ومراكز خدمة تأسيس هذه الصناعات في المضامين الرئيسة لخطة شعلة هذه المناطق. وفي عام ٢٠١٢، وافق مجلس الدولة الصيني على ترقية ١٧ منطقة ذات تكنولوجيا متقدمة على مستوى المقاطعات إلى مناطق ذات تكنولوجيا متقدمة على مستوى الدولة، ليصل عددها ١٠٥ منطقة.

حيث تخضع مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة في هذه المناطق لحسم ١٥٪ على ضريبة الدخل، ويتم إعفاء هذه الشركات المنشأة حديثًا من الضرائب لمدة عامين اعتبارًا من تاريخ بدء الإنتاج.

٦- مناطق المخازن الجمركية والمناطق الجمركية الشاملة

وتتمتع المناطق الجمركية بثلاث وظائف رئيسة تشمل التخزين والتصدير والتصنيع وتجارة الترانزيت. وفي ٦/ ١٩٩٠ وافقت اللجنة المركزية للحزب على تأسيس منطقة واي قاو تشياو الجمركية بشنغهاي كأول منطقة جمركية في الصين. ومنذ عام ١٩٩٢، وافق مجلس الدولة الصيني على تأسيس ١٤ منطقة جمركية بالإضافة إلى منطقة اقتصادية تنموية تتمتع بسياسة تفضيلية كمنطقة جمركية، وتشمل هذه المناطق: ميناء تيانجين، داليان، ميناء جانغ جيا، شاتوو جياو بشنجن، فوتيان بشنجن، فوجوو، خاي كوو، شيانغ يو بشيامين، قوانغجوو، تشينغداو، نينغبوا، شانتوو، ميناء يانتيان بشنجن، ومنطقة جوخاي الجمركية بالإضافة إلى المنطقة الاقتصادية التنموية بيانغ بو بخاينان. وفي نهاية عام ٢٠١٣، تم اعتماد صلاحية هذه المناطق الخمس عشرة من خلال الهيئة العامة للجمارك، وبدأ العمل بها بشكل رسمي.

وتشير مناطق المخازن الجمركية إلى المناطق التي يتم تأسيسها بموافقة مجلس الدولة، وتكون في الموانئ الوطنية المخصصة للانفتاح على الخارج والمناطق المعنية، وتتمتع بكونها مناطق خدمات الموانئ والخدمات اللوجستية والتصنيع. وفي ٦/ ٢٠٠٥، أصبحت منطقة المخازن الجمركية يانغ شان بشنغهاي أول منطقة مخازن جمركية على مستوى الصين، وحتى تأسيس منطقة المخازن الجمركية بفوجوو في ٥/ ٢٠١٠، بلغ عدد مناطق المخازن الجمركية على مستوى الصين ١٤ منطقة.

وتتشابه المناطق الجمركية الشاملة مع مناطق المخازن الجمركية، والتي تعد مناطق منفتحة ذات طبيعة خاصة تتميز بارتفاع مستوى انفتاحها، ووفرة السياسات التفضيلية وشمولية الوظائف وبساطة الاجراءات، وتنتمي للمناطق الجمركية الداخلية. وحتى ٢٢/ ٩/ ٢٠١٢، بلغ عدد المناطق الجمركية الشاملة التي وافق عليها مجلس الدولة الصيني ٢٧ منطقة.

٧- التنمية الكبرى في غرب الصين

بدأ تفعيل إستراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد نهاية عام ٢٠٠٠. وتغطي الإستراتيجية تنمية ١٢ مقاطعة ومدينة ومنطقة و٣ مناطق ذات حكم ذاتي للأقليات في غرب البلاد، بما يغطي مساحة ٧١,٤٪ من مساحة الصين. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، بلغت نسبة سكان غرب الصين ٢٥٪ من إجمالي سكان الصين، وسجلت ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى البلاد ٢/ ٣ من المتوسط المحدد، والذي لا يمثل ٤٠٪ من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شرق البلاد، وهو ما يتطلب وبصورة عاجلة تسريع وتيرة الإصلاح والانفتاح وبناء الحداثة.

٨- القواعد الصناعية القديمة في شمال شرق الصين

تم طرح استراتيجية تعزيز القواعد الصناعية القديمة بشمال شرق الصين في عام ٢٠٠٣، وتشمل مقاطعات خي لونغيانغ، جيلين ولياوننيغ بالإضافة إلى منطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي، والتي عُرفت بـ"التحالف الرباعي بشرق البلاد"، بما يشمل في الوقت الحالي مدن خولون بي إر، شينغ آن مينغ، تونغ لياو ومدينة تشه فينغ.

٩- المناطق الوطنية الجديدة

ويتم تحديد الأهداف التنموية والمهام الخاصة بهذه المناطق من خلال مجلس الدولة الصيني، ويتم تطبيق المزيد من السياسات الخاصة فيما يتعلق بالانفتاح والميزات التفضيلية، والتي يتم اعتمادها مباشرة من خلال مجلس الدولة. وحتى نهاية عام ٢٠١٢، أسست الصين ٦ مناطق وطنية شاملة، بما في ذلك منطقة بودونغ الجديدة بشنغهاي والتي تأسست في ١٠/ ١٩٩٢، منطقة بينخاي الجديدة بتيانجين والتي تأسست في ٣/ ١٩٩٤، منطقة ليانغ جيانغ بتشونغ تشينغ والتي تأسست في ٦/ ٢٠١٠، منطقة جزر جووشان بجه جيانغ والتي تأسست في ٦/ ٢٠١١، منطقة لانجوو الجديدة بقانسو والتي تأسست في ٨/ ٢٠١٢ ومنطقة نانشا الجديدة بقوانغجوو والتي تأسست في ٩/ ٢٠١٢.

١٠- المناطق الاقتصادية الإستراتيجية

أجاز الحزب الشيوعي الصيني منذ عام ٢٠٠٨ الخطط الاقتصادية الإقليمية لعدد ١١ منطقة، تشمل منطقة الخليج الشمالي الاقتصادية بقوانغشي، منطقة دلتا نهر اللؤلؤ، المنطقة الساحلية بجيانغسو، المنطقة الاقتصادية بقوان جونغ- تيان شوي، الحزام الاقتصادي الساحلي بلياونينغ، منطقة نهر تومين الصيني، المنطقة الاقتصادية الايكولوجية المتقدمة بدلتا النهر الأصفر، المنطقة الاقتصادية الايكولوجية ببحيرة بويانغ، المنطقة النموذجية بحوض نهر اليانجستي بآنخوي، منطقة دلتا نهر اليانجستي، المنطقة الاقتصادية الزرقاء بشبه جزيرة شاندونغ، كما أعلن مجلس الدولة عن مقترحات بشأن المنطقة الاقتصادية بالضفة الغربية للمضيق والجزيرة السياحية الدولية بخاينان. كما أعلن مجلس الدولة عن مقترحات حول إستراتيجية صعود منطقة وسط الصين.

١١- المناطق التجريبية للإصلاح الشامل

حيث قامت الصين بتأسيس العديد من المناطق التجريبية الرائدة، بهدف دفع التنمية الإقليمية أو تجديد الأنظمة، التي شملت المناطق التجريبية الإصلاحية الشاملة (مناطق شاملة ومحددة)، مناطق تجريبية إصلاحية شاملة ومناطق تجريبية تنموية.

وتشمل المناطق التجريبية الإصلاحية الوطنية الشاملة المغزى العام للمناطق الاقتصادية التنموية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق التجريبية الإصلاحية الريفية الشاملة، كما تتعلق بالإصلاحات الخاصة بمختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فهي مراحل منظمة تعمل على دفع الإصلاح من خلال تأسيس الأنظمة الشاملة، كما يطلق عليها أيضًا "المناطق الخاصة الجديدة". ومنذ عام ٢٠٠٥، تم اعتماد مناطق: بودونغ الشاملة بشنغهاي، بينخاي الجديدة بتيانجين، المنطقتين التجريبيتين بمدينتي تشونغ تشينغ وتشنغدو، المناطق التجريبية صديقة البيئة بمدن ووخان وتشانغشا وجوجوو وجوتان، والمنطقة التجريبية الشاملة بشينجن، والمنطقة التجريبية بشين يانغ، المنطقة التجريبية بشاندونغ، المنطقة التجريبية الشاملة بمدينة شيامين، المنطقة التجريبية للزراعة الحديثة بمقاطعة خي لونغجيانغ. من بينها مناطق بودونغ بشنغهاي وبين خاي بتيانجين وشينجن والتي تعد مناطق اصلاح تجريبية شاملة، والتي اعتمدها مجلس الدولة الصيني بشكل مباشر، وتنتمي إلى المناطق الوطنية الجديدة، في حين تنتمي المناطق التي تقع في المقاطعات والمدن الأخرى إلى المدن التجريبية ذات الاختصاصات المحددة، والتي يتم الرفع بها لمجلس الدولة للموافقة عليها، ويتم اعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للإصلاح والتنمية، وتتمتع بمستوى دعم سياسي ضعيف إلى حدٍ ما.

١٢- المناطق الاقتصادية التجريبية ذات الاختصاصات المحددة

حيث قرر مجلس الدولة الصيني تأسيس منطقتين تجريبيتين إصلاحيتين شاملتين (تختلفان عن المناطق التجريبية الشاملة) وهما: منطقة مدينة إيو التجريبية الإصلاحية للتجارة الدولية والمنطقة التجريبية بمدينة ونجوو للأعمال المالية، كما وافق على تأسيس المنطقة التجريبية التنموية المفتوحة بدونغ شينغ بمقاطعة قوانغشي، والمنطقة التجريبية التنموية المفتوحة بروي لي بمقاطعة يونان، و المنطقة التجريبية التنموية المفتوحة بمان جوو لي بمقاطعة منغوليا الداخلية، والمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بمنطقة نينغشيا والمنطقة التجريبية للتجارة الحرة بشنغهاي. وتعد هذه المناطق ذات الاختصاصات المحددة مناطق اقتصادية خاصة أسستها الصين خلال الفترة الجديدة، بهدف مزيد من دفع التنمية والانفتاح والبحث عن طريق الإصلاح، والتي تتمتع بمغزى مهم في تجربة الصين فيما يتعلق باستكمال الانفتاح وتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق الصينية والبحث عن إصلاح الأنظمة القائمة.

ثانيًا: دراسة مقارنة حول السياسات الضريبية التفضيلية على مستوى الصين

وفقًا للتطور الذي شهده تخطيط المناطق في الصين، فإنه يمكن تقسيم هذا التطور إلى مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى وتشمل الفترة منذ تطبيق الاصلاح والانفتاح حتى عام ٢٠٠٠، وهي المرحلة التي شهدت تطبيق الانفتاح على الخارج والتنمية غير المتوازنة واعداد أقطاب النمو الاقتصادي. المرحلة الثانية وتشمل الفترة منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن، وهي المرحلة التي شهدت قيام الصين بتطبيق التحول التدريجي وإستراتيجية التنمية المتوازنة وتفعيل انتشار أقطاب النمو. وحيث يساعد هذا التقسيم في استنتاج الهدف من التخطيط الذي شهدته المناطق الاقتصادية في الصين في المراحل المختلفة.

وخلال المرحلة الأولى، لم تكن الصين شهدت قفزة اقتصادية بعد، إلى جانب نقص رأس المال وغيره من عناصر الإنتاج، وهو ما يستلزم اختيار عدد من المناطق الصغيرة لمنحها سياسات تفضيلية محدودة، والسياسات الضريبية التفضيلية على وجه الخصوص. ولدفع جمع حجم أكبر من رؤوس الأموال، كان من الضروري تقديم سياسات أكثر تفضيلًا لرأس المال الأجنبي، والتي بلغت منحه سياسات ضريبية تفضيلية بمعاملة تفوق معاملة المواطنين المحليين. وشملت المناطق التي حصلت على تلك السياسات التفضيلية: المناطق الاقتصادية الخاصة، المدن الساحلية المفتوحة والمناطق الاقتصادية المفتوحة الساحلية والحدودية، ولتسهيل العملية الإدارية بهذه المناطق والمدن، فقد تم تأسيس المناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية، التنموية للصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة والمناطق الجمركية.

وفي المرحلة الثانية، كانت التنمية في شرق البلاد قد شهدت مستوى متقدمًا إلى حدٍ ما، بالإضافة إلى أن الأراضي وغيرها من الموارد بدأت تتناقص وتشهد ارتفاعًا كبيرًا في أسعارها، وهو ما ترتب عليه ظهور فوارق كبيرة للغاية في التنمية الإقليمية بشكل أثار سخط المواطنين، وحال دون الارتفاع السريع في مستوى التنمية الشاملة في كافة أرجاء البلاد. ومن ثم، فإنه لكي يكون هناك توزيع عادل للدخل على مستوى المناطق ودفع التنمية المستدامة في مختلف أرجاء البلاد، فقد تم اختيار نوعين من المناطق لتكون محطات بداية لتطبيق السياسات التفضيلية: النوع الأول، شمل المناطق المتأخرة نسبيًا، لكي تحصل على سياسات تفضيلية محددة، مثل عملية التنمية الكبرى في غرب الصين، فعلى الرغم من أن الهدف الرئيس لها كان يتمثل في تحقيق التنمية الشاملة على مستوى البلاد، إلا أنها كانت تنطوي أيضًا على هدف تحقيق تنمية إقليمية متوازنة. النوع الثاني: اختيار عدد من المناطق التي تتمتع بقاعدة وظروف جيدة إلى حدٍ ما لمنحها بعض السياسات التفضيلية. وفي الوقت الذي يكون الهدف من ذلك دفع التنمية الإقليمية المتوازنة، فإن الهدف الأهم يتمثل في التنمية

السريعة والأفضل للاقتصاد الصيني. وحيث شهدت هذه المرحلة زيادة كبيرة في أعداد المناطق التي تم تخطيطها وفق السياسات الجديدة، أما السياسات التفضيلية التي تمتعت بها تلك المناطق فهي لم تتجاوز تلك التي حصلت عليها مناطق المرحلة الأولى.

وحيث قدمت الدولة نفس مستوى الدعم بالنسبة للـ "المناطق الإصلاحية التجريبية الشاملة" و"التخطيط الإقليمي"، ليصبحا قاطرة التنمية المحلية في تلك الفترة، وبالمقارنة مع المناطق الخاصة والمناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية على مستوى الدولة التي تم تأسيسها في الصين في الثمانينيات من القرن العشرين، فإنه ليست هناك اختلافات جوهرية بين السياسات التفضيلية التي حصلت عليها تلك المناطق والسياسات الإقليمية التي تمنحها الصين في الوقت الحالي، فقد حدث تطور في نطاق المناطق التي تطورت من المناطق الصناعية والمدن إلى المزيد من المقاطعات والمدن الكبرى والمناطق التي تتألف من عدد من المقاطعات. إلا أنه بسبب التوسع الهائل في النطاق الإقليمي للمناطق التي حصلت على السياسات التفضيلية، فقد حدث انخفاض كبير في النتائج الإيجابية المترتبة على السياسات التفضيلية للتخطيط الإقليمي في المرحلة الثانية. كما تطور الأمر ليمثل حالة من التمييز ضد المناطق التي لم تحصل على السياسات التفضيلية.

وسوف نناقش فيما يلي الظروف الخاصة بمستويات السياسات المالية والضريبية التفضيلية التي حصلت عليها مختلف المناطق على مدار المراحل المختلفة، ومناقشة تأثير هذه السياسات من الناحية النظرية والفعلية.

١ - المضامين الرئيسة للسياسات المالية والضريبية التفضيلية على مدار فترات مختلفة

(١) السياسات الضريبية التفضيلية خلال الفترة ١٩٧٩ -١٩٩٣

منذ عام ١٩٧٩، وضعت الصين سلسلة من السياسات الضريبية التفضيلية لجذب الاستثمارات الأجنبية، ودفع التنمية الاقتصادية في القطاعات المملوكة للدولة والأهلية. حيث تم اتخاذ السياسات الضريبية التفضيلية الشاملة للمؤسسات بحسب طبيعتها الاقتصادية. فتمتعت المؤسسات الاستثمارية الأجنبية بميزات ضريبية، وطبقت مؤسسات الاقتصاد الفردي والمؤسسات الريفية سياسة خفض الضرائب، وطبقت المؤسسات المملوكة للدولة امتيازات استبدال القروض بالضرائب. واشتملت السياسات التفضيلية بشكل رئيس على ضريبة الدخل وضريبة الدوران، كما تم في نفس الفترة تطبيق أنواع أخرى من الضرائب. كما شمل تطبيق السياسة الضريبية التفضيلية الصناعية البنية التحتية والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية الموجهة للتصدير ودفع تجارة الاستيراد والتصدير.

وخلال تلك الفترة، تمثلت الميزات الضريبية الإقليمية بشكل رئيس من خلال تطبيقها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الاقتصادية التنموية التكنولوجية والمناطق الاقتصادية الساحلية والمناطق الداخلية. حيث تم تطبيق قيمة ١٥ في المئة كضريبة الدخل على مؤسسات الاستثمار الأجنبي التي يتم تأسيسها داخل المناطق الاقتصادية الخاصة، و١٥ في المئة ضريبة الدخل على مؤسسات الاستثمار الأجنبي المنتجة التي يتم تأسيسها داخل المناطق التنموية التكنولوجية والمناطق التنموية ذات التكنولوجيا الفائقة. وتطبيق قيمة ١٥ في المئة كضريبة للدخل على مؤسسات الاستثمار الأجنبي في المناطق الاقتصادية التنموية والمناطق الساحلية والمدن الساحلية، من بينها مشروعات الطاقة والمواصلات والموانئ، في حين تخضع المؤسسات المنتجة لضريبة دخل تصل إلى ٢٤٪، وفضلًا عن مؤسسات الاستثمار الأجنبي في المناطق المذكورة أعلاه، فإنه باستثناء المؤسسات المنتجة ومشروعات الطاقة والمواصلات وغيرها من المشروعات التي يمكن أن تتمتع بسياسة "الإعفاء لمدة عامين وحسم ٥٠٪ لمدة ثلاثة أعوام"، فإنها عادة تخضع لقيمة ٣٣ في المئة كضريبة للدخل، إلا أن العديد من الحكومات المحلية أعفتها من ضريبة الدخل المحلية التي تبلغ ٣ في المئة. ومن ثم فإن المناطق الساحلية في شرق البلاد تتمتع بمعاملة ضريبة تفضيلية أعلى من المناطق الأخرى، أما السياسات الضريبية التفضيلية الإقليمية فهي لاتزال في مراحلها الأولى.

(٢) السياسات الضريبية التفضيلية منذ عام ١٩٩٤

حيث تم الاستمرار في تطبيق السياسات الضريبية التفضيلية الشاملة والمحددة بالنسبة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي. فمنذ عام ١٩٩٤، تم توحيد النظام الضريبي في مؤسسات الاستثمار المحلية والأجنبية، وحصلت ضريبة الدوران والدخل في مؤسسات الاستثمار المحلية على تعديلات شاملة، كما تم الحفاظ على السياسات التفضيلية الشاملة والمحددة الخاصة بمؤسسات الاستثمار الأجنبي، وفي الوقت ذاته، مالت الأفضلية الضريبية نحو الصناعات ومناطق وسط وغرب البلاد. وقد تمثلت هذه التغيرات في الجوانب الآتية. أولًا: توحيد ضريبة الدوران وضريبة الدخل في مؤسسات الاستثمار المحلية والأجنبية. ثانيًا: تعديل نظام ضريبة الاستيراد والتصدير. ففي مجال ضريبة الواردات، فقد مر بمرحلة الاعفاء الضريبي- وقف الاعفاء الضريبي (في وجود إجراءات مؤقتة) – اعفاء ضريبي اختياري يتشابه مع المؤسسات المحلية". وفي مجال ضريبة الصادرات، مرت مؤسسات الاستثمار المحلي والأجنبي بمراحل "الإعفاء، التخفيض والاسترداد". ثالثًا: مالت الأفضلية الضريبية على الدخل بالنسبة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي والمؤسسات الأجنبية نحو تشجيع الصناعات ومناطق وسط وغرب الصين. وقد حدثت هذه التعديلات في السياسات المعنية بعد عام ١٩٩٩. هذا من جانب.

ومن جانب آخر، بدأ الدفع التدريجي للسياسات الضريبية التفضيلية الإقليمية، والربط بينها وبين الميزات الضريبية الصناعية. وعقب قيام الحكومة المركزية بإطلاقة خطة التنمية الكبرى لغرب الصين، أصدرت الهيئة الوطنية للجمارك في ٨/ ١٢/ ١٩٩٩ "إعلان الهيئة الوطنية للجمارك بشأن تطبيق ميزة حسم ١٥٪ على ضريبة الدخل لمؤسسات الاستثمار الأجنبي التي يتم تأسيسها في مناطق وسط وغرب البلاد"، كما تم توضيح ما يتعلق بنطاق تطبيق هذه الميزة الضريبية والصناعات المشمولة بها وطرق حساباتها والاجراءات اللازمة. حيث تخطى نطاق الصناعات المشمولة في هذا الإعلان صناعات المعدات وصناعة الإليكترونيات والطاقة وغيرها من ١٠ صناعات جاءت في البند الثاني والسبعين من "اللائحة التفصيلية لجمهورية الصين الشعبية الخاصة بتطبيق ضريبة الدخل على صناعات الاستثمار الأجنبي والصناعات المحلية.

٢- مقارنة بين السياسات المالية والضريبية الإقليمية في الصين في الوقت الراهن

من خلال التغيرات التي شهدتها المضامين الرئيسة للسياسات المالية والضريبية التفضيلية في الصين كما هو مذكور أعلاه، نجد أن السياسات التفضيلية التي يتم منحها على مستوى الدولة تتمثل بشكل رئيس في الاختلافات بين الصناعات، بالإضافة إلى تضاءل الاختلافات الإقليمية في السياسات المالية والضريبية التفضيلية. فإذا أخذنا المناطق الجمركية والمناطق الاقتصادية التكنولوجية التنموية على مستوى الدولة والمناطق التنموية ذات التكنولوجيا الفائقة كمثال، نجد فوارق ضئيلة للغاية في مضامين السياسات الضريبية على مستوى الدولة، فما أن تتم الموافقة على تأسيس هذه المناطق التنموية أو التطويرية في منطقة ما، فإنها تتمتع إلى حدٍ كبير بنفس الميزات الضريبية. إلا أنه بما أن الدولة تهتم بشكل أكبر بالتنمية الصناعية وإصلاح التجارب، فإنه قد يكون هناك اختلافات كبيرة بين المناطق بالنظر إلى قدراتها الصناعية وتجاربها.

(١) منطقة تشيان خاي بشينجن

وتتمثل السياسات المالية والضريبية التفضيلية في تشيان خاي في المجالات التالية: أولًا، مؤسسات الخدمات التكنولوجية المتقدمة التي يتم تأسيسها في تشيان خاي، يتم فرض ضريبة الدخل على المؤسسات بمعدل ضريبة تفضيلية تبلغ ١٥ في المئة. ثانيًا، يتم احتساب تكاليف تعليم العمالة في المؤسسات بنسبة لا تتجاوز ٨ في المئة من إجمالي الرواتب التي تصرفها المؤسسة على أن تخصم نسبة التكاليف قبل حساب الضريبة على الدخل. ثالثًا، يتم تأسيس صندوق خاص لدعم الخدمات التجريبية الشاملة الحديثة في تشيان خاي.

(٢) منطقة بين خاي الجديدة بتيانجين

وتبرز السياسات الضريبية في منطقة بين خاي الجديدة بتيانجين في المجالات التالية: أولًا، تمتع مؤسسات التكنولوجيا المتقدمة في الاستثمارات المحلية والأجنبية بنسبة ١٥ في المئة كضريبة على الدخل. ثانيًا، يمكن للمؤسسات العاملة داخل المنطقة تقليص مدة الاستهلاك بنسبة لا تتجاوز ٤٠ في المئة وذلك على أساس حساب فترة الاستهلاك وفق اللوائح المعمول بها. ثالثًا، يمكن للمؤسسات العاملة داخل المنطقة تقليص مدة الاغلاق بنسبة لا تتجاوز ٤٠ في المئة وذلك على أساس حساب فترة الاغلاق وفق اللوائح المعمول بها.

(٣) منطقة ليانغ جيانغ الجديدة

ويمكن مقارنة السياسات الضريبية التفضيلية بمنطقة ليانغ جيانغ الجديدة بالتعديلات التي شهدتها منطقتا بودونغ وشينخاي الجديدتان. حيث تخضع كافة المؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية داخل المنطقة والتي تندرج ضمن الصناعات التي تشجعها الحكومة، تخضع لضريبة على الدخل بنسبة ١٥ في المئة حتى عام ٢٠٢٠. وبالنسبة للصناعات التكنولوجية المتقدمة والصناعات الإستراتيجية الناشئة في المنطقة، فإنها خلال السنوات الثلاث الأولى من بدء تحقيق أرباح ، فإنه يتم حسم نسبة المخاطرة قبل احتساب القيمة الضريبية وذلك وفق اللوائح المعمول بها (بما يعادل ٣-٥٪ من نسبة الأرباح السنوية).

(٤) القواعد الصناعية القديمة في شمال شرق الصين

وتبرز الحوافز الضريبية في القواعد الصناعية القديمة في شمال شرق البلاد في المجالات التالية: أولًا، رفع قيمة الحسم قبل احتساب القيمة الضريبية، حيث ارتفع معدل الحسم قبل احتساب القيمة الضريبية لمؤسسات شمال شرق الصين إلى ١٢٠٠ يوان شهريًا. ثانيًا، على أساس فترة الاستهلاك الحالية، يتم تقليص فترة الاستهلاك بما لا يتجاوز ٤٠ في المئة. ثالثًا، تقليص فترة الاغلاق للأصول غير الملموسة. وعلى أساس فترة الإغلاق المعمول بها، يتم تقليص فترة الإغلاق للأصول غير الملموسة المحولة أو المستثمرة في مؤسسات شمال شرق الصين بما لا يتجاوز ٤٠ في المئة. رابعًا، الحوافز الضريبية الخاصة بإعادة التوظيف. بالنسبة للمؤسسات الخدمية والتجارية الجديدة، والتي تبلغ نسبة العمال المسرحين بها أكثر من ٣٠ في المئة من إجمالي عدد العمال والموظفين لذات العام، يتم اعفاءها من ضريبة الدخل على الشركات لمدة ثلاث سنوات. أما المؤسسات التي لا تصل نسبة العمال المسرحين بها ٣٠ في المئة من إجمالي عدد العمال والموظفين بها، فإنها تخضع لتخفيض نسبة ضريبة الدخل على الشركات لمدة ثلاث سنوات. خامسًا، الحوافز الضريبية الخاصة بدعم وتطوير مؤسسات القطاع الثالث الخدمية، والتي تعني إعفاء المؤسسات الجديدة والتي تتمتع

بمحاسبة مستقلة والعاملة في مجالات الاستشارات والمعلومات والخدمات التكنولوجية لمدة عامين من ضريبة الدخل على الشركات. في حين يتم إعفاء المؤسسات الجديدة والتي تتمتع بمحاسبة مستقلة والعاملة في مجالات النقل والمواصلات والبريد والاتصالات لمدة عام واحد من ضريبة الدخل على الشركات، وتخفيض الضريبة لمدة عامين. ويتم إعفاء المؤسسات الجديدة والتي تتمتع بمحاسبة مستقلة والعاملة في مجالات التجارة والخدمات والسياحة والتخزين وخدمات المواطنين والأطعمة والمشروبات والخدمات العامة ومجالات الصحة والتعليم والثقافة والتجارة الخارجية، يتم إعفاؤها لمدة عام واحد من ضريبة الدخل على الشركات. سادسًا، وبالنسبة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي الإنتاجية، فإنه منذ عام تحقيق الأرباح يتم إعفاؤها من الضريبة خلال العامين الأولين، ثم تخفيض قيمة ضريبة الدخل على الشركات بنسبة ٥٠ في المئة من العام الثالث حتى الخامس. وبالنسبة للمؤسسات الاستثمارية الأجنبية التي تزيد تكاليف تطوير التكنولوجيا بها أكثر من ١٠ في المئة مقارنة بالعام السابق، فإن الحوافز الضريبية الخاصة بها يتم إقرارها من خلال هيئة الضرائب، يتم السماح بحسم ما يعادل ٥٠ في المئة من التكلفة الفعلية من رسوم تطوير التكنولوجيا. ويمكن أن تقيد الشركات الأجنبية المستثمرة التي تشتري معدات مصنعة محليا ضمن إجمالي مبلغ الاستثمار، و ٤٠ في المائة من مشترياتها من المعدات المصنوعة محليا مقابل ضريبة دخل الشركات المتزايدة حديثا للسنة التي تم فيها شراء المعدات. سابعًا، التوسع في حسم ضريبة القيمة المضافة ضمن الضريبة على الدخل، المؤسسات العامة لدافعي الضرائب التي تمثل مبيعاتها السنوية من المنتجات الصناعية تمثل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي حجم المبيعات تتم مقارنتها بالضريبة المستحقة الدفع عن نفس الفترة من العام الماضي، ويسمح الجزء الإضافي بشراء شراء الأصول الثابتة ويمكن تعويض المبلغ الضريبي، مثل ضريبة الدخل على الأصول الثابتة التي تزيد عن مبلغ الضريبة المستحقة في نفس الفترة، في السنة التالية.

(٥) التنمية الكبرى لشمال غرب الصين

وتتمثل الحوافز الضريبية لعملية التنمية الكبرى في شمال غرب البلاد في النقاط التالية: أولًا، بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية المحلية والأجنبية العاملة في مجال الصناعات التي تشجعها الدولة، فإنها تخضع لتخفيض ١٥ في المئة على ضريبة الدخل على الشركات خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ثانيًا، بالنسبة للمؤسسات الجديدة التي تم تأسيسها قبل ٣١/ ١٢/ ٢٠١٠ والعاملة في مجالات المواصلات، الطاقة الكهربائية، الري، البريد والإذاعة والتليفزيون، فإن المؤسسات التي يبلغ دخل الأعمال بها أكثر من ٧٠ في المئة من إجمالي دخل المؤسسة، فإنه منذ اليوم الأول لتحقيق الدخل، يتم إعفاؤها من ضريبة الدخل على الشركات من العام الأول حتى الثاني، ثم يتم تخفيض قيمة ضريبة

الدخل على الشركات بنسبة ٥٠ في المئة من العام الثالث حتى الخامس. وفي حالة زيادة عمل المؤسسات الاستثمارية الأجنبية لأكثر من ١٠ سنوات، فإنه منذ العام الأول لتحقيق الأرباح، يتم إعفاؤها من ضريبة الدخل على الشركات من العام الأول حتى الثاني، ثم تخفيض قيمة ضريبة الدخل على الشركات بنسبة ٥٠ في المئة من العام الثالث حتى الخامس. ثالثًا، بالنسبة للمعدات التي تستوردها المؤسسات المحلية والأجنبية والصناعات التفضيلية التي تخضع للتشجيع، فإنها تكون معفاة من الجمارك وفق اللوائح والسياسات المعنية.

(٦) المنطقة الاقتصادية الإصلاحية التجريبية القائمة على الموارد الوطنية بمقاطعة شانشي

أصدرت مقاطعة شانشي "الخطة التنفيذية للمنطقة الاقتصادية الإصلاحية التجريبية القائمة على الموارد الوطنية بمقاطعة شانشي (٢٠١٣-٢٠١٥)"، والتي ترمز لدخول المناطق الإصلاحية التجريبية في المنطقة مرحلة جديدة. والتي تطرقت إلى أربعة بنود مهمة في الجانب المالي: السعي إلى تحصيل ضريبة حماية البيئة، السعي إلى تفعيل الحوافز الضريبية للاستغلال الأمثل للموارد ودفع تطوير الاقتصاد الدوار، السعي إلى أن ترفع الدولة مستوى دفع التحويلات المالية لمقاطعة شانشى وتنفيذ السياسة الضريبية للقاعدة الصناعية الشمالية الشرقية القديمة.

الفصل الثالث

حول الإيرادات والنفقات الضريبية بالمنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا

أولًا: واقع الإيرادات والنفقات المالية بنينغشيا

يوضح الجدول رقم (١ ,٩) الإيرادات المالية لمنطقة نينغشيا ذات الحكم الذاتي لأبناء قومية هوي المسلمة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢م ونسبتها من الناتج المحلي الإجماليGDP، ومن خلال حجم الإيرادات المالية، نجد أن الإيرادات المالية لمنطقة نينغشيا خلال الفترة المشار إليها والتي بلغت ١٢ عامًا، قد زادت من ٢,٧٥٧ مليار يوان إلى ٢٦,٣٩٦ مليار يوان. وبالنسبة للإيرادات المالية على مستوى الصين، فقد زادت الإيرادات المالية على مستوى الصين من ١,٦٣٨,٦,٤ تريليون يوان في عام ٢٠٠١ إلى ١١,٧٢٥,٣٥,٢ تريليون يوان في ٢٠١٢م. حيث جاءت هذه الزيادة السريعة في الإيرادات المالية نتيجة للتوسع المستمر في حجم الاقتصاد، والارتفاع المستمر في قدرات تحصيل وإدارة الإيرادات المالية والضريبية. فخلال ١٢ عامًا الأخيرة، شهد حجم الناتج المحلي الإجماليGDP لمنطقة نينغشيا زيادة سريعة، وذلك تماشيًا مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الصين. كما طبقت الصين العديد من الإصلاحات الضريبية، وقامت بجهود كبيرة في مجالات وسائل تحصيل الإيرادات المالية والضريبية والمستوى المعلوماتي المتعلق بها. وفي ظل هذه المعطيات المهمة، شهدت الإيرادات المالية للمناطق ذات الحكم الذاتي زيادة سريعة.

ومن حيث الزيادة السريعة في الإيرادات المالية، فإن هذه الزيادة تعكس النمو في القيمة الإجمالية للإيرادات المالية، فمن حيث زيادة الإيرادات على مدار السنوات المختلفة، نجد أنه لم يكن هناك توازن في زيادة الإيرادات المالية لنينغشيا على مدار الاثنى عشر عامًا المذكورة، حيث كانت نسبة الزيادة عالية في سنوات بعينها ومتدنية في سنوات أخرى، بل وكانت بالقيمة السالبة في عام ٢٠٠٢. وبالطبع فإن نمو الإيرادات المالية في نينغشيا يتوافق مع الوضع العام لنمو الإيرادات المالية على مستوى الصين.

جدول رقم (١ , ٩). القيمة الإجمالية للإيرادات المالية لنينغشيا والصين ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي GDP .

نسبة الإيرادات المالية من الناتج المحلي الإجمالي		نسبة زيادة الإيرادات المالية (%)		إجمالي الإيرادات المالية (١٠٠ مليون يوان)		السنة
الصين	نينغشيا	الصين	نينغشيا	الصين	نينغشيا	
14.94	8. 17	22.33	32.41	16386. 04	27.57	2001
15.71	7.02	15. 36	-4.00	18903.64	26. 47	2002
15. 99	6.74	14. 87	13.45	21715.25	30.03	2003
16.51	6. 98	21.60	24.76	26396.47	37.47	2004
17. 11	7. 79	19. 90	27. 37	31649. 29	47. 72	2005
17.92	8.45	22.47	28.57	38760.2	61.36	2006
19.31	8.71	32.40	30. 44	51321.78	80.03	2007
19.53	7. 89	19.50	18.71	61330.35	95.01	2008
20. 10	8.24	11.72	17. 44	68518.3	111.58	2009
20. 70	9.09	21.30	28.95	83101.51	153.55	2010
21.96	10. 46	25.00	26.61	103874. 43	219.98	2011
22.59	11.27	12.90	19. 99	117253.52	263.96	2012

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية http: //db. cei.gov.cn .

ومن حيث نسبة الإيرادات المالية من الناتج المحلي الإجماليGDP ، فإن هذا المؤشر عبر عن مستوى العبء الضريبي الكلي، فعلى مدار ١٢ عامًا، حافظ مستوى المؤشر في نينغشيا على الزيادة المستمرة، إلا أنه كان يسجل نسبًا متفاوتة على مدار السنوات المتعاقبة. فخلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤، شهد مستوى المؤشر انخفاضًا مستمرا. قبل أن يبدأ في الارتفاع المستمر منذ عام ٢٠٠٥. هذا بالإضافة إلى سمة أخرى تمثلت في مستوى هذا المؤشر في منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة كان في السابق أقل من المستوى العام للصين، وهو ما يوضح أن مستوى العبء الضريبي الكلي أقل من متوسط المستوى العام للصين. فعلى سبيل المثال، سجل معدل نينغشيا في ٢٠٠١ مستوى أقل من المستوى العام للصين بنسبة ٦,٧٧ في المئة، في حين وصلت النسبة في عام ٢٠١٢ إلى ١١,٣٢ في المئة أقل من متوسط المستوى العام للصين. ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف الهيكل الصناعي في نينغشيا مقارنة بالهيكل الصناعي على مستوى الصين، حيث يتميز الهيكل الصناعي لنينغشيا بأنه يعتمد على القطاع الصناعي الأول (الزراعي) كركيزة صناعية مهمة. في حين أن الهيكل الصناعي للصين عامة في مرحلة ترقية، حيث

شهد الهيكل الصناعي لمنطقة شرق الصين الساحلية المتقدمة حالة من التقدم، فهناك تطور مستمر في القطاع الصناعي الثاني، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في نسبة القطاع الصناعي الثالث. ومن حيث العبء الضريبي للقطاعات الصناعية الثلاثة، فإنه بعد إلغاء الضريبة الزراعية، فقد كانت هناك حالة من الانخفاض المستمر في العبء الضريبي على القطاع الزراعي بشكل عام. ومن ثم، فإن السمة المميزة للهيكل الصناعي لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة أصبحت سببًا مهمًا لانخفاض العبء الضريبي عن متوسط العبء العام على مستوى البلاد. وهو المسار الذي سيكون عليه تطور الصناعات في نينغشيا مستقبلًا، بمعنى أنه في ظل الخطة الموحدة للصناعات على مستوى الصين، فإنه يجب اختيار مسار صناعي يتوافق مع الظروف المحلية للمنطقة.

ويوضح الجدول رقم (٢, ٩). القيمة الإجمالية للنفقات المالية لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لأبناء قومية هوي المسلمة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢م، ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي GDP. فمن حيث النفقات المالية، فقد زادت حجم الإنفاق للمنطقة خلال الأعوام المذكورة من ٩,٣٥٨ مليار يوان إلى ٨٦,٤٣٦ مليار يوان. وهو ما يتشابه مع الوضع الذي كانت عليه الإيرادات في الفترة نفسها، حيث كانت سرعة نمو النفقات المالية في نينغشيا أعلى من متوسط النفقات على مستوى البلاد.

جدول رقم (٢, ٩). القيمة الإجمالية للنفقات المالية لنينغشيا والصين ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي GDP .

السنة	إجمالي النفقات المالية (١٠٠ مليون يوان)		نسبة زيادة النفقات المالية (%)		نسبة النفقات المالية من الناتج المحلي الإجمالي	
	نينغشيا	الصين	نينغشيا		نينغشيا	الصين
2001	93.58	18902.58	53.82	18.99	27. 73	17.24
2002	114.57	22053. 15	22.43	16.67	30.38	18. 33
2003	105.78	24649. 95	-7.67	11.78	23.75	18. 15
2004	123. 02	28486. 89	16.30	15.60	22. 90	17.82
2005	160. 25	33930.28	30. 27	19. 11	26. 16	18. 35
2006	193.21	40422. 73	20. 57	19. 13	26.62	18. 69
2007	241.85	49781.35	25. 18	23.20	26.31	18.73
2008	324. 61	62592. 66	34.22	25.70	26. 96	19. 93
2009	432. 36	76299. 93	33.20	21.90	31.95	22.38
2010	557.53	89874. 16	28.95	17.80	33.00	22.38
2011	705.91	109247. 79	26.61	21.60	33.58	23.09
2012	864.36	125952. 97	22.45	15.30	36.92	24. 27

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية http: //db. cei.gov.cn

وبالنسبة لحجم النفقات على مستوى البلاد، فقد زاد حجم النفقات من ١,٨٩٠,٢٥٨ تريليون يوان عام ٢٠٠١ إلى ١٢,٥٩٥,٢٩٧ تريليون يوان عام ٢٠١٢. وتعكس الزيادة السريعة في حجم النفقات المالية لمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم زيادة الأموال التي استثمرتها المنطقة في المجالات المعيشية للمواطنين. حيث اهتمت نينغشيا بكافة القضايا المتعلقة بمعيشة الشعب وأدرجتها في نطاق الإنفاق المالي. وعلى هذا الأساس، طبقت عدد من المعايير الخاصة بالقضايا المعيشية للشعب بالنسبة للسياسات التي تعتمدها الدولة بعد. فعلى سبيل المثال، طبقت مشروع "الاعفاء ثلاث سنوات والتخفيض لمدة سنة" في التعليم الإلزامي و"خطة تحسين التغذية الطلابية لتلاميذ المدارس الابتدائية والمتوسطة بوسط وجنوب المنطقة"، كما كانت أول منطقة على مستوى الصين تحقق التغطية الشاملة لتأمينات إعاشة كبار السن في الريف، وأول منطقة سعت إلى تأسيس نظام "بدل المعيشة الأساسي لكبار السن"، وعملت على تطبيق المزيد من التأمينات الخاصة بالمعاشات التقاعدية في المناطق الحضرية والريفية.

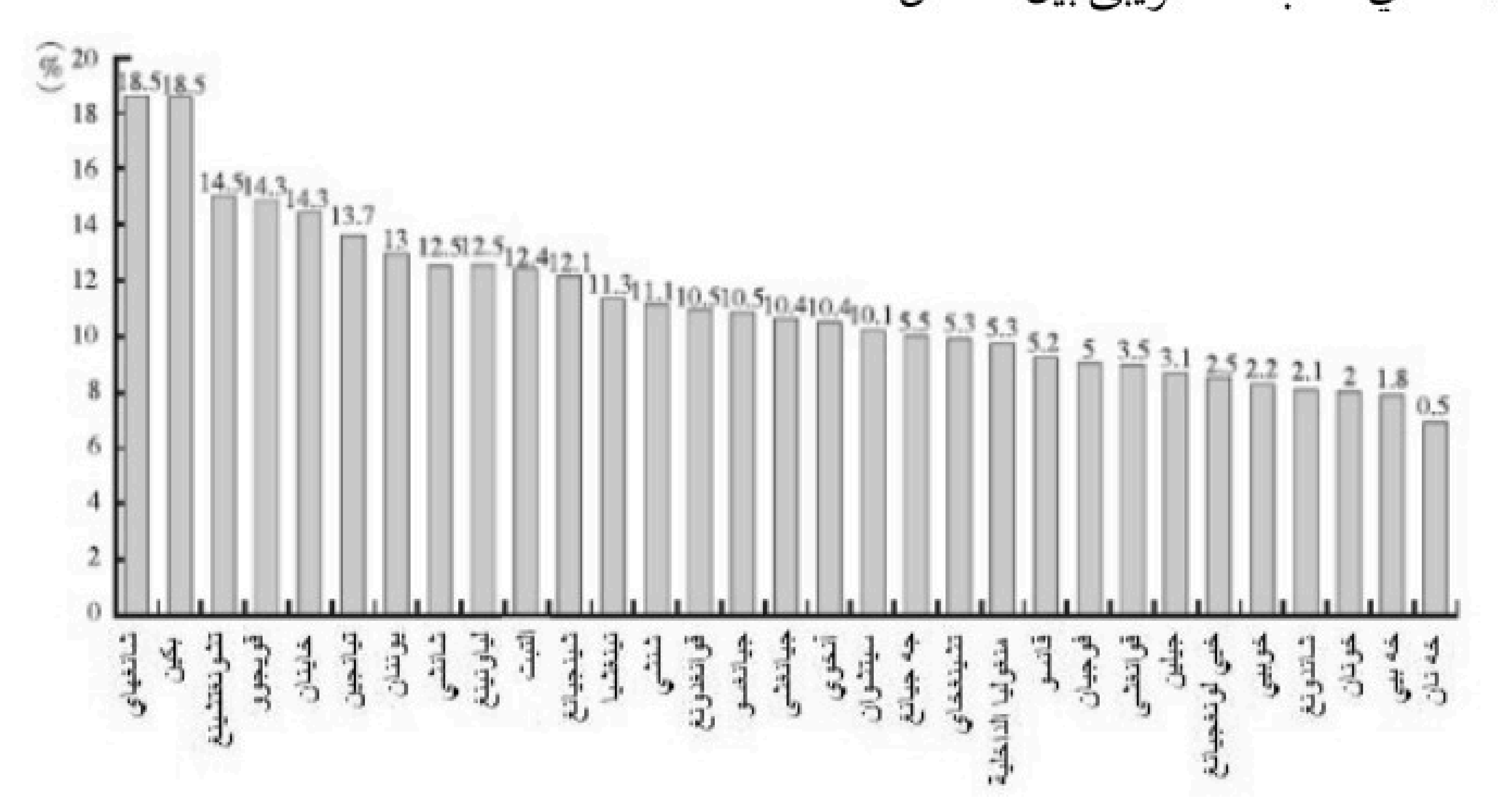
ومن حيث الزيادة السريعة في الإنفاق المالي، فإنها تعد أيضًا انعكاسًا لأوضاع تغير حجم الإنفاق المالي على مدار ١٢ عامًا الأخيرة. كما أنه لم يكن هناك توزان في الإنفاق المالي على مدار السنوات المختلفة. إلا أنه مال بوجه عام نحو الانخفاض، في حين شهدت بعض السنوات تسجيل معدلات أعلى من متوسط الإنفاق المالي على مستوى البلاد. ومن حيث نسبة الإنفاق المالي من الناتج المحلي الإجمالي GDP، فإن نسب الإنفاق المالي من الناتج المحلي الإجمالي في نينغشيا كانت على مدار السنوات المختلفة أعلى من المتوسط على مستوى الصين.

ثانيًا: مقارنة بين الإيرادات والنفقات المالية لمنطقة نينغشيا وغيرها من المناطق والمقاطعات والمدن على مستوى الصين

ومن حيث المقارنة بين الإيرادات والنفقات المالية لمنطقة نينغشيا وغيرها من المناطق والمقاطعات والمدن (انظر شكل رقم ٩,١)، نجد أن هناك سمة واضحة للإيرادات والنفقات المالية لنينغشيا. وأن المقاطعات والمناطق والمدن التي سجلت نسبًا أعلى من نينغشيا كانت عبارة عن المناطق الاقتصادية المتقدمة (مثل بكين، شنغهاي ولياونينغ)، والمناطق المتأخرة اقتصاديًا إلى حدٍ ما (مثل يونّان وقوي جوو وغيرها من المناطق).

وبالطبع، فإن هناك العديد من العوامل المهمة المؤثرة في العبء الضريبي الكلي. فنجد أن مستوى التنمية الاقتصادية بين المناطق المختلفة يعد عاملًا مهمًا في تحديد العبء الضريبي. ففي المناطق التي تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية عال نسبيًا، تكون هناك علاقة وثيقة بين المجتمع

والاقتصاد، وفي ظل هذه الظروف، يتسع المجال للمهام الحكومية، ويرتفع مستوى الحاجة إلى الخدمات العامة وتتعدد أنواعها، ومن ثم يرتفع مستوى الإيرادات المطلوبة من المنطقة. وعلى الجانب الآخر، فإنه بالنظر إلى الارتفاع النسبي في التنمية الاقتصادية لبعض المناطق، تزداد امكانية الحفاظ على العبء الضريبي المرتفع. كما يعد الهيكل الصناعي للمنطقة أحد الأسباب المهمة في تحديد العبء الضريبي، ففي ظل منظومة ضريبية محددة، يسير اتجاه الهيكل الصناعي من الانخفاض إلى الارتفاع، ويكون لذلك علاقة وثيقة بنمو مصادر الضرائب. كما يمكن أن يؤدي تصميم النظام الضريبي إلى حدوث اختلاف في العبء الضريبي بين المناطق المختلفة. فعلى سبيل المثال، نظام جمع الضريبة على دخل الشركات، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع العبء الضريبي للمنطقة التي يقع بها المقر الرئيس للمؤسسة. وفي ظل ظروف التنمية الاقتصادية وأنظمة الضرائب، نجد أنماط جمع الضرائب وإدارتها قد يكون له تأثير مباشر في العبء الضريبي للمناطق المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تأثير لعوامل أخرى مثل الوجود الاقتصادي، الذي يمكن أن يكون له تأثيره في حدوث اختلافات في العبء الضريبي بين المناطق المختلفة.

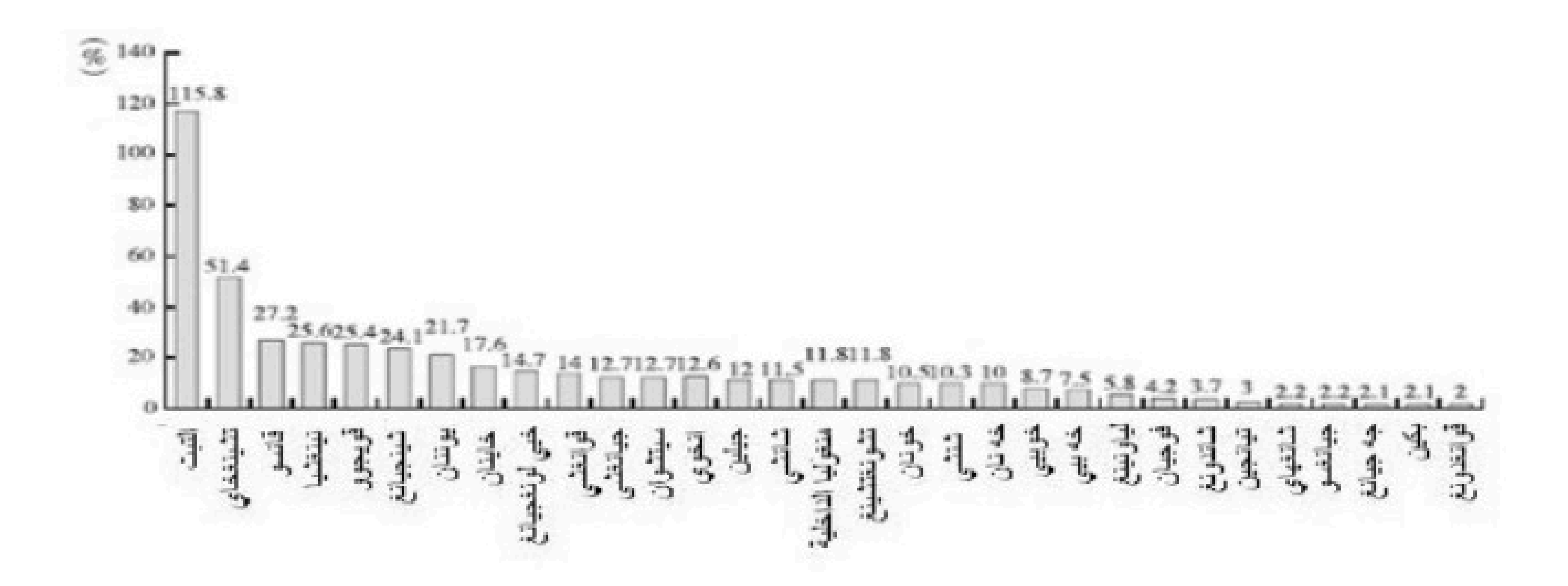


شكل رقم (١ , ٩). الإيرادات المالية لمختلف المناطق والمقاطعات والمدن الصينية خلال عام ٢٠١٢ ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية
http: //db. cei.gov.cn

ومن حيث النسبة التي يحتلها الإنفاق المالي من الناتج المحلي الإجماليGDP ، فإن مؤشر منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة في عام ٢٠١٢ سجل ٣٦,٩٢ في المئة (أنظر جدول ٩-٢)، بنسبة أعلى من معظم المقاطعات والمناطق والمدن كما ورد في شكل رقم ٩-٢. أما مؤشر

مقاطعات قوانغدونغ، جه جيانغ، مدينة شنغهاي ومقاطعة شاندونغ وغيرها من المناطق المتقدمة اقتصاديًا لم يصل إلى نسبة ٥ في المئة. وهو ما يعد مؤشرًا مهما لتدخل الحكومات المحلية. حيث يعبر ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر في المناطق المختلفة عن الاختلاف في مراحل التنمية ومهام الحكومة وأهداف التنمية. فكلما كانت المنطقة متقدمة اقتصاديًا، ارتفع مستوى التوجه السوقي، وتركزت مهام الحكومة في تقديم الخدمات العامة والحفاظ على العدالة الاجتماعية وغيرها من المجالات، وقل تدخلها في توزيع الموارد الاجتماعية. وفي المناطق المتأخرة اقتصاديًا، نجد ضعف حجم التنمية الاقتصادية، وعدم اكتمال تطور التوجه السوقي، وتكون هناك حاجة لقيام الحكومة بالتدخل لتوزيع الموارد الاجتماعية، وتحتاج لفترة طويلة من التركيز على مجالات البناء الاقتصادي، مثل تأسيس البنية التحتية، الزراعة، الري وتنمية موارد الطاقة وغيرها من المجالات، وهو ما سيترتب عليه بالتأكيد ارتفاع النسبة التي يحتلها الإنفاق المالي من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمناطق المتقدمة اقتصاديًا.



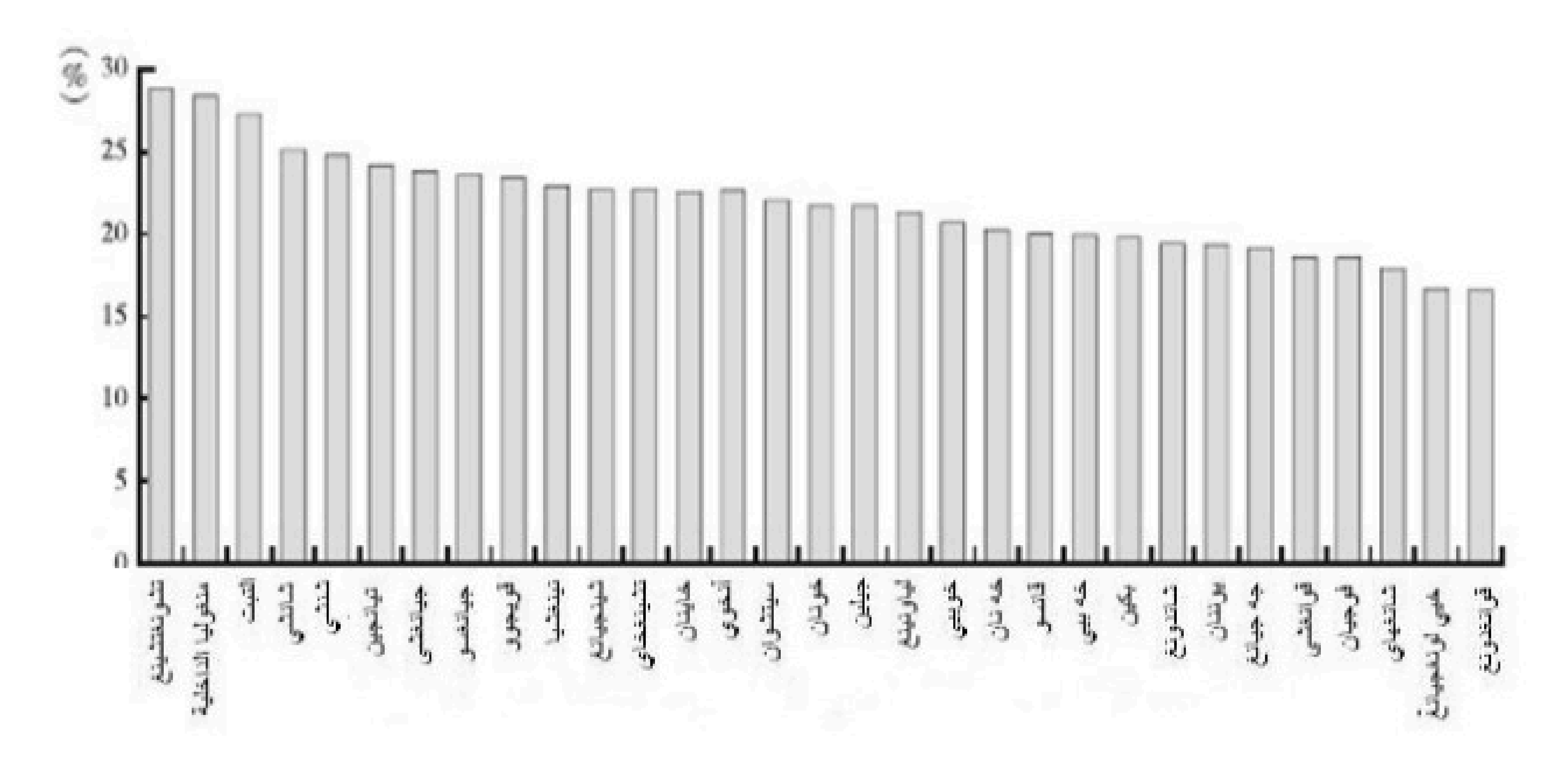
شكل رقم (٣ ,٩). حجم الإنفاق المالي لمختلف المناطق والمقاطعات والمدن الصينية لعام ٢٠١٢ ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية http: //db. cei.gov.cn

ومن حيث سرعة زيادة الإيرادات المالية، فإنه خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، سجل مؤشر هذه الزيادة لمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة ٢٢,٠٦ في المئة (وفق المعطيات المعنية التي جاءت في جدول رقم (١ ,٩)، والذي جاء في قائمة المقاطعات والمدن والمناطق في شكل رقم (٣ ,٩) في مستوى فوق المتوسط. وحيث جاءت نسبة نينغشيا أعلى من قوانغدونغ وشنغهاي وبكين وغيرها من المناطق المتقدمة اقتصاديًا، وأقل من تشونغ تشينغ وقوي جوو وغيرها من مناطق غرب الصين. وخلال الـ ١٢ عامًا الأخيرة، سعت مختلف المناطق إلى التوسع في الإيرادات المالية والمحافظة على استقرارها، بهدف إحداث تنمية اقتصادية. وحيث عملت مختلف المناطق الصينية

ومن بينها منطقة نينغشيا على التنافس فيما بينها، تطوير القطاعين الصناعيين الثاني والثالث بها من خلال جذب الاستثمارات وغيرها من الوسائل. حيث ساعد التطور السريع في هذه الصناعات على النمو السريع للإيرادات المالية والإيرادات الضريبية على وجه الخصوص.

ومن حيث سرعة زيادة الإنفاق المالي، فإنه خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢، سجل مؤشر هذه الزيادة لمنطقة ننيغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة ٢٥,٥٣ في المئة(وفق المعطيات المعنية التي جاءت في جدول رقم ٩,٢)، التي تعد أعلى من نظيرتها في معظم المقاطعات والمدن والمناطق على مستوى الصين. حيث اهتمت مختلف الجهات المالية بمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم بالإدارة المتوازنة للإنفاق المالي كنقطة مهمة لتنفيذ السياسات المالية المعنية. وبالنظر إلى موقع نينغشيا في غرب الصين، فإن الموارد المالية التي تمتلكها المنطقة من الصعب أن تلبي حاجة الإنفاق الحكومي المحلي، كما أنه تماشيًا مع الارتفاع المستمر في مستوى الخدمات العامة بالمنطقة، فقد كان هناك عجز واضح في الموارد المالية. ومن ثم فقد كانت هناك حاجة لأن تقوم الحكومة المركزية بتحويل مالي لحكومة نينغشيا المحلية. وتماشيًا مع زيادة التحويلات المالية من الحكومة المركزية للحكومات المحلية في السنوات الأخيرة، فقد أصبحت التحويلات المالية التي تحصل عليها نينغشيا من الحكومة المركزية أحد المصادر المهمة في الإيرادات المالية الخاصة بها، والذي يدعم النمو السريع للإنفاق المالي للمنطقة.



شكل رقم (٩,٣). مقارنة بين زيادة الإيرادات المالية بين مختلف المقاطعات والمدن والمناطق على مستوى الصين خلال ٢٠٠١-٢٠١٢م.

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية
http: //db. cei.gov.cn

وبين كافة اتجاهات الإنفاق المالي، نجد أن منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة تحافظ على تحسين الفكر الخاص بهيكل الإنفاق، وتعزيز مسؤولية الإنفاق المالي، والميل نحو الإنفاق في المجالات المعيشية للشعب. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، بلغ إجمالي المشروعات التي انتهت منها المنطقة في المجالات المعيشية للشعب ما قيمته ٢١٠ مليارات يوان.، بمعدل زيادة سنوية بلغت ٢٨ في المئة. وتم التأسيس التدريجي لشبكة الدعم المالي الذي يتميز بالتوازن والتعميم على المناطق الحضرية والريفية والذي يغطي أرجاء واسعة. ومن ثم فإن أسرع أوجه الإنفاق المالي في منطقة نينغشيا تتمثل في الإنفاق في المجالات المعيشية، وهو ما يتوافق مع الفكر الوطني المتطور للإنفاق المالي الشعبي.

ثالثًا: مقارنة هيكل الإيرادات المالية لمنطقة نينغشيا وغيرها من المقاطعات والمناطق والمدن الصينية

من حيث نسبة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات المالية لمختلف المناطق الصينية، حيث كانت هناك نسب متفاوتة لهذا المؤشر للمقاطعات والمناطق والمدن المختلفة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وكانت هناك ٨ مقاطعات ومدن ومناطق سجلت ارتفاعًا، في مقابل انخفاض مؤشر المقاطعات والمناطق والمدن الأخرى. وخلال السنوات الست الأخيرة، ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية لمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم من نسبة الإيرادات المالية المحلية بمعدل ٤,٩٧ في المئة. حيث تعبر نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات المالية المحلية عن مستوى منظومة الإيرادات الحكومية. وتحتل الإيرادات الضريبية نسبة كبيرة في الإيرادات المالية في مختلف المقاطعات والمدن والمناطق الصينية، إلا أن هناك انخفاضًا في الاتجاه العام في الكثير من المناطق، والتي تعد ظاهرة جديرة بالاهتمام.

رابعًا: مقارنة هيكل الإيرادات والنفقات المالية بنينغشيا

ومن حيث هيكل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، نجد أن نسبة الإيرادات الضريبية بمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة أعلى من متوسط نسبة الإيرادات الضريبية على مستوى الصين. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، بلغت نسبة الإيرادات الضريبية بنينغشيا من الإيرادات المالية المحلية على التوالي ٧٣,٤٦ في المئة و٨٠,٥٢ في المئة، بنسبة أقل من المعدل المتوسط على مستوى البلاد للعامين المذكورين ٧٨,٢٢ في المئة و٨١,٥٧ في المئة.

جدول رقم (٣ , ٩). نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات المالية في مختلف المقاطعات والمدن والمناطق الصينية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢م. الوحدة: ٪

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير على مدار ٦ أعوام
منطقة التبت ذاتية الحكم	57. 92	61.03	61.51	68.98	83.69	80. 92	23.00
منطقة نينغشيا ذاتية الحكم	73.46	81. 83	81.33	82. 57	80.52	78.43	4. 97
مقاطعة خاينان	81.25	83.21	84.85	87.49	86. 94	85.68	4.42
مقاطعة تشينغخاي	76.33	78. 10	79.97	80. 69	78.95	78.69	2. 36
مقاطعة يونان	77. 79	78.56	78.50	80. 60	79.37	79.50	1.71
مقاطعة سيتشوان	73.92	70.28	75.49	75.60	75. 19	75.46	1.54
منطقة منغوليا الداخلية	70.66	71.38	67.79	70. 36	72.66	72. 12	1.46
ذاتية الحكم	93.08	92. 69	92. 59	94. 50	93.69	93.80	0. 72
مقاطعة جه جيانغ	*77.19*	79.36	77.45	83. 15	82.37	76.89	-0.29
منطقة شينجيانغ ذاتية	72.50	73.57	72. 95	73.59	73.36	72. 03	-0. 47
مقاطعة لياونينغ	75.34	75.00	74.41	75.65	74.72	74.62	-0. 72
مقاطعة خوبيي	73.51	75.57	75.60	76. 93	69. 89	72.65	-0. 86
مقاطعة جيلين	74. 02	73.58	74. 14	72. 93	73.43	73.04	-0. 98
مقاطعة جيانغشي	72.30	73.26	73.98	75.20	73.77	71.29	-1.01
مقاطعة آنخوي	73.92	72. 86	72.85	75.39	75.73	72.80	-1. 12
مدينة بكين	96. 18	96.64	94. 43	95.65	94. 96	94.26	-1.92
منطقة قوانغشي ذاتية	67. 49	66. 84	67.26	69. 16	68.04	65.39	-2. 11
مقاطعة شاندونغ	78.09	78.36	78.25	78.20	75.32	75. 14	-2.95
مقاطعة جيانغسو	84.67	83.43	82.22	81. 19	80. 11	81.60	-3.07
مقاطعةشانشي	72.00	75.73	72.21	71.44	71.93	68.93	-3.08
مقاطعة خه بيي	78.35	79.03	78.65	80.64	77.60	74. 87	-3.48
مدينة شنغهاي	95.23	94.26	93.24	94.23	92.50	91.53	-3.69
مقاطعة فوجيان	84.93	84. 53	83.45	83.90	83.54	81.09	-3. 83
مقاطعة خي لونغجيانغ	76.05	72. 67	69.24	73.71	74. 37	72. 03	-4.02
مقاطعة شنشي	74.81	77.03	72. 46	74. 16	62.25	70. 69	-4. 11
مقاطعة قوانغدونغ	86.71	86. 54	85.77	84.20	82.48	81.45	-5.25
مقاطعة خونان	67.70	67.29	67.04	67.56	60.34	62. 33	-5.38
مقاطعة قوي جوو	74.30	74.98	74.84	74. 11	67.02	67.22	-7.08

تابع - جدول رقم (٣,٩).

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	نسبة التغير على مدار ٦ أعوام
مقاطعة قانسو	74.41	61.44	61.43	62. 30	63. 10	66. 83	-7.58
مدينة تشونغ تشينغ	66.51	62.38	66. 49	65.29	59. 20	56. 95	-9.56
مدينة تيانجين	81. 11	80. 85	74. 73	72. 66	69. 03	62.82	-18.30

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢م) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية . http: //db. cei.gov.cn

ومن حيث خصائص هيكل النظام الضريبي، يتفق هيكل النظام الضريبي لمنطقة نينغشيا مع الهيكل الضريبي على مستوى البلاد، والذي يعتمد بشكل رئيس على "الضرائب على رقم الأعمال"، مع انخفاض نسبة الضريبة على الدخل، والانخفاض الملحوظ لنسبة الضرائب على الممتلكات. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة ضريبة المبيعات من حجم الإيرادات الضريبية على التوالي ٤٦,٥٤ في المئة و٤٧,٥١ في المئة، بنسبة أعلى من المتوسط على مستوى البلاد لذات الفترة. وإذا أخذنا في الاعتبار ضريبة رقم الأعمال على الواردات، فإن نسبة الضريبة على رقم الأعمال تكون أعلى بكثير. بينما بلغت الضريبة على الدخل الشخصي ٤,٣٩ في المئة و٣,٤١ في المئة، وبلغت نسبة الضريبة على العقارات ١,٨٢ في المئة و١,٤٠ في المئة. وإذا قلنا بأن نمو الإيرادات الضريبية يعتمد فقط على دعم كلٍ من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وغيرها من أنواع الضرائب، فإنه بمجرد حدوث أي اضطرابات اقتصادية، فإن نمو الإيرادات المالية سوف يتعرض لتأثير خطير للغاية، مما قد يؤدي إلى حالة من عدم التوازن في الإيرادات المالية.

ومن حيث هيكل النفقات المالية لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة وهيكل النفقات المالية على مستوى البلاد، نلاحظ الخصائص التالية:

أولًا، نسبة الإنفاق المالي على الخدمات العامة العادية بمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة أقل من متوسط الإنفاق المالي على مستوى البلاد. ويوجه الإنفاق المالي على الخدمات العامة العادية بشكل رئيس إلى ضمان الدورة الطبيعية لوحدات الخدمات المختلفة، ودعم الوحدات للاضطلاع بمهامها وضمان النفقات الضرورية لمختلفة الأجهزة المحلية. وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، بلغت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة العادية في نينغشيا من نسبة الإنفاق المالي العام على التوالي ١٥,٨٧ في المئة و٧,٣٦ في المئة. وقد جاءت نسبة الإنفاق على الأمن العام أقل من متوسط الإنفاق على الأمن العام على مستوى البلاد، وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، بلغت نسبة الإنفاق على الأمن العام من حجم الإنفاق العام ٦,٠٩ في المئة

و٤,٩٧ في المئة. كما جاءت نسبة الإنفاق على الأمن العام على مستوى البلاد خلال العامين المذكورين ٧,٥١ في المئة و٥,٦٨ في المئة. وهو ما يعبر عن النتائج الملحوظة التي تحققت في مجال أمن المجتمع والحفاظ على الاستقرار المتناغم في منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة.

جدول رقم (٤ ,٩). مقارنة هيكل الإيرادات المالية لمنطقة نينغشيا وكافة أرجاء الصين لعامي ٢٠٠٧ و٢٠١١م.

الوحدة: ٪

	نينغشيا		كافة أرجاء الصين	
	2007	**2011**	**2007**	**2011**
دور الضرائب المحلية في تحديد الدخل	100	100	100	100
الإيرادات الضريبية	73.46	80. 52	78.22	81.57
ضريبة القيمة المضافة	17. 74	11.09	11.40	16.39
ضريبة المبيعات	28. 80	36. 42	25.70	27.03
ضريبة الدخل على الشركات	5.69	10. 99	12. 84	13.27
الضريبة على الدخل الشخصي	4. 39	3.41	4.61	5.40
ضريبة الموارد	1.57	1.25	1. 13	1. 11
الضريبة التأسيسية لصيانة المدن	5.85	5. 11	4.97	4.87
الضريبة العقارية	1.82	1.40	2. 10	2. 44
رسوم الدمغة	1.05	1.21	1. 17	1.34
ضريبة الدمغة على الأوراق المالية	0. 00	0. 00	0. 03	0.25
ضريبة استغلال أراضي المدن	2. 29	2.67	2.33	1.63
ضريبة القيمة المضافة على الأراضي	0.60	1.39	3.92	1.71
ضريبة استغلال ورخص السيارات	0.30	0. 72	0. 57	0.29
مختلف الإيرادات الضريبية	0.00	0.00	0.00	0.00
الضريبة على التبغ	0.01	0.01	0. 17	0.20
الضريبة على استغلال الأراضي الزراعية	0.09	0. 30	2. 05	0. 78
ضريبة السندات	3.26	4.56	5.26	5. 11
إيرادات ضريبية أخرى	0.01	0. 00	0. 00	0.00
إيرادات غير ضريبية	26.54	19.48	21.77	18.31
إيرادات محددة	13. 18	5.25	5. 13	4.61
رسوم إدارية	6. 12	7.52	6. 92	6.54
إيرادات العقوبات	3.29	2. 42	2. 40	3.44
إيرادات أخرى	3.96	4.28	7.32	3.71

المصدر: "الكتاب الإحصائي السنوي لنينغشيا" (٢٠١٢) وبنك المعلومات الإحصائية بشبكة الصين الاقتصادية http: //db. cei.gov.cn.

ثانيًا، منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوى، وفقا لمتطلبات استقرار النمو، وتعديل الهيكل، ودفع الإصلاح والاستفادة من سبل معيشة الشعب، فإنها تعمل على تحسين هيكل الإنفاق المالي وفقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة. فليس هناك فارق كبير في نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بمتوسط الإنفاق على التعليم على مستوى البلاد، بل وإن هذه النسبة جاءت في بعض الأعوام أعلى من المتوسط على مستوى البلاد. كما أن نسبة الإنفاق على الثقافة والرياضة والإعلام، والإنفاق على حماية البيئة، والإنفاق على خدمات الزراعة والغابات والري كانت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١ أعلى من المتوسط على مستوى البلاد، غير أن نسبة الإنفاق على التقنية العلمية والصحة كانت أقل من المتوسط على مستوى البلاد.

خلاصة القول، فإننا نجد أن منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي تركز على الإنفاق في مجالات التعليم والضمان الاجتماعي والصحة والزراعة والبنية التحتية وحماية البيئة ومساندة الفقر وغيرها من المجالات. وفيما يتعلق بالإنفاق في مجال التعليم، فقد أنشأت آلية ضمان سداد النفقات الدراسية لمرحلة التعليم الإلزامي بالمناطق الريفية، وطبقت خطة مرحلة الروضة ٣ سنوات قبل الالتحاق الرسمي بالمدرسة، وطبقت "خطة تحسين التغذية المدرسية" لدعم تطوير التربية الخاصة والتعليم الأهلي والتعليم في مناطق النازحين والتعليم الفني والتعليم عن بُعد، والحد من الديون في التعليم العالي، ودعم تطوير التعليم العالي. وفيما يتعلق بالإنفاق في مجالات الضمان الاجتماعي، تم تأسيس شبكة موحدة للضمان الاجتماعي على مستوى المناطق الحضرية والريفية بالمنطقة، والحد من مشكلات البطالة وإعالة كبار السن وطلب الدعم والمساعدة الاجتماعية وغيرها من المشكلات المعيشية للمواطنين، بالإضافة إلى دعم تنفيذ مشروعات الإسكان. وفيما يتعلق بالإنفاق في مجال الصحة، تم التوسع في الخدمات الصحية العامة بكافة أرجاء المنطقة لتصل إلى ١٠ أنواع بواقع ٤٣ خدمة، كما أن هناك تقدمًا سنويًا تدريجيًا في معايير التأمين الصحي المقدم للفلاحين وسكان المناطق الحضرية والريفية، حيث بلغت نسبة المشاركة في التأمين الصحي على مستوى المناطق الحضرية والريفية بنينغشيا ٩٥ في المئة. وفيما يتعلق بالإنفاق في مجالات البنية التحتية للقطاع الزراعي، فقد استثمرت منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي مبالغ كبيرة في تأسيس مشروعات الري في ١٧ مدينة داخل المنطقة. وفيما يتعلق بالإنفاق المالي في مجال حماية البيئة الايكولوجية، فقد خططت المنطقة لإنفاق مبالغ كبيرة في مجالات دعم الغابات وحماية الغابات الطبيعية ومكافحة التصحر. وفيما يتعلق بالإنفاق في مجال مساندة الفقر، تم تخصيص مبالغ مالية لتأسيس مشروعات الهجرة البيئية في المناطق الوسطى والجنوبية، وبناء الأراضي الزراعية الأساسية للزراعة الجافة والإدارة الشاملة لتجمعات المياه الصغيرة.

جدول رقم (٥ ,٩). مقارنة بين هيكل الإنفاق المالي المحلي في نينغشيا وكافة أرجاء الصين لعامي ٢٠٠٧ و٢٠١١م.
الوحدة: ٪

	نينغشيا		كافة أرجاء الصين	
	2007	2011	2007	2011
الإيرادات المالية المحلية وتحديد	100	100	100	100
الإنفاق في مجال الدفاع	0. 13	0. 12	0. 19	0.21
الإنفاق في الخدمات العامة	15. 87	7.36	16.57	10.87
الإنفاق في المجال الدبلوماسي	0. 00	0. 00	0.00	0. 00
الإنفاق في مجال الأمن العام	6. 09	4. 97	7.51	5.68
الإنفاق في مجال التعليم	19. 56	14. 59	17.55	16.71
الإنفاق في مجال العلوم والتكنولوجيا	1.9B	1. 11	2.24	2.03
الإنفاق في مجالات الثقافة والتعليم	2.92	1.97	2.01	1.84
الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي	10.54	14.99	13.31	11.44
الإنفاق في المجالي الصحي	4. 72	5. 82	5. 10	6.86
الإنفاق في مجال حماية البيئة	5. 13	4. 99	2.51	2. 77
الإنفاق في مجال خدمات الأحياء في	7.20	11.55	8.45	8.21
الإنفاق في مجالات الزراعة والغابات	11.54	15. 89	8.06	10.27
الإنفاق في مجالات النقل والمواصلات	3.51	5. 88	2.96	7. 73
النفقات الضريبة على شراء المركبات	0.00	0.00	0.94	2. 42
الإنفاق في تخزين الحبوب والزيوت	0. 00	0.38	0. 00	0. 79
الإنفاق في إعادة الاعمار بعد الزلازل	0. 00	0. 00	0.00	0. 19
مدفوعات سندات الخزينة	0.00	1.02	0. 00	0.61
الإنفاق على قوات الجيش والشرطة	0. 00	0.00	0. 32	0.32
الإنفاق في مجال المساعدات الخارجية	0. 00	0. 00	0.00	0.00
نفقات أخرى	10. 81	9. 34	12.28	11.07

الفصل الرابع

مكانة المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والسياسات الضريبية الخاصة بها

تعد المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا المنطقة التجريبية الأولى بل والوحيدة التي تغطي مقاطعة كاملة، وتهدف إلى جعل نينغشيا "جسرًا" للانفتاح على الغرب، ودفع وتعميق التبادلات التجارية والاقتصادية، التعاون في مجال الاستثمار والتبادلات الودية بين الصين والدول العربية. فيما يعد تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا إجراءً استراتيجيًا مهمًا قامت به الدولة لتحطيم حالة الفقر التي تعاني منها المناطق المتأخرة اقتصاديًا، وهي في الوقت ذاته مسلك مهم لدفع التحول التدريجي للمناطق الصينية. ومن ثم فإن المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا يجب أن تتمتع بالمزيد من الحوافز الضريبية مقارنة بمناطق شرق البلاد المتقدمة، حتى يمكنها تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية المنشودة.

أولًا: الفرق بين المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والمناطق الجديدة على مستوى الدولة

يتم تخطيط وتدقيق الأهداف التنموية الخاصة بالمناطق الجديدة على مستوى الدولة من خلال مجلس الدولة، كما يتم إقرار السياسات التحفيزية الخاصة والصلاحيات من خلال مجلس الدولة مباشرة، ليتم تنفيذ السياسات الخاصة الأكثر انفتاحًا وتيسيرا داخل المناطق التابعة لها، لتشجيع المنطقة الجديدة على القيام بمختلف أعمال اصلاح وتجديد الأنظمة. وتنقسم المناطق الوطنية الجديدة إلى نوعين: النوع الأول مثل المناطق التجريبية الإصلاحية الشاملة مثل منطقتي بودونغ بشنغهاي وبينخاي بتيانجين. النوع الثاني وهي المناطق التجريبية التنموية الشاملة مثل

منطقة جزر جووشان بجه جيانغ. وتكمن خصوصية هذه المناطق في كونها يتم إقرارها بشكل مباشرة من خلال مجلس الدولة، وأنها تتمتع بصلاحيات إدارية مستقلة إلى حدٍ كبير، وأنها ذات فئات عالية وتتمتع بالكثير من السياسات التحفيزية، ففضًلا عن تمتعها بالسياسات التي تتمتع بها المناطق الخاصة العادية، فإنها في الوقت ذاته يمكن أن تتمتع بعدد من السياسات التحفيزية الخاصة، بالإضافة إلى أن هذه السياسات التحفيزية الخاصة بها يتم إقرارها من خلال الدولة مباشرة.

أما المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا فهي تُعد منطقة اقتصادية تجريبية تنموية مفتوحة ذات طبيعة خاصة تم تأسيسها في الفترة الجديدة، وتتميز بمساحتها الكبيرة، وأنها تهدف بشكل كبير إلى التنمية الذاتية والبحث عن التجارب اللازمة لانفتاح المناطق الداخلية، كما أنها لا تشبه المناطق الجديدة على مستوى الدولة في الاضطلاع بمهام تنموية على مستوى الدولة. ومن ثم فإن هناك فروقًا كبيرة بين مكانة كلٍ من المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والمناطق الجديدة في عملية التنمية على مستوى الدولة.

ثانيًا: الفرق بين المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والمناطق الاقتصادية الوطنية الشاملة

تنتمي المناطق الاقتصادية على مستوى الدولة إلى المناطق الاقتصادية الشاملة، والتي عادة ما يتم إقرارها بشكل مباشرة من خلال مجلس الدولة الصيني. تعد المناطق الاقتصادية مكونًا من المنظومة الاقتصادية الإقليمية الوطنية الشاملة، والتي يتم تأسيسها بهدف خدمة تطوير الاقتصاد الوطني. ويجب ان تقوم كل منطقة وفق ظروفها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بتطوير قطاعات محددة، بما يحقق التكامل بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني داخل المنطقة.

وبالرغم من صعوبة المقارنة بين المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والمناطق الجديدة على مستوى الدولة من حيث "الخصوصية"، إلا أنها تمتلك خصوصية تجديد الآليات والبحث عن حلول لعدد من المشكلات. وفي الوقت ذاته، فإن نينغشيا باعتبارها مقاطعة تقع في غرب الصين، فإنها بطبيعة الحال تتمتع بخاصية كونها منطقة اقتصادية شاملة على مستوى الدولة، ومن ثم فإن مكانة المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا أعلى بكثير من مكانة المناطق الاقتصادية الوطنية الشاملة.

ثالثًا: مكانة المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والسياسات الضريبية الخاصة بها

تعد المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، قاعدة مهمة تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التنمية الإقليمية وإعادة التوازن، وبالرغم من افتقارها للوظائف التي تتمتع بها المناطق الجديدة على مستوى الدولة فيما يتعلق بالريادة في التنمية، إلا أنها تتمتع بدور في تعويض الفجوة في التنمية الإقليمية ودفع التنمية الإقليمية المتوازنة. وتبين هذه المكانة التي تنفرد بها المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا ما تتمتع به من سياسات تحفيزية ضريبية، حيث يمكن أن تتمتع بسياسات تحفيزية ضريبية تفوق بكثير أي منطقة اقتصادية شاملة على مستوى الدولة. وفي الوقت ذاته، فإنه بالنظر إلى أن المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا تتمتع بكونها منطقة خاصة، فإنها تنفرد بسمات ريادية في مجال الانفتاح الداخلي، ومن ثم فإنه يمكن لها الحصول على حوافز ضريبية في عدد من المجالات مثلها مثل المناطق الجديدة على مستوى الدولة أو أكثر تيسيرًا منها.

الفصل الخامس

وظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا والسياسات الضريبية الخاصة بها

أولًا: وظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

هناك أربع وظائف رئيسة للمنطقة التجريبية تشمل: أولًا، أنها قاعدة استراتيجية لانفتاح الصين غربًا. ثانيًا، قاعدة مهمة لصناعات الطاقة والبتروكيماويات. ثالثًا، مركز تجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. رابعًا، منطقة نموذجية للربط بين الصناعات.

وانطلاقا من الوظائف المذكورة أعلاه، فقد حددت منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي ثماني مهام كبرى، تشمل: أولًا، تنظيم معرض الصين والدول العربية، وتأسيس منصة للتعاون الاستراتيجي بين الصين والدول العربية والإسلامية في مجالات الاقتصاد والثقافة والمجتمع وغيرها من المجالات. ثانيًا، تأسيس منطقة بين خه ويويه خاي وان المركزية للأعمال بمدينة ينتشوان، وتكوين أقطاب نمو اقتصادي داخلية منفتحة. ثالثًا، الربط بين القنوات الخارجية وتأسيس منظومة شبكات شاملة للانفتاح على الخارج. رابعًا، الإسراع في تأسيس قاعدة نينغ دونغ، وتأسيس مركز وطني كبير لصناعات الطاقة والبتروكيماويات يتمتع بمستوى دولي متقدم. خامسًا، تأسيس منطقة صناعية صينية (بوو جونغ) للصناعات الحلال، وتأسيس مراكز لتطوير وتصميم وإنتاج وتصنيع الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، وتأسيس مناطق تجمع الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. سادسًا، تأسيس مقاصد سياحية دولية، وتأسيس منطقة نموذجية منفتحة ذات خصائص صينية لتنمية السياحة. سابعًا، تأسيس المنطقة الجمركية الشاملة بمدينة ينتشوان، وتشكيل كيانات جديدة تقود الاقتصاد الموجه للتصدير. ثامنًا، الإسراع في انفتاح وتنمية المناطق الفقيرة، وابتكار أنماط جديدة تتوافق مع حماية البيئة لمساندة المناطق الفقيرة للتخلص من الفقر.

وقد حددت الوظائف والمهام الخاصة بالمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا المجالات الرئيسة التي تعتمد عليها الدولة لتشجيع تنمية نينغشيا. ومن أهمها النظر إليها بوصفها قاعدة استراتيجية للانفتاح غربًا، وهو ما يتطلب من نينغشيا تحقيق تقدمٍ ملموسٍفي الانفتاح على الخارج وعلى العالم العربي على وجه الخصوص. ثم تحديد الوظيفة الصناعية للمنطقة، وهو ما يشير إلى تطوير صناعات الطاقة والبتروكيماويات والأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. ثم الربط بين الصناعات، وهي الوظيفة التي تشترك فيها الكثير من المناطق في وسط وغرب الصين، وبالتالي فإن وظيفة الربط بين الصناعات تساعد في تعزيز الوظائف الثلاث الأخرى، وهو ما يرفع من شأن الدور الذي تلعبه المنطقة النموذجية.

وحيث يمكن أن تساعد المهام الأربع المذكورة أعلاه في التواصل مع العالم العربي في المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية أيضًا. أما من حيث تطوير الصناعات، فإن صناعات الطاقة والبتروكيماويات قد لا يكون لها ميزة واضحة في تقديم الوظائف ودفع نمو الدخل وتأسيس بيئة ايكولوجية، في حين يمكن أن تساعد صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية في إنعاش الاقتصاد، والقيام بمهمة التبادلات التجارية الخارجية والتواصل الثقافي، إلا أن دورها في توجيه التنمية الاقتصادية بنينغشيا يبدو ضعيفًا. ولذلك فإنه إذا أردنا من هذا المنطلق التوسع في وظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، فإنه يجب الحرص على تأسيس منصة استراتيجية لتنمية الاقتصاد الداخلي.

ثانيًا: وظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا وسياسة الحوافز الضريبية الخاصة بها

لكي يتم التفعيل السريع لوظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، فإنه يجب أن تقوم الدولة بتقديم حوافز ضريبية مشجعة. وهو ما يشمل الحوافز الضريبية التي تفيد في الانفتاح على الخارج وعلى العالم العربي على وجه الخصوص، وتجمع صناعات الطاقة والبتروكيماويات ومعالجة البيئة الايكولوجية، ويصب في مصلحة صناعة الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية ونقل الصناعات. ليس هذا فحسب، بل وإنه من أجل تعزيز الدور الذي تلعبه المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا في الهيكل الاقتصادي العام لنينغشيا وتأسيس منصة اقتصادية استراتيجية في غرب الصين، فإنه يجب التوسع في تحقيق انجازات بين سياسة الحوافز الضريبية والسياسات الضريبية المرتبطة بالوظائف المذكورة أعلاه، ومن ثم فإنه يجب الاعتماد على الوظائف الأربع السالفة لتحقيق التنمية التي تهدف إليها نينغشيا في ضمان جودة وكفاءة التطوير.

الفصل السادس

سلبيات السياسات الضريبية المتبعة في المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

بالرغم من أن الدولة أجازت "خطة تنمية المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا"، إلا أنها لم تمنحها حتى الآن السياسات الضريبية الخاصة بالمناطق التجريبية الجديدة، وأكتفت بطرح "الابتكار في الأنظمة والآليات، وتشجيع الريادة في التجريب". ومن ثم فإنه على المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا أن تسعى بكل إيجابية إلى الحصول على الحوافز الضريبية هذا أولًا، ثانيًا: يجب تجريب عدد من السياسات الضريبية في المنطقة التجريبية. وفي سبيل تحديد السياسات الخاصة بالمنطقة الاقتصادية التجريبية بنينغشيا، فإننا سنبدأ باستعراض سلبيات الحوافز الضريبية الحالية في المنطقة التجريبية.

أولًا: لم يتم حتى الآن تكوين ميزات ضريبية أكثر جذبًا للاستثمارات مقارنة بالمناطق المتقدمة

تتركز الحوافز الضريبية المعمول بها في نينغشيا حاليًا في ضريبة الدخل على الشركات، إلا أنه بسبب تقيد المناطق الاقتصادية التجريبية الداخلية بالقاعدة الاقتصادية ومستوى التنمية وحجم المؤسسات ورأس المال والتكنولوجيا وغيرها من القيود، فإن مستوى أرباح المؤسسات يكون ضعيفًا في العموم، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه خسائر كبيرة نسبيًا، فهناك صعوبة في حصول الكثير من المؤسسات في المناطق التجريبية على ضريبة الدخل، بالإضافة إلى قلة عدد المؤسسات التي تحقق أرباحًا بعد قيامها بتعويض خسائر العام السابق. ومن ثم فإن منظومة سياسة الحوافز الضريبية التي تعتمد بشكل رئيس على الضريبة على دخل المؤسسات وعلى الحافز الضريبي على وجه الخصوص، قد أدت إلى حدٍ كبير إلى خفض قدرة السياسات التحفيزية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثانيًا: السياسات الضريبية الحالية لا تشجع على تنمية موارد ضريبية محلية

يعتمد التخفيض الضريبي في الوقت الحالي بشكل رئيس على التخفيض المباشر لمعدل وقيمة الضريبة، فهناك على سبيل المثال مؤسسات الصناعات التكنولوجية المتقدمة، تطبق معدلًا ضريبيًا بنسبة ١٥ في المئة كضريبة دخل على المؤسسات، فهناك عدم وجود خصم قبل الضريبة، والإسراع في الاستهلاك وغيرها من الامتيازات غير المباشرة القائمة على الضرائب، والتي لا تفضي إلى تنمية مصادر الضرائب ورفع القدرات الخاصة بعمل المؤسسات.

ثالثًا: حاجة السياسات الضريبية التفضيلية الحالية إلى الانفتاح على الداخل

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الضريبية المعمول بها في مختلف المناطق التجريبية في الوقت الحالي، لا تعبر عن خصوصية "الريادة" لتأسيس المناطق التجريبية، بالإضافة إلى افتقارها إلى الاستهداف الوطني. وبالنسبة للمناطق الفقيرة بنينغشيا التي تمتلك قاعدة برمجيات ضعيفة، نجد أن التوسع والتعمق في الحوافز الضريبية الحالية لا يكفي لدعم تلك المناطق والأهداف التنموية الخاصة بها، فلا تزال هناك حاجة إلى زيادة مستوى وحجم الحوافز المالية والضريبية المقدمة من الحكومة المركزية.

رابعًا: عدم كفاية الحوافـــز المالية والضريبية المحليــة

منذ تطبيق نظام المشاركة في الضرائب، فإن مختلف المناطق الصينية تلتزم بتطبيق نظام تحصيل وإدارة الضرائب الذي يركز بشكل كبير على الحكومة المركزية، حيث تتركز التشريعات الضريبية بيد الحكومة المركزية. ولا يحق للحكومات المحلية تجاوز الصلاحيات أو القيام بالخفض العشوائي للضرائب. وفقًا لـ "قانون الحكم الذاتي لمناطق الأقليات" ولائحته القانونية الضريبية، فإن الصلاحيات الخاصة بمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي للقيام بخفض الضرائب تنحصر في جزء من ضريبة الدخل على الشركات، مع صعوبة خفض الضرائب الخاصة بضريبة العقارات وضريبة استغلال الأراضي التي تتبع بشكل كامل للحكومة المحلية، فهناك صلاحيات قليلة جداً لخفض الضرائب على المستوى المحلي. فمن الصعب تكوين حوافز مالية وضريبية جاذبة من خلال الاعتماد فقط على الصلاحيات الممنوحة للمحليات في الوقت الحالي فيما يتعلق بالحوافز الضريبية وخفض الضرائب، وهو لا يكفي لدعم المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية لجذب مختلف الاستثمارات.

الفصل السابع

السياسات الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

وفقًا للتحليلات السابقة، فإنه لكي يتم تسريع وتيرة دفع تطوير المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية، وإنشاء قاعدة استراتيجية في غرب الصين، وتأسيس جسر للانفتاح على الغرب وعلى العالم العربي على وجه الخصوص، فإنه لابد أن تركز المنطقة التجريبية على الانفتاح داخليًا والانفتاح غربًا، والتمسك بأنظمة وآليات الابتكار وتشجيع الريادة، وتطبيق المزيد من الحوافز المالية والضريبية.

أولًا: السياسات الضريبية التفضيلية العادية بالمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

تخفيض نسبة الدخل من الأعمال الرئيسية للمشروعات التي تشجعها الدولة في السياسات الضريبية التفضيلية لتنمية المنطقة الغربية من إجمالي الدخل، ليتم التخفيض من ٧٠ في المئة في الوقت الحالي إلى ٥٠ في المئة وتيسير القيود الخاصة بتسريع تخفيض الأصول الثابتة، على أن يتم السماح للمؤسسات بتسريع التخفيض، على أن يتم التخفيض بحد أقصى ٤٠ في المئة.

وبالنسبة لصناعات الطاقة الجديدة والمواد الجديدة وتصنيع المعدات المتقدمة، يتم تحصيل الضريبة على دخل الشركات بتخفيض ١٥ في المئة.

وأن كافة الصناعات التي تندرج تحت قائمة الصناعات التي تشجعها عملية التنمية الكبرى بغرب البلاد تتمتع بنسبة حافز ضريبي لضريبة الدخل على الشركات تصل إلى ١٥ في المئة، مع تخفيض نسبة الدخل من الدخل الإجمالي من ٧٠ في المئة إلى ٥٠ في المئة، وتفعيل الحوافز الضريبية والمالية للتنمية الكبرى في غرب البلاد لدفع دور تنمية المنطقة التجريبية بووجونغ.

زيادة مستوى المدفوعات التحويلية للمنطقة التجريبية، والتقليص التدريجي للفجوة في الإيرادات والنفقات المحلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا.

تقوم الحكومة المركزية بتشجيع تأسيس البنية التحتية للطرق في المنطقة التجريبية، وزيادة مستويات إصلاح الطرق القومية والطرق بين المقاطعات، ودعم تأسيس خط سكك حديد بين ينتشوان وشي آن، وخط من ينتشوان إلى لانجوو، ومن ينتشوان إلى دينغ بيان وغيرها من المشروعات. ودراسة دعم تأسيس خطوط سكك حديدية من ينتشوان إلى بكين وشينجيانغ ومناطق وسط وشرق البلاد.

ثانيًا: السياسات الضريبية التفضيلية الخاصة بالمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

تعديل قائمة سياسة الحوافز الضريبية، والتوسع في النطاق الذي تغطيه هذه السياسة. وإدراج صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية وتصنيع منتجات الصوف والصناعات الثقافية القومية والصناعات الخيرية ضمن الصناعات التي تشجعها عملية التنمية الكبرى في غرب البلاد، لتتمتع جميعها بنسبة ١٥ في المئة كضريبة على دخل الشركات، مع مد الفترة التي تتمتع فيها بهذه الميزة التفضيلية حتى عام ٢٠٣٠.

وبالمقارنة مع ما ينص عليه "إعلان الهيئة العامة للضرائب بوزارة المالية حول حوافز الضريبة على دخل المؤسسات الجديدة بالمناطق الصعبة بشينجيانغ"، ووفقًا لـ "قائمة الصناعات التي تخضع للتشجيع في مناطق غرب الصين (الجزء الخاص بنينغشيا)" ضمن المشروعات التي تشجعها الدولة ومشروعات الصناعات التفضيلية بشينجيانغ، فإنه يتم إعفاء المؤسسات من الضريبة على الدخل بدءً من أول دخل لها من ١-٥ سنوات، ثم تحصل على حسم ٥٠ في المئة خلال السنوات من ٦-١٠.

ويتم تحصيل ضريبة على دخل الشركات بنسبة ٨ في المئة على المؤسسات التي تعمل في مجال الخدمات التجارية الصينية العربية، والسماح للتجارة الصينية العربية بدفع القيمة الجمركية من خلال نظامي CPT (الدفع في البلد المصدر) وCIP (دفع مصاريف الشحن والتأمين في بلد الوصول).

وبالنسبة للمؤسسات الخيرية ومؤسسات التوظيف والمؤسسات ذات العلاقة بالأعمال الخيرية والدخل الشخصي، فإنه يتم حساب الضرائب لكل منها كلٍ على حدة، ويتم اعفاؤها من ضريبة المبيعات والضريبة على الدخل الشخصي والضريبة على دخل الشركات. وبالنسبة للمؤسسات داخل المنطقة التجريبية، يمكن رفع نسبة الخصم قبل التبرع من ١٢ فيء المئة إلى ٢٥ في المئة.

وبالنسبة للزائرين لمدينة ينتشوان و ووجونغ، يتم اتباع سياسة "الإعفاء من الضرائب عن المغادرة"، ويتم تحديد نسبة الإعفاء مؤقتًا بـ ١٠٠٠٠ يوان.

التوسع في نطاق سعر الفائدة للتجارة والمنتجات الأهلية، وإدراج المؤسسات العاملة في صناعات الأطعمة الحلال والحبوب والزيوت والصوف والتمر والمنتجات الزراعية والمنتجات الإسلامية ضمن نطاق سعر الفائدة للتجارة الأهلية.

وبالنسبة للصناعات الحلال التي تتمتع بحافز ضريبي ١٥ في المئة كضريبة على دخل الشركات، يتم تخفيض النسبة للصناعات الحلال حيث تمثل إيرادات الأعمال الرئيسية والإيرادات أكثر من ٣٥٪ من إجمالي الإيرادات.

وبالنسبة للصناعات الحلال التي يزيد دخلها الرئيس عن ٣٥ في المئة من الدخل الإجمالي للمؤسسة، يتم إعفاؤها من الضريبة على دخل الشركات من العام الأول حتى الخامس، ثم تخفيض الضريبة بواقع النصف من الأعوام السادس حتى العاشر.

ويتم تأسيس صناديق تنمية للمناطق الفقيرة من خلال وزارة المالية في الحكومة المركزية، للمساعدة في دعم تقدم التنمية الاقتصادية والضمانات الاجتماعية في المناطق الفقيرة.

ويتم تطبيق السياسة الجمركية للحوم الأبقار والأغنام بالمنطقة التجريبية، والسماح بذبح الأبقار والأغنام وتصنيع لحومها داخل المصانع الجمركية.

ثالثًا: السياسات الضريبية التفضيلية الريادية بالمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

الإسراع في إصلاح الضريبة على الموارد، والتوسع في نطاق البنود الضريبية على القيمة

التوسع في نطاق الفئات الخاضعة للحسم من الضريبة على الدخل، بما يشمل العمال والموظفين المتقاعدين، العاطلين عن العمل، الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم، العسكريين المتقاعدين والمهجرين لأسباب بيئية.

زيادة الدعم المالي لجهات الضمان الحالية، على أن يتم ضخ مبالغ مالية من الحكومة المركزية والمنطقة الذاتية الحكم ومختلف المدن لتأسيس أو التوسع في صناديق الضمان، وإصدار الإجراءات الخاصة بتوجيه رأس المال الأهلي للمشاركة في تأسيس منظومة الضمان.

زيادة مستوى دعم القروض المحلية التي تقدمها الحكومة المركزية للبنية التحتية في المنطقة الاقتصادية التجريبية المفتوحة بنينغشيا، والإعفاء من الديون الحكومية بالوصول إلى أصل القروض.

محاولة رفع نسب الضرائب على دخل الشركات والضريبة على الدخل الشخصي وضريبة القيمة المضافة في المنطقة التجريبية من خلال استرداد قيمة الضرائب، ورفع النسبة المحلية إلى ٥٠ في المئة أو أعلى من هذه النسبة.

اعتماد رفع مستوى الدعم للعاملين في المنطقة التجريبية وفقًا لظروف الدخل الاجتماعي، ورفع أجور العاملين في الجهات المختلفة بالمنطقة، وتغيير وضع انخفاض أجور العاملين في هذه الجهات عن متوسط الدخل في المجتمع.

وضع معايير لتقييم مؤسسات التكنولوجيا الجديدة المتقدمة في المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة من خلال الفريق القيادي بالمنطقة التجريبية الداخلية، مع تمتعها بالحوافز المالية والضريبية التي تتمتع بها مؤسسات التكنولوجيا الجديد المتقدمة على مستوى الدولة.

تقديم ميزة التخفيض والإعفاء من الضرائب بالنسبة للضرائب المحلية التي يتم تحصيلها على المؤسسات العاملة في المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة، على أن يتم تحديد ذلك من خلال الفريق القيادي بالمنطقة.

وفي ظل اهتمام الحكومة المركزية بإدارة وتوحيد النظام الضريبي، يتم منح المناطق الذاتية الحكم صلاحيات ضريبية محددة، بما في ذلك حق تعديل القوائم الضريبية ونسب الضرائب.

ويتم تخفيض مستوى إدارة الرسوم المستحقة على التبرعات الخيرية والمنظمات غير الربحية إلى هيئات الضرائب على مستوى المدن.

ويتم تغيير الهيئات الفرعية للمؤسسات المركزية في المنطقة التجريبية إلى هيئات مستقلة قانونياً، ويتم تحصيل الضرائب المستحقة عليها وفقً المعمول به في المنطقة التابعة لها.

الفصل الثامن

السياسات الضريبية التفضيلية للمنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا على مستوى المنطقة

فضلًا عن الحوافز المالية والضريبية المستحقة على مستوى الدولة، فإن المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا يجب أن تضع سياسة قوية للحوافز المالية والضريبية المحلية. أولًا، بسبب قيام المناطق الاقتصادية الخاصة الأخرى بل والمناطق الاقتصادية العادية بوضع مختلف أنواع الحوافز المالية والضريبية المحلية، ففي ظل المنافسة المحلية، فإن نينغشيا مضطرة أيضًا لوضع حوافز مالية وضريبية محلية. ثانيًا، من أجل تحقيق وظائف المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بشكل أفضل، حيث إن الحوافز المالية والضريبية على مستوى الدولة لا تكفي بمفردها، وأن الحكومة المحلية أكثر دراية بالصناعات المحلية وواقع التنمية الاقتصادية المحلية، كما أن دمج إجراءات الحوافز المالية والضريبية يمكن أن يكون اكثر مرونة، ومن ثم فإنه يجب إصدار سياسة حوافز مالية وضريبية أكثر ملاءمة وتنوعًا.

أولًا: السياسات الضريبية التفضيلية العادية

فإذا قمنا بحساب ذلك على أساس عام ٢٠١٣، فإنه خلال فترة تطبيق "الخطة الخمسية الثانية عشرة"، نجد أن المبالغ الإجمالية التي تم تحصيلها في المنطقة الجمركية بينتشوان ومنطقة بينخاي الجديدة وغيرها من المناطق، تم استغلالها بالكامل في تأسيس صناديق خاصة لتطوير مختلف المناطق، بما يساعد في دعم تطوير الصناعات الخاضعة للتشجيع داخل المنطقة.

كما قامت منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي بتأسيس صندوق استثمار مشترك، ويمكن الحصول على جزء منها في صورة دعم من الحكومة المركزية، تستخدم في دعم مشروعات

البنية التحتية وتطوير الصناعات الرئيسة في المنطقة الجمركية بينتشوان ومنطقة بينخاي الجديدة بينتشوان وغيرها من المناطق.

وبالنسبة للأشخاص المبتكرين وأصحاب الخبرات المتقدمة والمهارات العالية والرواد في مجال البحث العلمي، والذي تتجاوز نسبة الضريبة على الدخل الشخصي لهم ١٠ في المئة من الأجر أو الراتب الخاضع للضريبة، فإنه يتم تقديم الدعم لهم من خلال الحكومة المحلية، ويعفى الشخص الذي يتمتع بميزة الدعم الحكومي من دفع الضريبة على الدخل الشخصي. على أن تخصص الحكومة المحلية سنويًا في ميزانيتها المالية ٥ ملايين يوان، تخصص كمكافآت ودعم للكفاءات العالية .

وبالنسبة للمؤسسات المنتقلة إلى نينغشيا من خارج المنطقة والتي تقوم بشراء أكثر من ١٠٠٠ متر مربع (بما في ذلك مساحة ١٠٠٠ متر مربع) للمبنى الخاص بها، يتم دعم ٥٠ في المئة من ضريبة الأملاك المستحقة عليها.

وبالنسبة للمؤسسات الكبرى (مجموعة الشركات) التي يتم تأسيسها حديثًا داخل مختلف المناطق التشغيلية بنينغشيا، فإنه من اليوم الأول لبدء عملها ، يتم الاحتفاظ بجزء من ضريبة الدخل على الشركات المستحقة عليها لمدة ٣ سنوات، ويطبق عليها التحصيل ثم الاسترداد، ويتم الاسترداد سنويًا، وتستخدم المبالغ المستقطعة في تشغيل إنتاج المؤسسة.

وبالنسبة للمؤسسات الكبرى (مجموعة الشركات) التي يتم تأسيسها حديثًا داخل مختلف المناطق التشغيلية بنينغشيا، فإنه يتم إعفاؤها لمدة ٣ سنوات من الزيادة في رسوم استهلاك المياه والكهرباء والفحم، ويتم التحكم في خطة استهلاكها، والتقدم على إصدار بطاقة إقامة دائمة بالمدينة والإعفاء من رسوم التأسيس بالمدينة.

ثانيًا: تطوير السياسات الضريبية التفضيلية بالمناطق الصناعية

بالنظر إلى مختلف المناطق المقامة بنينغشيا، فإنها تعتمد بشكل رئيس على منطقة ينتشوان الجمركية الشاملة، المنطقة الاقتصادية التكنولوجية التنموية بينتشوان والمنطقة التنموية ذات التكنولوجيا المتقدمة بينتشوان. وإدراج المناطق الأخرى واعتمادها كجزء منها، لتتمتع جميعها بالحوافز المالية والضريبية الوطنية والحوافز المالية والضريبية المحلية. كما يمكن السماح للمناطق ذات الطبيعة الخارجية بالاندماج مع المنطقة الجمركية الشاملة بنينغشيا، كما يمكن للمناطق التي تمتلك عددًا كبيرًا من المؤسسات التي تتمتع بقدرات فنية عالية، يمكن إدراجها في المنطقة الاقتصادية التكنولوجية التنموية بينتشوان، كما يمكن عند الضرورة الدمج المرن بين هذه الأنواع الثلاثة للمناطق الاقتصادية. كما تتمتع المناطق العادية بنفس الحوافز المالية والضريبية.

١ - السياسات الضريبية التفضيلية للمناطق التنموية ذات التكنولوجيا المتقدمة

بالنسبة لصناعات الأدوية البيولوجية، الأجهزة البصرية، الدوائر الكهربائية الكاملة، منتجات البرمجيات، الطاقة الجديدة والمعدات المتقدمة وغيرها من الصناعات الجديدة في المنطقة، فإنها بعد التقييم، تحصل على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة من الجهات المالية المحلية على القيمة المضافة والأرباح التي تحققها، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين اللاحقين. وبالنسبة لصناعات الأدوية البيولوجية والدوائر الكهربائية الكاملة وتصنيع معدات الموصلات، فإنها تحصل على حق استغلال الأراضي في المنطقة لتأسيس المصانع الخاصة بها، بالإضافة إلى دعم ١٠٠ في المئة على المبالغ المستحقة على التنازل على الأراضي. و بالنسبة للمشروعات الصناعية التي أدخلت حديثا كمشروعات بلدية كبرى، فإن جزءًا من القروض للاستثمار في الأصول الثابتة بالعملة الصينية اليوان خلال فترة التشييد، يحصل على حسم ١٠٠ في المئة من فائدة القرض في منطقة الأساس لفترة لا تتجاوز ٣ سنوات.

وبالنسبة لمؤسسات البحث والتطوير المستقلة التي تم تحديدها حديثا، فإن القيمة المضافة المحققة والدخل التشغيلي والقيمة الإجمالية للأرباح تشكل المكون المالي المحلي للمنطقة، تحصل على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة خلال الثلاث سنوات الأولى و ٥٠ في المئة للعامين اللاحقين. وبالنسبة لجهات التطوير التكنولوجي للمؤسسات الحديثة على مستوى الدولة والمدن، فإنه تحصل بعد التقييم على مبلغ من ٣٠٠,٠٠٠ – ١,٠٠٠,٠٠٠ يوان كدعم دفعة واحدة. وبالنسبة لنفقات تطوير الأدوية الجديدة لمؤسسات الأدوية البيولوجية، فإنها بعد الحصول على رخصة الأدوية الجديدة تحصل على دعم بقيمة ٢٠,٠٠٠- ١,٠٠٠,٠٠٠ يوان كنفقات أبحاث سريرية. وتحصل على ٢٠,٠٠٠ يوان دعم على نفقات التقدم على الأدوية الجديدة ونفقات فحص هذه الأدوية. كما يمكن التقدم للحصول على دعم مالي لنفقات فحص وتسجيل وتقييم منتجات البرمجيات والأنظمة والخدمات التطبيقية وغيرها من منتجات البرمجيات.

وبالنسبة للمشروعات المتحولة عن نتائج التكنولوجيا المتقدمة التي تتمتع بملكية فكرية خاصة، فإنها تحصل على دعم ١٠٠ في المئة خلال ثلاث سنوات في ظل السياسات المعنية. كما تحصل المنتجات الجديدة على نفس نسبة الدعم خلال الثلاث سنوات الأولى. كما يتم تقديم دعم بنسبة ١٠٠ في المئة إلى جزء من الموارد المالية المحلية للمنطقة التنموية للنفقات التي تدفعها شركات التصنيع لإدخال تقنيات متقدمة من الخارج. يتم دعم الفائدة على القروض المصرفية المدفوعة للتحول التكنولوجي للمشروعات الإنتاجية الرئيسية لمشروعات الإنتاج في مناطق التنمية بنسبة ٨٠ في المئة من سعر الإقراض المعياري لمدة لا تزيد عن سنة بعد الموافقة.

٢- السياسات الضريبية التفضيلية لقاعدة الصناعات الحلال

استخدمت المنطقة الذاتية الحكم ٧٠ في المئة من المبلغ المخصص لدعم الصناعات الحلال والذي يبلغ ٥٠ مليون يوان، في تأسيس الطرق وتوصيل المياه والكهرباء وغيرها من المرافق الخاصة بالمنطقة الصناعية للصناعات الحلال، واستخدمت نسبة ٣٠ ٪ المتبقية كأرباح ودعم مالي للاستثمار في الصناعات الحلال (بما في ذلك الاستثمارات في الصناعات الحلال خارج المنطقة الصناعية والتي تتوافق مع الشروط المعنية). على أن تستخدم نسبة ٣٠ في المئة بعد عامين في مرافق البنية التحتية، و٧٠ في المئة كفوائد ودعم للاستثمار في الصناعات الحلال.

وبالنسبة للمؤسسات المنشأة حديثًا، فإنها تحصل على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة خلال الثلاث سنوات الأولى و ٥٠ في المئة للعامين اللاحقين على القيمة المضافة والدخل التشغيلي والقيمة الإجمالية للأرباح.

وتقوم المنطقة ذاتية الحكم بإعادة قيمة ضريبة القيمة المضافة والضريبة على الدخل المستحقة على إنتاج وصناعة المنتجات الحلال إلى المدن المختلفة، لتقوم المدن بتأسيس صناديق لدعم استثمارات الصناعات الحلال، على أن تقدم دعمًا ماليًا لمشروعات الصناعات الحلال التي تزيد القيمة الاستثمارية لها عن ١٠٠ مليون يوان، ويكون ذلك من خلال صندوق دعم استثمارات الصناعات الحلال في المدن المختلفة وفق نسبة محددة تبلغ ١٠ في المئة.

تقدم المنطقة ذاتية الحكم للمؤسسات العاملة في منطقة الصناعات الحلال إعفاء من الضريبة المستحقة على استغلال الأراضي والضريبة على الأملاك.

إلغاء الرسوم المستحقة على اللافتات الخاصة بالأراضي والمباني المقام عليها مشروعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية والمنتجات الثقافية القومية.

إدراج البنية التحتية لمناطق صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية والمنتجات الثقافية القومية ضمن خطة الاستثمار الداخلي في الميزانية المركزية وخطة مشروعات الاستثمار الداخلية للميزانية الخاصة بالمنطقة ذاتية الحكم، وتتحمل بشكل كامل النفقات الخاصة بتأسيس البنية التحتية.

تأسيس مراكز بحثية لمناطق صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية والمنتجات الثقافية القومية، بالإضافة إلى منصات الخدمات المتعلقة بها، على أن يتم تقديم الدعم المالي للمعدات المستخدمة والبنية التحتية من خلال الماليات المركزية والماليات الخاصة بالمنطقة ذاتية الحكم.

تقديم الدعم المالي للقاءات والأنشطة الكبرى المتعلقة بالثقافة الإسلامية والملامح القومية واللقاءات التجارية القومية الصينية الأجنبية.

٣- السياسات الضريبية التفضيلية لمنطقة بينخاي الجديدة

وبالنسبة لجهات العرض، فإنها تحصل على دعم ١٠٠ في المئة على الدخل التشغيلي والقيمة الإجمالية للأرباح التي تحققها في المعارض القصيرة التي تنظمها أو ترعاها داخل المنطقة الجمركية. وبالنسبة للمؤسسات التي تنظم المعارض التي تستمر لفترة طويلة، فإنها تحصل على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة من الجهات المالية المحلية على الدخل التشغيلي والأرباح التي تحققها، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين اللاحقين. كما تحصل مؤسسات الرسوم المتحركة المؤسسة حديثا على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة من الجهات المالية المحلية على الدخل التشغيلي والأرباح التي تحققها، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين التاليين.

وبالنسبة للمقرات الرئيسة للمؤسسات بمناطق التسويق التي تم تحديدها حديثًا، فإنها تحصل على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة من الجهات المالية المحلية على الدخل التشغيلي والأرباح التي تحققها، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين اللاحقين. كما تقدم الجهات المالية المحلية دعمًا بنسبة ٥٠ في المئة لمدة ٥ سنوات على الأسهم المحلية.

وبالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال الخدمات المالية المعتمدة حديثًا لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة ، فإنها تحصل أيضًا على دعم بنسبة ١٠٠ في المئة من الجهات المالية المحلية على الدخل التشغيلي والأرباح التي تحققها، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين اللاحقين. بينما تحصل المؤسسات العاملة في مجال خدمات الشبكات وخدمات القيمة المضافة وخدمات البرمجيات على دعم ١٠٠ في لمئة لمدة عام واحد على الدخل التشغيلي والأرباح المحققة، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين التاليين. وتحصل المؤسسات العاملة في مجال منتجات البرمجيات على الشبكة العنكبوتية على دعم ٥٠ في المئة لمدة ٣ سنوات على الدخل التشغيلي والأرباح. وبالنسبة لشركات رأس المال الاستثماري المشاركة في الاستثمار في صناعة تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الدخل التشغيلي، وإجمالي الربح لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة، فإنها تحصل على دعم ٥٠ في المئة لمدة ثلاث سنوات. كما تحصل المقار الرئيسة للمؤسسات العاملة في إدارة السلاسل التجارية الكبرى المؤسسة حديثًا، تحصل على دعم ١٠٠ في المئة لمدة عام واحد على الدخل التشغيلي والأرباح المحققة لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة ، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة التالية. وتحصل مؤسسات التجزئة التجارية الكبرى على دعم ١٠٠ في المئة لمدة عام واحد و٥٠ في المئة على مدار العامين التاليين. وبالنسبة لوكلاء العلامات التجارية الدولية، تحصل على دعم ١٠٠ في لمئة لمدة عام واحد على الدخل التشغيلي والأرباح المحققة لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة التالية.

وبالنسبة للشركات المتخصصة في تنظيم المعارض وخدمات المعارض، تحصل على دعم ١٠٠ في لمئة لمدة عام واحد على الدخل التشغيلي والأرباح المحققة لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة ، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في الأعوام الثلاثة التالية. كما يمكن تقديم دعم مالي بقيمة ٢٠٠٠٠ يوان دفعة واحدة للشركات التي نظمت أكثر من ثلاث معارض كبيرة ذات تأثير دولي. كما تحصل الشركات السياحية الكبرى المعروفة دولياً محليًا والمؤسسة حديثًا على دعم ٥٠ في المئة على الدخل التشغيلي والأرباح التي تحققها في مجال الخدمات السياحية لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة.

وتحصل مؤسسات الإعلام والنشر المؤسسة حديثًا على دعم ١٠٠ في المئة لمدة عامين و٥٠ في المئة للأعوام الثلاثة التالية، على القيمة المضافة والأرباح التي تحققها من خلال الأعمال في مجالات الإعلام والنشر لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة. وتحصل المؤسسات العاملة في مجالات الأنشطة الثقافية التي تدعمها الحكومة على دعم ٥٠ في المئة لمدة ثلاث سنوات على القيمة المضافة والأرباح. وتحصل شركات الإعلانات الكبرى على دعم ٥٠ في المئة على الدخل التشغيلي والأرباح التي تحققها في مجال الإعلانات لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة.

٤ – منطقة يويه خاي وان التجارية

يتم تقديم سياسات ضريبية للمقرات الرئيسة للمؤسسات الجديدة. حيث يتم تقديم دعم مالي لمرة واحدة للمقرات الرئيسة للمؤسسات الجديدة أو مقرات المناطق. ويتم تقديم دعم مالي لمرة واحدة للمؤسسات التي تقوم تسجل زيادات في حجم استثماراتها. ويتم تقديم دعم مالي لمرة واحدة للمقرات التي تشتري أو تؤجر مقرات إدارية لها في منطقة يويه خاي وان التجارية، ويتم إعفاءها من ضريبة التعاقد. وتحصل المقرات الرئيسة للشركات المؤسسة حديثا في منطقة يويه خاي وان التجارية على دعم ١٠٠ في المئة لمدة ثلاث سنوات على الدخل التشغيلي والأرباح المحققة لتشكيل جزء من الموارد المالية للمنطقة الجديدة ، ثم تحصل على دعم ٥٠ في المئة في العامين اللاحقين، وذلك منذ العام الأول لبدء النشاط. وخلال مدة خمس سنوات من تحقيق الأرباح، يتم إعادة جزء من الدعم الحكومي المحتفظ به لدى الحكومة المالية.

تقديم حوافز مالية وضريبية للأعمال المالية الحديثة في المنطقة. حيث يتم تقديم دعم مالي لمرة واحدة للمؤسسات المالية وجهات الخدمات المالية التي دخلت السوق المحلية حديثًا. ويتم تقديم دعم مالي لمرة واحدة والإعفاء من ضريبة التعاقد للمباني الخاصة بالمناطق المالية التي تم تأسيسها أو إيجارها داخل المنطقة. وبالنسبة للمؤسسات المالية التي تم تأسيسها حديثًا التي تتمتع بمحاسبة

مستقلة، فإنها تحصل على دعم ١٠٠ في المئة على ضريبة التشغيل و٥٠ في المئة خلال العامين اللاحقين، وذلك منذ العام الأول لبدء العمل.

تقديم حوافز مالية وضريبية لمؤسسات خدمات الوساطة الحديثة. حيث يتم تقديم دعم لمرة واحدة للمكاتب الإدارية التي يتم شراؤها أو تأجيرها والخاصة بمكاتب المحاماة، مكاتب المحاسبين، شركات الاستشارات وجهات الوساطة التي يتم تأسيسها في منطقة يويه خاي وان التجارية، وبدءًا من بداية النشاط أو تحقيق الأرباح، يتم الإبقاء على جزء من القيمة الإجمالية للدعم يخصص لضريبة المبيعات والضريبة على دخل الشركات. وبالنسبة لشركات التأجير المالي الكبرى وشركات الوساطة في العملات الكبرى نسبيًا وشركات شراء المطلوبات المالية وشركات الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشركات إدارة الائتمان، فإنه منذ العام الأول لبدء النشاط، يتم الإبقاء على جزء من القيمة الإجمالية للدعم يخصص لضريبة المبيعات والضريبة على دخل الشركات وتعاد للدعم. وبالنسبة لجهات التدريب التقني وشركات فينشر كابيتال رأس المال المخاطر والشركات المتخصصة في خدمات المعلومات الحديثة في المنطقة، فإنه يتم الإبقاء على جزء من القيمة الإجمالية للدعم يخصص لضريبة المبيعات والضريبة على دخل الشركات وتعاد للدعم.

المراجـــع

参考文献

[1]《邓小平文选》（第3卷），人民出版社，2008。

[2]《江泽民文选》（第1卷至第3卷），人民出版社，2006。

[3] 《阿拉伯国家"向东看"与中阿经贸发展》，载中国国际经济交流中心编著《国际经济分析与展望（2011~2012)》，社会科学文献出版社，2012。

[4]《"8+1"成宁夏内陆开放型经济试验区建设"突破口"》，《宁夏日报》2013年7月26日。

[5] 陈沫：《中国与沙特阿拉伯的石油合作》《西亚非洲》2006年第9期。

[6] 陈沫：《中东石油出口和欧佩克市场战略》，载杨光主编《中东非洲发展报告No.8 (2004 ~2005)》，社会科学文献出版社，2005。

[7] 曹远征：《世界经济格局下的中国》，《中国民营科技与经济》2005年第9期。

[8] 迟春洁、黎永亮：《能源安全影响因素及测度指标体系的初步研究》，《哈尔滨工业大学学报》2OO4年第4期。

[9] 蔡国田、张雷：《中国能源安全研究进展》，《地理科学进展》2O05年第6期。

[10] 但涛波：《沙特阿拉伯的石油工业及其对外经贸合作》，《石油化工技术经济》，2005年第1期。

[11] 丁一凡：《世界能源形势的变化与中国的能源安全》，《社会观察》2005年第3期。

[12] 付瑞红：《曰本能源安全的国内体制保障与启示》，《国际关系学院学报》2009年第6期。

[13] 郭小哲、段兆芳：《我国能源安全多目标多因素监测预警体系》，《中

国国土资源经济》2005年第2期。

[14] 郭秀全：《加快宁夏新能源产业发展的思考》，《中共银川市委党校学报》2012年第8期。

[15] 国家能源领导小组：《国家能源安全战略》，2008。

[16] 姜英梅：《海合会的发展及其与中国的经贸合作》，《国际石油经济》2009年第3期。

[17] 郭筠、刘艳华：《宁夏打造面向阿拉伯国家旅游目的地着力点选择》，《宁夏社会科学》2013年第4期。

[18] 高建良、蔡锦瑜：《能源安全约束下中国低碳经济发展之难点与创新问题探讨》，《湖南财政经济学院学报》2011年第2期。

[19] 韩智勇、魏一鸣、范英：《中国能源强度与经济结构变化特征研究》，《数理统计与管理》2004年第11期。

[20] 韩文科：《国际能源形势变化和中国能源供应安全》，《地缘与能源》2010年第2期。

[21] 金涛：《对宁夏新能源产业发展的思考》，《石油化工应用》2010年第11期。

[22] 雷越、陈建荣：《美国降低石油对外依存度的战略动向》，《国际石化经济》2011年第4期。

[23] 林伯强：《电力消费与中国经济增长：基于生产函数的研究》，《管理世界》2003年第11期。

[24] 林伯强：《结构变化、效率改进与能源需求预测——以中国电力为例》，《经济研究》2003年第5期。

[25] 林伯强：《未来30年我们有足够的能源吗》，《南方周末》2008年7月10曰。

[26] 林伯强、魏巍贤、李丕东：《中国长期煤炭需求：影响与政策选择》，《经济研究》2007年第2期。

[27] 李志廷：《在试验区建设中用好旅游政策——访国务院发展研究中心，《宁夏日报》2013年4月25日，第14版.

[28] 路正南：《产业结构调整对我国能源消费影响的实证分析》，《数量经济技术经济研究》1999年第12期。

[29] 刘强、姜克隽、胡秀莲：《中国能源安全预警指标框架体系设计》，《中国能源》20〇7年第4期。

[30] 刘耀彬：《中国城市化与能源消费关系的动态计量分析》，《财经研究》2007年第11期。

[31] 马维野、王志强、黄昌利：《我国能源安全的若干问题及对策思考》，《国际技术经济研究》2001年第1期。

[32]《宁夏内陆开放型经济试验区规划》，中国•宁夏内陆开放型经济试验区官方网站。

[33] 《宁夏统计年鉴》（2011年），中国统计出版社，2012。

[34] 宁夏党校区情研究中心课题组：《宁夏清真产业发展现状与对策研究》，《宁夏党校学报》2011年第6期。

[35] 宁夏党校中阿合作战略研究课题组：《发挥宁夏在中阿自贸区建设中的桥头堡作用》，《宁夏日报》2011年3月30日。

[36] 倪健民：《国家能源安全报告》，人民出版社，2005。

[37] 邱龙斌、丁阳：《宁夏对外贸易与经济增长的关系》，《国际商贸》2013 年第5期。

[38] 钱学文：《中国的能源需求与阿拉伯石油》，《阿拉伯世界》2002年第2期。

[39] 钱学文：《中阿合作与宁夏新能源发展战略》，载王正伟主编《中国-阿拉伯国家经贸论坛理论研讨会论文集》（第1辑），宁夏人民出版社，2010。

[40] 尚艳丽：《伊拉克两轮油气招标中国石油成为伊最大外国投资者》，《国际石油经济》2010年第1期。

[41] 尚艳丽、殷冬青：《伊拉克石油工业现状与发展趋势》，《国际石油经济》2010年第5期。

[42] 沈丽荣：《推进宁夏新能源产业发展的思考》，《中共银川市委党校学报》2011年第10期。

[43] 史丹、张金隆：《产业结构变动对能源消费的影响》，《经济理论与经济管理》2003年第8期。

[44] 沈镭、薛静静：《中国能源安全的路径选择与战略框架》，《中国人口•资源与环境》2011年第10期。

[45] 史丹、杨丹辉：《我国新能源产业国际分工中的地位及提升对策》，《中外能源》2012年第8期。

[46] 史丹：《全球能源格局变化及对中国能源安全的挑战》，《中外能源》2013年第2期。

[47] 苏铭、张有生：《能源安全评价研究述评》，《浙江社会科学》2012年第4期。

[48] 苏飞、张平宇《中国区域能源安全供给脆弱性分析》《中国人口•资源与环境》2008年第6期。

[49] 田春荣：《2009年中国石油进出口状况分析》，《国际石油经济》2010 年第3期。

[50] 汪巍：《沙特石油出口格局的变化与拓展中沙石油合作的建议》，《中国石油和化工经济分析》2012年第4期。

[51] 汪巍：《深化中国与沙特阿拉伯石油合作的对策思考》，《经济师》2013年第1期。

[52] 王正伟：《中阿经贸合作的广阔前景及宁夏的历史责任》，《回族研究》2011年第3期。

[53]王猛：《中阿经贸的发展与问题》，《宁夏社会科学》2012年第5期。

[54] 王峰、喻艳莉：《中国石油安全中的进口多元化战略》，《世纪桥》2005 年第8期。

[55] 温家宝：《深化全面合作，实现共同发展》，《天津日报》2010年5月14日。

[56] 吴绮敏等：《胡锦涛在八国峰会上提出新能源安全观》，《人民曰报(海外版）》2006年7月18日。

[57] 王林伶：《中阿经贸促旅游合作与宁夏面向阿拉伯地区旅游目的地建设》，《宁夏党校学报》2012年第2期。

[58] 王火根、沈利生：《中国经济增长与能源消费空间面板分析》，《数量经济技术经济研究》2007年第12期。

[59] 王礼茂：《资源安全的影响因素与评估指标》，《自然资源学报》2002年第4期。

[60] 王礼茂：《中国资源安全战略一以石油为例》，《资源科学》2002年第24期。

[61] 徐博、刘芳：《产业结构变动对能源消费的影响》，《辽宁工程技术大学学报》（社会科学版）2004年第2期。

[62] 谢丹：《国内天然气定价方式对LNG进口的影响》，《天然气工业》2009年第5期。

[63] 余建华：《关于中阿能源合作的若干思考》，《阿拉伯世界研究》2010年第6期。

[64] 苑文博、梁一新：《我国外资并购国家经济安全审查初探》，《河北法学》2012年第7期。

[65] 杨柳：《宁夏建设国际旅游目的地思考》，《中国旅游报》2013年10月11曰，第11版。

[66] 赵丽霞、魏巍贤：《能源与经济增长模型研究》，《预测》1998年第6期。

[67] 张瑞、丁曰佳、尹岚岚：《产业结构变动对我国能源消费影响的Panel data模型》，《产业经济》2007年第1期。

[68] 曾波、苏晓燕：《中国产业结构成长中的能源消费特征》，《能源与环境》2006年第4期。

[69] 张进海主编《国家战略中的宁夏未来——建设和谐富裕新宁夏研究》，宁夏人民出版社，2012。

[70] 张进海主编《宁夏经济蓝皮书2013》，宁夏人民出版社，2013。

张抗、张艳秋：《沙特阿拉伯石油出口变化及影响分析》，《中外能源》2011年第7期。

[71] 张抗：《中东石油出口流向变为及对中国的影响》，《世界石油工业》2007年第1期。

[72] 张抗：《中国和世界地缘油气》，地质出版社，2009。

[73] 张立哲、周云亨：《试析中国与沙特阿拉伯的石油合作》，《阿拉伯世

界研究》2007年第5期。

[74] 张生玲：《中国的能源安全与评估》，《中国人口 •资源与环境》2007年第6期。

[75] 张新安、张迎新：《对当前能源安全态势的若干战略思考》，《地缘与能源》2010年第2期。

[76] 邹艳芬：《基于CGE和EFA的中国能源使用安全测度》，《资源科学》2008年第1期。

[77] 张文木：《中国能源安全与政策选择》，《世界经济与政治》2003年第5期。

[78] 郑云：《工业化、城市化、市场化与中国的能源消费研究》，《北方经济》2006年第10期。

[79] 周建：《经济转型期中国能源需求的长期均衡及短期波动：1978 ~ 2005》，《南开经济研究》2007年第3期。

[80] 赵晓丽：《产业结构变化对我国电力需求的影响》，《华北电力大学学报》（社会科学版）2004第4期。

[81] 张明慧、李永峰：《论我国能源与经济增长关系》，《工业技术经济》2004年第4期。

[82] 《中国-阿拉伯国家合作论坛行动计划》，《阿拉伯世界》2005年第4期。

[83] 《中国-阿拉伯国家合作论坛第四届部长级会议公报》，中阿合作论坛官方网站，2010年5月14曰。

[84] BP Statistical Review of World Energy, London, June, 2012.

[85] BP Statistical Review of World Energy, London, June, *2013*.

ملحق

تخطيط المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا

تقديم

تعد عملية التنمية الكبرى للاقتصاد الداخلي المفتوح، استراتيجية مهمة نفذتها اللجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة الصيني، وذلك لمواجهة التغيرات العميقة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية، وهي في الوقت ذاته إجراء استراتيجي مهم للانفتاح الشامل على الخارج. وفي سبيل الدفع الإيجابي لتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا (والتي ستُختصر فيما بعد إلى المنطقة التجريبية)، والعمل على التوسع في الانفتاح غربًا، والتوسع المستمر في مجالات وحيز الانفتاح، والإسراع في تكوين انفتاح خارجي شامل ومتعدد المجالات والمستويات، فإنه تم وضع التخطيط المذكور أدناه وفق "عدد من مقترحات مجلس الدولة الصيني بالحكومة المركزية للحزب بشأن التعمق في تطبيق استراتيجية التنمية الكبرى لغرب الصين" (والتي صدرت برقم ١١ لعام ٢٠١٠)، و"عدد من مقترحات مجلس الدولة الصيني بشأن مزيد من دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا" (والتي صدرت برقم ٢٩ لعام ٢٠٠٨)، و"ملخص الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية"، "خطة المناطق الوظيفية على مستوى البلاد" و"الخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الكبرى بغرب الصين".

وتشمل الخطة كافة أرجاء منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة. وتمتد الخطة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠.

الباب الأول: أسس الانفتاح

الفصل الأول: أهم الانجازات

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، وتطبيق استراتيجية التنمية الكبرى لغرب الصين على وجه الخصوص، فإنه في ظل الرعاية والقيادة الحازمة للجنة المركزية للحزب ومجلس الدولة الصيني، فقد عملت قيادات وشعب منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي المسلمة على التعمق في تطبيق التنمية العلمية، والمثابرة والتقدم، وحققت إنجازات كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشهد الكيان الاقتصادي تعزيزًا مستمرا، وتحققت نجاحات في تعديل الهيكل الاقتصادي، وحدث تقدم كبير في تأسيس البنية التحتية بالمنطقة، وظهرت انجازات واضحة في مجال البيئة الايكولوجية، وحدث تطور سريع في الصناعات المحلية المتميزة، بالإضافة إلى تعزيز قدرات التنمية الذاتية، والتقدم الكبير في القضايا الاجتماعية، والتأسيس الأولى لمنظومة الخدمات العامة، والتحسن المستمر في مستوى معيشة الشعب، والتطور في توحد مختلف الأقليات، وتسريع خطى الانفتاح على الخارج والانفتاح غربًا على وجه الخصوص، والتواصل المستمر والوثيق مع الاقتصاد المحلي والأجنبي، الأمر الذي أرسى أسسًا جيدة لمزيد من التوسع في تطور انفتاح نينغشيا على الخارج.

الفصل الثاني: مميزات الانفتاح

تعد منطقة نينغشيا أكبر تجمع لشعب قومية هوي المسلمة على مستوى الصين، وهناك تقارب بين عادات وتقاليد شعب قومية هوي وعادات وتقاليد المسلمين حول العالم، وقد ساعد التوافق في العقيدة الدينية على التواصل الشعبي المستمر، والذي تمثل في التعاون والتبادل التاريخي الطويل، مكونًا أواصر صداقة تقليدية عميقة. وقد كان للمنتدى الاستثماري والتجاري الدولي بنينغشيا (المنتدى الصيني العربي للتعاون في المجالين التجاري والاقتصادي) والذي نظمته الصين بنينغشيا خلال العامين الأخيرين، كان له دورٌ ايجابيٌ فاعل في دفع التبادل والتعاون بين الصين والدول العربية والإسلامية. وبالنظر إلى الموقع المهم لنينغشيا داخل حدود الجسر الأسيوأوروبي الجديد، ومكانتها المهمة في الربط بين شرق وغرب وشمال وجنوب الصين، فإنها تتمتع بموقع وميزة مكانية مهمة في الربط بين الصين ومنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. كما أن نينغشيا غنية بالكثير من الموارد، فهي قاعدة مهمة للفحم ومنطقة نموذجية لتنمية الطاقة الجديدة في الصين، بالإضافة إلى ما تتمتع به من ميزات زراعية وسهولة الري، والميزات السياحية التي أهلتها لتكون مقصدًا سياحيًا مهمًا في خريطة السياحة الصينية، هذا بالإضافة إلى السوق الاستثماري والاستهلاكي

لنينغشيا والذي يشهد توسعًا يومًا بعد يوم، وقد كان لهذه الميزات دورها المهم في تقديم حيز واسع للتعاون التجاري والاقتصادي. فمنطقة نينغشيا معروفة بالوحدة القومية والاستقرار الاجتماعي، والأسس الاجتماعية الجيدة لتطوير الاقتصاد الداخلي المنفتح للمنطقة.

الفصل الثالث: الفرص والتحديات

تمر منطقة نينغشيا في الفترة الحالية والقادمة بمرحلة التحديات الاستراتيجية المهمة. فمع تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، والتعديلات العميقة التي يشهدها الاقتصاد المحلي والأجنبي، فقد قدمت هذه الظروف مطالب جديدة لأن تعمل نينغشيا على تفعيل ما تتمتع به من ميزات، والعمل على خدمة عملية التنمية في الصين بشكل أفضل. وقد عملت الدولة على تطبيق استراتيجية الانفتاح الشامل، والتوسع في الانفتاح غربًا، الأمر الذي قدم فرصًا جديدة لدفع التبادل والتعاون بين الصين والدول العربية والإسلامية، كما قدم مجلس الدولة الصيني إجراءات خاصة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا، وطبقت الدولة استراتيجية التنمية الكبرى في غرب البلاد، الأمر الذي هيأ بيئة السياسات المناسبة لتسريع وتيرة الإصلاح والانفتاح في نينغشيا. كما ساعد التعمق في استراتيجية التنمية الإقليمية الشاملة، وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في منطقتي خوباو يين شو وشان قان نينغ، ساعد في توزيع الإمكانات التي تتمتع بها نينغشيا، وتأسيس منظومة صناعات حديثة، الأمر الذي ترتب عليه تحديات صعبة تواجه تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.

وفي الوقت ذاته، تواجه نينغشيا عددًا من الصعوبات والتحديات في الانفتاح على الخارج، مثل: موقع المنطقة الداخلي، فهي منطقة داخلية ليست ساحلية أو قريبة من البحر، تدني مستوى الانفتاح على الخارج، حيث ضعف حجم التجارة الخارجية والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية، تأخر تأسيس البنية التحتية بالمنطقة، عدم تمهيد طرق النقل الدولية، ضعف الوعي بالانفتاح على الخارج، ونقص الكفاءات في مجالات التواصل مع الخارج، حاجة البيئة التنموية بالمنطقة إلى مزيد من التحسن، الحاجة إلى مزيد من تعزيز تجديد الأنظمة والآليات الخاصة بعملية التنمية.

الفصل الرابع: المغزى المهم

يعد التمسك بتطبيق استراتيجية الانفتاح على الخارج والتوسع في الانفتاح غربًا، إجراءً مهمًا للمحافظة على النمو الاقتصادي المستمر والسريع والمتوازن في الصين. حيث إن دفع تأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية الداخلية المفتوحة بنينغشيا، وتأسيس منصة للانفتاح غربًا، والتعزيز الشامل

للتبادل والتعاون التجاري والاقتصادي بين الصين والدول العربية والإسلامية، يساعد ذلك كله في البحث عن مسارات جديدة لتنمية وانفتاح المناطق الداخلية بالصين، وتكوين وضع استراتيجي متكامل بين المناطق الساحلية والحدودية والداخلية. وهو ما يساعد بدوره في تفعيل الميزات التي يتمتع بها كل طرف من هذه الأطراف، والتوسع في حيز الأسواق الخارجية الصينية، والاستغلال الأمثل للموارد والأسواق الداخلية والخارجية، بما يساهم في ضمان أمن الطاقة في الصين، وتغيير أنماط النمو في المناطق الغنية بالموارد، والبحث عن أشكال جديدة للتنمية المستدامة، ودفع عملية التنمية في مناطق تجمع الأقليات وتحسين معيشة المواطنين بها، والحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي.

الباب الثاني: متطلبات عامة

الفصل الأول: الأفكار التوجيهية

يجب الاعتماد على توجيهات نظريات دينغ شياو بينغ والأفكار المهمة التي وردت في "التمثيلات الثلاثة"(١) ، للتعمق في التطبيق الصارم للتنمية العلمية، والتمسك بالربط بين الانفتاح على الخارج وتعميق الإصلاح، والربط بين الانفتاح على الداخل والانفتاح على الخارج في آن، والتركيز على الربط بين الإنجازات والتنمية الشاملة، والاعتماد على الأنظمة والآليات المبتكرة، والاعتماد على دفع تغيير أنماط النمو الاقتصادي في المناطق الغنية بالموارد كخط رئيس لعملية التنمية، والاعتماد على دعم تأسيس الانفتاح على الخارج، والتركيز على دفع التبادل والتعاون الخارجي، دفع المنفعة المشتركة، الاهتمام بتفعيل الميزات النسبية، ودفع ترقية الصناعات، والتركيز على تعزيز تأسيس البنية التحتية، الارتقاء بقدرات ضمانات الانفتاح، الاهتمام بالارتقاء بقدرات الابتكار العلمي والتكنولوجي، تعزيز الحوافز الداخلية لعملية التنمية، الاهتمام بتوحيد عملية التنمية في الحضر والريف، التركيز على ضمان وتحسين مستوى معيشة المواطنين، دفع الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي، عن مسارات جديدة لتطوير الاقتصاد المنفتح للمناطق الداخلية واستكمال الانفتاح الإقليمي.

---

(١) التمثيلات الثلاثة: تشير إلى الأفكار المهمة التي طرحها الرئيس الصيني جيانغ تسه مين في كلمته خلال زيارة مقاطعة قوانغدونغ في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٠، بمناسبة احتفالية الذكرى الثمانين لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، والتي تشير إلى أن الحزب الشيوعي الصيني يمثل: ١. المطالب التنموية للقوى الانتاجية المجتمعية المتقدمة في الصين. ٢. يمثل النهوض بالثقافة الصينية المتقدمة. ٣. يمثل المصالح الأساسية لأبناء الشعب الصيني. المترجم

الفصل الثاني: تحديد المواقع الاستراتيجية

المواقع الوطنية الاستراتيجية لانفتاح الصين غربًا. التفعيل الأمثل لدور منتدى التعاون التجاري والاقتصادي الصيني العربي كمنصة مهمة للتعاون، وتجديد الأنظمة والآليات، وتشجيع الريادة، وتطبيق سياسات الانفتاح المرنة، والبحث عن أنماط تعاون أكثر فعالية، الدفع الشامل للتعاون التجاري والاقتصادي والثقافي في الانفتاح على الخارج، وتأسيس مناطق تعاون اقتصادي وتجاري أكثر انفتاحًا بمناطق غرب الصين.

المواقع الوطنية المهمة للطاقة والبتروكيماويات. الاعتماد على المواقع الوطنية للفحم والبتروكيماويات في نينغ دونغ وغيرها من المناطق، والعمل على تعزيز التعاون الدولي مع الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وغيرها من المناطق في مجالات النفط والغاز الطبيعي والفحم ومصادر الطاقة الجديدة. وتأسيس قاعدة صناعات وطنية للطاقة والبتروكيماويات، والعمل على تطوير منصات مبتكرة للمناطق التنموية في مجالات الطاقة والبتروكيماويات والطاقة الجديدة.

منطقة مهمة لتجمع صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. تفعيل الميزات الخاصة لمنطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي، تحديد المعايير الخاصة بالأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، دفع تكوين معايير وطنية خاصة بهذه الصناعات، ودفع تطوير صناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، وإعداد شهادات اعتماد وتصميمات للتطوير ومراكز لإنتاج وصناعة وعرض وتوزيع الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية، وتكوين مناطق متفرقة لصناعات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية على مستوى الصين.

الربط بين المناطق النموذجية لتحول الصناعات. الاعتماد على مختلف المناطق الصناعية القائمة، والعمل على الربط الإيجابي لتحول الصناعات وتعزيز تأسيس البنية التحتية والقدرات الخاصة بتوزيع الصناعات، والاستغلال الأمثل للموارد والأسواق المحلية والخارجية، مزيد من تحسين توزيع الصناعات بين المناطق المختلفة، دفع الانتقال والتوزيع المنظم لعناصر الإنتاج، والارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعات الإقليمية وتأسيس مناطق نموذجية للربط بين الصناعات على مستوى البلاد.

الفصل الثالث: أهداف التنمية

تحقيق تقدم إيجابي في تجديد الأنظمة والآليات المعنية بحلول عام ٢٠١٥، والبدء في التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي الشامل مع الدول العربية والإسلامية، لتحقيق انجازات ملموسة في التعاون التجاري والاقتصادي. والعمل على مزيد من رفع قدرات دعم البنية التحتية، والنمو

السريع في التجارة الخارجية، وتحقيق تحسن في البيئة الإيكولوجية والارتقاء المستمر بجودة حياة المواطنين.

وبحلول عام ٢٠٢٠، يتم العمل على الاستكمال المستمر للأنظمة الآليات الخاصة بالانفتاح على الخارج، وتحقيق مزيد من التقدم في التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي الشامل مع الدول العربية والإسلامية، ومزيد من إبراز دور الانفتاح غربًا في الاستراتيجية الشاملة للانفتاح. وتحقيق تحسن في الهيكل الاقتصادي وتغيير نمط النمو، والتحسن الواضح في البيئة الإيكولوجية، ومواكبة كافة أرجاء الصين للدخول في مجتمع الرفاه الشامل.

الباب الثالث: تحسين أوضاع التنمية الإقليمية

الفصل الأول: مناطق التنمية والانفتاح المركزية

تشير مناطق التنمية والانفتاح المركزية إلى المناطق الاقتصادية التي تقع بمحاذاة النهر الأصفر بمنطقة نينغشيا، وهي تشمل بشكل رئيس مدينتي ينتشوان وشه تزوي شان وأجزاء من مدينتي ووجونغ وجونغ وي، والتي يجب العمل على تطويرها لتصبح تدريجيًا أقطاب نمو ومناطق إقليمية لتوزع السكان في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية. تسريع وتيرة تأسيس منطقة ينتشوان لتصبح مدينة مركزية، والتوسع المناسب في نطاق المدينة. ودفع تخطيط المدن الواقعة على ضفاف النهر الأصفر، وتأسيس البنية التحتية وتطوير السوق وتوزيع الصناعات وتأسيس البيئة الإيكولوجية ومد الخدمات العامة. والارتقاء الشامل بالخدمات الشاملة، تسريع وتيرة تأسيس واستكمال منظومة خدمات شاملة تتوافق مع احتياجات التنمية الدولية، والعمل على تفعيل دورها في خدمة الانفتاح على الدول العربية والإسلامية.

الفصل الثاني: المناطق المساعدة للتنمية والانفتاح

وتشير المناطق المساعدة للتنمية والانفتاح إلى مناطق جنوب ووسط نينغشيا، حيث يجب التمسك بالتنمية والانفتاح لدفع التنمية الإقليمية، والاعتماد على التنمية الإقليمية لدفع سياسة دعم المناطق الفقيرة، وتجديد الأنظمة والآليات المعنية، وزيادة مستوى الدعم والمساندة للمناطق الفقيرة، ودفع التنمية المتصاعدة للمناطق الفقيرة في وسط وجنوب نينغشيا، والاعتماد على السوق كمؤشر رئيس، وعلى تحسين معيشة المواطنين كهدف، والبدء في الربط بين البنية التحتية والزراعة وتأسيس البيئة الإيكولوجية وحماية البيئة وتنمية استغلال الموارد المعدنية والثقافية والسياحية وغيرها من المجالات بين المناطق المركزية والمساعدة، لتحقيق المنفعة المشتركة والتوسع المستمر في تطوير نقاط نمو جديدة للتعاون الاقتصادي.

الفصل الثالث: المناطق الزراعية النموذجية الخاصة

تشير المناطق الزراعية النموذجية الخاصة إلى مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسة بنيغشيا، وتشمل منطقة الري بمياه النهر الأصفر بشمال نينغشيا، والمنطقة القاحلة بوسط نينغشيا ومنطقة التلال بجنوب نينغشيا. وتهتم منطقة الري بمياه النهر الأصفر بشمال نينغشيا بزراعة محاصيل الحبوب والثروة الحيوانية والأسماك والفواكه المحلية وغيرها من المنتجات الزراعية. وتهتم المنطقة القاحلة بوسط نينغشيا بمحاصيل العناب والخضروات وغيرها من المنتجات التي تتحمل الجفاف، كما تهتم منطقة التلال بجنوب نينغشيا بمحاصيل البطاطا والأعشاب التي تستخدم كأعلاف. والعمل على مواجهة الأسواق الدولية والمحلية ، والاستفادة من المعالجة العميقة للمنتجات الزراعية المتخصصة كنقطة انطلاقة ، وتعزيز تطوير التصنيع الزراعي ، وتنمية الشركات الرائدة ذات القدرة التنافسية الدولية ، وإنشاء علامات تجارية زراعية مميزة ، وبناء منتجات زراعية ذات ميزات خاصة ، وإظهار عمليات التصنيع الزراعي ، وإنتاج الأطعمة الحلال. وتأسيس مناطق زراعية نموذجية بغرب البلاد.

الفصل الرابع: مناطق الحجز البيئية

تشير مناطق الحجز البيئية إلى المناطق التي تخضع للتقيد والمنع للتنمية داخل نينغشيا. وهو ما يتطلب التطبيق الجاد "للخطة الوطنية للمناطق المتخصصة" وتعزيز تأسيس البيئة الايكولوجية وحماية البيئة، وتأسيس مناطق الحجز البيئية، لبناء استراتيجية أمنية بيئية على أساس الحفاظ على موارد المياه في ليوبانشان والحواجز البيئية لمنع وضبط تآكل التربة . وتكثيف الإدارة الشاملة للمناطق الإيكولوجية الرئيسية ، وتعزيز الحماية وبناء مناطق الحفاظ على المياه ، والمحميات الطبيعية ، ومناطق الوظائف البيئية المهمة الأخرى ، وتحسين الحفاظ على الموارد المائية ، والمحافظة على التربة والمياه ، ومنع الرياح والرواسب ، والحفاظ على التنوع البيولوجي. والعمل على تأسيس حاجز أمني بيئي مهم في غرب الصين.

الباب الرابع: الابتكار في أنظمة وآليات الانفتاح على الخارج

الفصل الأول: تأسيس نمط انفتاح شامل

السعي إلى تأسيس آليات تشاور وآليات تعاون ثنائية على أعلى مستوى بين الصين والدول العربية، ودفع التبادلات الثنائية بين الطرفين. تشجيع تأسيس منصة تعاون ثنائية دولية بين نينغشيا والدول العربية والإسلامية، وتأسيس آليات تعاون متعددة الأطراف لصالح الحكومات والشعوب

والمؤسسات. أن يعمل المنتدى الاستشاري التجاري الصيني (بنينغشيا) والذي تغير اسمه فيما بعد إلى معرض الصين والدول العربية، على التوسع في وتعميق التبادل والتعاون بين الطرفين. تأسيس بوابة إليكترونية عامة للتجارية الصينية العربية، تكون منوطة بتقديم الاستفسارات الخاصة بالتبادل التجاري بين الطرفين. التوسع في قنوات التواصل وتعميق التبادلات الثقافية مع الدول العربية والإسلامية. ودفع التعاون في مجال صناعة الثقافة، وتهيئة الظروف المناسبة لأن تصبح نينغشيا مقر انعقاد المهرجانات الثقافية والفنية في ضوء آليات منتدى التعاون الصيني العربي. تعميق التعاون الإقليمي، وتحقيق الربط مع المقاطعات والمناطق المجاورة، والتوزيع العادل للصناعات والخدمات، والعمل على حماية البيئة الإيكولوجية. تعزيز التعاون بين الشرق والغرب، والاعتماد على المناطق التنموية القائمة، وتطوير المناطق الصناعية المتميزة التي تقوم على تصنيع الموارد والصناعات الحديثة والصناعات التكنولوجية المتقدمة.

الفصل الثاني: استكمال آليات الموانئ والمعابر الكبرى

الإسراع في استكمال البنية التحتية بميناء ينتشوان وميناء خوي نونغ، تحسين أعمال وخدمات الموانئ ورفع كفاءتها، وتحسين الخدمات وإمكانات نقل البضائع. الإسراع في تأسيس منصات المعلومات الخاصة بالموانئ الإليكترونية، والعمل على دفع التخليص والدفع الإليكتروني، وتطوير واستخدام أنطمة المعلومات الإليكترونية لإنهاء الخدمات التجارية بالموانئ، ودفع تبادل المعلومات والبيانات المعنية بين المناطق المختلفة. استكمال منظومة الخدمات الإدارية بالمؤسسات، وتطبيق إنهاء الخدمات حسب الأصناف، والبدء في الوقت المناسب في الخطوة التجريبية لإنهاء الخدمات إليكترونيا بدون الاعتماد على المعاملات الورقية. دعم المناطق المؤهلة للتقدم وفق الإجراءت لتأسيس مناطق إشراف جمركي خاصة.

الفصل الثالث: تهيئة الظروف المناسبة للقيام بآليات نقل الصناعات

الإسراع في تغيير المهام الحكومية، وتهيئة بيئة حكومية بناءة وفعالة، وتعزيز تأسيس الأنظمة القانونية، وتهيئة بيئة قانونية عادلة. الإسراع في تأسيس نظام ائتماني، وتهيئة بيئة سوق صادقة ومتحضرة. والعمل على التوسع في فرص الاقتصاد الخاص في السوق، والتشجيع الإيجابي لرأس المال الخاص على دخول المجالات التقليدية المحتكرة، ومجالات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المالية وغيرها من المجالات، وذلك وفقًا للقوانين اللوائح الوطنية المنظمة لذلك. تعزيز تأسيس البنية التحتية بالمناطق الصناعية، ورفع إمكانات الخدمات بها. تأسيس قاعدة لنقل

الصناعات بمناطق غرب الصين، دعم المناطق التنموية على مستوى المقاطعات المؤهلة والمناطق التنموية المؤهلة على مستوى الدولة والمقاطعات، والدفع الإيجابي لتأسيس مناطق صناعية مشتركة مع المؤسسات والمجموعات الصناعية الكبرى بمقاطعات ومدن شرق الصين ووسطها والمؤسسات المحلية والأجنبية المعنية.

الفصل الرابع: دفع التعاون المفتوح في المجالات الرئيسة

الاستغلال الأمثل لمنصات التعاون القائمة، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية، والارتقاء بمستويات ودرجات الانفتاح. الدفع الإيجابي للتعاون مع آسيا الوسطى وغيرها من المناطق في مجالات الطاقة، والسعي إلى تأسيس آليات تعاون في مجال الطاقة الدولية، بناء قاعدة وطنية مهمة لتصنيع وتحول والاحتياطي الاستراتيجي للطاقة. دفع تنفيذ استراتيجية "الخروج"، ودعم المؤسسات المعنية بالمنطقة التجريبية على التواصل مع المؤسسات المحلية الكبرى والجهات المعنية، لإيجاد فرص تعاون في مجالات التطوير والتعاقدات في مجالات الغاز والمعادن بالدول العربية والإسلامية. السعي الإيجابي إلى تأسيس مناطق تجارية تجريبية مع الشرق الأوسط في مجال الطاقة. دفع التعاون الدولي في مجالات الطاقة الجديدة. تعزيز التعاون في مجال التعليم التقني، التوسع في التعاون في تأسيس المدارس والجامعات مع الدول العربية والإسلامية، والارتقاء بمستويات التعليم والتوسع التدريجي في أعداد تبادل الأساتذة الزائرين والطلاب، وزيادة مستويات دعم المنح الدراسية الحكومية، والبدء في مشروعات التعاون مع الدول العربية والإسلامية في مجالات التكنولوجيا الزراعية وتصنيع المنتجات الزراعية وتكنولوجيا مقاومة التصحر وغيرها من المجالات المعنية. تحقيق الربط المباشر بين وكالات السياحة والسفر، تعزيز تبادل المعلومات وتقاسم السوق ، وتبسيط إجراءات تأشيرات المغادرة والوصول، وتعزيز التعاون الثقافي والسياحي مع الدول العربية والإسلامية. تعزيز التعاون الدولي والمحلي في مجالات البنوك والتأمين والأوراق المالية والعقود الآجلة والاستثمار في الأسهم. دعم المؤسسات البحثية المعنية لتعزيز الأبحاث في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فيما يتعلق بالدول العربية والإسلامية، ودعم تعاونها مع المؤسسات المحلية والأجنبية لتوفير الدعم الفكري لتعميق التبادلات والتعاون بين الصين والدول العربية والإسلامية.

الباب الخامس

تأسيس آليات التعاون المفتوحة للنهوض بالصناعات المميزة

الفصل الأول: إنشاء واستكمال الآليات المعنية بترقية وتوجيه الهيكل الصناعي

يتطلب إنشاء واستكمال الآليات المعنية بترقية وتوجيه الهيكل الصناعي البحث عن أساليب جديدة لتعديل الهيكل الصناعي، والتركيز على تأسيس منظومة صناعية حديثة، والاجتهاد في تكوين آليات جديدة تساهم في الارتقاء بالصناعات التقليدية وتسريع وتيرة تطوير الصناعات الناشئة. التركيز على تطوير القطاعي الصناعي الأول، والعمل الجاد على تطوير الزراعة الحديثة والزراعة المتقدمة، ودفع إدارة النشاط الزراعي، وإعداد المزيد من المؤسسات المعنية. تحسين تطوير القطاع الصناعي الثاني، والعمل على دفع تعديل الهيكل الصناعي، وتغيير والارتقاء بالصناعات التقليدية، وتحقيق التحول في صناعات الفحم والكهرباء من الفردية إلى التنوع، والإسراع في تطوير المواد الخام الجديدة وتصنيع الأطعمة والمنسوجات والتصنيع والأدوية البيولوجية وغيرها من الصناعات. الارتقاء الشامل بالقطاع الصناعي الثالث، تسريع وتيرة تطوير الخدمات الحديثة، وتعزيز الصناعة الثقافية والسياحية. الاعتماد على أسواق رأس المال المتعدد للارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعات والكفاءة الاقتصادية. ابتكار أنماط موارد جديدة، البحث عن طرق فعالة لتوفير الموارد والاستغلال المستدام لها، ورفع كفاءة استغلال الموارد. العمل على تطوير الاقتصاد الدوار ودفع تغيير دوران المناطق الصناعية. تعزيز خفض استهلاك الطاقة، وتطبيق نظام المسؤولية تجاه خفض انبعاثات الطاقة، واستكمال منظومة الرقاب والفحص الخاص بإحصاءات خفض انبعاثات الطاقة، وتعزيز الإدارة والإشراف على خفض الانبعاثات، وتنفيذ نظام تقييم الأثر البيئي لمشروعات الاستثمار في الأصول الثابتة. زيادة التخلص من الطاقة الإنتاجية المتخلفة ، وتحسين آليات سحب القدرة الإنتاجية المتخلفة ، الحد من معدات التكنولوجيا المتخلفة، وقمع الصناعات ذات الاستهلاك العالي للطاقة. تهيئة الظروف المناسبة لجذب الشركات الكبرى ومؤسسات البحث والتطوير الداخلية والخارجية للتوطين داخل المنطقة التجريبية.

الفصل الثاني: تأسيس واستكمال آليات التطوير الأمثل للطاقة والصناعات الكيميائية

يتطلب تأسيس واستكمال آليات التطوير الأمثل للطاقة والصناعات الكيميائية زيادة مستويات التعاون المنفتح في مجالات الفحم والنفط والغاز الطبيعي وغيرها من المجالات، دعم مؤسسات الطاقة المؤهلة لتطوير أنشطتها الدولية، اتباع أشكال الاستثمار المباشر والدمج والاستحواذ والمساهمة. العمل في مجال التنقيب والتطوير للموارد، وتقديم عدد من المؤسسات

الكبرى العاملة في مجال الطاقة والتي تتمتع بقدرات تنافسية دولية، وتحقيق التطوير الدولي لصناعة الطاقة والصناعات الكيميائية. والمشاركة الإيجابية في التعاون الدولي في مجال الطاقة، وتشجيع مؤسسات الطاقة المؤهلة للمشاركة في الأنشطة التجارية الدولية في مجال الطاقة، التوسع في القنوات التجارية وحجم التجارة، وتجنب مخاطر التجارة والارتقاء بمستوى التجارة الدولية في مجال الطاقة. ووفقًا للخطة الوطنية لتنمية الطاقة ، يتم الاهتمام بعدد من العوامل مثل طلب السوق والقدرة البيئية الإقليمية على التحديد العلمي لطاقة إنتاج الفحم والطاقة الحرارية والطاقة الكيميائية للفحم. والجذب الإيجابي للتكنولوجيا المتقدمة من داخل وخارج البلاد، تأسيس قاعدة نينغدونغ للطاقة والصناعة الكيميائية على أعلى مستوى، والتركيز على بناء قاعدة وطنية مهمة للفحم ، وقاعدة صناعة الفحم الكيميائية، وقاعدة الطاقة الحرارية "توليد الطاقة من الغرب إلى الشرق". تشجيع تأسيس مشروعات مثل الفحم إلى النفط ، الفحم إلى الغاز ، الفحم إلى الأولفين ، والفحم متعدد الأوجه. وتعزيز وتطبيق إزالة الكبريت من الطاقة الحرارية ، وتقنيات نزع النتروجين ، وتقنيات توفير المياه ، والعمل على دفع تأسيس قنوات الإرسال الخارجية والشبكات الذكية.

الفصل الثالث: تأسيس واستكمال آليات التطوير الخاصة بالصناعات الاستراتيجية الناشئة

تكوين آليات التطوير الخاصة بالصناعات الاستراتيجية الناشئة، وذلك من خلال استكمال سوق العناصر وابتكار أنماط تعاون في المشروعات المختلفة ودعم إصلاح المؤسسات وغيرها من الإجراءات. التركيز على دفع التطور السريع لصناعات الطاقة الجديدة والمواد الخام الجديدة وتصنيع المعدات المتقدمة والأدوية البيولوجية والجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الصناعات الاستراتيجية الناشئة، وتأسيس قاعدة إقليمية للصناعات الاستراتيجية الناشئة. تأسيس عدد من القواعد الخاصة بطاقة الرياح على نطاق واسع لتسريع تطوير صناعة التوربينات الهوائية ودعم الصناعات. تعزيز بناء سلسلة صناعية للطاقة الشمسية الكهروضوئية مع مواد السيليكون ، والبحث والتطوير من الخلايا الشمسية السليكون البلورية عالية الكفاءة ، والاستفادة الشاملة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والمنتجات الضوئية. تسريع وتيرة تطوير الصناعات تصنيع معدات التحكم وأجهزة القياس ، ومعدات الفحم ، ومعدات وقطع غيار السيارات ، ومحولات الجر للسكك الحديدية ، والمحامل الدقيقة ، ومجموعات كاملة ذكية من معدات النقل والتوزيع. وبالاعتماد على مزايا المواد الخام مثل البروبيلين في قاعدة نينغدونغ ، العمل على تطوير منتجات جديدة مثل اللدائن الهندسية والمطاط الخاص والألياف الخاصة. وتقديم جهود كبيرة لتطوير التخمر البيولوجي ذي القيمة المضافة العالية والأدوية البيولوجية.

الفصل الرابع: تأسيس واستكمال آليات التنمية الزراعية المكثفة

تعزيز تأسيس منظومة صناعات زراعية حديثة، تحسين الإنتاج الزراعي، وتفعيل الميزات التي تتمتع بها نينغشيا في مجال الموارد الطبيعية والطقس. الاعتماد على الابتكار التكنولوجي كوسيلة لتحسين الهيكل الصناعي الزراعي وهيكل المنتجات الزراعية، والعمل على تطوير إدارة النشاط الزراعي، وتشجيع تطور المؤسسات الرائدة في هذا المجال، ودعم تطوير مؤسسات تصنيع المنتجات الزراعية. الحفاظ على الأراضي الزراعية وعلى الحقول الرئيسة بشكل خاص، تعزيز تأسيس الحقول الزراعية الأساسية عالية المستوى، واستقرار إنتاج الحبوب. زيادة مستوى الدعم الموجه لتأسيس قواعد للمنتجات الزراعية المميزة، تأسيس قواعد لإنتاج وتصنيع الحبوب عالية الجودة، والعنب والألبان واللحوم الحلال والبطاطا والأسماك والفواكه والخضراوات وغيرها من المنتجات الزراعية المميزة. تعزيز التبادل والتعاون الفني المحلي والأجنبي في مجالات الزراعة الحديثة والمنشآت الزراعية والري من خلال ترشيد المياه. التوسع في تجارة واستثمار وتطوير المنتجات الزراعية، وتحقيق الميزات المتبادلة والمنفعة والتنمية المشتركة.

الفصل الخامس: تأسيس واستكمال آليات تطوير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية

يتطلب تأسيس واستكمال آليات تطوير الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية تأسيس الأنظمة الخاصة باعتماد الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية ودخولها إلى الأسواق، وتأسيس مراكز لاعتماد وتصميم وفحص الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية داخل المنطقة التجريبية، دفع تبادل نتائج اعتماد المنتجات مع الدول العربية. دعم بحث وتطوير المنتجات والتوسع في الأسواق واعتماد المنتجات الحلال وتقديم العلامات التجارية وتغيير التقنيات، وتشجيع تطوير المؤسسات الكبرى، واستقطاب المؤسسات صاحبة العلامات التجارية للأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية المعروفة محليًا وخارجيًا للاستثمار داخل المنطقة التجريبية. وتشجيع المؤسسات والجامعات ومعاهد الأبحاث المؤهلة لتأسيس المراكز البحثية، وبحث وتطوير السلع الإسلامية، والتكوين التدريجي لسلسلة من المنتجات التي تشمل اللحوم الحلال، الألبان الحلال، الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية. تعزيز نشر ثقافة الأطعمة والمشروبات الحلال، واستكمال سوق الأطعمة الحلال، ورفع مستوى السوق لهذه الأطعمة والمنتجات. وتنظيم معارض التسويق الدولية للأطعمة والمنتجات الحلال، وتأسيس المراكز التجارية الخاصة بإنهاء صفقات الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية.

الفصل السادس: إنشاء واستكمال آليات تطوير الخدمات الحديثة

تسريع وتيرة الإصلاحات في مجال الخدمات، وابتكار الآليات المعنية، والتوسع في مجالات الخدمات، وتطوير مجالات جديدة، ودفع نطاق الخدمات. تعزيز تأسيس منظومة خدمات النقل، ورفع مستواها وكفاءتها. الاعتماد على الجسر الأوروآسيوي الجديد والارتباط الوثيق مع دائرة بوهاي الاقتصادية ، لتحويل المنطقة التجريبية إلى مركز لوجستي إقليمي يربط بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقتي شرق الصين ووسطها، بجانب قاعدة نقل لوجستية مهمة للجسر الأوروآسيوي الجديد. تسريع إدخال مجموعة من المؤسسات اللوجستية المحلية والأجنبية المعروفة لدعم تحويل الشركات القائمة للاعتماد على البيانات. ودعم المؤسسات المعنية في الدول العربية والإسلامية لتأسيس غرف تجارية وغيرها من الجهات الخدمية داخل المنطقة التجريبية. تسريع وتيرة تأسيس المدينة التجارية الإسلامية الدولية، وتأسيس مراكز تجارية لعرض وتوقيع الصفقات الخاصة بالمنتجات الإسلامية الدولية. تشجيع المؤسسات المالية الصينية والأجنبية على تأسيس فروع لها داخل المنطقة التجريبية، وتشجيع ودعم رأس المال الخاص للمشاركة في الإصلاح المالي المحلي، وتشجيع الجهات المالية الأجنبية على تأسيس المصارف الصغيرة والمتوسطة والمصارف على مستوى القرى والمدن وفق القوانين المعنية. دعم الشركات المؤهلة بنشاط استخدام أسواق رأس المال المتعدد المستويات للتمويل المباشر وتوسيع قنوات التمويل. سنقوم بتطوير وتعزيز شركات الضمان وتحسين الخدمات المالية ونظم ضمان التمويل. العمل على مزيد من تحسين البيئة المالية، وتفعيل دور رأس المال في دعم وضمان الانفتاح.

الفصل السابع: إنشاء واستكمال آليات تطوير الخدمات الثقافية والسياحية

تعزيز التعاون الثقافي والسياحي بين الصين والدول العربية، والاستغلال الأمثل لما تتمتع به نينغشيا من موارد طبيعية وتاريخية وثقافية، تعزيز تأسيس وإدارة المناطق السياحية، وحماية الطبيعة والتراث الثقافي، والبحث عن مسارات جديدة للتنمية الثقافية والسياحية، والارتقاء بالصناعة الثقافية والسياحية. دعوة المؤسسات الكبرى للمشاركة في تطوير الموارد الثقافية والسياحية، استكمال البنية التحتية بالمواقع السياحية، وتأسيس عدد من الفنادق السياحية، والعمل على الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية. زيادة الجهود في مجال التسويق والترويج ، وتعزيز وتوسيع السوق المحلية ، وتوسيع الأسواق الخارجية بقوة. وتطوير السياحة الثقافية في النهر الأصفر، والسياحة البيئية لبحيرة الصحراء الغربية ، والسياحة الثقافية ما قبل التاريخ في شويدونغو، جولة الاستكشاف التاريخية للمقابر الإمبراطورية في شيكسيا ، السياحة الشعبية لقومية هوي، الجولات السياحية في

ليوبشانهان للمسيرة الطويلة للجيش الأحمر وغيرها من الطرق السياحية الجميلة ومناطق الجذب السياحي، لخلق مقاصد سياحية دولية.

الباب السادس: رفع قدرات دعم وضمانات الانفتاح على الخارج

الفصل الأول: استكمال المنظومة العامة للنقل والمواصلات

يتطلب استكمال المنظومة العامة للنقل والمواصلات تجديد آليات الاستثمار في البنية التحتية، والتوسع في معايير المشاركة السوقية، وتشجيع وتوجيه رأس المال الأهلي على الدخول في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة. التركيز على تأسيس خط سكك حديد بين ينتشوان وشيآن، ومد خط السكك الحديد من ينتشوان إلى الخط المساعد بلانجوو، والخط المساعد بباوجونغ، والتخطيط والدراسة لخط سكك حديد من ينتشوان إلى بكين وشينجيانغ ومناطق وسط الصين وشرقها، وتعزيز التواصل الاقتصادي وتبادل الكفاءات بين نينغشيا والمناطق المجاورة. والعمل على استكمال شبكة الطرق العامة، وزيادة مستويات تغيير خطوط المواصلات، والارتقاء بقدرات خدمات مطارات جونغ وي وقويوان، ودفع تأسيس مطار شه تزوي شان. دعم منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لتأسيس شركة شحن جوي، وبدء خطوط شحن جوية تبدأ من مدينة ينتشوان. دعم تدشين خطوط جوية دولية من ينتشوان إلى مدن دبي، الدوحة، القاهرة وكوالالمبور وغيرها من المدن الدولية، وتحويل مطار ينتشوان إلى مطار مهم في منطقة غرب الصين.

الفصل الثاني: تعزيز تأسيس البنية التحتية في مجال الري

وفقًا لمبدأ "تحديد الطلب وفق المعروض"، ووفقًا للفكر الخاص بالتحكم في المياه حيث "ترشيد المياه في شمال البلاد، فإن تعزيز تأسيس البنية التحتية في مجال الري يتطلب التحكم في المياه في وسط البلاد، وفتح مصادر المياه في الجنوب"، يتم تكوين منظومة علمية لضبط الموارد المائية في الحضر والريف. على أن يتم التركيز على ترشيد المياه في شمال البلاد، والعمل على استكمال مشروع مقاومة الفيضانات و مشروعات الصرف، وتأسيس مناطق ري تقوم على ترشيد المياه. وفي وسط البلاد يتم التركيز على التحكم في المياه وترشيد الاستهلاك وتخزين مياه الأمطار في المناطق القاحلة، وتعزيزتغيير المحطات المائية، والعمل على تطوير الري القائم على ترشيد استهلاك المياه، وتحقيق التوزيع الأمثل لمياه النهر الأصفر والموارد المائية من الأمطار والفيضانات. وفي المناطق الجبلية بالجنوب، يتم التركيز على تنمية وحماية الموارد المائية، والعمل على حل مشكلات مياه الشرب في الحضر والريف، وتسريع وتيرة تأسيس مشروع التعديل المشترك في منطقة الخزانات ومشروع تغيير

نظام ترشيد المياه في منطقة كوجينغ، وتحقيق الاستخدام الفعال للموارد المائية. والتمسك بتأسيس سلسلة من مشروعات الري المركزية طويلة الأجل، ودفع تأسيس مشروع خاص بمواجهة مخاطر السلامة الهندسية. والعمل على تعزيز التحكم في النهر الأصفر في منطقة نينغشيا، وتسريع وتيرة تطبيق المشروع الشامل للتحكم. ومواصلة العمل على تطوير مشروع مضيق خي شان. تعميق إصلاح أنظمة إدارة الموارد المائية، وتطبيق الأنظمة الصارمة لإدارتها، تعزيز التحكم الكلي والإدارة المحددة، تاسيس نظام أولي لحقوق المياه، واستكمال الآليات الخاصة بتجارة المياه وتسعيرها، ورفع كفاءة المجتمعات الموفرة للمياه.

الفصل الثالث: تعزيز تأسيس البيئة الإيكولوجية وحماية البيئة

إن تعزيز تأسيس البيئة الإيكولوجية وحماية البيئة يتطلب التركيز على أعمال مقاومة ومعالجة التصحر، والاهتمام بتعزيز الإدارة الشاملة للمناطق الرملية وبتأسيس مناطق حجز بيئية للوقاية من الرياح في شرق جبل خه لان. دفع النتائج التي تحققت في مجال تأسيس المنطقة التجريبية الشاملة لمقاومة ومعالجة التصحر على مستوى البلاد. مواصلة تنفيذ المشروعات البيئية الرئيسة في مجالات عودة الأراضي الزراعية إلى الغابات وعودة الماشية إلى المراعي وحماية الغابات الطبيعية وحماية الغابات في المناطق الشمالية الثلاث. الإسراع في تنفيذ المشروعات البيئية والتحسين الشامل للأرضي وبناء السدود. تعزيز إدارة وحماية مجاري الأنهار والبحيرات. تعزيز الحماية البيئية للمراعي، وترسيخ الانجازات التي تحققت في مجال حظر المراعي. العمل على مزيد من تعزيز تأسي وإدارة المحميات الطبيعية ومحميات الموارد البيئية، وحماية التنوع البيولوجي، والتحكم في التدخلات البشرية تجاه البيئية الطبيعية. تعزيز التشجير في المدن وخلق بيئية معيشية أفضل. وتحسين الجودة البيئية في الريف، وتأسيس قرى ومدن وأحياء حضارية ايكولوجية. انشاء واستكمال آليات التعويض البيئي، ودعم تأسيس منطقة تعويض بيئي في جبل ليوبان. تعميق التعاون الدولي في مجال الحماية البيئية، وتوجيه رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار في مشروعات الحماية البيئية. زيادة جهود مقاومة تلوث المياه والمعالجة الشاملة للقمامة في المدن ومستويات المعالجة الشاملة لتلوث الغلاف الجوي. رفع مستوى الاستغلال الشامل للنفايات الصلبة، تعزيز الإدارة المنظمة للمخلفات الخطرة. والدفع الإيجابي لاستغلال حقوق الانبعاثات.

الفصل الرابع: رفع مستوى المعلومات

ويتطلب رفع مستوى المعلومات تسريع وتيرة تأسيس البنية التحتية لمعلومات الجيل الجديد، ودفع التطوير الشامل للشبكات الثلاث بما في ذلك شبكة الاتصالات وشبكة الإذاعة والتليفزيون شبكة

الانترنت. استغلال شبكة الانترنت والحوسبة السحابية وغيرها من تكنولوجيا الجيل الجديد من المعلومات، والعمل على تأسيس منصات معلوماتية داخل المنطقة ذاتية الحكم وفي المدن والبلديات، دفع أعمال شبكة الانترنت وتبادل المعلومات، دفع تطوير الحكومة الإليكترونية والربط بين الصناعة والمعلومات والمدن الذكية اللاسلكية.

الفصل الخامس: تأسيس تجمع حضري على ساحل النهر الأصفر بمنطقة نينغشيا

تعزيز تأسيس تجمع حضري على ساحل النهر الأصفر بمنطقة نينغشيا، يعتمد على مدينتي ينتشوان ووجونغ كنواة رئيسة، وعلى شه تزوي شان وجونغ وي كجناحان. وتسريع وتيرة دفع التطوير الشامل للمدينة الساحلية، تفعيل دورها التوجيهي. الاعتماد على معرض الصين والدول العربية والمؤتمر التجارية لأبناء قومية هوي وغيرها من منصات التبادل، والتركيز على تأسيس منطقة تجارية مركزية ومنطقة جمركية شاملة بمدينة ينتشوان، ومنطقة اقتصادية بميناء بري بمدينة شه تزوي شان، ومنطقة خدمات شاملة بمدينة جونغ وي، ومنطقة صناعة ثقافية وسياحية وعلاجية بمدينة يونغ نينغ، والتخطيط لتأسيس مدينة علاجية دولية. الاعتماد على قاعدة الطاقة والصناعات الكيماوية بنينغ دونغ، والمنطقة الاقتصادية التنموية ومنطقة الصناعات التكنولوجية المتقدمة بينتشوان، والمنطقة الاقتصادية التنموية التكنولوجية والمنطقة الاقتصادية التنموية للتكنولوجيا المتقدمة بشه تزوي شان، والمنطقة التنموية بتاي يانغ شان، وذلك لدفع تركيز مختلف الصناعات في المناطق الصناعية داخل نينغشيا. المبادرة بربط نقل الصناعات داخل وخارج البلاد، والتركيز على دفع تطوير صناعات الطاقة والصناعات الكيماوية، صناعة المعدات، صناعة المواد الخام الجديدة، الطاقة الجديدة، النسيج الإيكولوج، الأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية وغيرها من الصناعات المميزة والصناعات الاستراتيجية الناشئة، وتأسيس مناطق تمركز صناعية مهمة في غرب البلاد. تعميق إصلاحات نظام الإقامة، والتحويل التدريجي للعمالة الريفية المؤهلة إلى مواطنين بالمدن، وابتكار أنظمة خدمات وإدارة للسكان تتوافق مع متطلبات التجمع الحضري الجديد. تسريع وتيرة تأسيس مشروعات الطرق والمياه والصرف ومعالجة المياه والغاز والتشجير وحماية البيئة ومقاومة الكوارث والحد منها وغيرها من مشروعات البنية التحتية، والبدء في المعالجة البيئية الشاملة لمناطق التمركز السكانية بالريف. والتأسيس الشامل لمنظومة الأمن العام في المدن.

الفصل السادس: تسريع وتيرة تأسيس منظومة الابتكار التكنولوجي

تعزيز تأسيس منظومة ابتكار إقليمية، ورفع قدرات الابتكار الذاتي، وتأسيس منظومة ابتكار تكنولوجي تعتمد على السوق كمؤشر رئيس، وعلى المؤسسات بشكل اساسي وعلى الربط بين

الإنتاج والدراسة والبحث، والتركيز على دفع الربط الوثيق بين التكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. دعم المؤسسات الصناعية الرئيسية لتأسيس مراكز أبحاث، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للبدء في أعمال الابتكار التكنولوجي، وتعزيز خلق حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، وتوجيه عناصر الابتكار التكنولوجي إلى الصناعات المختلفة، لتصبح المؤسسات بحق مراكز رئيسة للابتكار التكنولوجي والاستثمار في البحث والتطوير وتنظيم البحث العلمي وتحويل النتائج. زيادة كثافة البحث العلمي والتركيز على الاختراقات في التقنيات العامة والرئيسة. رفع القدرات التنافسية للصناعات. تعميق إصلاحات النظام التكنولوجي وتعزيز قدرات الابتكار. وتسريع وتيرة تأسيس مناطق الصناعات التكنولوجية المتقدمة ومختلف المناطق الصناعية التكنولوجية. التركيز على تعزيز الابتكار الذاتي في المناطق الصناعية والقدرات التوجيهية، والارتقاء بمستوى التعاون التكنولوجي الخارجي.

الفصل السابع: استقطاب وإعداد الكفاءات الدولية

ويتطلب استقطاب وإعداد الكفاءات الدولية تعزيز التعاون في المجال التعليمي وإعداد الكفاءات، توطيد التوصل بين التقنيين والإداريين، تقديم الدعم الذكي للانفتاح على الخارج. التكيف مع متطلبات الانفتاح غربًا، وتعزيز إعداد الكفاءات في مجال اللغة العربية، الاهتمام بتأسيس كليات اللغة العربية بجامعات نينغشيا والمعاهد الفنية المتخصصة ومعاهد اللغة العربية، دعم تطوير المؤسسات الأهلية العاملة في مجال تعليم اللغة العربية، وتحويل تأسيس المنطقة التجريبية إلى قاعدة رئيسة لإعداد الكفاءات في مجال اللغة العربية. دعم البدء في التبادل والتعاون في مجال التعليم بين نينغشيا والدول العربية، ودعم الجامعات الصينية والأجنبية لتأسيس الجهات التعليمية داخل المنطقة التجريبية بالتعاون مع جامعات نينغشيا. دعم الجامعات المعنية داخل المنطقة التجريبية لزيادة التخصصات الجامعية في مجالات التعاون الخارجي وزيادة أعداد الطلاب المقبولين. تعزيز تأسيس الفرق البحثية، واستقطاب واعداد نخبة من الكفاءات الرائدة. تعزيز تأسيس قدرات التعليم الفني. تعزيز تأسيس المعاهد الفنية المتخصصة في مقاومة ومعالجة التصحر، وإعداد الكفاءات المتخصصة في هذا المجال. تعزيز التبادل والتعاون مع الدول العربية في مجالات تدريس وأبحاث الطب السريري، الطب التقليدي، فحص الأطعمة والأدوية والمجالات الثقافية والسياحية. الاعتماد على المستشفيات المركزية داخل المنطقة لتحويل ينتشوان إلى مركزً للطب الدولي واعداد الكفاءات في هذا المجال للتعاون مع الدول العربية والإسلامية. ابتكار الأنظمة والآليات الخاصة بعمل الكفاءات، ووضع السياسات التفضيلية لتدفق الكفاءات إلى المنطقة التجريبية. ودعم اعتماد المنطقة التجريبية

على المشروع الوطني لـ "خطة الألف كفاءة" ومشروع ننيغشيا لـ "خطة المئة كفاءة" وغيرها من مشروعات الكفاءات. واستقطاب الكفاءات المتميزة والتي تشهد نقصًا واضحًا في المجالات التجارية والاقتصادية والمالية والقانونية والثقافية واللغوية وغيرها من المجالات. دعم تأسيس منصات الأعمال الأكاديمية وخدمات الخبراء، ودعم وتشجيع الطلاب العائدين من الابتعاث الخارجي للعمل والابتكار في المنطقة التجريبية.

الباب السابع: تأسيس مجتمع متناغم ومستقر

الفصل الأول: تسريع وتيرة تطوير المناطق المعدمة المجاورة

التمسك بالسياسات التنموية لدعم الفقر، وابتكار الآليات المعنية بتطوير مساندة المناطق الفقيرة، والتركيز على تحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة، وتعزيز قدرات التنمية الذاتية للمناطق الفقيرة. تطبيق خطط تنمية الفقر في المناطق الخاصة الصعبة المجاورة، والأداء الجيد لأعمال دعم الفقر والتخلص منه. التطبيق الجاد لدعم مختلف السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنينغشيا، وزيادة مستويات الانحياز للمناطق الفقيرة، ايجاد حلول جذرية لمشكلات الفقر في المناطق المجاورة بوسط وجنوب الصين. تفعيل الدور التوجيهي للمناطق الاقتصادية على طول النهر الأصفر بالنسبة لمناطق وسط وجنوب الصين، ودفع التنمية الإقليمية المتسقة. دعم تسريع وتيرة التنمية في مناطق وسط وجنوب الصين، والاعتماد على الصناعات المحلية المميزة كحلول مهمة للتخلص من الفقر وتحقيق الثراء، والتركيز على تطوير قطاعات تصنيع المنتجات الزراعية والصناعة الثقافية والسياحية والصناعات الكيميائية وغيرها من الصناعات المحلية المميزة، والتخطيط لتأسيس قاعدة لصناعات الكهرباء والألومنيوم والفحم. استقطاب الجهات الخيرية والمؤسسات الاستشارية من داخل وخارج الصين لتأسيس مؤسسات خيرية داخل المنطقة التجريبية. العمل على تطوير اقتصاد العمل، ودفع انتقال الفائض من الأيدي العاملة في الريف، وزيادة دخل الفلاحين. وتأسيس آليات التعاون مع الدول العربية، والبدء المنظم للتعاون في مجال العمل، والتوسع في سوق العمل الدولية. والعمل على تطبيق استراتيجية مساندة مليون فقير، والانتهاء من أعمال انتقال المهجرين لظروف بيئية. ودفع تخلص المناطق الفقيرة من مشكلة الفقر وتحقيق الثراء. تعميق دعم الفقر في مختلف أرجاء مين نينغ، واستكمال الأنظمة والاجراءات الخاصة بالمساعدات، وتطبيق عدد من المشروعات المعنية. والسعي إلى تطبيق الحكومة المركزية والجهات المعنية بالدولة للدعم والمساعدات المعنية بالفقر والمناطق الفقيرة. العمل على تطوير التعاون مع الدول العربية في مجال مساندة الفقر.

الفصل الثاني: القيام بالأعمال الدينية

تعد منطقة ننيغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي أكبر تجمع لشعب قومية هوي المسلمة على مستوى الصين، ومنطقة تمركز نسبي للصينيين المسلمين، ومن ثم فإن القيام بالأعمال الخاصة بالشأن الديني أمر في غاية الأهمية. ويجب الإلتزام الصارم بالسياسة القومية للحزب، والمحافظة على نظام الحكم الذاتي الإقليمي، والتمسك بأهداف الكفاح الوطني المشترك والتنمية المشتركة، وترسيخ وتطوير العلاقات الاشتراكية القومية القائمة على المساواة والتضامن والتناغم المشترك. ودفع الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب، والبدء في الأنشطة التعليمية التي تعمل على نشر الوحدة الوطنية، لجعل كافة القيادات والجماهير للتمسك بأفكار "الثوابت الثلاثة"، والعمل على توطيد تطوير العلاقة الوطنية بين أبناء قومية هوي والخان ومختلف القوميات كأسرة واحدة. الالتزام الصارم بسياسة الحزب الرئيسة بشأن الأديان، والتطبيق الجاد للائحة إدارة الشؤون الدينية، والعمل على التوافق بين الدين والمجتمع الاشتراكي، وزيادة مستوى اعداد الكفاءات الدينية الوطنية، تفعيل الدور الإيجابي للكفاءات الدينية والمعتنقين للديانات لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إدارة الشؤون الدينية والأماكن الدينية وفق القانون، ودفع تأسيس "المساجد والكنائس المتناغمة". وتعزيز إدارة شؤون الحج. وتعزيز تأسيس القدرات الخاصة من أجل العمل الموحد والعرقي والديني.

الفصل الثالث: العمل على حماية استقرار المجتمع

ابتكار الأنظمة والآليات الخاصة بإدارة المجتمع، والتأسيس الشامل لمنظومة إدارة مجتمعية، وتعزيز الأعمال الأساسية في هذا المجال. الارتقاء الشامل بالخدمات الاجتماعية ومستوى الإدارة، وتهيئة الظروف الاجتماعية المناسبة للانفتاح على الخارج. ودفع الإصلاحات الشاملة في مجال الإدارة المجتمعية، وتعميق إصلاح الأنظمة الخاصة بإدارة الخدمات الاجتماعية على الطرق. استكمال آليات إدارة الأزمات، التركيز على معالجة أسباب الصراعات الاجتماعية والتقييم الجيد للمخاطر المتعلقة باستقرار المجتمع، وتسهيل قنوات الشكاوي للمواطنين وحماية الحقوق القانونية للمواطنين، وحل كافة المشكلات المتعلقة بمصالح المواطنين. التأسيس الشامل وإبراز الآليات الخاصة بالإنذار والأزمات المتعلقة بالأحداث العامة، ورفع القدرات الخاصة بمقاومة الكوارث والحد منها ومواجهة الأحداث الطارئة. الحفاظ على الأمن القومي والاستقرار الاجتماعي والسياسي، مقاومة ومواجهة الأعمال التخريبية للقوى العدائية الداخلية والخارجية، تهيئة البيئة الأمنية المناسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتأسيس الشامل لمنظومة حماية النظام الاجتماعي، والتعمق في التأسيس الشامل لـ "نينغشيا آمنة"، مواجهة كافة الأعمال الإجرامية وفقًا للقانون، وحماية أمن المواطنين.

الباب الثامن: دعم السياسات

الفصل الأول: السياسات الضريبية

زيادة مستويات التحويل والدفع المتوازن داخل المنطقة التجريبية، والتقليص التدريجي لعيوب الإيرادات والنفقات المحلية. مواصلة دعم الحكومة المركزية من خلال تقديم خصومات على القروض لدعم الفقر في المناطق الفقيرة داخل المنطقة التجريبية، ومواصلة تقديم الخصومات على القروض الخاصة بالأطعمة الحلال والمنتجات الإسلامية.

الفصل الثاني: السياسات المالية

توجيه مختلف المؤسسات المالية للإلتزام باللوائح والقوانين المعنية، ودفع الابتكار في أشكال المنتجات والخدمات وفقًا للخصائص المالية الإقليمية. استقطاب مختلف المصارف والسندات والتأمينات وغيرها من الجهات المالية للعمل داخل المنطقة التجريبية، تشجيع مؤسسات نينغشيا للمشاركة في الأعمال المالية الوطنية. السعي إلى تأسيس القروض والرهانات الخاصة بمقاومة التصحر وعودة الغابات إلى الأراضي الزراعية. تشجيع مدخرات الجهات المالية الاعتبارية للاستخدام كقروض محلية.

الفصل الثالث: سياسات الأراضي

دعم الإصلاحات الشاملة لإدارة الأراضي داخل المنطقة التجريبية، رفع ضمانات مورد الأراضي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. زيادة مؤشرات استغلال الأراضي داخل المنطقة التجريبية. استكمال نظام تجارة الأراضي، ورفع كفاءة استغلال الأراضي. الدفع المنظم لتغيير المدن والقرى القديمة. دعم تطوير واستغلال الأراضي غير المستخدمة في المنحدرات ذات التلال المنخفضة، وتشجيع مشروعات الإسكان للاستفادة الكاملة من الأراضي غير المستخدمة.

الفصل الرابع: سياسات أخرى

أن تقدم الدولة الدعم البنية التحتية الرئيسة بالمنطقة التجريبية، وزيادة مستويات الاستثمارات المركزية في السكك الحديدية والطرق العامة والطيران والري وغيرها من المشروعات. دعم نينغشيا لتأسيس شركة طيران مساهمة. تصنيف ينتشوان كخامس منطقة تمتلك حقوق الطيران. الدراسة الجادة وتسهيل اجراءات دخول وخروج مختلف العمال داخل المنطقة التجريبية.

الباب التاسع: التنظيم والنفيذ

يجب أن تعمل الحكومة الشعبية بمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي على تعزيز القيادة المنظمة، وأن تكون مسؤولة عن التنفيذ المنظم للخطط المعنية. وتأسيس الآليات التنفيذية، والالتزام الشامل بتطبيق مختلف المهام الاستراتيجية التي تحددها الخطط المعنية، والقيام بمختلف الأعمال الخاصة بتأسيس المنطقة الاقتصادية التجريبية. كما يجب التعمق في نشر المغزى المهم لتأسيس المنطقة التجريبية، والاهتمام بالأفكار والأراء الشعبية، وتهيئة الأجواء الاجتماعية المناسبة، لتكوين الروح الجماعية القومية لتنفيذ الخطط المعنية.

كما يجب أن تدرك الجهات المعنية بمجلس الدولة الصيني المغزى المهم لدفع تأسيس المنطقة التجريبية، وأن تعمل على توزيع الأعمال وفق المهام والقدرات، وتعزيز التوجيهات الخاصة بتطوير المنطقة التجريبية، والالتزام بوضع وتنفيذ السياسات والإجراءات المعنية. وأن تعمل على الإلتزام الصارم بتنفيذ المهام على مراحل وفق أهداف الخطط والمهام الرئيسة، والدفع المنظم لتطوير تأسيس المنطقة التجريبية.

كما يجب تأسيس الآليات التنسيقية المعنية بقيادة الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح، وبمشاركة الجهات المعنية بمجلس الدولة والحكومة الشعبية بمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي، ودراسة حل ومواجهة كافة الصعوبات والمشكلات التي تظهر خلال مرحلة تأسيس المنطقة التجريبية. وتعزيز أعمال الإشراف والرقابة والتقييم للأعمال الخاصة بتنفيذ الخطط المعنية، وتقديم التقارير الخاصة بتقدم العمل في المنطقة لمجلس الدولة الصيني في التوقيت المناسب.

ثبت المصطلحات

أولاً: (عربي - صيني)

أ

اتجاه النمو	fa zhan qu xiang	发展趋向
اتفاقية تعاون	he zuo xie yi	合作协议
اتفاقية تعاون دولية	guo ji he zuo xie yi	国际合作协议
إجراءات الإصلاح	gai ge cuo shi	改革措施
إجمالي الناتج الوطني	guo nei sheng chan zongzhi	国内生产总值
إجمالي إنتاجية العمل	zong ti lao dong sheng cha	总体劳动生产率
أجور	gong zi	工资
إدارة الاستثمار	tou zi guan li	投资管理
الأرباح	li run	利润
ارتفاع معدلات البطالة	gao shi ye lv	高失业率
ارتفاع معدلات التضخم	tong huo peng zhang	通货膨胀
الإرهاب	kong bu zhu yi	恐怖主义
ازدهار اقتصادي	jing ji fan rong	经济繁荣
أزمة اقتصادية	jing ji wei ji	经济危机
أزمة البطالة	shi ye wei ji	失业危机
أزمة مالية	jing rong wei ji	金融危机
أساس اقتصادي جيد	jing ji ji chu liang hao	经济基础良好
الاستثمارات الأجنبية	wai zi	外资

الاستثمارات الأجنبية المباشرة	wai shang zhi jie tou zi	外商直接投资
الاستثمارات المباشرة	zhi jie touzi	直接投资
استراتيجية الخروج	zou chu qu zhan lue	走出去 战略
استراتيجية منفتحة	kai fang zhan lv	**开放**战略
استقرار الأسعار	jia ge wen ding	价格稳定
استقرار الأسواق العالمية	guo ji shi chang wen ding	国际市场稳定
استقرار العملة	huo bi wen ding	货币稳定
أصحاب الدخل المرتفع	gao shou ru zhe	高收入者
إصلاح اقتصادي	jing ji gai ge	经济改革
الاضطراب المستمر في الاوضاع	ju shi chi xu dong dang	局势持续动荡
الأطعمة الحلال	qing zhen shi pin	清真食品
الأفكار الاستراتيجية	zhan lue si xiang	战略思想
الاقتصاد الثاني عالميا	shi jie di er da jing ji da guo	世界第二大经济大国
الاقتصاد الثنائي	er yuan jing ji	二元经济
الاقتصاد العالمي	quan qiu jing ji	全球经济
الاقتصاد الكلي	hong guan jing ji	宏观经济
الاقتصاد المخطط	ji hua jing ji	计划经济
اقتصاد قائم على الموارد	zi yuan xing jing ji	资源型经济
الأمن المالي	jin rong an quan	金融安全
إنتاجية العمل	lao dong sheng chan lv	劳动生产率
انحرافات الأسعار	jia ge niu qu	价格扭曲
الإنفاق المالي	cai zheng zhi chu	财政支出
الإيرادات المالية	cai zheng shou ru	财政收入

ب

البترو يوان	shi you ren min bi	石油人民币
البترو يورو	shi you ou yuan	石油欧元
البترودولار	shi you mei yuan	石油美元

البتروكيماويات	hua gong	化工
بسط سلطة الحكومة المركزية	zhong yang quan wei	中央权威
بنك التنمية	fa zhan yin hang	发展银行
بنك التنمية الإفريقي	fei zhou fa zhan yin hang	非洲发展银行
البنوك الإسلامية	yi si lan yin hang	伊斯兰银行
البنية التحتية	ji chu she shi	基础设施

ت

تبادل المعلومات	xin xi gong xiang	信息共享
التبادلات الودية	you hao jiao wang	友好交往
تبادلات تجارية	jing mao lian xi	经贸联系
تباين الأسعار	jia ge pian cha	价格偏差
التجارة الحرة	zi you mao yi	自由贸易
التجارة الخارجية	dui wai mao yi	对外贸易
تجارة الخدمات السياحية	lu you fu wu maoyi	旅游服务贸易
التجارة العادية	yi ban mao yi	一般贸易
تحسين الإدارة	gai shan guan li	改善管理
تحسين صورة الدولة	gai shan guo jia xing xiang	改善国家形象
تحسين معيشة المواطنين	min sheng gai shan	民生改善
تحقيق نهضة الأمة	shi xian min zu fu xing	实现民族复兴
تحول تاريخي	li shi zhuan zhe	历史转折
التخطيط الإقليمي	qu yu bu ju	区域布局
تخفيض التكلفة	jiang di cheng ben	降低成本
ترشيد الموارد	zi yuan jie yue	资源节约
تعاون بناء	jia she xing he zuo	建设性合作
تعزيز القدرة التنافسية	zeng qiang jing zheng li	增强竞争力
تقديم تحليلات دقيقة	zuo chu zhun que fen xi	做出准确分析
تقرير مؤقت	lin shi bao gao	临时报告

التكامل الاقتصادي العالمي	quan qiu jing ji yi ti hua	全球经济一体化
التناغم المجتمعي	she hui he xie	社会和谐
التنمية الإقليمية	qu yu fa zhan	区域发展
التنمية العلمية	ke xue fa zhan	科学发展
التنمية المتوازنة	ping heng fa zhan	平衡发展
التنمية غير المتوازنة	fe ping heng fa zhan	非均衡发展
التنوع في الأسواق	shi chang duo yuan hua	市场多元化
توربينات الرياح	feng li fa dian ji zu	风力发电机组
توسع اقتصادي	jing ji kuo zhang	经济扩张

ح

حجم تجارة البضائع	huo wu mao yi e	货物贸易额
الحكومة الإليكترونية	dian zi zheng wu	电子政务
الحوسبة السحابية	yun ji suan	云计算

خ

خبير اقتصادي	jing ji zhuan jia	经济专家
الخدمات السياحية	lv you fuwu	旅游服务
الخدمات اللوجستية	bao shui wu liu	保税物流
الخدمات المالية الحديثة	xian dai jin rong fuwu	现代金融服务
خسارة أو ضرر معنوي	jing shen sun shi	精神损失
الخسائر	sun shi	损失
الخسائر البيئية	huán jìn sǔn shī	环境损失
خصخصة	si you hua	私有化
خطة	ji hua	计划
خطة الإصلاح الاقتصادي	jing ji gai ge ji hua	经济改革计划
خطة التسوية	jie jue fang an	解决方案
خطة التنمية	fa zhan ji hua	发展计划

خطة عمل	gong zuo ji hua	工作计划

د

دور ايجابي	ji ji zuo yong	积极作用
دور تاريخي	li shi zuo yong	历史作用

ر

رأس المال الاجتماعي	she hui zi ben	社会资本
رأس المال الحكومي	guo you zi ben	国有资本
راس المال الخاص	fei guo you zi ben	非国有资本
رأس المال المخاطر	chuang ye tou zi	创业投资
رأس المال عبر الحدود	kua jing zi ben	跨境资本
رسوم الدمغة	yin hua shui	印花税

س

سعر الفائدة السلبية	fu li lu	负利率
سندات البترودولار	shi you mei yuan zhai quan	石油美元债券
سندات الخزانة الأمريكية	mei guo guo zhai	美国国债
سوق الأسهم	gu shi	股市
سوق الأيدي العاملة	lao dong li shi chang	劳动力市场
سوق العمل	lao dong shi chang	劳动市场
السوق المالية	jin rong shi chang	金融市场
سوق حرة	zi you shi chang	自由市场
سوق سوداء	hei shi	黑市
سوق عالمية	guo ji shi chang	国际市场
سوق محلية	guo nei shi chang	国内市场
سياسات الإصلاح	gai ge zheng ce	改革政策
سياسة الإصلاح والانفتاح	gai ge kai fang zheng ce	改革**开放政策**
سياسة الانفتاح	kai fang zheng ce	**开放政策**

对外开放政策	dui wai kai fang zheng ce	سياسة الانفتاح على الخارج
经济紧缩政策	jing ji jin suo zheng ce	سياسة التقشف

ش

证券公司	zheng quan gong si	شركات الأوراق المالية
金融租赁公司	jin rong zu lin gong si	شركات التأجير التمويلي
保险公司	bao xian gong si	شركات التأمين
寿险公司	shou xian gong si	شركات التأمين على الحياة
财险公司	cai xian gong si	شركات التأمين على الممتلكات
基金公司	ji jin gong si	شركات التمويل
双边贸易额	shuang bian mao yi e	شركات الشحن الجوي
期货公司	qi huo gong si	شركات العقود الآجلة

ص

伊斯兰证券	yi si lan zheng quan	الصكوك الإسلامية
产业投资基金	chan ye tou zi ji jin	صناديق الاستثمار الصناعية
信贷资金	xin dai zi jin	صناديق الائتمان
主权基金	zhu quan ji jin	الصناديق السيادية
财政资金	cai zheng zi jin	الصناديق المالية
清真产业	qing zhen chan ye	الصناعات الحلال
资源型产业	zi yuan xing chan ye	صناعات قائمة على الموارد
文化产业	wenhua yi chan	الصناعة الثقافية

ض

健康保险税	jia kang bao xian shui	ضريبة التأمين الصحي
房产税	fang chan shui	الضريبة العقارية
增值税	zeng zhi shui	ضريبة القيمة المضافة
营业税	ying ye shui	ضريبة المبيعات
资源税	zi yuan shui	ضريبة الموارد

ضريبة على الدخل الشخصي	ge ren suo de shui	个人所得税
الضريبة على دخل الشركات	qi ye suo de shui	企业所得税

ط

طرح عام	gong kai mu gu	公开募股
طريقة التحليل الكمي	zong liang fen xi fa	总量分析法

ع

عدم استقرار الأوضاع السياسية	zheng ju bu wen	政局不稳
عقد	he tong	合同
عقوبات اقتصادية	jing ji zhi cai	经济制裁
علم اقتصاد التنمية	fa zhan jing ji xue	发展经济学
علم اقتصاد الرفاه	fu li jing ji xue	福利经济学
علم الاقتصاد الاقليمي	qu yu jing ji xue	区域经济学
علم الاقتصاد الصناعي	chan ye jing ji xue	产业经济学
علم الاقتصاد الكلي	hong guan jing ji xue	宏观经济学
العمق المالي	jin rong shen hua	金融深化
العولمة الاقتصادية	jing ji quan qiu hua	经济全球化

غ

الغاز الطبيعي المسال	ye hua tian ran qi	液化天然气

ق

القائمة السلبية	fu mian qing dan	负面清单
القدرة التنافسية	jing zheng li	竞争力
القضايا الحاسمة	guan jian xing wen ti	关键性问题
القطاع الأول	di yi chan ye	第一产业
القطاع الثالث	di san chan ye	第三产业
القطاع الثاني	di er chan ye	第二产业

القطاع الخاص	私营	si ying
قطاع الخدمات	服务行业	fu wu hang ye
القطاع العام	国营	guo ying
القيمة المطلقة	绝对量	jue dui liang

ل

اللجنة الوطنية للإصلاح	国家改委	guo jia gai wei
اللجنة الوطنية للتخطيط	国家计委	guo jia ji wei
المال الإسلامي	伊斯兰金融	yi si lan jin rong

م

مجتمع صديق للبيئة	环境友好型社会	huan jing you hao xing shehui
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	伊斯兰金融服务局”（IFSB)	yi si lan jin rong fu wu ju
مدينة علاجية	健康城	jiang kang cheng
مشروع التدفئة الشمسية	太阳能加热系统项目	tai yang neng jia ri xi tong
المعاملات البنكية الإسلامية	伊斯兰银行业务	yi si lan yin hang ye wu
معاملة كمعاملة المواطنين	国民待遇	guo min dai yu
المعرض الصيني العربي	中阿博览会	zhong a bolanhui
مناطق التجارة الحرة	自由贸易区	zi you mao yi qu
مناطق التصدير	出口加工区	chu kou jia gong qu
مناطق جمركية	保税区	bao shui qu
منافسة حادة	激烈竞争	ji lie jing zheng
منافسة حرة	自由竞争	zi you jing zheng
منافسة عادلة	公平竞争	gong ping jing zheng
المنتجات الحلال	清真产品	qing zhen chan pin
المنتجات المالية الإسلامية	伊斯兰金融产品	yi si lan jin rong chan pin
منتدى التعاون الصيني الأسيوي	中亚合作论坛	zhongya hezuo luntan
منتدى التعاون الصيني الإفريقي	中非合作论坛	zhongfei hezuo lun tan

منتدى التعاون الصيني العربي	zhong a hezuo luntan	中阿合作论坛
منصة مهمة	zhongyao pingtai	重要平台
منطقة تجارة حرة	zi you mao yiqu	自由贸易区
منطقة حرة	zi you qu	自由区
الموارد الاقتصادية	jing ji zi yuan	经济资源
الموارد السياحية	lvyou ziyuan	旅游资源
الموارد الطبيعية	zi ran zi yuan	自然资源
المؤسسات الاستشارية الخاصة	si ren tou zi ji gou	私人投资机构
مؤسسة ماكينزي	mai ken xi	麦肯锡
الميزانية التشغيلية	jing ying yu suan	经营预算

ن

نسبة المساهمة	gong xian lv	贡献率
نسبة نمو الصادرات	chu kou zeng liang	出口增量
نظام السوق المالية	jin rong shi chang tixi	金融市场体系
النظام العالمي	guo ji ti zhi	国际体制
النظام القانوني	fa zhi	法制
النظريات الرئيسية	ji ben li lun	基本理论
نظريات النمو الاقتصادي	jing ji zeng zhang li lun	经济增长理论
النفقات الإيرادية	shouyi xing zi ben	收益性资本
النقل البحري	hai yun	海运
النقل البري	huo yun hang kong gong si	货运航空公司
النقل الجوي	lu yun	陆运
النمو الاقتصادي	jing ji zeng zhang	经济增长

هـ

هيكل القوى العاملة	jiu ye ren yaun	就业人员
الهيئة العامة للجمارك	hai guan zong shu	海关总署

الهيئة العامة للضرائب	shui wu zong ju	税务总局
هيئة المحاسبة والمراجعة المؤسسات المالية الإسلامية	yi si lan jin rong ji gou kuai ji yu shen ji zu zhi	伊斯兰金融机构会计与审计组织

و

وحدة الاستخبارات الاقتصادية البريطانية	ying guo jing ji xue jia qing bao bu	英国经济学家情报部
الوقاية من المخاطر	feng xian fang fan	风险防范

ثاني: (صيني – عربي)

A

阿拉伯资金	alabo zi jin	رأس المال العربي

B

保税区	bao shui qu	مناطق جمركية
保税物流	bao shui wu liu	الخدمات اللوجستية
保险公司	bao xian gong si	شركات التأمين

C

财险公司	cai xian gong si	شركات التأمين على الممتلكات
财政收入	cai zheng shou ru	الإيرادات المالية
财政支出	cai zheng zhi chu	الإنفاق المالي
财政资金	cai zheng zi jin	الصناديق المالية
产业经济学	chan ye jing ji xue	علم الاقتصاد الصناعي
产业投资基金	chan ye tou zi ji jin	الصناعية صناديق الاستثمار
出口加工区	chu kou jia gong qu	مناطق التصدير
出口增量	chu kou zeng liang	نسبة نمو الصادرات
创业投资	chuang ye tou zi	رأس المال المخاطر

C

第二产业	di er chan ye	القطاع الثاني
第三产业	di san chan ye	القطاع الثالث
第一产业	di yi chan ye	القطاع الأول
电子政务	dian zi zheng wu	الحكومة الإليكترونية
对外开放政策	dui wai kai fang zheng ce	الخارج سياسة الانفتاح على
对外贸易	dui wai mao yi	التجارة الخارجية

E

二元经济	er yuan jing ji	الاقتصاد الثنائي

F

发展计划	fa zhan ji hua	خطة التنمية
发展经济学	fa zhan jing ji xue	علم اقتصاد التنمية
发展趋向	fa zhan qu xiang	اتجاه النمو
发展银行	fa zhan yin hang	بنك التنمية
法制	fa zhi	النظام القانوني
房产税	fang chan shui	الضريبة العقارية
非均衡发展	fe ping heng fa zhan	التنمية غير المتوازنة
非国有资本	fei guo you zi ben	راس المال الخاص
非洲发展银行	fei zhou fa zhan yin hang	بنك التنمية الإفريقي
风力发电机组	feng li fa dian ji zu	توربينات الرياح
风险防范	feng xian fang fan	الوقاية من المخاطر
福利经济学	fu li jing ji xue	علم اقتصاد الرفاه
负利率	fu li lu	سعر الفائدة السلبية
负面清单	fu mian qing dan	القائمة السلبية
服务行业	fu wu hang ye	قطاع الخدمات

G

改革措施	gai ge cuo shi	إجراءات الإصلاح
改革开放政策	gai ge kai fang zheng ce	والانفتاح سياسة الإصلاح
改革政策	gai ge zheng ce	سياسات الإصلاح
改善管理	gai shan guan li	تحسين الإدارة
改善国家形象	gai shan guo jia xing xiang	تحسين صورة الدولة
高失业率	gao shi ye lv	ارتفاع معدلات البطالة
高收入者	gao shou ru zhe	أصحاب الدخل المرتفع

个人所得税	ge ren suo de shui	ضريبة على الدخل الشخصي
公开募股	gong kai mu gu	طرح عام
公平竞争	gong ping jing zheng	منافسة عادلة
贡献率	gong xian lv	نسبة المساهمة
工资	gong zi	أجور
工作计划	gong zuo ji hua	خطة عمل
股市	gu shi	سوق الأسهم
关键性问题	guan jian xing wen ti	القضايا الحاسمة
国际合作协议	guo ji he zuo xie yi	اتفاقية تعاون دولية
国际市场	guo ji shi chang	سوق عالمية
国际市场稳定	guo ji shi chang wen ding	استقرار الأسواق العالمية
国际体制	guo ji ti zhi	النظام العالمي
国家计委	guo jia ji wei	اللجنة الوطنية للتخطيط
国家体改委	guo jia ti gai wei	اللجنة الوطنية لإصلاح النظام الاقتصادي
国民待遇	guo min dai yu	المواطنين معاملة كمعاملة
国内生产总值	guo nei sheng chan zongzhi	إجمالي الناتج الوطني
国内市场	guo nei shi chang	سوق محلية
国营	guo ying	القطاع العام
国有资本	guo you zi ben	رأس المال الحكومي

H

海关总署	hai guan zong shu	الهيئة العامة للجمارك
海运	hai yun	النقل البحري
合同	he tong	عقد
合作协议	he zuo xie yi	اتفاقية تعاون
黑市	hei shi	سوق سوداء
宏观经济	hong guan jing ji	الاقتصاد الكلي

宏观经济学	hong guan jing ji xue	علم الاقتصاد الكلي
化工	hua gong	البتروكيماويات
环境损失	huán jìn sǔn shī	الخسائر البيئية
环境友好型社会	huan jing you hao xing shehui	مجتمع صديق للبيئة
货币稳定	huo bi wen ding	إستقرار العملة
货物贸易额	huo wu mao yi e	حجم تجارة البضائع
货运航空公司	huo yun hang kong gong si	النقل البري

J

基本理论	ji ben li lun	النظريات الرئيسية
基础设施	ji chu she shi	البنية التحتية
计划	ji hua	خطة
计划经济	ji hua jing ji	الاقتصاد المخطط
积极作用	ji ji zuo yong	دور ايجابي
基金公司	ji jin gong si	شركات التمويل
激烈竞争	ji lie jing zheng	منافسة حادة
价格扭曲	jia ge niu qu	انحرافات الأسعار
价格偏差	jia ge pian cha	تباين الأسعار
价格稳定	jia ge wen ding	استقرار الأسعار
健康保险税	jia kang bao xian shui	ضريبة التأمين الصحي
建设性合作	jia she xing he zuo	تعاون بناء
降低成本	jiang di cheng ben	تخفيض التكلفة
健康城	jiang kang cheng	مدينة علاجية
解决方案	jie jue fang an	خطة التسوية
金融安全	jin rong an quan	الأمن المالي
金融深化	jin rong shen hua	العمق المالي
金融市场	jin rong shi chang	السوق المالية
金融市场体系	jin rong shi chang tixi	نظام السوق المالية

金融租赁公司	jin rong zu lin gong si	شركات التأجير التمويلي
经济繁荣	jing ji fan rong	ازدهار اقتصادي
经济改革	jing ji gai ge	إصلاح اقتصادي
经济改革计划	jing ji gai ge ji hua	خطة الإصلاح الاقتصادي
经济基础良好	jing ji ji chu liang hao	أساس اقتصادي جيد
经济紧缩政策	jing ji jin suo zheng ce	سياسة التقشف
经济扩张	jing ji kuo zhang	توسع اقتصادي
经济全球化	jing ji quan qiu hua	العولمة الاقتصادية
经济危机	jing ji wei ji	أزمة اقتصادية
经济增长	jing ji zeng zhang	النمو الاقتصادي
经济增长理论	jing ji zeng zhang li lun	نظريات النمو الاقتصادي
经济制裁	jing ji zhi cai	عقوبات اقتصادية
经济专家	jing ji zhuan jia	خبير اقتصادي
经济资源	jing ji zi yuan	الموارد الاقتصادية
经贸联系	jing mao lian xi	تبادلات تجارية
金融危机	jing rong wei ji	أزمة مالية
精神损失	jing shen sun shi	خسارة أو ضرر معنوي
经营预算	jing ying yu suan	الميزانية التشغيلية
竞争力	jing zheng li	القدرة التنافسية
就业人员	jiu ye ren yaun	هيكل القوى العاملة
局势持续动荡	ju shi chi xu dong dang	الاضطراب المستمر في الاوضاع
绝对量	jue dui liang	القيمة المطلقة

K

开放战略	kai fang zhan lv	استراتيجية منفتحة
开放政策	kai fang zheng ce	سياسة الانفتاح
科学发展	ke xue fa zhan	التنمية العلمية
恐怖主义	kong bu zhu yi	الإرهاب

跨境资本	kua jing zi ben	رأس المال عبر الحدود

L

劳动力市场	lao dong li shi chang	سوق الأيدي العاملة
劳动生产率	lao dong sheng chan lv	إنتاجية العمل
劳动市场	lao dong shi chang	سوق العمل
利润	li run	الأرباح
历史转折	li shi zhuan zhe	تحول تاريخي
历史作用	li shi zuo yong	دور تاريخي
临时报告	lin shi bao gao	تقرير مؤقت
旅游服务贸易	lu you fu wu maoyi	تجارة الخدمات السياحية
陆运	lu yun	النقل الجوي
旅游服务	lv you fuwu	الخدمات السياحية
旅游资源	lvyou ziyuan	الموارد السياحية

M

麦肯锡	mai ken xi	مؤسسة ماكينزي
美国国债	mei guo guo zhai	الأمريكية سندات الخزانة
民生改善	min sheng gai shan	تحسين معيشة المواطنين

P

平衡发展	ping heng fa zhan	التنمية المتوازنة

Q

期货公司	qi huo gong si	شركات العقود الآجلة
企业所得税	qi ye suo de shui	الضريبة على دخل الشركات
清真产品	qing zhen chan pin	المنتجات الحلال
清真产业	qing zhen chan ye	الصناعات الحلال
清真食品	qing zhen shi pin	الأطعمة الحلال

区域布局	qu yu bu ju	التخطيط الإقليمي
区域发展	qu yu fa zhan	التنمية الإقليمية
区域经济学	qu yu jing ji xue	علم الاقتصاد الاقليمي
全球经济	quan qiu jing ji	الاقتصاد العالمي
全球经济一体化	quan qiu jing ji yi ti hua	العالمي التكامل الاقتصادي

S

社会和谐	she hui he xie	التناغم المجتمعي
社会资本	she hui zi ben	رأس المال الاجتماعي
市场多元化	shi chang duo yuan hua	التنوع في الأسواق
世界第二大经济大国	shi jie di er da jing ji da guo	الاقتصاد الثاني عالميا
实现民族复兴	shi xian min zu fu xing	تحقيق نهضة الأمة
失业危机	shi ye wei ji	أزمة البطالة
石油美元	shi you mei yuan	البترودولار
石油美元债券	shi you mei yuan zhai quan	سندات البترودولار
石油欧元	shi you ou yuan	البترو يورو
石油人民币	shi you ren min bi	البترو يوان
寿险公司	shou xian gong si	شركات التأمين على الحياة
收益性资本	shouyi xing zi ben	النفقات الإيرادية
双边贸易额	shuang bian mao yi e	شركات الشحن الجوي
税务总局	shui wu zong ju	الهيئة العامة للضرائب
私人投资机构	si ren tou zi ji gou	المؤسسات الاستشارية الخاصة
私营	si ying	القطاع الخاص
私有化	si you hua	خصخصة
损失	sun shi	الخسائر

T

太阳能加热系统项目	tai yang neng jia ri xi tong	مشروع التدفئة الشمسية

通货膨胀	tong huo peng zhang	ارتفاع معدلات التضخم
投资管理	tou zi guan li	إدارة الاستثمار

W

外商直接投资	wai shang zhi jie tou zi	المباشرة الاستثمارات الأجنبية
外资	wai zi	الاستثمارات الأجنبية
文化产业	wenhua yi chan	الصناعة الثقافية
现代金融服务	xian dai jin rong fuwu	الحديثة الخدمات المالية
信贷资金	xin dai zi jin	صناديق الائتمان
信息共享	xin xi gong xiang	تبادل المعلومات

Y

液化天然气	ye hua tian ran qi	الغاز الطبيعي المسال
一般贸易	yi ban mao yi	التجارة العادية
伊斯兰金融机构会计与审计组织	yi si lan jin rong	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
伊斯兰金融	yi si lan jin rong	المال الإسلامي
伊斯兰金融产品	yi si lan jin rong chan pin	الإسلامية المنتجات المالية
伊斯兰金融服务局”（**IFSB)**	yi si lan jin rong fu wu ju	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
伊斯兰银行	yi si lan yin hang	البنوك الإسلامية
伊斯兰银行业务	yi si lan yin hang ye wu	المعاملات البنكية الإسلامية
伊斯兰证券	yi si lan zheng quan	الصكوك الإسلامية
印花税	yin hua shui	رسوم الدمغة
英国经济学家情报部	ying guo jing ji xue jia qing bao bu	وحدة الاستخبارات الاقتصادية البريطانية

Y

营业税	ying ye shui	ضريبة المبيعات
友好交往	you hao jiao wang	التبادلات الودية

云计算	yun ji suan	الحوسبة السحابية

Z

增强竞争力	zeng qiang jing zheng li	تعزيز القدرة التنافسية
增值税	zeng zhi shui	ضريبة القيمة المضافة
战略思想	zhan lue si xiang	الأفكار الاستراتيجية
政局不稳	zheng ju bu wen	عدم استقرار الأوضاع السياسية
证券公司	zheng quan gong si	شركات الأوراق المالية
直接投资	zhi jie touzi	الاستثمارات المباشرة
中阿博览会	zhong a bolanhui	المعرض الصيني العربي
中阿合作论坛	zhong a hezuo luntan	العربي منتدى التعاون الصيني
中央权威	zhong yang quan wei	بسط سلطة الحكومة المركزية
中非合作论坛	zhongfei hezuo lun tan	الإفريقي منتدى التعاون الصيني
中亚合作论坛	zhongya hezuo luntan	الأسيوي منتدى التعاون الصيني
重要平台	zhongyao pingtai	منصة مهمة
主权基金	zhu quan ji jin	الصناديق السيادية
自然资源	zi ran zi yuan	الموارد الطبيعية
自由竞争	zi you jing zheng	منافسة حرة
自由贸易	zi you mao yi	التجارة الحرة
自由贸易区	zi you mao yi qu	مناطق التجارة الحرة
自由贸易区	zi you mao yiqu	منطقة تجارة حرة
自由区	zi you qu	منطقة حرة
自由市场	zi you shi chang	سوق حرة
资源节约	zi yuan jie yue	ترشيد الموارد
资源税	zi yuan shui	ضريبة الموارد
资源型产业	zi yuan xing chan ye	صناعات قائمة على الموارد
资源型经济	zi yuan xing jing ji	اقتصاد قائم على الموارد
总量分析法	zong liang fen xi fa	طريقة التحليل الكمي

إجمالي إنتاجية العمل	zong ti lao dong sheng cha	总体劳动生产率
استراتيجية الخروج	zou chu qu zhan lue	走出去 战略
تقديم تحليلات دقيقة	zuo chu zhun que fen xi	做出准确分析

كشاف الموضوعات

أ